منظمة بحوث العلوم الاجتماعية
لشرق وجنوبى أفريقيا

مركز البحوث العربية
والأفريقية

قضايا السِّلْم المنشود فى أفريقيا

التحولات والديمقراطية والسياسات العامة

تحرير: ألفريد نهيما

ترجمة: مصطفى مجدى الجمال



منظمة العلوم الاجتماعية
فى شرق وجنوب أفريقيا
" أوسريا "

مركز البحوث العربية والأفريقية

قضايا
السِّلْم المنشود فى أفريقيا

التحولات والديمقراطية
والسياسات العامة

تحرير : ألفريد نهيما
ترجمة : مصطفى مجدى الجمال



اسم الكتاب : **قضايا السّلم المنشود فى أفريقيا**
التحولات والديمقراطية والسياسات العامة
تحـريـــر : ألفـريد نهيما
ترجمـــة : مصطفى مجدى الجمال
إعـداد فنى : ناهد عفيفى
مركز البحوث العربية - ٨ / ١٠ ش متحف المنيل -
منيل الروضة - القاهرة - ت / ف : ٣٦٢٠٥١١
جرافيك للغلاف : إسلام حنفى
البريد الإلكترونى : info@aarceygpt.org
الموقع على الإنترنت : www.aarcegypt.org
توزيـــع : **دار الأمين** للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة : ٢٤ ش خيرت - لاظوغلى - السيدة زينب
تليفون ٠١٠٣٩٧٦٠٩٨ - ت / ف ٣٩٠٠١٣٠
الطبعة الأولى : ٢٠٠٥
رقم الإيـــداع : ٢٠٠٥ / ٧٦٩٢
الترقيم الدولى : I.S.B.N. : 977-279-441-1

المحتـــويـــات

القسم الثانى
الديمقراطية وعملية الدمقرطة

القسم الثالث
السياسات العامة

مقــدمـــة

ألفريد نهيما*

تتخــبط أفريقــيا فــي أوحال الصراعات المسلحة بين دولها وداخل الدولة الواحدة. وتتمــثل طبــيعة ومصـــادر هذه الصراعات في الطبيعة الهشة للدولة الأفريقية، والفقر المتوطـــن، واللامســـاواة الاقتصادية، ونظم الحكم المطلق التي لا تسمح بنشأة أية تدابير سياســية للمشـــاركة. وهناك أجيال بأكملها في بعض بلدان أفريقيا لم تذق طعم السلم منذ الاستقلال، بل وتعايشت مع الحرب باعتبارها مكونًا شرعيًا في الحياة.

وخـــلال عقود أربعة مضت، أي من ستينيات إلي تسعينيات القرن الماضي، جرت قـــرابة ثمانيـــن عملـــية تغيير عنيف للسلطة في الثمانية وأربعين بلدًا الواقعة في أفريقيا جـــنوب الصــــحراء (Adedeji 1999: 2). وإبـــان الفـــترة نفسها عاني الكثير من هذه الـــبلدان من مختلف أنماط الصراعات والحروب الأهلية (Ibid). ففي التسعينيات وحدها اندلعـــت صـــراعات مهولة وفتاكة في أجزاء مختلفة من أفريقيا، "بينما القارة تراقب ما يجـــري فـــي رعـــب وعجـــز عـــن فعل شئ" (OSSREA 2002: 3). تكفي الفظائع المـــروعة التـــي شـــهدتها بورونـــدي وجمهوريـــة الكونغو الديمقراطية وليبريا ورواندا وســـيراليون والصـــومال والســـودان.. وغـــيرها الكثير. حتي أصبحت صورة أفريقيا "كقـــارة فـــي محـــنة" بســـبب صراعاتها المتفجرة، تمثل تهديدًا مزعجًا للتنمية وللوجود الإنساني ذاته .(Bujra 2000)

ولـــم يحـــدث تغير كبير في الموقف خلال الفترة الوجيزة التي انصرمت من الألفية الثالـــثة. إذ تشهد القارة ـــ لا تزال ـــ عددًا من الصراعات العنيفة السافرة والكامنة، كما تشـــهد بهـــذا حلقـــات الحـــروب الأهلية في ساحل العاج وليبريا وبوروندي وجمهورية الكونغـــو الديمقراطـــية. ولاريـــب أن صراعات من هذا النوع قد أصبحت من الملامح الممـــيزة لأفريقـــيا (Zenawi 1999). فإلي جانب اندلاع أزمة وباء الإيدز ـــ فيروس نقـــص المـــناعة البشـــرية، يعتبر طاعون الحرب هو التحدي الآخر الأكثر تدميرا الذي

---

*ألفـــريد نهـــيما Alfred G. Nhema هـــو الســـكرتير التنفيذي لأوسريا (أديس أبابا ـــ إثيوبـــيا). ولـــه أعمـــال منشورة في قضايا التنمية والديمقراطية في البلدان النامية، منها كتابه المعروف "الديمقراطية في زيمبابوي: من التحرير إلي اللبرلة" .

E - mail: executive.secretary@ossrea.net

يواجهه البشر في أفريقيا (Olango 2000). إذ تتخبط المجتمعات الأفريقية في صراعات بالغة الضراوة لها نتائجها الوخيمة علي كل من البشر والبيئة.

لقد كان لتلك الصراعات آثار شديدة الضرر علي القارة، حيث أهدرت من مواردها الكثير، وفي مقدمتها الموارد البشرية. فهاهي أفريقيا قد أضحت أرض اللاجئين حيث تستأثر بحوالي نصف اللاجئين والنازحين من ديارهم في العالم أجمع (Ibid).

ومن المعترف به الآن علي جميع المستويات أنه ما لم يتم جلب السلم إلي أفريقيا، فلن تعرف القارة طريقها إلي تنمية ذات معني. ومن ثم يجب أن يوضع علي قمة جدول أعمالنا مساعي ومبادرات إرساء السلم والحفاظ عليه. إذ لن يتسني لأفريقيا أن تتبوأ مكانتها وسط الأمم المستقرة والرغدة ما لم يتم توجيه كل الجهود لبناء آليات لحل الصراعات وعلاج القضايا المتعلقة بالحروب الأهلية.

إن السؤال الجوهري الآن هو عن مدي توفر الإرادة والقدرة السياسيتين لدي مختلف الفاعلين علي المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتحرير القارة من نير الصراعات وعدم الاستقرار الاجتماعي.

وليس بخفي علي أحد أن مسألة إحلال السلم في أفريقيا تقع الآن في صلب جدل دولي وإقليمي ووطني واسع النطاق. فإلي جانب العديد من الندوات والمؤتمرات التي يعقدها العلماء الأفارقة والمستفرقون، لا تنقطع المناقشات في هذا الشأن في المنتديات الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة، حيث يأمل الجميع في إيجاد حلول مستقرة للصراعات الأفريقية. ولكن حتي تصير كل هذه المبادرات ذات مغزي، نحتاج أولاً إلي التمعن في مصادر الصراع وبشكل ملموس.

مصادر الصراع

إن من أهم مهامنا تحديد وفهم المصادر المولدة للصراعات في أفريقيا. وبوجه عام يمكن القول إن هذه الصراعات تتخذ أشكالاً مختلفة، كما تعددت المعايير المستخدمة لتصنيفها، حيث استخدم البعض معايير تحليلية بينما لجأ البعض الآخر إلي الأحكام القيمية (Bujra 2000). ومن أجل سهولة الفهم تم تصنيف هذه الصراعات إلي مواجهات إنسانية داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، مع مراعاة حقيقة التداخل والتغذية المتبادلة بين هذين النوعين من الصراع (Zenawi 1999; Bujra 2000). ويعرف "بوجرا" الصراع – إجرائيًا – بأنه "مواجهة وصراع عنيف ومسلح بين جماعات وبين الدولة وجماعة أو أكثر، وبين اثنتين أو أكثر من الدول. وحيث يصاب أو يقتل بعض

من يشتركون في هذه المواجهة أو الصراع" (Bujra 2000: 2).

وتتسم بعض الصراعات بالاستمرار النسبي، حيث يمكن أن تستغرق أيامًا أو شهورًا أو عدة سنين؛ وإن كان أثرها يظل هو نفسه بوجه عام، أي إشاعة عدم الاستقرار في بني التنمية.

ورغم أن الموروثات التاريخية الأفريقية قد لعبت دورًا واضحًا في بعض الصراعات الأفريقية، فإن الخط العام يتمثل في أسباب جذرية تتعلق بالتمثلات الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسات الإقصائية.

ومن المتفق عليه بشكل عام أن الصراعات الأفريقية مرتبطة ارتباطًا قويًا بالمصاعب الاجتماعية ــ الاقتصادية والترتيبات السياسية التي تعمل عملها ضد إرساء أوضاع سياسية إدماجية. إذ إن نظم الحكم غير الممثلة جيداً لشعوبها لا تعير كبير اهتمام إلي الحقوق والحريات المدنية للمواطنين، وهو ما يخلق صراعات تخلخل البنية السياسية. ولم تنجح معظم البلدان الأفريقية حتي الآن في صياغة علاقات بين الدولة والمجتمع تسمح بإخضاع السياسة لسيادة القانون، وتكفل حصانة قانونية للحريات والحقوق الضرورية لقيام نظام ديمقراطي مستدام (Nhema 2002).

وإذا وسعنا منظور رؤيتنا سنجد أن بعض الصراعات ينبثق من عوامل دولية، والتي يمكن إدراجها في إطار الاقتصاد السياسي العالمي الذي تحتل فيه أفريقيا موقع الطرف الضعيف والخاسر في كل جوانب التفاعل العالمي (Eshetu 1997). ويؤدي هذا إلي تآكل الوضعية السياسية والاقتصادية للبلدان الأفريقية، مما يخلق بيئة مواتية لاندلاع الصراعات. وبالإضافة إلي ما سبق، فإن المشروطيات الاقتصادية والسياسية التي فرضها الغرب علي البلدان الأفريقية خلال عقدين ونيف من السنين قد تسببت بشكل مباشر أو غير مباشر في إحداث عدم الاستقرار الاجتماعي، وجعلت هذه البلدان أكثر عرضة للصراعات (Nabudre 2000).

ومن نتائج الموجات الأخيرة من عمليات المقرطة التي شهدتها وتشهدها أفريقيا أنها قد جلبت إلي الميدان السياسي وغيره من ميادين النشاط الوطني قضايا العرقية والهويات العرقية. ويعزو "أويوجي" (Oyugi 2000) إلي فترة الانتقال نحو الديمقراطية والتعددية أنها قد تسببت في إضعاف بعض الدول الأفريقية بسبب بروز الولاءات العرقية التي أصبحت تهدد مجمل النسيج الاجتماعي وتماسك الدولة ذاتها. وقد أدي هذا إلي عودة بعض الحكومات إلي الاستعانة بالتكتيكات القمعية في محاولة منها للاحتفاظ بقدرتها علي التحكم، وهو ما ساعد أيضًا في خلق فرص أخري لاندلاع الصراعات.

تحـــاول الفصول التسعة الأولي في هذا الكتاب اقتراح سبل ووسائل لاستعادة وبناء السـلم في أفريقيا. حيث تركز بوجه عام علي طبيعة ومصادر الصراعات، وإدارة وحل ومـــنع الصراع في بلدان معينة. وتحدد هذه الفصول وتحلل استراتيجيات وآليات ما سبق توظيفها في إدارة وحل الصراعات في أفريقيا. ومن بين هذه الاستراتيجيات:

* مســاعي التفاوض والصلح في إطار الهياكل الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية والثقافية المحلية القائمة؛

* المقاربات القانونية مثل استخدام لجان الحقيقة والمصالحة؛

* الــتدخلات مـــن جانـــب أطراف دولية ومنظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والســلطة الحكومــية الدولــية مـــن أجل التنمية (إيجاد)، وجماعة تنمية أفريقيا الجنوبية (سادك)؛

* ودور المــنظمات غــير الحكومــية، وبخاصة في إعادة تأهيل وتحسين وضعية النســاء والأطفـــال وجماعـــات الأقلية، من خلال التعليم المدني والتدريب والمساعدات المادية.

وتشـــترك معظـــم تلـــك الفصـــول التســـعة في الفكرة القائلة بأن جهود التعامل مع الصـــراعات في أفريقيا لم تسفر حتي الآن عن نتائج كبيرة. وينسب هذا الفشل إلي نقص البـــيانات الأصـــلية فيما يتعلق بطبيعة ومصادر تلك الصراعات. وهو كذلك حقا، فهناك مـــن الأدلة ما يكفي لاستنتاج أن المنخرطين في هذه الصراعات قد لا يفهمون في بعض الأحـــيان طبيعـــتها، بـــل حتي قد لايعرفون لماذا هم أصلاً يقاتلون. ويصعب في بعض الأحـــيان تحديد الأطراف الفاعلة الحقيقية وراء تلك الصراعات. ومن الصحيح أيضًا أن الســـاعين إلي حل الصراعات، كثيرًا ما يكونون غير مستوعبين للأوضاع الاجتماعية ــ الاقتصـــادية والثقافـــية المرتـــبطة بها. فمن المألوف أن يتصدوا للتعامل مع الأعراض والأسباب المباشرة للصراع، وليس مع المشكلات الجوهرية والأسباب الجذرية.

ويفهـــم مـــن هـــذه الفصول أيضًا أن بعض أولئك الأفراد والمنظمات والمؤسسات المـــنخرطة فـــي عملـــية حـــل الصراع، قد يكونون هم أنفسهم من مهندسي وموجهي الصـــراع. وحـــدث فـــي بعض الحالات أن تسببت آليات وعمليات حل الصراعات هي نفسها في إذكاء المشكلات بدلاً من حلها، ومن ثم زيادة تعقيد الوضع عما كان عليه.

وفـــي ظـــل هـــذا التصـــور يصـــبح مـــن المفهوم لماذا لا تؤتي جهود إدارة وحل الصـــراعات الأفريقـــية النـــتائج المرجوة، وهو ما يعطي أهمية إضافية إلي جهود منع الصراعات من المنبع.

ويـــري مؤيدو منع الصراع أنه أضحي من الأفضل التركيز علي استراتيجيات تكفل

الإنـــذار المـــبكر بالصـــراعات والمـــبادرة إلـــي مـــنعها، بدلاً من التركيز علي إدارة الصـــراعات بعـــد اندلاعها. ويركز أحد الفصول علي الجهود التي تبذلها »إيجاد« لبناء آلـية لمنع الصراعات في البلدان الأعضاء، كما يناقش الفصل أيضًا طرق التخلص من الأمراض الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية التي تتسبب في تفجير الصراع.

لاشـــك أن مـــنع الصـــراع يمثل تجديدًا حقيقيًا في طريق البحث عن بديل فعال من أجــل بناء السلم والحفاظ عليه في أفريقيا. ورغم أن هذا يبدو ممكنًا من الناحية النظرية، إلا أنه ينطوي في الممارسة العملية علي عديد من التحديات المعقدة والدقيقة (Assefa, Rugumamu and Ahmed 2001). ويرجع هذا إلي عوامل كثيرة، نذكر منها:

(١) أنه قد يصعب من الأصل تحديد الصراع وتصوره قبل اندلاعه؛

(٢) أن الأمور قد تخرج عن السيطرة تمامًا قبل التوصل إلي الحلول؛

(٣) أن الأسباب نفسها قد لا تفضي إلي ذات النتائج في جميع الأماكن؛

(٤) أن عـــاملاً قـــد يظـــن أنـــه حاســـم ربما يتبين فيما بعد أنه غير مهم، والعكس بالعكس صحيح؛

(٥) أن الأسباب الجذرية قد لا تتضح إلا بعد ما يندلع الصراع؛

(٦) أن حتي أكثر التنبؤات دقة قد لا تنتج النتائج المرجوة؛

(٧) أن عملـــية التنبؤ بمشكلة اجتماعية، ومنع وقوعها، تتطلب توافر قدر كبير من الدقة والمهارات اللازمة لتقييم الأوضاع علي نحو سليم (OSSREA 2002: 4).

ومـــن بيـــن أهـــم المـــبادرات التي اكتسبت اهتمامًا إقليميًا ودوليًا واسعًا كانت "آلية الإنـــذار المـــبكر والاســـتجابة للصـــراعات" (سيوارن) CEWARN التي صدق علي إنشائها رؤساء دول وحكومات "إيجاد" في قمتهم التاسعة التي انعقدت بالخرطوم.

وفـــي الحقيقة أن المسألة الرئيسية هنا لاتتعلق بنقص معلومات الإنذار المبكر، قدر مـــا تـــتعلق بـــنقص الإرادة السياســـية. فحتي إذا أتيحت المعلومات عن صراع وشيك الوقـــوع، لا يـــرجح بالضـــرورة أن تـــتوافر إرادة سياســـية للـــتحرك استنادًا إلي تلك المعلومـــات. خاصة إذا علمنا أن بروتوكول "إيجاد" لايتضمن آليات إجبار، كما لايقع أي التزام علي الحكومات الأعضاء بضرورة التحرك علي أساس معلومات الإنذار المبكر.

وهكـــذا مرة أخري، لن تكون المشكلة في نقص المعلومات، وإنما في انعدام الإرادة السياســـية. وهـــو مـــا يتطلب من "إيجاد" أن تطور إلي جانب "آلية الإنذار المبكر".. آلية أخـــري قويـــة للالـــتزام بالتحرك وفق ما تقتضيه معلومات الإنذار المبكر، هذا إذا أريد لبروتوكول "إيجاد" أن تكون فعالاً.

عملية الدمقرطة

كمـا أوضحنا سابقًا يمكن إرجاع عدم الاستقرار المجتمعي ــ وبخاصة الصراعات المسـلحة ــ فـي أفريقـيا، أساسًـا، إلـي وجود تدابير سياسية إقصائية لاتضمن توافر الحريات ومحاسبة الحكام وإجراء إصلاحات مؤسسية تشجع علي ديمقراطية المشاركة.

وإن اسـتقرار الدولـة في معظم الديمقراطيات الناضجة قد اعتمد علي قدرة القيادة علـي العمل مع الجماعات الرئيسية في المجتمع المدني علي نحو بناء. وكما قال الكاتب فـي مكان آخر "فإن هناك حاجة(...) للتركيز علي إيجاد (...) السبل الديمقراطية لتفادي عـدم اندمـاج السـكان وإقصائهم عن عملية التنمية. وتتطلب هذه العملية من الدولة أن تـنهض بمسـئولياتها فـي توفـير القاعدة الاقتصادية المتينة، بينما تقوم في الوقت نفسه بـرعاية الفضاءات المحلية التي يمكن للمجتمع المدني أن يعمل فيها. وبالمثل تمامًا، فإن أيـة اسـتراتيجيات لا تـأخذ فـي حسبانها الاحتياجات التنموية للشعب، فضلاً عن منح المواطنيـن حـريات أكـبر، هي استراتيجيات محكوم عليها بزيادة الصراع بين الحكام والمحكومين" (Nhema 2002: 168).

وحسـبما تـري مـنظمة العلـوم الاجتماعـية لشـرق وجنوبي أفريقيا "أوسريا " (OSSREA 2002) فإنـه لايجـوز لدي البحث عن حلول للصراعات في أفريقيا أن نتجاهل فحص ومراجعة نظم الحكم القائمة حاليا في هذه الدول.

فخـلال فـترة حـروب الـتحرير توقعت الشعوب الأفريقية الحصول علي حرية واسـتقلال حقيقييـن عن النظم الاستعمارية ولم تكن المسألة أفكارًا مجردة، وإنما كانت قائمـة كاملـة بالتوقعات التي انطلقت من الاعتقاد بأنه لا يكفي أن يقوم النظام السياسي الجديـد بتوفـير الحـريات الأساسية، وإنما ينبغي عليه أيضًا أن يضمن الحصول علي الاحتياجات المادية الأساسية.

وقـد اتقدت هذه المشاعر علي أيدي النخب السياسية التي تولت القيادة إبان النضال مـن أجـل الاستقلال، وذلك من خلال مناصرتها ودفاعها عن مثل الديمقراطية والتنمية الاقتصـادية والوحدة الأفريقية، ولكن هذه المثل تنحت فيما بعد شيئًا فشيئًا لتفسح الطريق أمام عبادة الفرد والنهم إلي السلطة والثروة (OSSREA 2002).

وسـرعان مـا تصـادمت طموحـات الجماهـير تصادمًا حادًا مع مصالح الطبقة الحاكمـة، ومـن ثم اتسعت الهوة بين الحكام والمحكومين. فبينما رفلت النخبة السياسية فـي ثراء فاحش، انحدرت الجماهير إلي ما تحت مستوي الفقر وعجزت عن تدبير الحد الأدنـي مـن أبسـط احتـياجاتها. وفي محاولة من النخب السياسية لتشديد قبضتها علي السـلطة والـتحكم فـي السكان الذين نفد صبرهم، تكفلت هذه النخب بإخماد كل تحرك

صــوب ديمقراطية أو دمقرطة حقيقية، وهو ما جعل الأرض خصبة أمام الاستقطاب في المجتمع.

ومــن المعــروف أنـــه بعــد انتهاء الحرب الباردة، قامت معظم البلدان الأفريقية بإدخـــال نظــم انتخابــية مــتعددة الأحــزاب، ومنحت المواطنين فرصة المشاركة في الانــتخابات. وبيــنما يصــعب إنكــار أن معظــم الــدول الأفريقية قد أخذت بقدر من الديمقراطــية الانتخابية بدءًا من أوائل تسعينيات القرن الماضي، فإنه لا يمكن الحكم الآن علي مدي توطد وانتشار هذه الممارسة في قارتنا.

ولا يــزال كثرة الباحثين يتخذون جانب الحيطة والحذر إزاء مجمل موجة المقرطة التــي عمــت القــارة مــنذ أوائل التسعينيات. وبينما يلوم بعضهم النخب الأفريقية لعدم توطــيدها لعملية الدمقرطة في بلدانها، نجد البعض الآخر يبرئ الحكومات الأفريقية من تهمـــة عــدم القيام بالدمقرطة. بل إنهم حتي يلومون الغرب لإجبارة القادة الأفارقة علي تبنـــي ممارسات الدمقرطة بغض النظر عن اختلاف الأوضاع الاجتماعية ــ الاقتصادية والثقافــية والسياســية والبيئــية. وحسبما يري "صالح" فإن "نشأة حكم ديمقراطي مسئول تتطلــب وقــتًا أطــول ممــا يظــن غالبــية المحلليــن السياسيين والنشطاء في قضيتي الديمقراطــية وحقــوق الإنسان. فالديمقراطية شأن أكبر بكثير من مجرد وجود محترفي سياســة يقدمــون أنفســهم كديمقراطييــن (...) وإنما هي عملية كاملة يمكن تشجيعها وتطويرها، ولكنها غير قابلة للهندسة" (Salih 2001: 20).

ويأتـــي هــذا الــرأي مصداقًا وصدي لرؤية واسعة الانتشار في أفريقيا، فحواها أن الإطـــار الديمقراطـــي وفق التصور النظري العالمي ليس واقعيًا ولا سليما، لأنه يتجاهل الفـــوارق الحقيقــية بيــن الــبلدان المخــتلفة. كما تميل هذه الرؤية إلي عدم القفز إلي تعمــيمات عريضة قبل أخذ الخصائص التفصيلية المميزة في الحسبان، مثل الخصائص التاريخية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان المارة بالانتقال الديمقراطي.

وحتـــي لو كان هذا صحيحًا، فمن المؤكد أن هناك إجماعا علي أن نظرية وممارسة الديمقراطــية التــي تجمــع بيــن توفير الاحتياجات الأساسية، وتوسيع مشاركة المجتمع المدنـــي فـــي الحكــم، والتمثــيل الصحيح للجماهير، واحترام حقوق الإنسان، ومحاسبة القــيادة.. قــد أصــبحت الآن ممارسة مقرة علي أوسع نطاق في أفريقيا. ومن ثم فإن الــنظم السياسية التي لا تعطي الاحترام المستحق لهذه المبادئ، تسهم عمليًا في خلق بيئة غير مواتية للتنمية الوطنية وبناء السلم في المجتمع.

السياسات العامة

رغم أن البيئة الرأسمالية في الغرب كانت منشأ مفهوم وممارسة ودراسة السياسة العامة، فإن ذلك جاء استجابة لصراع اجتماعي معين حول عدد من المسائل، ألا وهي مسائل: اللامساواة، الفقر، العدل الاجتماعي، حقوق والتزامات الإنسان الأساسية، وواجبات المجتمع والدولة في ضمان رفاه المواطنين (Nyongo 1987). وهي المسائل ذاتها من حيث الجوهر التي تواجه الآن معظم المجتمعات أو البلدان الأفريقية.

ولم يكن من السهل علي هذا المفهوم أو الممارسة أو الدراسة أن يتجذر ويزدهر في بيئة رأسمالية. ففي الحقيقة أن الخلاف اكتنف تحديد حقل السياسة العامة منذ البداية، حيث لا يوجد بالطبع أي اتفاق شامل، علي القيم والأهداف والإجراءات الرئيسية، اللهم سوي الاتفاق علي الفكرة العريضة القائلة برعاية الجماعات الضعيفة والمنكشفة، والحقوق والتكليفات الاجتماعية (Nyongo 1987: 7).

وقد تسبب هذا في مشكلة عدم الاتفاق علي التعريفات منذ الوهلة الأولي. ولم يعط الباحثون الأفارقة – ولفترة طويلة – اهتمامًا كبيرًا للسياسة العامة، ربما بسبب الأصول الاستعمارية والغربية لها. ومن ثم أصبح الأمر أكثر إشكالية لتحديد هذا المفهوم وصياغة أطر عمله في السياق الأفريقي (Mkandawire 1995).

ورغم هذا فقد بذلت محاولات لصياغة الإطار المفهومي للسياسة العامة كتدخل نظامي وعمدي في الحياة الاجتماعية بهدف ضمان تحقيق رفاه أغلبية السكان (Nyongo 1993). وتجسد السياسة العامة، في هذا السياق، كلاً من السياسات وحقل الدراسة الذي يتصدي لقضايا العون والخير الإنساني. فهي تغطي طائفة عريضة من الاهتمامات مثل الصحة والتعليم والتوظيف وتأمين الدخل والرفاه الاجتماعي والضمان الاجتماعي. وقد اتسع هذا النطاق مؤخرًا ليشمل تخطيط وتنمية الحضر، والسياسات السكانية، ورعاية الطفل، والتغذية، والأمن الغذائي للأسر المعيشية، وإشراك النساء في التنمية (Nyongo 1993).

وقد كان للمشكلات الاجتماعية، التي تفرخ الصراعات في أفريقيا، نتائج مباشرة علي دراسة وممارسة أهداف السياسة الاجتماعية. ورغم الجهد الكثير الذي بذل في مناقشة وتحليل عناصر معينة في السياسة الاجتماعية (مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي) فإنه لم يبذل حتي الآن جهد كبير في تناول السياسة الاجتماعية كعنصر تكاملي وثيق الصلة بمسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم الاجتماعي.

ويعود هذا، جزئيًا، إلي أن مجال السياسة الاجتماعية لم يحدد بدقة علمية كبيرة، حتي أنها في بعض الأوقات كانت تختزل في العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي

والإدارة الاجتماعية. ولم يحدث حوار يعتد به بين الباحثين في ميدان السياسات العامة ونظرائهم من النظم المعرفية الأخري، وهو ما يمثل تحدياً حقيقيًا أمام العلماء الاجتماعيين في الإقليم.

أما علي مستوي الصياغة العملية للسياسات، فتصبح المشكلة مشكلة صناع السياسات ومنفذيها، أما الجمهور فإن مفهوم السياسة العامة يظل غامضًا بالنسبة له. ففي ظل غياب الفهم الشمولي للمسألة تصاغ هذه السياسات في الإدارات الحكومية، ولصالح الواحدة منها دون الأخري التي تصوغ لنفسها سياستها الخاصة أيضًا.

فعلي سبيل المثال يتضح من تحليل السياسات الحكومية في تنزانيا خلال الفترة من عام ١٩٦١ حتي اليوم، أن سياسات العقدين الأولين من الاستقلال قد قررتها مراسيم حكومية مركزية فضلاً عن التوجيهات والإعلانات التفصيلية. أما السنوات التي تلت ذلك فقد نبعت السياسات العامة فيها من هيئات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ومن ثم يمكن القول بوجه عام إن عمليات السياسة العامة في أفريقيا تتسم بالمحافظة، ولا يشرك فيها الرأي العام إلا قليلاً جداً بل إن حتي الفئات السكانية التي تستهدفها هذه السياسات لايسمح للجمهور بتقديم أي مدخل يذكر في صياغتها. ولاشك أن هذا يعد نوعًا من الإغفال الجسيم، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار كيف أن السياسة العامة أداة قوية يمكن أن تسهم في فهم المشكلات الاجتماعية في المجتمع.

آفاق بناء السلم في أفريقيا

قبل كل شئ وبعده، يظل الانشغال الرئيسي لأفريقيا هو تحقيق السلم الدائم الذي يمكن أن يخلق أسس التنمية والحياة الأفضل في القارة. وهناك علاقة لا تنفصم بين السلم والتنمية. فأفريقيا تحتاج إلي السلم حتي تتمكن من تحقيق أحلامها التنموية، ولكنها تحتاج بالقدر نفسه إلي تنمية اقتصادية مستدامة حتي تتمكن من تعزيز السلم ومن ثم ينبغي علي أية استراتيجية ترمي إلي إرساء السلم أن تراعي هذه العلاقة الحيوية المتبادلة بين الجانبين.

لقد دأبت أفريقيا علي التطلع إلي الغرب من أجل حل مشكلاتها الاجتماعية ـ الاقتصادية. بيد أن هناك إدراكاً الآن بأنه وإن كان من الممكن توجيه الشكر للغرب علي نصائحه ووصفاته العلاجية، فإن حل بعض الصراعات الأفريقية لن يتسني بدون ابتكار حلول ذات منشأ أفريقي حقًا. وينصح "آكي" (Ake 1996) البلدان الأفريقية بالتوقف عن الشكوي من التهميش الاقتصادي والاجتماعي الواقع بفعل العولمة، وأن

تجـتهد بـدلاً مـن هـذا في تطوير أجنداتها الاقتصادية والتنموية الأصلية والتي تتسع لطموحات الجماهير.

غـير أن هـذا الاقتراح لايعني بالضرورة استبعاد المجتمع الدولي من الإسهام في هـذه العملـية، إذ إن علـي هذا المجتمع الدولي دورًا يجب أن يلعبه، انطلاقًا من حقيقة وجـود بعـد دولي للأزمة التي يعانيها السلم في أفريقيا، وبإمكان القوي الدولية ــ دون إمـلاء حلـول سابقة التجهيز ــ أن تسهم في خلق البيئة الملائمة لكي ينشط المضارون مباشرة من الصراعات في العمل علي حلها.

وفـي ظـل الإطار العريض للسيادة المحلية علي تلك الحلول ينبغي أن تتم صياغة الأولويـات. إن أفريقـيا بحاجة ماسة إلي التركيز في وقت واحد علي كل من بناء السلم وإنجـاز التنمية الاقتصادية، وينبغي أن تتكامل هذه المبادرة مع خلق بيئة مواتية تستطيع الـتعامل علي نحو فعال مع الصراعات الاجتماعية قبل أن تندلع بشكل تصعب السيطرة عليه.

ولـيس بوسـع المرء أن يتوقع تحقيق السلم في مناخ يتصف بالفساد، أو باللامساواة المفـرطة اقتصاديا وسياسيًا، أو بقمع حقوق الشعب وحرياته الديمقراطية. إذ يجب لمهمة بـناء السـلم أن تأخذ كل هذه العوامل في الحسبان، حيث إنها لاتكف عن العمل ضد كل من السلم والتنمية.

وهـناك عناصـر أساسـية أخري تحتاج أفريقيا إلي إدراجها في صميم عملية بناء السـلم، مـثل دراسة وفهم سياق الصراع علي نحو أكثر شمولاً قبل التفكير في الأدوات الممكـنة لحل المشكلات المحددة. أي أنه يجب تحديد كل الأسباب الجذرية وراء اندلاع الصراع، والتعامل معها علي نحو شامل ومتماسك.

وفـي معظم الحالات تكون هناك أسباب متعددة لنشأة الصراع، ومن ثم لن تثمر أية جهـود لحلـه الثمرة الكاملة إن تم التعامل مع أحد أو بعض الأسباب وتجاهل الأخري. وفـيما له صـلة بهـذا، من المهم تحقيق أعلي درجات التنسيق بين سائر الناشطين في مهمـة وعملـية بناء السلم، وأن يتم التحديد الدقيق لدور كل منهم في هذا الشأن. وكذلك يجـب أن يـتم تحديـد دقـيق لدور السياسة العامة فيما يتعلق بمسائل مثل المشروعية السياسية والحركات الاجتماعية وحقوق الإنسان والمواطنة.

ولمـا كانـت جهود حل وإدارة الصراعات في أفريقيا غير ناجحة جدًا، يصبح من الأهمـية بمكـان إيلاء الاهتمام والتشديد اللازمين إلي آليات منع الصراع. ولاتعني هذه العملـية مجـرد الـبدء في العمل كلما لاح نوع من التوتر، وإنما هي تقتضي بالأساس وجـود آلـية تضـمن ألا تتحول التوترات الشديدة إلي صراعات مكتملة العنفوان. وهي

ليســت عملية سهلة بالمرة، لأن المعامل الأولية لبناء السلم توجد أصلاً في قلوب الرجال والنســاء. فــالقلوب هــي المكــان الأول الــذي توجد فيه "بذور" السلم، وكذلك "نوازع" الحــرب، فيجــب نــثر "بذور" السلم أولاً حتي يحق لنا انتظار حصاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وإن مســألة بــناء الســلم في أفريقيا تتطلب معرفة ومهارات أصيلة في مجال حل الصـــراع. ولا يمكن في هذا الصدد أن نغمط دور العلم الاجتماعي والعلماء الاجتماعيين فـــي التعامل مع قضايا الصراعات الاجتماعية، وفي العمليات الحقيقية لبناء السلم، وذلك عن طريق إنتاج المعرفة ونشرها.

وتقديــرًا لجســامة هــذه المهمة، وفي إطارها، كان من الانشغالات الدائمة لمنظمة العلــوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا) الاهتمام بشكل خاص بقضايا التنمية فـــي الأوضـــاع المهددة أو المتصفة بالصراع. فخلال المؤتمر السابع للمنظمة الذي عقد بالخــرطوم فــي ديســمبر ٢٠٠٢، توصل الإجماع في "أوسريا" إلي أن الوقت قد حان للــتعامل مع المكثف مع أوضاع تهدد السلم وتضع العراقيل أمام التنمية في الإقليم. ومن ثــم اخــتارت المــنظمة للاجــتماع عنوان "جهود السلم الاجتماعي في أفريقيا: التحول والديمقراطية والسياسة العامة".

وتحــت هــذا العــنوان أتيحت الفرصة أمام العلماء والباحثين الاجتماعيين وصناع السياســات الأفارقــة كي يجتمعوا معًا ويتحاوروا حول التحولات الاقتصادية الدائرة في أفريقــيا. وتباحــثوا حول الكيفية التي يمكن للمعرفة العلمية أن تساعد بها في فهم أسباب وطبيعة الصراعات.

وبالمــثل كــان المؤتمر فرصة لتحديد دور العلماء الاجتماعيين في حل المشكلات الاجتماعــية ــ الاقتصــادية فــي أفريقيا، وذلك عن طريق إثارة أسئلة من قبيل: ما هي المســاهمة الممكــنة للعلــم الاجتماعــي والنظم المعرفية ذات الصلة في توليد المعرفة القــادرة علــي خلــق السلم والوئام في أفريقيا؟ ما هي النظريات والمفاهيم والمقاربات المنهجــية التي يمكن أن تفيد في تحديد وفهم أسباب الصراعات الاجتماعية، وكذا آليات بناء واستدامة السلم في أفريقيا؟

وقــد قدمت في المؤتمر خمس وعشرون ورقة ذات صلة بموضوعه، ودارت حول خمسة عناوين فرعية: ــ

(١) التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛
(٢) مصادر الصراعات؛
(٣) منع وإدارة وحل الصراع؛

(٤) الدمقرطة؛

(٥) السياسة العامة

ويحتوي هذا المجلد علي سبع عشرة من أوراق المؤتمر التسعة والعشرين، وهي التي تناولت موضوع المؤتمر الرئيسي بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أسهمت في العناوين الفرعية. ويلاحظ القارئ أن مشكلات السلم في أفريقيا يتم النظر إليها هنا في سياق التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تشهده القارة، والعالم أجمع.

ولغرض تسهيل القراءة قمنا بتصنيف فصول الكتاب في ثلاثة أجزاء رئيسية هي: مصادر وإدارة وحل ومنع الصراعات؛ الديمقراطية وعملية المقرطة؛ السياسات العامة.

المراجع

Adedeji, A. 1999. Comprehending and Mastering African Conflicts. London: Zed Books.

Ake, C. 1996. Democracy and Development in Africa. Washington, DC: The Brookings Institute.

Assefa, T. S., Rugumamu, W. and Ahmed A. G. M., (Ed.). 2001. Globalisation, Democracy, and Development in Africa: Challenges and Prospects. Addis Ababa: OSSREA.

Bujra, A. 2000. African Conflicts: A discussion of their causes and their political and social environment. Paper presented at the Ad hoc Expert Groups Meeting on the Economics of Civil Conflicts in Africa. 7-8 April 2000. Ethiopia: Addis Ababa.

Eshetu, C. 1997. Prospects for economic recovery in Africa. Eastern Africa Social Science Research Review 13, No. 1. 1-16.

Mukandawire, T. 1995. Adjustment, political conditionally and democrarisation in Africa. In E. Chole and J. Ibrahim, (Eds.). Democratisation Process in Africa. 81-99. Dakar: CODESRIA.

Nabudere, D. W. 2000. Globalisation and the Post-Colonial African State: Post- Traditionalism and the New World Order. Harare: AAPS.

Nhema, A. G. 2002. Democracy in Zimbabwe: From Liberation to

Liberalization. Harare: University of Zimbabwe Publications.

Nyongo, P.A., (Ed.). 1987. Popular Struggle for Democracy in Africa. London: Zed Books.

___. 1993. The history of development cooperation: Appraisals and proposals for a new approach. African Journal of Political Economy. 1-8.

Olango, P. 2000. Opening Speech of the OSSREA/DPMF conference on African Conflicts: Their Management, Resolution and Post-Conflict Reconstruction. 13-15 December 2000 .Ethiopia: Addis Ababa.

OSSREA. 2002. Seventh OSSREA Congress: Background paper. Mimeo.

Oyugi, W. 0. 2000. Politicised ethnic conflict in Kenya: A periodic phenomenon. Paper presented at the Conference in African Conflicts: Their Management, Resolution and

Post-Conflict Reconstruction. 13-15 December 2000. Ethiopia: Addis Ababa.

Salih, M. A. M. 2001. African Democracies and African Politics. London: Pluto Press.

Zenawi, M. 1999. Opening statement at the All-Africa Conference on African Principles of Conflict Resolution and Reconciliation, on 8-12 November 1999 at the United Nations Conference Center - ECA; organized by the United Nations Institute for Training and Research (unitar).

القسم الأول

مصادر، إدارة، حل ودرء الصراعات

الفصل الأول

الإدراك السلمي:
إعادة الاعتبار للحكمة القائلة
"الأسوار الجيدة تصنع جيرانًا جيدين"
في الصراع بين إرتريا وإثيوبيا (١)

بقلم: أبيبي كيفليسوس*

١ ـ مقـدمـة

تتسـبب جملـة مـن الممارسات والصفات البشرية المرتبطة بالغيرة والحقد والحـرب فـي تأجيج الصراعات البشرية في المجتمعات الإنسانية. بيد أنه يمكننا التأكـيد بـثقة علي أن السلم قد أصبح عبر القرون القليلة الماضية هو الأقرب لما يعتـبر الحالـة "الطبيعية"، أما الحرب فقد أصبحت أقرب إلي السلوك "المستهجن". وهناك تفاوت كبير بين الأسباب المادية وغير المادية لذلك، فمن الأسباب المادية: الرغـبة فـي الاسـتيلاء علي أرض أو موارد طبيعية، أما غير المادية فيمكن أن نضـرب لهـا مـثلاً الرغـبة فـي "استعادة الشرف الوطني". ورغم أن كلاً من الاعتـبارات الماديـة وغير المادية تعتبر أساسية ومفهومة، الآن السعي من أجل الأرض والموارد الطبيعية وتأكيد الشرف الوطني قد يقود إلي تكلفة هائلة من رفاه الأمة بقيادتها إلي أرض المعركة.

ومن المعروف أن الشعبين علي جانبي الحدود الإريترية ـ الإثيوبية قد تقاسما التقالـيد التاريخية واللغات المشتركة، واعتنقا ذات الديانات السماوية، ودرجا علي تبادل السلع التجارية، والهجرة الموسمية عبر الحدود، بل والأكثر أهمية: تصاهرا فـيما بيـنهما. وهي جميعًا حقائق راسخة يصعب التغاضي عنها. وكان لابد لهذه المشـتركات في التقاليد التاريخية والأعراف الثقافية والديناميات النفسية ـ الثقافية العابرة للحدود، أن تؤكد سلوكا بعيدا عن تقاتل القرابة، أي سلوكًا متجانسًا، والعيش في سلام لأنه وقبل كل شئ "لا يمكن للدم أن يصبح أخف من الماء".

والآن، وبعـد أن وقع البلدان اتفاقية لترسيم الحدود تحت رعاية الأمم المتحدة،

---

* Abbeb Kiflesus قسم الاجتماع والآثار، جامعة أسمره، إريتريا.
E - mail: abbebe.kiflesus@rcc.edu

وبعـــد حلـــول السلم محل الحرب، ما هي آفاق أو احتمالات أن يصبح السلم ــ لا الحرب ــ هو القاعدة بين البلدين؟ أو هل بإمكاننا التنبؤ بمستقبل اتجاه السلم؟ وهل يُعتقد، وبالأحري هل يمكن، تقليص مظاهر الحرب أو القضاء عليها بالكلية؟

يحـــاول هذا الفصل الإجابة عن تلك الأسئلة، وأسئلة أخري كثيرة غيرها، عن طــريق تمحيص الشروط الاجتماعية التي تنتج الحرب، والميكانزمات السيكلوجية التـــي تســـاعد فـــي اندلاعها أو تضخيم عواقبها، وذلك بهدف التحكم في الصراع والحفاظ علي السلم في هذا الجزء من القرن الأفريقي.

ظلـــت البيانات الأنثروبولوجية والتأصيل النظري للحرب شحيحين حتي وقت قريـــب. بـــيد أن هـــذا الأمـــر قد تغير بفعل الزيادة الكبيرة في بحوث الحرب منذ الســـتينيات في القرن العشرين. وكان للتفسير عابر الثقافات للعلاقة بين المتغيرات المعينة في بحوث الحرب والسلم، ودراسة الحرب الحديثة عمليًا، دوره في خلق كم مهـــول مـــن المعلومات، ولكنه مع ذلك وصل إلي "مأزق" أو طريق مسدود علي المستوي النظري.

ويتطلع الباحثون في مجال السلم اليوم إلي بلورة أفكار ونماذج جديدة، حتي أن بعضهم توجه بطلب المساعدة إلي الأنثروبولوجيين: (Ferguson 1984: 24; Shaw 1985: 161). فقد كان الأنثروبولوجيون قد طوروا في موضع آخر نموذجًا تركيبيًا عامًا للحرب، بدءًا من المجتمعات السوائية وانتهاءً بنشأة الدولة، كما ناقشوا بعض نـــتائج اســـتخدام هـــذا النموذج لفهم الصراعات المعاصرة (Fabbro 1980: 194; Ferguson 1987: 38). ويمكـــن تلخـــيص جوهـــر هذه النتائج فيما يلي: أن النخبة السياســـية في كل الدول هي التي تقرر السياسة العسكرية وفق المصالح والأوزان النســـبية لشـــرائح هـــذه النخبة؛ وأن هذه المصالح تختلف دائمًا عن مصالح أغلبية الســـكان بـــل قـــد تتناقض معها تمامًا؛ وأن النخبة تجتهد دائمًا لتصوير مصالحها الخاصـــة علي أنها مصالح كل الشعب؛ وأخيرًا أن علي الأغلبية أن تتمعن بدقة في كل دعوة توجه إليها لتمويل الحرب أو المشاركة فيها (Bozeman 1976: 56).

كمـــا تـــتلخص مســـاهمة أنثروبولوجييـــن آخريـــن في التشديد علي المفهوم الأنثروبولوجـــي المعـــروف "الكلـــية" holism (Melman 1987: 131). فمـــثلاً في الجدالات المعاصرة عن العلاقة بين الاستراتيجية والإنفاق، يتضح مدي عدم واقعية بل واستحالة الفصل بين المسألتين، ويتجلي هذا بشكل واضح من حديث المتشددين في كل من إريتريا وإثيوبيا عن الإنفاق العسكري (Takasta et al, 2000: 31 - 52)، حيـــث رأوا أنه "لا يمكن تقييم الدفاع القوي بثمن". ولكن هناك أدلة وفيرة علي أن المســـتويات العالية للإنفاق العسكري في كلا البلدين المتخلفين قد أدت إلي عواقب ســـلبية وخـــيمة بالنســـبة لاقتصاديهما الوطنيين، وحيث تراجعت الاستثمارات في قطاعـــات عديدة [٢] (Gilkes 1999: 28). وتقول الحقيقة الساطعة إن "الدفاع القوي"

لم يستطع حماية المنظومة الاقتصادية من التراجع (Beer 1981: 46, Naroll et al. 1992: 18). وقـــد كان لتلك الترهات نتائج أكثر مأسوية في كل من إريتريا وإثيوبيا خــلال السنوات الأخيرة من الحرب، حيث بلغ إجمالي الإنفاق العسكري في البلدين أكــثر مـــن ضعف الموازنة السنوية المطلوبة للتنمية (Madhané 1999: 53). وفي إيجاز يبدو أن هناك تأييدًا ضعيفًا لهذا النوع من "الأمر الواقع"، وأن الاقتناع يتزايد بأن الخيار الواقعي الوحيد أمام إريتريا وإثيوبيا هو ضرورة إزاحة العبء الكارثي للإنفـــاق العســكري المتصـــاعد، وأن هــذا الخيار قد يؤدي إلي خفض نوعي في مســتوي المواجهـــة العسكرية علي الحدود المشتركة بين البلدين (Gabra Hiwat 1999: 143; Peninou 1998: 47; Takasta et al 2000: 31 - 52).

وقـــد يـــبدو من اليوتوبيا في الوقت الحالي إنهاء الحشد العسكري علي الحدود المشـــتركة، إلا أنه تصور ليس بعيدًا عن الواقعية. وينطلق هذا الانتقاد من مفهوم أنثروبولوجـــي آخـــر ذي أهمية معاصرة، فحواه أن كل محاولات فهم الواقع هي مقولات ثقافية(٣) (Ferguson 1989: 33; Abbink 1998: 554). ويعتقد أصحاب هذه الـــنظرة أنهم "يواجهون الحقائق" باعتمادهم علي القوي المستعدة لحماية السلم، غير أن الشـــواهد الملموســـة تؤكد أن هذه الطريقه تقود حتمًا إلي الحرب (Falk et al. 1980: 211, Melman 1984: 391). إذ إن حتـــي الملاحظـــة السريعة لتبين أن عالم "الواقعيين" مبني علي توقعات غير واقعية، وفي هذه الحالة: تصور أن حشد القوات علي الحدود المشتركة يمكن أن يستمر دون اندلاع مواجهات عسكرية. بينما ينبغي علي الواقعيين أن يحددوا الاحتمالات والممكنات المتمشية مع ما يحدث بالفعل علي الحـــــــدود. فهناك احتمال قوي بأن يفضي استمرار الحشد العسكري إلي التدمير (Michaelsen et al 1997: 116) وعلي النقيض من هذا هناك إمكانية لتفادي المصير الســـابق مـــن خـــلال الإنهاء التدريجي ــ ولكن المتواتر ــ للحشد العسكري علي جانبي الحدود المشتركة (Madhané 1999).

وبوســـع الأنثروبولوجيين أن يقدموا رؤي بديلة لكيف يمكن أن تصبح الأمور. وقـــد يكون البناء العسكري في البلدان المتخلفة أكثر استعصاء، إلا أنه من المؤكد بشـــكل خاص أن علي هذه البلدان تقليص ذلك البناء طالما أنها لاتزال تمثل أرض المواجهة بالنسبة للقوي الكبري (Markakis 1990: 48, Ottaway 1990: 63).

ويتبقـــي أيضـــا ذلـــك الفصيل من الأنثروبولوجيين الذين انتقلوا من مواقعهم الأكاديمـــية إلـــي حيز النشاط السياسي الهادف إلي إحراز السلم. وعلي الرغم مما يـــنطوي عليه هذا من خلط بين السياسة والعلم، فإنه يأتي في إطار التقاليد الدفاعية المستقرة جيدًا في الأنثروبولوجيا. فما هي إذن القضايا الاستراتيجية والتكتيكية التي تثار بالنسبة للحركة التعبوية الأنثروبولوجية؟

يعتبر فرجسون (Ferguson 1992) أن هناك مقاربتين لهذه الحركة:(أ) "طريق

السياســات"؛ (ب) "طــريق الاحــتجاج". ويــري أن الاستراتيجية العامة لمحاولة الالــتحاق بجهاز السياسات وتغييره من الداخل، تنطوي علي فرص هزيلة وأخطار ملموسة. ومن ناحية أخري، فإن العمل من أجل تقوية الأفكار والمنظمات الخاصة بأولــئك الذيــن يعبئون المعارضة الشعبية للنزعة العسكرية ــ ومن ثم للحرب ــ يــبدو أقــل إشكالية، ويعطي علي الأرجح بعض النتائج الإيجابية، حتي وإن بدت ضئيلة. ويتسق هذا مع النموذج النظري الذي أشير إليه من قبل، والذي يتمسك بأن أفضــل الطــرق لمنع الحرب هي تقليل التأييد لها. وقد يكون الرأي العام عنصرًا واحدًا ضمن عناصر كثيرة في عملية اتخاذ النخب السياسية لقراراتها، إلا أنه يظل العنصر الوحيد القادر علي العمل فعلاً في هذا الاتجاه.

والــيوم، مــع اختفاء شبح "الحرب الباردة" وبدء المبادرات السلمية في إثمار نــتائجها، وبشكل خاص مع تزايد المطبوعات والبرامج التعليمية والبحوث الهادفة لتقلــيل مخاطــر الحــرب، يــبدو أن العمــل من أجل سلم دائم أصبح من الأمور المحــتومة(٤). ولهذا فإن الوقت ملائم الآن لمواصلة الكفاح ضد الحرب عن طريق صــف القــوي ضد محركاتها وآلياتها. ففي وقت تقلص المواجهة، يمكن لنشطاء الســلام الضــغط مــن أجل تدابير هادفة لإضفاء الطابع المؤسسي علي المشاعر والحركات المناهضة للحرب(٥).

ومــن بيــن الســبل لتحقيق هذا المطلب العمل من أجل تشريعات تهدف إلي إبطــال إنــتاج الــنزعة العســكرية، والضغط من أجل تدويل السلم العام، وإبراز التكاليف أو الخسائر السياسية المنظورة وراء أية محاولة لقمع نشطاء السلام. ولكن قــد يكون الأكثر أهمية هنا ضرورة الإقرار بأن المجتمعات عبر الحدودية تتشكل وفق حقائق رمزية مشتركة تتجسد حسب الكليات الاجتماعية ــ الثقافية في الإقليم. ولما كانت هذه الحقائق الرمزية المشتركة تتضمن قيمًا ومعتقدات ترسي الانسجام، فمــن المــتوقع أن يفضي المستوي العالي نسبيًا من الانسجام إلي خلق فرص أكبر أمــام الــتعايش الســلمي فــي إطــار من السمات المشتركة مؤسسيًا وفي التنظيم الاجتماعي.

إن تصورات شعب ما للواقع الاجتماعي ترتبط ارتباطًا ملموسًا بالخبرة الثقافية الحــية لأفــراد ذلك المجتمع. ومن الجلي أنه كلما زادت صور المشاركة والتفاعل بيــن الجماعــات عــبر الحدوديــة كلما كان لهذا نتائجه الطبيعية فيما يتعلق بحل الصــراعات وإرســاء السلم في الإقليم. وكثيرًا ما يؤدي حل الصراعات إلي توليد روابط قوية ومستقرة بين الفرقاء المتناحرين في الماضي (٦).

وهــي عملــية أشــبه ما تكون بمتتالية "الأطروحة ــ الأطروحة المضادة ــ الأطــروحة المركــبة" والتــي تنــتج تقدمًــا مستمرًا في فهم العالم. ويتوقف حل الصــراعات فــي أغلب الأحوال علي قدره المتقاتلين علي تصور كل طرف نفسه

مكان الآخر، وإدراك أن لديها مشكلة واحدة مشتركة (Melman 1988: 145). ومن هنا تنبثق أهمية قيادة الصراع بعيدًا عن المواجهة بين المواقف والأوضاع المحققة علي الأرض إلي استيعاب كل طرف لمصالح الآخر (Krippendorff 1979: 27).

فالمواقف أشبه بنقاط في الفضاء لاتوجد أرضية مشتركة بينها. والمفاوضات التي يركز فيها كل طرف علي تقديم أقل قدر من التنازلات، يمكن لها في أحسن الأحوال أن تفضي إلي حل وسط يترك كل جانب من الجانبين غير راضٍ عن التنازلات التي اضطر إلي تقديمها (Hveem 1979: 6). حيث ينظر كل طرف إلي هذه التنازلات علي أنها خسائر. كما أن المفاوضات التي تركز علي الأوضاع أو المواقف، غالبًا ما تتسم هي ذاتها بطابع عدائي. حيث يعتبر مكسب كل طرف خسارة للآخر.

وعلي النقيض من هذا فإن التركيز علي تفهم كل طرف لمصالح الطرف الآخر، يعني أن يتوقف السؤال الرئيسي عن أن يكون "كيف أحصل علي أفضل صفقة؟" إلي "كيف يمكن الارتقاء بمصالحنا المشتركة؟". ومن الواضح أنه إذا لم توجد مصالح مشتركة تصبح المفاوضات مضيعة للوقت. ومن المفهوم أن بعض العلاقات العدائية تكون خلوًا تمامًا من أية مصالح مشتركة، وعندئذ لا يكون هناك شئ يمكن التفاوض حوله.

إن التعليم، والعامل الزمني، والعمليات الثقافية بين البشر لقادرة معًا علي تحويل أنواع معينة من الصراع إلي التعاون(٧). ويحدث هذا فقط حينما يكون كل طرف متحارب قادرًا – وكنتيجة للصراع نفسه – علي وضع نفسه مكان الطرف الآخر (Hannerz 1992: 121 - 122). إذ إن الصراع في أعم معانيه هو إدراك التناقض، بينما التعاون هو إدراك التماثل. ولكن هناك تكاملا بين التناقض والتماثل (Giiboa 1979: 157 - 161). ومن ثم فإنه حينما تكون هناك مصلحة مشتركة بين المتصارعين يمكن الوصول إلي حل للصراع عن طريق التفاوض.

وتهدف بعض مقاربات التفاوض إلي إجبار الطرف الآخر علي تقديم الحد الأقصي من التنازلات ومن أجل إقامة وصيانة "علاقة مفيدة" (Varis 1982: 247). أما المواجهة بين طرفين متشددين فهي تفضي علي الأرجح إلي نتيجة سيئة لكلا الطرفين. وحينما يكون أحدهما متشددًا والآخر ليس كذلك، فإن الأرجح هو خسارة الأخير ودون أن ينجح في الحفاظ علي أو تطوير "علاقة مفيدة" (Gale 1975: 95). ومن المألوف جدًا أن يوحي الاستعداد للتنازل بأنه موقف انصياعي وليس موقف صداقة أو احترام. ومن ثم فإنه بدلا من إظهار الاستعداد للتنازل، نريد إظهار الاستعداد لفهم الخصم (Fischer 1973: 181).

إن إدراك الخصم كصورة للذات في المرآة ليمثل خطوة مهمة نحو التفاوض السلمي (Klammer 1972: 28 - 30). وبعبارة أخري فإن إدراك الآخر علي أنه

شخص ما مثل الأنا يؤدي إلي توليد مشاعر التفهم، مما يمهد الطريق نحو التعاون والـتفاوض السلمي (McCarthy 1973: 362 - 365). فهنا يحدث نوع من التماثل أو التماهـي بين كل طرف والآخر (Sommer 1989: 83). وبالإضافة إلي هذا فإن كل صـورة تـدل علي حالة سيكلوجية تتسق مع الصياغة الخاصة للمشكلة الرئيسية، وتصـور حلهـا، والخصائص المتصورة للفاعلين الرئيسيين، ومنطق الافتراضات الخاصة بالتحكم الاجتماعي المشترك (Fischer 1973: 184 - 186).

وهكـذا فـإن التصـور الشخصـي للسلم يعتبر الفرد المستقل بمثابة اللاعب الرئيـسي، وحيـث تكمن في عقله البشري ميول العدوانية والحقد والكراهية (Sommer 1989: 92; Eckhardt 1984: 3). ومـن ثم فإن حل المشكلة يتوقف علي جهـود الأفراد لتحقيق السلم الداخلي (Sommer 1989: 95; Eckhardt 1986: 113). وتنظر نزعة السلم الداخلي ـ في صورتها المتطرفة ـ بتشكك في كل عمل منظم. فعلـي سبيل المثال دافعت فلسفة غاندي المسالمة عن تحقيق السلم الداخلي بوصفه شـرطًا أساسيًا للعمل (Bose 1981: 160). وهو الشئ نفسه الذي دعت إليه الديانات العالمـية المـتعددة، حيـث تدين استخدام القوة ضد الآخرين، ومهما كانت النوايا حسـنة. ومـن ثـم فإن الحياة السلمية تنبني علي حقيقة مركزية، وعلي الممارسة العملـية لهذه الحقيقة، والتي لا تقتصر علي الاقتناع العقلي وحده وإنما أيضًا كعمل من أعمال الإيمان والتسليم للخالق. هذه الحقيقة هي حقيقة "الحب" (Wright 1986: 62).

ومـن ثـم فإن الدولة والتعاون الدولي ـ وفقًا لهذا المفهوم ـ ليسا هما اللذان يلعـبان بمحض ذاتهما الدور الأكبر في إرساء السلم، إذ إن نصير السلم الشخصي يـنظر إلـي السلم كامتداد لنوع من السكينة التي تتحقق لدي الفرد الرافض للعنف، ولـدي المجـتمعات ـ داخـل وعـبر الحدود ـ التي تستفيد من التقاليد التاريخية والخصائص الثقافية المشتركة للارتقاء بالتعايش السلمي (Skjelsback 1972: 327). وهذا هو المبدأ الأساسي الذي ينبغي علي المرء قبوله ودعمه، وفي عقله هو أولاً. وإذا لـم يوجـد ويتثبت هذا المبدأ فإن السلم يتحول في ذهنه إلي مجرد صياغات وتجـريدات. ولهـذا واجب الفرد أن يغرس هذه الدينامية وهذه المنهجية في كافة علاقـات الحياة، والعلاقات بين الأجناس، والنشاط السياسي، والعلاقات الدولية، بل وأن يحملهـا إلـي الباحة الأمامية لمنزل جاره، عابرًا بذلك للحدود (Skjelsback 1972: 329).

ويجـب أن يكـون لديـنا اقتناع بأن أي اجتهاد لا يستهدف أولاً قهر النوازع العدوانـية داخـل كـل طرف، لن يكون اجتهادًا من أجل السلم في نهاية المطاف. وبعـبارة أخـري هـناك حاجة إلي خلاص جذري لنفوسنا، ومن ثم ينبغي تحقيق أقصـي انـتفاع ممكـن مـن مؤسسـاتنا الاجتماعية في طريق البحث عن حلول

للصـــراعات ومـــن خـــلال نفض الغبار عن مخزون العلاقات التاريخية والثقافية. وبإيجـــاز، يتحـــتم علينا تأكيد الحاجة إلي التزام حقيقي بالسلام من جانب كل فرد وجماعـــة، وبحيـــث يصبح السلم حالة سيكلوجية واجتماعية علي السواء، أكثر منه مجرد غياب الحرب.

وبالمـــثل، نحتاج إلي إعطاء تشديد أكبر علي التعاون العابر للقوميات، ونقصد به التعاون بين المنظمات المستقلة عن الحكومات، مثل المنظمات المهنية والثقافية، والكنائس، والمساجد وغيرها، والاستفادة من كل ميزة متاحة من أجل المضي قدمًا علي طريق السلام(٨).

جملـــة القول أن علينا تطهير ذواتنا الإنسانية من كل نوازع العدوان، باعتبار هذا شرطًا لازبًا للقضاء علي الحرب. وحينما نعطي أولوية مطلقة لالتزامنا بالسلم، ينبغي علينا أيضا أن نبدي اهتمامًا أكبر بالتقاليد التاريخية المشتركة، وبالمشتركات الثقافية عبر الحدود، في وقت نقلل من غلواء اهتمامنا بالجوانب السياسية لمشكلات تحقـــيق السلم. ففي الحقيقة أنه إذا أريد القضاء علي مؤسسة الحرب ينبغي القضاء علي أهم عماد لها، ألا وهو إضفاء الطابع المؤسسي علي ممارسة العنف. ومن ثم فلهذا السبب يجب نبذ العنف، وهو ما لن يتحقق قبل تحقيق "السلم الداخلي"، وحينما يتم إدراك أهمية الخصائص الثقافية المشتركة في إرساء التعايش السلمي.

إن البشـــر لايعاينون الحقيقة مباشرة، وإنما من خلال وسيط اللغة. فنحن نعتقد في الحقيقة ما يقوله الآخرون ونحن أنفسنا عنها. ومن ثم فإن كل المقولات الثقافية أو التعميمات أو العلاقات السببية يتم تصورها كتركيبات من الكلمات. أي أن اللغة تصبح نوعًا من خريطة الواقع، ومن هنا تنبثق أهمية تغيير اللغة الفظة، لغة القتل، وذلك لصالح عملية إرساء السلم.

وإذا أخذنـــا حالـــة إرتريا وإثيوبيا كمثال، فإن علي جميع الشعوب علي جانبي الحـــدود أن تتحلـــي بالشجاعة الكافية للقول بأن لديهم إخوة وأخوات، وأبناء وبنات علـــي الجانب الآخر. وفوق هذا كله فإن الدم أثقل من الماء. ومرة ثانية نذكر بأن كـــل الشعوب تقريبًا في هذا الإقليم تستخدم كلمة "سلام" Salam علي سبيل التحية فـــي العاملات اليومية. ويجب عليهم جميعًا أن يستبطنوا هذا في حياتهم كلها ليعني نـــبذ العـــنف. ومـــن المفهوم أن الناس لا يستخدمون هذا التعبير بلا تمييز، وإنما يستخدمونه فقط مع من يعتقدون أنهم حلفاء، أو حلفاء ممكين، لهم.

٢ ــ الاعتماد علي الثقافة من أجل إرساء السلم

ينبـــنى تحديـــد الـــثقافة في هذا السياق علي فكرة أن أفراد المجتمع هم "الذي يجعلـــون له ــ أي للمجتمع ــ معني" (Young 1976: 3). ولاشك أن السلم وصوره المنعكســـة في أخلاقيات اللاعنف هو مكون تقليدي من مكونات الثقافة، وأنه يتحدد

ويتشـــكل وفق سياق المعني الذي هو جزء منه (Ferguson 1992: 63). وأنطلق هنا من فكرة أن السلم ــ كقاعدة شاملة للسلوك والعلاقات بين البشر ــ قد ارتبط دومًا بجمـــيع الـــثقافات[٩]. وسأحاول في الجزء التالي استعراض بعض النماذج الممكنة لفهم العلاقة بين السلم والثقافة، وهو ما يمكن أن يساعد في الإجابة عن سؤال كيف يتســـنى تصور سلم شامل، أو معني مشترك للسلم بين الشعوب، انطلاقا من ثقافات متعددة، متماثلة كانت أم مختلفة.

ولســت مهتمًا هنا بالدرجة الأولي ــ بالتفسير السليم للسلم في حد ذاته، ولكن باستخدامه من أجل التوصل إلي النماذج الممكنة للإجابة عن السؤال السابق.

ومـــن ثم فإنني أنظر إلي إدراك السلم كمشروع لتأسيس نظام اجتماعي يحرر فـــيه الأفراد أنفسهم من عوارض الحرب من خلال الدعوة إلي سلم شامل حقيقي. وفـــي الحقـــيقة أن جمـــيع تصورات السلم تنبثق من مجتمعات محددة، ومن أنماط خاصـــة للـــنظام الاجتماعـــي تطـــورت كتصـــورات عاقلة للتقاليد الثقافية المقرة والمتجســـدة (Ferguson 1987). وقـــد يبدو معقولاً في هذا السياق النظر إلي السلم كأمر نسبي، ومن ثم يقيم عقلانيًا من زاوية تقليد خاص أواخر (Geertz 1963: 83). ولكن تاريخنا وحده، والتقاليد البديلة، هي التي يمكن أن تبرر الخيارات السلمية[١٠]. ومن الممكن أن نجد أنفسنا في موقف ينبغي علينا معه أن نغير آراءنا، ربما تغييرًا جوهريا، بفعل حقيقة أن تقاليد أخري قد تكون مصادر أكثر ملاءمة لإضفاء المعني علي السلم[١١].

ولذلـــك فإن التزام المرء بتقاليده السلمية الخاصة، لا يعني استبعاد الحوار مع التقاليد السلمية الأخرى، وعلينا أن نكون مستعدين دائمًا للاعتراف بأن من الممكن أن تكـــون التقاليد السلمية الأخرى أكثر ملاءمة من تقاليدنا الخاصة. وفي النهاية قد يبرز التساؤل عن كيفية تقديم تفسير مقنع للأشكال السلمية القائمة. وسأظل في كل الأحوال مؤمنا برؤية أن السلم سوف يعتمد دائمًا علي الثقافة[١٢].

وإذا كـــان الســـلم يـــتوقف دائمًا علي الثقافة ــ وعلي التقاليد ــ فما هي آفاق إرســـاء سلم دائم بين إرتريا وإثيوبيا؟ والطريق المفتوح أمام البلدين هو الحوار بين التقالـــيد الســـلمية للاثنتيـــن، وذلك من أجل الوصول إلي سلم متبادل أو مشترك. وســـيقوم هذا النوع من السلم بعيدًا عن أي انحياز ثقافي مفروض، ومن ثم يعتمد علي إمكانـــية إيجـــاد أســـاس للسلام في الثقافة الخاصة لكليهما. ويتسق مع هذا التفكير الجـــزم بـــأن فكـــرة الســـلم الشامل هي قديمة قدم المجتمع الإنساني. وتتعامل هذه الطـــريقة فـــي التفكـــير مع الجدل النظري حول السلم، ومع المقابلة الملموسة بين التصورات والثقافات السلمية في إرتريا وإثيوبيا.

ولعل نقطة الانطلاق في تطبيق المبادئ السلمية هي الاعتراف بأن خصوصية الـــرؤية للسلم يمكن أن تشكل أساسًا للدفاع الفعلي عن عمومية السلم (Russet et al

(345 :1987. وكمـــا أوضـــحنا ســـابقًا هناك اتفاق بين الثقافات علي هذا. فلقد نشأ مفهـــوم الســـلم في ثقافات غربية معينة، ومع ذلك لا يمكن نقل هذا المفهوم الغربي إلـــي الـــثقافات الأخـــرى بوصفه معيارًا قياسيًا ما لم تر فيه هذه الثقافات الأخرى جـــدارة مـــن منظورها هي نفسه، ومن ثم يتم إدماجها في سياقاتها الثقافية السلمية الخاصة(١٣).

صـــحيح أن هـــناك حشدًا قويًا وحيويًا من مؤيدي السلم العالمي في كل أنحاء الأرض، ولكن هذه التجمعات تمت تعبئتها علي أساس من التصورات الغربية للسلم وحدها (Ferguson 1987). ومن هنا أهمية الحوار بين التصورات القديمة والجديدة للسلم من خلال احترام كل منها لجدارة الأخرى.

إن الآراء المـــنادية بالسلم انطلاقًا من قبول علاقته بالثقافة ينبغي أن تنبثق من التقالـــيد الحواريـــة، وذلك حتى تكون متماسكة وفعالة. وتنادي هذه الآراء بحوار يهـــدف إلـــي التوصـــل لما هو مشترك، ولكنها في الوقت نفسه تعمل علي صيانة وتقويـــة ما هو خاص عن السلم في كل ثقافة. ويسعى حوار كهذا إلي سلم توافقي، ليس مجردًا ولكنه يجد جذوره وغذاءه في الثقافات الملموسة المتعددة. ويتطلب هذا أن يـــتجذر الســـلم فـــي السياقات الثقافية العديدة (Young 1976: 13). ويمكن لهذه الأشـــكال السلمية العديدة أن تصبح في الوقت نفسه مصادر نشوء سلم شامل. ولا نقصـــد هـــنا مجرد التراكم البسيط، وإنما نعني الانخراط في حوار تنطلق بموجبه عملـــية تغيـــير ممكـــن وضـــروري في الموقف من التفاوض. ولا غني هنا عن الارتكـــاز علـــي الثقافة الملموسة بوصفها فضاء نستخلص أو نستمد منه قوتنا في النضال من أجل السلم (Keen 1986: 41).

ومن ثم فإنه من المشروع تمامًا أن يحاول ممثلو الأشكال السلامية المختلفة ــ وعـــبر الحوار ــ التوصل إلي مواضع التداخل الفعلي مع الأشكال الأخرى، وكذا أن يحـــاولوا ــ عـــبر الحـــوار أيضًا ــ إقناع الآخرين بحقيقة وجوهر تصوراتهم السلامية الخاصة، وخاصة فيما يتعلق بجوانب عدم الاتفاق (Eckhardt 1981: 16). ومن الطبيعي أن ينطبق هذا أيضًا علي قواعد وأسس السلام نفسه. ومن خلال هذا فقط يمكن توحيد النظرة إلي السلم بالاعتماد علي الثقافة مع مفهوم السلم المشترك.

ومع اقتناعنا بأن النقاش يجب أن يكون مقارنًا أو تساوقيًا بمعني ما، فإنني أجد حرية كاملة في التعبير عن الرؤية الإرترية للنقاش حول السلم المشترك. وإن فكرة القـــيم المشـــتركة هي التي تفترض نموذج الانسجام، وتلعب دورًا أكبر كناقل للقيم الســـلمية، والتـــي تعتـــبر بدورهـــا جزءًا من القيم الإنسانية المشتركة والمرتبطة بالاحتياجات الأساسية التي تتطلبها طرق الحياة المختلفة للإرتريين.

فهم، علي سبيل المثال، يبحثون عن الأمن، الآن وفي المستقبل. وهم يحتاجون إلـــي الأصـــدقاء، أي إلي أناس يأتمنونهم ويثقون فيهم. يبحثون عن أناس يتبادلون

معهـــم الإعجاب. يريدون احترام الآخرين لهم، فضلاً عن المحافظة علي احترامهم لأنفســـهم. ولاشك أنهم بسعيهم وراء هذه القيم يؤكدون أنهم بشر، بل إن هذا هو ما يجعلهـــم بشـــرًا ولكنهم حتى يصلوا إلي تحقيق هذه القيم الإنسانية المشتركة يتحتم علـــيهم أن يـــتعاونوا مـــع الآخرين الذين يتقاسمون معهم القيم ذاتها ويعيشون في إثيوبـــيا. ومن ثم فمن المهم والحيوي جدًا أن يصل الشباب علي جانبي الحدود إلي الاقتناع بتلك القيم المشتركة للسلم حتى تصبح بمثابة أهداف رئيسية في الحياة (١٤).

ويؤدي هذا النمط في التفكير إلي إثارة التساؤل حول الأسس التي تنبني عليها هـــذه القيم. هل يمكن أن ترسي في استقلال عن الثقافة والتقاليد، وكنوع من الجمع بيـــن التفكيرين العقلاني والطبيعي؟ تقول الحقيقة إن قيم السلم المشتركة ينبغي أن تؤسس في مقولات ثقافية معينة. ويأخذ خط التفكير هذا السلم الإقليمي في حسبانه، لأنـــه عـــامل حاســـم فـــي تقييم العلاقة بين السعي من أجل السلم المشترك، وبين الـــثقافات الخاصة المفترض أنها تمثله. وبدون هذا يكون هذا النوع من السلم شكليًا ومجردًا، ويفتقر إلي أسس ضرورية له في ثقافة ملموسة وحية.

وينطوي مفهوم السلم الإقليمي علي احترام الثقافات الخاصة، وليس معني هذا أن الـــثقافات ســـاكنة. وإنما تعني أن العناصر المشتركة للسلم تنبني علي الثقافات الخاصة، ولا يمكن تصور هذا بدونها، سواء علي مستوي صياغة مبادئ السلم، أم مســـتوي الباعـــث علي العمل من أجل هذا السلم (Millet 1994: 17). هذا إذن هو ســـلام التعاون العملي، والذي ينأى بنفسه عن أي أساس ثقافي يتسم بالغلواء. وهو يفـــترض أن الـــتعاون ذاتـــه سيجد أساسه الداخلي في الثقافات الخاصة نفسها، كما يســـمح ببقاء وتمفصل دعاوى السلم المعتمدة علي الثقافة. والأمر الذي نشدد عليه بالطـــبع هـــو أن السلم المشترك القادر علي جعل تبادل الأفكار ممكنًا، وكذا مدي السلم الممكن تحقيقه، لا يمكن تحديدهما مسبقًا علي الإطلاق. وإنما يمكن، بدلا من هذا، ربطها بالسؤال الأعرض عن استراتيجية للحوار بين ـ الثقافي ككل.

وبالإمكـــان تصـــور هذا الحوار بوصفه حالة يسمح فيها للثقافات المختلفة بأن تجـــد فرصة للتعبير عن نفسها دون أية افتراضات مسبقة عن العلاقة بينها. إذ إن هـــذه العلاقة قد تكون توافقية أو تنافرية، متسقة أو غير متسقة. بيد أنه، وبناء علي خـــبرات ثقافـــية سابقة محددة، لا نملك رفاهية التخلي عن الإيمان والأمل في قيام مشـــروع يحـــاول الوصـــول إلي الاتفاق علي سلم شامل مستدام من أجل التعايش الإنساني في عصرنا.

مـــا هـــو إذن أساس القيم الثقافية بشأن السلام للمجتمعين الإرتري والإثيوبي؟ وإنـــه بالنســـبة للـــناس الذين يعيشون علي جانبي الحدود، تتجسد قيمهم وتقاليدهم الخاصـــة بالسلم في الفهم الديني الشامل، وفي خبرة العالم والحياة الإنسانية. وليس معنـــي قولي هنا إنكار أن هذه القيم والتقاليد قد تتجسد لدي البعض في إطار رؤية

علمانـــية إلي العالم. وإنما الذي أريد قوله هو أن قيم السلم التي نري الحفاظ عليها وتطويـــرها لتصـــبح قيمًا مشتركة، قد تتجسد بطريقة أو بأخرى في العقائد الدينية الكـــبرى. ورغم أن الأساس الديني للسلم في مجتمع ما يمكن أن يكون ظاهرة أكثر تركيـــبًا، فإن هذا لا يغير شيئًا من حقيقة أن السلم ينتمي إلي الكلية الثقافية للمعني. ولعـــل هـــذا يفســـر لمـــاذا تتغرس النزعة السلمية في أعماق القناعات الأساسية للشعوب.

ومعنـــي هذا أن علي الشعوب المختلفة علي جانبي الحدود أن تمعن البحث في قـــناعاتها الثقافية الخاصة عن قيم الاحترام المتبادل والتعاون، وبما يسمح للناس أن يعيشـــوا في سلام في مجتمعهم. وإن الأساس الثقافي للسلم المستدام في هذا الجزء مـــن القـــرن الأفريقـــي لمـــن الممكن نقله إلي كل مستويات المجتمع، بمن فيها السياسيون والمعلمون والطلاب والآباء.. إلخ، وعبرهم، حتى يعيش الجميع في سلم معًا.

ومـــن الجلي أن استدامة السلم بين إرتريا وإثيوبيا لابد لها من أن تتأسس علي القـــيم والتقالـــيد التـــي شكلت ولاتزال تشكل الحياة الاجتماعية لشعبي البلدين حتى الآن. ولـــيس معنـــي هذا بالقطع أن تترك هذه القيم والتقاليد علي حالها، وإنما أن تجري التغييرات من داخلها هي ذاتها بما يحقق صالح التعايش السلمي.

مـــا هي إذن القيم التي نريد الحفاظ عليها، وتفعيلها في عملية إرساء السلم بين هاتيـــن الدولتين ـــ الأمتين؟ يمكن مثلا اعتبار القرابة والتصاهر والعلاقات الدينية بمثابة قيم تقليدية تستطيع التحليق بعملية السلام.

وبعـــبارة أخري، يمكن للقيم التقليدية التي يتقاسمها السكان علي جانبي الحدود أن تســـتخدم كمادة تدرس في المدارس، وللتثقيف في الجماعات الدينية، بل وداخل الأســـرة نفســـها. ونـــناقش فـــي الجزء التالي من هذه الورقة تلك التقاليد الثقافية المشـــتركة بتفصـــيل وتجســـيد أكبر لإثبات كيف يمكن لهذه القيم أن تعبر الأسوار وتصنع الأصدقاء.

وحـــتى نمهـــد الأرضية أمام فهم صحيح للعلاقات الثقافية العابرة للحدود بين المجـــتمعات المحلية علي الجانبين، دعوني أتطرق أولاً إلي وصف القلق من غياب السلم، والذي تعبر عنه خير تعبير كلمات امرأة في العقد التاسع من عمرها وتعيش في بلدة حدودية جنوب وسط إرتريا.

٣- "الأسوار الجيدة تصنع الجيران الجيدين"

أقمـــت لمدة شهر كامل عام ٢٠٠١ في بلدة "آدي خوالا" جنوب وسط إرتريا، وفـــي أعقـــاب الحـــرب الحدودية الأخيرة بين البلدين. وكانت العبارة التي سمعتها مرارًا وتكرارًا إبان عملي الميداني هناك هي "لا يوجد سلام في هذه الأيام". وكان

كبار السن هم الأكثر ترديدًا لتلك المقولة، ولكن أحفادهم كانوا يشاركونهم في الغالب هذه الرؤية أيضاً، بل إن الشكوى من غياب السلام أصبح مؤخرًا من أهم الموضوعات التي تتناولها أغاني البوب الشعبية. ويتجسد هذا القلق من غياب السلم في مشاهد الموت والجنازات، والفقد والضياع، التي أصبحت تسم الحياة الاجتماعية المعاصرة في إرتريا.

وتسود في أحاديث الشيوخ والعجائز المقارنة بين غياب السلم حاليًا وبين الماضي الذي كان أسعد حالاً، وحسب تعبير أحدهم، "عندما كان الناس في الجماعات العابرة للحدود يعيشون في سلام معًا". أي أن الخطابات الخاصة بالسلام والافتقار إليه أصبحت تمثل المنظورات السائدة إلي الحياة الاجتماعية الراهنة، كما توجز الخبرة الحياتية لكبار السن الذين عاينوا هذه التغيرات الاجتماعية.

وسوف أركز في هذا الجزء علي الحاضر، علي الأفكار والممارسات التي تشكل انشغال أولئك الناس بالسلم. بينما سنترك مسألة تحري الخسارة، ومسألة الذاكرة الجماعية لحيز آخر.

إن كلمة "سلام" Salam في اللغة التيجرانية تغطي مساحة دلالية واسعة، وهي تماثل الكلمة الأمهرية ذاتها، فهي تستخدم في التحية، كما تستخدم كتعبير عن سيادة النظام والانسجام، وإن كانت تعطي وزنا أكبر للدلالة الأخيرة.

فكلمة "سلام" تشير إلي نوعية عامة لتصرفات الناس تجاه الآخرين، دون أن تعبر بالضرورة عن عواطفهم إزاء "آخرين" محددين في الجماعات العابرة للحدود. فالفرد الذي يقول للآخرين "سلام" هو الفرد المنفتح علي الآخرين، والذي يقترب منهم. وكلمة "سلام" ــ كما سأوضح فيما بعد ــ لا يتم استخدامها بكثرة في مواقف إيثار الغير مثلما يتم استخدامها في الممارسات اليومية العادية.

إن اهتمامي بانشغال السكان التيجرانيين بالسلام في المجتمعات الحدودية جنوب وسط إرتريا، هذا الاهتمام قد تأطر بالأفكار الأنثروبولوجية عن العلاقات والتعايش في الحياة الاجتماعية للبشر. وانطلاقًا من النظرة الوظيفية التي يكون فيها التعايش السلمي نزعة اجتماعية مرتبطة بالعلاقة السلالية، وحيث تنشأ ممارسات الوئام نشأة طبيعية من شبكة القرابة، تري الدراسة الحالية أن هذا يمثل مادة أو جوهرًا مشتركًا استطاع أن ينتج العلاقات حتى بين الغرباء. ومن ثم فإن السلام وسط هذه الجماعة التيجرانية يدور حول ممارسة واسعة من الروابط، أكثر من مجرد انبثاقها من الروابط السلالية. ومعني هذا أن كلمة "سلام" تشير إلي طائفة من الممارسات المنسجمة التي تؤسس لعلاقات الود بين البشر. وأعتقد أنه ليس بمقدور ممارسة واحدة من هذه الممارسات أن تجعل القرابة جوهرًا مشتركًا، وإنما تتشكل كل علاقات الانسجام وتخضع للقياس في سياق الممارسات الودية المباشرة بين

الناس.

إن هدفـــي هـــنا لا ينحصـــر في إماطة اللثام عن مصدر القرابة وسط السكان التيجرانييـــن فـــي المجـــتمعات العابـــرة للحدود، وإنما يمتد إلي معرفة كيف تقوم ممارسة العلاقات بصياغة "أخلاقيات التعايش السلمي". إذ إن هذه الأخلاقيات تأتي قـــبل تشـــكل الشخصية الفردية، أي حيث لا تتشكل العلاقة بين "الذات" و "الآخر" كعلاقة "ذات" و"موضوع" في نظرة كل منهما إلي الآخر، وإنما علي أساس أن كلاً منهما يشكل جزءًا من الآخر.

ونـــناقش مســـألة "السلام" في هذا الجزء من منظور "لام لام" Lamlam تلك المـــرأة العجوز التي تعيش في بلدة "آدي خوالا"، وهي في الثمانينيات من عمرها، وربما كانت أكبر النساء سنا في هذه البلدة.

ورغم أن هذه المرأة تعتبر ــ من الناحية المادية ــ من بين أفقر سكان البلدة، فإنهـــا تتمتع بشهرة واحترام كبيرين، ويرجع السبب في هذا إلي عدة عوامل، هي تقدمهـــا فـــي العمر، وشدة ارتباطها بالأرض والناس، فضلاً عن معرفتها بالأدوية والعلاجات التقليدية الموروثة للأمراض الخطرة. وهي تعيش في كوخ صغير خلف بيت ابنها، وتنام مع معظم أحفادها الذين يعيشون في ذلك البيت.

وســـأتناول هـــنا حـــياتها اليومـــية، وعلاقـــتها بالآخرين، وماذا تقول عنهم، والممارسات المختلفة التي تري فيها تمثيلاً للسلام أو غيابًا له. وسأبدأ بالعلاقة بين "لام لام" وأحفادهـــا، ثـــم أتطرق إلي العلاقات الأخري داخل الأسرة المعيشية وفي الـــبلدة بشـــكل عـــام، ومشـــاركتها فـــي المناقشات بشأن المآتم والحوادث العامة والاجتماعية الناجمة عن غياب السلم.

ويمـــثل أحفاد "لام لام" بالنسبة لها نماذج إيجابية قليلة للحياة المنسجمة. فرغم شـــكواها مـــن الســـلوكيات الجنسية المتسيبة للشباب، وعدم رغبتهم في العمل أو الاستماع إلي حكمة الشيوخ، وولعهم بالنقود، وصفاقتهم وعدم احترامهم للآخرين.. رغم هذا كله فإن الانطباع الذي يتكون لدي المرء بعد قضاء بعض الوقت مع "لام لام" هـــو الشعور بالسعادة والود السائدين. وأكبر مبعث لسرور الجدة هو العلاقات الحميمة مع أطفالها، فهي فخوره بأن معظمهم يحبون النوم في كوخها عن النوم في مطـــابخ أمهـــاتهم، وهي التي تعد لهم فرشة النوم. وهي تستمتع كثيرًا بنومهم إلي جانبها، وبأحضانهم الدافئة، وكذلك بقيام حفيداتها بغسل ملابسها وتصفيف شعرها. وهـــناك أيضًا الكثير من المزاح والمرح، حيث يمكن أن يقال كل شئ تقريبًا دون خشية إغضابها.

وفـــوق هذا وذاك، تعتني "لام لام" بأجساد أحفادها، وأحيانا يقومون هم بالعمل نفسه لها. وحينما كانوا صغارًا كانت هي طبيبهم من العلل، وحتي الذين كبروا في السن ورحلوا بعيدا ترسل لهم "لام لام" الدواء حينما يمرضون، وهي أيضًا تعرفهم

بأسـرار أعشـابها العلاجـية، كما تتحدث مع البنات في الأمور الخاصة بالجنس والحمـل. ويعتـبر الطهي واقتسام الغذاء، والجلوس معًا حول الموقد، والأكل من صـحن واحـد.. مـن أكثر أشكال الانسجام والحميمية وضوحًا، وبمثابة التعبير المباشر عن العيش في سلام.

ومـثلها مـثل الكثير من كبار السن في البلدة تشكو "لام لام" من أنها لم تعد تسـتطيع أن تقـدم لأحفادها الطعام الجيد ـــ وخاصة اللبن ـــ الذي كانت تقدمه لها جدتها. ولكن عادة يكون عندها ما تقدمه لهم، وفيما بين الوجبات يكون هناك دائمًا أحفـاد يسـاعدونها في الطهي ويقتسمون معها الصحن. وفي المقابل يبدي الأحفاد امتـنانهم للجـدة واهـتمامهم بها عن طريق جلب الماء وخشب الوقود لها، وكذلك إحضار الطعام من مطبخ الأم وشراء اللوازم من السوق.

هذه هي الممارسات التي تقصدها بالفعل "لام لام" حينما تقول "أحفادي يعيشون معـي فـي سلام". ورغم أنها تشكو بالفعل في بعض الأوقات، فإن الماء وخشب الوقود لا ينقطعان عنها.

وحيـنما تتحدث "لام لام" عن علاقاتها بأقاربها الآخرين، وبالجيران والغرباء عـبر الحدود، فإن كلمة السلام لا تذكر غالبًا إلا مقرونة بأنه مضي أو أنه مفقود، وهي تري أن هناك القليل جدًا من الناس الذين يعيشون في سلام مع الآخرين داخل أو خـارج الحـدود. حيث غابت الممارسات المألوفة للعلاقات الاجتماعية، وجري إهمـال قـيمة الـتعايش السلمي، وأصبح الواحد من الناس أقل إحساسًا بالآخرين وبأولئك الذين يعيشون فيما وراء الحدود.

وجديـر بالملاحظـة أن هذا الغياب للسلم قد اقترن بأوضاع الحرب والعنف، والتـي تمثل في نظر "لام لام" أوضاع عدم الاحترام بين الناس، وحيث يتم التغافل عن الجوهر المشترك. جملة القول أن السلام ليس فقط ميلاً وديًا داخل الفرد، وإنما هـو يعنـي أيضًـا التقارب والانسجام بين الأفراد. ومن ثم فإن غياب السلم يغذي المشاعر السيئة والصراعات، ومن ثم الفشل في الاعتراف بالآخر.

وفوق هذا تشعر "لام لام" بالقلق من غياب "السلم"، وهو ما جعلها تعيش خبرة المآتم وذكرياتها. جدير بالذكر أن الجنازات تعتبر من أكثر الحوادث المهيبة تكرارًا في المجتمع التيجراني اليوم. وقد تسببت المعارك الأخيرة علي الحدود في أنه يكاد لا يمـر أسـبوع دون مشـاركة "لام لام" وشبكة قرابتها العريضة في أحد المآتم. ونتـيجة لهذا فإن حديث كل يوم يدور عن الحرب والموت والمآتم والأوضاع التي أصـبح غـياب الـسلم أحـد أهم عناصرها. فيعتبر تكريم الميت ورعاية الأسرة المكلومـة أحد مظاهر غياب السلم، وغالبًا ما يصف الناس هذه الرعاية والاهتمام بأنـه العمـل الرمـزي الـذي يعـبر عن التوق إلي نهاية الحرب. فأولئك الذين يضـطلعون بـدور فعال في المآتم وفي رعاية المنكوبين يوصفون بالأناس الذين

يســاعدون آل الميت وذويه علي بداية حياة سلمية طبيعية، وبالأناس الذين يعيشون في سلام مع الآخرين ومع أنفسهم.

ومن ثم فإن خطاب "لام لام" عن السلم هو نوع من وصف الحياة الاجتماعية، وعــندما تتحدث عن السلم في المآتم مثلاً فإن هذا المصطلح ينطوي علي مجموعة مختلفة من المعاني. ففي أحد المآتم التي حضرتها في "آدي خواله" امتدحت المتوفى قائلــة "إنه كان في سلام مع نفسه ومع الآخرين"، ولأنه اعتاد علي مساعدتها وكان يدعوهــا بأمــه. وفي المأتم نفسه شدد رجل الدين علي رعاية المتوفى للآخرين، مشــيرًا إلــي دوره فــي التوسط من أجل حل النزاعات بين العائلات. وقد يمتدح المتوفى مثلاً لدوره في إصلاح ذات البين بين الأزواج المختلفين وحتى المطلقين.

وهكذا، فإن خطاب السلم الذي تناولته في هذا الفصل من منظور "لام لام" غير مــتجانس ويســتخدم بطــرق مخــتلفة، فهو مرتبط بالتناقضات والصراعات في الجماعات عبر الحدودية، والتي تشترك في التقاليد التاريخية والمواضعات الثقافية، ولكــنها لا تقــدم لنا مجموعة واحدة من القواعد الأخلاقية المتماسكة. والنقطة التي أريــد إبــرازها هــنا هــي أن السلام يمثل مشكلة للجميع، أو تحديًا يؤثر في كل تصرفات الجميع، ولا يمكن تجاهله إلا من جانب نفر قليل.

إن وصــف "لام لام" للســلام، وحتى في حالات فقدانه، يدور كله حول أفعال وتصــرفات ملموسة مرتبطة بوجود الآخرين. وتدور كثير من هذه الأفعال حرفيًا حــول "الســلام" مع "الآخر" من خلال الاتصال بالرؤية أو الحديث أو تقاسم ومنح الأشــياء، أو تأكــيد الاقتراب من خلال تقاسم الغذاء والأرض والمرعي، أو العمل المشترك في الحقل وفي بناء البيوت.

وعلي الرغم من السياقات المختلفة، مثل التبادل والإنتاج، الطقوس والأخلاق، القرابة والاتصال، فإن أفكار "لام لام" إزاء علاقة هذه الممارسات بالسلم تشير إلي الطبــيعة المشــتركة لأولئك الذين يعيشون في هذا القسم من إرتريا، وإلي الأهمية الكبرى التي يولونها إلي التعايش في وتام.

وأخــيراً، فإننــي أفترض هنا أن السلم ليس ببساطة مجرد تعبير عن العلاقات القائمــة داخل القرابة أو بين الأشخاص الأفراد، وإنما هو يكمن في أعماق أشكال خاصــة من العلاقات. فالسلم أمر مركزي للقرابات، وكذلك للعلاقات مع الجيران والأغــراب. ومن هنا في الحقيقة أهمية الاعتراف بمطالب الآخرين أو المجتمعات الأخــرى، والتمتع بالحساسية الضرورية للتعامل معها. وتتحدد الإجابات علي هذه المطالب وفق القواعد السائدة والبني الاجتماعية القائمة والموقف المطروحة ذاتها، ولكــن لا ينبغي أبدًا تجاهل هذه المطالبات. وهو ما تفعله "لام لام"، إذ إن خطابها عــن السلم يشير إلي إطار أخلاقي للعلاقات، يبدو أن جميع سكان البلدة يعرفونه، ويعملون طبقًا له أو ضده. وهو غالبًا ما يبرز في خطاب أنداد "لام لام" في أوقات

الحرب والصراع.

إن أخـــلاق السلم هذه لا تتبني علي أسبقية "الأنا" ولا حتى "الآخر"، وإنما هي توجـد فـــي العلاقـــات. ومـــن ثم فهي تختلف عن الأخلاقيات المبنية علي إعطاء الأولويــة للشخص الفرد، والتي تدخل العلاقات مع "الآخر" في إطار منطق العلاقة بيــن الذات والموضوع. ولا يمثل هذا بالنسبة إلي "لام لام" شيئًا له علاقة بالماضي ــ علـــي الرغم من تقدمها في السن ــ وإنما يرتبط بحياة المجتمع التيجراني علي جانبي الحدود الإريترية ــ الإثيوبية.

ولقــد اعتــيد علـــي تعريف المجتمعات والقواعد الحاكمة علي أساس إقليمي. ومعني هذا النظر إلي الحدود باعتبارها حافة أو نهاية الإقليم، وبالنظر إلي تطورين متصـــلين، أولهمـــا: تنظـــيم الفضــــاء في ظل الشروط المحددة لامتلاك الموارد، وثانـــيهما: الـــنظرة إلي نظام سياسي يتكفل بحل الصراعات في إطار بنية لمعايير العدالـــة تـــتحدد علـــي أساس إقليمي. ومن ثم فإن مفهوم "الحدود" يعتبر مركزيًا بالنســبة إلي حل الصراعات، وبالتالي بالنسبة إلي دراسة "السلام"، وحيث يسهم في تعـــريف أو تحديـــد الأقاليم التي يشترك فيها الناس، ويؤثرون ويتأثرون بالقرارات السياســية والثقافية. وفي الحقيقة أن الخصائص القانونية للتقسيمات الإقليمية تتمايز بشكل واضح عن الفضاء الاجتماعي ــ الثقافي، وتنتظم في أنساق للأقاليم الرسمية تعمل كوسائل للضبط والاندماج المجتمعيين (Gellner 1983: 23).

ويمكـــن أيضًا تحديد تقليد موازٍ لفكرة "الحدود" في معظم المجتمعات التقليدية، حيـــث ينبنـــي التنظيم السياسي للفضاء علي ترتيب مرن للأقاليم الوظيفية، ويتشكل حســـب طـــابع وبنية أنساق القرابة، والعوامل الإيكولوجية المحلية، ونمط العلاقات القائمـــة بيـــن الجماعات والتي تخلق حالات من التعاون المتبادل داخل وما وراء الحدود المبنية علي أسس مادية طبيعية (Bohannon 1964: 174 - 176).

ويعتـــبر هـــذا النوع من الحدود بالغ "الغموض" ولا يمكن الدفاع عنه إلا في ظـــروف خاصة. فمن حيث المعني الدارج يقصد بالحدود السياسية إضفاء المعني علـــي المفاهـــيم الثقافـــية للقرابة وغيرها من صور العلاقات الاجتماعية. أي أن الخصـــائص المعتمدة علي الثقافة للحدود تشكل أساسًا لتشخيص مركبات وتمثلات مفاهـــيم العلاقـــات. ثانـــيًا، أن التفسير المبني علي الثقافة للحدود يضفي معني ما للانتماء علي جانبي الحدود بين إقليميين، وحيث لا تكون خصائص العلاقات مميزة أو منفصـــلة. ومن ثم لا تصبح الحدود بهذا المعني حدودًا للتقسيم أو التجزئة، وإنما "فضـــاء للتسامح" (Fischer 1973)، حيث لا ينظر إلي الناس علي أنهم بالضرورة أعضـــاء أو يدينون بالولاء لإقليم واحد بعينه، وإنما ينظر إليهم ــ بدلًا من هذا ــ كأفراد مشتركين في أنماط متغيرة من الاتصال والتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية عبر الحدود.

ويعتــبر مفهــوم "الحــدود الاجتماعــية" (Asmarom 2002) ثمــرة مهمــة للأنثروبولوجــيا الاجتماعــية ــ الثقافية التي تهتم بأنواع الأيقونات التي يستخدمها الــناس في تمثيل علاقاتهم فيما وراء الحدود. وحسب "أسماروم" فإن الإيقونات تلك ليســت مجــرد سبب للتمايز والاختلاف بين الجماعات المتجاورة، وإنما هي أيضًا منصــات ملائمة للوساطة والتفاوض(١٦) ومن بين تلك الرموز هناك تقاليد مشتركة وروابط قرابة ومشتركات في النظرة إلي الوجود (Galtung 1981).

ومــن ثم فإن الحدود الدولية هنا، كما في أي مكان آخر، تمثل حقيقة اجتماعية ولــيس مجــرد واقــع مادي. وفي ضوء هذه المسألة، فإن من المشكلات الرئيسية لفكــرة الحــدود الاجتماعية المؤثرة في الحدود الدولية، السؤال الخاص بالجماعات العرقية التي تقطن مناطق الحدود الإرترية ــ الإثيوبية، وتعبر الحدود جيئة وذهابًا بشــكل موســمي، أو ــ وهــذا هو الأهم ــ في فترات الجفاف الحاد. ومن المهم ملاحظــة أن الحدود الدولية التي تشق مسارها وسط تلك الجماعات يمكن أن تشق العائلات والعشائر في حالة ما إذا أديرت الحدود بطريقة فظة(١٧).

ومــن ثــم فــإن الحدود القائمة بين الشعبين في كل من إرتريا وإثيوبيا ليست مجــرد كيان جغرافي وقانوني وإنما هي واقع اجتماعي أيضاً (Asarom 2002: 1). فأولــئك الناس يشتركون في الأراضي والمراعي عبر الحدود، ويوجد بينهم سكان رعــاة دأبوا لأجيال علي عبور الحدود في الاتجاهين (Abbink 1998: 554). وفي الماضــي كانــت العلاقــات الاجتماعية بين تلك الجماعات الحدودية يتم توظيفها كأصــول ثقافية لحل الصراعات (Alamsaggad 1997: 327). وتعتبر الحياة بالنسبة لمعظــم الجماعــات العابــرة للحدود أكثر أمنًا الآن مما كان عليه عند انتهاء فترة الاســتعمار(١٨). إذ إن الخــيار الوحــيد المتاح أمام الآخرين هو "الهجرة فورًا من المكان الذي كان موطنهم بالمولد إلي موطنهم بالاختيار" (Asmarom 2002: 1).

وفي هذه المواقع الحدودية التي لا توجد بها معالم فارقة مثل الأنهار ومجاري الســيول التــي يمكن أن تفصل بين الجماعات الحدودية، كانت الحقول والمراعي مــتجاورة، كما كانت الزيجات البينية مألوفة جدًا. ومن ثم فإن أولئك الناس عرفوا بعضهم البعض أثناء الفلاحة والرعي ومن خلال الزواج. وهكذا سيطرت العلاقات الســلمية علي التفاعلات بين تلك الجماعات الحدودية (Asmarom 2002: 7). معني هــذا أن الحــدود الدولية كانت ببساطة حدودًا بين حقولهم ومراعيهم. وفي الحقيقة كان لهذه الحدود مغزى مختلف تمامًا عن حدود الجيرة التي كانت تحكمها العادات والتقاليد المحلية، وحيث كان يتم حل النزاعات عن طريق الوساطة والتفاوض.

وبالمــثل فإن المجتمعات الحدودية التي تفصل أنهار وتضاريس جغرافية بينها قــد يــتكون لديهــا أمل هي الأخرى في عيش حياة مسالمة. ولكن إذا كان المعلم الجغرافي الفاصل محددًا تماما، وكان في الوقت نفسه موردًا مشتركًا، فإنه نفسه قد

يصـــبح مصـــدرًا للصراعات. ومن ثم يمكن للترتيبات التقليدية في اقتسام الموارد وإدارتها أن تؤدي إلي تحقيق السلام والوئام (Asmarom 2002: 9).

وفـــي هذا الصدد، كان للجماعات القاطنة منطقة الحدود الإرترية ــ الإثيوبية ثقافـــتها المشـــتركة التـــي ربطتها ببعضها البعض، من خلال الاشتراك في التقاليد التاريخـــية والقـــيم الإنسانية والمعتقدات الدينية. فعلي سبيل المثال تملك كل جماعة حقوقـــا تبادلـــية في أراضي الجماعة الأخرى التي اكتسبتها أصلاً من خلال حقوق الإرث والنســـب. وقـــد تم نيل هذه الحقوق عبر الحدود من خلال الزيجات البينية والاعـــتراف بحقوق النساء اللائي يتزوجن من خارج الجماعة (Asmarom 2002: 10). ومـــن الواضح أن هذه التقاليد تمثل قوي أخلاقية تعتبر أقوي من أية مراسيم قانونـــية أو إدارية يتم فرضها علي تلك المجتمعات. وإذا سمح للمؤسسات التقليدية أن تزدهـــر وتقـــوم بوظائفهـــا، فإنه من الممكن جدًا أن تضطلع بإسهام إيجابي في عملية إرساء سلام دائم في هذه المنطقة من القرن الأفريقي.

٤ ــ خلاصة

جـــاء هذا الفصل كتحر أولي لآفاق السلام في المجتمعات الحدودية بين إرتريا وإثيوبـــيا. وقد بنيت بعض الأفكار الأولية التي عرضناها هنا علي بحث سابق كان أكـــثر عمومـــية، ولم يقتصر علي الجماعات الحدودية. ومع ذلك، وحتى في هذه المـــرحلة المبكرة من البحث الميداني، تمكنا من عرض الخطوط العريضة للقضايا الرئيسية، وكذلك نتائجها بالنسبة إلي إرساء سلم دائم بين إرتريا وإثيوبيا.

ربمـــا تكـــون هـــذه المســـاهمة المتواضعة لمفهوم السلم قد أضافت شيئًا إلي المعـــرفة الفكـــرية التي تراكمت علي مدي سنين طويلة من عمل عديد من باحثي العلـــم الاجتماعـــي الذين كرسوا جهدهم للموضوع نفسه. وفي الحقيقة أن الاحتمال المـــراوغ لتحقق السلام، والحقيقة الساطعة بشأن غيابه، يجب قراءتهما كنداء ملح للاقـــتفاء بأعمال الأنثروبولوجيين والمؤرخين، وللانخراط في بحث أصول السلام حـــتى نتمكن من إرساء الشروط اللازمة لتحقق إمكانية التعايش السلمي بين إرتريا وإثيوبيا.

ومـــن أجـــل إرســـاء الســـلم، أعتقد أن طرق تطبيق بعض النتائج والمفاهيم الأنثروبولوجـــية المـــتفق عليها علي الصراعات المعاصرة، يمكن أن تقلل مخاطر انـــدلاع مزيد من الحرب بين إرتريا وإثيوبيا. فأولاً هناك الخرافات التي تجعل من الحـــرب شيئًا حتميًا، وربما لا تشجع علي مقاومة الحرب. ومن بين تلك الخرافات أن الحـــرب بيـــن إرتريا وإثيوبيا قد قامت بسبب غزو كل منهما لأرض الأخرى. وهو تعريف شديد العمومية للحرب وليس ملائمًا علي الإطلاق لفهم المشكلات التي تواجههـــا إرتـــريا وإثيوبيا في الوقت الراهن. ومن خلال إخضاع مثل تلك الأفكار

للبحث الأكاديمي والتدريس والكتابة يمكن أن يمثل هذا خطوه نحو دحض والقضاء علـــي مـــثل هـــذه التصورات الخاطئة. ومن الخرافات الأخرى القول بأن الحرب حتمية بين إرتريا وإثيوبيا لأنهما كانتا هكذا دائمًا في حرب. وهو زعم غير صحيح بالمرة، حيث إن الجماعات العابرة للحدود ظلت لأوقات طويلة تعيش في سلام فيما بينهما، وكانت الحرب بينهما حسب تعبير "تاكاستا" هي "حرب بين إخوة" (Takasta et al. 2000). وإذا مضـــينا قدمًـــا نحو المزيد من مناقشة هذه الفكرة، فإن الشروط الكامـــنة وراء الحـــرب في الثلاثين عامًا الماضية لا تنطبق علي الجماعات قاطنة الحدود الآن. ففي الحقيقة أن تلك الجماعات قد طورت فيما بينها سياسات اندماجية كـــان السلام هو الحكم دائمًا لها. ولعله من الممكن تعزيز هذا النزوع السلامي عن طريق إزالة الأسوار المقامة بفعل خرافة التنازع علي السيادة بين أمة عريقة وأمة محدثـــة، وعـــن طـــريق التشـــديد علي الأهمية والملاءمة الرمزيتين للمشتركات التاريخـــية والدينـــية والثقافـــية، والواقـــع الصـــلد للتعايش السلمي بين الجماعات الحدوديـــة. وقـــد تـــم قطع شوط من التقدم صوب السلام من خلال تدخلات الأمم المـــتحدة ومـــنظمة الوحـــدة الأفريقية، ولكن الأكثر أهمية كان وجود تلك الرموز الثقافية المشتركة بين الجماعات علي جانبي الحدود. وإن كل تلك الصلات الثقافية التاريخـــية لا تشـــجع قـــط علي المواجهات والصراعات، وليست هناك أية حتمية لاســـتمرار الصـــراعات في إقليم القرن الأفريقي، كما لا يوجد أي مؤشر علي أن عملية السلام الحالية سوف تتوقف أو تنتكس. وعلي العكس تمامًا فإن نهاية الحرب عـــند الجماعـــات الحدودية تعتبر إمكانية لا يمكن دحضها بسبب الاستنتاج الواقعي بأن السلام هو لمصلحة الجانبين.

بعـــد توقـــيع "اتفاقية الجزائر" في ديسمبر ٢٠٠٠ بين إرتريا وإثيوبيا، نظمت جماعة "مواطنون من أجل السلام في إرتريا" مؤتمرًا لبناء السلام في أسمره. وكان الهـــدف الرئيســـي مـــن المؤتمر هو الجمع في منتدى واحد بين شخصيات عامة وأكاديميـــن إرتريين للتفكير معًا بشأن طرق التقدم نحو السلام، ولتناول الأساليب المخـــتلفة لحـــل الـــنزاعات والتي تبلورت في العالم بشكل عام وفي أفريقيا بشكل خاص.

وقـــد لاحظـــت في هذا المحفل أن الشخصيات من المجتمعات الحدودية التي أضيرت من الحرب،وأولئك الذين سيكون لمواقفهم وأفكارهم وتقاليدهم دور رئيسي فـــي إرســـاء ســـلام دائم، وكذلك الزعماء الدينيين، لاحظت أن كل هؤلاء وجدوا الفرصـــة الكافـــية للاســـتماع إلـــي مناقشات مكثفة بشأن الحرب الأخيرة وآثارها وعواقـــبها وآفاق السلم من زاوية رؤية ممثلين للجماعات الحدودية كانوا صاحبي الدور الأكبر في مجمل العملية السلمية. وقد كان إشراك هؤلاء في الحوار منعطفا ضـــروريًا كي تساهم الجماعات علي جانبي الحدود في تمهيد الأرض لعملية إقامة

ســلم مســتدام بين البلدين. وربما يكون من الملائم جدًا تكرار تبادل الزيارات بين القيادات الدينية في كل من إثيوبيا وإرتريا.

لقد وجد تاريخيًا نمط للهجرة بين الشمال والجنوب، وبالتحديد بين إقليم "جاص بــركه" Gas Barka فــي غرب إرتريا وإقليم "والقيات" Walqayt مما كان يسمي "جوندار" Gondar أو إقليم تيجراي شمال إثيوبيا حاليًا. ففي الحقيقة أنه إبان دورات الجفاف الحاد، وقد كانت كثيرة جدًا، كان رعاة "جاص بركه" يتحركون عبر محور الشــمال ــ الجنوب هروبًا من القحط. وبالمثل فإن جماعة "الإيروب" الجنوبيين في إرتــريا قــد طوروا عبر الزمن روابط وثيقة مع "إيروب" تيجراي، حيــث تــري كلاهمــا أنهمــا تــنحدران مــن أصــل مشترك هو الأسر الحاكمة "لأجاميه" (١٩) (Alamasgga 1997: 331).

وإبان الحكم الإمبراطوري في إثيوبيا، شكلت "جبهة التحرير الشعبية الإرترية" و"جــبهة تحريــر شــعب تيجراي" تحالفاتها بما يضمن موارد أفضل لهما، وعاش الكثيرون منهم في المواقع التي أصبحت حدودية فيما بعد، وفي بلدات ومدن داخل كل من إثيوبيا وإرتريا علي السواء. ومن ثم فإن الحرية المنظمة جيدًا للانتقال عبر الحــدود تعتبر ضرورية لتعميق التواصل الاجتماعي بين الجماعات المختلفة والتي تعرضــت للتقسيم والتفتيت بفعل الحدود السياسية. وبعبارة أخري فإن أولئك البشر المتفاعليــن ثقافــيًا علــي جانبــي الحدود يمكن أن يسهموا في تعزيز عملية السلم المستدام، شرط السماح بحرية الحركة عبر الحدود في الاتجاهين، وبالتحديد حركة الرعاة، دون المساس بالسيادة والتكامل الإقليمي لكل دولة، وأيضًا من خلال إعادة توحيد الأسر الممزقة وإعادة تأهيل المجتمعات الحدودية.

وبالمــثل، تعتبر أماكن العبادة للمسيحيين والمسلمين علي جانبي الحدود بمثابة أســاس للحياة المشتركة، وكدليل علي حضور، ومن ثم إمكانية ازدهار، مؤسساتهم التقلــيدية وروابطهم الاجتماعية وقيمهم الدينية والثقافية، ومن هنا تكون مساهمتهم الإيجابــية في إرساء السلام(٢٠). ومن ثم فإن الحديث عن الحدود ليس مجرد حديث عــن القرى والأنهار وغيرها من المعالم الأرضية، وإنما هو يتناول أيضًا "الحدود الاجتماعية" حيث تتشارك الجماعات الحدودية القيم الثقافية والتقاليد التاريخية.

وبوجــه عام يمكن القول إن "السلام" لم يكن الموضوع الأكثر حظوة بالاهتمام فــي الأدبــيات الإثنوجرافــية علي مدي العقود الثلاثة الماضية. ولاشك أن قضايا الصــراعات السائدة في عصرنا قد نالت نصيبًا كبيرًا من الإنتاج الأكاديمي. وبينما توطدت بحوث "السلام" كفرع أكاديمي معترف به، فإنها لم تتمثل ــ علي الأقل في الأنثروبولوجــيا ــ محــتوي الصــراع وهو ما يفترض أن الأنثروبولوجيا، وربما التاريخ أيضًا، قد عجزا عن توفير الجهد المتناسب لكل من قضايا الصراع والسلام علــي الســواء. ولا تــزال ملاحظات "سموكر" (Smoker 1981) قبل عقدين من

الـــزمان صـــحيحة حتى الآن، حين دعا إلي إعادة النظر في التوازن الواجب بين النوعين من القضايا، وبالأحرى زيادة المدخل الثقافي في دراسة السلام.

يمكن القول إن الأنثروبولوجيين والمؤرخين الأفارقة المعنيين بالقرن الأفريقي قـــد أهملوا طويلاً مشكلة "السلام". ولم يعطوا الاهتمام الكافي لفكرة أن "السلام" في هـــذا الإقلـــيم مهـــدد بالخطر علي الدوام. بل إن الكثير من جهدهم فيما يتعلق بحل الصراعات في الإقليم لم يكن رصينا أو مناسبًا. إذ إن ما نحتاجه حقًا ليس مراكمة البيانات عن الصراع، وإنما نظرية ثقافية واستجلاء مفهوميًا للإطار التحليلي الذي نجمع به بياناتنا ونجعلها تنطق بنفسها. فالبيانات الخام عن الحرب في هذا الإقليم لا تســاعدنا مـــن تلقـــاء نفســـها. إنما يجب علينا أن نتفهم بوضوح الأسباب الجذرية للمشـــكلات عن طريق إعادة إنتاج المعرفة الأنثروبولوجية التي تحدد ــ علي نحو أفضـــل ــ توجهاتـــنا وأهدافنا في حل الصراع في مختلف أقاليم العالم عامة. وبين إرتريا وإثيوبيا علي وجه الخصوص.

إن لـــدي اعـــتقادًا راســـخًا بأن من واجبنا تجاوز معادلة أن "السلام = غياب الحـــرب"، وأن عليـــنا التعمق في استجلاء وإعادة بناء التقاليد التاريخية والعلاقات الثقافية التي حافظت عبر القرون علي السلم بين الجماعات الحدودية.

وفـــي الحقـــيقة أنـــه إذا كنا في خطر واقعي وملموس لأن نقع ضحايا اندلاع العملـــيات الحربـــية مـــرة أخري، فإن علينا أن نمعن التأمل في هذه العلاقات كي نخرج من هذه الدائرة الجهنمية للعداء والنزعات العرقية. وهذا إذن هو النص الذي يجـــب علينا ــ كأكاديميين وأنثروبولوجيين ــ أن نعيد قراءته باعتباره تحديًا أمام "بحـــوث السلام"، من حيث أسباب الحرب والصراع ونتائجهما، ومن حيث التمعن النظري العميق في التقاليد التاريخية والثقافية المشتركة.

وأخـــيرًا، هـــناك احتـــياج شـــديد إلي الدراسة الإثنوجرافية لتلك المجتمعات الحدودية. والأكثر أهمية هو الوصول إلي فهم أفضل للعلاقات التاريخية، ولماضي حـــل الصـــراعات عن طريق وساطة الزعماء التقليديين والدينيين. وبعبارة أخري يجب الإسراع في إيقاع عملية السلام عن طريق تبادل الزيارات، وإجراء البحوث الإثنوجرافـــية علـــي الصـــلات التاريخية بين الجماعات الحدودية، والمصاهرات الأسرية، والاشتراك في الانتسابات الدينية والعرقية. وقد تكون لهذه الدراسات قيمة تطبيقية من أجل الحفاظ علي السلم في المجتمعات الحدودية الحالية.

ماذا نستخلص إذن من المناقشة السابقة للحلول الممكنة للصراعات ومن حيث نتائجها بالنسبة للتعايش السلمي بين إرتريا وإثيوبيا؟

إن الأمـــر الأكـــثر أهمـــية هو ضرورة النظر إلي تحاشي الصراع، ومن ثم الـــتعايش السلمي، كظاهرة تعتمد علي الظروف الثقافية القائمة في الإقليم الحدودي موضـــع الدراســـة. فهـــناك الكثـــير من النقاط التي تحتاج إلي المزيد من التهذيب

أو التكبير. هناك أيضًا حاجة واضحة إلي تناول الكثير من المزاعم المتعلقة بالحدود "كفضـــاءات اجتماعـــية وتسامحية". وهذا موضوع فصول تالية، ولكني أكتفي هنا بالإشارة إلي بضع ملاحظات حول بعض النتائج الأكثر عمومية لطرحي.

أولاً، مـــن الواضح أن هناك حاجة ماسة الآن إلي أن تقوم العلوم الاجتماعية بشـــكل عـــام، والأنثروبولوجـــيا بشكل خاص، بإعادة بحث عامة لأصول أساليب التحليل الرسمية،من أجل فهم الحدود والمجتمعات الحدودية ككيانات اجتماعية.

ثانـــياً، إن إدخـــال الـــثقافة كجانب في العملية التحليلية كان له دوره في فتح الأبواب أمام مقاربات منهجية جديدة، منها مثلاً مقاربة اهتمت بـــ "الثقافة والحرب" (Ferguson 1984, 1987, 1989, 1992) وأخـــري حديـــثة جـــدًا اتخـــذت "الحدود الاجتماعـــية" اســـتراتيجية منهجية لها (Asmarom 2002)، وثالثة طورت منظورًا معتمدًا علي الثقافة واستخدمته كمنهج في تسوية النزاعات مما أعاد فتح مسألة كان يتصـــور أنهـــا ماتـــت بالنسبة للمنظورات السياسية والمؤسسية لتحليل المشكلات الخاصة بتوزيع الموارد وحل الصراعات المجتمعية.

لقـــد تـــم تحقيق القليل من التقدم في إطار النظرية الأنثروبولوجية الكلاسيكية (Boaz 1912, Malinowski 1941, Newcomb 1960) فـــيما يتعلق بالتقييم المستقل لكفـــاءة مؤسســـات اجتماعـــية معينة تعتبر بمثابة أدوات لحل الصراعات وإرساء الســـلام. وفـــي الحقيقة يبدو أن علينا العودة إلي النقطة التي توقف عندها كل من "فيرجســـون" و"أسماروم"، ومن ثم نعيد بحث استخدام المقولات التاريخية والثقافية كمؤسســـات ممكنة لحل الصراعات، دون الانتظار أو الاكتفاء بتوجيه كل اهتمامنا إلي النماذج السياسية المرشدة لعملية السلام، والتي تبدو وغير فاعلة حتي الآن.

ملاحظات

١ ــ بني هذا البحث علي بحث أولي أجري حول هذا الموضوع الذي لايزال شديد الحساســـية وإثارة للانفعالات. إذ إن الحرب الأخيرة بين إرتريا وإثيوبيا، وآفاق السلم بين البلدين، قد جعلت هناك أهمية ملحة لبحث العلاقات التاريخية والثقافية بين الطرفين. ومن هنا تنبثق أهمية المشروع البحثي الحالي. وآمل أن تؤدي هذه المقالة إلي تحقيق فهم أكثر وضوحًا للصراعات ولكيفية حلها، ومن ثم نشر بناء نظري يسمح بتحقيق تقدم منهجي في دراســـات السلام. وفيما يتعلق بالعلاقات التاريخية بين شعوب ومجتمعات الإقليم، وكيف يجري تصور هذه العلاقات وتفسيرها ــ من جانب الشعوب نفسها أم من جانب المراقبين الخارجييـــن ــ وكذلك فيما يتعلق بالحصول علي سلسلة من عينات الأفكار والملاحظات التي قدمت لفهم العلاقات في دورات كل من الصراع والتعاون، وللطبيعة السائلة للهويات المحلية والوطنية، وللدوافع وراء تصورات الأجانب للإقليم، وأخيراً للعلاقات الحالية بين البلديـــن.. يمكن الرجوع إلي: (Alamsaggad 1998, Takasta et al 2000, Reid

2002)

٢ ــ بالنسبة للآثار الاقتصادية لحرب التحرير علي إرتريا انظر: Abbaba 1997

٣ ــ يلاحــظ "سموكر" عن حق (Smoker 1981) أنه إذا كان ينظر للسلام علي أنه يساوي غياب الحرب، يجب إيلاء الاهتمام أيضًا إلي مدي الانسجام بين الثقافة والبناء. ومعني هذا أن الحقائق الرمزية المشتركة بين المجتمعات الحدودية يجب وضعها في بؤرة الاهتمام عند صياغة وتقييم مسيرة أو عملية السلام.

٤ ــ ومــع ذلــك لايزال خطر الحرب قائمًا بسبب وجود قوي عسكرية كبري لديها مصالح أكيدة في الإبقاء علي مستويات مرتفعة من التوتر الدولي، وهناك جماعات سياسية وأيديولوجــيات يمينــية تعــيد تجمــيع وتنظيم نفسها من أجل إثارة الدعاية ذات النزعة العسكرية. وقد أورد "ويبرج" (Wiberg 1979) آراء كهذه حينما تناول سنوات الحروب الإقليمية في القرن الأفريقي.

٥ ــ بالــنظر إلي عالم اليوم من منظور التطور الاجتماعي ــ الثقافي العام، يمكن افــتراض أن شــروط اندلاع الحرب في الماضي لم تعد تنطبق علي الحروب بين الدول الحديــثة. فــبمطالعة الكــتابات الأنثروبولوجــية المــبكرة عن الحرب (Boaz 1912 Malinowski 1941, Newcomb 1960) نجدهــا جميعًا تطرق النقطة ذاتها بالرغم من اختلاف التوجهات النظرية، حيث أشارت إلي أن المجتمعات الإنسانية قد تطورت نحو كيانات سياسية أكبر حجمًا وأكثر اشتمالاً، وحيث أصبح السلم داخلها هو القاعدة الحاكمة. وقد تنبأوا جميعًا باستمرار هذا الاتجاه، وبتراجع الحرب مع بروز المجتمع العالمي.

٦ ــ أصل هنا إلي ذات الاستنتاجات التي توصل إليها "روس" (Ross 1993: 1 - 13) وإن اختلفت الأسباب نوعًا ما بيننا.

٧ ــ هــنا قد تتضمن عملية صنع القرار فيما يتعلق بحل الصراعات: الافتراضات المبنــية علــي الــثقافة، وهي المشتركات بين الجماعات الحدودية علي الجانبين الإثيوبي والإرتري.

٨ ــ علــي سبيل الإيجاز سوف أقدم في الجزء التالي من هذا الفصل مجرد تخطيط أولي للفكرة الخاصة باستخدام المعايير المبنية علي الثقافة في حل الصراع الحدودي بين إرتريا وإثيوبيا.

٩ ــ مــن الواضــع أن المنظور المجرد لعمليات السلام المبنية علي الثقافة لا يزال بحاجــة إلــي المزيد من التجسيد أكثر مما قدمت هنا. وقد يكون المخطط التقريبي الذي أطرحة هنا محدودًا، ولكنه يحافظ علي جوهر الرؤية.

١٠ ــ هــناك أدبــيات كثــيرة تناولت هذه النقطة وبشكل لايتسع المقام هنا للإشارة إلــيها. ومن ثم أكتفي بذكر نماذج فقط ومن حقول مختلفة: Darnton 1973, Galtung 1981, Ferguson 1992.

١١ ــ للحصــول علــي طائفــة كبيرة من المراجع حول مناقشة هذه المسألة انظر

Ferguson 1992. ومـــع ذلـــك يجب ملاحظة أنه علي الرغم من أنه قد لا تكون هناك اســتجابة مرضية قد قدمت حتي الآن، إلا أنها تظل واسعة المجال وتقدم بحوثًا ذات طابع ملموس بدرجة أكبر.

١٢ ــ نستخدم "الثقافة" هنا باعتبارها مقطعًا تحليليا رئيسيا، بينما نقدم منطق "السلام" مـــن زاوية اعتماده علي الثقافة. وفي هذا الصدد تخدم كل من التقاليد التاريخية المشتركة والخصائص الثقافية المتقاربة في طريق تحقيق السلام الإقليمي.

١٣ ــ بالنسبة للصراع بين إرتريا وإثيوبيا ارتبطت عملية السلام بالمشكلات المتعلقة بـــالحدود والأرض. ومـــع ذلك فإن طبيعة وبنية المواجهات الإقليمية جذبت اهتمام بعض الأدبـــيات التـــي تناولت "السلام"، وإن كان قد تم النظر إليها عادة من المنظور "الغربي"، حـــتى لـــو تم تعديلها وفق تصورات ذات توجه قيمي حتى تتلاءم مع الآراء الخيالية عن النظام السياسي العالمي. وفي الحقيقة أن منظورات "بحوث السلام" إزاء الحدود قد اهتمت بالدرجـــة الأولـــي بدراسة العلاقات بين الوحدات السياسية القائمة، وتغيير هذه الوحدات لتحقيق أهداف أكبر مثل توجيه الموارد. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: Barth 1969, Anderson 1983.

١٤ ــ للاطلاع علي مناقشة مفصلة حول هذا الموضوع انظر Eckhardt 1981.

١٥ــ حـــتى تتم ممارسة الحكم يجب معرفة مجال تطبيق القانون، سواء فيما يتعلق بالـــنطاق الجغرافي للمشروعية، وبالمسألة موضوع الصراع. وفوق هذا فإن حتى إرساء مجـــال الشـــرعية هو نفسه وظيفة من وظائف طرق تنظيم الأنساق القانونية والثقافية في إقليم معين.

١٦ ــ إذا كانـــت تضـــحيات الماضي قد جعلت من الممكن التعايش مع الحرب في الإقلـــيم، يجـــب أن تساعد أيضًا في جعل السلام ممكنًا عن طريق استحضار المشتركات الثقافية عابرة الحدود علي مائدة التفاوض.

١٧ ــ يعتبر موقف "عفار" في شرق إرتريا وشمال شرقي إثيوبيا مثالاً علي جماعة متـــناثرة تـــتحرك علي جانبي الحدود في هجرة موسمية بسبب القحط، وهي عملية يجب ضمان استمرارها في إطار عملية السلام الحالية.

١٨ ــ للحصـــول علي مناقشة موسعة للعلاقات التاريخية بين الناس من المجتمعات الحدودية، انظر Alamsaggad 1981: 1 - 20.

١٩ ــ "الإيروب" هم فرع من جماعة رعاة تتحدث لغة "ساهو" وتحولت من الإسلام إلـــي المســـيحية فـــي القـــرن التاســـع عشر. ويعتنق "إيروب" إرتريا الشماليون المذهب الأرثوذكسي، بينما يشيع المذهب الكاثوليكي بين الجنوبيين.

٢٠ ــ بالنسبة للجماعات الحدودية المسيحية، تعتبر الكنائس بمثابة أساس للمشروعية وللحقـــوق علـــي الأرض. ففي الماضي كانت نظم حيازة الأرض ترتبط بتأسيس الكنائس وفـــي الأماكـــن الجديـــدة للاستيطان البشري كان الناس يبنون الكنائس كطريقة لإضفاء

الشـــرعية علـــي أنفسهم كمجتمعات مالكة للأرض. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الشأن انظـــر فـــي ما يتعلق بإثيوبيا Hoben 1973, Crummey 2000. وفيما يتعلق بإرتريا انظر: Nadel 1946.

المراجع

Abbaba, K. 1997. Dyadic relation and market transaction in an environment of economic depression. Cahiers d'Etudes Africaines. 37. 2. 429-465.

Abbink, J. 1998. Briefing: The Eritrean-Ethiopian border dispute. African Affairs. 389. 97. 551-565.

Alamsaggad, A. 1997. The Trans-Mareb past in the present. The Journal of Modern African Studies. 35. 2. 321-334.

___. 1998. Identity Jilted or Re-imagining Identity? The Divergent paths of the Eritrean and Tigrayan Nationalist Struggles. Lawrenceville, NJ : The Red Sea Press.

Alcock, N. 1998. The Logic of Love. Oakville, Ontario: Canadian Peace Research Institute Press.

Anderson, B. 1983. Imagined Communities. Norfolk, VA: Thetford Press.

Asmarom, L. 2003. Eritrean frontier communities: The Ethio-Eritrean boundary seen as asocial border. A Paper Prepared for the Conference on Culture and Sustainable Development, Asmara. 6-10 May 2003.

Barth, F. 1969. Ethnic Groups and Boundaries. Boston: Little and Brown.

Becker, J. 1982. Communication and peace. The empirical and theoretical relation between two categories in social sciences. Journal of Peace Research. 3. 19. 227-240.

Beer, F. 1981. Peace against War: The Ecology of International Conflict. San Francisco: W.H. Freeman.

Boaz, F. 1912. An anthropologist's view of war. The American Association for International Conciliation, Pamphlet 52. New York.

Bohannon, P. 1964. Space and territoriality. In P. Bohannon, (Ed.). Africa and Africans. 174-182. Washington DC: The Natural History Press.

Bose, A. 1981. A Gandhian perspective of peace. Journal of' Peace Research. 18. 2. 159-164.

Bozeman, B. 1976. Conflict in Africa: Concepts and Realities. Princeton, NJ Princeton University Press.

Chatfield, C. 1979. International peace research: The field defined by dissemination. Journal of Peace Research. 16. 2.161-179.

Crummey, D. 2000. Land and Society in the Christian Kingdom of Ethiopia. From the Thirteenth to the Twentieth Century. Urbana: University of Illinois Press.

Darnton, G. 1973. The concept of peace. In Proceedings of the International Peace Research Association Fourth Conference. Oslo: IPRA Secretariat. 105-116.

Eckhardt, W. 1981. Global compassion and compulsion. Journal of Peace Research. 18. i. 79-86.

___. 1983. Cross-cultural patterns of ideological, national, and personal values. International Journal of Group Tensions. 8. 3. 203-229.

___. 1984. Ideology and personality in war/peace attitudes. Journal of Social Psychology. 81. i. 105-116.

___. 1986. Compassion: Toward a Science of Value. Oakville, Ontario: Canadian Peace Research Institute Press.

Fabbro, D. 1980. Peaceful societies. In R. Falk et al. (Eds.). The War System: An Interdisciplinary Approach. 180-203. Boulder, co: Westview Press.

Falk, R. 1980. War and peace in societies. In R. Falk et al. (Eds.). The War System: An Interdisciplinary Approach. 204-227. Boulder, co: Wesrview Press.

Ferguson, B. 1984. Introduction: Studying war. In B. Ferguson (Ed.). Warfare, Culture and Environment. 1-81. Orlando: Academic Press.

___. 1987. War in egalitarian societies: An Amazonian perspective. Paper Presented at the 86th Annual Meeting of the American Anthropological Association. Chicago.

___. 1989. Anthropology and war: Theory, politics, ethics. In P. Turner, et al. (Eds.). Cold War and Nuclear Madness: An Anthropological Analysis. 18-44. New York: Bergin and Gavey Press.

___. 1992. Explaining war. In J. Haas (Ed.). The Anthropology of War. 46-67. London: Routledge.

Fischer, L. 1973. Tolerance spaces and linguistics. In R. Bogdan et al (Eds.). Logic, Language and Probability. 181-188. New York: D. Reidel.

Gabra Hiwat, T. 1999. Approaches to resolve the conflict between Eritrea and Ethiopia. Eritrean Studies Review. 3. 2. 139-165.

Gale, S. 1975. Boundaries, tolerance spaces and criteria for conflict resolution. Journal of Peace Science, i. 2. 95-115.

Galtung, J. 1981. Social cosmology and the concept of peace. Journal of Peace Research. 18. z. 183-199.

Geenz, C. 1963. Old Societies and New States. London: Free Press of Glencoe.

Gellner, E. 1983. Nations and Nationalism. Oxford: Blackwell.

Gilboa, E. 1979. Educating Israeli officers in the process of peacemaking in the Middle East conflict. Journal of Peace Research. 16. 2. 153-162.

Gilkes, P. 1999. War in the Horn: The Conflict between Eritrea and Ethiopia. London: The Royal Institute of International Affairs, Discussion Paper No. 82.

Hannerz, U. 1992. Cultural Complexity. Studies in the Social Organization of Meaning. New York: Routledge.

Hoben, A. 1973. Land Tenure among the Amhara of Ethiopia. The Dynamics of Cognatic Descent. Chicago: University of Chicago Press.

Hveem, H. 1979. Militarization of nature: Conflict and control over strategic resources and some implications for peace policies. Journal of Peace Research. 16. I. 1-26.

Keen, S. 1986. Faces of the Enemy. San Francisco: Harper and Row.

Klammer, D. 1972. Foundations for a theory of dialogue structure. Poetics. 9. 27-64.

Krippendorff, E. 1979. Minorities, violence, and peace research. Journal of Peace Research. 161. 27-40.

Madhane, T. 1999. The Eritrean-Ethiopian War: Retrospect and Prospects. Reflections on the Making of Conflicts in the Horn of Africa, 1001-1008. Addis Ababa: Mega Printing Enterprise.

Malinowski, B. 1941. War: Past, present, and future. In J. Clarkson et al, (Eds.). War as a Social Institution: The Historian's Perspective. 21-31. New York: Columbia University Press.

Markakis, J. 1990. National and Class Conflict in the Horn of Africa. London: Zed Books.

McCarthy, T. 1973. On misunderstanding understanding. Theory and Decision. 3. 351-370.

Melman, S. 1984. The end of war. In R. Ferguson, (Ed.). Warfare, Culture and Environment, 387-396. Orlando: Academic Press.

___. 1987. Profits without Production. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

___. 1988. Law for economic conversion: necessity and characteristics. Bulletin of Peace Proposals. 19. i. 143-147.

Michaelsen, S. 1997. Border Theory: The Limits of Cultural Politics. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Millet, K. 1994. The Politics of Cruelty. New York: Norton and Company.

Nadel, F. 1946. Land tenure on the Eritrean plateau. Africa. 16.1. 1-14.

Naroll, R. 1992. Military Deference in History: A Pilot Cross-Cultural Survey. Albany: State University of New York Press.

Newcomb, W. 1960. Towards an understanding of ear. In G. Dole et al, (Eds.). Essays in the Science of Culture. In Honor of Leslie A. White. 317-336. New York: Thos.Crowell.

Ottaway, M. (Ed.). 1990. The Political Economy of Ethiopia. New York: Praeger Publishers.

Peninou, J-L. 1998. The Ethiopian-Eritrean border conflict. Boundary and Security Bulletin. 6. 2. 46-50.

Reid, R. 2002. The Trans-Mereb experience: Perceptions of the historical relationship between Eritrea and Ethiopia. A Paper Presented at the Annual Conference of the Association of Social Anthropologists of Great Britain and the Commonwealth, Arusha, Tanzania.

Ross, M. 1993. The Culture of Conflict. Interpretations and Interests in Comparative Perspective. New Haven: Yale University Press.

Russett, B. 1987. Future direction in conflict and peace studies. Journal of Conflict Resolution. 31 2. 339-354.

Shaw, P.I985. Humanity's propensity for warfare: A sociological approach. Canadian Review of Sociology and Anthropology. 22. 2. 158-183.

Skjelsback, K. 1972. Peace and the structure of the International Organization Network. Journal of Peace Research. 4. 315-330.

Smoker, P. 1981. Small peace. Journal of Peace Research. 18. 2. 149-157.

Sommer, R. 1989. Personal Space: The Behavioural Basis of Design. New York: Prentice- Hall.

Takasta, N. 2000. Brothers at War: Making Sense of the Eritrean - Ethiopian War. Oxford: James Currey.

Varis, T. 1982. Peace and communication. An approach by flow studies. Journal of Peace Research. 19. 3. 241-250.

Wiberg, H. 1979. The Horn of Africa. Journal of Peace Research. 16. 3. 189-196.

Wright, H. 1986. Explanation and Understanding. ITHACA, NY: Cornell University Press.

Young, C. 1976. The Politics of Cultural Pluralism. Madison: The University of Wisconsin Press.

الفصل الثانى

الفيدرالية: بعض جوانب الصراعات العرقية وإدارتها فى إثيوبيا

بقلم: أسناكى كيفالى*

١- مقدمة

أصـبحت عملـية إعادة بناء الدولة بمثابة ظاهرة عالمية فى عالمنا المعاصر. فهـناك حركات فى معظم أركان الأرض حالياً تستهدف إعادة تصميم هياكل وبنى الـدول بمـا يستجيب لمطالب المجتمعات والجماعات المحلية بالاعتراف بهوياتها وتوسيع مشاركتها فى الحقل السياسى.

ويسـتهدف المـبدأ الفيدرالى (الاتحادى) تحقيق التوازن بين الاستقلال الذاتى والاتحـاد السياسيين، وقد اجتذب هذا المبدأ الاهتمام الكبير من جانب الدول متعددة العرقيات، باعتباره وسيلة ناجعة لإدارة التنوعات العرقية- اللغوية.

ونجـد اليوم الكثير من البلدان فى مختلف أنحاء العالم تجرب الخيار الفيدرالى وصـورًا أخرى من الحكم الذاتى بهدف إدماج الجماعات العرقية اللغوية المختلفة فى فضاء السياسة الوطنية، وتقليل التوترات والصراعات العرقية. ورغم ذلك فإن المحاولات الرامية لإعادة صياغة بنى الدولة يمكن أن تؤدى هى نفسها إلى المزيد مـن التوترات العرقية بسبب ما ينجم عن عمليات إعادة هيكلة الدولة من تغير فى العلاقات بين الجماعات المحلية.

وقـد شهدت إثيوبيا منذ أوائل تسعينيات القرن الماضى نقطة تحول رئيسية فى تاريخهـا السياسـى. ومـن بين أهم سمات التغيرات السياسية فى إثيوبيا بعد عام ١٩٩١ إعـادة صـياغة الدولة الإثيوبية وفق نموذج الفيدرالية المبنى على أساس عـرقى. وفـى محاولة من النظام الحاكم لإجراء عملية إعادة تنظيم جذرية لهياكل الدولة والعلاقات بين الدولة والمجتمع، اعتمد العرقية دستورياً بوصفها مبدأ أساسياً للتنظـيم السياسـى. وهكـذا أضحت إثيوبيا تعيش فى ظل صيغة للحكم الفيدرالى، والـتى تدعـم رسـمياً لا مركـزية السـلطة لصـالح الأقاليم العرقية – اللغوية وديموقراطية التعدد الحزبى.

---

*Asnake Kefale، قسم علم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة أديس أبابا،
E-mail: asnakek@fsw.leidenuniv,nl

وقـد وجدت مرحلتان فى تطور التجربة الفيدرالية فى إثيوبيا. فى أولاهما تم تأسـيس أربـع عشرة ولاية إقليمية مع تفويض واسع للسلطة فى عام ١٩٩٢ [١]. وفى المرحلة الثانية التى بدأت عام ١٩٩٥ تم إدخال الدستور الفيدرالى الجديد [٢]. ويـزعم الحـزب الحـاكم، وهـو "الجبهة الديموقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا" EPRDF [٣]، أن الـنموذج الجديد سيمثل أساس إصلاح بنية الدولة الإثيوبية، وحل الأزمـة المزمـنة للدولـة والمجتمع فى إثيوبيا، واللذين كانت الصراعات الملمح الرئيسى لهما.

كذلـك رأت "الجـبهة الديموقراطية الثورية" فى الفيدرالية العرقية أداة سياسية تفـيد فـى إدارة الصراعات العرقية. كما يمكن النظر إلى إضفاء الطابع المؤسسى للفيدرالية العرقية على أنه أحد أوجه الاعتراف بحقوق "الأمم والقوميات والشعوب" فى "تقرير المصير بما فى هذا حق الانفصال" [٤].

ونظـراً لإعـادة هـيكلة الدولة الإثيوبية مر كل من الحكم والعرقية بتغيرات متعددة. ولا شك أن التغيرات السياسية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإعادة تكوين الدولة الإثيوبـية تـنطوى علـى كـل مـن فرص وتحديات فيما يتعلق بإدارة التوترات والصـراعات العرقـية فـى البلاد. ويهدف هذا الفصل إلى تحرى آثار الفيدرالية العرقية على إدارة العلاقات العرقية فى إثيوبيا.

٢- الفيدرالية وإدارة الصراعات العرقية:
بعض القضايا المفهومية

اسـتخدمت الـدول المـتعددة عرقياً استراتيجيات مختلفة فى إدارة أو تصفية الصراعات العرقية. وحسبما تقول بعض الأدبيات (McGarry and O'Leary 1993, Esman 2000) فـإن استراتيجيات ضبط الصراعات العرقية قد تضمنت بشكل عام أساليب لتصفية وإدارة تلك الخلافات.

وقـد حـدد "ماكجـارى وأولـيرى" أربعة أساليب مختلفة فى كل واحدة من المهمتين المذكورتين. فأوردا بالنسبة لأساليب تصفية الخلافات:-

(أ) الإبـادة الجماعـية؛ (ب) الترحـيل الإجبارى لأعداد مهولة من السكان؛ (ج) الفصل و/أو الانفصال؛ (د) الإدماج و/أو التماثل.

أما بالنسبة لإدارة الاختلافات فقد أوردا الأساليب التالية:

(أ) السـيطرة المهيمـنة؛ (ب) التحكـيم؛ (ج) إقامـة الكانتونات والفيدرالية؛ (د)اقتسام السلطة (1993:4).

وقـد عرف التاريخ الإثيوبى استخدام بعض من الأساليب المذكورة عاليه من جانب النظم المختلفة التى حكمت البلاد. فمن بين أساليب تصفية الخلافات قام نظام "هيلاسلاسـى" باستخدام سياسات التماثل. أما النظام العسكرى الذى حكم إثيوبيا من

١٩٧٤ إلى ١٩٩١ فقد لجأ إلى الترحيل القسرى للسكان. وأخيراً سمح حكم "الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا" بانفصال إرتريا.

كما شهدت فترة ما بعد ١٩٩١ استخدام بعض أساليب إدارة العلاقات العرقية. ومن بينها ترتيبات اقتسام السلطة عن طريق إنشاء الحكومة الانتقالية عام ١٩٩١ (٥)، واعتماد الطبيعة الفيدرالية للدولة الإثيوبية، وبروز "الجبهة الديمقراطية الثورية...." كقوة سياسية مسيطرة تريد الاحتفاظ بقبضتها المهيمنة على الحياة السياسية فى البلاد (٦). ومن بين الأساليب الأربعة سالفة الذكر لإدارة الخلافات العرقية هناك أهمية خاصة فى تحليل الحالة الإثيوبية لكل من السيطرة المهيمنة وإقامة الفيدرالية.

يهدف المبدأ الفيدرالى إلى تحقيق كل من الحكم الذاتى واقتسام الحكم. وقد كانت له جاذبية كبيرة فى الدول متعددة العرقيات بوصفه وسيلة من وسائل إدارة الاختلافات العرقية – اللغوية (٧) (Elazar 1987). ويمكن ربط فكرة الحكم الذاتى فى الفيدرالية بالاستقلال الذاتى العرقى، أو حق الجماعات العرقية فى حماية وتطوير هوياتها الخاصة.

كذلك يرتبط تأسيس الطابع الفيدرالى للدولة الإثيوبية مع مسألة حق تقرير المصير لمختلف الجماعات العرقية فى البلاد. وجدير بالذكر أن تطبيق الفيدرالية لم ينشأ فى التاريخ كأداة تهدف إلى إدارة التنوع العرقى، ولا كآلية لممارسة حق تقرير المصير، وإنما كصيغة لتوحيد وحدات إقليمية كانت منفصلة فى الماضى (Young 1994: 12).

وهناك وجهتا نظر رئيسيتان ومتعارضتان برزتا فى الجدل النظرى بشأن التوسل بالفيدرالية كأداة لإدارة التنوع العرقى- اللغوى. فيدافع عدد متزايد من الكتاب والباحثين عن استخدام الفيدرالية كخيار للدول متعددة العرقيات والتى يتهددها التفسخ بفعل المشاحنات والصراعات العرقية (Osaghae 1996, Watts 1998, Young 1994, Kimenyi 1998, Horowitz 1985, Harris and Reilly 1998). وفى المقابل هناك آخرون يتشككون فى صحة استخدام المبدأ الفيدرالى كوسيلة لإدارة التنوع العرقى- اللغوى (Basta Fleiner 2000, Cornell 2002).

فيرى "أوساجاى" أنه من بين كل التصورات الخاصة بفائدة الحكم الفيدرالى هناك اهتمام خاص بفائدته من زاوية أنه يمثل حلاً لمشكلة الحكم فى البلدان متعددة العرقيات والأجناس والأديان، وبخاصة تلك البلدان المنقسمة انقساماً عميقاً (Osaghae 1996).

وبالمثل يرى "رونالد واتس" أن "الخيار الفيدرالى" يصبح أكثر شعبية حينما تتصادم قوى الاندماج والانفصال، وهو الوضع الذى تجلى بوضوح فى الدول متعددة القوميات بعد نيل الاستقلال (Watts 1998: 12). ويشدد أيضاً على أنه

بالـــرغم مـــن بعـــض الانتقادات المتعلقة بإمكانية الإبقاء على الاتحادات الفيدرالية مـــتعددة العرقيات والقوميات "فإن مرور ما يزيد على قرن من عمر الفيدرالية فى سويســـرا- حيث يتسم كل كانتون بالتمايز عن غيره وبالانسجام الداخلى من حيث اللغة أو الدين- وإعادة تنظيم الولايات فى الهند ونيجيريا على أسس لغوية وعرقية بالدرجـــة الأولـــى بعـــد زمن من إنشاء الاتحاد الفيدرالى وبهدف تخفيف الضغوط الداخلـــية، كل هذا يؤكد أنه فى ظل توفر شروط معينة يمكن للاتحادات الفيدرالية القائمة على وحدات عرقية أو قومية متمايزة أن تحافظ على بقائها وأن تهدىء من حدة التوترات. وفى الحقيقة أنه لا يوجد دليل حتى الآن على أن أى شكل آخر من التنظـــيم السياسى قد نجح فى تحقيق التوازن بين الاندماج السياسى والتنوع العرقى الإقليمى لفترة طويلة من الوقت، سوى اللجوء إلى استخدام القوة" (Ibid : 16).

وبالمـــثل يشدد "يونج" على أن "الحجة الأكثر جوهرية للنظام الفيدرالى هى أنه لا توجـــد صـــيغة أخـــرى قابلة للعمل فى البلدان كبيرة الحجم ومتعددة المكونات الثقافية" (Young 1994: 13).

وذكـــر "هورفيتز" فى دراسته الكلاسيكية عن الصراعات العرقية خمس آليات لخفض حدة الصراعات، هى:-

١- تهدئة الصراع العرقى عن طريق نشر نقاط السلطة.

٢- الاهـــتمام بالصـــراع داخل العرقية الواحدة من أجل تخفيف الصراع بين العرقيات.

٣- تطوير سياسات تهدف إلى خلق حوافز للتعاون بين العرقيات المختلفة.

٤- تطوير سياسات خاصة لتشجيع الانحيازات المبنية على المصالح بدلاً من العرقية.

٥- تقليل الفوارق بين الجماعات المختلفة (Horowitz 1985:597-599).

ومن خلال دراسة "هورفيتز" للاتحاد الفيدرالى فى نيجيريا، اهتم بتحرى كيف يمكن صياغة الاتحادات الفيدرالية بحيث تحد من الصراعات العرقية عبر استخدام الآلـــيات الخمس المذكورة عاليه. ويشدد على إمكانية استخدام الترتيبات الفيدرالية لإضعاف القوميات العرقية المتنافسة.

وعلـــى النقـــيض مـــن الـــرؤية السابقة لاستخدام الترتيبات الفيدرالية فى هذا الاتجـــاه، رأى "كيمينى" فى الفيدرالية المبنية على أساس عرقى وسيلة لضبط إيقاع الـــنزعات العرقـــية فى أفريقيا. ورأى أن هذه الفيدرالية تمثل النظام الوحيد القادر علـــى تنظـــيم الأنشـــطة الجماعية لحماية الجماعات من الاضطهاد، وعلى مراعاة التنوع (Kimenyi 1998: 59).

وفـــى الحقــيقة أن الكثــير من الكتاب والباحثين يقرون الآن بشرعية العرقية كعـــامل صلب فى السياسة الوطنية، مقارنة بوجهة النظر الأخرى التى لا ترى فى هذا سوى إحياء لمخلفات الماضى (Salih and Markakis 1998: 7).

هــناك فـــى مواجهة ما سبق كتاب وباحثون آخرون يعتقدون أن الفيدرالية – حيــنما تبــنى على أساس التنوع العرقى- سوف تنزع لأن تصبح مناهضة للحرية ومعاديـــة للأغلبــية، ومـــن ثم تثير المزيد من الصراعات والتمزق، وتحبط حرية حركة المواطنين فى البلد (Basta Fleiner 2000, Cornell 2002, Watts 1998).

ويستشـــهد "باستافلينر" بتجارب الفيدراليات الشيوعية السابقة ليؤكد أنه فى ظل السياسة الفيدرالية يمكن لأى صراع دستورى أن يتحول بسهولة إلى صراع عرقى تكون له نتائج وخيمة على السلام الداخلى (2000:4).

كما يعتبر هؤلاء أن إرساء الترتيبات الفيدرالية على أسس عرقية- لغوية يمثل عـــاملاً يمكـــن أن يســـهم فـــى الاحتقان العرقى وزيادة النزعة الانفصالية إلى حد الممارسة الصريحة للصراع المسلح (Cornell 2002: 247). ويلاحظ "رونالد واتس" أن الفيدراليات الاشتراكية التى بنيت على أساس التنوع العرقى- اللغوى قد تمزقت فـــى الـــنهاية، وهناك فى الوقت نفسه إمكانية لأن تتسبب النزعات الانفصالية فى تقويض نظم فيدرالية أخرى مثل تلك القائمة فى كندا والهند ونيجيريا (watts 1998: 16).

جملـــة القـــول أن هـــناك انقساماً واضحاً فى المجادلات النظرية حول نجاعة الوصـــفة الفيدرالية كأداة لإدارة المجتمع السياسى متعدد العرقيات. وتعكس الآراء الـــتى عرضـــنا لهـــا هـــنا فـــى ما يتعلق بفائدة الترتيبات الفيدرالية كأداة لضبط الصراعات العرقية، تعكس المشكلات الحقيقية أمام تصميم هياكل الدولة بما يسمح بالإدارة السليمة لتلك الصراعات.

٣- بعض الاتجاهات الناشئة فى الصراعات العرقية

جـــاء الـــتاريخ الإثيوبى حافلاً بالصراعات الداخلية والخارجية. ففى تاريخها الحديـــث تعرضـــت إثيوبيا لعدة اعتداءات خارجية. وعلى المستوى الداخلى عانت إثيوبـــيا أيضاً من تاريخ طغت عليه التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحـــادة. فعلـــى ســـبيل المـــثال يعتبر "مريرا" أن تاريخ الدولة الإثيوبية هو تاريخ الصراعات بامتياز (Merera 2000:17).

ويمكـــن إرجاع الطبيعة المزمنة للصراعات إلى طبيعة الدولة الإثيوبية ذاتها، حيث اتسمت بالطابع الإقصائى تقليدياً، باعتبارها نظاماً لهيمنة الأغلبية الكبيرة من الســـكان والـــتى بنيت أساساً على الاستخدام المفرط للقوة. وقد كان للصراعات فى إثيوبيا أبعادها الطبقية والعرقية والدينية والإقليمية.

إن العملـــية التى شكلت الطابع متعدد العرقيات للبلد، والطريقة التى سعت من خلالها نظم الحكم فى إثيوبيا لفرض سيطرتها على هذا التعدد، قد تركتا بالضرورة آثـــاراً كبيرة على شروط إرساء السلم والاستقرار فى إثيوبيا. ومن ثم فإن المسألة القومـــية [٨] التى أخذت بخناق الدولة الإثيوبية لأكثر من أربعة عقود من الزمان، يجب تفسيرها فى ضوء بروز دولة شديدة المركزية.

ومـــنذ انهـــيار الحكـــم العسكرى عام ١٩٩١ واستيلاء "الجبهة الديموقراطية الـــثورية لشـــعوب إثيوبـــيا" على السلطة، تعيش البلاد صورة من الحكم الفيدرالى المبـــنى علـــى الأســـاس العرقى [٩]. ورغم تصوير الفيدرالية كأداة سياسية أفضل لإدارة العلاقـــات العرقـــية فـــى الـــبلاد، فإن التوترات والصراعات بين العرقيات المخـــتلفة ظلـــت مصـــاحبة حـــتى للعملية الفيدرالية. ومن الممكن تقسيم التوترات والصراعات المتصلة بعملية إرساء الطابع الفيدرالى فى إثيوبيا إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية ناشئة:-

١-التـــنافس والصـــراع بيـــن العرقيات المختلفة فى الولايات الإقليمية متعددة الهويات.

٢-توتر العلاقات بين الأغلبية والأقلية.

٣-المشكلات المتصلة بترسيم الحدود بين الأقاليم.

٣-١ الصراعات العرقية فى الولايات ذات الهويات المتعددة

اســـتهدف اعـــتماد الفيدرالية فى إثيوبيا متعددة القوميات- رسمياً- إقامة نسق إدارى لا مركزى للجماعات العرقية المختلفة فى البلاد. ومع ذلك لم يحدد الدستور الفـــيدرالى أنمـــاط وهـــياكل الحكم الإدارى الذاتى التى تصبح متاحة لسائر الأمم والقومـــيات والشعوب فى إثيوبيا. حيث يكتفى الدستور بذكر تسعة أقاليمَ عضوة فى الفيدرالية. ومن بينها خمسة أقاليم فقط (تيجراى، عفار، أمهرة، أوروميا، صوماليا) تهيمـــن علـــى تركيبها السكانى جماعات عرقية تسمت الأقاليم باسمها. أما الأقاليم المتبقـــية فهـــى متعددة العرقيات. ولم ترد بالدستور أية مواد عن الاستقلال الذاتى وبـــنى الإدارة الذاتية للجماعات العرقية التى لم يطلق اسمها على الولايات. وهكذا فـــإن مســـائل الهويـــة والتحكم فى البنى الإدارية قد أدت إلى توترات وصراعات عرقـــية فـــى كل الولايات الإقليمية متعددة الهويات تقريباً. وهناك فى هذا الصدد نوعان من الصراعات العرقية:

١- صراعات حول مسائل الهوية العرقية والحكم.

٢- صـــراعات حـــول الـــتحكم فى البنى الإدارية بالولايات الإقليمية متعددة العرقيات.

ونحـــاول هـــنا تقديـــم إيضاح موجز لهذين النوعين من الصراعات من خلال بضعة أمثلة.

٣-١-١ الصراعات حول مسائل الهُوية العرقية والحكم

تــناقش هنا صراعينَ رئيسيين دارا حول مسائل الهوية العرقية، وهما صراع "الســلت" Silte مع "الجوارج" Gurage [١١]، وصراع "وجاجودا" Wogagoda [١٢]، اللذان جريا فى "إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية" SNNPR.

مسألة الهوية بين "السلت" و"الجوارج"

وهـــى المســـألة الـــتى تم حلها بشكل سلمى نسبياً. ففى الماضى كان "السلت" يعتـــبرون جماعة فرعية من جماعة "الجوارج" العرقية. وقد اضطلع "السلت" بتحد نشـــط للســـلطات الإقليمية والفيدرالية كى تعترف بهويتها المنفصلة عن "الجوراج" استناداً إلى لغتهم الخاصة وإلى ديانتهم الإسلامية.

وفـــى أعقاب إعادة بناء الدولة على أساس فيدرالى، كان من المنطقى التساؤل عـــن السبب فى إثارة "السلت" لمسألة هويتهم المنفصلة، رغم الاعتقاد تقليدياً بأنهم أحـــد مكونـــات عشـــائر "الجوراج" المختلفة. ويبدو أن تأكيد "السلت" على هويتهم العرقـــية المســـتقلة قـــد نجـــم عن تغيرات وقعت فى أنماط علاقتهم "بالجوراج"، واســـتحداث البـــنى الجديـــدة للدولة الفيدرالية فى إثيوبيا. ففى السابق اتسمت البنى الإدارية فى كل الدولة بالأوتوقراطية والمركزية الشديدتين. بل أكثر من هذا كانت الحكومة المركزية هى التى تعين الحكام الإقليميين والإدارة العليا فى الأقاليم.

ومـــن ثـــم لم تكن هناك سوى اختلافات بين علاقة كل جماعة من الجماعتين (الســـلت والجـــوراج) بالسلطات المركزية. وقد تغير هذا بالطبع مع تشكيل الدولة المركـــزية. وكانت منطقة "الجوراج" واحدة من الإدارات المناطقية الداخلة فى إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية. وشعر الزعماء الناشطون فى صفوف "السلت" أن إدمـــاجهم فى منطقة "الجوراج" قد قوض هويتهم المستقلة وآفاق تطورهم، ومن ثـــم طالـــبوا بالاعـــتراف باستقلال هويتهم عن الجوراج. ونتيجة لهذه المطالبة تم تأســـيس بنـــية مـــنطقة مســـتقلة "للسلت" فى إطار إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية.

"الوجاجودا" ومقاومة "الولايتا"

قاومـــت جماعـــة "الولايتا" Wolayeta العرقية بكل عنف محاولة السلطات فى إقلـــيم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية لمجانسة لغات الجماعات العرقية الأربع فـــى التعلـــيم الأولى والإدارة المحلية. فقد رأت هذه الجماعة التى بلغ عدد سكانها

أكـــثر مـــن ملـــيون نســـمة فى إحصاء ١٩٩٤، رأت فى هذا الإجراء من جانب السلطات الإقليمية تحدياً كبيراً لهويتها، وهى الجماعة ذات التاريخ السياسى الطويل والحافل (Aklilu 2000 b).

وقد فجرت مسألة "الوجاجودا" الشكوى الكامنة بعض الشيء لجماعة "الولايتا" العرقية من إدماجها فى منطقة "أومو" الشمالية من إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبـــية. وقـــد امتعض "الولايتا" من عدم تخصيص بنية منطقة لجماعتهم العرقية فى الإقليم المذكور (Ibid).

وفـــى الحقـــيقة أنـــه عندما تأسست الحكومات الإقليمية فى عام ١٩٩٢، شكل "الولايـــتا" أحد هذه الأقاليم، غير أن هذه الجماعة العرقية فقدت وضعيتها الإقليمية حيـــنما تشكل إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية من دمج خمسة أقاليم جنوبية عـــام ١٩٩٤، وهى: "جوراج/ هاديا" Gurage/ Hadia، "سيداما Sidama، "ولايتا"، "أومـــو" Omo، و"كافـــا" Kafa. ولـــم تلح وقتها أى معارضة شعبية علنية لحرمان جماعـــة "الولايتا" من وضعيتها الإقليمية، ولكن "الولايتا" أبدوا مقاومة شرسة فيما بعد حينما حاولت السلطات فرض لغة "وجاجودا". وفى أول الأمر حاولت سلطات الإقليم والحكومة الفيدرالية قمع المعارضة، لكنها اضطرت إلى إلغاء هذا المشروع فى نهاية المطاف، وأنشأت بنية منطقة جديدة خاصة "بالولايتا".

٣-١-٢ الصراع على البنى الإدارية والمناطق العرقية

تولـــدت صـــراعات عنيفة فى الولايات الإقليمية ذات الهويات المتعددة، وذلك حول مسائل السيطرة على البنى الإدارية، ووضعية المناطق العرقية. ولكى نوضح الاتجاهـــات التى انطوت عليها هذه الصراعات، ندرس بشكل موجز أربعة من هذه الصراعات.

صراع "شيكو- ميزنجر"
فى إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية

تصـــاعد الـــتوتر فـــى مارس ٢٠٠٢ بين جماعتى "شيكو- ميزنجر" Sheko-Mezenger العرقيتيـــن وبين سلطات إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية بشأن وضـــعية كـــل من "شيكو-ميزنجر" و"ييكى وريدا" [١٣] Yaki Woreda فى منطقة "كيفتشـــو" Keficho فى الإقليم المذكور، وتطور هذا التوتر إلى صراع عنيف قتل فـــيه أكثر من مائة شخص، ودمر حوالي ألفى بيت، وتم تشريد أكثر من ٥٨ ألف شخص (EHRCO 2002 a). وعلى الرغم من اختلاف البعض مع هذه الأرقام تظل حـــوادث "شـــيكو- ميزنجر" تمثل واحداً من أعنف الصراعات التى شهدها الإقليم الجنوبى.

وحسبما تقول أرقام "مجلس حقوق الإنسان فى إثيوبيا" EHRCO فإن سبب هذا الصراع العنيف يتمحور حول مطالبة "شيكو- ميزنجر" بضمها إلى ولاية "جامبيلا" Gambella. ويلاحظ تقرير المجلس أنه منذ فترة الانتقال (١٩٩١-١٩٩٥) مالت هاتان الجماعتان العرقيتان إلى إدماجهما فى ولاية "جامبيلا"، ولكن الاستفتاء الذى أجرى عام ١٩٩٣ أسفر عن تصويت غالبية المقيمين فى "يكى وريدا" لصالح الإبقاء على كل من منطقة "كيفتشو" و"يكى وريدا" فى إطار إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية. وهى النتيجة التى لم يقبلها بعض النشطاء السياسيين فى جماعتى "شيكو- ميزنجر" وبخاصة "منظمة الوحدة الديموقراطية لشعبى شيكو- ميزنجر" SAMPDUO.

ولقد أدى إحباط الجماعتين من وضعهما إلى اندلاع مظاهرات عنيفة، فحسبما يقول "مجلس حقوق الإنسان فى إثيوبيا" شهد يوم ١٠ مارس ٢٠٠٢ قيام ثلاثمائة من أفراد الجماعتين مسلحين بالمناجل والرماح والبنادق بإغلاق طريق "تيبى- جيما" ومحاصرة مقر مجلس "يكى وريدا". وقد قتل العديد من الأشخاص فى الصدام الذى نشب بين المتظاهرين والشرطة المحلية (Ibid).

وفى مقابلة لشبكة الاستعلامات الإقليمية المتكاملة مع "ديسالجن هايلماريام" ألقى الأخير باللوم على "منظمة الوحدة الديمقراطية لشعبى شيكو- ميزنجر" متهماً إياها "بنقص الوعى بالانتخابات وبالطريقة التى أنشئت بها مجالس ويردا". وحسب "هايلماريام" أرادت المنظمة المذكورة أن تكون لها سلطة إدارية على بعض "وريدات" منطقة "كيفتشو" لمجرد أنها كسبت الانتخابات فى "وريدا" واحدة. وزعم أيضاً "أن الصراع قد نشب حينما قام أعضاء المنظمة بالزحف على مناطق لا يمكنهم الفوز فيها متصورين أن نتائج الانتخابات يمكن الحصول عليها بالقوة" (IRIN 2002).

وفى أعقاب هذه الأحداث تورطت قوات الأمن بالإقليم فى انتهاكات لحقوق الإنسان ضد الجماعتين العرقيتين، بدعوى إيقاف أعمال العنف (EHRCO 2002 a). وهكذا فقد الكثيرون من جماعتى "شيكو- ميزنجر" حيواتهم جراء الحملة الانتقامية التى شنتها سلطات الإقليم الجنوبى.

صراع "نوير- أجنواك" فى ولاية "جامبيلا"

كان إقليم "جامبيلا" من بين الولايات الإقليمية متعددة الهويات فى الفيدرالية الإثيوبية الجديدة. وحسب التعداد السكانى الذى أجرى عام ١٩٩٤ مثلت الجماعتان العرقيتان الأساسيتان فى الإقليم "النوير" Nuer و "الأجنواك" Agnuak ٤٠% و ٢٧% على التوالى من سكان الولاية.

ونشأت أنماط جديدة من العلاقات بين هاتين الجماعتين بعد إنشاء ولاية إقليم "جامبيلا"، ومن ثم نشأت بنية جديدة للسلطة فى هذا الإقليم. ففى الماضى كانت جميع الجماعات العرقية بالإقليم خاضعة لإدارة شديدة المركزية فى أيدى الحكومة القائمة فى أديس أبابا. وكانت الأخيرة هى التى تعين كبار المسئولين بالإقليم، فضلاً عن استشارها بالقرارات الخاصة بالسياسات العامة، وهو الشيء الذى كان مفروضاً على جميع الولايات وليس "جامبيلا" وحدها.

ولكن بعد الفيدرالية تعقدت العلاقات بين الجماعتين العرقيتين الرئيسيتين بالولاية بسبب الاختلافات حول مستوى تمثيل كل جماعة منهما فى المناصب العليا بالإقليم، فضلاً عن المشكلات الخاصة باقتسام الموارد.

وتحول هذا التوتر بين الجماعتين بشأن التمثيل السياسى إلى أعمال عنف ظاهرة فى يوليو ٢٠٠٢. ويقال إن هذا الصراع قد نشأ بشكل مباشر نتيجة شيوع اعتقاد وسط "النوير" بأن سلطات الإقليم تعمدت عدم تعيين نائب آخر للرئيس ينتمى لجماعة "النوير" بعد وفاة النائب الراحل من أبناء "النوير" (EHRCO 2002 a) غير أن اتساع وامتداد الصارع يشير إلى وجود قدر من الخصومة والسخط السابقين بين الجماعتين بشأن مسائل التمثيل السياسى واقتسام الموارد، إلخ.

صراع "البرتا- جوموز" فى ولاية بنشانجول- جوموز

وفقاً للتعداد السكانى عام ١٩٩٤ يتشكل التركيب السكانى فى الإقليم من "البرتا" Berta ٢٦,٧%، "الجوموز" Gumuz ٢٣,٤%، "الأمهرة" Amhara ٢٢,٢%، "الأورومو" ١٢,٨%، "الشينانشا" ٦,٩%، وآخرين ٨%.

وقد تغيرت أنماط العلاقات العرقية فى الإقليم جراء تدفق أعداد كبيرة من المستوطنين "الأمهرة" فى إطار برنامج حكومة "الدرج" Derg العسكرية لإعادة التوطين والذى كان ينفذ فى الثمانينيات. ويقول "تيودوروس" (Tewodros 2001) الذى درس العلاقات العرقية وإدارة الصراع فى الإقليم بين "البرتا" و"الأمهرة" المعاد توطينهم، يقول إن الصراعات قد نشبت لأسباب اجتماعية- اقتصادية وسياسية – إدارية.

وكذلك أدى تأسيس ولاية "بنشانجول- جوموز" ذات الإدارة الذاتية بعد ١٩٩١ إلى إحداث تغييرات فى أنماط العلاقات بين الجماعات العرقية فى الإقليم. فقد شكت جماعة "البرتا" العرقية من مسائل تتعلق بالتمثيل وتقسيم الإقليم إلى مناطق. فشكوا مثلاً من أن جماعة "جوموز" العرقية الأصغر من حيث السكان ومساحة الأرض قد أعطيت أحد عشر "وريدا"، بينما لم تحصل "البرتا" سوى على تسع فقط (Idid). ورأوا فى هذا نوعاً من الغبن بحقوقهم من عدة جوانب، مثل مخصصات الموازنة والتمثيل على المستوى الإقليمى (WIC 2001).

وبسبب هذه المظالم ازدادت حدة التوتر بين "البرتا" والحكومة الإقليمية التى كان "الجوموز" يسيطرون عليها، وكذلك التوتر بين "للبرتا" و"الأمهرة" المعاد توطينهم بالإقليم. وقد أزهقت بعض النفوس فى الصدام الذى وقع بين "البرتا" و"الأمهرة" فى يناير ٢٠٠١ (Tewodoros 2001).

كما قام "البرتا" بالانسحاب من الحكومة الإقليمية وهددوا بتأسيس ولاية إقليمية خاصة بهم، والانفصال عن ولاية "بنشانجول- جوموز"، وهو ما تسمح به (المادة ٧٤ فقرة ٣) من الدستور الفيدرالى. الأمر الذى اضطر السلطات على مستوى الحكم الفيدرالى، وخاصة مجلس الاتحاد الفيدرالى، إلى التدخل لإعادة الهدوء إلى الإقليم وضبط الأوضاع، ومن ثم عودة "البرتا" إلى الحكومة الإقليمية (WIC 2002)

وضع بلدة "أوسا" و"السيداما" وسلطات الإقليم الجنوبى

قام بعض أفراد جماعة "السيداما" Sidama العرقية بالتظاهر فى يوم ٢٤ مايو ٢٠٠٢ احتجاجاً على تعديلات مقترحة فى وضعية بلدة "أواسا" Awassa، وتصدى البوليس للتظاهرة وفضها بالقوة، حيث سقط عدد من القتلى. وهناك روايات مختلفة للأسباب الفعلية التى دفعت قوات الأمن إلى استخدام القوة، وأيضاً حول العدد الفعلى للقتلى. وقد وقعت هذه الأحداث العنيفة بسبب الوضعية الإدارية لبلدة "أواسا" التى تمثل حالياً عاصمة منطقة "سيداما" وإقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية فى آن واحد.

فحينما قررت السلطات الإقليمية جعل "أواسا" عاصمة لها وذات وضعية خاصة تجعلها مسئولة مباشرة أمامها، وأمرت سلطات منطقة "سيداما" بالخروج من البلدة وإقامة عاصمة المنطقة فى مكان آخر، رفض هذا القرار الكثيرون من قيادات جماعة "السيداما" العرقية. فقد شعروا بأنهم يفقدون السيطرة على إقليمهم العرقى وعلى مركز حضرى مكتمل. ونتج عن هذا تعبئة المشاعر الغاضبة وسط "السيداما" المقيمين فى البلدة، حيث قاموا أيضاً بضم الروابط الفلاحية إلى صفوفهم فى عملية الاحتجاج على القرار المذكور، وكان شعارهم هو "أواسا ليست للبيع".

ويلوم بعض المراقبين والسياسيين المعارضين السلطات الإقليمية باعتبارها المتسببة فى نشوب هذا الصراع، وذلك لقيامها باتخاذ قراراتها بشأن وضعية تلك البلدة دون إجراء مشاورات كافية مع "السيداما" والحصول على موافقتهم.

أما "هيلاماريام ديسالجن" رئيس الإقليم فيزعم أن السياسيين من "السيداما" هم الذين أثاروا مشاعر الناس على نحو سيىء حيث زعموا أن تغيير وضعية بلدة "أواسا" سوف يضر ويقوض مصالح شعب "سيداما" (IRIN 2002).

وأضـــاف أنـــه حتى مع تغيير وضعية البلدة فقد كان من المخطط أن تحصل جماعة "السيداما" العرقية على منصب عمدة البلدة و ٣٠% من مقاعد مجلس البلدة (Ibid).

وتبيـــن لـــنا هـــذه الحالة أن الصراعات يمكن أن تنجم عن تغيير الصلاحيات الإدارية و/أو الجغرافية فى الأقاليم ذات التعددية العرقية.

٣-٢ التوترات بين الأغلبيات الإقليمية والأقليات المستوطنة

تتسـبب العلاقات بين الأغلبيات الإقليمية والأقليات المستوطنة فى إثارة المزيد مـن المصـاعب بسـبب التـنافس على الموارد الطبيعية، واختلاف المنظومات الاجتماعـية- الثقافية، والطريقة التى يضبط بها النظام السياسى العلاقات بين تلك الجماعات.

وقـد عـرف الـتاريخ الإثيوبى منذ القدم موجات كثيرة للهجرة من المناطق الشـمالية إلـى الجنوبـية. وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء التوسع التاريخى للدولة الإثيوبـية من الشمال باتجاه الجنوب، وكذلك بسبب التدهور البيئى، ونقص الأرض القابلة للزراعة، وبحث السكان عن فرص جديدة.

هـذا وقـد طرأت تعديلات كثيرة على أنماط العلاقات بين الأغلبيات الإقليمية والجماعـات المستوطنة، نتيجة حدوث تغييرات شاملة فى البنى السياسية للبلد، أو فـى الأيديولوجيات التى اعتنقتها النظم الحاكمة المتعاقبة. وهناك اعتقاد واسع بأن تكويـن الـنظام الفيدرالى على أسس عرقية – لغوية، والتشديد المتزايد على ذاتية الجماعات العرقية، قد تسببا فى إثارة التوترات بين الأغلبيات الإقليمية والجماعات المستوطنة.

ورغـم أن الدسـتور الفـيدرالى ضمن حقوق المواطنين الإثيوبيين فى العيش والعمـل فـى أى مكـان مـن البلد حسب نص المادة رقم ٣٢، فقد برزت بعض المشاكل فى العلاقات بين الأغلبيات الإقليمية والجماعات المستوطنة.

وبعبارة أخرى، أدى التشديد الزائد على العرقية فى توزيع السلطة بإثيوبيا فى أعقـاب ١٩٩١ إلـى تعقـيد العلاقـات بيـن الحقوق الجماعية (للأمم والقوميات والشعوب) والحقوق الفردية.

ويمكن النظر إلى توتر العلاقات بين الأغلبيات القومية والجماعات المستوطنة من زاويتين: المشاركة السياسية، ومشكلة النزوح.

ففـى كثـير مـن الولايات الإقليمية لم يكن هناك ترحيب بمشاركة الجماعات العرقـية الأخرى فى الأنشطة السياسية. فمثلاً فى تلك الأقاليم التى اعتمدت اللغات المحلية لغة رسمية، لم يعد بإمكان أولئك الذين لا يتحدثون اللغات المحلية أن يتولوا أيـة مناصـب على المستويين الإقليمى والوطنى. وفى الحقيقة أن هذا الوضع كان

أكثر صعوبة فى البلدات عواصم الأقاليم حيث إن معظمها تتسم بالتعدد القومى. ونضرب مثلاً هنا بمدينة "هرر" [١٤] Harar حيث تحرم أقسام واسعة من السكان بالمدينة من المشاركة ذات المعنى فى إدارة شئون مدينتهم.

وهناك سمة أخرى نشأت فى العلاقات بين الأغلبيات الإقليمية والأقليات المستوطنة، ألا وهى مشكلة إجبار المستوطنين على النزوح دون موجب من قانون.

فعلى سبيل المثال قامت السلطات الإقليمية فى "أوروميا" Oromia بترحيل المستوطنين "الأمهرة" من "وليجا" Wollega الشرقية. وكان آلاف من "الأمهرة" القادمين من المناطق المجاورة قد استوطنوا تلك المنطقة منذ عقود من السنين (Assefa 1999:26-28). وكان توطن الأمهرة فى المنطقة يتم برعاية الدولة وفقاً لسياسة إعادة التوطين التى انتهجها حكم "الدرج" العسكرى، وإن تمت الهجرة بشكل عفوى وغير منسق (Ibid).

واستمرت الهجرة التلقائية "للأمهرة" إلى تلك الأراضى المنخفضة حتى بعد زوال النظام العسكرى عام ١٩٩١. ولكن رد فعل الإدارة المحلية أصبح سلبياً إزاء استمرار هذه الهجرة العفوية، وربما يمكن تفسير هذا الموقف فى ضوء الأهمية الكبيرة التى أعطيت للعرقية فى بنية الدولة الفيدرالية منذ عام ١٩٩١، وكذلك فى ضوء تناقص الموارد الطبيعية المتاحة للاستغلال فى الإقليم.

واتهمت سلطات ولاية "أوروميا" المستوطنين بتدمير البيئة، وبعدم احترام القوانين الإقليمية القاضية بجلائهم عن منطقة "وليجا" الشرقية. وحسبما تقول تقارير مجلس حقوق الإنسان فى إثيوبيا فقد سقط عدة قتلى وأتلفت الكثير من الممتلكات حينما استخدمت السلطات الإقليمية القوة لطرد المستوطنين من هذه الأراضى (EHRCO 2000).

٣-٣ الصراعات على تقسيم الحدود بين الولايات الإقليمية

يمكن تفسير هذه المشكلة فى ضوء عدم التطابق بين الحدود الثقافية أو العرقية والحدود السياسية- الإدارية، فضلاً عن الطبيعة الفضفاضة للهوية العرقية [١٥]، والقرارات السياسية- الإدارية موضع الجدل بشأن ترسيم الحدود الإقليمية، والتنافس التقليدى بين الجماعات العرقية على الموارد الطبيعية، وبخاصة المياه والمراعى.

وقد وقعت عدة حوادث فى إطار تلك المشاحنات والصراعات بين العرقيات المختلفة بشأن إقرار حدود الولايات فى الفترة التالية لعام ١٩٩١، ونتج عنها سقوط آلاف الضحايا وتدمير الممتلكات.

صراع "البورانا"– "الجارى"

كــان التــنافس على الموارد الطبيعية هو السبب الرئيسى تقليدياً بين "البورانا" Borana ("أورمــيا") و"الجارى" Garry ("صومالى"). وكانت التدخلات العديدة من جانــب فاعليــن كثيرين مثل حكومتى إثيوبيا والصومال ومفوضية اللاجئين التابعة للأمــم المــتحدة [١٦] وحركات تمرد مثل "جبهة تحرير أورومو" ومختلف الأجنحة السياســية فــى الصــومال، كــل هذه التدخلات أحدثت تعقيداً عظيماً فى فعاليات الصراعات بين "البورانا" و"الجارى"، وحتى فى إدارتها ومحاولة حلها.

وقــد اســتمرت هــذه المشــكلات بعد إنشاء الولايات الإقليمية عام ١٩٩٢. "فالــبورانا" الذين كانوا موضع تفضيل واضح من جانب النظم الحاكمة السابقة فى إثيوبــيا لأســباب جيو– ستراتيجية، أصبحوا الآن يشعرون بفقدان وزنهم التقليدى. وفــى هذا الصدد يلاحظ "هوج" Hogg أن علاقة "البورانا" التقليدية القوية مع الدولة قد سمحت لهم بالحصول على تأييد الدولة لسيطرتهم على مناطق رعى واسعة. أما الآن فقــد بــدأوا ويفقدون تأييد السلطات المركزية، كما باتت حقوقهم القديمة على مصادر المياه والمراعى موضع نزاع متزايد (1997:7).

ومــن ثم فإن الطبيعة التنافسية للعلاقات بين "الجارى" و"البورانا" اكتسبت الآن أبعــاداً جديدة بعد إنشاء ولايتى "أوروميا" و"صومالى". "فالجارى" الذين يشتركون مــع "الــبورانا" فى اللغة وسمات ثقافية أخرى يعتبرون أنفسهم جزءًا من الجماعة العرقية الصومالية.

ونتــيجة لهــذا تحولــت المنافسة التقليدية بين الجماعتين المذكورتين آنفاً من التــنافس علــى مــوارد الأرض، إلى صراعات حدود تماثل تلك التى بين الدول الحديثة.

صراع "عفار"– "عيسى"

مــثلما حــدث بيــن "الــبورانا" و"الجارى" تعقدت العلاقات بين "عفار" Afar و"عيســى" Issa (صــومالية) نتــيجة تدخل فاعلين عديدين. وكان السبب الرئيسى لانــدلاع الصــراع بيــن هاتين الجماعتين هو التنافس على موارد الأرض النادرة والمتناقصة.

ومــثلما حــدث فــى الحالة السابقة، فبعد تأسيس ولايتى "صومالى" Somali و"عفار" تحولت المنافسات التقليدية بين الجماعتين العرقيتين على الموارد الطبيعية إلى صراع على الحدود بين الولايتين. وبالإضافة إلى ما سبق فإن مسائل الحدود، وعــدم اســتقرار الظروف الجيوسياسية فى القرن الأفريقى، والاعتماد الذى أصبح كلــياً تقريــباً لإثيوبيا على "جيبوتى" [١٧] وحيث تملك جماعة "عيسى" اليد السياسية

الطولـــى فـــى خدمـــات الميـــناء؛ كل هذا أدى إلى تعقيد الصراعات التقليدية بين الجماعتين العرقيتين.

وقـــد ســـجل العديد من الصراعات العنيفة بين الجماعتين على مدى السنوات القلـــيلة الماضية. وتتهم كل جماعة الجماعة الأخرى بأنها هى البادئة بإشعال فتيل الصراع. فمثلاً تشكو جماعة "عفار" من التعدى المتزايد من جانب جماعة "عيسى" علـــى أراضيها، وأن لجان المصالحة المختلفة التى شكلت للتعامل مع هذه المشكلة قـــد تغاضـــت عـــن تلك الممارسات (Addis Tribune 2002). وفى المقابل تشكو "عيسى" من حرمان جماعة "عفار" لها من الوصول إلى المراعى وموارد الماء.

وفى هذا الصدد أكد تقرير لوحدة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة أن الصراع بيـــن الجماعتين قد تسبب فى نفوق أعداد هائلة من ماشية جماعة "عيسى" فى عام ٢٠٠٢. وأوضـــح التقرير أن "عفار" قد حرمت الجماعة المنافسة من الوصول إلى المـــوارد المائـــية علـــى جانـــبى نهـــر "أواش" Awash وفـــى منطقة "جيدمايتو" Gedamayto، وهـــو مـــا أدى إلـــى محنة للبشر والحيوان فى وقت اتسم بالجفاف الطويل فى هذه المنطقة (Sewonet 2002: 2-3).

وقـــد أفضى مركب القحط والمجاعة والصراعات العنيفة إلى تقويض مصادر رزق كـــل من "عفار" و"عيسى". وهو ما يستوجب القيام بجهود منسقة للقضاء على الاتجاه الراهن لتحول الصراعات التقليدية على الموارد إلى صراعات على الحدود بين الولايات.

صراع "جيديو"– "جوجى"

تملـــك جماعتا "جيديو" و"جوجى" تاريخاً طويلاً من علاقات الجيرة. وكلتاهما من جماعات الرعاة– الزراع، وكانتا معاً سابقاً فى إطار مقاطعة "سيدامو" Sidamo. وتمـــــلك الجماعتان مؤسسات اجتماعية– سياسية متماثلة ("الجدا" Gadda) (١٨) علـــى الرغم من الاختلاف اللغوى بينهما، فضلاً عن الاشتراك فى القواعد الحاكمة لإدارة الشكاوى والصراعات.

ومـــثلهما مثل أى جماعتين متجاورتين تنافست "جيديو" و"جوجى" على موارد الأرض. ولكـــن الجماعتيـــن طورتـــا أدوات تقلـــيدية لإدارة الصـــراع حينما تقع مصادمات بينهما فى التسابق على الموارد.

غير أن تلك الأدوات التقليدية للصراع ولإدارة الصراع بين الجماعتين لم تعد ملائمـــة بعد إضفاء الطابع الفيدرالى على البلاد. ففى سياق البنية الفيدرالية الجديدة أصبحت جماعة "جوجى" جزءًا من ولاية "أوروميا"، بينما أصبحت جماعة "جيديو" جزءًا من إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية.

وكـــان معـــنى هـــذا أن يتحول التنافس أو الصراع التقليدى على الموارد إلى صـــراعات على الأرض والحدود. فقد استاءت جماعة "جوجى" من مجتمع بعض الـــروابط الفلاحـــية من "جيديو" فى منطقة "بورانا" بولاية "أوروميا"، وبالتحديد فى المكـــان الذى يدعى "هاجيرى ماريام". وهو ما أدى إلى زيادة التوتر والاحتقان بين الجماعتيـــن حول الوضعية الإقليمية للمكان المذكور، وتطور هذا إلى صراع مسلح فـــى يوليو ١٩٩٨ نجمت عنه حالات قتل عديدة وتدمير الممتلكات ونزوح الآلاف من البشر (EHRCO 1999).

٤- اتجاهات ناشئة فى إدارة الصراع العرقى

تـــم تقديـــم الفيدرالية العرقية فى إثيوبيا على أنها يمكن أن توفر آليات أفضل لإدارة الصـــراعات العرقـــية، وبمـــا يتصـــور أن يـــؤدى إلـــى تخفيف التوترات والصـــراعات بيـــن العرقـــيات الكثيرة فى إثيوبيا. غير أن سجل إدارة الصراعات العرقية لا يبدو مشجعاً على الإطلاق بعد اعتماد الفيدرالية فى إثيوبيا.

وعمومـــاً هناك الآن اتجاهان رئيسيان فى إدارة تلك الصراعات بإثيوبيا، برزا بقـــوة مـــنذ تغيـــير الـــنظام الحاكم فى عام ١٩٩١، ألا وهى: الأدوات القانونية، والأدوات السياسية- الإدارية.

٤-١ الأدوات القانونية فى إدارة الصراع

تتضمن مواد الدستور الفيدرالى الإشارة إلى مبادىء وتدابير ومؤسسات لإدارة النزاعات والصراعات حول قضايا تقرير المصير والهوية وصراعات الحدود بين الأقالـــيم المخـــتلفة فالمادة ١/٣٩ من الدستور على سبيل المثال تقول إن "لكل أمة وقومية وشعب فى إثيوبيا الحق غير المشروط فى تقرير المصير، بما فيه الحق فى الانفصـــال". وتـــنص الفقـــرة الرابعة من نفس المادة على إجراءات ممارسة حق الانفصال وتبين المادة ٢/٤٦ معايير تشكيل الولايات الإقليمية والتى تتضمن "أنماط الاســـتيطان، اللغـــة، الهويـــة، ورضاء الشعب المعنى". كما تتضمن المادة ٢/٤٧ الإجراءات الخاصة بكيفية تكوين ولايات جديدة عدا الولايات القائمة. أما المادة ٤٨ فتنص على مبادىء وإجراءات حل النزاعات الحدودية بين الولايات الإقليمية.

وقرر الدستور أيضاً إنشاء مجلس الاتحاد (المادة ٦١) والذى يتكون من ممثلى الأمـــم والقومـــيات والشـــعوب الكائنة فى البلد. وتملك هذه المؤسسة سلطة تفسير الدستور فيما يتعلق بإدارة الصراعات (المادة ١/٦٢)، واتخاذ القرارات فى المسائل المـــتعلقة بحقوق الأمم والقوميات والشعوب فى حق تقرير المصير، بما فيها الحق فى الانفصال (المادة ٣/٦٢)، وعليه أيضاً مسئولية إيجاد الحلول للنزاعات أو سوء التفاهم الذى قد ينشأ بين الولايات (المادة ٦/٦٢).

غير أن الممارسة الفعلية لإدارة الصراعات- وفى الحالات الصراعية التى تطرقنا إليها على سبيل المثال- كشفت عن محدودية المغزى لكل تلك المبادىء والإجراءات والمؤسسات الدستورية. وهناك عدة عوامل يمكن أن تساعد فى تفسير الأداء الباهت لتلك الأدوات الدستورية فى مجال إدارة الصراعات.

والعامل الأول والأكثر أهمية أن الدستور ينص فقط على آليات لحل الصراعات التى يمكن أن تنشأ بين الولايات الإقليمية. ولكن الخبرة الفعلية تبين أن كثيراً من الصراعات التى اندلعت خلال السنوات القليلة الماضية كانت داخل الولايات وليس بينها. وهناك حالات عديدة للصراع فى ولايات بعينها مثل "إقليم الأمم والقوميات والشعوب الأجنبية" و"ولاية بنشانجول- جوموز".

وحتى بالنسبة للصراعات التى وقعت بين جماعتين عرقيتين من ولايتين مختلفتين (مثل صراعات "عفار- عيسى"، "جوجى- جيديو"، "بورانا-جارى") فلا يمكن النظر إليها على أنها مجرد صراعات بين ولايات إقليمية لأن سلطات هذه الولايات حرصت رسمياً على النأى بنفسها عن تلك الصراعات. ومن ثم يمكن القفز إلى استنتاج أن الأدوات القانونية المنصوص عليها فى الدستور لإدارة الصراعات، ليست كافية للتعامل مع الكثير من الصراعات العرقية التى تنشأ فى إثيوبيا اليوم.

ولعل العامل الثانى فى الأهمية هنا هو نقص الخبرة اللازمة، حيث لا يزال النظام الفيدرالى حديث العهد، وهناك نقص واضح فى المعرفة والخبرة اللازمتين لإدارة شكل الحكم الفيدرالى، سواء من جانب الحكومة الفيدرالية أم من جانب الحكومات الإقليمية.

فمثلاً بالنسبة لمجلس الاتحاد الذى أسندت إليه المهمة الكبرى فى إدارة الصراعات، هذا المجلس لم ينته بعد من إنهاء العمل الخاص بتنظيمه الداخلى. وفى اعتراف كامل من المجلس بهذه المشكلة، كشف فى تقرير حديث له أنه لم يحصل بعد على مقره الخاص به، كما لم يشكل هيئة للعاملين به. وهى بلا شك مقومات هامة كى يضطلع المجلس بوظائفه الدستورية (Reporter 2002).

ثالثاً، إن مجلس الاتحاد المسئول عن تفسير الدستور يتشكل من ممثلى الأمم والقوميات والشعوب فى إثيوبيا، والذين يوفدون عملياً من جانب المجالس الإقليمية. ويمكن لهذا التركيب أن يؤثر بالطبع على استقلاليته اللازمة كى يضطلع بوظيفته كمؤسسة متجردة من التحيزات يوكل إليها إدارة الصراعات. فلا يمكن تصور أن أعضاء المجلس الممثلين لحكومات إقليمية وأحزاب سياسية سوف يستطيعون القيام بهذه الوظيفة على نحو مستقل.

فمثلاً يقول الدستور إنه على مجلس الاتحاد أن يتخذ قراره فى تفسير الدستور فى غضون ثلاثين يوماً من تلقيه رأى مجلس التدقيق الدستورى [١٩] (المادة

٢/٨٣). ومـــع ذلك أخفق مجلس الاتحاد فى اتخاذ قراره قبل مرور ستة أشهر من تلقيه رأى مجلس التدقيق الدستورى بشأن مسألة رفعت إليه من ولاية "بنشانجول- جومـــوز" بشأن من له الحق فى الانتخاب. وقد فسر مجلس الاتحاد هذا التأخر فى إصدار القرار بعدم حصوله فى الوقت المناسب على رأى ما أسماه "القيادة السياسية العليا" (Ibid). وهو ما يبين بجلاء وجود حدود جدية لاستقلالية المجلس فى معالجة المشكلات المطروحة عليه والقيام بواجباته الدستورية.

٤-٢ الأدوات السياسية- الإدارية لإدارة الصراع

وفـــى الحقـــيقة أن الأدوات التى تستخدم عادة فى إدارة الصراعات فى إثيوبيا الفيدرالـــية هـــى الأدوات السياسية- الإدارية [٢٠]. فمن الملامح الرئيسية لمعالجة الصراعات فى إثيوبيا أنها لا تزال تتصف بميول الهيمنة والمركزية. وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء محاولة "الجبهة الديموقراطية الثورية الشعبية فى إثيوبيا" EPRDF لتفعـــيل سياستها الخاصة بتمكين العرقية، ورغبتها فى الوقت نفسه فى الحفاظ على هيمنـــتها على الحياة السياسية فى البلاد. فمن ناحية كان الإعلان عن الحقوق غير المشروطة فى تقرير المصير – بما فيها حق الانفصال- وفى الوقت نفسه كان يتم وصـــف الـــتجمعات والمواقف السياسية المؤيدة للانفصال باعتبارها تمثل القوميين ضيقى الأفق.

أى أنـــه مـــن حيث المبدأ وعدت كل الجماعات العرقية ببنى للإدارة الذاتية، ولكن بسبب المواءمات الاقتصادية والإدارية تم دمج الجماعات المتنوعة عرقياً فى كـــيانات واحدة. ويفسر هذا – إلى جانب غيره من التناقضات- طبيعة الصراعات وكيفـــية إدارتهـــا فـــى فترة ما بعد ١٩٩١. ونناقش فيما يلى بعض سمات الإدارة السياسية- الإدارية للصراعات فى إثيوبيا.

فـــأولاً، وفى كثير من الصراعات التى نشأت فى فترة ما بعد ١٩٩١، كشفت الهيـــئات السياســـية والإدارية عن بطء فى التعامل مع الصراعات، كما اتسم هذا التعامل بوجه عام بروح ردود الأفعال. وفى كثير من الحالات التى ناقشناها سابقاً انخرطـــت الهيـــئات السياسية والإدارية فى جهود حل الصراع بعد أن كان الخطر والتدمـــير قد وقعا بالفعل. أى أنه لم تتخذ فى حالات كثيرة أية تدابير وقائية، حتى لـــو كانـــت التوترات آخذة فى الاحتقان منذ ردح طويل من الزمن بين الجماعات العرقـــية المتـــنازعة. بل إن تلك الهيئات السياسية والإدارية كانت هى نفسها جزءًا من المشكلة.

ثانـــياً: تجلـــت بوضوح هيمنة السلطة التنفيذية والتحالف الحاكم على عمليات إدارة الصراع. وقد اعترفت الجبهة الحاكمة نفسها مؤخراً بأن الكثير من المصاعب الـــتى تواجههـــا سببه ضبابية الحدود بين الحزب الحاكم والحكومة. وتكرر الشيء

نفســه فــى مجــال حــل الصراعات، فالمؤسسات مثل مجلس الاتحاد والجمعيات الإقليمــية الــتى أوكلــت إليها مهمة إدارة الصراعات تعرضت للإضعاف بسبب الهيمنة غير المستحقة للسلطة التنفيذية والهيئات القيادية فى الحزب الحاكم.

بــل إن هيمنة الحكومة المركزية على قضايا إدارة الصراع تم إكسابها طابعاً أكــثر مؤسسية بعد تكوين مجلس الوزراء الفيدرالى الجديد فى عام ٢٠٠١. فمكتب الشــئون الإقليمــية الملحــق بديوان رئيس الوزراء، والذى كان دوماً موضع جدل وريــبة، قد لعب فى الحقيقة دور مؤسسة محورية فى العلاقات بين الأقاليم، وبينها والحكومــة المركــزية. وقد أعيد تنظيم هذا المكتب فى صورة وزارة جديدة أطلق علــيها وزارة الشــئون الفيدرالــية. وهو ما يعنى المزيد من إضفاء القوة والطابع المؤسسى لهيمنة السلطة التنفيذية على عملية حل الصراعات.

ثالــثاً، ومــن الســمات المهمــة الأخرى للنمط السياسى- الإدارى فى إدارة الصــراعات ذلك الاتجاه الواضح لتجاهل مطالب بعض الجماعات العرقية الساعية إلــى الحصول على الاعتراف الرسمى بهوياتها المستقلة، ومن ثم إجراء تغييرات فى البنى الإدارية، مثلما حدث مع جماعتى "السلت" و"الولايتا".

فقد مالت كل من السلطات الإقليمية والفيدرالية إلى التردد إزاء القبول بمطالب مــن هذا النوع. بل فى الحقيقة لم تكن الهيئات السياسية- الإدارية تتعامل مع هذه المطالــب إلا بعــد أن تبدى الجماعات العرقية تشبثاً كبيراً بمطلبها إلى الحد الذى يــؤدى إلى اندلاع أحداث عنف فى بعض الحالات. أما الاتجاه الثانى الواضح لدى تلك السلطات فهو اللجوء إلى استخدام القوة، وبدرجة أكبر من اللازم فى كثير من الحــالات. ويمكــن هنا مراجعة صراع "شيكو- ميزنجر"، وحادثة "أواسا" كمثالين واضحين على ذلك الاتجاه.

رابعــاً، كانت مؤتمرات السلم والديموقراطية هى الأداة المفضلة لدى الهيئات السياســة- الإداريــة فيما يتعلق بحل الصراعات. وقد نظم المكتب السابق للشئون الإقليمية فى ديوان رئيس الوزراء العديد جداً من هذه المؤتمرات التى كانت تجمع الأطراف المتصارعة وجماعات المصالح المختلفة.

فعلــى ســبيل المــثال عقــدت عدة مؤتمرات لحل الصراعات بين "البورانا" و"الجارى"، بين "عفار" و"صومالى"، وبين الجماعات المتنازعة فى "جامبيلا". وفى بعض الحالات كان توحيد المنظمات السياسية المختلفة ذات الأساس العشائرى من الأدوات الهامة المستخدمة فى حل الصراعات.

ولكــن مســاهمة هذه المؤتمرات فى بناء نظم للإدارة غير العنيفة للصراعات جاءت محدودة للغاية نتيجة للإخفاق فى تطبيق الاتفاقات التى يتم التوصل إليها فى تلــك المؤتمــرات، فضلاً عن ريبة بعض الجماعات فى المصلحة الفعلية للهيئات السياسية- الإدارية.

وبوجـــه عـــام يمكن القول إن الأدوات السياسية- الإدارية فى حل الصراعات ظلـــت عرضية وغير متسقة وغير منظمة جيداً، وأخيراً وقبل كل شيء كانت دائماً فـــى إطـــار رد الفعل، أى عدم التدخل فى موقف صراعى معين إلا بعد أن يكون الضرر قد حصل.

٥-خلاصة

اتسمت أنماط العلاقات بين الجماعات العرقية فى إثيوبيا بوجود جانبى التعاون والصراع فى آنٍ واحد. فقد طور الكثير من الجماعات العرقية فى هذا البلد أدوات تقليدية لإدارة الصراعات.

ومـــن الناحـــية التاريخية تمثلت الأسباب التاريخية للصراعات فى إثيوبيا فى مســـائل تـــتعلق بالوصول إلى السلطة المركزية، وبالتنافس على الموارد النادرة، وغيرها.

وممـــا زاد مـــن تعقيد العلاقات بين الجماعات العرقية الإثيوبية انتهاج النظم الحاكمـــة المـــتلاحقة لسياســـات خاطـــئة فى هذا الشأن، إلى جانب تغير الشروط الجيوسياسية فى إقليم القرن الأفريقى.

كذلـــك أدت الـــتحولات السياسية بعد عام ١٩٩١ إلى تغيير طبيعة الصراعات وإدارتهـــا. فعلى الرغم من الافتراض القائل بأن الفيدرالية العرقية سوف تؤدى إلى تحســـين العلاقـــات بين الجماعات العرقية المختلفة فى إثيوبيا، وتقليل فرص وقوع الصراعات بينها، لا تزال حالة عملية إدارة الصراعات فى إثيوبيا شديدة الضعف. كما يلاحظ أيضاً ضعف مساهمة المجتمع المدنى والمؤسسات التقليدية فى عمليات إدارة الصراعات.

كذلك لم تتطور بعد فعاليات مهمة فى مجال حل الصراعات، مثل تبلور آليات للإنـــذار المـــبكر والوقاية من وقوع الصراعات. ومما يسهم أيضاً فى إدامة وتفاقم وإعـــادة إنـــتاج الصراعات ذلك النقص الواضح فى الثقافة الديموقراطية، وغياب روح التســـامح مـــع المختلفين، والفشل فى استيعاب تنوع الآراء، فضلاً عن هيمنة الهوية العرقية على مجمل الطبقة النشطة سياسياً.

وإلـــى جانـــب هـــذا كلـــه، كانـــت الـــتغذية المتـــبادلة للصراع بين الجانبين المتصارعين، وتناقص الموارد الطبيعية، والمجاعة أرواح الملايين يومياً من أبناء الشعب الإثيوبى.

ومن ثم يصبح من الحصافة الاستفادة من مزايا الفيدرالية- كمنظومة مرنة فى الحكـــم- مـــن عملـــية الإدارة البناءة للصراعات العرقية ولكن هذا يتطلب قبل كل شيء تطوير أدوات فعالة وذات مصداقية للمساعدة فى إدارة الصراع.

ملاحظات

١- وضـــع الإعـــلان رقم ٧ لسنة ١٩٩٢ للحكومة الانتقالية أسس تكوين الحكومة الوطنية والحكومـــات الإقليمـــية. وطبقاً لهذا الإعلان تم تشكيل أربع عشرة حكومة إقليمية فى: تيجراى، عفار، أمهرة، أوروميا، صوماليا، بنشانجول، جوراج/ هادياً، سيداما، ولايتا، أومو، كافا، جامبيلا، هـــرر، أديـــس أبابـــا. وبينما كانت الولايات الإقليمية ممثلة فى الاثنتى عشرة ولاية الأولى، فقد حصلت "هرر" و"أديس أبابا" على وضعية خاصة بسبب تركيبتهما السكانية.

٢- حدد الدستور الفيدرالى الجديد تسع ولايات إقليمية باعتبارها أعضاء فى الاتحاد الجديد، هى: تيجراى، عفار، أمهرة، أوروميا، صوماليا، بنشانجول- جوموز، الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية، شعوب جامبيلا، وأخيراً شعب هرر. أما أديس أبابا فقد أصبحت العاصمة الفيدرالية. وقد قســمت الولايـــات إلـــى مـــناطق بلـــغ مجموعها ٦٦ منطقة، التى قسمت بدورها إلى "وريدات" و"وريدات" خاصة: أما "ديرى داوا" فى شرق إثيوبيا فقد وضعت تحت السلطة المباشرة للحكومة الفيدرالية.

٣- "الجـــبهة الديمقراطـــية الثورية لشعوب إثيوبيا" تحالف يجمع أربع منظمات ذات أساس عـــرقى، هـــى أولاً "جـــبهة تحرير شعب تيجراى" TPLF التى كانت القوة المهيمنة فى التحالف الحاكم، والحركة الديمقراطية الوطنية للأمهرة، والمنظمة الديموقراطية لشعوب أوروموا OPDO، والجبهة الديموقراطية لشعوب إثيوبيا الجنوبية SEPDF.

٤- ربما تفرد الدستور الفيدرالى الجديد فى إثيوبيا باعترافه بحق الأمم والقوميات والشعوب فـــى تقريـــر المصـــير، بما فيه الحق فى الانفصال (أنظر المادة ٣٩ من دستور جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية).

٥- كـــان تركيب الحكومة الانتقالية فى إثيوبيا (التى تشكلت فى يوليو ١٩٩١)- فى مرحلته الأولى على الأقل- ممثلاً لقوى المعارضة المتعددة للنظام العسكرى السابق، والتى حملت السلاح معاً من أجل إسقاطه. ومن بين ٨٧ مقعداً ضمها مجلس النواب (الهيئة التشريعية فى عهد الحكومة المؤقـــتة) حصـــلت "الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا" EPRDF على ٣٢ مقعداً، بينما أعطيت المقاعد المتبقية لمنظمات سياسية أخرى شاركت فى عملية إسقاط النظام العسكرى.

٦- يضـــمن التعدد الكبير فى المنظمات السياسية ذلك الوضع المهيمن الذى اكتسبته" الجبهة الديموقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا" فى النظام السياسى الذى تبلور بعد عام ١٩٩١.

٧- حســـب "هاريس" و"ريلى" جاء اختيار الفيدرالية فى كل من سويسرا وكندا نتيجة للحاجة إلـــى المواءمة بين الجماعات المتنوعة. وبالإضافة إلى ذلك درج على استخدام الوصفة الفيدرالية لتســـوية المشـــكلات العرقـــية فـــى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومن أمثلة ذلك الهند وماليزيا ونيجيريا (Harris and Reilly 1998).

٨- يقصـــد "بالمســـألة القومـــية" فـــى السياق الإثيوبى مساعى الجماعات لقوى والحركات السياسية القومية – العرقية لإنهاء السيطرة والقهر العرقيين. وكانت الحركة الطلابية الإثيوبية هى

التى قدمت هذه الصياغة للمسألة القومية فى منتصف الستينيات، ثم تحولت إلى أجندة سياسية فعلية إبان الثورة الإثيوبية عام ١٩٧٤ وما بعدها (Bahru 1991).

٩- تبنــت إثيوبيا رسمياً الشكل الفيدرالى للحكم فى عام ١٩٩٥. وهناك مرحلتان فى تطور التجربة الفيدرالية فى إثيوبيا. ففى المرحلة الأولى تم عام ١٩٩٢ إنشاء الأربع عشرة ولاية إقليمية المذكورة فى الملاحظة رقم (١). وفى عام ١٩٩٤ تم تجميع خمس ولايات جنوبية فيما أطلق عليه "إقلــيم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية". أما المرحلة الثانية فقد بدأت عام ١٩٩٥ مع صدور الدســتور الفيدرالى الذى نص على تسع ولايات إقليمية أعضاء فى الاتحاد الفيدرالى الجديد، هى: تيجراى، عفار، أمهرة، أوروميا، صوماليا، بنشانجول- جوموز، الإقليم الجنوبى للأمم والقوميات والشــعوب، شعوب جامبيلا، وشعب هرر. وأصبحت أديس أبابا العاصمة الفيدرالية لإثيوبيا. ومن الناحــية الخاصة بالتسلسل الهرمى قسمت الولايات الإقليمية إلى مناطق، والمنطقة إلى "وريدات" ("الوريــدا" كلمــة أمهرية تعنى مركزاً أو قضاء) و"وريدات" خاصة (واستهدف منها أساساً تمثيل الأقليات فى الإقليم الجنوبى).

١٠- بيــنما كــان المعــيار العــرقى- اللغوى هو المعيار الأساسى فى إعادة هيكلة الدولة الإثيوبــية فيدرالــياً، كــان هناك ما يكفى من الأسباب لإقامة ولايات تتكون من جماعات عرقية مــتعددة، مــثل جامبــيلا والإقليم الجنوبى وبنشانجول- جوموز. وهى الولايات التى أطلق عليها مصطلح الولايات الإقليمية متعددة الهويات.

١١- تلخصــت مسألة "السلت" فى الهوية المتميزة لها عن جماعة "الجوراج". وفى الماضى كــان "الســلت" يعتبرون جزءًا من جماعة "الجوراج" العرقية التى كانت تشمل العديد من العشائر ذات اللغات واللهجات المختلفة (Aklilu 2000).

١٢- "وجــاجودا" Wogagoda هــى لختصــار يجمع المقاطع الأولى من أسماء أربع من الجماعات العرقية فى جنوب إثيوبيا هى: ولايتا، جامو، جوفا، داوارو. ويوجد بين هذه الجماعات درجة عالية من التقارب الثقافى واللغوى (Aklilu 2000).

١٣-وفقاً للتقرير رقم ٤٩ لمجلس حقوق الإنسان فى إثيوبيا فإن سكان وريدا "يكى" يتشكلون مــن خلــيط من شعوب الشيكو والميزنجر والمينجا والأمهرة والأورومو والكيفا والأجيو والمنتى والتــيجرى والبــنش. ويعتقد أن معظم هذه الجماعات العرقية قد شارك فى استفتاء ١٩٩٣ حيث تقرر عدم المساس بوضعية هاتين المنطقتين (EHRCO 2002a).

١٤- أوضــح تعداد السكان لعام ١٩٩٤ أن سكان ولاية "هرر" قد بلغوا أكثر من ١٣١ ألف نســمة، مــنهم ٦٩ ألفــاً تقريباً من الأورومو، وقرابة ٤٣ ألفا من الأمهرة. ورغم الطابع متعدد القومــيات لهــذه الولايــة، والأغلبــية الواضحة لغير الهرريين، لم يتخذ أى إجراء عملى لكفالة المشاركة السياسية للمقيمين فى المدينة من غير الهرريين والأورومو.

١٥- يــنطوى ترســيم الحدود بين الولايات على أساس عرقى، ينطوى على معضلة كبيرة بسبب القابلية الشديدة للتغير فى الحدود العرقية (Osaghae 1998).

١٦- دخلــت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة فى صميم العلاقات بين الجارى والــبورانو، وذلك فى خضم أنشطتها لإقامة معسكرات لإيواء اللاجئين الصوماليين والعائدين إلى مناطق بورانا.

١٧- أدت الحــرب الأخيرة على الحدود بين إثيوبيا وإرتريا إلى جعل الأولى أكثر اعتماداً على جيبوتى بعد توقف خدمات الموانى لمصلحة إثيوبيا فى مينائى عصب ومصوع الإرتريين.

١٨- أنظر: Asmarom 1973.

١٩- مجلــس التدقــيق الدســتورى هو هيئة شبه قضائية تتكون من: رئيس ونائب رئيس المحكمة الفيدرالية العليا، وستة خبراء قانونيين يعينهم رئيس الدولة بناء على توصية مجلس نواب الشــعوب، وثلاثة أعضاء من مجلس الاتحاد. ويعتبر مجلس التدقيق الدستورى مسؤولاً عن بحث المــنازعات الدســتورية، وكلما وجدت ضرورة للتفسير الدستورى تسلم توصية بهذا إلى مجلس الاتحاد. (انظر المادة رقم ٨٢ من الدستور).

٢٠- نشــير هنا إلى الدور السياسى (الحزب الحاكم) ودور البنى الإدارية (الهيئات التنفيذية للدولة)، فى إدارة الصراعات، وسيطرة السلطة التنفيذية على هذه العمليات.

٢١- تــم صك هذا التعبير على نمط المؤتمر الذى عقدته قوى المعارضة فى يوليو ١٩٩١ فى أديس أبابا وانتهى إلى تشكيل الحكومة المؤقتة.

المراجع

Abraham, S. 2002. Ethiopia: Issa suffer from massive cattle deaths and conflict with Afar over scarce resources in Shinille Zone, Somali Region. UN-Emergencies Unit for Ethiopia Assessment Mission. 16-21 July 2002.

Addis Tribune. 2002. Afar-Issa clash causes fuel shortage panic. 19 April 2002.

Aklilu, A. 200Oa. Towards a Political Resolution of Ethnic Conflicts in Ethiopia: The Case of Siltie-Gurage Identity Question. A research report submitted to Organization of Social Sciences in Eastern and Southern Africa (OSSREA). September 2000.

___. 200Ob. Ethiopia: The Challenge of Federalism Based on Ethnic Restructuring. A case study of the Sidama and Wolayita Ethnic Groups in the Southern Nations, Nationalities and Peoples Regional State (SNNPR). A research report submitted to the World Bank Robert S. McNamara Fellowships Program. August 2000.

Asmarom, L. 1973. GADA: Three Approaches to the Study of African Society. New York: The Free Press.

Assefa, T. 1999. Ethnic Integration and Conflict: The Case of Indigenous Oromo and Amhara Settlers in Aaroo Addis Alem, Kiramu, Northeastern Wallaga. Social Anthropology Dissertation Series No. 5. Addis Ababa: Department of Sociology and Social Anthropology, Addis Ababa University.

Bahru, Z. 1991. A History of Modem Ethiopia, 1855-1974. London: James Currey.

Basta Fleiner, L. 2000. Can Ethnic Federalism Work? Paper for the conference. Facing Ethnic Conflicts. Bonn, Germany 14-16. Center for Development Research (ZEF Bonn).

Cornell, S. 2002. Autonomy as a source of conflict: Caucasian conflicts in theoretical perspective. World Politics, 54. January.

EHRCO (Ethiopian Human Rights Council). 1999. "The 13th Regular Report. Conflict between the Oromo and Gedeo Ethnic Groups." November 1999. Addis Ababa, Ethiopia.

___. 2000. The 34th Special Report. Conflict between members of the Amhara and Oromo ethnic groups in Eastern Wellega. 23 September 2000. Addis Ababa, Ethiopia.

___. 2002a. The 49th Special Report. A conflict that resulted in many deaths in Tepi, Shekicho Zone. May 2002. Addis Ababa, Ethiopia.

___. 2002b. The 55th Special Report. Great destruction caused in conflict between Agnuak and Nu-er Tribes. 6 September 2002. Addis Ababa, Ethiopia.

Elazar, D. 1987. Exploring Federalism. Tuscaloosa, AL: University of Alabama Press.

Esman, M. 2000. Ethnic Pluralism: Strategies for Conflict Management. Center for Development Research: Facing Ethnic Conflicts. 14-16 December 2000.

FDRE. 1998. The Constitution of the Federal Democratic Republic of Ethiopia. Addis Ababa, Ethiopia.

Harris, P. and Reilly, B. (Eds.). 1998. Democracy and Deep- Rooted Conflicts: Options for Negotiators. Stockholm,: IDEA Handbook Series, 3.

Hogg, R. 1997. Introduction. In R. Hogg, (Ed.). Pastoralists, Ethnicity and the State in Ethiopia. London: HAAN Publishing.

Horowirz, D. 1985. Ethnic Groups in Conflict. Berkeley: University of California Press.

IRIN (UN-Integrated Regional Information Networks). 2002. Interview with Dessalegn Haile Mariam, President of the Southern Nations, Nationalities and Peoples Regional State. 19 July 2002.

___. 2003. Over 60 Dead in Tribal Clashes. 3 October 2002.

Kimenyi, M. 1998. Harmonizing ethnic claims in Africa: A proposal for ethnic-based federalism. Cato Journal, Vol. 18, Issue 1.

MacGarry, J. and O'Leary, B. 1993. Introduction: The macro-political regulation of ethnic conflicts. In J. MacGarry and B. O'Leary, (Eds.). The Politics of Ethnic Conflict Regulation: Case Studies of Protracted Ethnic Conflicts. London: Routledge.

Merera, G. 2000. Conflict in view of state and society. Henerish Boll Foundation. Networking with a view to promoting peace. Towards Sustainable Peace - Civil Society Dialogue Forum for the Horn of Africa. Nairobi. 10-13 December 2000. Conference Documentation.

Osagahe, E. 1996. The federal solution in comparative perspective. Politeia, Vol. 16, No 1.

___. 1998. Managing multiple minority problems in a divided society: The Nigerian experience. The Journal of Modem African Studies, Vol. 36, No. 1.

Reporter. 2002. Amharic Weekly. Vol. 5, No. 51/372. 21 October 2002.

Salih, M.A. and Markalds, J. 1988. Introduction. In M. A. Salih and J. Markakis, (Eds.). Ethnicity and the State in Eastern Africa. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet.

Tewodros, W. 2001. Ethnic Relations and Conflict Management: The Case of the Bertha and the Resettled Amhara. Addis Ababa University, ba Thesis in Political Science, Addis Ababa University, Ethiopia.

Transitional Government of Ethiopia (TGE). 1992. Proclamation No. 7/92. A Proclamation to Provide the Establishment of National/Regional Self-Governments. Addis Ababa, Ethiopia.

Walta Information Center (WIC). 2001. Berta people's organization lodges complaints to House of Federation. Assosa. 24 March 2001.

Watts, R. 1998. Federal Systems and Accommodation of Distinct Groups: A Comparative Survey of Institutional Arrangements for Aboriginal People. Working Papers No. 3. Institute of Intergovernmental Relations. Kingston, Ontario: Queen's University.

Young, C. 1994. Ethnic Diversity and Public Policy: An Overview. Occasional Paper.World Summit for Social Development, No. 8. Geneva: unrisd.

الفصل الثالث

إدارة الصراع فى أفريقيا
ما بعد الحرب الباردة
دور الفاعلين الدوليين

بقلم: بونتيان جودفرى أوكوث*

مقــدمــة

مــن المهــم أولاً الإقرار بأن القوتين الأعظم إبان عداءات الحرب الباردة فى الســبعينيات والثمانينــيات – أى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى- كانا لاعبين رئيسيين على المسرح الأفريقى، حيث تدخلا سواء بشكل مباشر أم غير مباشر فى الكثير من الصراعات الأفريقية.

بــيد أنه مع خفوت العلاقات العدائية بين القوتين الأعظم وحلفاء كل منهما فى أواخــر الثمانينــيات، تغــير الوضــع تغيراً دراميا. فعند هذه النقطة كانت القوتان الأعظــم وحلفاؤهما، وبما لديهما من مقدرات سياسية واقتصادية وعسكرية مهولة، قــد وصــلتا إلى وضع ملائم جداً للتعاون فى تسوية الصراعات الإقليمية. غير أن هذا التعاون الممكن اختفى هو الآخر بعد انتهاء الحرب الباردة.

وفــى السياق المتغير الذى يشهده العالم منذ أوائل القرن الحادى والعشرين، لم يعــد مــن خــيار أمــام أفريقيا سوى أن تأخذ على عاتقها التعامل مع الصراعات المنتشرة فى القارة، مهما كانت الصعوبات التى تواجهها فى هذا.

ومــن خــلال وضع تلك الصعوبات فى الاعتبار، هناك عدة أسئلة تقود عملية التحلــيل المضــمنة فى هذا الفصل، ألا وهى: ما مدى أهمية الدور الذى يمكن أن تلعــبه القوى العالمية الكبرى وغيرها من الفاعلين الخارجيين فى تسوية الواجهات المخــتلفة فى أفريقيا ومالذى يمنحها القدرة على تطوير العمليات التفاوضية؟ ولماذا بعــد مــا يبدو عملاً شاقاً وناجحاً تنهار بعض اتفاقيات السلام أثناء التطبيق أو بعد التوقيع أو ما تسمى مرحلة بناء السلام؟ وبعد انهيار اتفاقات السلام ما هى إمكانيات الدبلوماســية الخلاقــة فــى تجديد الالتزام بتلك الاتفاقات؟ كما نبحث فى الاستنتاج

• Pontian Godfrey Okoth، قسم التاريخ والحكم، جامعة ماسينو
E-mail: masencomp@swiftkisumu.com

الأخير المسألة المتعلقة بنوعية أو جودة الاتفاقات نفسها. وهل يمكن اعتبار السلم يتمثل فى التطبيع أم أنه مجرد التزام قوى بعدم الاعتداء؟

ومن الأمور المسلم بها أن اتفاقيات السلام هى مجرد بداية ممزوجة بالأمل فى المضى قدماً فى عملية المفاوضات. وهكذا ينظر الفصل الحالى إلى إدارة الصراع على أنها عملية متكاملة قد تستطيع خلق فرص لم تكن فى الحسبان لبناء "النزاهة" والتفاهم، حيث يكتسب الجانبان المتصارعان مثل هذه السمات بمرور الوقت ومن خلال التفاعل المشترك.

كما يزعم الفصل أيضاً أن فاعلين دوليين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة والشركات متعدية القوميات تصبح أحياناً صانعة المتاعب إلى حد تغذية الصراعات، وذلك بسبب انتهاجها لسياسة المعايير المزدوجة. ويعتمد هذا الفصل على منظور دولتى فى إدارة الصراع، ويركز على الفترة السابقة على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كما يعود أحياناً إلى الفترات السابقة على انتهاء الحرب الباردة لاستيضاح الخيوط التاريخية للموضوع المعنى.

٢- دفع المتصارعين إلى مائدة التفاوض

حدث فى فترة التسعينيات أن أصبحت فكرة التدخل الدبلوماسى أو العسكرى من جانب دولة ما فى شئون دولة أخرى بهدف استعادة النظام وتحقيق أهداف إنسانية، أصبحت هذه الفكرة مقبولة فى الممارسة العملية أكثر فأكثر (Boutros-Ghali 1992:9). ومن الممكن أن تكون تلك التدخلات استباقية أو بعد اندلاع الصراع فعليا (*Salim 1992: 1*).

ويعتبر الهدف من التدخل مهماً جداً فى ما يتعلق بقبول الجماعة الدولية له. فالحملات الدعائية، وتدريب المتمردين ضد البلدان المجاورة، والتزويد بالعتاد العسكرى، والهجمات الحربية.... الخ، أثارت الهواجس والمخاوف الكبيرة لدى الحكومات الأفريقية والمواطنين.

ومع ذلك هناك عدد من التدخلات البناءة قد لوحظ أيضاً، مثل العمل الإنسانى، والمعاقبة على المعاملات التمييزية وانتهاك الحريات المدنية، ومبادرات حفظ السلام، وجهود التوسط فى الصراع فى أوغندا (١٩٨٥-١٩٨٦)، وتحكيم الامبراطور "هايلى سيلاسى" فى المفاوضات السودانية عام ١٩٧٢، والمبادرات التى قامت بها قوة حفظ السلام السابقة لمنظمة الوحدة الأفريقية بالتعاون مع فريق دبلوماسى تنزانى من أجل تيسير المحادثات بين الحكومة الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية.. وهذه مجرد أمثلة لتدخلات كانت موضع ثناء..

وإذا كان عدد من هذه الجهود قد لعب دوراً كبيراً فى تغيير أولويات وتصورات الأطراف المتنازعة بشأن الحاجة إلى التسوية، فإن هناك مبادرات

أخـــرى لـــم تحـــدث سوى الأثر القليل فى هذا الاتجاه، مثل دور "تشيستر كروكر" مســاعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية فى تسوية الصراع أنجولا عام ١٩٨٨، ومــبادرة الرئــيس الزائــيرى "موبوتوسيســى سيكو" لإرساء السلام بين الحكومـــة الأنجولـــية ومـــتمردى حركة "يونيتا"، والمحاولات التى قام بها الرئيس الكيـــنى "أراب موى" ورئيس وزراء زيمبابوى "روبرت موجابى" ورئيس مالاوى "هاســتنجز باندا" لإيقاف الحرب الأهلية التى كانت دائرة فى موزمبيق (Zartman 1996:8).

وبالنسبة للضغوط غير العسكرية الرامية إلى الإضعاف الاقتصادى للحكومات المصرة على انتهاج سياسات تعتبرها الجماعة الدولية شديدة الضرر بمصالح دول أخـــرى، أو بقطاع كبير من مواطنى الدولة نفسها، فقد اتخذت هذه الضغوط أشكالاً مخـــتلفة مثل إسداء النصح، والتشهير، وإغلاق السفارات، وتجميد الأصول المالية، والحظر على التعاملات التجارية، وإنهاء برامج المساعدات... الخ.

كمـــا يمكن لهذه الضغوط أن تنطوى أيضاً على بعد عسكرى، مثل وضع قيود علـــى اســـتخدام المساعدات العسكرية أو حظر تصدير السلاح إلى النظام المعنى (مـــثل قرارى الأمم المتحدة بفرض الحظر على حكومتى كل من روديسيا وجنوب أفريقيا). كما حاول الكونجرس الأمريكى معارضة القمع الوحشى للشعب الأوغندى على أيدى نظام "عيدى أمين"، بفرض حظر عام ١٩٧٨ على صادرات أوغندا من البـــن إلـــى الولايات المتحدة. كما تعرض نظام الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا لضـــغوط قويـــة مماثلـــة مـــن جانب منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة الأمم المتحدة ومخـــتلف بلدان العالم. كما شهد عام ١٩٩٣ ضغوطاً كثيفة من جانب الأمم المتحدة والمـــنظمات غـــير الحكومـــية والحكومات الغربية والعربية على النظام السودانى بسبب انتهاكات حقوق الإنسان (Congressional Record 1993: S 4508).

ورغـــم استجابة حكومتى جنوب أفريقيا والسودان لهذه الضغوط، سواء بشكل ملمـــوس أم بشـــكل رمزى من خلال التحرك تدريجياً نحو عقد محادثات سلام مع خصـــوم كل منهما (Sisk 1995) فإن تلك المساعى والضغوط الدبلوماسية نادراً ما كانـــت حاســـمة فى تغيير أفضليات نخبة اتخاذ القرار فى الدولة المعنية. فقد يكون بإمكـــان العقوبـــات أن تعـــزل نظاماً ما، كما يمكن لضغوط صندوق النقد والبنك الدوليـــين أن تجســـد الاحـــتجاج على فشل الحكم فى بعض المناسبات. ولكن تظل المســـألة فـــى الـــنهاية مـــتعلقة بتغيير الفاعلين السياسيين لأولوياتهم وتفضيلاتهم وتصـــوراتهم بما يسمح ببلورة قواعد ومسارات جديدة للصراع، وإلا يتم إجبارهم على هذا بواسطة قوة ساحقة لفاعلين داخليين أو خارجيين.

ففى حالة أوغندا على سبيل المثال، كان التدخل العسكرى الخارجى هو العامل الحاسم فى إسقاط نظام "عيدى أمين" على أيدى الغزو الذى قام به الجيش التنزانى والقوات الأوغندية العائدة إلى بلدها.

ويظل التدخل العسكرى من جانب قوة عظمى – على فرض شرعيته– محل شك فى جدواه، كما يخضع أيضاً لاستعداد هذه الدولة للتكاليف البشرية والمالية لتدخلاتها. بينما من الممكن توقع أن تلعب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية (مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس" ECOWAS) دوراً مهماً فى حل النزاعات الأفريقية. وفى هذا الصدد يمكن اعتبار التدخل الأمريكى فى الصومال أعوام ١٩٩٢-١٩٩٤ أمراً استثنائياً.

ولكن فى ظل البيئة المعقدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، لوحظ بشكل خاص التزايد الواضح لمبادرات حفظ السلام تحت رعاية القادة الأفارقة. فهم لا يكتفون بالعمل من خلال مؤسسات تقليدية مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لأجل تحقيق ذلك الهدف، وإنما يطلقون أيضاً مبادرات جديدة مثل "سلطة الحكومات من أجل التنمية إيجاد" IGAD، واقتراح منتدى الزعماء الأفارقة بعقد "مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون فى أفريقيا" CSSDCA.

وقد كانت "إيجاد" بمثابة المنتدى الذى احتضن مباحثات خفض التوتر بين إثيوبيا والصومال فى الثمانينيات، وسلسلة جهود الوساطة بين الحكومة السودانية وجناحى "جيش تحرير الشعب السودانى" SPLA فى التسعينيات (Simons 1995: 69).

وفيما يتعلق بمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون فى أفريقيا، فقد أمل الجنرال "أولسيجون أوباسانجو" رئيس نيجيريا وزملاؤه من الرؤساء أن يتمكن الأفارقة من خلال هذا الوسيط من التوصل إلى إطار عمل شامل لمساعدة الحكومات التى تعانى من الاضطرابات على انتهاج سلوك مسئول فى مواجهة مشكلات الأمن والاستقرار والتكامل الاقتصادى والتحول الاجتماعى- الاقتصادى.

وفى قمة منظمة الوحدة الأفريقية فى يونيو ١٩٩٣ بالقاهرة بحث رؤساء الدول الأفريقية كيفية قيام المنظمة "بدور مركزى فى تحقيق السلم والاستقرار فى القارة" (OAU 1993:4) وتوصلوا إلى إنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الصراعات. وفى هذا السياق أسند القادة الأفارقة إلى السكرتير العام للمنظمة مسئولية أكبر للتدخل فى الصراعات داخل جميع بلدان القارة، وحينما تكون لا تزال فى مراحلها الأولية.

٣- الوسطاء غير الرسميين

كمـــا عملت الحكومات الأفريقية فى أحوال عديدة على دعم الجهود التى يبذلها وسطاء خاصون يعلمون كصناع سلام فى الصراعات الأفريقية، مثل دور "مجلس الكـــنائس العـــالمى" WCC و"مؤتمر كنائس عموم أفريقيا" AACC فى المفاوضات السودانية ١٩٧١-١٩٧٢، ودور منظمة "سانت إجيديو" وأسقف الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فى "بيريا" فى المفاوضات الموزمبيقية ١٩٨٩.

ويحـــدث فى بعض الأوقات أن يسهم الوسطاء غير الرسميين إسهاماً مهماً فى العملـــية التفاوضـــية، وفـــى تحقيق التواصل بين الجانبين المتصارعين، وتصحيح المفاهـــيم والمعلومـــات المغلوطـــة، وتحديـــد الـــنقاط ذات الأولوية، والتأثير فى التفضيلات، واقتراح الحلول، بل وحتى فى المساعدة فى وضع أجندة التفاوض.

وإذا عمـــل الوسطاء الخاصون غير الرسميين متحررين من المصالح الخاصة للـــدول، وبعـــيداً عـــن الأضـــواء الإعلامية المكثفة، فإنهم قد ينجحون أحياناً فى الاضـــطلاع بدور مفيد لجذب المتنازعين إلى مائدة التفاوض، ومساعدة كل طرف فى تفهم موقف الطرف الآخر من المسائل موضع الخلاف.

ويعتـــبر مصـــدر القـــوة فـــى جهود الفرد أو المؤسسة غير الرسمية القائمة بالوساطة أنه يعمل مستقلاً عن أى حكومة. ولأن الوسيط غير الرسمى لا يمثل أية دولة يمكنه التعامل على قدم المساواة مع المتمردين والحكومة، كما يمكن الاستغناء عن جهوده دون فقدان ماء الوجه أو وقوع أزمات دبلوماسية.

ومـــع ذلـــك فإن مساحة المناورة التى اكتسبها أولئك الوسطاء غير الرسميين تـــتحقق غالـــباً عـــن طريق الاستخدام النشيط للضغوط والمحفزات من أجل عقد اتفاقـــيات معيـــنة. وعـــادة أيضاً ما يلعب الوسيط الخاص دور العامل المساعد فى عملية وساطة أكبر.

وعلـــى سبيل المثال فإن مجلس الكنائس فى ليبريا، سعياً منه لتشجيع التفاوض بيـــن حكومـــة الرئيس "صمويل دو" ومتمردى "الجبهة الوطنية القومية فى ليبريا" حـــول خطة سلام من ثلاث مراحل اقترحها المجلس، لعب المجلس دوراً فى تسيير المظاهرات عام ١٩٩٠ بالعاصمة "مونروفيا" للضغط على إدارة "دو" حتى تتعامل مـــع الصـــراع بأسلوب تصالحى (BBC Monitoring Service 1990: 11, Africa Research Bulletin 1990).

وعلـــى الـــرغم من الإمكانيات الكبيرة التى ينطوى عليها عمل الوسطاء غير الرســـميين، من المهم بالمثل ألا يتوقع منها الكثير جداً فيما يتعلق بحل الصراعات الأفريقية. فلما كانوا يعملون وحدهم، يعنى هذا محدودية ما يمكن أن ينجزوه. ومن ثـــم أصـــبح مـــن المهم جداً مساندة الوسطاء ممثلى الدول. ويتخذ هذا صورة من

اثنتيــن، أولاً تشــجيع الدول على الاضطلاع بمبادرات لحفظ السلام، وثانياً العلاقة المتوازية أو التعاونية التى تتشكل فى غمار العملية التفاوضية.

وتوضــح مبادرة الرئيس الأمريكى الأسبق "جيمى كارتر" لتعميق الحوار بين الحكومة الإثيوبية وجبهة التحرير الشعبية الإرترية EPLF العلاقات التى تتكون بين الوســطاء الخواص والدول المؤيدة لجهودهم، إلى جانب ما يتوقع أن ينجزه الفاعل غــير الرســمى من تلقاء نفسه. ونظراً لأن "كارتر" رئيس سابق للولايات المتحدة، فإنه يتمتع بوضعية استثنائية تمكنه من الوصول إلى المراجع العليا فى الدولة، وهو الوضـــع الذى استثمره بكفاءة للجمع بين الطرفين المتصارعين فى "أتلانتا". والأمر الأهم أن هذه المبادرة قد حصلت على موافقة ضمنية من إدارة الرئيس بوش، وفى ظــل مــناخ يتســم بــتزايد التعاون بين القوى الكبرى من أجل إنهاء الصراعات الإقليمية (Africa Confidential 1989: 3).

وتوضـــح محادثـــات "أتلانتا" الفرص والحدود التى تنطوى عليها الجهود غير الرسمية، والتى يجب أن يأخذها الآخرون فى الحسبان إذا رغبوا فى إدارة الصراع بطــريقة مسئولة. فرغم أن الحكومة الإثيوبية وجبهة التحرير الشعبية الإرترية كان لديهمـــا تصـــوران مخـــتلفان لســـير عملية التفاوض، فإنهما قد جاءتا إلى طاولة المفاوضات وهما مستعدتان تماماً للتباحث بشأن المسائل التى أثارت الشقاق بينهما.

وقد استطاع الجانبان، تحت رعاية كارتر، الوصول إلى اتفاق بشأن عشر من الــثلاث عشــرة نقطة التى نوقشت فى الاجتماع، مثل طبيعة المندوبين، والأماكن المحــتملة لعقد اللقاءات القادمة، وأجندة المفاوضات، والعلاقة مع وسائل الإعلام، والمناقشة العلنية للقضايا موضع التفاوض، واللغة الرسمية التى يجب اعتمادها.

غــير أن هذه العملية عادت لتصل إلى نهاية مسدودة فى الاجتماع التالى الذى عقــد بالعاصـــمة الكينـــية "نـــيروبى"، وكان السبب الرئيسى فى هذا الفشل خشية الحكومـــة الإثيوبية من أن يؤدى حضور الأمم المتحدة كمراقب إلى تدويل القضية الإرتـــرية (FBIS, Sub-Saharan Africa 1990:7). وهـــنا يتضـــح أن الوسيط غير الرســـمى قـــد نجـــح بالفعل فى إطلاق الحوار، ولكنه افتقر إلى القدرات السياسية اللازمة للتغلب على العثرات الكبرى.

أمـــا الشكل الثانى لدعم الدولة للوساطة غير الرسمية فيتخذ صورة توازى أو تعاون المبادرات الخاصة بحفظ السلام. ومن ثم قد تكون العلاقة بين الطرفين غير متناسبة، بحيث يصبح اللاعب القوى الممثل للدولة هو الذى يقوم بالدور الحاسم فى المـــنعطفات المهمة، ومع ذلك تظل الطبيعة المشتركة بين الرسمى وغير الرسمى سمة ظاهرة فى العملية كلها.

٤-الدولة الكبرى كوسيط

يملك صناع السياسة فى الولايات المتحدة قدرات هائلة تمكنهم من تحقيق إدارة مسئولة للصراعات. ومع ذلك لم تنجح بعض مبادرات الوساطة التى قاموا بها فى تحقيق نتائج مقنعة. فمثلاً حينما ضعفت قبضة "سيسى سيكوموبوتو" على الحكم فى زائير تزايدت المخاوف من دخول هذا البلد فى مرحلة طويلة من عدم الاستقرار. وتوسط "هيرمان كوهن" مساعد وزير الخارجية الأمريكى من أجل عقد اتفاق بين "موبوتو"، و"إتيان تشيسكيدى وامولومبا" رئيس الوزراء، والأسقف "لوران مونسينجو" رئيس المجلس الأعلى للجمهورية، وتضمن الاتفاق المقترح ترتيبات خاصة بالمشاركة فى السلطة خلال فترة انتقالية تمتد من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤. وأعطت مسودة الاتفاق، الذى لم يوقع قط، للرئيس "موبوتو" سلطة واسعة فى تعيين وزيرى الدفاع والخارجية، مع ترك تسيير الشئون اليومية لرئيس الوزراء.

وشكلت مبادرة "كوهن" نوعاً من الدبلوماسية الوقائية عالية المخاطر، وكان من المنطقى أن تتسم هذه المبادرة بالهشاشة نظراً لأن الأطراف الثلاثة قد اختلفوا حول ما إذا كان من حق كل طرف أن يستشار بشأن التعيينات، كما بدا واضحاً ابتعادهم عن التعامل بأسلوب تصالحى مع بعضهم البعض.

وفى الحقيقة أنه بعد أن قبل "موبوتو" حلاً وسطاً يتمثل فى اقتسام السلطة، رفض عملياً الالتزام بشروط الاتفاق، وهو ما أفضى إلى انهياره فى النهاية، ومن ثم استمرار الانفلات الاجتماعى حتى تمت الإطاحة به على أيدى قوات "لوران كابيلا" فى العام ١٩٩٦.

كما وقعت وساطة أمريكية أخرى فاشلة فى السودان، عندما تدخل الوسطاء الأمريكيون فى أوقات مختلفة لحماية توزيع مواد الإغاثة، ولتسهيل المضى قدماً فى العملية السلمية. وبمجرد تولى إدارة بوش الأب للسلطة عام ١٩٨٩ أعلنت عن مسعى منسق لتسوية الحرب الأهلية التى طالت فى السودان (Zartman 1993: 8). ففى فبراير ١٩٨٩ دعا "جيمس بيكر" وزير الخارجية الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM إلى إعطاء الأولوية للمساعى السلمية والموافقة فوراً على وقف لإطلاق النار (Department of State 1989: 1-3).

ولكن رئيس الوزراء السودانى "الصادق المهدى" قاوم مبادرات الوساطة الدولية، على الرغم من أنه هو نفسه قد انضم إلى مؤيدى تجميد تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، والتى كانت تمثل عقبة كأداء أمام حل الصراع (Legum 1989: 1). وهناك إقرار واسع بأن هذا كان العامل الحاسم وراء الانقلاب الذى قامت به أجنحة فى الجيش تحت قيادة الجنرال عمر البشير، وبالتحالف مع الجبهة الإسلامية القومية فى الثلاثين من يونيو ١٩٨٩.

وفـــى الشهور التالية زار الخرطوم "فرانسيس دنج" الذى كان قد قام بمبادرات ســلامية سابقة بالتعاون مع الجنرال "أوباسانجو" رئيس نيجيريا، وعقد مباحثات مع زعمــاء الانقــلاب. وحاولت الولايات المتحدة انتهاز فرصة طلب الخرطوم مقابلة "دنــج" لبحث إمكانية تفعيل مبادرة السلام المشتركة بين "أوباسانجو" و"دنج"، فوجه "هــيرمان كوهن" مساعد الخارجية الأمريكية دعوة إلى "دنج" للاجتماع به. واقترح "كوهيــن" أن يقوم "دنج" و"أوباسانجو" بطرح فكرة أن تقوم الخرطوم بسحب قواتها مــن الجــنوب، وإقامة إدارة مدنية هناك، مع التزام قوات الجبهة الشعبية لتحرير السودان بالبقاء فى أماكن محددة متفق عليها.

وفـــى الحقيقة أن "أوباسانجو" هو الذى التحق بــ "دنج" فى هذه المهمة، حيث التقــيا بكــل مــن ممثلى الحكومة وقادة التمرد على حدة، وقدما لهما فكرة "فض الاشتباك" بين القوات المتحاربة.

وفـــى ضـــوء المباحثات التى أجرياها فى السودان، صاغ "دنج" و"أوباسانجو" مقــترحاً شــاملاً مبنياً على فكرتى "فض الاشتباك" والفيدرالية. وتم إعلام "كوهن" بمضــمون المقترح، ومن ثم كانت الخطوة التالية على مساعد الخارجية الأمريكية هى الاجتماع بالطرفين المتصارعين وحمل أفكار مباشرة إليها.

وبالفعل ذهب "كوهين" إلى المنطقة فى مارس ١٩٩٠ واجتمع بكل من "البشير" و"جــارنج"، حيــث اقترح عليهما وقف إطلاق النار، وفض الاشتباك بين القوات، وإنشاء مجموعة مراقبة، وعقد مؤتمر دستورى وطنى.

ولم تلق المقترحات فى صورتها الجديدة موافقة أى من الطرفين، وعلى الرغم من عدم إعلانهما الرفض الصريح لأفكار "كوهن" فقد طرحا من جانبهما مقترحات مضادة أعادت التأكيد على مواقف الحد الأقصى عند كل طرف.

وقــد شعر الجنوبيون – على وجه الخصوص- بإحباط شديد تجاه المقترحات الجديــدة الــتى تضمنت انسحاباً جزئياً للقوات الحكومة، مع انسحاب قوات الحركة الشعبية إلى مسافات معينة عن المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة.

وقدم "كوهن" فيما بعد تعديلات جديدة على المشروع الأصلى لفض الاشتباك، مــثل نــزع ســلاح "جوبا"، والفيدرالية، والديمقراطية التعددية، وانسحاب الجيش (Sudan Democratic Gazette 1991: 4-5). وفـــى الــنهاية عندما شعر المسئولون الأمريكيين بقلة ما أنجزته جهود وساطتهم، سحبوا أنفسهم من هذه الجهود فيما بعد.

ومـــع ذلــك، إذا كانت المبادرات السلمية التى قامت بها الولايات المتحدة فى زائــير والســودان لم تصل إلى نتائج مقنعة، فعلى العكس من هذا يبدو دورها فى تسهيل تغيير النظام فى إثيوبيا أكثر تمشياً مع ما هو منتظر من تدخل دولة عظمى.

فــبعدما فشــلت جهــود "مركز كارتر" لتطوير الحوار بين الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير إرتريا EPLF من خلال اجتماعات أتلانتا ونيروبى، أقدمت

الحكومـــة الأمريكية على التدخل المباشر فى جهود الوساطة لإنهاء هذا الصراع. وعقـد "كوهـن" اجـتماعات فــى واشنطن مع ممثلى الطرفين فى أكتوبر ١٩٩٠ وفـبراير ١٩٩١، ولكـن ثبـت له مـرة أخرى عدم القدرة بعد على تضييق هوة الخلاف بين الجانبين.

وحـدث بعـد هـذا أن أخذت الجيوش الحكومية تتعرض للهزائم فى الميدان وبـدأت قوات الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية فى إثيوبيا فى الاقتراب من تخوم العاصمة "أديس أبابا"، مما اضطر "منجستو هايلى ماريام" إلى الهرب خارج البلاد.

ومـن ثـم، وبناء على طلب من حكومة تسيير الأمور والحركات المعارضة (الجـبهة الديمقراطـية الشعبية الثورية فى إثيوبيا والجبهة الشعبية لتحرير إرتريا وجبهة تحرير أورومو) عقد اجتماع حضرته جميع الأطراف فى ٢٧ مايو ١٩٩١ بلندن للعمل على إنجاز وقف لإطلاق النار والانتقال إلى نظام جديد فى الحكم.

وكـان الموقـف علـى الأرض قد أخذ يتدهور بسرعة. وظلت قوات الجبهة الديمقراطـية الشعبية الثورية رابضة فى ضواحى أديس أبابا العاصمة ولم تدخلها، وفـاء للالـتزام الـذى قطعته لكوهن بعدم الدخول قبل بدء المفاوضات. وبالنسبة للحكومـة المؤقـتة فقد كانت تفقد السيطرة علي قواتها، وكان هاجسها الأكبر هو حمايـة العاصمة من تدمير سوف يصيبها حتماً جراء القتال من منزل إلى منزل. وهـنا أخذ "كوهن" زمام المبادرة وأوصى بالسماح لقوات الجبهة بدخول العاصمة "من أجل تقليص الشكوك والقضاء على التوترات" حسب تعبيره (Lyons 1991: 5).

ولمـا أضـحت الحكومة المؤقتة عاجزة عن منع احتلال العاصمة فقد أخذت تراقـب الموقف يائسة، بينما بدأت قوات الجبهة تتولى المسئولية فيها يومى ٢٧ و ٢٨ مايو (Lyons 1995: 254). ومن الواضح أن قوات الجبهة كان بمقدورها دحر مقاومة القوات الحكومية سواء بمساعدة التدخل الأمريكى أم لا.

ولكـن الدور الذى لعبته الولايات المتحدة هنا كطرف ثالث لم يكن التوسط فى حل الخلافات بين الجانبين، وإنما تسهيل انتقال أكثر سلاسة لنظام الحكم. وهو على أية حال ليس إنجازاً قليلاً من زاوية إقامة حكم مسؤول فى هذا البلد.

ولا شـك أن الـنجاح الأكبر لمبادرات الوساطة الأمريكية المباشرة هو تيسير المفاوضـات الدولية الخاصة بأنجولا وناميبيا. فقد نجحت جهود الوساطة الأمريكية هـنا فـى تعزيـز السيادة الوطنية، وانسحاب القوات الأجنبية، إلى جانب حصول ناميبيا على استقلالها.

ومـع ذلك يمكن اعتبار اتفاقيات أنجولا وناميبيا عام ١٩٨٨ من باب الحوادث المـتفردة نوعاً ما. فقد حدث هذا بعد التحول الهام فى موازين القوى على الأرض فـى أنجـولا، وهو ما وفر للفاعلين الدوليين الفرصة لتخليص أنفسهم من صراع إقلـيمى بـاهظ التكاليف وعقد اتفاق مشرف (Crocker 1992: 263). ومع تقليص

الدول الكبرى لتورطها فى أفريقيا، أصبحت مبادرات حفظ السلام الأمريكية - بعد انـــتهاء الحـــرب الباردة - تشدد على الدور الرئيسى للفاعلين المحليين، بينما تلعب هى دوراً غير مباشر.

وشـــهد عـــام ١٩٨٨ دفعـــة قويـــة حصلت عليها المفاوضات الحاسمة لإنهاء الصراع المهلك وتحقيق تسوية دولية له، وذلك حينما قبلت الحكومة الأنجولية فكرة ربط الجدول الزمنى لانسحاب القوات الكوبية من أنجولا باستقلال ناميبيا (McFaul 1989- 1990).

فقبل هذا كانت الشقة بعيدة جداً بين حكومتى أنجولا وجنوب أفريقيا فيما يتعلق بجدولـــة إعـــادة انتشار وانسحاب القوات الكوبية، والمساعدات التى يحصل عليها مـــتمردو حركة "الاتحاد الوطنى لاستقلال أنجولا" UNITA، وشروط فك الارتباك بيـــن ناميبيا وجنوب أفريقيا... الخ ولكن "تشيستر كروكر" مساعد وزير الخارجية الأمـــريكى للشئون الأفريقية وجد أن اللحظة التاريخية الحاسمة قد حانت كى يقوم طـــرف ثالـــث بمبادرة سلامية (Zartman 1985: 9) وقد استغرقت مساعى حل هذه الأزمة الإقليمية سلمياً ثمانية أشهر.

ففـــى محادثـــات جنيف أصدر المجتمعون بياناً مشتركاً بإعلان الإنهاء الفعلى للعدائـــيات، إلـــى جانـــب سلســـلة من الخطوات تتضمن توقيتات مقترحة لكل من استقلال ناميبيا، وخروج القوات الكوبية والجنوب أفريقية من أنجولا.

وبعـــد عدة جولات من المفاوضات أمكن تضييق فجوة الخلافات بين الجانبين فـــى مســـألة انسحاب القوات الكوبية، حيث اتفقا على أن تستغرق عملية الانسحاب ســـبعة وعشـــرين شهراً على أن يغادر أنجولا ثلثا هذه القوات فى العام الأول من الاتفاق، أما القوات الباقية فتتم إعادة نشرها على مراحل فى شمال البلاد.

وعـــندما انـــتهى الجانبان من هذه المسألة الشائكة كان عليهما الانطلاق نحو تذليل بعض النقاط الصعبة الأخرى مثل إجراءات التحقق من التنفيذ على الأرض، واللغـــة الـــتى تكتب بها الاتفاقات. وقد زادت إمكانية الوصول إلى التسوية جراء مجموعـــة مـــن العوامل تجمعت فى وقت واحد مثل تغير موازين القوى العسكرية على الأرض، وتفاقم الشعور بالتعب من الحرب وسط المنخرطين بشكل مباشر فى العملـــيات القتالية، والتغير الذى طرأ على تصورات القوى الكبرى بالنسبة لحساب الخسائر والمنافع للتورط فى الصراعات الإقليمية بالعالم الثالث.

وإذا كانـــت هـــذه العوامـــل المختلفة قد شجعت بالفعل على تحرك الأطراف المتصـــارعة نحـــو اتفـــاق سلام دولى، فإنها لم تكن فى الوقت نفسه كافية لإنجاز المهمـــة المرتـــبطة بهـــا والخاصـــة بحل الصراع بين الحكومة الأنجولية وقوات العصـــابات الـــتابعة لحـــركة "يونيتا". فقد تبين أن الوساطة المباشرة لدولة كبرى محـــدودة التأثـــير فى هذه النقطة، وحيث أظهر السوفيت والأمريكان عدم شعورهم

بوجـــود حاجة ملحة لاستخدام قدراتهم لإعادة الأوضاع بين الطرفين المحليين إلى نصابها وإقامة حكم يتسم بالمسئولية.

٥-الأمم المتحدة كوسيط

باعتــبار الأمـــم المـــتحدة مـــنظمة لدول "ذات سيادة" فإنها تعتمد على موافقة أعضـــائها علـــى الأعمـــال التى تضطلع المنظمة الدولية بمسئولياتها ، فضلاً عن حاجـــتها إلـــى الدعم المالى والعسكرى من جانب الدول الأعضاء. وحينما يحدث انقســـام بيـــن الدول الأعضاء بشأن أهداف تدخل معين، أو عندما تفتقر قوات حفظ الســـلام إلـــى القوة الكافية للحفاظ على النظام الدولى أو تطبيق سياسات المنظمة، تعانى المنظمة الدولية فى هذه الحالة خسارة كبيرة فى مصداقيتها.

ومـــن ثـــم لا يدعو للدهشة أن مصرع ثلاثة وعشرين جندياً باكستانياً وجرح ســـبعة وخمسين آخرين – بينهم ثلاثة أمريكيين- بالصومال فى يونيو ١٩٩٣ على أيدى قوات الجنرال "محمد فارح عيديد"، قد وضع على المحك مصداقية دور الأمم المـــتحدة فـــى حفـــظ الســـلام، وهو ما أدى إلى اتخاذ تدابير عقابية بقيادة القوات الأمريكية.

وإن اضـــطلاع الأمـــم المـــتحدة بهذه المهمة، وعلى العكس تماماً من مبادرة وساطة أمريكية مثلاً، يستمد قوته من المكانة المعنوية والأخلاقية للمنظمة فى نظر الجماعة الدولية، ومن قدرتها أيضاً على تحقيق "نتائج رمزية". بيد أن شح الموارد لـــدى المـــنظمة الدولـــية يجعلهـــا تفتقر إلى الموارد المادية المناسبة لتسهيل عقد الاتفاقـــات بيـــن أطـــراف متصـــارعة، أو تقديم الضمانات الأمنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقات (Copson 1994: 45).

ومـــن أهـــم الأمثلة على الصعوبات التى تواجه هيئة الأمم المتحدة فى تيسير الانـــتقال الســـلمى لـــنظم الحكـــم: جهودهـــا فى الإشراف على الاستفتاء الخاص بالصـــحراء الغربية. فمنذ نشأة الصدام بين الجيش المغربى وقوات "الجبهة الشعبية لـــتحرير الســـاقية الحمراء ووادى الذهب"- بوليساريو- POLISARIO بدأت الأمم المـــتحدة ومـــنظمة الوحـــدة الأفريقـــية سلسلة من المبادرات لحل واحد من أطول الصراعات فى أفريقيا (Volman 1993).

وقد حصلت هذه الجهود على دفعة قوية عام ١٩٨٨ باستخدام المملكة العربية الســـعودية لـــنفوذها لـــدى الطرفين لعقد المباحثات بينهما، وفى العام نفسه استعاد العملاقـــان الإقليمـــيان – الجزائـــر والمغـــرب- علاقاتهما الدبلوماسية التى كانت مقطوعـــة. وعندئذ لاح أن حل هذا الصراع أصبح قريباً من اليد أكثر من أى وقت مضـــى، ممـــا دعا الأمين العام للأمم المتحدة "خافير بيريز دى كويلار" إلى طرح خطـــة وافق عليها الطرفان تتضمن الاتفاق على وقف إطلاق النار والاستفتاء على

تقريــر المصير (UN General Assembly 1988: 5). ولكن مع قدرة المغرب على الاستمرار في الحرب في الأمد المنظور، لم تستطع خطة السلام تلك أن تتحول إلى إطار عمل لإنهاء العدائيات وتنظيم استفتاء ذى مصداقية.

وفــى ظــل عدم وجود أفق واضح لإنهاء الحرب، اتخذ مجلس الأمن الدولى سلســلة مــن القــرارات الهادفة إلى إنهاء النزاع. فبمقتضى القرار رقم ٦٥٨ لعام ١٩٩٠ أنشــأ المجلــس "بعــثة الأمــم المــتحدة للاستفتاء فى الصحراء الغربية" MUNURSO الــتى أسند إليها مهمة الإشراف على وقف إطلاق النار ودعم تنظيم الاســتفتاء (UN Chronicle 1990: 12). كمــا تضمن القرار رقم ٦٩٠ عام ١٩٩١ التفاصــيل الخاصة بتكوين البعثة وإجراءات عملها، وكذلك عين الأمين العام ممثلاً خاصــاً له فى الصحراء الغربية هو "يوهانس مانز" وكلف بالإشراف على العملية الشاملة لوقف إطلاق النار وتنظيم الاستفتاء (UN Chronicle 1991: 4).

وفى منتصف سبتمبر من العام نفسه وصل مراقبو الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربــية حيث تم توزيعهم على عشرة مواقع للمراقبة. بيد أن التاريخ المحدد لوقف إطلاق النار فى السادس من سبتمبر كان قد مر دون تنفيذ.

وفــى شــهر ديسمبر أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بوجود خلافات كبيرة لا تــزال قائمة بين المغرب و"بوليساريو"، وخاصة بشأن عمليات التحقق من الأفراد المسموح لهم بالتصويت فى الاستفتاء.

ونتيجة للتعثر ووقوع جولات جديدة من القتال استقال "مانز" من منصبه، كما تعرضت الثقة فى عمليات السلام التى ترعاها الأمم المتحدة لخسارة كبيرة.

ولعــل من النماذج الفعالة لتدخلات الأمم المتحدة دورها فى التحول نحو حكم مســؤول فــى الفــترة السابقة على الانتخابات فى جنوب أفريقيا التى عقدت عام ١٩٩٤. ففــى يونيو ١٩٩٢ تعرضت المفاوضات الخاصة "باتفاقية من أجل جنوب أفريقــيا ديمقراطــية" CODESA للعــرقلة بسبب تفاقم أعمال العنف، وخاصة بعد المذبحــة الــتى تمت فى بلدة "بوى باتونج" جنوب جوهانسبرج، حينما قام مؤيدون لحــزب "حرية إنكاثا" مسلحين بالرماح والمدى والبنادق بعملية قتل عشوائى لاثنين وأربعين من سكان المنطقة التى يغلب عليها تأييد حزب "المؤتمر الوطنى الأفريقى" (Africa Research Bulletin 1992: 106-22). وبهــذا بلغ حجم الخسائر البشرية فى هــذا الشــهر وحده ٣٧٣ قتيلاً و ٣٩٥ جريحاً، وهو ما دعا "نيلسون مانديلا" إلى إبــلاغ مجلس الأمن الدولى بأن العنف المتصاعد قد وصل إلى مرحلة "استراتيجية القــتل بــدم بارد فى إطار الإرهاب الذى ترعاه الدولة"، ومن ثم انسحاب المؤتمر الوطنى الأفريقى من أعمال الجلسة الجماعية الثانية لمفاوضات "كوديسا ٢" (FBIS Sub- Saharan 1992:6).

وهكــذا تجمعت نذر العاصفة، وأصبحت جهود حل الخلافات السياسة بوسائل ســلمية فــى مهب الريح، ومن ثم تحركت الجماعة الدولية بحذر نحو استعادة الثقة فى العملية السلمية عند جميع الأطراف. وكانت الكنيسة ورجال الأعمال فى جنوب أفريقــيا قــد لعبوا أدوار وساطة مهمة سابقاً حينما هدد العنف بتقويض المحادثات الدستورية بين الحكومة والمؤتمر الوطنى الأفريقى فى أبريل ١٩٩١.

وبالإضــافة إلى هذا فإن "اتفاق السلام الوطنى" الذى وقع فى سبتمبر ١٩٩١، كــان قــد أفســح الطريق أمام تكوين "لجنة حل النزاعات الإقليمية" و"لجان السلم المحلــى" الــتى تســتهدف تســوية المنازعات عن طريق التفاوض بين الأطراف المعنــية. وقد عملت هذه اللجان فى الظروف الجديدة لتصاعد العنف عام ١٩٩٢، عملت على تخفيف حدة التوتر على المستويات القاعدية.

وبقــدر أهمــية هذه الجهود الداخلية، كانت أيضاً الجهود الخارجية مهمة فى مجــال الوســاطة بيــن الأطــراف المتصارعة، فقد رأت الجماعة الدولية أنه من الضرورى التدخل بشكل رسمى فى العملية السلمية بجنوب أفريقيا من أجل التعامل الفعال مع الأحداث التى تفجرت فى يونيو ١٩٩٢، ومع شبه الانهيار الذى آلت إليه المفاوضات.

ورغم أن الأمم المتحدة لم تكن الطرف الدولى الوحيد فى التعامل مع الأزمة، فــلا شــك أنها قد لعبت الدور الأهم فى هذا الصدد. فبعد أن أعربت الأمم المتحدة عــن قلقهــا من وتيرة تصاعد العنف ونتائجه على مفاوضات السلام، اتخذ مجلس الأمــن الدولــى قراراً بالإجماع فى يوليو ١٩٩٢ يطلب من الأمين العام للمنظمة الدولــية تعيين ممثل خاص يعتنى "بالإجراءات اللازمة لإيجاد نهاية كاملة للعنف، وخلــق الظــروف الملائمة لمفاوضات مؤدية إلى انتقال سلمى نحو جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية" (UNSC 1992: 2).

وتنفــيذاً لهــذا القرار عين الأمين العام للأمم المتحدة كممثل خاص له فى هذه القضــية "ســيروس فــانس" وزير الخارجية الأمريكى السابق. وبمجرد أن وصل الأخير إلى جنوب أفريقيا اجتمع مع "دى كليرك" وأعضاء حكومته، وكذلك مع قادة الأحزاب السياسية الرئيسية والأقاليم المحلية والمجتمع المدنى.

وبناء على نصيحة "سيروس فانس" كتب الأمين العام للأمم المتحدة رسائل إلى كل من "دى كليرك" و"مانديلا" و"مونجوسوثو بوثيليزى" زعيم "حزب حرية إنكاثا"، عــبر لهم فيها عن قلقه الشديد من أن التظاهرات الجماهيرية الضخمة المخطط لها فى الثالث من أغسطس يمكن أن تأخذ منحى عنيفاً.

وبــدوره أكــد "نيلسون مانديلا للأمين العام للأمم المتحدة أن "المؤتمر الوطنى الأفــريقى ســيفعل كل ما فى استطاعته لتحاشى العنف". كما طلب منه النظر فى إرســال الأمــم المــتحدة لمراقبيــن لتلك التظاهرات. وأعلن الرئيس "دى كليرك"

وأعضاء حكومته أنهم ليس لديهم أى اعتراض على هذا الاقتراح، بل ومضى "دى كلـيرك" إلـى أكثر من هذا حيث طلب أن يعمل مراقبو الأمم المتحدة بالتنسيق مع سكرتارية السلام الوطنى (FBIS Sub Saharan Africa 1992:5).

وفـى ضـوء هـذا الاتفـاق اقتنع الأمين العام "بطرس بطرس غالى" بإيفاد المراقبيـن الدوليين إلى جنوب أفريقيا لمراقبة التحركات الجماهيرية فى مختلف أنحاء البلاد. كما استنتج الأمين العام من قراءته للأوضاع أن اتفاق السلام الوطنى بحاجـة إلـى مـزيد من الدعم، ومن ثم أوصى "بطرس غالى" الأمم المتحدة بأن تخصـص حوالـى ثلاثين مراقباً للعمل عن كثب مع سكرتارية السلام الوطنى فى توطـيد الاتفـاق. وقد رحب مجلس الأمن الدولى بهذه المبادرة، ورخص بتشكيل فريق قوامه خمسين فرداً (زيد عدده إلى مائة فى سبتمبر) عرف باسم "بعثة مراقب الأمم المتحدة فى جنوب أفريقيا" UNOMSA (UNSC 1992).

وهكـذا فقـد لعب مراقبو الأمم المتحدة مع مراقبى هيئات دولية أخرى دوراً مهما فى نجاح العملية السلمية، حيث ساعدوا فى تحقيق الاستقرار فضلاً عن تقديم المشـورة المفـيدة لجميع الأطراف المحلية على السواء. كما أن قيام مراقبى الأمم المـتحدة بدورهم من خلال التنسيق الوثيق مع المسئولين فى لجنة اتفاق السلام قد أضفى الكثير من المشروعية عليهم وعلى أنشطتهم.

وكـان علـى المراقبين الدوليين أن يلتزموا بالقيود المفروضة على مهمتهم، وبـالأخص عـدم القـيام بممارسـة أية ضغوط رسمية. وفوق هذا كان بإمكانهم كمراقبيـن محايديـن أن يجمعوا ويقدموا المعلومات، ولكن لم يكن من صلاحياتهم الحكم على هذه المعلومات وتفسيرها رسمياً فى سياق الصراع.

وفـى الحقيقة أنه مع اقتراب تاريخ السابع والعشرين من أبريل ١٩٩٤ المحدد لإجـراء أول انـتخابات ديمقراطـية فى جنوب أفريقيا، تكشفت كل جوانب القوة والضـعف فى المراقبة الدولية. فقد بذل فريق الأمم المتحدة كل ما يمكنه من جهد لمتابعة المسيرات والتحشدات السياسية، بل إنه فى بعض الحالات قام بالوساطة فى هـذا الشأن بين الأطراف المتنازعة، ولكنه فى النهاية عندما اندلع العنف السياسى فـى المعازل السابقة ومقاطعة "ناتال" اضطر الرئيس "دى كليرك" إلى إعلان حالة الطوارىء فى "كوازولو" والمناطق المحيطة بـ "ناتال".

وفـى هـذا الصـدد وقع العبء الأكبر فى سلمية الحملات الانتخابية وعملية التصويت على عاتق الشرطة والجيش، واكتسب مراقبو الانتخابات بوتيرة متزايدة صورة العاجزين عن حل الصراعات المحلية (Keller 1994: A6).

٦-التدخل العسكرى الدبلوماسى

كثيراً ما شعرت قوى حفظ السلام بأنها مضطرة فى فترة ما بعد الحرب الباردة إلى التصرف بأسلوب الإجبار من أجل استعادة السيادة والمسئولية. ومن ثم فإنها بدأت تكتسب طابع "فارض السلام"، حيث يتوجب عليها مثلاً دفع "الدولة الفاشلة" إلى ضمان وصول إمدادات الإغاثة إلى الجماعات المستهدفة، أو لحفظ النظام وإعادة تأسيس العلاقات النظامية بين الدولة والمجتمع (Goulding 1993: 464).

ومن خلال الاضطلاع بمبادرات كهذه ذابت الحدود الفاصلة بين تقديم العون الغذائى وإرساء الاستقرار السياسى. فقد يتطلب الأمر إعادة تنظيم علاقات الدولة بالمجتمع، إن كان هذا ضرورياً، لتوصيل الغوث الإنسانى إلى الجماعات المستهدفة لفترة ممتدة. ومن ثم فإن هذا الإجبار يتطلب عملاً عسكرياً – دبلوماسياً مشتركاً لاستعادة قدرة الدولة على القيام بوظائفها بشكل فعال، واستعادة السيادة المسئولة.

ومن المؤكد أن فرض السلام فى حالات الدول المنهارة أو المتفسخة ينطوى على خيارات متفردة. ففى كل من الصومال وليبيريا لجأت التدخلات إلى استخدام قوة عسكرية كبيرة للسيطرة على الميلشيات فى المناطق المستهدفة.

وإن كان تدخل الولايات المتحدة والأمم المتحدة فى الصومال قد اختلف كثيراً عن تدخل مجموعة مراقبة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOMOG، حيث كانت الموارد المالية المتاحة للمنظمة الدولية مدعومة من الولايات المتحدة أكبر بكثير من تلك التى أتيحت لقوات "إيكوموج" فى ليبيريا.

ومع ذلك كانت السمة المشتركة بين التدخلين هى الخوف من وقوع خسائر فى الأرواح، رغم أن استخدام القوة القاهرة دون المخاطرة بخسائر فى أرواح القوات يعنى فى نهاية الأمر العجز عن تحقيق نصر حاسم. ولعل هذا هو السبب فى تباطؤ جهود فرض السلام فى الصومال وليبيريا لفترات طويلة، مما أثار تساؤلات بشأن مصداقية وقدرة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على التعامل مع أوضاع يكون تحقيق السيادة فيها موضع مجازفة.

وبعد هذا يجيء التدخل الإنسانى فى الصومال ليبدو كاستثناء من حيث المدى الذى يذهب إليه عمل أحادى أمريكى تحت إشراف الأمم المتحدة. فقبل هذا تعثرت فرص سابقة لممارسة الدبلوماسية الوقائية من جانب الجماعة الدولية. فمثلاً حدث فى مايو ١٩٩٠ أن دعا ١٤٤ من القادة السياسيين المعتدلين إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، بهدف وضع حد للفظائع التى ترتكب وإقامة نظام سياسى متعدد الأحزاب (Sahnoun 1994: 6-7). ولكن استمرار العدائيات جعل نظام المساعدات الغذائية موضع إشكاليات لا تنتهى، وهو ما دعا مجلس الأمن الدولى فى يناير

١٩٩١ إلــى تعييــن منسق خاص للإشراف على عمليات الإغاثة الغذائية وتشجيع الأطراف المتحاربة على وقف إطلاق النار.

وفــى مــارس مــن العام نفسه نجح وسطاء الأمم المتحدة فى الحصول على موافقة القائدين المتنافسين، الجنرال "عيديد" و"على مهدى"، على وقف إطلاق النار، وتخويل مراقبة الأمم المتحدة بمتابعة تنفيذ الاتفاق (UNSC Report 1992: 24-25). ولكــن لم يبدأ قيام مراقبى الأمم المتحدة فعلياً بهذا الدور حتى يونيو عندما تم نشر خمســين مراقــباً دولياً فى منطقة مقديشو لمراقبة وقف إطلاق النار. وتحت ضغط من السفير "محمد سحنون" الممثل الخاص للأمم المتحدة وافق الزعماء المتحاربون على نشر خمسمائة آخرين سرعان ما نقلتهم الطائرات الأمريكية إلى الصومال.

وقــد تبيــن فيما بعد أن هذه القوات غير كافية بالمرة لحماية شحنات الإغاثة المرســلة إلــى ســائر أنحــاء البلاد، ومن ثم اتخذ مجلس الأمن الدولى قراره فى ديســمبر ١٩٩٢ بإرسال قوة إضافية للأمم المتحدة من ٣٥٠٠ جندى. وبدأ السفير "ســحنون" فــى التفاوض مع قادة الميلشيات بشأن زيادة قوات الأمم المتحدة. وقد جاءت استجابة قادة الميلشيات سلبية إلى حد كبير. وهو ما دفع "سحنون" إلى إنهاء مهمــته، ورفــع إلى مجلس الأمن مسألة زيادة دور الأمم المتحدة فى حفظ السلام والمصالحة الوطنية. ومع عدم قدرة الأمم المتحدة على التصدى لمناوشات الفصائل المتحاربة، قررت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل مباشرة فى الأزمة.

فقامت إدارة الرئيس بوش بنشر ٢٥ ألف جندى فى الصومال بدءًا من ديسمبر ١٩٩٢. وحــدد بــوش للقوات أهدافاً محدودة هى: توفير بيئة آمنة لتوزيع إمدادات الإغاثة، وبدء عملية المصالحة الوطنية (Copson and Dagne 1993: 1). ورغم أن هــذا العمل مثل سابقة إلى حد ما فى أفريقيا بنشر قوات عسكرية لضمان توصيل الإمــدادات الغذائــية إلى الجوعى، فقد تصاعدت التساؤلات بشأن قدرة هذه القوات على التعامل مع مشكلات أخرى مثل نزع السلاح والاندماج الوطنى.

ففــى الحقــيقة أن المشكلات فى الصومال (ذات الخصومات العشائرية) بشأن الصــراع علــى المــوارد الــنادرة ومواقع النفوذ فى مؤسسات الدولة، فضلاً عن الخلافــات الإقليمــية الداخلــية (مــثل تمرد "إساك" ضد نظام "سياد برى") كانت مشكلات سياسية من حيث طبيعتها (Adam 1992: 18). وحتى إذا تمكنت الولايات المــتحدة وهيئة الأمم المتحدة، ممثلة فى وحداتها لحفظ السلام، من تطوير الشروط اللازمة لتحقيق تغيير إيجابى، فلم يكن بإمكانهما خلق مشروعية سياسية عن طريق استخدام القوة العسكرية وحدها.

وقد نتجت هشاشة العملية السلمية – جزئياً – عن استراتيجية حفظ السلام التى انتهجــتها الجماعــة الدولية. فقد واجه دبلوماسيو الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكــية منذ اللحظة الأولى الاختيار الصعب بين اثنين من البدائل الرئيسية هما:

دعـم المفاوضات بين زعماء الميلشيات الأقوياء على الأرض، أو تمكين وتشجيع المجـتمع المدنى- أى المنظمات الكائنة بين الدولة والمجتمع، وتتميز عنهما ولكن لهـا صـلات بكلـيهما (Harbeson 1994). وهـو ما يشمل فى السياق الصومالى جماعـات مـثل الزعماء العشائريين والقادة الدينيين والمهنيين والمنظمات النسائية والمثقفين وهلم جرا.

ومـن المفـروغ منه أن المسار الأول كان الأكثر جاذبية للسلطات الأمريكية، لأنه الأسهل فى التطبيق والأسرع فى الإنجاز. ولكن الجانب السيىء فى هذا الخيار هـو أنه يعنى التعامل مع ذات الأشخاص المتسببين فى تدهور الأوضاع، ومن ثم الانـتهاء إلى حزمة من التدابير النخبوية الأقل ديمقراطية إلى حد بعيد من الخيار الثانى الذى يقوم على المزيد من إشراك المجتمع المدنى فى العملية.

وهكـذا فـإن الجهـود الدبلوماسية التى أعقبت التدخل العسكرى الأمريكى قد مثلـت جهداً حذراً لاحتواء العناصر الأكثر تدميراً فى هذا الصراع، وبشكل خاص الاستيلاء على جزء من الأسلحة التى يملكها زعماء الميلشيات ومن ثم دفعهم دفعاً إلى الساحة السياسية.

وفـى الوقـت الـذى مـارس الفـريق الأمريكى أدواراً للوساطة فى بعض الصـراعات المحلية، مثل ذلك الصراع بين "على مهدى" و"عيديد"، وقعت المهمة الرئيسـية للمفاوضات بشأن عقد اتفاق سلام وطنى واسع على عاتق الأمم المتحدة، وبخاصة الرئيس الإثيوبى "ميلس زيناوى" على أن يقوم الأمريكان بدور مساند.

وحـدث بـالفعل فى مارس ١٩٩٣ أن اجتمع زعماء الفصائل الخمس عشرة الرئيسـية تحـت رعاية الأمم المتحدة فى أديس أبابا لمحاولة إنجاز تسوية شاملة. واتفـق المجـتمعون علـى تكويـن "مجلس وطنى انتقالى" يضم رؤساء العشائر بالإضـافة إلـى ثلاثة ممثلين منتخبين من الأقاليم الثمانية عشر فى البلاد، على أن يقوم هذا المجلس بدور الهيئة التشريعية، كما يقوم بتعيين هيئة قضائية مستقلة، إلى جانب إنشاء مجالس إقليمية ومحلية (FBIS Sub Saharan Africa 1993: 1).

وسرعان ما بدت هشاشة الترتيبات التى تعقد مع نخب من هذا النوع، وقد كان هـذا هـو السـبب الرئيسى لمغادرات القوات الأمريكية من الصومال لتحل محلها وحـدات مـن بلدان أخرى. ويبدو أن "عيديد" قد أدرك مدى الانكشاف الذى تعانى مـنه قوات الأمم المتحدة، فأصدر أوامره بإعداد كمين للقوات الباكستانية فى يوم ٥ يونيو. وهو ما أضاف المزيد من الشكوك فى نجاعة عمليات الأمم المتحدة، وردت الولايـات المـتحدة بغـارات جوية وأرضية عنيفة على مواقع قوات "عيديد" فى مقديشو.

ووقعـت يـوم الثالث من أكتوبر معركة شرسة فى شوارع مقديشو سقط على إثـرها ١٨ جندى أمريكى وجرح ٧٨ جندياً، مقابل ما يتراوح بين خمسمائة وألف

صـــومالى. وبعـــد مـــا يئست الولايات المتحدة من دورها فى حفظ وفرض السلام أعلنـــت نجاح المهمة وانسحبت من المسرح تاركة إياه لحضور ضعيف من الأمم المتحدة.

لقـــد توقف فرض السلام فى هذه الحالة – وبشكل واضح – على إظهار القوة الســـاحقة وإرادة اســـتخدامها. غـــير أن تحقيق المصالحة تعرض للتراجع بعد فك الارتـــباط بيـــن جهود الوساطة واستخدام القوة. وهكذا فشلت القوات الأجنبية إلى أرســـلت إلـــى الصومال لتحقيق هذين الهدفين، فشلت فى مساعدة الصوماليين على ممارسة سيادتهم الوطنية بشكل مسئول (Africa Confidential 1993: 5).

كذلـــك كان استخدام القوة الساحقة محل سؤال فى حالة تدخل قوات "الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" (إيكواس) فى ليبريا. فالانقلاب الذى قام به الرقيب أول "صمويل دو" فى عام ١٩٨٠ قد أفسح الطريق أمام حكم للقمع والإرهاب، ليس فقـــط ضـــد جماعة "الليبريين– الأمريكيين" المهيمنة سابقاً، ولكن أيضاً ضد شعبى "جـــيو" Geo و"مـــانو" Mano فى مقاطعة "نيمبا". وقد أدت الفظاعات التى ارتكبتها الحكومـــة– وخاصـــة جـــنود "كراهن" Krahn– إلى بدء حرب عصابات فى عام ١٩٨٩ تحـــت قـــيادة "تشـــارلز تايلور"، والذى بدأ دورة أخرى من الفظاعات ضد مؤيدى "دو" من "الكراهن" و"الماندنجو".

وحيـــنما قامـــت "الجـــبهة الوطنية القومية" NPFL التى يتزعمها تايلور بشن هجومهـــا علـــى "القـــوات المسلحة الليبرية" AFL المؤيدة لـــ "دو" بمقاطعة "نيمبا" أواخر عام ١٩٨٩، اندلعت حرب أهلية شديد القسوة بين الطرفين.

ونظـــراً لـــرفض الولايات المتحدة أن يتم استدراجها إلى هذه الحرب الأهلية، قـــررت "إيكواس" فى صيف ١٩٩٠ أنه من الضرورى التدخل والحيلولة دون تفاقم الأزمـــة نحو الأسوأ فى العاصمة وضواحيها. وقال الرئيس النيجيرى "إبراهيم بابا نجـــيدا": "لقد تيقنا من أن السماح بمزيد من التدهور فى هذا الوضع... سوف يلحق الضرر بمجمل إقليم غرب أفريقيا" (West Africa: 1993:282).

وعلـــى الـــرغم مـــن التفوق العسكرى لقوات "إيكوموج" ECOMOG التابعة للجماعـــة الاقتصادية لغرب أفريقيا، مقارنة بقوات "الجبهة الوطنية القومية" بزعامة "تشـــارلز تـــايلور"، فـــإن الطريق لم يكن سهلاً أمام "إيكوموج" لإثبات هذا التفوق. فحـــتى فـــبراير ١٩٩٣ كان الأداء العسكرى لهذه القوات باهتاً أمام قوات "تشارلز تايلور". إذ إنه فى الشهور التى تلت مقدم قوات "إيكوموج" انشغلت بتوطيد مواقعها فى العاصمة "مونروفيا" ثم قامت بتوسيع نفوذها رويداً رويداً فى المناطق المحيطة بالعاصمة. وفى السنتين الأوليين لوجود هذه القوات فى ليبريا تم الحفاظ على وقف قلـــق لإطـــلاق الـــنار بينها وبين المتمردين الموالين لـــ "تايلور" حيث كانت قوات

"إيكومـــوج" متحصنة فى أطراف العاصمة، بينما كانت قوات المتمردين تتحكم فى المناطق الداخلية الريفية ومواردها الطبيعية.

وقـــد شـــكك "تايلور" بقوة فى حيادية قوات "إيكوموج"، واتهمها بتجاوز حدود مهمتها والتحالف مع عناصر من الجيش السابق لــ "صمويل دو" وحركته المسماة "حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية" ULIMO (O'Neil 1993).

وفـــى شـــهر أكـــتوبر، ومع تصاعد الحرب على طول حدود سيراليون ضد "يولـــيمو"، خرق "تايلور" اتفاق وقف إطلاق وهاجم قوات "إيكوموج" فى مونروفيا. وهو الهجوم الذى أدانه مجلس الأمن الدولى (UNSC 1992).

وقـــد ردت قـــوات "إيكوموج" بقوة على هجوم قوات "تايلور"، وتحولت على الفـــور من مهمة حفظ السلام إلى "نمط فرض السلام"، حيث أصبح ينظر إليها الآن كضـــحية للعـــنف وليســـت الـــبادئة بممارسته (Barret 1993:503). ومن ثم بدأت "إيكومـــوج" تهـــاجم، وحققـــت فـــى هذا نتائج مهمة. ومن خلال الحصار البحرى والغارات الجوية على مواقع "تايلور" استولت قوات "إيكوموج" على المطار الدولى فى "روبرتسفيلد"، ومزارع "فايرستون" للمطاط، والميناء الحيوى فى "بوكانان". وقد كـــان للاستيلاء على الميناء أهمية خاصة لتشديد الحصار على واردات وصادرات "الجـــبهة الوطنية القومية" التى يتزعمها "تايلور". بيد أن كل هذه النجاحات لم تعن ضـــربة قاضـــية للمتمرديـــن الذين واصلوا السيطرة على أكثر من نصف مساحة البلاد.

وطـــوال الوقـــت الـــذى اتخذت فيه "إيكوموج" موقفاً دفاعياً لحماية العاصمة "مونروفـــيا" وضـــواحيها من غارات "الجبهة الوطنية..."، كان من الصعب عليها انـــتزاع اتفاق سلام من "تايلور" وإلزامه بالانصياع. فقد حاول رئيس ساحل العاج الســـابق "فـــيلكس هوفويه بوانى" القيام بمساع لعقد اتفاق سلام بين "الجبهة الوطنية القومـــية" وبيـــن حكومـــة "آموس ساوير" الانتقالية التى تحظى بالاعتراف الدولى .(Ankomah 1993: 16)

وبعـــد محاولات فاشلة عديدة لإقناع "تايلور" بقبول وقف إطلاق النار، وإقامة حكومـــة وحـــدة وطنـــية، وتنظيم انتخابات عامة ورئاسية، تحقق التقدم فى مدينة "ياموســـكرو" بســـاحل العاج فى سبتمبر ١٩٩١ حيث نجحت جهودها فى تضييق الفجـــوة بيـــن "تايلور" و"ساوير" (Obasi 1992: 190-202) فتحت وساطة "هوفوية بوانـــى" اتفـــق الطـــرفان على السماح لقوة موسعة من "إيكوموج" بالإشراف على تجمـــيع ونزع سلاح الوحدات المسلحة المحلية، وذلك بهدف تهيئة الأجواء الملائمة لعقـــد الانتخابات الوطنية. ولكن الاتفاقية جاءت غامضة فى حقيقة الأمر فى تحديد من الذى سيقوم فعلياً بنزع السلاح، وماذا سيتم فعله بالأسلحة المصادرة (Da Costa .1991: 22)

وفــى اجــتماعات لاحقة عقدت فى "ياموسكرو" بذلت محاولات لتوسيع دور "إيكوموج" فى مراقبة نزع السلاح وتنظيم الانتخابات فى جميع أنحاء ليبريا. ورغم موافقــة تايلور على مقررات "ياموسكرو" فقد عرقل تنفيذ بنودها، بما فيها الخطط الخاصة بإقامة منطقة عازلة على طول الحدود مع سيراليون، وإعادة فتح الطرق، ونزع سلاح قواته (Branaman 1992:7).

وفــى مــارس ١٩٩٣ أعــاد مجلــس الأمــن التأكــيد على مباركته لعملية "ياموســكرو"، وأعلن استعداده للنظر فى الإجراءات المناسبة لدعم جهود "إيكواس" إذا أظهــر أى طــرف عدم جديته فى تنفيذ اتفاقات "ياموسكرو"، وبالأخص البنود المتعلقة بنزع السلاح (UNSC 1993).

وحيــنما وصــلت العملــية السلمية إلى طريق مسدود، استفاد "رولنجز" قوى العــزيمة مــن تأييد الأمم المتحدة ودول غرب أفريقيا، وقام بتوظيف ضغوط جملة من الوسطاء لدفع الطرفين المتحاربين إلى توقيع اتفاق التسوية فى "أبوجا" بنيجيريا فى أغسطس ١٩٩٥ (Africa Research Bulletin 1995).

فتحــت تهديد الأمم المتحدة والدول الأعضاء فى "إيكواس" بسحب مراقبيها فى ســبتمبر إذا لــم يحدث تقدم نحو السلام، وافق أغلبية الزعماء الليبريين على وقف إطلاق النار وتكوين مجلس للدولة من ستة أشخاص لفترة انتقالية مدتها عام واحد، وهو مكون من رئيس وخمسة نواب متساوين فى الوضعية.

ومع ذلك فقد كان من المحتم أن يكون اتفاق "أبوجا" بمثابة أساس مهتز لتحقيق الســلام. فقــد رفض الجنرال "بونيكولت جونسون" زعيم أحد الأجنحة المنشقة فى "يوليمو" أن يوقع الاتفاق لأن الوسطاء لم يرشحوه لمنصب رئاسة الأركان. وبدا أن هذا الاتفاق مثل عشر اتفاقات سابقة عليه، قد عانى من مشكلة صدقية الالتزام.

وقــد علــق "كنعان بنانا" ممثل منظمة الوحدة الأفريقية على مشكلة التنفيذ هذه بقوله "لم يوجد فى مشكلة ليبريا أى نقص فى الاتفاقات، وإنما كان النقص الحقيقى فى الإرادة وفى الالتزام بتطبيقها" (Asaju 1995: 19).

٧- خلاصة

حيــنما تفشــل دولة ما ذات سيادة فى القيام بإدارة فعالة لصراعاتها الداخلية، ومــن ثــم تعــانى مــن تدهــور مسئولية الحكم فيها، فإن مهمة التعامل مع تلك الصــراعات قد تقع – ولفترة محدودة- على عاتق وسطاء خارجيين. حيث يحاول أولــئك الوســطاء مســاعدة الأطراف المتصارعة على العودة إلى قواعد منتظمة للعلاقات بينها وتمثل جوهر الحكم الناجح.

وتعتــبر مفاوضـــات جنوب أفريقيا أحد النماذج الناجحة إلى حد بعيد فى هذا التعميم، حيث رفض كل من الحكومة والمؤتمر الوطنى الأفريقى عقد مؤتمر يرعاه

وسطاء خارجيون من نوع ذلك الذى عقد عام ١٩٧٩ فى "لانكستر هاوس"، بل وحتى هنا يرى المرء كيف يمكن لمراقبى الأمم المتحدة والجماعات الدينية ورجال الأعمال أن يلعبوا دوراً تسهيلياً مهماً فى المنعطفات الحاسمة.

ومن ثم يصبح السؤال هو: ما هو وسيط التدخل الدولى الذى يرجح أن يكون ملائماً فى ظروف أفريقيا المتباينة؟ فمن الواضح أن الأوضاع تختلف كثيراً بين سياق وآخر.

ومع ذلك فالأمر الذى أضحى جلياً هو الحاجة إلى مركب جديد من الفاعلين للعمل فى هذا المجال فى قادم السنين، مركب يجمع بين الحذق والمشروعية اللذين تتمتع بهما منظمة مثل هيئة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقى، أو إلى وسطاء غير رسميين ذوى قوة معقولة مع الاستناد إلى قوة عظمى.

وقد يكون من الصعب على جهود الوساطة المشتركة هذه التعامل مع زعماء صعبى المراس- مثل "تشارلز تايلور" فى ليبريا- ولكنها مع ذلك تمثل البديل المتاح الأكثر فاعلية فى سياقات القارة الأفريقية.

ومن المؤكد أن بعض المرشحين المنطقيين للقيام بهذا الدور قد يترددون فى الاضطلاع بمسئولياتهم. فالولايات المتحدة – على سبيل المثال- منشغلة تماماً بمسئولياتها الداخلية والدولية، وليست متحمسة للقيام بهذا الدور فى أفريقيا. كما يستنكف فاعلون آخرون أن يقوموا بأدوار قيادية كصناع سلام أو كوسطاء، حيث ينظرون إليها كمهام مكلفة مادياً وبشرياً، فضلاً عن شبهة التدخل أو التورط فى شئون البلدان والأقاليم الأخرى.

وعلى الرغم من صعوبة بناء تحالف للوسطاء يضم منظمة دولية، أو دولة صغيرة وقوى عظمى، فهناك القليل من البدائل الفعالة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة للتعامل مع الصراعات الأفريقية.

فسبب الرغبة القوية فى إرساء الاستقرار العالمى، يبدو أن الفاعلين الأقوياء فى عالم اليوم قد يرجح لديهم الانخراط فى مبادرات حفظ السلام الرامية إلى الحيلولة دون انتشار الصراعات المحلية فى مجمل إقليمها.

وكما أوضحنا سلفاً قد تفشل هذه الجهود فى حالات كثيرة، حينما تصر الأطراف المتحاربة على قطع الشوط فى القتال حتى النهاية لتصفية خصومهم أو إجبارهم على الاستسلام. ومع ذلك يمكن فى عدد محدود من الحالات تحقيق نجاح أكبر لمبادرات حفظ السلام من جانب الاتحاد الأفريقى أو بقيادة الأمم المتحدة.

وتعتبر نوعية الاتفاقات التى يتم التوصل إليها بالغة الأهمية فى هذا الصدد. فلا يمكن النظر إلى تلك التسويات على أنها استاتيكية بطبيعتها، أو أنها يمكن أن تمنع التحرك نحو أنماط أخرى. وفوق هذا لا يمكن لهذه التسويات أن تكون على مستوى التحدى الخاص بالمصالحة الوطنية إذا اكتفت بإبعاد الطرفين المتحاربين

عــن بعضــهما. ولا تصــبح الاتفاقات ممكنة التنفيذ حقاً إلا حينما تدرك المصالح المتصارعة – بفعل جهود طرف ثالث– أن الأنماط القائمة للصراع تمثل نوعاً من التدمــير المتبادل، ومن ثم يتوجب عليها إظهار الإحساس الكافى بمخاوف ورغبات الطرف الآخر.

كما تعتبر النزعة الواقعية ضرورية جداً للوصول إلى تسوية مسئولة، وخاصة حيــنما لا تتورط فى دفع أحد الطرفين دون الأخر إلى تقديم تنازلات كبرى. فمن خــلال تحاشــى هذا تعمل الاتفاقات من هذا النوع عادة على إعطاء أولوية متقدمة لاستيعاب المصالح المختلفة أكثر من العدالة فى حد ذاتها.

المراجع

Adam, H. M. 1992. Somalia: Militarism, warlordism, or democracy? Review of African Political Economy, No. 54. March. 18-39.

Africa Confidential. 1989. 30. 25 August. 3.

Africa Confidential. 1993. 34. 2 April. 5.

Africa Group Press Release. 1992. NY/OAU/AG/192. New York.

African Research Bulletin. 1990.15. l0 June. 9734-9735.

Africa Research Bulletin. 1992. 27.15 July. 10622.

Africa Research Bulletin. 1995. 32.10 August. 11955.

Ankomah, B. 1993. Liberia: UN turns blind eye to ECOMOG's atrocities. New African, No. 308. May. 16.

Asaju, T. 1995. Peace in sight. Newswatch No. 10. 4 September. 19.

Barret, L. 1993. Liberia: Dilemma of neutrality. West Africa No. 3940. 29 March-4 April. 503.

BBC Monitoring Service, ME/0788. 12 June 1990.

Becker, E. 1993. Chronology of Conflict Resolution Initiatives in Sudan. George Mason University: Institute for Conflict Analysis and Resolution.

Boutros-Ghali, B 1992. An Agenda for Peace. New York: United Nations.

Branaman, B. M. 1992. Liberia: Issues for the United States. Washington: Congressional Research Service.

Congressional Record. S45o8. 3 April 1993.

Copson, R. W. 1994. Peace in Africa? The influence of Regional and Internal change. In F. Deng and I. W. Zartman, (Eds.). Conflict Resolution in Africa. 40-60. Washington, D.C: The Brookings institution.

Copson, R. W. and Dagne, T. S. 1993. Somalia: Operation Restore Hope. Washington: Congressional Research Service.

Crocker, C.A. 1992. Highnoon in Southern Africa: Making Peace in a Rough Neighbourhood. W. W. Norton.

Dacosta, P. 1991. Liberia: Good neighbours. In Africa Report 36. November-December. 20-23.

Department of State, Bureau of Public Affairs. 1989. The US and Sudan: Peace and relief. Washington, dc.

FBIS. 1990. Sub-Saharan Africa. 16 November. 7.

___. 1992. Sub-Saharan Africa. 16 July. 5-6.

___. 1993. Sub-Saharan Africa. 29 March, 1.

Goulding, M. 1993. The evolution of United Nations peace keeping. International Affairs, 60. July. 451-464.

Harbeson, J. W., Rothchild, D. and Chazan, N. 1994. Civil Society and the State in Africa. New York: Lynne Rienner.

Keller, B. 1994. A tide of violence swells in Zulu Area as vote nears. New York Times. 28 March 28. A6.

Legum, C. 1989. Horn of Africa: Superpowers' curious new initiative. Third World Reports LF/2. 9 February, 1.

Lyons, T. 1991. The transition in Ethiopia. CSS Africa Notes No. 127. 27August. 5.

Lyons, T. 1995. Great powers and conflict reduction in the Horn of Africa. In I.W. Zartman and V.A. Kremenyuk, (Eds.). Cooperative Security: Reducing Third World Wars. 254-278. New York: Syracuse University Press.

McFaul, M. 1989-1990. Rethinking the Reagan Doctrine in Angola. International Security 14. Winter. 99-135.

OAU 1993. Declaration of the Assembly of Heads of State and Government on the Establishment within the OAU of a Mechanism for

Conflict Prevention, Management, and Resolution AHG/DECL.3XXIX Cairo.

Obasi, N. 1992. The negotiations process. In M.A. Vogt, (Ed.). The Liberian Crisis and ECOMOG: A Bold Attempt at Regional Peace Keeping. 190-202. Lagos: Gabumo Publishing Company Ltd.

O'Neill, W. 1993. Liberia: An avoidable tragedy. Current History 92. May. 215-220.

Sahnoun, M. 1994. Somalia: The Missed Opportunities. Washington: US Institute of Peace Press.

Salim, S. A. 1992. Revolving Conflicts in Africa: Proposals for Action. Addis Ababa: OAU

Simons, A. 1995. Network of Dissolution: Somalia Undone. Boulder, Colorado: West View Press.

Sisk, T. D. 1995. Democratization in South Africa: The Elusive Social Contract. New Jersey: Princeton University Press.

Sudan Democratic Gazette. No. 14. July 1991. 4-5.

UN Chronicle. 1990. 27 September. 12.

UN Chronicle. 1991. 28 September. 4.

UN General Assembly. 1988. Question of Western Sahara: Report of the Secretary-General A/43/68o. October 7. 5.

UN Security Council. 1992. Resolution 765. 16 July. 2.

UN Security Council. 1992. Resolution 772.17 August.

UN Security Council. 1992. The situation in Somalia. Report of the Secretary General S/23693. ii March. 24-25.

UN Security Council. 1993. Resolution 813. 26 March.

Volman, D. 1993. The Western Sahara conflict in the post cold war era. In D. Volman and Y.H. Zoubir, (Eds.). International Dimensions of the Western Sahara Conflict. 20-35, New York: Greenwood Press.

West Africa. 1993. No. 3935, February 22-28. 282.

Zartman, I. W. 1985. Pipe for Resolution: Conflict and Intervention in Africa. London: Oxford University Press.

Zartman, I. W. 1993. Testimony to the Africa Subcommittee of the House Foreign Affairs Committee 103 First Session (arch 31): 8-9.

الفصل الرابع

حل الصراعات فى أفريقيا الجنوبية
هل تتم التضحية بالديمقراطية من أجل سلام الإقليم؟

بقلم: فرانسيس كيه ماكوا*

١- مقــدمـــة

أنشأت "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية" SADC فى عام ١٩٩٢ آلية خاصة لحل الصــراعات، أسميت "هيئة السياسة والأمن والدفاع" أو اختصارًا "سادك أورجان"، وذلك فى سياق مسعى الجماعة من أجل نشر السلام فى ربوع الإقليم.

ويعــرف السـلام بأنــه الأمن والاستقرار السياسى اللذين لا غنى عنهما لقيام الديمقراطــية التى تعتبر بدورها شرطاً حيوياً لتدفق رؤوس الأموال اللازمة للتنمية إلــى الإقلــيم. ومع ذلك فإن هذه الفرضية مشحونة بكثير من الغموض، حيث يتم أيضــاً تقديــم الديمقراطية كأساس للسلام والاستقرار. فمن المعتقد أن الديمقراطية كشــكل للحكــم "تتيح وسائل فعالة للتعامل السلمى مع الخلافات عميقة الجذور من خــلال أطــر اجتماعية عادلة وقابلة للمساواة وتشمل الجميع" (Harris and Reilly 1995:5). وبغــض النظر عن المشكلات المفهومية فإن نتائج إنشاء الآلية المذكورة كانت مشهودة بالنسبة لــ "سادك".

ولقــد تغيرت صورة "سادك"، وتصورها الذاتى لنفسها، بشكل جذرى منذ عام ١٩٩٢، حيــث تجــاوزت فــى الدور والرؤية ذلك الذى كان مطروحاً على سلفها "مؤتمــر تنســيق التنمــية فى أفريقيا الجنوبية" SADCC الذى أنشىء عام ١٩٨٠. فــنظراً للتركــيز الكلــى للمؤتمــر المذكور على تحرير أفريقيا الجنوبية والتنمية الاقتصــادية والإنتاج والتوزيع العادل للمنافع، لم تحتو وظائفه أيًا من إدارة أو حل الصراعات (Chitala 1987: 13).

---

* Francis K. Makoa قســم الدراســات السياســية والإدارة العامــة، جامعة ليسوتو الوطنية.

E-mail:fk.makoa@nul.ls

ويلاحظ "سيلرز" (Cilliers 1995) أن "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية"- سادك- "تنظر لنفسها أيضاً كمنظمة سياسية إقليمية فرعية" أخذت على عاتقها حماية السلام في إقليمها. وهو وضع طبيعي بالنسبة لمنظمة تجمع دولاً عانى بعضها من صراعات داخلية ممتدة، أو واجهت مختلف أنواع التهديدات الخارجية. وبالإضافة إلى هذا فقد استقر منذ وقت طويل اعتبار منع الصراعات وحماية السلم والأمن مهمة عالمية تقودها هيئة الأمم المتحدة، بمختلف منظماتها ووكالاتها، كما نشطت على الصعيد نفسه مؤسسات مستقلة وهيئات إنسانية ومنظمات غير حكومية.

وتلعب الدول دوراً مسيطراً في عمليات بناء السلام، وتحقيق الأمن والاستقرار، وفرض "قواعد وضوابط السلوك الاجتماعي"، وتجميع الموارد في إطار ترتيبات فوق قومية للتغلب على كل أوجه القصور، ومن ثم تدعيم قدرة الدول كفاعلين محليين (Khadiagala 1997). والسبب وراء ذلك هو أن جهاز الدولة يملك قدرات وسلطات غير متاحة للمنظمات المجتمعية الأخرى، من حيث تعبئة واستخدام القوة الشرعية.

ومع ذلك فقد حصلت مهمة خلق الشروط اللازمة للسلام على قوة دفع إضافية بسبب تغير الاقتصاد السياسي الدولي، وهزيمة الاشتراكية أمام الأيديولوجية النيوليبرالية التي أصبحت بمثابة المذهب العالمي للتنمية الذي يتطلب شروطاً جديدة قبل تقديم المعونة التنمية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

فقد تطلبت هذه المتغيرات توفر مناخ استثماري متحرر من المخاطر، واستقراراً سياسياً، إلى جانب ضمان الأمن للمستثمرين. وعلى أية حال فقد أنشئت "سادك" للاهتمام بمسألتين توأمتين هي التنمية والأمن (van Aardt 1997: 3). وهو ما عبر عنه الرئيس السابق لجنوب أفريقيا "نيلسون مانديلا" أثناء زيارته لبوتسوانا عام ١٩٩٦، حيث قال في لقاء جماهيري "لا يمكن لأي بلد في إقليمنا أن ينعم بالسلم والرفاهية بمعزل عن جهود جيرانه" (Ralina and Saunders 2001: 61).

وتعتبر مبادرة "الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا" NEPAD تلك القيم بمثابة الأهداف الجديدة للقارة، حيث يتم التشديد على الديمقراطية، وإدارة الصراعات، ومشروعية الدولة، باعتبارها تمثل الأعمدة الرئيسية للتنمية والنمو. فطوال الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٩٠ بلغ متوسط معدل النمو السنوي للفرد في البلدان السبعة أعضاء "سادك" وقتذاك ٠,٩% فقط. ولم يتغير هذا الوضع سوى بشكل بسيط ليبلغ ١,٣% في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨، وذلك نتيجة لزيادة عدد أعضاء الجماعة. وبلغ إجمالي ديون الدول الأعضاء في عام ١٩٩٧- بما فيها كينيا وأوغندا- ٧٠,٨٢٣ مليار دولار أمريكي، بينما بلغت المساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر ٢,٩٣٦ مليار دولار و ٢,٨٥٦ مليار دولار على التوالي فقط (UNDP 2000: 47-195).

ولا ريب أن دول "سادك" قد شعرت بضرورة خلق مناخ من الأمن فى الإقليم. بيد أن وضعية "سادك" بما يشبه الكيان فوق الدول، وحقيقة أنها تعتمد دبلوماسية "المسار الأول" track one فى مشروعها السلامى، من خلال "هيئة السياسة والأمن والدفاع"، فإن ذلك يجعلها أبعد من نطاق وسيطرة حكومات وبرلمانات الدول الكائنة بالإقليم.ويقصد بمقاربة "المسار الأول" إضفاء الطابع الحكومى الخالص فى أنساق رعاية والتحكم فى إدارة الصراعات، وإقصاء مشاركة المجتمع المدنى والجماعات والمؤسسات القائمة خارج حياض الحكومة.

ويرى الكثيرون أن هذا كانت له عواقب وخيمة على الديمقراطية، حيث يتم مقايضة الأخيرة بالسلام. بيد أن النظرية والفكر المعاصرين فيما يتعلق بحل أو إدارة الصراعات، يشددان بقوة على الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية باعتبارهما ضروريتان للغاية لحفظ السلام، حيث توفران مساحة لعمل فعاليات "المسار الثانى" (مشاركة المواطنين)، أو حتى السماح بمقاربة متعددة المسارات (Havermas 1999: 134).

ونضطلع فى هذا الفصل بتقصى آلية "سادك" لحل الصراعات، حيث نبين كيف تتم المقايضة بين الديمقراطية والسلام، ويتم إقصاء كل مشاركة للمجتمع المدنى فى المؤسسة نفسها، وانعدام وجود أية رقابة برلمانية على تلك العمليات من خلال برلمانات الدول الأعضاء فى "سادك".

٢- إطار مفهومى: حل الصراعات، السلام والأمن

على الرغم من التضاد الكامل - من الناحيتين المفهومية والتحليلية - للمفهومين الرئيسيين فى هذه الورقة، وهما الصراع والسلام، فهما لا يزالان يُعرّفان وينظر إليها على خلفية الأمن والاستقرار. وبعبارة أخرى يستحيل تعريفهما بمعزل عن الأمن والاستقرار كمتغيرين أساسيين فى التحليل. فعلى سبيل المثال يشير الاستقرار إلى غياب الصراع، ومن ثم حضور السلام. ومع ذلك كله فقد مال استخدام هذه المفاهيم- بوجه عام- نحو تفسير منحاز للأزمات السياسية لدول يجمل وصفها بمصطلحات فخمة مثل "الأمم".

ويعتبر تصور "ليبمان" للأمن بالغ الأهمية فى هذا الصدد، فبالنسبة له "تكون الأمة آمنة حينما لا تواجه خطر التضحية بقيمها الأساسية" كى تتحاشى وقوع صراع أو حرب مع خصومها (Lippmann 1999: 195).

كما ينظر "ولفرز" إلى الأمن على أنه يعنى "غياب التهديدات للقيم المكتسبة... وغياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم للعدوان" (Wolfer 1999: 195).

ويقول "بيلامى" : "إن الأمن فى حد ذاته هو تحرر نسبى من الحرب، متزاوجاً مع توقع عالٍ نسبياً بأن الهزيمة ستكون عاقبة أى حرب يمكن أن تقع". كما ينظر إلى الشعب باعتباره مرجعاً أولياً مقارنة بالدولة (Bellamy 2002: 58).

أما "بوزان" فيقدم تفسيراً أكثر اتساعاً يشمل الأشياء المادية التى تعتبر أساسية لبقاء الإنسان، ومع ذلك لا يفصل فصلاً كلياً بين الأمن، ومن ثم السلم، وبين "التحرر من التهديدات". ومع ذلك يرى بعض المحللين أن الأمن أساسى لحرية الأفراد، ولذا فهو يتطلب "توجيه اهتمام أكبر للأمن الاجتماعى" لأن عمليات الاندماج والتكتل الإقليمى تقوض النظام الكلاسيكى المبنى على الدول – القومية، بينما تقود فى الوقت نفسه إلى التمزق وعدم الاستقرار الإقليمى (Buzan 1999).

والأمن عند "خادياجالا" هو فى نهاية الأمر تقليص الانكشاف أمام المخاطر التى تتعرض لها الدول (Khadiagala 1997: 53). ومن الناحية المفهومية يمثل الصراع مشكلة أكثر جدية، وخاصة مع التشكك الذى يعبر عنه بإفصاح متزايد فى التعريف الواقعى المستخدم غالباً فى وصفه.

ويبين بعض المحللين كيف أن الصراع يعبر عن نفسه غالباً فى صورة العنف، ويقولون إنه متى اكتسب هذا الطابع "يصبح غير مرغوب وغير إنتاجى" (Matlosa 1999: 166).

بيد أن هذا المفهوم – بذاته- لا يحمل مضامين التهديد. فعلى سبيل المثال يرى فيه البعض مجرد تعبير عن "تباين متصور فى المصالح، أو الاعتقاد بأن الطموحات الراهنة للأطراف المتصارعة لا يمكن إنجازها معاً"، وبالنسبة لهم لا يعتبر الصراع منطوياً بالضرورة على عنف أو تهديد للسلم والأمن، وذلك على الرغم من إقرارهم بأنه "قادر على إنزال الخراب بالمجتمع" (Rubin, Pruitt and Kim 1994: 5). وهذا يمكن استخلاص نمطين للصراع من هذا التعريف، صراع ضار وصراع غير ضار. وبالنسبة للنوع الأول فقد نهش كيان أفريقيا لعقود، ومن ثم كان الدافع وراء إنشاء هيئة السياسة والأمن والدفاع فى "سادك".

ويلاحظ الكتاب الثلاثة المذكورون آنفاً أن الجماعات البشرية عادة ما تحاول حل الصراعات باستخدام استراتيجيات مختلفة، من بينها: فرض الحل المفضل لديها على الطرف الآخر، أو تقديم تنازلات، أو التخفيف من سقف المطالب السابقة لها، أو التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة من الطرفين.

غير أن الموضوع المسكوت عنه فى هذه الكتابات هو إمكانية أن تصبح الدول أو الحكومات مصدراً لتهديد السلم والأمن الوطنى. فحتى الليبرالية الكلاسيكية عند "جون لوك" و"جون ستيوارت ميل" تعترف بإمكانية وقوع هذه المشكلة، وحذرت من خطورة الالتباس بين مفهومى الأمة والدولة، ومن ثم إغماط مصالح الشعب ووضعها فى مرتبة أدنى من مصالح الدولة. ولحل هذه المشكلة دعا هذان المفكران

الليبرالـــيان إلى التشديد على أهمية الرقابة المدنية على مؤسسات الدولة (Makoa 1999: 114) وفـــى الحقيقة أنه حينما تكون منازعة سلطة الدولة مسألة رئيسية فى الصـــراع، يكـــون مـــن الصعب على الشاكى أو المطالب بالحق قبول النظر إلى الحكومـــة والمؤسســـات المرتـــبطة بهـــا كوسطاء ومحكمين. وعندما قامت الدول الأعضـــاء فـــى "ســـادك" بتشـــكيل "هيئة السياسة والأمن والدفاع"، وسنطلق عليها اختصـــارًا اسم "أورجان"، لم تقدم فى حينه تعريفاً دقيقاً ومتماسكاً لكل من الصراع والســـلام والأمـــن. ومع ذلك يمكن استخلاص هذه التعريفات بسهولة من المبادىء التى أنشئت على أساسها "أورجان".

فاتفاقـــية "ســـادك" تـــتحدث عن بناء إطار عمل للأمن الإقليمى. ومن بين أهم المـــبادئ الرئيسية للمنظمة ذكرت الاتفاقية: التضامن والسلام والأمن. كما تتحدث عـــن تطويـــر الدفـــاع والأمـــن كأحد أهداف الجماعة، وعن "التعاون فى مجالات السياسة والدبلوماسية والعلاقات الدولية والسلم والأمن" (Malan 1996: 4). ويلاحظ أن تصورات "سادك" لكل من السلم والصراع والأمن لا تبتعد كثيراً عن التعريفات النظرية العامة التى سبق التطرق إليها فى هذا القسم من الفصل.

فالمـــادة الثانـــية من بروتوكول "أورجان" المعد للتوقيع فى ١٠ أكتوبر ٢٠٠١ تحدد الأهداف الخاصة التالية:

- "مـــنع واحتواء وحل الصراعات بين الدول وداخل الدولة الواحدة باستخدام الوســـائل السلمية، والنظر فى اتخاذ تدابير إلزامية تتمشى والقانون الدولى، على أن تكون الملاذ الأخير بعد استنفاد الوسائل السلمية.
- دعـــم تنمـــية المؤسســـات والممارســـات الديمقراطية على أراضى الدول الأعضـــاء، وتشـــجيع مـــراعاة الحقوق الشاملة للإنسان كما هى واردة فى مواثيق واتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة".

ومـــن ثم فتلك هى المعايير التى يعتمدها التحليل الحالى، حيث سنناقش فى هذا الفصـــل آلـــية "ســـادك" فى حل الصراعات مع التركيز بشكل خاص على "سادك أورجان".

ولقـــد آمنـــت "سادك" بحتمية نجاح سياستها هذه، واستندت فى تفاؤلها إلى ما لقيـــته مـــن تأييد البلدان الاسكندنافية بشكل خاص. وهناك فى إقليم أفريقيا الجنوبية نفســـه إدراك بـــأن مسئولية السلم والأمن وإدارة الصراعات تقع على دول الإقليم. وربمـــا كانت الاثنتا عشرة سنة من الصراع العنيف فى غرب أفريقيا والتى كلفت هـــذا الإقلـــيم حياة. ١٥ ألف نسمة، وأنتجت الآلاف المؤلفة من اللاجئين، هى التى حفـــزت جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية –"سادك"– على إنشاء آلية لحل الصراعات (Van Nieuwkerk 2001: 12).

٣- نشأة آلية حل الصراعات لدى "سادك"

تأسست آلية حفظ السلام وحل الصراعات فى جماعة "سادك" فى عام ١٩٩٢ لتحل محل "مؤتمر تنسيق التنمية فى أفريقيا الجنوبية" SADCC الذى فشل فى أداء وظائفه. وقد نشأت "سادك أورجان" بعد مفاوضات ممتدة بين الدول الأعضاء فى "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية".

واستمدت هذه الهيمنة جذورها من هدفى "سادك" المتلازمين لإنجاز التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسى فى الإقليم (International Peace Academy 2000: 4, note 1). ورغم إطلاق هذه الهيئة أثناء الظروف الملتبسة فى "بوتسوانا" فى أعقاب المأزق السياسى الذى اكتنف انتخابات ١٩٩٨، فإن البروتوكول الذى وضع فكرة هذه الهيئة موضع التنفيذ الفعلى لم يتم توقيعه إلا فى عام ٢٠٠١ (SADC 2001: 6-10). واستهدف من إقامة "سادك أورجان" الترجمة الواقعية لفكرة هذا التجمع الإقليمى الموروثة من سلفها تجمع "دول خط المواجهة" الذى أقيم فى السبعينيات بهدف الضغط من أجل تحرير ناميبيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوى. وبعد ما أصبحت جنوب أفريقيا عضواً بالفعل فى "سادك" عام ١٩٩٣، بدأت المنظمة فى التركيز أكثر على التنسيق الأمنى.

وفى هذه الأثناء قرر تجمع دول خط المواجهة حل نفسه فى عام ١٩٩٤. ولما كان هذا التجمع يمثل "الجناح الأمنى فى سادك"، فإن حله قد ترافق مع توصية صادرة عن اجتماع للجنة الوزارية الخاصة بـ "سادك" (فى "ويندهوك" عاصمة ناميبيا، يوليو ١٩٩٤) بضرورة إنشاء قطاع لحل الصراعات تحت إشراف رؤساء دول وحكومات "سادك". وقدمت هذه التوصية إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى انعقد فى ١٨ يناير ١٩٩٦ فى "جابورون". وقد ووفق بالفعل على إنشاء هذه الآلية، المعروفة الآن باسم "سادك أورجان"، لتصبح مؤسسة دائمة ضمن أبنية "سادك" الأخرى ولكنها تعمل باستقلال عنها [(١)] .

وقد حافظت هذه الآلية على هذا الطابع حتى تاريخه، كما أنها ليست مسئولة أمام البرلمانات الوطنية فى الدول الأعضاء. وهى أيضاً ليست مفتوحة لمشاركة منظمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية المعارضة. ومن الحقائق المعترف بها أن المجتمعات المدنية والبرلمان فى أغلبية الدول الأعضاء تتصف بالضعف والتمزق والتبعية للحكام الذين لا ينظرون إليها كشريكة، ولا يشعرون بالحاجة إلى إشراكها فى عمليات صنع القرار على المستوى الوطنى.

وبالإضافة إلى هذا، فإن العداء التقليدى المستحكم بين الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة يستبعد أية إمكانية للتعاون بين الحكام ومنافسيهم الآخرين على السلطة. وقد ثبت أن هذا التعاون يكون أصعب فى التحقيق، وربما أقرب إلى

الاستحالة، فى البلدان التى عرفت تاريخياً استخدام قوى الأمن لسحق أو إسكات المعارضة.

وهكذا فإن بنية هذه الآلية وطريقة عملها تتعارضان والسبب الذى قامت من أجله، أى أن تخدم "كوسيلة لدعم الديمقراطية فى الإقليم" (Malan 1998: 12). وجدير بالذكر أن المادة رقم ٢٣ من معاهدة "سادك" تقتضى أو تحض على مشاركة المجتمع المدنى فى أنشطة وصنع القرار داخل هذه الآلية، وعلى تحقيق درجة من المشاركة الشعبية فى الرقابة عليها. غير أن عدم تحقق هذا لم يكن وليد الصدفة أو السهو إطلاقاً.

وحسبما يقول "فان آردت" فإنه بينما تستمد الديمقراطية والسيادة فى النهاية من الشعب، نجد أن السلطة الفعلية "تقع فى يد الدولة التى تمارسها بالنيابة عن الشعب ولصالحه". غير أنه ينظر إلى هذه المعضلة الواضحة باعتبارها مشكلة مفاهيمية ناجمة عن استحالة الفصل بين قيم السيادة والأمن والديمقراطية شديدة الارتباط فيما بينها. كما يلمح عن حق إلى المقايضة التى يمكن أن تتم بين القيمتين الأوليين وقيمة الديمقراطية. فعلى سبيل المثال يذكر أن اعتبار الدولة هى المرجع الأعلى فيما يختص بالأمن والسيادة يعنى فى واقع الأمر أن يصبح المقصود بالأمن هو "أمن النظام الحاكم" (van Aardt 1998: 106).

إن النظريات التقليدية بشأن السلطة العامة تقدم الدولة على أنها معقل ومثال وصانع الأمن الوطنى. وهناك بالطبع عوامل أخرى تتصل بالمقايضة المذكورة وتواجه من يتصدى بالتحليل لآلية "سادك أورجان". ومن بين أهم هذه العوامل أن "سادك" قد نشأت نتيجة معاهدة وقعت بين الدول، ولم تتطلب أية موافقة شعبية داخل الدول الأعضاء. ويجد هذا التصرف مشروعيته فى أن الدولة هى الكيان الوحيد المخول بضمان الأمن والسيادة الوطنية، وأنها الحامى النهائى لمواطنيها.

وعلى أى حال فإن الهدف الأساسى لإطار العمل الأمنى فى "سادك" هو بناء قدرات الدول الأعضاء على منع وإخماد الصراعات، وهو المفهوم الذى يعنى تعزيز الأمن الوطنى وحرية الدول – القومية فى ممارسة السيادة (Malan 1998: 107-108). ويتمثل اختبار قوة نظام الأمن فى المدى الذى يصل إليه من حيث الحفاظ على النظام والاستقرار، بما فى هذا فعاليته فى تنظيم وضبط الأنشطة والممارسات الاجتماعية لتظل فى إطار نظام الدولة.

وقد تأثرت نشأة وتطور آلية "سادك أورجان" بسوابق وسياقات أخرى مهمة، إن لم تكن مؤلمة. فالانتقال الديمقراطى فى أفريقيا، بما فى ذلك نشر ممارسة انتخاب الحكومات، لم يبشر بتخفيف حدة التوترات والصراعات فى القارة. بل إن الانتخابات نفسها أشعلت الانشقاقات العرقية والمجتمعية الأخرى التى كانت من الحدة بما يكفى لتعبئة السكان فى طريق العنف (Makoa 2001: 7). وقد كان لهذا

أثــره بــلا شك فى تشكيل منظور وبنية وتوجه "سادك أورجان"، فضلاً عن تحديد أولوياتها واستراتيجياتها.

ومــن أهم السياقات المذكورة أيضاً: التغير الذى طرأ على الاقتصاد العالمى، والحــروب الأهلية وبين الدول، الشقاق السياسى المحلى وعدم الاستقرار، وأخيراً تفســخ الدول الذى ظل ينخر فى أفريقيا لمدة عقود من السنين. وأدى هذا فى إقليم "ســادك"، مــثلما فى أى إقليم أفريقى آخر، إلى وقوع كوارث مثل الإبادة الجماعية ونــزوح السكان والمجاعات، وهو ما ساعد فى خلق الشروط المواتية لنمو الأوبئة المهلكــة وغــيرها مــن صنوف المعاناة. ومن بين أكثر بلدان الإقليم معاناة كانت أنجــولا وجمهوريــة الكونغو الديمقراطية وموزمبيق ورواندا وبوروندى، بالضبط مــثلما وقــع لــنا ضحايا فى أقاليم أخرى الصومال وليبيريا وسيراليون والسودان وإثيوبــيا/ إرتريا وجمهورية أفريقيا الوسطى. وهناك أيضاً نزاعات سياسية داخلية لا تهدأ فى بعض البلدان الأفريقية، والتى ترافقت مع موجة الانتقالات الديمقراطية الــتى غمــرت القــارة، والتغير الذى لحق بالقيم الاجتماعية، وبمضمون المعارك السياســية. ولقــد اجتمعت كل تلك العوامل لتضغط على أفريقيا كى تطور الآليات اللازمــة لضبط الحروب الأهلية، أو منع وقوعها هى وغيرها من الصراعات التى تزيد معاناة البشر فى القارة.

وكــان لابد لهذه الفواجع أن تثير استجابات مختلفة من "سادك" والأمم المتحدة والاتحــاد الأفريقى. وفى البداية نجد أن منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى الآن)، وهــى المعنــية تقلــيدياً بالسيادة الوطنية للدول فى القارة وعدم التدخل فى الشــئون الداخلية لأعضائها، قد صدقت على فكرة إنشاء نظام لإدارة الصراعات، وأقامته بالفعل (van Aardt 1997: 5-6)، غير أن هناك اتفاقاً واسعاً على أن كفاءته محل شك، ولا يوجد ما يدعو للدهشة إزاء سجله غير المشجع. ومن أسباب هذا أن أفريقيا (ممثلة فى منظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقى) لم تحصل على دعم كافٍ لمساعيها هذا من جانب الجماعة الدولية، وثانياً أن معظم المجتمعات الأفريقية تعــانى من محدودية الموارد، ثالثاً وأخيراً ذلك الفقر المدقع والتخلف اللذان يكتنفان القارة.

٥-"سادك أورجان":
علاج للصراعات أم تهديد للديمقراطية

ذكــرت فيما سبق أن إنشاء "سادك أورجان" (أى هيئة السياسة والأمن والدفاع لجماعــة تنمــية أفريقــيا الجنوبــية) اســتهدف عــلاج الصراعات والممارسات اللاديمقراطــية، ودعم الانتقال إلى الديمقراطية فى بلدان أفريقيا الجنوبية: ومن ثم

فـإن وظيفـتها – حسـبما رأى مهندسوها– هى حل المشكلات الداهمة فى أفريقيا الجنوبية، مثل الصراعات الداخلية وبين الدول، وما يصحبها من كوارث إنسانية.

ولكن مما يؤسف له أن الإشارات المرسلة فى هذا الشأن من "سادك" ومن بنية وعمل آليتها قد صورت الأخيرة على أنها مجرد وسيلة لسحق الحقوق الديمقراطية والمدنـية. وليسـت هـناك أية صعوبة فى تفسير هذا. فكما أوضحنا سلفاً هى أداة لمجموعـة مـن الدول – القومية، كما أن هذه الآلية توجد فى مناخ يتسم – فعلياً– بالفوضـى. إذ إنها رغم تنظيمها تحت سلطة واحدة، تجد نفسها مجبرة للتعاون مع سعى الحكام للبقاء فى السلطة. وقد صدرت تحذيرات كثيرة من قبل من المشكلات الـناجمة عـن ديمقراطية الأغلبية البسيطة فى المجتمعات متعددة العرقيات. إذ إن سـلطة الدولـة فى تلك المجتمعات يتم احتكارها عادة فى أيدى الجماعات العرقية الأكـبر مـن الناحية العددية. ومن ثم فإن الديمقراطية حينما تطبق بروح الأغلبية العدديـة البسـيطة لا يمكن أن تمثل دواء مانعاً أو شافياً للصراعات (Harris and Reilly 1998: 31)، ومـع ذلـك لا يجـوز إساءة تفسير هذا واستخدامه لمعارضة فكرتـنا الرئيسـية عـن المقايضة فى "سادك" بين السياستين السلامية والأمنية من جانب والديمقراطية من جانب أخر.

ويقـال إن الـدول – القومية تمارس السيادة والديمقراطية بالنيابة عن الشعب، وهـو قـول ينبـثق من التفكير الواقعى مثلما من النظرية الليبرالية التى تنظر إلى الـدول بوصفها ممثلة للمواطنين وتمارس السيادة باسم الشعب. ولكن حينما يتعلق الأمـر بالديمقراطـية يجـب الحـذر إزاء الادعاء السابق نظراً للطبيعة المعادية للديمقراطـية لـبعض الدول الأعضاء فى "سادك". أضف إلى هذا أن نفى مشاركة المجتمع المدنى فى آلية "سادك أورجان" يتنافى بشدة وهذا الزعم.

ومـن الممكـن للمنتقديـن أن يعزوا الوضع السابق ذكره إلى جوهر وطابع الظاهـرة الإقليمـية. وبعـبارة أخرى يعيش هذا التدبير على ما فوق القومية التى صـممت وتـم تدعيمها من خلال الإقليمية التى تمارس وظيفتها عن طريق إدخال مؤسسات وآليات جديدة مجردة من الطابع القومى.

وتـتجلى قـوة أيديولوجـية الإقليمية أيضاً فى استدعاء مزاعم وهويات جديدة للأحاديـة، وتبادل المصالح والتضامن الإقليمى. وهو ما توجزه المبادىء المؤسسة لــ "سـادك"؛ ألا وهى: المساواة بين الدول الأعضاء، التضامن، السلام والأمن، حقـوق الإنسـان، الديمقراطية وسيادة القانون، العدالة، التوازن والمنافع المتبادلة، وأخيراً التسوية السلمية للمنازعات (Gurr 2001: 11).

ومـن ثم فإن الإقليمية، التى تجسدها فى أفريقيا الجنوبية "سادك"، توحد سكان الإقلـيم مـن أجـل التنمـية وإنجاز مهام سياسية مثل الدفاع عن سياسات منافية للديمقراطـية وتقـوض المجتمع المدنى وحقوق الإنسان. وهو ما تؤكده "لانكستر"

بكلمـــات أخرى وفى سياق آخر (Lancaster 1995: 192-194)، فتقول إن للإقليمية أبعـــاداً اقتصــــادية وتجاريـــة وأيديولوجية، وتؤكد أن السبب وراءها- من الناحية الأيديولوجـية- هـو الحاجة إلى الاعتماد الجماعى على النفس بين الدول المعنية وزيادة قدرتها التفاوضية فى مواجهة الدول الأكثر تطوراً.

ومـن ثـم فإن حل الصراعات فى أفريقيا الجنوبية يعنى بالأساس أسبقية حفظ السـلام علـى الديمقراطـية. وأقـدم فى الجزء التالى وصفاً موجزاً لبنية وشكل وأعضاء آلية "أورجان"، حتى يمكننا الاستيضاح الأفضل لهذه النقطة، وإلقاء المزيد من الضوء على أهداف هذه الآلية.

٦- وظائف وإدارة وبيئة وشكل آلية "سادك أورجان"

وقـع بـروتوكول آلـية حـل الصراعات فى جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية، والمعـروفة بــ "سادك أورجان" فى ١٨ أغسطس ٢٠٠١. وقد عرف الهدف العام من إنشاء الآلية فى "دعم السلم والأمن فى الإقليم"، أما الأهداف الفرعية فقد فصلت على النحو التالى:-

- حمايــة شــعوب الإقليم وتأمين التنمية من عدم الاستقرار الناجم عن تعطل القانون والنظام، والصراعات داخل الدول، وبينهما، والعدوان.
- دعـم الـتعاون السياســى بيـن الدول الأعضاء وتطوير القيم والمؤسسات السياسية المشتركة.
- تطويـر مقاربــات مشـتركة فـى السياسة الخارجية حول قضايا الاهتمام المشترك، والتحرك الجماعى فى المحافل الدولية وفق هذه السياسة.
- دعـم التنسـيق والتعاون الإقليمى فى القضايا ذات الصلة بالأمن والدفاع، وإنشاء الآليات المناسبة لتحقيق هذه الغاية.
- منع واحتواء وحل الصراعات داخل وبين الدول بالوسائل السلمية.
- الـنظر فى اتخاذ تدابير إلزامية تتمشى وقواعد القانون الدولى لتكون الملاذ الأخير بعد استنفاد الوسائل السلمية.
- دعم تنمية المؤسسات والممارسات الديمقراطية فى أراضى الدول الأعضاء، وتشـجيع الالـتزام بحقـوق الإنسان الشاملة كما هى منصوص عليها فى مواثيق واتفاقـيات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، والنظر فى تطوير قدرات أمنية جماعية والتوصل إلى اتفاق للدفاع المتبادل لمواجهة التهديدات العسكرية الخارجية.
- تطويـر الـتعاون بين الشرطة وهيئات أمن الدولة فى الدول الأعضاء، فى مجالات الجريمة العابرة للحدود وتطوير مقاربات مشتركة للأمن المحلى.

- ملاحظـــة وتشـــجيع تنفيذ الدول الأعضاء لمقررات الأمم المتحدة والاتحاد الأفـــريقى والاتفاقات والمعاهدات الدولية الأخرى فى مجالات ضبط التسلح، ونزع السلاح، والعلاقات السلمية بين الدول.

- تطويـــر قدرات حفظ السلام لدى القوات المسلحة الوطنية، وتنسيق مشاركة الدول الأعضاء فى جهود حفظ السلام الدولية والإقليمية.

- الارتقـــاء بـــالقدرات الإقليمية فى مجال إدارة الكوارث وتنسيق المساعدات الإنســـانية الدولـــية، مع إعطاء الأولية للتضامن بين الدول الأعضاء والتغلب على التحديات السياسية التى تواجه الدول.

وقـــد تمكنـــت "ســـادك" فى نهاية المطاف من وضع آلية حل الصراعات هذه موضـــع العمـــل بعد توقيع أغلبية دول الإقليم- وعلى رأسها جنوب أفريقيا- على اتفاقـــية للدفـــاع المتـــبادل. وإن كـــان من غير الواضح ما إذا كان يمكن أن تأتى التهديدات العسكرية لهذه المنظمة من جنوب أفريقيا هى الأخرى.

وتدار هذه الهيئة من خلال بنية معقدة لرفع التقارير، كما تدار من خلال هيكل يـــتكون مـــن رئـــيس، ولجنة الوزراء، ولجنة السياسة والدبلوماسية، ولجنة الدفاع والأمن، وأية أبنية فرعية أخرى يصدر بها قرار من لجنة الوزراء.

ويجلـــس على قمة هذا الهيكل "ترويكا" مكونة من ثلاث دول تحدد فى القمة، ولكنها لا تلعب فى الواقع دوراً نشيطاً فى إدارة الآلية. وتتمثل وظائف الرئيس فى المسئولية عن السياسة الإجمالية، وإنجاز الأهداف والتوجيهات العامة للآلية.

أمـــا اللجـــنة الوزاريـــة فتشكل من الوزراء المسئولين عن الشئون الخارجية والدفـــاع والأمن العام وأمن الدولة، وتقوم بتنسيق عمل الآلية، وترفع تقاريرها إلى الرئـــيس، وتعقد اجتماعاتها لمناقشة أداء الآلية لوظائفها. ولما كان وزراء الشئون الخارجـــية فـــى بلـــدان "سادك" جزءًا من الفريق الإدارى للآلية، فإنهم يؤدون كل الوظـــائف المرتـــبطة بالسياســـة والدبلوماســـية والهادفة إلى دعم المصالح الأمنية للمـــنظمة. كما ترفع اللجنة إلى القمة تصوراتها بشأن القضايا التى تتطلب تحركاً. وتملك اللجان سلطات محددة للقيام بما سبق، بما فى ذلك إنشاء أبنية ولجان فرعية لمعالجة مسائل خاصة.

ولا يوجـــد أى ذكـــر أو حتى تلميح إلى دور للشعب أو المجتمع المدنى. ولا يشـــعر الفـــرد حتى مجرد الشعور بأن الأحزاب السياسية المعارضة أو البرلمانات الوطنية قد تدعى إلى الاشتراك فى هذه الآلية.

وجدير بالذكر أيضاً أن هذا الاتفاق يبدو زائداً عن الحاجة بالنسبة لأغلب بلدان الإقلـــيم. فعلى سبيل المثال لا تتوقع ليسوتو أى هجوم من جانب جنوب أفريقيا (أو أى بلد آخر)، فى حين أن جنوب أفريقيا ستظل دائماً حكماً فى النزاعات المدنية فى ليســـوتو. وفى الكثير من الدول أعضاء "سادك" مثل أنجولا والكونغو الديمقراطية

وزيمبابوى ينطوى استخدام القمة فى حل الصراعات على أبعاد كارثية. كما أن هذا يتطلب موارد سياسية واقتصادية وعسكرية مهولة. وهناك مشكلة أخرى تتمثل فى أن استخدام آلية "سادك أورجان" أو تفعيلها يتطلب أولاً موافقة الدولة التى سيجرى العمل على أرضها، وذلك اتساقاً مع شعار "التساوى فى السيادة" الذى يحكم عمل المنظمة.

وهذا يستبعد من البداية المدخلات أو المشاركة من جانب أطراف داخلية أخرى مشتبكة فى النزاع بشكل أو آخر، ويزداد الموقف سوءًا حينما لا تكون هناك سبل للتفاعل مع أحزاب المعارضة المشروعة التى تلعب دوراً رئيسياً فى الصراعات الوطنية. ولا يوجد فى الاتفاق ما يشير إلى ضرورة التشاور مع المواطنين أو البرلمانات فى الدول الأعضاء قبل إطلاق عمل "سادك أورجان".

ومع ذلك فمن المؤكد أن التكاليف الاقتصادية ستكون موجعة لو سمح للصراعات الضارة بأن تتطور. لأن هذا يعنى تدمير الأواصر التجارية الضعيفة أصلاً بين الدول الأعضاء، وهروب رؤوس الأموال والخروج الكبير للمهارات الوطنية من البلاد. ومن ثم هناك حاجة إلى التشديد على حقيقة أن آلية "سادك أورجان" هى آلية تستخدم أساساً للحفاظ على الأوضاع القائمة. ذلك لأنها بالأساس مشروع للدول ولا يعطى أى مجال للتدخل من جانب الشعوب.

٧- الخلاصة

لا شك أن جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية "سادك" تتطلع إلى تحقيق السلام فى الإقليم وفى القارة ككل، حيث تعتبر ذلك أساساً لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق الأمن والديمقراطية والحريات المدنية. بيد أن التحليل الذى قدمناه يشير إلى أنه بدون وجود شكل ما للمشاركة الشعبية فى القرارات المتعلقة باستخدام آلية "سادك أورجان" لن تكون هناك أية ضمانة للحريات المدنية والديمقراطية. وتظل المشكلة الرئيسية هنا هى الطابع والتوجه الدولتى أو الحكومى لهذه الآلية.

وتمثل آلية "سادك أورجان" ما أسميته "دبلوماسية المسار الأول". فعلى الرغم من كل الطموحات المدعاة لها، وبالتحديد الأهداف الخاصة بدعم التسويات التفاوضية، فإن هذا النوع من الآليات يصب فى التحليل الأخير فى خانة قمع أو إخماد الصراعات. والأمر الأكثر خطورة أنه يحدث التباساً بين مفاهيم مثل الدولة والمواطن، حيث يخضع الثانى للأولى، ويتم النظر إلى مصالح وطموحات الاثنين على أنها شىء واحد. وغنى عن القول أن هذا يمثل نوعاً من التدليس الذى يجب نبذه من الخطاب السياسى، ومن عملية إدارة الصراعات، ومن الفكر الرامى إلى تحويل القارة. لأنه في الحقيقة يؤلد افتراضاً خطراً فحواه أن الدولة لا يمكن أن تثير صراعاً سياسياً، وأن المواطنين لا يمكن أن يتحدوا سياسات وأفعال

حكومـــاتهم. كمـــا أن الـــدول الأعضاء هى التى تحدد نوع الصراع، وتقرر كيفية اســـتخدام آلـــية "ســـادك أورجان" معه، ولا تترك أية مساحة لمدخلات من جانب المجتمع المدنى فى هذا أو ذاك.

ومـــن الواضـــح أن هذه الآلية بحاجة إلى إدخال إصلاحات عليها إذا أريد لها العلاج الناجع للمشكلات الإقليمية بالافتقار إلى السلم والاستقرار. وعندئذ فقط يمكن أن تصـــبح آلـــية لصـــنع السلام، بدلاً من أن تظل أداة لإخماد الصراعات كما هو الحال الآن.

وأخـــيراً هـــناك نقطـــة تتصـــل بالجوانب الاقتصادية الناجمة عن عمل الآلية وتحقـــيق الســـلم والاســـتقرار. فمن بين المنافع المفهومة زيادة التدفق الاستثمارى لـــرؤوس الأمـــوال فى الإقليم بسبب تحسن المناخ الاجتماعى- السياسى بما يشعر المســـتثمرين بالأمن. ومن الأمور المقررة أن الاستثمار الرأسمالى يحتاج إلى السلم والاستقرار، ولكن هذا ليس العامل الوحيد والأهم على الإطلاق فى هذا الصدد. فقد يكـــون من الأكثر أهمية أيضاً عوامل أخرى متعلقة بالموارد التى يمكن استغلالها، والبنـــية التحتية والمؤسسية، وتكاليف الإنتاج، وحجم السوق. ومن ثم يبدو أن آلية "ســـادك أورجـــان" ستعمل بالأساس لصالح جنوب أفريقيا الغنية بالموارد والأكثر تطوراً فى الصناعة، عن بقية بلدان الإقليم.

ملاحظات

1- International Peace Academy in partnership with the African Renaissance. The Southern African Regional Institute for Policy Studies and the Department of International Relations, University of Witwatersrand, 2000. Southern Africa Security Architecture: Problems and Prospects, 11-13 December. Authored by Francis Konegay and Simon Chesterman. Gaborone, Botswana, Dec. 2000.

المراجع

Bellamy, I. 2002. Southern Africa's new security agenda: Reflections on the evolution of human security and its applicability to Southern Africa. In Africa Insight, 32, No. 1,March.

Buzan, B. 1999. International security in the post-cold war era. In J. Baylis and S. Smith, (Eds.). World Politics: An Introduction to International Relations. Oxford: Oxford University Press.

Chitala, D. 1987. The political economy of the SADCE and Imperialism's response. In 1987: Prospects for Disengagement and Development in Southern Africa. London: Zed Books Ltd.

Cilliers, J. 1995. Towards collaborative cooperative security in Southern Africa: The OAU and SADC. In J. Cilliers and M. Reichardt, (Eds.). About Turn. The Institute for Defense Policy, Halfway House.

Gurr, T. R. 2001. Peace and Conflict: A Global Survey of Armed Conflicts, Self- Determination Movements and Democracy. Center for International Development and Conflict Management. University of Maryland, College Park.

Harris, P. and Reilly, B. (Eds.). 1996. Democracy and Deep-Rooted Conflict: Options for Negotiators. Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA).

Havermans, J. 1999. Power for peace. In People Building Peace. Utrcht, European Center for Conflict Prevention in cooperation with IFOR and the Coexistence Initiative of State of the World Forum.

Khadiagala, G. 1997. Regionalism and leadership in Africa. In Lesotho Social Science Review 3, No. 1, June.

Lancaster, C. 1995. The Lagos three: Economic, regionalism in sub-Saharan Africa. In J. W. Haberson and D. Rothschild, (Eds.). Africa in World Politics: Post-Cold War Challenges. Boulder, co: Westview Press, Inc.

Lippmann, W. 1999. International security in the post-cold war era. In J. Baylis and S. Smith, (Eds.). The Globalisation of World Politics: An Introduction to International Politics. Oxford: Oxford University Press.

Makoa, F. K. 1997. National security with reference to Lesotho rulers' conception. In Strategic Review for Southern Africa, xix. No. 2, November.

___. 2001. Elections and conflict: When mediation and prevention are necessary. Paper presented at the Southern African Parliamentary Forum Roundtable, Pretoria, 2-3 November.

Malan, M. 1996. Foundations for regional security: Preparing to keep the peace in Southern Africa. In African Security Reviw, 5, No. 1.

___. 1998. SADC and Sub-regional Security: Unde Venis et Quo Vadis? *ISS* Monograph Series No. 19, February.

Matlosa, K. 1999. Conflict and conflict management: Lesotho political crisis after the 1998 election. In Lesotho Social Science Review, 5, No. i, June.

Ngubane, S. and Solomon H. 2002. Southern Africa's new security agenda: reflections on the evolution of human security and its applicability to Southern Africa. In Africa Insight, 32, No.1.

Ralina, R. M. and Saunders, C. 2001. South Africa's regional policy approach, 1994-1999 in Africa Institute of Southern Africa. In African Foreign Policies in the 2ist Century. Working papers. Pretoria: International Peace for Justice, March.

Rubin, J. Z., Pruitt, D. G. and Kirn, S. H. 1994. Social Conflict: Escalation, Stalemate and Settlement, (2nd ed.). New York: McGraw Hill Inc.

SADC/CM/1/2002/7.2: The New Partnership for Africa's Development (NEPAD).

Southern African Development Community. 2002. Towards a common future: Protocol on politics, defence and security co-operation, 18/8/2001. Final.

United Nations Development Programme. 2000. Human Development Report.

United States Institute of Peace. 2002: Special Report: Responding to war and state collapse in West Africa. January.

van Aardt, M. 1997. The emerging security framework in Southern Africa: Regime or community? In Strategic Review for Southern Africa, XIX, No. 1. May.

___. 1998. The applicability of the new security agenda for Southern Africa. In S. Solomon and M. van Aardt, (Eds.). Caring Security in Africa: Theoretical and Practical Considerations on New Security Thinking, iss Monograph Series, No. 20. Halfway House, Institute of Security Studies.

van Nieuwkerk, A. 2001. Regionalism into globalism? War into Peace? SADC and ECOWAS compared. In African Security Review, 10, No. 2.

Wolfers A. 1999. International security in the post-cold war era. In The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations. J. Baylis and S. Smith, (Eds.). Oxford: Oxford University Press.

الفصل الخامس

انتشار ودور الأسلحة الصغيرة
فى تفاقم الصراعات فى شرق أفريقيا

بقلم: فرانسيس كيه ويراجو*

١- مقـــدمـــة

يوجـد فـى أفريقـيا جنوب الصحراء ثلث إجمالى عدد اللاجئين فى العالم تقريباً، حيـث يـبلغ عددهم ٩,٤ مليون، بالإضافة إلى حوالى ٢٠,٨ مليون نازح داخلى، وهذا هـو أعلـى رقـم للهجرة فى العالم. وتسم الاختلافات العرقية أو الدينية وما أشبه معظم الصـراعات الراهـنة، ولكـن هـذا مجرد جزء من الصورة. وغالباً ما تتداخل أسباب الحـروب مـع أسـباب اضطرار أطراف أو جماعات معينة إلى القتال. وفى الحقيقة أن الأسـباب الجذريـة تكمن عادة فى التنافس على الموارد والصراع على السلطة والنفوذ (Baechler 2000). بـل واتخذت حروب التسعينيات فى أفريقيا طابعاً إقليمياً وخاصة فى إقلـيم البحـيرات العظمـى وجـنوبى القارة. ففى منتصف ١٩٩٩ كانت الحروب تدور رحاهـا فـى أنجـولا والكونغـو برازفـيل والكونغو كينشاسا وإثيوبيا وإرتريا ورواندا والصـومال والسودان. كما حاقت الصراعات منخفضة الكثافة القتالية بالعديد من البلدان الأخـرى مـثل بوروندى وتشاد وجيبوتى والسنغال وأوغندا. وكذلك عانت بلدان أخرى من انعدام الاستقرار الداخلى إلى حد ينذر بالتطور إلى حرب أهلية أوسع نطاقاً.

وبيـنما تـزحف الصـراعات وتتفاقم فى القارة، تتسبب بالطبع فى خروقات واسعة لحقـوق الإنسـان واتسـاع المجاعـات لأسباب عديدة أهمها انقطاع الأنشطة الإنتاجية وهجـرة الفلاحين لمزارعهم. وتؤدى الحرب أيضاً إلى تحويل الموارد – النادرة أصلاً– بعـيداً عـن الإسهام فى توفير الخدمات الاجتماعية، فضلاً عن الاضطراب الذى يلحق بالـتجارة، وإحـباط السـياحة، ناهيك عن الانهيارات التى تصيب البنى الأسرية. وكان لشـيوع الصـراعات واستمرارها آثار سيكلوجية خطيرة مثل إصابة الأطفال بالصدمات

* Francis K. Waragu معهد دراسات الثقافة والتنمية، جامعة موى، كينيا.
E-mail: fkwairagy@yahoo.com

النفســية أو تــأقلمهم مع ثقافة العنف. وفى ظل هذه الظروف تفقد الدولة سيطرتها على وظائفهــا الأمنية حيث تفشل بالدرجة الأولى فى تحقيق الأمن لمواطنيها. وتكون النتيجة المنطقــية هــى انتشــار العنف المسلح وقطع الطريق والجريمة المنظمة، وهو ما يزيد الطلــب علــى الأســلحة الصــغيرة حيث يسعى المواطنون لحماية أرواحهم وممتلكاتهم بأنفسهم.

وإذا لــم تصــحح هذه الأوضاع فى الوقت المناسب، ستعطى الأساس لثقافة البندقية حيــث يصــبح التســلح الذاتــى مــن أجل حماية النفس أحد القواعد الرئيسية فى حياة الجماعــة. وبديهــى أن تتحول ثقافة السلاح إلى ثقافة العنف جراء الطلب المتزايد على الأســلحة الصغيرة، وهو ما يحدث عادة حينما لا تستطيع الدولة ضمان أمن مواطنيها أو السيطرة على الأنشطة غير الشرعية التى تستخدم فيها أسلحة كهذه.

وإن امــتلاك واســتخدام الأسلحة الصغيرة من جانب أشخاص غير نظاميين وغير مــرخص لهــم بحــيازتها، قد أصبح فى نظر الكثيرين المصدر الرئيسى لانعدام الأمن والممارســات اللاإنســانية، وبمــا يمــثل عقبة كبرى أمام التنمية البشرية المستدامة فى أجزاء كثيرة من العالم.

كذلــك ارتبطــت الأســلحة الصــغيرة بتزايد الجرائم والسرقات المسلحة وخطف الســيارات والعــنف فــى المــدن والمراكز الحضرية، إلى جانب سرقة الماشية وتفاقم الصــراعات فــى المجــتمعات الــرعوية والــرعوية- الزراعية فى إقليم شرق أفريقيا والبحــيرات العظمــى. ولا يكف الوضع عن الازدياد سوءًا جراء العنف المسلح الناجم عــن عــدم حــل الصراعات الإقليمية، وذلك فى ملمح يكاد يكون شاملاً. وهو وضع لم يعرفه المشهد الأفريقى منذ الاستقلال (Muggah and Berman 2001).

وتنتشــر عــدوى الصــراعات والعــنف بســبب دخــول التكنولوجيا الحديثة فى الصــراعات المحلــية، فمن الملحوظ أن امتلاك الأسلحة الآلية ونصف الآلية مثل بنادق "أيــه كــى ٤٧" و "جــى ٣٥" بغــرض الاستخدام فى النزاعات الثقافية أو العشائرية أو العرقــية، قــد أصــبح ظاهــرة مــتزايدة تؤدى إلى زيادة مأساوية فى أعداد المقتولين والجــرحى فــى كــل صــراع. كذلك تكون النتيجة عند الضحايا والمهددين هى ازدياد الرغــبة فــى تسلح أفضل والسعى للانتقام من المعتدين، ومن ثم حدوث زيادة أكبر فى الطلب على تلك الأسلحة، وهو ما يؤدى إلى تغيير طبيعة الصراعات فى الإقليم.

كمــا كــان لانتشــار هــذه الأســلحة طائفة واسعة من الآثار الثانوية مثل الهجرة الإجــبارية، وانهــيار الأواصر الأسرية وعدم تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان. ولقد أصــبح مــن المســائل الملحــة بقوة الآن التصدى للتحدى الذى تمثله الأسلحة الصغيرة

بآثارهـــا الخطيرة على الصراعات فى شرق أفريقيا. وهو ما يتطلب جهوداً مشتركة من جانـــب حكومـــات الإقلـــيم وجمـــيع الشركاء الآخرين حتى يمكن تطوير مقاربة ناجزة والوصـــول إلـــى حلـــول مستقرة. وينبغى أن تكون نقطة البداية هى إجراء تحليل معمق للعوامـــل الرئيســـية، أى عـــدم توجـــيه الاهتمام كله إلى الأعراض بينما يترك المرض ليســـتفحل. فـــإذا أردنـــا الـــبدء بمـــبادرات ناجعة علينا أولاً أن نقوم بتشخيص صحيح للمشكلة.

لقـــد انتشـــرت الأســـلحة الصـــغيرة والخفـــيفة كماً وكيفاً بدرجة هائلة فى المجتمع المعاصـــر. فلـــم يتوقف الخطر عند حد أنها تأخذ طريقها إلى عدد أكبر من البلدان، فهى تذهـــب بوفـــرة إلـــى ترســـانات خاصـــة متزايدة داخل هذه البلدان مثل تلك التى تملكها جماعـــات الميلشـــيات وعصـــابات المخدرات والجريمة المنظمة، خالقة لثقافة البندقية، العدوانية والمدمرة.

ووفقـــاً لـــتعريف الأمم المتحدة فإن الأسلحة الصغيرة هى الأسلحة النارية من قبيل المسدســـات والبـــنادق العاديـــة والمدافع نصف الآلية والبنادق الهجومية والمدافع الآلية الخفيفة، والمصممة كى يستخدمها فرد واحد (UN, Secretary General 1997).

أمـــا الأســـلحة الخفـــيفة، فهـــى فـــئة مـــن الأسلحة قريبة مما سبق، وهى مصممة للاستخدام من قبل طاقم من عدة أفراد وليس فرداً واحداً.

٢- خلفية تاريخية

مـــثّل إقليم البحيرات العظمى طوال العقد ونصف الماضيين مركزاً لانتشار الأسلحة الصـــغيرة فـــى كل من وسط وجنوبى وشرق أفريقيا. إذ إن هذا الإقليم قد اتسم بالتزاوج بيـــن النضال من أجل تصفية الاستعمار وتحرير الشعوب وبين الصراعات على الحكم، وهـــو الأمـــر الذى أشاع عدم الاستقرار فيه. كما ضاعف من عدم الاستقرار: الحروب بالوكالـــة والمخططات السياسية فى فترة الحرب الباردة، حيث استخدم هذا الإقليم فى آنٍ واحد كميدان للمواجهة، وكقاعدة لتغذية الصراعات فى القارة.

ومـــن موروثـــات حقبتى تصفية الاستعمار والحرب الباردة تلك الترسانات الكبيرة مـــن السلاح، والجيوش الضخمة من الجنود المدربين وكذا نصف المدربين الذين يملكون مهـــارات أقـــل مـــن الجـــيوش النظامـــية، والتى لم يتم جمعها أو استيعابها بعد انتهاء صـــراعات هاتيـــن الحقبتيـــن. ويضاف إلى هذا إمكانية تخزين الأسلحة الصغيرة لمدد طويلـــة دون تعرضـــها للـــتلف، أمـــا الذخيرة فهى متوفرة إلى حد كبير، وهو ما خلق دينامية خاصة لمزيد من العنف (CEPEDE 2002).

ومما أسهم أكثر فى الانتشار الهائل للأسلحة غير الشرعية فى شرق أفريقيا فى الماضى القريب توالى سقوط الحكومات فى أوغندا (١٩٧٩و ١٩٨٦) وإثيوبيا (١٩٩١) والصومال (١٩٩٢)، إلى جانب استمرار الصراعات فى جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهى الأحداث التى تمثل بوابة كبيرة لسوق الأسلحة.

بل ومما زاد المشكلة تعقيداً إغراق الإقليم بمخزونات مهولة من الأسلحة الصغيرة غير المستعملة وغير المرغوب فيها والتى أخذت بلدان أوربا الشرقية فى التخلص منها (Gamba 2000).

ونشير أيضاً إلى عدم وجود سيطرة قوية على مخازن السلاح الحكومى فى بلدان شرق أفريقيا، وذلك لأسباب عديدة أهمها غياب التشريعات المناسبة فى هذا الشأن. فمن خلال عمليات البيع والسرقة والتلاعب تخرج هذه الأسلحة من المخازن الحكومية لتقع فى الأيدى الخطأ، ولتبدأ من ثم دورة التداول غير الشرعى للسلاح، وهى التجارة التى تقوم بها جماعات الجريمة المنظمة المتخصصة فى تهريب المخدرات والسلاح.

ومن ثم فإن انتشار الأسلحة الصغيرة، الذى تغذيه التجارة غير المشروعة، يؤدى إلى إذكاء العنف وانتشار الجريمة. وهو أيضاً يعيق بناء كل من الاستقرار الاجتماعى والحكم الجيد. وعادة ما تشق هذه الأسلحة طريقها إلى طالبيها عبر شبكات سرية تشمل سماسرة سلاح غير مرخص لهم ومهربين محليين، ولتتجه أساساً إلى مناطق الصراعات لتؤجج ما هو قائم منها وتساعد فى اندلاع المزيد من الصراعات الجديدة فى الإقليم. فهناك العديد من الجماعات والأفراد الذين يقعون خارج متناول الدولة والقوات الحكومية، ويقومون بالاستخدام الكثيف لهذه الأسلحة فى الصراعات الداخلية. وتستخدم القوى المتمردة والقوات غير النظامية والعصابات الإجرامية كل أنواع الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ولا شك أن أثر هذه الأسلحة على الجماعات والأفراد المستهدفين مدمر إلى أقصى حد. إذ إن إتاحة هذه الأسلحة تسهم فى تفاقم الصراعات من خلال فداحة الخسائر وإطالة أمد العنف، حيث تشجع على الحلول العنيفة وليس السلمية للخلافات، وتولد دائرة جهنمية من تعاظم الشعور بانعدام الأمن، والذى يفضى بدوره إلى زيادة الطلب على السلاح واستخدامه (UN 1997).

إن التحدى الكبير الذى يواجه إقليم شرق أفريقيا، مثل غيره من المناطق المبتلاة بالصراعات، هو ما يحدث إبان الصراع من توزيع كميات كبيرة من السلاح على المواطنين، سواء من جانب الحكومة أم جماعات أخرى، ولا يتم جمعها بعد انتهاء الصراع. وتستخدم هذه الأسلحة لتأجيج صراعات أخرى بما يعنيه من آثار سلبية خطيرة على الحياة الإنسانية والممتلكات. ومن الصعب حصر كميات الأسلحة الموردة

إلـــى منطقة صراع ما، لانعدام الشفافية إبان عملية التوزيع، وخاصة بالنسبة لمعرفة من حصل على السلاح وما نوعه.

ولا توجـد بيانات يعتمد عليها بشأن انتشار التداول غير الشرعى للأسلحة الصغيرة فـى إقليم شرق أفريقيا. ومع ذلك فإن غياب هذه البيانات لا ينفى ضخامة ونطاق ظاهرة الأسـلحة الصـغيرة غـير الشـرعية فى الإقليم، وهو انطباع يمكن الحصول عليه من مراقـبة مـدى الخسـائر فى الأرواح والممتلكات فى مناطق الصراع. ولكن عدم وجود هـذه الإحصـائيات يمـثل مشكلة من زاوية عدم التأكد من حجم التحدى. وهناك تقدير بوجـود ١١ ملـيون قطعـة سلاح نارى غير شرعى تتداول الآن فى أفريقيا (Gamba 2000)، ولابد أن حصة كبيرة من هذه الأسلحة توجد فى إقليم شرق أفريقيا.

وإن هـناك حاجـة ماسة إلى التعاون بين حكومات الإقليم فى هذا الصدد، بما ذلك إنشـاء قـاعدة بيانات مشتركة. وتنبثق أهمية هذا الاقتراح من حقيقة اتساع هذه الفئة من السـلاح التى تمتد من الصواريخ التى تطلق من فوق الكتف إلى النصال التقليدية، ناهيك عـن الأسـلحة المصنعة منزلياً والقادرة على إلحاق دمار خطير بالمدنيين الذين يجدون أنفسـهم علـى خطوط النار بين الجماعات المتحاربة. وستكون الإحصائيات مفيدة، ولو على الأقل من زاوية تقدير حجم التحدى.

فـإلى جانب الخطر المتمثل فى سهولة استخدام هذه الأسلحة الصغيرة، كان الخطر الـناجم عـن سهولة شراء أو الاستيلاء على السلاح فى البلدان التى تمر بقلاقل سياسية، وهـو مـا أدى إلـى تبلور تلك الظاهرة الحديثة التى يمكن تسميتها بنزع طابع الجيوش النظامـية عـن الحروب. ونقصد به أن الكثير من الحروب المعاصرة يخاض الآن فى ظـل وجـود أعـداد كبـيرة ومتزايدة من المسلحين الذين لم يسبق تدريبهم نظامياً، ولا يخضعون لانضباط أو مؤسسات عسكرية.

ولقـد أصـبح واضـحاً الـيوم أكثر من أى وقت مضى أن المدنيين غدوا الضحايا الأوائـل للحرب الحديثة. وتقول بعض التقديرات والدراسات أن المدنيين يشكلون أغلبية ضـحايا الحـروب المعاصـرة. وبعـبارة أخرى فإن المدنيين المسلحين وغير المنتمين لمؤسسـة عسـكرية نظامـية هم الذين يقومون بمعظم العمل القتالى، وهم أيضاً يقدمون معظم الضحايا.

كمـا أن انتشار الأسلحة الصغيرة قد حول القتال المسلح من "مهنة الحرب المقننة"، أى مـن مهمـة تقوم بها منظمات عسكرية محترفة تضم جنوداً نظاميين أو حتى جنوداً متطوعيـن تلقـوا تدريباً على أيدى المحترفين ويخضعون لأوامر المؤسسات العسكرية النظامـية، تحولت إلى أعمال إرهابية وحروب أهلية يقوم بها مدنيون مسلحون، بعضهم

فـــى صـــورة ميلشـــيات أهلية مؤيدة للحكومة، وبعضهم يداومون الهجوم على الحكومة، بيـــنما الـــبعض الأخر منغمس فى الصراعات بين الجماعات العرقية والقبلية دون اعتداد بالحكومـــات الوطنـــية. ويـــرى معظمهم أنه لا بديل سياسياً أمامهم، إذ يقولون إن غياب الحمايـــة الـــتى يجـــب أن توفرها الدولة إلى جانب انعدام الفرص الاقتصادية، هو الذى دفعهـــم دفعـــاً إلى الاستفادة من ميزة وفرة الأسلحة الصغيرة كى يتقدموا بأنفسهم لتحقيق أهدافهـــم الشخصـــية بطريقة يمكن اعتبارها إجرامية- أكثر منها سياسية- لو حدثت فى أى سياق آخر.

لقـــد تفاقمـــت ظاهرة تغلغل الأسلحة الصغيرة بسبب نقص السيطرة الفعالة والقدرة الإلزامـــية مـــن جانب الدولة، وكذلك بسبب المستويات العالية من الطلب المولد اجتماعياً للحصـــول علـــى الأسلحة الصغيرة، فضلاً عن أن الأخيرة أصبحت متاحة فعلياً بكميات كبيرة.

وإن مواجهـــة مشـــكلة الأسلحة الصغيرة على نحو فعال لتعتبر جزءاً من المسئولية الأوســـع للحكومـــات والجماعـــة الدولـــية لحماية الضعفاء وتحقيق الأمن للبشر وحماية الحقوق.

وبالنســـبة لإقلـــيم شـــرق أفريقيا، يمكن للمرء أن يلاحظ بسهولة الضعف التاريخى للدولـــة هـــناك، نتيجة لوجودها السطحى المظهرى أولاً، ونقص قدرتها على التغلغل فى سائر أنحاء إقليمها ومجتمعها ثانياً.

ولمـــا كـــان من المفروض نظرياً أن تظل الدولة محتكرة لحق استخدام العنف، فإن أى نـــوع آخـــر من ممارسة العنف يعتبر بالضرورة تحدياً لسلطة الدولة. ويعتبر العنف الصـــريح دائماً بمثابة تحدٍ للسلطة السياسية للحكم حتى لو يمكن موجهاً ضد الدولة نفسها (Kurimoto and Simonse 1998).

وفـــى ضوء هذا يبدو أن الحملات العنيفة التى تقوم بها قوات الأمن، ولا تميز فيها بيـــن جمـــع الســـلاح ومصادرة المواشى مثلاً، يقصد بها أولاً استعادة حق الدولة منفردة فى استخدام العنف، ويأتى فى المقام الثانوى الهدف الخاص بحل الصراعات.

إن أوضـــاع انعـــدام الأمن التى يعيشها بعض سكان شرق أفريقيا تجعلهم يتشككون فـــى الالـــتزامات القانونـــية والأخلاقـــية من جانب الدولة. فالدولة، من حيث هى كيان قـــانونى، عليها واجب أخلاقى بتوفير الأمن لمواطنيها. ويتسع نطاق هذه الحماية الأمنية ليشـــمل جمـــيع صـــور الأمن المتعلقة بأمن الأشخاص والممتلكات، والأمن الاجتماعى والاقتصادى.

وحينما تفشل أو تعجز الدولة عن توفير هذا الأمن لمواطنيها، تكون النتيجة المنطقية هى بحث المواطنين والجماعات عن وسائل بديلة تجعلهم قادرين على مواجهة تلك التحديات. وفى كثير من أجزاء شرق أفريقيا لجأت جماعات ومجتمعات محلية كثيرة إلى التسلح الذاتى نتيجة انتشار عدم الأمن، ومستفيدة من وفرة الأسلحة الصغيرة فى الإقليم.

وهكذا وجدت كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة طريقها إلى مالكين ومستخدمين غير قانونيين، بسبب غياب القيود على إمدادات السلاح، والافتقار إلى قوانين ومعايير شاملة للتحكم فى تجارة وتداول السلاح. ويرجع هذا كله إلى الإخفاق فى العلاج الفعال لتردى الشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم تفاقم العنف وزيادة الطلب على الأسلحة الصغيرة كنتيجة حتمية لهذا.

وتؤدى التجارة غير الشرعية فى السلاح بكافة صورها إلى استدامة الصراعات وتفاقم العنف، وكذلك تبلور مختلف ثقافات العنف، ونزوح السكان الأبرياء من مواطنهم، وانتهاك القوانين الإنسانية الدولية، وتوالد الجريمة والإرهاب. وهو ما يدعو بقوة إلى العمل على إنهاء كافة صور المعاناة الإنسانية وقتل المدنيين الأبرياء، والناشبة جراء انتشار الأسلحة الصغيرة واستخدامها غير الشرعى.

إن بعض مناطق شرق أفريقيا متخمة بكميات هائلة من هذه الأسلحة، حتى ليقول أحدهم "إن الحصول على بندقية أسهل من شراء منديل" (Kibuka 2000). ففى بعض المناطق لم تعد الأسلحة الصغيرة وتجارتها محصورة فى مناطق نائية تجرى فيها الحرب، وإنما أصبحت متاحة أيضاً فى المدن الرئيسية. حتى لقد أصبح من الصعب جداً على الشرطة القيام بعملها فى هذه الظروف، وحيث يدرك رجال الأمن أنهم قد يصابون أو يفقدون أرواحهم أثناء القيام بواجباتهم.

٣-الطلب على الأسلحة الصغيرة

إن انهيار القانون والنظام يفتح الباب على مصراعيه أمام تزايد الطلب على السلاح، حيث يصبح الأمن مسئولية الفرد أو العشيرة أو الجماعة العرقية. فالمواقف الصراعية تدفع الكثير من الجماعات إلى تسليح أنفسها لتمارس الدفاع الذاتى وتحمى ممتلكات الجماعة. وهناك قلق إقليمى ودولى متزايد من أن سهولة الحصول على أسلحة صغيرة بشكل غير قانونى قد تعمل على تأجيج الصراعات، فضلاً عن نتائج هذا على الاستقرار السياسى، وأثره المدمر على أمن المواطن وأمن الدولة.

وتنبـــثق المشكلة أساساً من الصراعات المسلحة القديمة والمستمرة فى الإقليم، والتى بســـببها تســـربت تلك الأسلحة إليه. ومما أسهم فى الانتشار الكبير للأسلحة الصغيرة فى الإقلـــيم: نقص قدرة الدول فى الإقليم على ضبط ومراقبة حدودها، وانعدام الكفاءة وربما التســـاهل لدى السلطات الجمركية، والتحركات الكبرى للاجئين المسلحين مثلما بين كينيا وتنزانيا.

وفـــى الـــبلاد الـــتى تعـــانى مـــن صراع سياسى داخلى، مثلما الحال بين الحكومة الأوغـــندية ومنظمة "جيش الرب للمقاومة" LRA، ينشأ الطلب على السلاح بسبب شعور المواطنيـــن بالـــتهديد، كما تزيد الحكومة والجماعة المتمردة من معدلات التسلح استعداداً للمواجهات القادمة.

أمـــا فـــى كينيا فإن الصراعات العرقية بين جماعات الرعاة، والسطو على الماشية فـــى إقلـــيم "رفت" الشمالى والمقاطعة الشمالية الشرقية، قد كانت وراء زيادة الطلب على الســـلاح فـــى هـــذه المنطقة. وهكذا فقد تغير المشهد التقليدى كثيراً مع استخدام الأسلحة الآلـــية الحديـــثة فى غارات السطو على المواشى. فبعدما كانت هناك معايير ثقافية تحكم أمـــثال تلـــك الإغـــارات مـــثل توفـــير النســـاء والأطفال وكبار السن، أصبحت زخات الرصاص تطلق الآن من مسافات بعيدة ولم يعد تمييز الهدف ممكناً.

وفـــى حالات كثيرة يتم الحصول على السلاح عن طريق مقايضته بالأبقار، ويكون الدافـــع هـــنا شـــديد القوة حيث يشعر الشباب الذين يحصلون على سلاح جديد بالسطوة والـــثقة الكافيتين للاشتراك فى الغارات سابقة الذكر، والتى تقف وراء معظم الصراعات الدائـــرة بيـــن الجماعات الرعوية. بل إن كثيرين من الأفراد الذين يحصلون على سلاح نـــارى يـــريدون تجـــربة ســـلاحهم عملـــياً، ويبدو أن الطريق السهلة لهذه التجربة هى الاشـــتراك فـــى ســـرقة المواشـــى والغارات بين الجماعات الرعوية، أما فى الجماعات الفلاحـــية أو المراكـــز الحضـــرية فيمكن تجربة السلاح بالاشتراك فى عمليات البلطجة وقطـــع الطـــريق. ولا يتوقف الأمر على الأفراد، إذ إن الجماعات المسلحة تكون شغوفة باختبار الأسلحة التى حصلت عليها حديثاً لأغراض التدريب والتعرف على إمكانياتها.

وتحصـــل معظـــم جماعـــات الـــرعاة فى الإقليم على البنادق للدفاع عن النفس أو للهجـــوم على الجيران بغرض سرقة أو استعادة رؤوس مسروقة، أو لتدبير المهر اللازم لـــزواج الشباب، وهو فى هذه الحالة يتكون من عدد من رؤوس الماشية (Marwa 2000) . وتقـــوم عملـــية تتجرة الغارات، أو سرقات الماشية، الآن بتغيير النمط الثقافى التقليدى لمقايضـــة رؤوس الحيوانات بإمدادات الغذاء. كذلك كانت رؤوس الماشية المسطو عليها قابلـــة للاستعادة والتعويض عن طريق القيام بغارات مضادة، وهو ما يعنى أن ثروة هذه

الجماعـــات ظلت دائماً فى متناول أيديها. ولكن مع النظام الجديد الذى تباع فيه الرؤوس المســـروقة للـــتجارة تنفــتح الأبـــواب أمام موجات لا تنتهى من الغارات، كما أصبحت الأســـلحة وسيلة لتوليد الثروة، والجماعة الأفضل تسليحاً هى الأكثر قدرة على الاستيلاء على أعداد أكبر من الماشية، ومن ثم الحصول على نقود أكثر.

وكانـــت التقالـــيد تقضــــى بموافقة شيوخ الجماعة على الإغارة قبل القيام بها، حيث يـــباركون الشباب الذين سيخاطرون ويقومون بالسطو (Gulliner 1951). واستهدف هذا التقلـــيد فـــرض نوع من التنظيم على هذه الغارات بحيث لا يتم القيام بها فى أوقات غير مناســـبة مثل الفترة السابقة مباشرة على الجفاف لأن هناك احتمالاً بألا تبقى الماشية على قـــيد البقاء. وكان هناك إقرار بخبرة الشيوخ بشأن الأوقات والفصول المناسبة للقيام بمثل تلك العمليات.

أمـــا فـــى الماضــــى القريب فقد كان الشباب يخططون لغاراتهم سراً ويقومون ببيع الـــرؤوس المســـروقة قبل أن تصل الأخبار إلى مسامع الشيوخ فى الجماعة. وقد تسببت عملـــيات البـــيع الكبـــيرة لـــرؤوس الماشية فى تهديد الأمن الغذائى للجماعات وتهديد الجماعـــات الـــرعوية بالفقـــر المدقـــع (Republic of Kenya 1999). وأصـــبحت هذه الجماعـــات الـــتى تفقد ثروتها من الماشية بفعل الجفاف أو الفيضان أو غيرها من نوبات الطبـــيعة، معرضـــة لتهديد إضافى هو الصراعات التى تؤدى إلى فقدان قطعان ماشيتها بالســـطو المســـلح. وإذا لم تهاجر هذه الجماعات إلى المناطق الحضرية بحثاً عن وسائل بديلـــة للعيش، فإنها غالباً ما تتحول إلى البندقية كوسيلة لتدبير احتياجاتها الأساسية. وفى معظـــم الحـــالات تكـــون أهدافهـــا أناســـاً من الجماعات الأخرى، وذلك تطبيقاً لعقوبات ومحـــرمات ثقافـــية مرتبطة بجرائم السطو أو الإيدز أو القتل بحق الجيران. وهكذا تنفتح مســـاحة أكبر أمام الصراعات بين العرقيات على الموارد- وبالأحرى على البقاء- وقد تغيرت جسامة وآثار هذه الصراعات بسبب استخدام الأسلحة الآلية.

إن تـــناقص المـــوارد الطبيعـــية مـــثل المراعى والمياه نتيجة تدهور البيئة وأنماط الاســـتغلال الـــزائد للمـــراعى خلال السنوات القليلة الماضية، قد أدت جميعاً إلى اندلاع الصـــراعات والحـــروب التى شجعت بدورها على سباق التسلح واتساع ظاهرة تهريب الأســـلحة الصـــغيرة. ويؤدى استخدام الأسلحة الآلية فى الصراعات إلى زيادة الخسائر البشـــرية – وبخاصة النساء والأطفال- والدخول فى دائرة الثأر والثأر المضاد فى سياق تفاقم الصراع.

لقـــد داومـــت حكومـــات الإقلـــيم مـــنذ زمن بعيد على تهميش وإهمال الجماعات الـــرعوية، وخاصة من الناحية الاجتماعية- الاقتصادية، وحيث عانت هذه الجماعات من

ضــعف البنية التحتية، والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية.. وهــو مــا أســهم جمــيعه فى زيادة الطلب على الأسلحة. ولا شك أن ما نجم عن تلك السياســات مــن تفشــى الفقر والجهل وسط تلك الجماعات قد جعلها أكثر عرضة لسوء الاســتغلال مــن جانــب سياســيين يــريدون استخدامها فى إثارة الصراعات من أجل الحصــول علــى مــنافع سياســية. وفى ظل ظروف كهذه يحدث أن تقوم الدولة نفسها بتســليح بعــض الجماعــات العرقــية، سواء لتدافع عن نفسها بنفسها أم لتخوض حروباً بالوكالــة عــن الدولة. وهو أيضاً أحد العوامل التى أسهمت فى انتشار الأسلحة الصغيرة فــى إقلــيم شرق أفريقيا. ومن الأمثلة على هذه الممارسة قيام الحكومة الكينية بتسليح ما أســميت "قــوات الشــرطة الاحتياطــية" KPRS وســط جماعات "تورخانا" و"بوكوت" و"صــومالى" وغــيرهم. وقامــت الحكومــة الأوغــندية بتسليح جماعة "إيتسو" وغيرها لمواجهــة غــارات جماعة "كراموجونج"، وسلحت الحكومة السودانية جماعتى "توبوسا" و"ديدنجــا" وآخريــن لمواجهة "جيش التحرير الشعبى السودانى (Larjour Consultancy 2001).

وهكــذا دخــل الكثير من ذلك السلاح الموزع على تلك الجماعات فى السوق غير الشــرعية للســلاح، أو تم استخدامه فى غارات السطو على رؤوس الماشية وغيرها من الأنشطة الإجرامية.

ولقــد أســهم امتداد الصراعات زمنياً وانعدام الأمن فى المناطق الرعوية فى توسيع الفجــوة بين الجماعات الرعوية وغيرها من الجماعات الأخرى فى مختلف دول الإقليم. ومــن النــتائج الاقتصــادية المنطقــية لهذا أن امتنعت الاستثمارات عن القدوم وتعثرت بــرامج التنمــية. أمــا من الناحية السياسية، فقد أسهمت صياغة صورة سلبية لجماعات الــرعاة – وبمســاعدة الإعــلام– على أنها جماعات متخلفة وناقصة الرشد وميالة إلى العنف (Hassan 1997).

إن الكثيريــن مــن ســكان الإقليم، وبخاصة أولئك الذين يقطنون المناطق الريفية، يــنظرون إلــى امتلاك الأسلحة الصغيرة كوسيلة لتوسيع خياراتهم فى تلبية الاحتياجات الدفاعــية لشخوصــهم أو عشــيرتهم أو جماعــتهم أو لأسرهم الممتدة. وخاصة فى ظل خطــر الــتهديد من جانب جماعات مسلحة أو عصابات أو عشائر أخرى تقوم هى أيضًا باســتخدام الســلام لــنفس الغرض. ويعتبر عدم قدرة هيئات تنفيذ القانون وفرضه على توفــير الأمــن فــى أجــزاء من البلاد، يعتبر من المحددات الأساسية فى فهم ديناميات الطلــب علــى الأسلحة الصغيرة فى الإقليم (Gebre- Wold 2000). ومن ثم يمكن النظر إلــى نشــأة "ثقافة المحارب" كدلالة على الرغبة فى الأمن الإنسانى، أكثر منها رغبة فى

إشـعال الحـروب والصـراعات. فمـن واجب المرء أن يحمى نفسه وأسرته وجماعة أقربائه، وهذا هو ما يدعو بعض الأفراد إلى امتلاك السلاح.

كذلـك تتسـبب الحـدود غـير المسـيطر عليها، فى ظل تفاقم الصراعات وانعدام الاسـتقرار الإقلـيمى، تتسـبب فـى خلـق الشروط المواتية لنشأة أسواق لتداول فائض الأسلحة، وحيث يعاد تدويز هذه الأسلحة من منطقة صراعية إلى منطقة أخرى (Small Arms Survey 2001). ومعـنى انتشـار الأسلحة الصغيرة فى مجتمع ما، ونقص التحكم المركـزى فـى توزيعهـا، إلى جانب رخص أسعارها، معناه أن كميات كبيرة من هذا السـلاح يمكـن تدويرها بين البلدان المختلفة فى وقت قصير (Demetriou et al 2002). ومـن المـنطقى أن تـؤدى وفرة واستخدام الأسلحة الصغيرة إلى عرقلة أنشطة الغوث الإنسـانى، وزيـادة الأوضاع الأمنية سوءًا، وبالتالى زيادة الطلب على السلاح من أجل المنافسـة علـى الإمـدادات الإنسانية المتاحة والتى تتعرض للتناقص أصلاً جراء هذه الأوضاع.

وفـى أجـزاء مـن شـرق أفريقـيا اكتسبت بعض الجماعات "ثقافة السلاح" التى بمقتضـاها يمـثل امـتلاك السلاح رمزًا للمكانة الاجتماعية، ومصدراً للأمن الشخصى، ووسـيلة للـبقاء واكتسـاب الرزق، وعلامة من علائم الرجولة، بل وفى بعض الحالات يصبح السلاح رمزًا للهوية العرقية والثقافية.

ولا تـؤدى هـذه الـثقافة بحـد ذاتها بالضرورة إلى توليد ثقافة العنف، حيث يكون امـتلاك السـلاح فـى الثقافة الأخيرة مرادفًا للسطوة السياسية وتحبيذ استخدامه فى حل الصراعات.

وينـتج عن هذا التحول من "ثقافة السلاح" إلى "ثقافة العنف" زيادة كبيرة فى الطلب علـى الأسـلحة الصـغيرة. وغالـباً ما يقع هذا التحول الخطير حينما لا تستطيع الدولة ضـمان أمـن مواطنـيها أو الـتحكم فى الأنشطة غير القانونية للاتجار فى هذا السلاح وإساءة استغلاله.

ومـن ثـم تـتجلى صعوبة إضافية فى محاولة ضبط أو خفض مستويات استخدام الأسـلحة الصـغيرة، وبشكل خاص فى وسط الجماعات التى تزدهر فيها "ثقافة السلاح". ويمكـن ملاحظـة هـذا مثلاً فى جماعة "تورخانا" بكينيا، حيث أصبح السلاح جزءًا لا يـتجزأ مـن طقوس وممارسات ثقافية خاصة بها، مثل وراثة الابن الأكبر لسلاح والده المتوفى، واستخدام السلاح كجزء من متطلبات المهور.

كذلـك يـزيد الطلـب على الأسلحة الصغيرة جراء المظالم السياسية والاقتصادية المؤديـة إلى الإفقار والتهميش. فمثلاً الجماعات التى تخسر الانتخابات أو تجد نفسها بلا

تمثـيل سياســى، تلجأ غالباً إلى الأحراش وتستخدم المتاح لها من سلاح لكى تحصل من خــلال البندقــية علــى مــا لم تستطع الحصول عليه عبر صندوق الانتخاب. ولذا هناك حاجــة ماســة إلـــى تغذيـــة الديمقراطية الناشئة فى الإقليم، وأن تتم معالجة كل القضايا السياســية بالشفافية التى لا تسمح لجماعة مدفوعة بالخوف أو التهميش أن تتوسل بالعنف بحثاً عن حماية النفس والمصالح.

ومــن الناحــية الاجتماعية، حينما تهيمن إحدى الجماعات على الثروة وتداوم على قمــع أو انــتهاك حقــوق جماعــات أخرى، تكون النتيجة الحتمية هى التمرد ضد هذه الأوضاع، وتصبح الأسلحة الصغيرة الأداة المختارة لممارسة هذا الصراع.

كمــا يخلــق التســليح الانــتقائى لجماعــات عرقية بعينها شعورًا بأن كل فرد فى الجماعــة هــو حــامى نفســه. وليس هناك سر فى أن حكومات شرق أفريقيا تفتقر إلى القــدرة علــى ضــمان أمن جميع مواطنيها. وفى ضوء هذه الحقيقة اختارت بعض هذه الحكومــات –صراحة أو سرًا– تسليح بعض الجماعات فى المناطق الريفية حتى تتمكن مــن حماية نفسها بنفسها، وهو ما يخلق طلباً أكبر على السلاح حيث تتكون الرغبة لدى كــل شــاب فى أن يصبح فردًا فى جماعة الحماية نظرًا لما ينطوى عليه هذا من مكانة اجتماعــية فــى ظــروف كهــذه. وإلــى جانب زيادة التنافس على هذه الوضعية داخل الجماعــة الواحــدة، فإن أية جماعة أخرى تشعر باستبعادها من هذه العملية سوف تبحث عن طرق لتسليح الذات من أجل حماية مصالحها من أولئك الذين سلحتهم الدولة.

كذلــك تزداد الأسلحة الآلية المتاحة فى منطقة ما جراء اندلاع القلاقل السياسية فى بلــدان مجــاورة، وخاصــة الأوضــاع المتســمة بسهولة تنقل المحاربين عبر الحدود، واســتخدامهم للأســلحة الــتى بحوزتهــم لإرهاب الجماعات المحلية فى البلد المجاور. ويــؤدى الحصــول المفاجىء على الأسلحة الآلية إلى تغيير موازين القوى عبر الحدود، أو بيــن الجماعــات المخــتلفة داخــل المــنطقة الواحدة، وهو ما يفضى دائماً إلى تفاقم الصراعات حيث تتصارع الجماعات فيما بينها على اكتساب السطوة.

٤– نظرة إلى المستقبل

هــناك حاجة قوية إلى تمحيص وبحث العلاقة بين كل من الثقافة والرعوية والعنف باعتــبارها الأســباب الرئيســية لانتشــار الأسلحة الصغيرة، وخاصة وسط الجماعات الــرعوية فى إقليم شرق أفريقيا ولا ينبغى بأى حال وتحت أى ظرف من الظروف ترك مســائل الأمــن للمواطنيــن. فعلى حكومات الإقليم أن تنهض بمسئوليتها فى ضمان أمن جمــيع الأفراد. ولما كان الحصول على الأرض والمياه والمرعى والموارد المنجمية قد

أصبح بشكل متزايد المصدر الأولى لاندلاع الصراعات، ينبغى على حكومات الإقليم تشجيع الاستغلال الحكيم للموارد الطبيعية ونظم حماية استدامتها، وأن تعتبر هذا ضمن أهم أهداف التنمية (Buch 2000).

وينبغي على حكومات الإقليم أن تشجع وتصوغ وتنسق أجندة لتطوير الأمن الإنسانى، وضمان أن تعيش كل المجتمعات فى ظل قوانين وتنظيمات وتدابير إدارية قادرة على ممارسة سيطرة فعالة على ملكية وانتقال الأسلحة الصغيرة، وذلك من خلال كفاءة الإجراءات القانونية والتعاون بين الشرطة والاستخبارات والجمارك والمسئولين عن ضبط الحدود، وذلك من أجل القضاء على التداول غير الشرعى وتهريب الأسلحة الصغيرة (Nairobi Secretariat 2001).

وسيكون من الأكثر واقعية اتخاذ تدابير فعالة إزاء انتقال الأسلحة، وتشجيع قانونية وعلانية الصفقات كنقطة بداية فى هذا الصدد. ويمكن أن يتضمن هذا حصر تصنيع وتجارة ونقل السلاح فى الشركات المرخص لها بهذا من جانب حكوماتها.

كذلك ينبغى على حكومات الإقليم إنشاء قاعدة بيانات تسجل فيها كل انتقالات ملكية السلاح، وأن يشترط توثيق سائر هذه العمليات. ولما كانت هذه المشكلة عابرة للحدود يصبح التعاون بين حكومات الإقليم أمراً لا غنى عنه.

وهناك حاجة ماسة إلى صياغة استراتيجية شاملة ومشتركة بين بلدان الإقليم تجاه هذه المشكلة. فليس بوسع حكومة ما الإدعاء بحصانتها من الآثار الوخيمة لانتشار الأسلحة الصغيرة، خاصة أن قيام بلد ما – منفرداً– بفرض السيطرة على ظاهرة انتشار هذه الأسلحة، سوف يؤدى بالضرورة إلى إغراق البلدان المجاورة بفيض منها. فمثلاً أدت العملية الأخيرة لنزع سلاح جماعة "كارموجونج" فى أوغندا إلى تدفق كبير لهذا السلاح إلى كينيا.

ومن ثم فإن التحدى الآن هو صياغة وتنفيذ آليات وطنية وإقليمية لتشديد السيطرة على الأسلحة النارية، ومنع والقضاء على تهريب الأسلحة الصغيرة غير القانونية، على أن يكون هذا فى إطار تناول شمولى. وينبغى أن تتضمن المجالات الرئيسية للتعاون فى هذا الصدد:

أ– تشديد أشكال السيطرة الداخلية.

ب– الأنشطة الشرطية.

ج– السيطرة على الحدود ونقاط الدخول.

د– تطوير التشريعات الخاصة بتملك المدنيين للأسلحة النارية.

وإذا كانت المشكلة مركبة إلى هذا الحد فى مجملها كما رأينا، فإن جوهرها يكمن فى السيطرة على الأسلحة النارية، أى الحاجة إلى تقييد التداول الزائد والمنافى للاستقرار - للأسلحة الصغيرة. وما نحتاجه حقاً هو تقليص فائض الأسلحة، وكذا اتخاذ التدابير الفعالة لمنع تراكمات جديدة من السلاح تضيف المزيد من التهديد للأمن، وبالأحرى نحتاج إلى القيام بالمهمة الكلاسيكية للسيطرة على السلاح. ومع ذلك فإن المقاربة التى تحصر الحل الرئيسى فى القضاء على التداول غير الشرعى للأسلحة الصغيرة، لا تبدو كافية لإنجاز حل شامل، إذ من الواضح أنها - أى هذه المقاربة- لا تفعل شيئاً لعلاج المشكلة الضاغطة والمتمثلة فى التراكمات الحالية من السلاح. بل والأكثر من هذا أن كل حيازات الأسلحة الصغيرة بدأت أولاً بشكل شرعى.

وفيما يختص بالعلاقة بين الأمن والتنمية، تزداد الحاجة إلى صياغة آلية شاملة وفعالة لبناء السلام بهدف تقليص اللجوء إلى حيازة واستعمال السلاح حينما تقع الصراعات (Rose 1998). ويتطلب حل الصراعات الجارية فى إقليم شرق أفريقيا الآن المبادرة بالعناية بالبيئات التى يمكن فيها استئصال الأسباب الجذرية للصراعات والتأسيس لاستقرار طويل الأمد. وينبغى البحث والتفاوض بشأن حلول للصراعات تضمن التسوية السلمية وتعزيز ثقافة السلام.

لقد أصبح الأمن عنصراً مهماً فى التنمية، بل إن الاثنين يتكاملان فى مقاربة شاملة لتحقيق خير الإنسان. ويعتبر الفقر عاملاً محورياً وراء تداول الأسلحة الصغيرة، لأنه يفسح المجال بسهولة أمام الأنشطة الإجرامية والمهربين. ومن ثم يتحتم إيلاء اهتمام كبير لفعاليات التنمية إذا كنا نريد علاجاً كافياً لظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة. ومن المهم فى مواجهة هذا التحدى ألا نقف عند حدود تنفيذ التدابير، مثل نزع سلاح المقاتلين المسرحين، والذى يمكن أن يصبح إجراء سطحياً أو شكلياً إذا تم بمعزل عن مسائل أوسع مثل إعادة إدماجهم فى المجتمع.

إن تملك الأسلحة الصغيرة ليس عاملاً مساعداً فقط على الإصابة بالأمراض الاجتماعية، وإنما هو أيضاً رد فعل لها فى الوقت نفسه.. ولهذا فإن قرار نزع الأسلحة إذا تم تنفيذه على مستوى الأفراد وفى غياب اهتمام مواز وذى مصداقية باحتياجاتهم الإنسانية، لن يؤدى إلى موافقة أولئك الناس على تسليم الشىء الوحيد الذى يعتبرونه الضمان لأمنهم الشخصى والاقتصادى.

ومن المهم تكثيف التوعية بين فئات المجتمع بأن انتشار الأسلحة الصغيرة يقوض الأمن، وذلك للوصول بهذه الحملات إلى مستوى إقناع الجمهور بالتطوع بتقديم معلوماتهم إلى الشرطة عن المجرمين أو المشتبه بهم. إذ إن تعاطف الجمهور مع هذه

القضـية يمكـن أن يحـدث تغييراً كبيراً فى المواجهة، ولكن الوصول إلى هذه المرحلة يتطلـب قبلاً علاقات قائمة على الثقة بين المواطنين والشرطة (Sabala 2000). ويتطلب هـذا مـن الشـرطة التمسك بالموقف الأخلاقى المنوط بهم كحماة لأمن المواطنين، ولا يجـوز أن يقفـوا، أو يبدو أنهم يقفون، فى صف المجرمين حينما يمارسون الفساد وهم يؤدون واجبهم المهنى.

٥- الاستجابة

لقـد تحققـت اسـتجابة إقليمـية إزاء الأسلحة الصغيرة فى إقليم البحيرات العظمى والقـرن الأفـريقى. ولكـن لا يزال من الواجب تبنى استجابة أكثر حزماً فى كل بلدان شـرق أفريقـيا. ولا يجـب الـنظر إلـى هذا على أنه ازدواج فى العمل. ويضم إقليم البحـيرات العظمـى والقـرن الأفريقى عشرة بلدان هى: بوروندى، جيبوتى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، إرتريا، كينيا، رواندا، السودان، أوغندا وتنزانيا.

وقـد عقـدت الأمـم المـتحدة فى يوليو ٢٠٠١ المؤتمر الأول لها من نوعه حول تهريـب السـلاح، فـى علامة واضحة على قلق واهتمام الجماعة الدولية بمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وقـد لعبـت الـبلدان العشر الذكورة، بقيادة كينيا، دوراً فعالاً فى تطوير مبادرات لوقـف انتشـار الأسـلحة الصـغيرة علـى المستويات الوطنية والإقليمية، وفى إصدار الـنداءات للتعاون الدولى، وطلب مساعدة الجماعة الدولية لمبادرات التحكم فى الأسلحة الصـغيرة فـى البلدان الفقيرة. ورغم أن هذه الخطوات لم تكن كافية بحد ذاتها، إلا أنها حققـت تقدمـاً مهماً على طريق الاعتراف بالمشكلة، وتأكيد أن الحكومات المعنية راغبة حقاً فى اتخاذ بعض الخطوات لحلها.

جديـر بالذكر أن الحكومة الكينية قد بادرت بالدعوة إلى عقد مؤتمر على المستوى الـوزارى حـول انتشار الأسلحة الصغيرة فى القرن الأفريقى وإقليم البحيرات العظمى. وعقـد المؤتمـر فـى مـارس ٢٠٠٠، وتمخض عن "إعلان نيروبى" الذى التزمت فيه الحكومـات العشـر بالعمل معاً على تنفيذ خطة عمل إقليمية منسقة للقضاء على انتشار الأسـلحة الصـغيرة. واتفقت هذه الحكومات بشكل خاص على تحسين تبادل المعلومات فـيما بيـنها، وتوحـيد التشـريعات الوطنية لمعالجة المشكلة، مع إعطاء اهتمام خاص لإجـراءات السـيطرة القانونـية على حيازة وانتقال ملكية الأسلحة، والحاجة إلى تطوير قدرات هيئات فرض القانون والنظام.

وطالبــت الــبلدان العشــرة أيضاً بمساعدة الجماعة الدولية لها فى تنفيذ الإجراءات موضـــع الاتفـــاق، وتـــم اختيار كينيا لتنسيق متابعة هذا الشأن. كذلك أقر إعلان نيروبى بالمخاطـــر الكثـــيرة الـــتى ينطوى عليها انتشار الأسلحة الصغيرة، واعترفت الحكومات الموقعـــة عليه بالحاجة إلى تكريس الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لزيادة الطلب على هـــذه الأسلحة، وفى مقدمة هذه الجهود العمل على تقليص الفقر، والارتقاء بالحكم الجيد، ومـــراعاة حقـــوق الإنســـان، وتطويـــر الديمقراطية. وكذلك شدد الإعلان على مسئولية موردى السلاح خارج الإقليم عن التحكم فى الاتجار غير المشروع فى السلاح.

وبعـــد مؤتمـــر نيروبى، عقدت اجتماعات أخرى تمخضت عن اعتماد خطة إقليمية للعمـــل، وكذلـــك لعـــب دور مهـــم فـــى تبنى موقف أفريقى موحد إزاء مشكلة الأسلحة الصغيرة عرف باسم "إعلان باماكو" لتقديمه فى مؤتمر الأمم المتحدة عام ٢٠٠١.

وحيـــنما جاءت خطة العمل الدولية التى أقرت فى مؤتمر الأمم المتحدة مخيبة لآمال الحكومـــات الأفريقـــية والأوربـــية الـــتى طالبت بموقف دولى حازم إزاء هذه الظاهرة، تعهـــدت هـــذه الحكومـــات بمواصلة العمل فيما بينها على الحد من انتشار هذه الأسلحة ومكافحة عواقبها الإنسانية (Madoka 2001).

وعملـــت حكومـــات الإقليم بالتعاون مع السكرتارية المشكلة فى كينيا لهذا الغرض علـــى تحديد الأولويات اللازمة لبلور خطة التنفيذ. وتعطل تحقيق تقدم فى التعاون العابر الحـــدود لحل مشكلة انتشار السلاح بسبب تباطؤ الموقعين على إعلان نيروبى فى تحديد الســـلطات المحلـــية المســـئولة عن تنفيذ تعهداتها. ولم توافق الحكومات حتى الآن على أجـــندة العمـــل على المستوى الوزارى، وتفتقر حكومات عديدة إلى وجود خطط وطنية للتنفيذ أو لإرشاد العمل، كما كان البعض الأخر بطيئاً فى تبادل المعلومات.

وعقـــد فـــى أغسطس ٢٠٠٢ المؤتمر الوزارى الأول لمتابعة تنفيذ إعلان نيروبى، وقـــد أكـــد المؤتمـــر على الحاجة إلى أن تحدد الحكومات النقاط المحورية العملياتية فى الـــتعامل مـــع مشكلة الأسلحة الصغيرة والخفيفة من كافة وجوهها، والإشراف على تنفيذ "أجـــندة العمـــل المنسق" على المستوى الوطنى، إلى جانب خطط مستدامة وشاملة للتنفيذ على المستوى المحلى لعمليات التحكم فى السلاح ونزع التسلح.

وكـــل هذا يمثل رؤى وأمنيات عظيمة، ولكن المرء يأمل أن يرى الضوء فى نهاية الـــنفق المظلـــم الـــذى تمـــر بـــه بلـــدان مثل السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وحالـــياً يـــبدو أن جمهوريـــة تنزانـــيا المتحدة هى البلد الوحيد فى الإقليم الذى حدد نقاطـــاً محورية عملياتية. وعلى الرغم من أن البلدان التى تعانى من صراعات متواصلة

ستأخذ بعض الوقت قبل أن تتمكن من تنفيذ إعلان نيروبى، فإن البلدان الثلاثة المذكورة سابقاً لديها - رغم هذا- أفضل الفرص للقيام بدور رائد فى معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة.

لقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب الصراع الداخلى والفقر الشديد وانعدام وجود استراتيجية شاملة لحصر وحل المشكلة. وأى حل يستحق النقاش يجب أن يضع فى اعتباره البنى والعمليات اللازمة لتشجيع الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون والحكم الجيد، إلى جانب التعافى والنمو الاقتصاديين.

وسيكون من الوظائف الأولية للتنمية المساعدة فى محاربة الأسباب الجذرية لاندلاع الصراعات، والإسهام فى دعم قدرات المجتمعات على ضبط صراعاتها دون اللجوء إلى العنف.

إن السلم والاستقرار والأمن هى ثلاثة متطلبات أساسية للتنمية المستدامة فى إقليم شرق أفريقيا. بينما تؤدى الصراعات الحالية، والتى يؤججها انتشار الأسلحة الصغيرة، إلى وضع العراقيل فى طريق الاستفادة الكاملة من المقدرات الاقتصادية فى الإقليم.

المراجع:

Baechler, G. 2000. Civilian conflict resolution in Africa. In Disarmament and Conflict Prevention in Development Cooperation. Proceedings of a BICC International Conference. 30-31 August 1999. Report No. 14.

Buch, W. 2000. Development and assistance in areas of potential conflict in Africa. In Disarmament and Conflict Prevention in Development Cooperation. Proceedings of a BICC International Conference. 30-31 August 1999.

CEPEDE, 2002. Final Report: The National NGO Conference on the Tanzanian National Action Plan to Combat and Eradicate the Proliferation of Small Arms and Light Weapons. Dar es Salaam. Centre of Peace and Economic Development.

Demetriou, S., Muggah, R. and Biddle, I. 2002. Small Arms Availability: Trade and mpacts in the Republic of Congo. Small Arms survey, Geneva.

Gamba, V. 2000. Illicit arms trafficking and its effects on crime and the contraband trade. Presented at the Great Lakes Region and the Horn of Africa

Conference on the Proliferation of Small Arms and Light Weapons. 12-15 March 2000: Nairobi.

Gebre-Wold, K. 2000. Understanding the demand for small arms in the Horn of Africa. BICC Brief, N0.23.

Gulliner, P. H. 1951. A Preliminary Survey of Turkana: A Report Compiled for the Government of Kenya. School of African Studies, New Series, No. 26. Cape Town: University of Cape Town.

Hassan, Z. M. 1997. The role and effects of Somali pastoralists in conflict. Paper presented at a workshop: Promoting the Land Rights of Pastoralists in the Horn of Africa. Nairobi.

Kibuka, E. P. 2000. The magnitude and scope of the phenomenon of illicit flow of small arms in the region. Presented at the Great Lakes Region and the Horn of Africa Conference on Proliferation of Small Arms and Light Weapons. 12-15 March 2000. Nairobi.

Kurimoto, E. and Simonse, S. (Eds,). 1998. Conflict, Age and Power in North East Africa: Age System in Transition. Oxford: James Currey.

Larjour Consultancy. 2001. Arms trafficking in the border regions of Sudan. A study report presented at the International Conference on Small Arms Trafficking in the Border Regions of Sudan, Uganda and Kenya. 9-13 November 2001. JinJa, Uganda.

Madoka, M. H. 2001. Kenya, Minister for Foreign Affairs and International Cooperation. Kenya's statement to the United Nations Conference on Small Arms and Light Weapons in all its Aspects. New York. 11 July 2001.

Marwa, P. 2000. An indigenous initiative in curbing demand for small arms: The case of the Kuria in Kenya. Presented at a Conference on Curbing the Demand for Small Arms: Lessons in East Africa and the Horn of Africa. 12-16 December 2000. rganized byAPF and SALIGAD. Nairobi, Kenya.

Muggah, R. and Berman, E. 2001. Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impacts of Small Arms and Light Weapons. Small Arms Survey, Geneva.

Nairobi Secretariat. 2001. Implementing the Nairobi Declaration on the Problem of the Proliferation of Illicit Small Arms and Light Weapons in the Great Lakes Region and the Horn of Africa. Nairobi, Kenya.

Republic of Kenya. 1999. Policy and Legal Framework on Pastoral Land Tenure and Resource Management in Arid Lands of Kenya. Government Press, Nairobi.

Rose, T. 1998. The programme coordination and assistance for security and development in West Africa (PCASED). In S. Lodgaard and C. F. Ronnfeldt, (Eds.). A Moratoriu on Light Weapons in West Africa. nisat, Oslo.

Sabala, K. 2000. The proliferation, circulation and misuse of firearms in urban centres: The case of Nairobi Kenya. Presented at a Conference on Curbing the Demand For Small Arms: Lessons in East Africa and the Horn of Africa. 12-16 December. Organized by APF and SALIGAD. Nairobi, Kenya.

Small Arms Survey. 2001. Small Arms Survey 2001: Profiling the Problem. Oxford: Oxford University Press.

United Nations. 1997. Secretary General. General Assembly Report of the Panel of Governmental Experts on Small Arms in Pursuance of GA Resolution 50/708, A/52/298. 27 August.

الفصل السادس

برامج إعادة تأهيل وإدماج الجنود الأطفال فى المجتمع
هل هى علاج فعال للحرب؟

بقلم: باربارا إيه ليكبرج دريدى*

١- مقـدمـة:

شـهد الكثير من أنحاء العالم، وخاصة فى بعض أجزاء أفريقيا، اندلاع العديد من الحروب الأهلية والصراعات العابرة للحدود، وحيث دفع بالأطفال والشباب إلى آتون الحرب ليسوا فقط كضحايا، وإنما أيضاً كأدوات للقتل.

وحـتى حيـنما يتم وقف إطلاق النار أو التوصل إلى اتفاقيات سلام، تواجه الأضـرار الناجمة عن تلك الممارسة عملية ضمان طريقة حياة أكثر مسالمة وأمنا اجتماعياً وإنتاجاً اقتصادياً للناجين من الحرب، وخاصة بسبب وجود ألوف الأطفال والشـباب الذيـن شاركوا مباشرة فى أعمال العنف، ولم يتم نزع سلاحهم كاملاً أو مساعدتهم فى التخلص من الصدمة النفسية للحرب.

ولأسـباب عـدة، شهد عدد الجنود الأطفال زيادات كبيرة فى العقود الأخيرة، حتى أنه تجاوز بكثير عدد أولئك الأطفال الذين تمت تعبئتهم وإشراكهم فى المعارك طـوال فترة الحرب الباردة. ففى بداية القرن الحادى والعشرين يقدر عدد الأطفال المنضـمين إلـى قـوات مقاتلة بأكثر من ٣٠٠ ألف طفل فى مختلف أنحاء العالم (McConnan and Uppard 2001). وكما أشار "بيجبيدر" فى دراسته الأخيرة للمهام الجديـدة الـتى يضـطلع بها "صندوق الأمم المتحدة للأطفال" UNICEF (مثل بذل جهـود أكبر فى مساعدة الجنود الأطفال على التخلص من الآثار المدمرة للحروب الـتى لـم يكن لهم دور فى اندلاعها) فإن العدد المتزايد للجنود الأطفال ينبثق فى جـزء مـنه من حقيقة أن الحروب الغالبة الآن تدور رحاها داخلياً، وداخل حدود دولـتهم بيـن قـوات متمردة أو أجنحة تطمع فى السلطة، أكثر من الحروب بين الحكومات والدول (Beigbeder 2001:132).

وبالإضـافة إلى هذا يشير الكاتب إلى أن الأسلحة الصغيرة أصبحت قابلة لأن يحملهـا الأطفال أكثر من أى وقت سابق، وهو ما سهل على القوات المتحاربة أن

* Barbara A. Lakeberg Dridi مؤسسة "كونكورديا انترناشيونال ريسيرش".
E-mail: Barbara-dridi@concordia.com

تضم المزيد من الأطفال فى صفوفها. كذلك يُنظر إلى الأطفال كموارد جيدة للتجنيد بسبب عوامل أخرى مثل قابليتهم للتشكيل، أو رغبة بعضهم فى الانتقام لأفراد من أسرهم صرعوا فى الحرب، أو استهانتهم بالخطر والموت، أو شعورهم بالقوة جراء مشاركتهم فى أعمال العنف (Ibid).

وإذا أخذنا سيراليون كمثال فقد وقعت منذ أوائل التسعينيات خسائر بشرية هائلة وسط المدنيين على أيدى قوات الحكومة والمتمردين على السواء، وذلك فى الحرب الضروس التى انتهت رسمياً بتوقيع اتفاق السلام فى "لومى" عاصمة النيجر فى يوليو ١٩٩٩. بيد أن استمرار المناوشات والتوترات وعدم الإنهاء الكامل لتعبئة القوات المتحاربة، أدى إلى استمرار التهديدات لحياة وسبل عيش المواطنين، وبخاصة فى الجزء الشرقى من البلاد. ولم تكن ليبريا المجاورة بأسعد حظاً من سيراليون، حيث تعرض ألوف الأطفال والشباب لصدمات نفسية حادة بسبب الحرب الأهلية التى لم تضع أوزارها بعد تماماً هناك. وبغض النظر عن درجة الاهتمام العالمى بحجم الفظاعات التى ارتكبت فى حق شعبى هذين البلدين، لم يكن هذان البلدان فى غرب أفريقيا هى الوحيدان اللذان تم فيهما دفع الأطفال والشباب إلى آتون المعارك والانتهاك الجنسى والاستعباد، أو تشجيعهم للانخراط فى صراع لم يختاروا بدايته ولكن تقع عليهم مهمة إطالته.

ويمكن قول الشىء نفسه عن مأساة توريط الأطفال والشباب للقتال فى صفوف القوات المتحاربة فى أوغندا، ذلك البلد الكائن فى وسط شرق أفريقيا، حيث يتم إشراك الأطفال فى حرب أفزعت السكان ويقتاد فيها الأطفال إلى الهول وتستنزف الثروات والطاقات الوطنية منذ أكثر من ثلاثة عقود، بل ولمدة أربع عشرة سنة متصلة فى الأجزاء الشمالية من البلاد (BBC 2002).

وفى كل من أوغندا وسيراليون وليبريا غالباً ما يساق الأطفال إلى القيام بأدوار الجنود و"زوجات الجنود" أيضاً، وخاصة فى الصراعات التى تعبر الحدود وتشمل أقاليم كاملة، وهو الوضع الذى يجعل الصراعات أصعب حلاً ويؤدى إلى انخراط أعداد متزايدة من الأطفال فى العنف وعيش حيوات بالغة الاضطراب.

وإذا تحولنا جنوباً سنجد موزمبيق على الساحل الشرقى، وهو بلد يحفل ماضيه القريب بحرب استمرت خمسة وعشرين عاماً وقتل فيها ألوف الأطفال، والكثير منهم سقط فى ساحة القتال. ومع ذلك فإن حالة موزمبيق تتميز بأن توقيع اتفاق السلام الذى أنهى العنف رسمياً قد أنجز قبل الصراعين السابق ذكرهما فى غرب أفريقيا. ونتيجة لذلك فقد اتخذت بالفعل خطوات كبيرة لإعادة تأهيل الأطفال والشباب الذين وجدوا أنفسهم منغمسين فى واحد من أقسى الصراعات بأفريقيا، ويكفى ذكر الكم الهائل من الألغام الأرضية التى لا تزال تلحق خسائر بشرية هائلة

كل عام حينما تنفجر لسبب أو لأخر. وعموماً لا يزال مطلوباً بذل الكثير للتغلب على الدمار الذى سببته هذه الحرب.

إن خسائر الحرب مفهوم يتسع لإزهاق الأرواح، والبتر الوحشى للأعضاء، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسى، وكذلك الصدمات النفسية لأعداد لا تحصى من الأطفال والشباب والنساء والرجال. ولا ينتهى الخراب الذى تسببه الحرب بمجرد التنفيذ الرسمى لوقف إطلاق النار. وفى كثير من الحالات لا ينتهى العنف كلية إلا بعد سنوات من الإعلان الرسمى عن انتهاء الحرب. فأولئك الراغبين فى حياة أكثر سلماً لذواتهم وأحبائهم يكتشفون أنهم لن يحصلوا سريعاً على نفس المكافآت والجوائز التى اعتادوا الحصول عليها من خلال استخدام العنف.

وأحياناً تتعرض الوشائج المجتمعية والبنية التحتية لقدر من الدمار يصعب إصلاحه. وتؤدى الحرب إلى إلحاق الخلل والاضطراب الحادين فى الاقتصاد الوطنى وفى الأحوال الاقتصادية لعدد لا يحصى من الأسر المعيشية والعائلات الممتدة والجماعات المحلية.

وحتى بعدما يبدو أن الحرب قد بلغت نهايتها، يظل هناك الكثير من العمل الذى يجب الاضطلاع به لإعادة بناء البنية التحتية، واستئناف البرامج التعليمية، وإعادة بناء البيوت والمجتمعات المحلية. وفى صلب عملية إعادة البناء هذه تنشأ الحاجة إلى العناية بالصحة السيكلوجية والعاطفية والروحية للأطفال والشباب الذين كانوا أكثر تعرضاً لويلات الحرب، وحيث اشترك الكثير منهم فى أعمال القتال المباشر.

وحتى يكتمل إنهاء العنف، وضمان إنجاز سلام مستقر بعد سنى الحرب، ينبغى إنهاء تعبئة كل المقاتلين، وأن توفر لهم وسائل فعالة لتغيير أنماط حياتهم، وإعادة إدماجهم فى مجتمع السلم. ويشمل هذا أيضاً الجنود الأطفال الذين تم تجنيدهم فى الصراعات العنيفة التى عانت منها القارة الأفريقية فى السنوات الأخيرة.

إن برامج إعادة تأهيل الجنود الأطفال والمقاتلين الشباب السابقين تجمع عادة بين إعادة التوجيه الاجتماعى، والإرشاد النفسى، والخدمات الأساسية فى الرعاية الصحية، والتدريب على المهارات (فنية، مهنية، مشروعات صغيرة)، ومنح قروض أو منح متواضعة واستشارات العمل، وفى الغالب أيضاً إعادة التوطين أو تقديم دعم اجتماعى واقتصادى من أجل إعادة إندماجهم فى المجتمعات المحلية.

وتعتبر فكرة "الترياقات" Antidotes مناسبة لوصف عمل برامج إعادة التأهيل والإدماج، وخاصة حينما يتعلق هذا بالجنود الأطفال وغيرهم من الأطفال والشباب

المضـــارين مـــن الحرب بشكل مباشر. وحسب قاموس "ماريام- وبستر" فى مادة antidote فإنها تعنى:

١- دواء يستخدم لإبطال مفعول أو تأثيرات سم،

٢- شيء يخلص أو يمنع أو يقوم بعف مضاد.

وهكــذا فــإن بــرامج مساعدة الأطفال والشباب للشفاء من الآثار المرضية للاشــتراك فــى الحــرب وغيرها من أشكال العنف، هذه البرامج بمثابة علاجات تتصـــدى للآثـــار الضارة للحرب ومساعدتهم فى الخلاص من المعاناة التى أحدثها العنف فى نفوسهم، والحيلولة دون الاشتراك فى حروب مستقبلية، ومواجهة الآثار الســلبية لبيـئة غالباً ما تكون مواتية لعودة أولئك الأطفال والشباب إلى القتال مرة أخرى.

ولعل الهدف الرئيسى لهذا الفصل هو تقصى ما إذا كانت برامج إعادة التأهيل والإدمـــاج قد أنجزت هذه المهمة العلاجية أم لا، وإن كانت الإجابة بـــ "نعم" فلأى مـــدى؟ وكــيف يمكن نشر مختلف صور الاستفادة من هذه العلاجات فى المجتمع الدولى؟

من ثم يستهدف هذا الفصل تحقيق غرض مزدوج: تحديد "أفضل الممارسات" الممكنة فى عمليات إعادة تأهيل وإدماج الجنود الأطفال فى مجتمعاتهم، والمساعدة فى التوصل إلى خطوط مرشدة ونماذج لورش عمل لتدريب المتدربين والتى يمكن أن تعــد مرشـــدين نفسيين واجتماعيين لإعادة إدماج أولئك الضحايا فى مجتمعاتهم بعد تحقق السلم.

أولاً، ســوف نقوم بشكل موجز بمراجعة الجهود والإدماج للجنود الأطفال فى أربعة بلدان أفريقية، هى ليبريا وسيراليون وأوغندا وموزمبيق.

ففـــى كـــل مـــن هذه البلدان الأربعة تبلورت ظاهرة توريط الجنود الأطفال لفـــترات طويلة فى أوضاع الانفلات الاجتماعى والحرب الأهلية، وحيث تعرضت البنية التحتية الاجتماعية لدمار شديد يستلزم جهودًا هائلة لإعادة بنائها بعدما تتوقف الحـــروب. ومـــن خـــلال مراجعة الأدبيات المتاحة عن برامج إعادة تأهيل الجنود الأطفـــال، نـــنطلق لدراسة البيانات المجمعة والتحليلية لأعضاء شاركوا فى برامج محلـــية ووطنية ودولية لإعادة التأهيل قامت بها منظمات غير حكومية أو أجريت بـــرعاية حكومية. وتركز معظم هذه البرامج على مساعدة الشباب فى القيام بأدوار جديدة وأكثر إنتاجية فى مجتمعاتهم المحلية الأصلية أو المجتمعات التى تبنتهم فيما بعـــد. وفى النهاية يأمل هذا البحث أن يسهم فى جعل السلام جزءًا من الواقع أكثر منه سلعة نادرة فى الأقاليم الأفريقية الخارجة تواً من آتون الحرب.

ويســتهدف الغرض الثانى لهذه الدراسة التوضيح المفصل للكيفية التى يمكن بهـــا إعـــداد وتدريب المرشدين الاجتماعيين على القيام بالدعم النفسى- الاجتماعى

والعـــاطفى الضرورى للجنود الأطفال، والعمل على تقديم الخدمات اللازمة لإعادة إدماج المقاتلين الأطفال السابقين فى مجتمعاتهم.

وغالـــباً ما يلزم القيام بجهود لتوعية المجتمع المحلى قبل إعادة أولئك الأطفال والشـــباب إليه، وخاصة إذا كان سيتم إدماجهم فى مجتمعات محلية غير مجتمعاتهم الأصـــلية. وتزداد أهمية هذه الجهود فى حالة الأطفال والشباب الذين اشتركوا فى القـــتال بشكل مباشر، أو تعرضوا للعنف والاستغلال الجنسيين بشكل يصعب معه عودتهـــم إلـــى مجتمعاتهم الأصلية. ويحتاج الأمر توفر موجهين مهرة للعمل على تطويـــر الـــبرامج المتكاملة التى يمكن أن تلبى الاحتياجات السيكلوجية والعاطفية والروحـــية لأولـــئك المقاتلين المسرحين، وخاصة من أنفق منهم سنوات طويلة من عمرهم كجنود أطفال، أو كبنات وشابات دفعن إلى القتال أو تعرضن للاسترقاق أو الانتهاك الجنسى.

بيد أنه فى معظم الأحوال وحينما تتعرض منطقة ما لأهوال الحرب، نجد أن أولئك من أصحاب المستويات العالية فى التعليم والإعداد المهنى قد غادروها بالفعل إلى مناطق أكثر أمناً، وأحياناً إلى بلاد أخرى بعيدة جداً عن موطنهم. وهكذا حينما يوجـــد نقـــص حاد فى الخبرات المدربة للقيام بأعمال الإرشاد والتوجيه هذه، يلزم البحـــث عـــن وسائل بديلة لتطوير الموارد البشرية الضرورية لتنفيذ برامج الدعم الســـيكلوجى، وتقديم المساعدة اللازمة للمجتمع المحلى بما يفضى إلى قبوله عودة الجـــنود الأطفال و"زوجات الجنود" و"رفيقات المعسكر" وغيرها من التسميات التى درج على استخدامها للبنات والنساء اللاتى أجبرن على مصاحبة المقاتلين.

٢- الأساليب الفعالة لتلبية احتياجات الجنود الأطفال السابقين ومن أخضعن للعنف الجنسى

مـــن الأسئلة الرئيسية التى دفعت إلى إجراء هذا البحث: إلى أى حد ساعدت حقاً البرامج والمبادرات الراهنة على إعادة تأهيل وإدماج الجنود الأطفال السابقين، وخاصـــة فى ظل تحديات شديدة مثل الفقر والفساد والمرض ونقص البنية التحتية والأمية والأساليب غير الديمقراطية فى الحكم؟

إن تجـــاهل الاحتـــياجات الخاصـــة للمقاتلين الشباب والصغار الخارجين من الحـــرب هـــو الطـــريق السريع جداً لتجدد الحرب. إذ إن عدم علاج وإهمال تلك الأعـــداد الكبيرة من المقاتلين السابقين الذين عاشوا محنة الحرب، سوف يؤدى إلى عودة الكثيرين منهم إلى امتشاق السلاح حينما يجدون تباطؤاً أو عدم كفاية فى تلبية احتياجاتهم الضرورية (Cohn and Goodwin- Gill 1994: 109).

٣- مراجعة للاجتهادات البرنامجية فى إعادة تأهيل الجنود الأطفال

لـن نضطلع هنا بمراجعة دقيقة لكل برامج إعادة التأهيل التى وضعت لتلبية احتياجات المقاتلين الأطفال والشباب الذين سبق لهم المشاركة فى اعتداءات مسلحة. وإنما سنقوم بدلاً من هذا بإلقاء نظرة مفصلة ومقارنة للبرامج المطبقة حالياً فى أوغندا بشرق أفريقيا، وموزمبيق بجنوبها، وليبريا وسيراليون بغربها، وهى مناطق لا تزال الصراعات المسلحة دائرة فيها أو توقفت للتو. وفى إطار تحليل ما توصلنا إليه من بيانات جمعت حتى الآن لأغراض الدراسة نستعرض توصيات الخبراء فيما يتعلق بالمكونات والشروط التى تجعل بعض حملات إعادة التأهيل أكثر نجاحاً من غيرها، ومن ثم تحديد العناصر المفقودة فى بعض البرامج القائمة. ونقدم هنا بضع ملاحظات تتصل بما هو معروف بالفعل عن العمل الذى أنجز مع الجنود الأطفال وغيرهم من الأطفال والشباب الذين أضيروا بشدة من الحروب.

نشر "كوهن وجودوين- جيل" فى عام ١٩٩٤ عملهما الرائد عن الجنود الأطفال، والذى حددا فيه ما أسمياها العناصر الرئيسية للبرمجة الجيدة لمساعدة الجنود الأطفال على استئناف الحياة الطبيعية. ومن بينها كان الاستفادة من "بنى الدعم القائمة"، و"استخدام الممارسات والقيم والمعتقدات التقليدية"، والقيام بالعلاج فى أماكن الإقامة وليس فى مؤسسات علاجية (Cohn and Goodwin- Gill 1994:133 - 37).

وفى مراجعتهما للعنف الذى اندلع فى أوغندا لسنوات طويلة ماضية، وللمدى الذى ذهبت إليه عمليات خطف الأطفال على أيدى "جيش الرب للمقاومة"، نرى كيف أن "مرصد حقوق الإنسان/ أفريقيا" ,"مشروع حقوق الطفل" لهذا المرصد، قد اعتبرا أن تقديم المساعدة الطبية هو جزء جوهرى من العمل الإنقاذ لأولئك الأطفال الذين اختطفوا وتم توريطهم فى الحرب. وفيما يتعلق بشكل خاص بالبنات والشابات اللائى اختطفن، فقد أخضع الكثيرات منهن للاغتصاب والعنف الجنسى أثناء الصراع، ومن هنا تنشأ الأهمية القصوى لإجراء الاختبارات الطبية لهن وعلاجهن من الأمراض التى تنتقل بالاتصال الجنسى وخاصة فيروس نقص المناعة المكتسبة / الإيدز (HRW 1997: 44).

وهناك عدد كبير من المصادر الأخرى التى تتفق مع ما سبق فى تأكيد حقيقة أن نسبة كبيرة من البنات والنساء- وأحياناً الأولاد- الذين تعرضوا للعنف الجنسى فى مواقف الصراع، يحتاجون إلى علاج طبى وسيكلوجى، ورعاية اجتماعية وعاطفية، وتطهر روحى.

وفى فصل خصصه لتسريح وإعادة إدماج الذين شاركوا فى الحروب، يقدم "كينجما" عرضاً موجزاً لبعض العناصر الرئيسية الواجب توافرها حتى تنجح جهود

إعـــادة تأهـــيل وإدماج الجنود الأطفال (Kingma 2001: 414). فيرصد أولاً أهمية البحـــث الســـريع عن أسر الجنود الأطفال المسرحين، ويقول "إنه مما يسهل عملية إعـــادة الإدماج المساعدة فى البحث عن الأسرة، وإيلاء عناية خاصة لليتامى، مع إعـــادة التأهيل النفسى والبدنى. كما يتوقف نجاح إعادة الإدماج أيضاً على الفرص المـــتاحة للحصـــول علـــى التعليم والتدريب والتشغيل. كذلك يعتبر من الضرورى وضـــع برامج خاصة لحماية وإعادة تأهيل الجنديات الطفلات اللاتى يتعرض غالباً لإنكـــار وجودهـــن، ويواجهن مشكلات مضاعفة بعد تسريحهن من القتال" (Ibid). ويـــتفق "كيـــنجما" مـــع آخرين فى إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الرعاية الصحية للمقاتليـــن الأطفـــال المســـرحين، وخاصة فى ضوء انتشار فيروس نقص المناعة المكتســـبة/ الإيدز فى الكثير من البلدان التى شهدت صراعات أهلية عنيفة، وكذلك أهمية رعاية أولئك الذين يعانون من الإعاقة السيكلوجية بسبب الحرب.

وقد أصبح متاحاً منذ أواخر التسعينيات عدد من المصادر الممتازة للمعلومات فـــى الشـــأن الخـــاص بالمشكلات المرتبطة بالجنود الأطفال كظاهرة، والتحديات الواجب تذليلها فيما يتعلق بنزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم فـــى المجـــتمع. وفى مقدمتها المنشورات الصادرة عن منظمات كثيرة مثل "أنقذوا الأطفـــال" و"الـــتحالف مـــن أجـــل إيقاف استخدام الجنود الأطفال" و"مكتب الممثل الخاص لسكرتير الأمم المتحدة بشأن الأطفال فى الصراع المسلح" إلى جانب العديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

وقـــد استلهم الكثير من هذه المصادر أفكاره وبرامجه من عمل وزيرة التعليم الســـابقة فـــى موزمبـــيق "جراتسيا ماتشيل"، والمتزوجة حالياً من "نيلسون مانديلا" الرئـــيس السابق لجنوب أفريقيا، والتى عملت كخبيرة خاصة فى موضوع الأطفال والصـــراع المســـلح فى الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ بتكليف من "بطرس بطرس غـــالى" الســـكرتير العام للأمم المتحدة. وفى عام ١٩٩٦ نشرت "ماتشيل" تقريرها الشـــامل المعنون "أثر الصراع المسلح على الأطفال" والذى قدم نظرة غير مسبوقة فى عمقها واتساعها على أوضاع الجنود الأطفال فى مختلف أنحاء العالم (Machel 1996). وبعـــد صـــدور هذا التقرير أنشىء "مكتب الممثل الخاص لسكرتير الأمم المتحدة بشأن الأطفال فى الصراع المسلح" برئاسة "أولارا أوتونو".

وفى توازٍ مع هذا الجهد تشكلت شبكة من المنظمات الرئيسية فى مجال حقوق الإنسان ومنظمات المساعدة الإنسانية المتوجهة للأطفال، وذلك بهدف مساعدة الأمم المتحدة فى الاضطلاع بواجبها فى حماية الأطفال من الآثار المشينة للحروب ومن التخريب النفسى والبدنى.

وقـــد عقـــد "الـــتحالف مـــن أجل إيقاف استخدام الجنود الأطفال" سلسلة من الاجـــتماعات الإقليمـــية فى مختلف العالم خلال السنوات الثلاث التالية، حيث أنجز

المزيد من العمل فى استيضاح أوضاع الجنود الأطفال عالمياً، وشرع فى مبادرات جديـدة للتصدى لمشكلة تجنيد واستغلال الأطفال كأدوات فى الحرب. وكانت ذروة هـذا العمـل فـى التقرير الذى أصدره "التحالف" فى يونيو ٢٠٠١، واحتوى على تقارير بحثية من ١٨٠ بلداً (Coalition 2001). وبعد هذا بستة أشهر نشر "صندوق أنقـذوا الأطفـال" دليلاً ميدانياً شاملاً لعلاج المشكلة ذاتها واشتمل على اقتراحات مفـيدة لمسـاعدة أولئك العاملين مع الأطفال والشباب الذين اشتركوا فى العمليات العربية وبهدف إعادتهم إلى الحياة المدينة (Save the Children 2001).

٤- الحاجة إلى بحوث إضافية حول إعادة تأهيل وإدماج الجنود الأطفال

تمشـياً مع هدف تحديد "أفضل الممارسات" و"الدروس المستفادة" من البرامج المـنفذة فعلياً فى الميدان، هناك حاجة قوية إلى المزيد من البحث فى جهود إعادة تأهـيل وإدمـاج الجنود الأطفال وغيرهم من الأطفال والشباب الذين أضيروا من الحرب، بمن فيهم البنات والنساء.

وينـبغى لهـذه الدراسـات أن تستهدف تحديد مدى فعالية البرامج العلاجية، وقدرتها على منع إعادة تعبئة أو إعادة تجنيد الجنود الأطفال والشباب سابقاً. وهناك حاجـة إلـى معلومـات أفضل عن هذه المبادرة، وكجزء من متابعة مهمة الأمم المتحدة والأطراف الموقعة على "البروتوكول الاختيارى للعهد الدولى لحقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال فى الصراع المسلح" (Cohn and Goodwin- Gill 1994: 105-06).

وقـد رفع البروتوكول الحد الأدنى لسن التجنيد إلى ١٨ عاماً، كما يلزم الدول المخـتلفة بمتابعة التقدم نحو وضع برامج فعالة للمساعدة فى شفاء الجنود الأطفال السابقين وغيرهم من الأطفال والشباب الذين أضيروا من الحرب بشكل حاد.

كذلـك هناك حاجة إلى بحوث تميط اللثام بشكل أفضل عن طبيعة المشكلات النفسـية للشـباب والأطفـال الذين اشتركوا فى الحرب، حتى يتسنى التوصل إلى علاجـات فعالة لهم. وكما أوضح "دودج" و"راوندالن" فإنه على الرغم من توريط آلاف الأطفـال فـى الصراع الأوغندى فى الثمانينيات، لم يعرف سوى القليل جدًا عن الآثار طويلة الأمد على الأطفال جراء العنف الذى اشتركوا فيه (Dodge and Raundalen 1991:56).

وبعد هذا بثلاث سنوات "أبدى "كوهن" و "جودوين- جيل" القلق ذاته من "عدم وجـود دراسات طويلة الأمد لوصف الصحة العقلية للجنود الأطفال الأوغنديين فى السنوات الأخيرة" (Cohn and Goodwin- Gill 1994: 108).

وحتى فى الألفية الجديدة يبدو أن دراسات الجنود الأطفال فى البلدان المختلفة لـم تأخذ هذا البعد طويل الأمد، وإنما انطوت فى الغالب على روايات تقريرية من جانـب الأطفـال أنفسـهم، قصوا فيها خبراتهم وتجاربهم منذ جرى تورطيهم فى الصراع.

٥-دراسة الباحث:

"إعادة تأهيل الجنود الأطفال من أجل منع حروب المستقبل"

بـدأ كاتـب هـذا الفصـل فى أكتوبر ٢٠٠٢ دراسة رائدة فى بحث البرامج المطـبقة حالـياً فى البلدان الأفريقية التى مثل فيها الجنود الأطفال مشكلة وظاهرة كبـيرة. وقـد استخدم الباحث استمارة استبيان مقننة تضمنت أسئلة مفتوحة ومغلقة غطـت أربعـة أقسام [1]، وتم توزيعها- باستخدام البريد الإلكترونى فى الأغلب- علـى عشـرات المـنظمات غير الحكومية فى أربعة بلدان هى سيراليون، ليبريا، أوغندا، موزمبيق.

وقـد أرفـقَ مـع صـحيفة الاستبيان رسالة تشرح طبيعة المشروع البحثى، وتتضـمن تعـريفاً بشـخص الباحث. وفى منتصف أكتوبر بدأت تصل صحائف الاسـتبيان المملـوءة، وحيث كان من المخطط لمرحلة جمع البيانات أن تنتهى فى أول ديسمبر ٢٠٠٢. وبعد هذا يتم إخضاع البيانات المضمنة فى صحائف الاستبيان للتحليل المقارن. ثم تستخلص منها النتائج الخاصة بالعناصر الأكثر فعالية فى دعم الأطفال والشباب المطبق عليهم برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج فى المجتمعات المحلـية. وحينئذ يمكن صياغة الأسئلة الإضافية الرامية إلى إلقاء مزيد من الضوء على العوامل الرئيسية وراء نجاح هذه البرامج.

وقـد اسـتخدمت عدة أساليب لاختيار المنظمات المبحوثة. فمن خلال العمل السـابق للباحث فى أفريقيا مع مديرى والعاملين بالمنظمات غير الحكومية الناشطة فـى سـيراليون وليـبريا وأوغندا، أمكنه تحديد المنظمة المناسبة لتوزيع صحائف الاسـتبيان عليها. ومن الوسائل الأخرى اتصال الباحث بالمنظمات الشهيرة والتى ذكـرها باحـثون آخرون بوصفها تضطلع ببرامج مع الجنود الأطفال، ومنها على سـبيل المـثال: "صندوق أنقذوا الأطفال"، "وورلد فيجن" وبالإضافة إلى هذه وتلك هـناك المـنظمات التى اقترحها أحد مسئولى البرامج فى "التحالف من أجل إيقاف اسـتخدام الجنود الأطفال" فى لندن، وهو شبكة مهمة من المنظمات غير الحكومية المهتمة بنزع سلاح وتسريح وإعادة تأهيل وإعادة إدماج الجنود الأطفال فى مختلف أنحـاء العـالم. وكذلـك كانت هناك منظمات اقترحتها المنظمات التى اتصل بها الباحـث بالأساليب السابقة. وأخيراً تم الاتصال بمنظمات أشار بها زملاء عاملون فـى هـذا الحقـل الميدانى، إلى جانب باحثين آخرين توجد لهم أوراق ومقترحات

بحثية على شبكة المعلومات الدولية "إنترنت" حول موضوعات متصلة بالجنود الأطفال، وحيث أشار أولئك الباحثون أيضاً إلى منظمات ومراجع مهمة.

وكان الهدف الرئيسي من مرحلة جمع المعلومات هو تحديد والدراسة الميدانية لأكبر عدد ممكن من المنظمات فى كل بلد من البلدان محل الدراسة، مع تشديد أقل على موزمبيق. ويرجع السبب فى هذا إلى أن الكثير من برامج إعادة تأهيل وإدماج الجنود الأطفال فى هذا البلد لم يعد يعمل بسبب المدة الزمنية الطويلة نسبياً منذ انتهاء الصراع فيه.

وخلال المرحلة الثانية سنقوم من خلال الإنترنت بتحديد المصالح والمؤسسات الحكومية المعنية التى يجب الاتصال بها من أجل ملء صحيفة الاستبيان. كما سنقوم خلال هذا الجزء من المشروع البحثى بالاتصال بالوزارات المسئولة عن العمل الرئيسى الخاص بتلبية احتياجات الجنود الأطفال السابقين، والمقاتلين الشباب، وغيرهم ممن تورط فى العنف بشكل مباشر، مثل البنات والنساء اللاتى تعرضن للاغتصاب المتكرر، والاسترقاق الجنسى أو الزواج بالإكراه.

كذلك فإن منظمات دولية غير حكومية مثل "كير" و"أنقذوا الأطفال" و"صندوق الأطفال المسيحيين" و "أوكسفام" و"بلان إنترناشيونال"، وكذا المنظمات المحلية القاعدية والمتوجهة نحو خدمة الشباب فى البلدان الأربعة محل الدراسة، سيتم استطلاع آرائها من خلال صحيفة استبيان مقننة لجمع بيانات مناسبة وحديثة بشأن جهود مساعدة الأطفال والشباب الخارجين من اشتراك مباشر فى الحرب.

وقد تم الاستناد جزئياً فى صياغة صحيفة الاستبيان إلى عناصر وردت سابقاً فى استبيان أجرى لدراسة ميدانية طبقت عام ٢٠٠٠ بهدف التقييم والتخطيط الاستراتيجى فى مقر "المركز الدولى لفرص التصنيع" OICI فى فيلادلفيا، بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية. كما استقى الباحث أيضاً أفكاراً مناسبة للاستبيان من مقالات كتبها باحثون آخرون، ووثائق مكتوبة حول برامج الجنود الأطفال، بالإضافة إلى الخبرة المباشرة للباحث من متابعة المنظمات القاعدية المحلية فى غرب أفريقيا حيث أنجزت برامج لإعادة التأهيل (وبخاصة فى مركز فرص التصنيع فى سيراليون SLOIC، وليبريا LOIC).

وكان الهدف الذى توخيناه أثناء صياغة صحيفة الاستبيان هو بناء أداة مفيدة لجمع المعلومات بسرعة وبساطة نسبياً، ودون فرض أعباء كبيرة على موارد المنظمات الداخلة فى تطبيق الاستبيان.

وكما أوضحنا من قبل تم توزيع صحيفة الاستبيان المكونة من ست صفحات باستخدام البريد الإلكترونى مع خطاب مرفق يصف المشروع ويتضمن معلومات عن الباحث.

وسـوف يسـتغرق جمع صحف الاستبيان المملوءة بعض الوقت، خاصة إذا أخذنـا فـى الاعتـبار الصعوبات التى يواجهها الناس عادة فى البلدان النامية فى الوصول إلى الكهرباء وأجهزة الكمبيوتر والبريد الإلكترونى والإنترنت.

كمـا شجع الباحث المستجوبين أيضاً على إرسال صحيفة الاستبيان المكتوبة باسـتخدام الفـاكس أو الـبريد العادى، حينما لا تكون هناك تسهيلات يعتمد عليها للبريد الإلكترونى. كذلك تم الاتصال باستخدام الفاكس والبريد العادى مع المنظمات التى لا تستطيع استقبال صحيفة الاستبيان بالبريد الإلكترونى.

٦-اهتمامات برنامجية خاصة:

الإرشاد النفسى وتقديم الخدمات للمجتمع المحلى

يتبيـن مـن مراجعتنا للبرامج الحالية فى البلدان الأربعة موضع الدراسة أن الـبرامج الناجحة هى التى اشتملت عادة على تقديم الدعم السيكولوجي والاجتماعى والعاطفى للفرد، وللمجتمع المحلى الذى يعود إليه الجنود الأطفال سابقاً.

ويـبدو أن من العناصر ذات الأهمية الخاصة فى البرامج الناجحة أن تشتمل على جهود العاملين بالبرنامج فى تقديم الخدمات للمجتمع المحلى، ومتابعة الخدمات والدعـم المقدميـن للأطفال والشباب العائدين إلى مجتمعاتهم المحلية (PHR 2000). ولهـذا السـبب نولى هنا اهتماماً خاصاً باستيضاح المكونات السيكلوجية، وللكشف عـن كـيف يمكـن توفير موجهين مدربين تدريباً إضافياً للمساعدة فى تقديم الدعم السـيكولوجى والعـاطفى والاجتماعى والروحى للمقاتلين الشباب المسرحين بعدما يعودون إلى مواطنهم.

٧- منطق التخطيط للعلاج السيكلوجى

بعـد حروب غرر فيها بالأطفال والشباب أو حتى تم اختطافهم وتوريطهم فى القـتال، أو شعورهم بضرورة حمل السلاح للدفاع عن أسرهم وجماعاتهم، لا شك أن مجمـل سـكان المناطق التى أضيرت من الحرب يمكن أن يستفيدوا من الدعم السيكلوجى والمساعدة العاطفية. بيد أن أولئك الأطفال والشباب الذين لعبوا الأدوار الأكـثر مباشرة فى أعمال العنف -بمن فيهم البنات والشابات اللائى حملن السلاح أو أخضـعت للاغتصـاب أو الاسـترقاق الجنسـى أو الاستغلال- يستحقون هذه الخدمـات العلاجـية أكـثر من أى فرد أخر، حتى يشفوا مما لحق بهم من خراب نفسـى، وأن يضـطلعوا بأدوار إيجابية فى المجتمعات التى نفضت أيديها للتو من الحرب (Women`s Caacus 2000).

وما لم يضطلع ببرامج كفؤة لتحقيق المصالحة والعلاج من الصدمات للأطفال والشباب المسرحين أو الخارجين من المواقف القتالية، فإنهم سيظلون محملين بأثقل الأعـباء ويدفعـون أفدح الأثمان، من حيث الافتقار إلى التكيف الاجتماعى وعدم القـدرة علـى إعادة الالتحاق بالمجتمع المدنى لفترة طويلة فى المستقبل. ليس هذا فقط، وإنما يبقى هناك احتمال قوى جداً لعودتهم إلى الحرب إذا استؤنف القتال.

وحـتى يـتم التعافى الكامل من أضرار الحرب فى المجتمعات التى كابدتها، سواء من المنظور الأوسع للأبنية المجتمعية أم منظور الأفراد وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، لابد من اتخاذ خطوات كبيرة وغالباً ما تكون مكلفة.

وتهـدف الـبرامج الأكثر شمولاً إلى تسكين أو المعالجة من صدمة الحرب، وإعـادة إدماج المقاتلين السابقين ومساعدة الأطفال والشباب النازحين على العودة إلى جماعاتهم الأصلية – قدر الإمكان– أو إلى جماعات جديدة تتبناهم إن كان هذا ضرورياً حتى يمكنهم إعادة بناء حيواتهم. وعندئذ فقط يمكن لأفراد مجتمع سبق أن ضـربته الحرب أن يعيشوا معاً فى حياة أكثر سلماً. وكما يرى "كينجما" فإن هناك حاجة ماسة إلى "دعم خاص وسريع.. يقدم إلى الجنود الأطفال سابقاً. فالكثير منهم أصـبح الآن بالغاً، ولكنهم يحتاجون إلى رعاية وعون إضافيين. فقد كان لتجربتهم فـى الحـرب أثر عميق فى تطورهم الاجتماعى والعاطفى. والكثير منهم تعرضوا لصـدمات خطـيرة جـراء الخـبرات الفظيعة التى مرت بهم وأعمال العنف التى ارتكـبوها أو ارتكبـت ضـدهم. ولا شك أن هذه البيئة قد حالت دون تطور القيم الاجتماعية لديهم" (Kingma 2001: 414).

وإن تدبـير الاحتـياجات السيكلوجية والثقافية للأطفال والفتيان الذين أضيروا مـن الحـرب، بمـا فيها الحاجة إلى العودة للحياة الاجتماعية الطبيعية فى أسرهم الأصـلية أو المتبنـية لهم، لا يحتاج بالضرورة إلى إنفاق موازنات كبيرة، أو إلى وجـود أو مشاركة طويلة الأمد لأعداد كبيرة من الأطباء والموجهين والاستشاريين والعمال الاجتماعيين ذوى التدريب المهنى الاحترافى. وإنما يمكن من خلال نماذج وبـرامج تدريـب المدربين، وتوجيه المرشدين والمتطوعين (بمن فيهم المدرسون الذيـن يعملون فى فصولهم مع أطفال أضيروا من الحرب) يمكن الوصول بهم إلى مرحلة القدرة على تقديم الكثير من الدعم العاطفى والسيكلوجى والاجتماعى لأولئك الأطفال والشباب الذين سيتوقف أمن مجتمعاتهم المحلية على شفائهم.

وكمـا أوضح "دودج ورواندلين" فإن المدرسين يعتبرون مورداً بشرياً جاهزاً يمكـن إمـداده بالخبرة والمهارات والمعارف اللازمة لمساعدة أولئك الأطفال فى عملـية الشـفاء، كما يمكن للمدرسين أن يوفروا فرصاً للتعبير الانفعالى من خلال العـلاج، والفهـم من خلال ممارسة العلاج الاستبصارى، والتدريب على العلاج السـلوكى الـذى يمكن استخدامه فى التعامل مع الرهاب أو المخاوف التى تكونت

لــدى أولــئك الأطفـــال فـــى مسار انخراطهم بالحرب (Dodge and Raundalen 1991:94-95).

إن صـــياغة وتنفـــيذ بـــرامج فعالة لعلاج الأطفال والشباب الذين شاركوا فى الحرب بشكل كامل ومحسوس، تتطلب تفكيراً متأنياً ودرجة من المعرفة بالتفاعلات الإنســـانية وبالنســـيج الاجتماعى، وهى معرفة لا يملكها الجميع بالطبع بقدر كاف. فالــبرامج التى تفشل فى التعامل مع المسائل الأساسية فى إعادة التأهيل الاجتماعى والســـيكلوجى – بما فيها إعادة توجيه مواقف أعضاء الجماعة المحلية التى ينتمى إلـــيها أولئك الأطفال والشباب بحيث تتقبل الجماعة عودتهم وإعادة اندماجهم– تظل مجـــرد بـــرامج جزئـــية فـــى أحسن الأحوال، هذا إن لم تحدث أثراً عكسياً تماماً للمشروع بأكمله.

أمـــا الـــبرامج الجيدة، ولكنها غير كاملة أو غير مشمولة بتمويل كاف، والتى تهـــدف إلـــى تحقـــيق نوع من "التثبيت السريع" والتغيير على الأمد القصير، فمن الممكـــن أن تؤثـــر فـــى العلاج المطلوب على الأمد الطويل والرامى إلى مساعدة الصـــغار علـــى استعادة إحساسهم بالحالة السوائية، وإعادة بناء تقدير النفس على أساس صحى، والعودة إلى أسرهم ومجتمعاتهم بطريقة أكثر توازناً بكثير.

وهكـــذا فإن البرامج المختزلة لمساعدة الأطفال والشباب فى العودة إلى الحياة المدنية، قليلاً ما تضمن للمجتمع الأكبر أن يعيش فى سلام وأمن واستقرار سياسى بمجرد انتهاء هذه الإجراءات المؤقتة وقصيرة الأجل لتلك الفئة الخطرة.

ونظراً لما تحدثه الحروب من دمار للبنيتين المادية والاجتماعية، وخاصة فى الـــبلدان النامـــية، تخلف الحرب عادة نقصاً خطيراً فى العاملين المؤهلين مهنياً فى مجال الرعاية الصحية، وفى فئة القائمين بالخدمة الاجتماعية ويرجع هذا جزئياً إلى عمليات الإخلاء والنزوح السكانى، سواء داخل أم خارج البلاد، ونخص بالذكر هنا أولئك المؤهلين مهنياً الذين يفرون إلى المناطق الآمنة.

وهو الوضع الذى يخلق تحدياً خاصاً أمام تنفيذ برامج إعادة التأهيل والإدماج، بمـــا فيها تلك المصممة لمساعدة الأطفال والشباب الذين سبق لهم الاشتراك بشكل مباشـــر فـــى العمليات الحربية. أضف إلى هذا نفور المجتمعات المحلية من أبنائها الأطفـــال والشـــباب الذيـــن تورطوا فى أعمال العنف والقتال. من ثم ينبغى توجيه اهتمام خاص لتشجيع جهود المصالحة بين الأفراد والجماعات، على أن يضمن فى الوقت نفسه تلبية الاحتياجات الأمنية الفعلية لكل من المدنيين والمقاتلين السابقين.

وإذا أريـــد النجاح للحياة الجماعية المسالمة بين المقاتلين السابقين والنازحين واللاجئيـــن وضحايا العنف فى البلدان الخارجة من الحروب، لابد من توسيع نطاق خدمـــات وبـــرامج الخدمة الاجتماعية تلك. وهو ما يدعو إلى البحث عن وتطوير وســـائل جديـــدة للتدريب حتى نتمكن من إعداد أفضل لأعداد كبيرة من المرشدين

الاجتماعيين والنفسيين غير المحترفين، ليساهموا فى تنفيذ برامج يتم تصميمها لتقديم الدعم النفسى- الاجتماعى فى البلدان التى ضربتها الحروب، وبخاصة للأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية أو علاج يتجاوزان طاقة أسرهم. ومن الأساليب التى أثبتت فعالية جيدة فى إعداد أفراد غير محترفين على تقديم الدعم الاجتماعى والنفسى والعاطفى، أسلوب ورش العمل لتدريب المدربين.

٨-ورش تدريب المدربين:

الأساليب العملية لإعداد المعالجين النفسيين غير المحترفين،

وعمال توعية المجتمعات المحلية، والقائمين بتسهيل إعادة الإدماج

تعتبر ورش إعداد المعالجين النفسيين من صدمة الحرب، وسيلة متاحة ومعقولة التكلفة لإعداد الكثير من المعالجين غير المحترفين ليعملوا بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية -المحلية والوطنية والدولية- والوكالات والمكاتب الحكومية، وليكملوا عمل المهنيين المدربين فى مجال الإرشاد، والذين عادة ما يكونون قليلى العدد فى المناطق التى انتهت فيها الصراعات للتو، فيما عدا أولئك الذين قد توفرهم المنظمات غير الحكومية الدولية. ومن الممكن إعداد الرواد المساعدين مقابل أجر أو تطوعاً منهم، وذلك حسب الموارد المتاحة فى المجتمع المحلى، وكذلك يتوقف الأمر على السمات الخاصة للعمل المطلوب واحتياجات الأشخاص الذين يتم تدريبهم.

ولا شك أن كفاءة تنفيذ ورش تدريب المدربين لإعداد مرشدين أو رواد مساعدين للعمل مع الجنود الأطفال السابقين والبنات والنساء اللائى أخضعن للعنف الجنسى، يمكن أن تؤدى إلى تخفيف كبير للضغط المحسوس فى هذه المجتمعات بسبب قلة العاملين فى مجال الخدمة الاجتماعية فى وضع يتطلب الدعم النفسى بقوة.

ومن خلال الجمع بين النظرية والممارسة فى مجالات علم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا والسياسة والعلاقات الدولية، يسمح النوع المذكور من ورش العمل بمضاعفة عدد الممارسين الاجتماعيين المطلوبين بشدة لدعم الأطفال والشباب العائدين إلى الحياة المدنية، وإلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية.

وتساعد ورش تدريب المدربين فى تزويد الناشطين غير المحترفين بمفاهيم ومهارات والممارسات العلاجية للإرشاد النفسى- الاجتماعى، فضلاً عن المصالحة وإعادة بناء المجتمعات المحلية. وتوفر هذه الورش منبراً مهماً لتدريب القادة وأعضاء المجتمع المحلى المهتمين بالحلول غير العنيفة للصراعات، وبعملية إعادة الإدماج. وهو ما يشير إلى أن تصبح هذه الورش خطوة مهمة فى عملية إبلال المجتمع من الحرب. ومن ثم فإن ورش العمل للتدريب على العلاج من صدمة

الحــرب قد تكون مكوناً لا يمكن الاستغناء عنه فى جهود بناء سلام مستقر وتحقيق المصــالحة بين الأعراق والقبائل ليس فقط فى البلدان الأفريقية الخارجة من وهدة الحروب، وإنما فى سائر أنحاء الكرة الأرضية.

وكمــا ذكــر أحد المتخصصين فى عملية تدريب المدربين فيما يتعلق بتحديد المــبادىء الرئيسية للتخطيط والتنفيذ الناجحين لمقررات التدريب، فإن أفضل ورش العمــل وجهــود التدريــب هــى تلك التى تجرى بالتعاون مع المنظمات المحلية الشــريكة، بعــد ما يكون المدرب أو الجهة القائمة بالتدريب قد أخذ علماً وإحساساً كافيين بالسياق الذى يتم فيه التدريب (Arnold 2001: 283).

وبالإضــافة إلــى مــا سبق يجب التمتع بالحساسية الكافية للجوانب الثقافية للوضـــع الذى يتم التدريب فيه، إذ إن احترام هذه الأبعاد لمن نعمل معهم يجب أن يــتجاور مع جمع الخبرات الميدانية، وتعديل المواد المدرسة بما يتفق مع الأوضاع والاحتــياجات المحلــية وإفســاح الوقت الكافى أمام المتدربين لممارسة مهاراتهم الجديدة المكتسبة ولمناقشة عملية التدريب ذاتها (Ibib).

إن هــناك مجموعــة مـــن المبادىء ذات الأهمية النظرية والعملية لمعالجى الصـــدمات الحربــية، وللأفراد والمجتمعات الخارجة من آتون الحرب أيضاً، هذه المــبادىء تمثل العمود الفقرى لفلسفة ورش العمل التدريبية فى المجال الذى نحن بصدده. ومن بين هذه المبادىء:

– أن الأفــراد فى المجتمعات التى تضررت بشكل حاد من العنف العرقى أو السياســى تحــتاج بشكل عام إلى دعم واسع كى تشفى من الصدمة أو المحنة التى تعرضت لها وعانت منها.

– أن الأشخاص الذين تورطوا فى استخدام العنف فى العمليات الحربية يمكن أن يصــبحوا قــادة محليــين قادرين على غرس أنفسهم فى أنشطة مسالمة ومنتجة اجتماعياً شرط حصولهم على الدعم الملائم.

– أ ن الــتعافى مـــن آثــار صدمة الحرب ممكن من خلال توفير طائفة من الخدمات الداعمة، بما فيها العلاج النفسى من تلك الصدمة.

– أن من الممكن تدريب غير المتخصصين على القيام بأنشطة علاج نفسى- اجتماعى فعال للأشخاص المصابين بصدمة الحرب.

ومـــن خلال ورش عمل تدريبية تستمر الواحدة منها بين خمسة وسبعة أيام، يمكن تدريب اختصاصيى الخدمات الصحية والمدرسين ورجال الدين وقادة أعضاء المنظمات غير الحكومية وتنظيمات المجتمع المحلى وغيرهم، على أساليب مساعدة مجتمعاتهم المحلية فى الانتقال الصعب نحو حياة السلم.

ومـــن الممكـــن تماماً الحصول على نتائج إيجابية جداً من خلال بناء قدرات أشخاص من الفئات السابقة الذكر على استعادة الصحة النفسية والعاطفية والروحية

فـــى المجـــتمعات التى تضررت من الحرب. وبالإضافة إلى هذا فإن ورش العمل التدريبـــية على العلاج من صدمات الحرب يمكن أن تؤدى إلى إنتاج مواد تدريبية معدلـــة وقابلة للاستخدام فى المجتمعات التى مزقتها الحرب ولا يوجد بها إلا النزر اليســـير من المكتبات والكتب المناسبة، ومن ثم تمكين أولئك الذين يسند إليهم تقديم خدمات الدعم المذكورة من مساعدة الجماعات والأفراد الضعاف.

فأولـــئك الذين يشتركون فى ورش عمل التدريب سوف يحصلون على دليل تدريبى يتضمن معلومات وأساليب مفيدة فى العمل مع الأشخاص المصابين بصدمة الحرب، وأيضاً فى تدريب آخرين على القيام بذات الدور العلاجى.

ومن ثم يمكن لهؤلاء المتدربين مشاركة مجتمعاتهم المحلية فيما اكتسبوه من معلومـــات ومهـــارات وخبرات، الأمر الذى يفضى فى النهاية إلى مضاعفة الآثار الإيجابية للتدريب الذى تلقوه.

ومـــن النـــتائج المباشـــرة لـــتلك الورش التدريبية أن البلدان المتضررة من الحـــروب، والـــتى تعقد فيها ورش لإعداد معالجين غير اختصاصيين مهنياً، هذه الـــبلدان ســـوف تحصل على أعداد أكبر من المعالجين القادرين على تقديم خدمات علاجـــية داعمـــة للأشخاص الذين تعرضوا للصدمات النفسية جراء الاضطرابات الأهلـــية والحـــروب بين الجماعات. فضلاً عن أن أعداداً أكبر من الأفارقة الذين ســـيتدربون علـــى أيدى المشاركين فى الورش التدريبية سوف يتم تسليحهم بطرق لإعادة بناء صحتهم العاطفية والنفسية والاجتماعية.

٩- دراسة حالة: "العلاج من الصدمة وتعليم السلم"

قام كل من "المراكز الدولية لصناعة الفرص" OICI و"مركز صناعة الفرص فى سيراليون" SLOIC فى النصف الثانى من أكتوبر ٢٠٠٠ بعقد ورشة عمل على مـــدى خمسة أيام لبناء القدرات وتدريب المدربين تحت عنوان "العلاج من الصدمة وتعلـــيم السلم". واستهدفت الورشة تدريس الأساسيات النظرية والمهارات الخاصة فـــى هذا الشأن لأناس عاديين. وعقدت الورشة فى مدرسة علاج الطوارىء التابعة لوزارة الصحة والكائنة فى "بو" بالمقاطعة الجنوبية فى سيراليون.

وقد بدأ الإعداد للورشة قبل انعقادها ببضعة شهور، بما فيها الأسبوع السابق علـــيها والـــذى خصـــص للتخطيط البرنامجى الذى اشترك فيه عشرة من منسقى ومحاضـــرى الورشة. وقد تم تمويل إعداد وعقد الورشة نفسها من معهد السلم فى واشـــنطون دى سى، مع مساهمة أصغر من مكتب فريتاون لمفوض الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، بالإضافة إلى الجهتين المنظمتين للورشة.

وقـــد تم إدراج المحاضرات التى قدمت فى الورشة فى الدليل التدريبى الذى صـــدر عـــنها [٢] . وقد صمم هذا الدليل لخدمة ليس فقط مواطنى سيراليون الذين

انضـــموا أو شاركوا بنشاط فى التدريب، وإنما ليخدم أيضاً آخرين فى أفريقيا وفى مخـــتلف أنحـــاء العالم من المهتمين بتطوير فهمهم ومهاراتهم فى مجال العلاج من صـــدمة الحرب. فقد يرغب الكثيرون من هؤلاء أيضاً فى عقد ورش عمل تدريبية لأغراض علاجية أو غيرها من المهام المرتبطة ببناء السلام.

ويمكـــن لهذه الورشة أن تستخدم كنموذج للورش التدريبية الرامية إلى إعداد معالجين غير اختصاصيين، ونشطاء توعية اجتماعية وموجهين اجتماعيين يشرفون على عمليات إعادة الإدماج. وقد أسفرت هذه الورشة عن عدد من الدروس العملية فيما يتعلق بتنظيم وإدارة ورش العمل من هذا النوع.

١٠-خلفـــية: تـــاريخ مركـــز صناعة الفرص فى سيراليون، وتجربته فى علاج صدمات الحرب

نشـــأ "مركز صناعة الفرص فى سيراليون" SLOIC منذ أكثر من ربع قرن كمنظمة محلية غير حكومية، ومنتسبة إلى "المراكز الدولية لصناعة الفرص" OICI وهى منظمة دولية للتنمية، غير هادفة للربح ويوجد مقرها فى الولايات المتحدة.

وعلـــى مـــدى تاريخه ساعد مركز سيراليون آلاف المحرومين اقتصادياً من الشـــباب والنســـاء وغـــيرهم فى مقاطعات سيراليون الغربية والجنوبية والشمالية والشـــرقية "لتحويل اليأس إلى أمل من خلال تنمية الموارد البشرية" بالإضافة إلى التدريـــب على المهن والمهارات الفنية. ومن خلال شبكة البرامج التى يضطلع بها "مركـــز ســـيراليون لصـــناعة الفـــرص" فى مواقع مختلفة من هذا البلد، بما فيها "فريـــتاون" العاصـــمة و"بـــو" و"ماتـــروجونج" و"ماكينى" وغيرها الكثير، استطاع المســـاعدة فـــى دعـــم التنمية المستدامة، وأضيف إليها فيما بعد برامج للتعافى من ويـــلات الحرب. وتنسق هذه البرامج من خلال المكتب الوطنى للمركز والكائن فى المجمـــع الوطـــنى لـــورش العمل فى فريتاون، والتى أضيف إليها فى التسعينيات برامج تدريبية مخصصة للمقاتلين السابقين وأرامل الحرب وغيرهم من الفئات التى شردتها الحرب.

وعلـــى الرغم من اندلاع الحرب الأهلية بسيراليون فى العام ١٩٩١، واصل المركـــز دوره فى إعداد أعضاء منتجين ومكتفين ذاتياً فى المجتمعات المحلية من خلال التدريب على مهارات مهنية وفنية فى مجالات مثل النجارة والبناء وتفصيل الملابس وأعمال السكرتارية، وتنمية المهارات الزراعية، والتعليم الأساسى، ودعم المشروعات الصغيرة.

وبـــتمويل من المانحين الدوليين، ومساعدة فنية قدمتها منظمة المراكز الدولية لصـــناعة الفرص، قدم مركز سيراليون أيضاً برامج للعلاج من الصدمات النفسية، وإعادة التأهيل بعد الصراعات، وخدمات إعادة توطين اللاجئين والنازحين. وهكذا

أســـهم المركـــز إسهاماً قيماً فى إعادة بناء الصحة النفسية والاجتماعية والروحية والعاطفية للمواطنين فى سيراليون.

فبالإضـــافة إلى برامجه الخاصة بالتدريب على المهارات التقليدية، بدأ مركز ســيراليون لصــناعة الفــرص مــنذ منتصف التسعينيات فى تقديم خدمات ما بعد الصـــراع لإعـــادة التأهـــيل، والتى استهدفت مساعدة اللاجئين والمقاتلين السابقين وغـــيرهم مـــن الأشـــخاص الذين تضرروا من الحرب، وذلك بدءًا بعملية العلاج وانتهاء بإعادة دمجهم فى مجتمعاتهم الأصلية.

وقد استمرت هذه البرامج أثناء اندلاع الحرب الأهلية، وإن كانت قد تعرضت لتقلـــيص كبـــير مؤقت بعد الانقلاب العسكرى فى مايو ١٩٩٧، والتفاقم المفاجىء للعنف فى العاصمة فى يناير ١٩٩٩.

ومـــع مجـــيء العام ٢٠٠٠ بدأ مركز التدريب المهنى التابع لمركز صناعة الفـــرص فـــى سيراليون والكائن بالعاصمة "فريتاون"، عاد إلى تنفيذ برامج تدريبية للمدنيين والمقاتلين السابقين، واستعاد لأغراض التدريب جزءًا من المجتمع الوطنى لورش العمل، والذى كان قد استخدم مؤقتاً لإسكان بعض النازحين داخلياً.

كذلـــك عمـــل مركـــز سيراليون لصناعة الفرص بالتعاون مع لجنة التسريح ونـــزع الســـلاح وإعـــادة الإدمـــاج DDR التابعة للحكومة فى سيراليون، واللجنة الحكومـــية للمصالحة وإعادة البناء والتوطين Triple- R. وقد حصلت كلتا اللجنتين على تمويل كبير من البنك الدولى وغيره من المانحين الدوليين.

وبهـــذا المعنى أصبح مركز صناعة الفرص واحداً من أوائل المنظمات غير الحكومـــية فـــى ســـيراليون الـــتى نشطت فى تسريح المقاتلين السابقين، بمن فيهم المقـــاتلون الأطفـــال والشـــباب، وتسجيل الجنود والمتمردين السابقين الذين سلموا أســـلحتهم وأدخلـــوا فى فصول تدريبية لإكسابهم مهارات جديدة تمكنهم من إعادة الاندماج اقتصادياً واجتماعياً فى مجتمعاتهم المحلية خلال فترة زمنية معقولة.

وفـــى بدايـــة القرن الحادى والعشرين كان مركز سيراليون لصناعة الفرص مـــنخرطاً فـــى العمل من أجل إعادة صياغة وتوسيع برامجه الخاصة بتطوير دعم عمليات إعادة التأهيل والإدماج فى مختلف أنحاء سيراليون.

كـــان المركـــز قـــد عقد فى ١٩٩٦ أول ورشة عمل تدريبية للمعالجين غير المتخصصـــين وإكســـابهم مهارات العلاج النفسى، والمعالجة من صدمة الحرب، وحـــل الصـــراعات، وتعلـــيم السلام. كذلك زودت الورشة المتدربين بالمعلومات والمهـــارات الضـــرورية كـــى يقومـــوا بدورهـــم بتنظيم ورش عمل تدريبية فى مجـــتمعاتهم المحلـــية، وبما يزيد الأعداد المتاحة من المعالجين غير المتخصصين المطلوبين بشدة لمساعدة السكان فى سيراليون على التخلص من أدران الحرب.

١١- الغرض من ورش التدريب على علاج صدمة الحرب، وكيفية وضع برامجها

تمـــثل الهـــدف الأول للورشة التى نظمها مركز سيراليون والمركز الدولى لصـــناعة الفـــرص فى أكتوبر ٢٠٠٠، فى زيادة عدد وقدرات الأشخاص القادرين على القيام بخدمات العلاج من صدمات الحرب فى سيراليون، بما يساعد فى إعادة تأهيل أولئك المقاتلين السابقين والمدنيين المضارين من العمليات الحربية.

وبشـــكل أوضح كان الغرض الرئيسى هو تدريب المنوط بهم خدمات الدعم الاجـــتماعى على مهارات العلاج النفسى للمقاتلين السابقين، واللاجئين، والنازحين مـــن ديـــارهم، وغـــيرهم من متضررين آخرين فى المجتمع المحلى. وكذلك تعليم المشـــتركين فى الورشة الأساليب العلمية لتخطيط وتنفيذ ورش عمل تدريبية أخرى ينتظر أن يقوموا بها بأنفسهم فى مجتمعهم المحلى.

بلـــغ عـــدد المشاركين فى الورشة التدريبية ٨٧ فردًا، جميعهم من مواطنى ومواطـــنات سيراليون، وتوزعوا بين أعضاء فى المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنـــية والدولية، وتنظيمات المجتمع المحلى، وضباط فى شرطة "بو" المحلية، وشيخ محلى تقليدى، والكثير من أعضاء مركز سيراليون لصناعة الفرص.

ونقـــدم فـــيما يلى عرضاً لبعض الدروس التى يمكن استخلاصها من الورشة الـــتى عقـــدت فى "بو"، والتى يمكن أن تعمل كقواعد مرشدة لأولئك الراغبين فى تنظـــيم وإدارة ورش تدريبـــية مماثلـــة، حتى لو كانت تستهدف أهدافاً أخرى مثل إكساب المتدربين المقترحين معارف ومهارات أفضل فى مجال حل الصراعات.

١/١١ تكوين الورشة

مـــن خلال ضم الورشة ممثلين لتنظيمات المجتمع المحلى، والمنظمات غير الحكومـــية، والمصالح الحكومية، المهتمين جميعاً بتعزيز السلم والعدل الاجتماعى، يمكـــن لهذا النوع من الورش التدريبية أن يوفر دعماً عملياً جداً لبناء قاعدة معرفية لتطوير صحة المجتمعات المحلية والحل السلمي للمشكلات الإنسانية.

ويعتـــبر عدد ثمانين مشاركاً عدداً مناسباً جداً لنجاح التدريب، مثلما حدث فى ورشة "بو" حيث كان لكل مجموعة من عشرة مشاركين مدرب أو رائد واحد.

ومـــن الممكن أن يتغير تركيب ورش العمل التدريبية، مع الأخذ فى الاعتبار لمبدأ مهم وهو التأكد من تقاسم المشاركين فى الورشة لخصائص اجتماعية أساسية مـــثل اللغـــة والمســـتويات التعليمية. إذ إن تحدث المتدربين للغة واحدة يغنى عن اللجـــوء إلـــى المترجميـــن. وفـــى الوقـــت نفسه يجب ملاحظة أن التنوع المهنى والتنظيمى والخبروى للمشاركين يسمح بإثراء التفاعل وإفادة الجميع.

ويمكـــن أيضـــاً الاسترشاد بالطريقة التى تم بها اختيار المشاركين فى ورشة "بو" فى أكتوبر ٢٠٠٠، ونستطيع إيجازها فى الآتى:-

- ثلاثـــون تقريـــباً من أعضاء المنظمة التنموية غير الهادفة للربح والمدارة محلياً (وهى هنا مركز صناعة الفرص في سيراليون)؛
- عشرون مدرساً ومرشداً اجتماعياً وعاملاً بالرعاية الصحية فى سيراليون؛
- ثلاثـــون مـــن قادة المجتمع المحلى، وأعضاء فى التنظيمات الأخرى بهذا المجتمع، والمنظمات غير الحكومية الناشطة فيه (سواء أكانت وطنية أم دولية).

ويجب أن يكون بين الثمانين مشاركاً عدد قليل من الموظفين الحكوميين (مثل ضـــباط الشرطة أو رئيس المقاطعة أو أحد مسئولى الوزارات المعنية)، والزعماء الروحيين (أئمة مسلمين أم كهنة مسيحيين) والرؤساء المحليين التقليديين.

ويجـــب أن نتذكر على الدوام أن تركيب الورشة التدريبية يحدد بدرجة كبيرة مـــدى الـــنجاح الـــذى يمكـــن أن تحققه فى المجتمع المحلى، وبخاصة زيادة دور المشـــاركين فـــى الورشـــة من حيث تشكيل اتجاهات جديدة لبرامج الصحة العامة والعلاج النفسى فى مجتمعاتهم المحلية المباشرة.

٢/١١ تعريف بالمصطلحات الرئيسية المستخدمة فى ورش العمل التدريبية

خدمات الدعم النفسى

- مقاربـــات أفريقـــية تقليدية وغربية لرعاية الصحة السيكلوجية والعاطفية والاجتماعـــية والروحـــية لأعضـــاء المجتمع المحلى، ومساعدة الأفراد فى تطوير قدرتهـــم على تحقيق احتياجاتهم الأساسية. وقد تتضمن هذه المقاربات: عقد جلسات حـــوار فـــردية وجماعـــية، جلسات علاج مباشر، احتفالات تقليدية وطقوس علاج تقلـــيدية، خدمات وعظ وطقوس دينية، و"علاجات تعبيرية" يستخدم فيها الموسيقى والرقص والفنون البصرية والدراما والاتصال الشفاهى والكتابى.
- أو هـــى مقاربات علاجية تستخدم لدعم اهتمام المجتمع بمواجهة الضغوط الداخلية والخارجية، ولمساعدة الأفراد والجماعات على حل مشكلاتهم سلمياً.

علاج الصدمة

خدمـــات لدعم العلاج النفسى تهدف إلى مساعدة الأفراد الذين مروا بصدمة جـــادة علـــى استعادة قدرتهم على النشاط الفعال فى الحياة اليومية والمشاركة فى المجتمع المحلى المباشر. وقد تقدم هذه الخدمات بطرق مختلفة للجماعات والأفراد العاملين بالتعاون مع المعالجين المدربين.

٣/١١ صيغة الورشة التدريبية

يمكن للورشة التدريبية على العلاج من الصدمات أن تستمر بين بضعة أيام وعدة أسابيع، حيث يتلقى المشاركون محاضرات من متخصصين، ويشتركون فى مناقشات، وأداء أدوار، وجلسات للتشخيص العملى، وجلسات للعلاج الفعلى. ويمكن استخدام الألعاب والرياضة وأساليب العلاج التعبيرى وغيرها من الوسائل الفعالة فى علاج صدمة الحروب، وكذلك مناقشة المشاركين فى كيفية ابتكار أساليبهم الخاصة فى هذا الشأن.

ومن خلال العروض العلمية والخبروية، فى صورة محاضرات وجلسات جماعية للمناقشة والسؤال وأنشطة فرق العمل المصغرة، يمكن للمشاركين أن يتبادلوا فيما بينهم خبراتهم الخاصة سواء فى مجال العلاج أم فى مجال خدمات إعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع.

وهكذا يصبح التعليم مشروعاً مشتركاً بين كل من المتدربين والمدربين، حالما يشتركون معاً بتفاعل وفعالية فى أنشطة الورشة.

٤/١١ الإشراف على الورشة التدريبية

يجب أن يكون هناك منظمان أو ثلاثة لكل ورشة تدريبية من هذا النوع. ويقوم مخططون وميسرون ومحاضرون من المنظمة أو المنظمات الرئيسية بترتيب الورشة التدريبية، أى بتقديم مدخلاتهم فى جلسات التخطيط للورشة، وبالقيادة الفعلية لجلسات الورشة نفسها.

ومن المنطقى أن يكون لدى أغلبية منظمى الورش قدر من التدريب على المهارات العلاجية، وربما يكونون قد حصلوا عليه من ورش مماثلة للنموذج الذى نقدمه هنا.

ويجب أن يتولى واحد أو اثنان من منظمى الورشة مسئولية الإعلام عنها. أما خلال فعاليات الورشة فتضطلع المجموعة المنظمة الرئيسية بالتنسيق للمحاضرات والمناقشات وتمثيل الأدوار وأنشطة فرق العمل الصغيرة والكبيرة.

وللمساعدة فى نجاح الورشة وتمكين كل المشاركين من القيام بدور فعال فيها، يجب الجمع بين أسلوب الجلسات العامة لكل المشاركين، واجتماعات المجموعات الفرعية التى يتراوح عددها بين عشرة وعشرين مشاركاً.

٥/١١ مضمون الورشة

يعتبر من الأمور التى تختلف من ورشة تدريبية إلى أخرى ذلك المضمون الخاص بالورشة، وكيفية تنظيمه فى جدول أعمالها. وبغض النظر عن مدى انتشار الأفكار الخاصة بالتنمية وأساليب العلاج السيكلوجى من الصدمات، فإن المشاركين

مــن كــل منطقة محلية تعقد بها الورشة هم الذين سيحددون من خلال اهتماماتهم واحتــياجاتهم الخيارات التى يستقر عليها منظمو الورشة فيما يختص بمحتواها أو مضمونها.

وقــد حــدث أن أحد أطباء الصحة الذهنية قد سمع بالورشة التى أجريت فى أكــتوبر ٢٠٠٠ بســيراليون، فســأل أحــد منظمى هذه الورشة "هل اتبعتم نموذج اضــطراب ما بعد الصدمة PTSD أم أى نموذج آخر؟" وقد تبين من المناقشة معه أن لــيس كل من تعلموا العلاج النفسى فى الغرب أو على أساس مناهجه يعترفون بأهمــية أســاليب العلاج المحلية، أو بأية بدائل فى صياغة مفهوم الإجهاد الذهنى وعلاج الصدمة.

والكثــيرون من محبذى نموذج PTSD الغربى يقللون من أهمية الاستفادة من الخبرات الثقافية المحلية الغنية، ويفشلون فى الجمع بين الأساليب الغربية والوطنية فــى العــلاج. بينما نجد المعالجين والأطباء الأكثر تبصراً يجمعون بين المقاربات الغربية والطقوس العريقة للجماعات وخبرات المعالجين التقليديين وكبار السن.

وفــى الوقــت الذى أكدت فيه ورشة "بو" فى سيراليون على أهمية المقاربات الغربــية، فقد أخذ منظموها فى الاعتبار أيضاً أساليب علاج أخرى غير الجلسات الفــردية والجماعــية. فعلــى سبيل المثال تطرقت الورشة إلى استخدام الصلوات والأغانى، والفنون القروية المحلية، والرقص، حيث عرضت فى الورشة صور من كــل هــذه الوســائل وجرى توضيح للآثار العلاجية للموسيقى والسحر والرقص الأفــريقى. كما شارك فى الورشة مجموعة من الأطباء الوطنيين فى المنطقة التى نظمــت فيها الورشة، وكان اثنان منهما قد تلقيا تعليماً غربياً أما الثالث فكان طبيباً تقلــيدياً. وقد أوضحوا جميعاً آراءهم فى الأدوار التى لعبتها المخدرات والكحوليات والعقاقير (كيماوية كانت أم طبيعية) فى صحة السيراليونيين فى السنوات الأخيرة.

كما سمح للخبرات الخاصة ووجهات النظر الثقافية للمشاركين فى الورشة بأن تجــد لها مكاناً فى التدريبات المختلفة، بما فيها اليوم الأول للورشة حيث تم تشجيع المشــاركين على البوح بأفكارهم وتأملاتهم وخبراتهم الصعبة إبان الحرب الأهلية الأخــيرة فــى بلدهم. وقد كانت هذه خطوة حاسمة فى بداية التدريبات حيث أذابت الحواجــز المقاومة للتفكير أو استرجاع هذه الخبرات الفردية المؤلمة المترسبة من المحنة التى مرت بها سيراليون.

وتقــدم فــيما بعد نموذجاً لأنواع المعلومات والأنشطة التى يمكن تبادلها بين المشــاركين فــى الورشــة التدريبية لعلاج الصدمات. ورغم أن هذه القائمة ليست جامعــة مانعــة، إلا أنها سوف تساعد فى إرشاد الآخرين على كيفية تصميم ورش العمل للتدريب على علاج الصدمات وتعليم السلم، والتى تجمع بين المفاهيم ونماذج

العلاج ذات التوجه الغربى وتلك الأفريقية التقليدية. ومن أمثلة الموضوعات والأنشطة التى يمكن تضمينها فى ورش تدريب المعالجين غير المتخصصين:-

- النمو النفسى العادى، وكيف يتعرض للتشوس والضرر جراء الحروب وغيرها من أشكال العنف؛
- أثر الصراعات العنيفة على أعضاء الجماعة، سواء المقاتلين أم غير المقاتلين، وذلك من زاوية الصدمة النفسية؛
- أنماط السلوك التى يتبعها الأناس المعرضون للصدمات الحادة، بما فى ذلك مناقشة كيف تستوقف ردود الأفعال المختلفة على الطبيعة الشخصية والخبرات الحياتية ودرجة التعرض لأنواع الصدمات... إلى غيرها من العوامل؛
- أنواع المنهجيات العلاجية، ومدى ملاءمة الأساليب الخاصة بعلاج أولئك الذين يعانون من آثار صدمة الحرب؛
- اضطرابات ما بعد الصدمة وأساليب علاجها؛
- أمثلة شخصية يعرضها المشاركون فى الورشة لمظاهر الصدمات التى خبروها، والإجراءات العلاجية التى اتخذوها لتقليل آثار العنف وإعادة تأهيل الأشخاص الذين تضرروا من الحرب؛
- أساليب ذات توجه عملى لمساعدة المصابين بالصدمة على الشفاء منها، مثل المسابقات الرياضية، وتوثيق علاقات الصداقة للمساعدة على البوح، وجلسات الغناء الجماعى، والطقوس الدينية، ومناقشة التجارب الأخلاقية؛
- استخدام التعبير الإبداعى فى البرامج العلاجية، مثل الفن التشكيلى والموسيقى والدراما والرقص؛
- تكييف أشكال وأساليب العلاج بما يتلاءم مع الظروف الخاصة والأفراد المختلفين، مع الاستفادة من خبرات المشاركين فى الورشة؛
- تحديد العقبات أمام العلاج والعوامل المساعدة على نجاحه؛
- ممارسة تشخيص أعراض الصدمة النفسية، باستخدام أسلوب تمثيل الأدوار لتوضيح هذه الأعراض المختلفة للمشاركين؛
- والممارسة العملية لأشكال خاصة من الأنشطة العلاجية، من خلال عمليات التقليد وتمثيل الأدوار بواسطة المشاركين فى الورشة، على أن يعقب هذا مناقشات عامة.

٦/١١ منهجية التدريب: إرشادات للنجاح

يمكن اتخاذ الخطوات التالية، مع مراعاة المرونة الضرورية للظروف الخاصة، أثناء تصميم ورشة عمل تدريبية ترمى إلى بناء قدرات الأفراد والمنظمات.

١١/٦/١ التخطيط للورشة

أ- حــدد الهــدف الرئيسى من عقد الورشة التدريبية. وبعبارة أخرى، ما هو الهدف الرئيسى الذى تحاول إنجازه عن طريق تدريب المشاركين فى الورشة؟

ب- اخــتر الأهداف الفرعية التى تساعد فى تحقيق الهدف الرئيسى للورشة. وعند القيام بهذا عليك ملاحظة أن تحديد الهدف الرئيسى والأهداف الفرعية سيكون العــامل الرئيســى فى اختيار المشاركين فى الورشة التدريبية والزمن الذى سوف تستغرقه.

وبعــبارة أخرى: إذا كان هدفك هو التدريب المهنى لعمال البناء مثلاً فإنك لن تستطيع إنجاز هذا فى ورشة تستمر أسبوعاً مثلاً! فيجب عليك التأكد من أن الزمن الذى حددته لورشة العمل (سبعة أيام أو ثلاثة أسابيع مثلاً) يتفق مع الهدف الرئيسى والأهداف الفرعية التى حددتها قبلاً.

وبالإضــافة إلــى مــا سبق عليك أن تراعى انعكاس الأهداف التى حددتها - بشكل غير مباشر على الأقل- على معايير وشروط المشاركة واختيار المشاركين. فمــثلاً إذا كــان هدفــك هو تدريب أناس لهم خبرات إرشادية سابقة لكى يصبحوا معالجيــن غــير متخصصين للصدمات، ستنجح فى هذا إذا اخترت المشاركين من بيــن الحاصــلين على التعليم الثانوى ولديهم خبرة ما فى التدريس أو بعض المهن المساعدة الأخرى. وينبغى أن تكون واقعياً إزاء ما يمكنك إنجازه فى الحيز الزمنى الذى حددته لورشة العمل.

وعلــى سبيل المثال كانت الأهداف الرئيسية للورشة التدريبية التى عقدت فى "بو" فى أكتوبر ٢٠٠٠:-

* مناقشة أثر الحوادث الصادمة وكيفية تلقى الناس للصدمة.
* تحديد الأعراض المشتركة لاضطرابات ما بعد الصدمة.
* مــراجعة منهجيات تخفيف الضغط التى يمكن للمرشدين غير المتخصصين استخدامها فى المناطق المتضررة من الحرب.
* ممارســة ومناقشــة كــيف يمكن إدماج الموسيقى والدراما والفن التشكيلى والــرقص والألعــاب والرياضــة وجلسات السمر فى علاج الأشخاص المصابين بالصدمة.

ج- تــأكد أن يكــون بين منظمى الورشة التدريبية مدير جيد، أى شخص ذو إحساس قوى بالتفاصيل وأداء تنظيمى مميز ولديه الرغبة والقدرة على إعطاء وقت وجهد مناسبين للجانب الإدارى العملى فى الورشة.

د- عليك توفير وسائل واضحة للاتصال بين المنظمين الرئيسيين للورشة. فلا يمكن لأحد إنجاز ورشة عمل ناجحة إذا لم يكن هناك تواصل وثيق وسهل مع الآخرين من المسئولين عن التخطيط للورشة ووضعها موضع التنفيذ.

هـ- ابدأ التخطيط للورشة قبل موعد تنفيذها بوقت كاف! فإذا بدأت الإعداد لورشة تدريبية قبل موعدها بأسبوع أو أسبوعين فقط، ستكون عرضة بالتأكيد لمشكلات فى كل شيء ضرورى لنجاح ورشتك. ومن الأفضل بالطبع البدء فى التخطيط مبكراً، فأنت بحاجة إلى شهرين على الأقل للتخطيط والتنسيق إذا كنت بصدد ورشة ستضم مدربين ومشاركين من خارج منطقتك أو وطنك. إذ ستحتاج إلى وقت كاف للإعلان عن الورشة حتى تتمكن من الوصول إلى المشاركين المناسبين، إلى جانب أخذ الوقت المناسب لجمع كل المعلومات الضرورية لإعداد المقرر التدريبى. كما ستحتاج إلى وقت كاف أيضاً حتى تنجز التدابير الإجرائية مثل تأجير المكان الذى ستعقد به الورشة، وترتيب إجراءات الإقامة للمشاركين.

و- تأكد من أن لديك الموارد المالية اللازمة لإنجاز الورشة التى تخطط لها. فربما لا يكون هناك شيء أكثر إحباطاً للمنظمين ومخيباً لآمال المشاركين، من التخطيط لورشة ذات نوعية وأمد زمنى معينين، مع الوعد بتوفير حوافز خاصة ومكافآت ومزايا للمنظمين والمشاركين؛ ثم تكتشف أنك غير قادر على الوفاء بما وعدت بسبب قصور الموارد المالية المتاحة لديك من تلبية الاحتياجات الضرورية لإنجاز ما خططت له. وعموماً من الأفضل أن تكون واقعياً عن أن تكون مبالغاً فى طموحك بشأن ما تستطيع تقديمه وإنجازه.

ز- حدد بدقة التوقيتات الزمنية لعقد الورشة وفعالياتها، على أن تأخذ فى الاعتبار مدى ملاءمة هذه التوقيتات المفصلة للمدربين وللأشخاص الذين تأمل مشاركتهم فى الورشة.

ح- ابدأ التخطيط الجماعى مبكراً، بعد أن تكون قد حددت من هم المخططون والميسرون والمدربون الآخرون، وحصلت على موافقتهم على الاشتراك فى الورشة. وذلك حتى يتمكن الجميع وبأسرع وقت ممكن من معرفة "من مسئول عن ماذا؟" ومن سيقود الأنشطة الخاصة أو سيحاضر أو سيعرض لموضوعات معينة.

ط- ضع قائمة باللوازم المكتبية وغيرها من وسائل الإيضاح الضرورية (أجهزة تسجيل، كاميرات فيديو، بروجتكورات... الخ) التى سوف تحتاجها فى الورشة. وعليك أن تراعى أن تأتى اختياراتك فى حدود الميزانية التى لديك. ثم قم بشراء أو استئجار أو ترتيب هذه المواد قبل موعد بدء الورشة بوقت مناسب.

ى- اعرف أماكن الناسخات والأجهزة الأخرى فقد تحتاج إلى إحداها فجأة بسبب التعطل مثلاً. واختبر هذه الأجهزة مقدماً، وحدد الموازنة التقديرية لتشغيلها، خاصة إذا كنت تريد أن تسلم المتدربين أدلة منسوخة.

ك- حـــدد مقدماً ما إذا كنت ستقوم بإعداد دليل تدريبى أو مقرر دراسى مقدماً لاســتخدامه فـــى الورشة، وكيف ستقوم بذلك بالاشتراك مع الميسرين والمدربين. وتـــأكد من أن تعطى لنفسك الوقت الكافى للاشتراك مع الآخرين فى تجميع المواد المكــتوبة ومراجعة المسودات الأولى والثانية منها. وربما قد لا يكون هناك شيء أكـــثر مضـــيعة للموارد المالية الشحيحة من طبع كمية كبيرة من الكتيبات والأدلة التى لم تأخذ حقها من العناية والمراجعة قبل الدفع بها إلى المطبعة. وبالإضافة إلى ذلـــك قرر مسبقاً ما إذا كنت ستعطى نسخة لكل فرد أم لكل منظمة مشاركة. كذلك سوف تحتاج إلى تحديد ما إذا كان من الأفضل تسليم الكتيبات عند بداية الورشة أم نهايتها أم حتى بعد ذلك فى بعض الأحوال. وربما يكون الأسلوب الأكثر فعالية هو تسليم هذه الكتيبات والأدلة للمشاركين بمجرد انتهاء الورشة حتى يتمكنوا من البدء على الفور فى تطبيق ما تعلموا للتو.

١١/٦/٢ الإعلان عن الورشة التدريبية

قـــم بتصـــميم إعلان عن الورشة التدريبية يتضمن الإبلاغ عن موعد انعقادها وتوقيـــتاتها، ومكـــان الانعقـــاد، وموضوعاتها الرئيسية، وأهدافها، وشروط التقدم للاشـــتراك، وكيفـــية التســـجيل. وقمم بتحديد الأشخاص المسئولين عن الاتصالات والتسجيل، وزودهم بالمواد والمعلومات الضرورية.

وقـــم بـــالإعلان عن الورشة عبر وسائل الإعلام المناسبة (مطبوعات، إذاعة، تلفـــزيون.. الـــخ)، والاتصال بأولئك الذين يمكنهم مساعدتك فى إبلاغ المشاركين المحتملين بالبيانات الخاصة بالورشة.

١١/٦/٣ جلسات التخطيط للورشة

أ- رتـــب لاجتماع للمدربين والميسرين للورشة كى يقوموا بالتخطيط لها، بما فـــيه تحديـــد من سيكون مسئولاً عن ماذا. ويجب أن يتم هذا فى جلسة أو جلسات تخطـــيط مقننة، على أن تنعقد قبل أسبوعين أو أكثر من بدء الورشة. وأمنح نفسك والآخرين الوقت الكافى لعقد لقاءات مصغرة مع فرق العمل لمناقشة الموضوعات المخـــتلفة الـــتى تغطيها ورشة العمل التدريبية، وبما يسمح بإعداد ونسخ المذكرات المكتوبة والمواد المرجعية، والتى تريد توزيعها على المشاركين.

ب- قم باختيار الموضوعات الخاصة التى تخطط بعناية لمعالجتها فى الورشة التدريبـــية. أى قم باختيار أهدافك بدقة وتحديد الموضوعات المناسبة لها. فمثلاً إذا كنـــت تنوى القيام بتدريب أشخاص سيقومون بتدريب آخرين على إقامة تعاونيات زراعـــية تهـــدف إلـــى زيادة ربحية إنتاجهم من الأرز، سيكون عليك أن تخصص

جلسة في الورشة يتم من خلالها السماح للمشاركين بتبادل التعليمات الإرشادية، وكذلك مناقشة كيف يمكنهم تنظيم وتنفيذ ورشهم التدريبية الخاصة بهم.

ج- عليك مراعاة التوازن في جدول أعمال الورشة، ليس فقط من حيث توزيع الموضوعات، وإنما أيضاً من حيث ما تتطلبه الموضوعات والأنشطة من كل من المشاركين والمدربين. فإذا كان لديك موضوع ثقيل الوزن أو مهم في جدول الأعمال في صباح أحد أيام الورشة، يجب أن تتبعه بموضوع أقل صعوبة وأقل في استنزاف الجهد في جلسة بعد الظهر في اليوم نفسه. ومن المهم مراعاة أن يكون عدد الموضوعات التي تتناولها الورشة معقولاً، وينبغي ألا تتصور أنك مطالب أو قادر على تغطية كل شيء في ورشة عمل واحدة. ومن الأفضل دائماً اتباع النهج الجماعي عند تصميم الورشة، وبحيث تتحقق استفادة أكبر من مساهمات المدربين والميسرين الآخرين وأفكارهم عن الموضوعات التي يرون أهمية التركيز عليها في الورشة، ومن ثم التفاعل أكثر بين مقترحاتك ومقترحاتهم.

د- قم بتحديد الموضوعات غير الضرورية أو غير المفيدة. ومما سوف يساعدك في معرفة أهمية تضمين موضوع ما في جدول الأعمال، أن تتخذ الخطوات التالية:-

* اجتماع جميع المدربين والميسرين (في مكان واحد قدر الإمكان، أو باستخدام الهاتف إن كان من الصعب عقد اجتماع شامل للمجموعة قبل جلسات تخطيط الورشة) للوصول إلى توافق بينهم بشأن الموضوعات الواجب تضمينها.

* راجع الموضوعات لبحث إمكانية إدماج أكثر من موضوع تحت عنوان واحد، وكذلك بحث إمكانية توزيع موضوع واحد متعدد الجوانب على أكثر من جلسة في الورشة.

* بعد أن تتأكد من أنه ليس هناك موضوع إضافي يجب إدخاله، قم بكتابة ونسخ قائمة الموضوعات التي اتفق عليها. وبعد ذلك أطلب من كل مدرب أو ميسر مراجعة القائمة، وأن يقوم بوضع علامة أمام أي موضوع يشعر بأن لديه معرفة جيدة به، ومن ثم قدرته على تقديم محاضرة أو قيادة نشاط في هذا الشأن. وبعد ذلك اطلب من كل مدرب وميسر أن يراجع القائمة مرة أخرى بناء على العلامات التي وضعها الآخرون.

* إذا وجدت أن أحد الموضوعات لم يجد استعداداً لدى أحد من المدربين أو الميسرين لتغطيته، قم بإسقاط الموضوع من جدول الأعمال أو البحث عن شخص مرجعي آخر يمكن إضافته إلى المجموعة.

هـ- ضع مخططاً أولياً بتسلسل الموضوعات للورشة بعد التوصل إلى تصور نهائي لها ولمنفذيها.

و- ابدأ في كتابة المسودة الأولى لجدول الأعمال المفصل بالتوقيتات، مع تخصيص ما بين ساعة إلى ثلاث ساعات لكل بند. ويمكن فيما بعد تطوير وتدقيق هذا الجدل من خلال تفصيل ما سيتم في كل موضوع (محاضرة، نشاط فرق للعمل.. مثلاً).

ز- تذكر دائماً أن المشاركين يحبون أن يتم إشراكهم. وفي التخطيط للورشة تأكد من تضمين الجدول لقدر مناسب من تمثيل الأدوار، وجلسات الجماعات المصغرة، والمناقشات.. الخ بما يوفر الوقت الكافي للمشاركين كي يعبروا عن آرائهم، ويجربوا المهارات الجديدة التي اكتسبوها، وتبادل المعارف والخبرات مع المشاركين والمدربين والميسرين.

ح- حافظ على حيوية الورشة، ليس فقط من خلال التوازن بين الموضوعات والمعلومات، وإنما أيضاً من خلال تنوع الأنشطة وطرق التوجيه. ويمكن أن يتم هذا أيضاً عن طريق الألعاب واللقاءات الاجتماعية (خاصة إذا كانت الورشة تتضمن إقامة المشتركين معاً) وذلك حتى يكون المشاركون معرفة أفضل ببعضهم البعض والاستفادة المتبادلة من المعارف والخبرات. وستصل الورشة لنتائج جيدة حقاً إذا وفرت الوقت الكافي للمشاركين كي يتفاعلوا فيما بينهم، ومع الميسرين والمدربين والمنظمين، قبل وبعد وبين جلسات ورشة العمل.

٤/٦/١١ تنظيم قواعد السلوك في الورشة التدريبية

أ- قم بإعداد بطاقات الأسماء التي يضعها المشاركون والمدربون على صدورهم في الورشة، حتى يتمكن كل مشارك من معرفة اسم المشاركين الآخرين والمنظمة أو البرنامج أو الموقع الذي جاءوا منه.

ب- قم بوضع لائحة مبسطة بقواعد عمل الورشة من خلال مناقشة المشاركين في الجلسة الأولى للورشة. ومن الممكن إعداد مسودة مقترحة بهذه القواعد المبسطة مثل:

- احترام وجهات نظر الآخرين.
- احترام المخطط الزمني وجدول الأعمال.
- إفساح الفرصة لكل الآراء.
- عدم التجول أثناء الجلسات.
- لا تناول ولا بيع للطعام أثناء الجلسات.
- ضرورة المشاركة في جميع الجلسات (الغياب عن جلستين= عدم الحصول على شهادة بإتمام الدورة).

٥/٦/١١ قياس نجاح الورشة

أ-يجب أن تقرر مقدماً كيف سيتم قياس مدى نجاح الورشة. ويمكن أن تعد استمارة استبيان تعطى للمشاركين فى اليوم الأول من الورشة ويتم جمعها منهم بعد ملئها قبل نهاية الدورة مباشرة. وبهذه الطريقة يمكنك التوصل إلى استنتاج ماذا ومدى ما تعلموه فى الورشة. وبالإضافة إلى هذا يمكنك بعد مرور وقت معين من الدورة الاتصال بالمشاركين لاختبار ما إذا كانوا قد وضعوا فى الممارسة العملية ما تدربوا عليه، ومعرفة ما هى بالضبط المهارات والمعارف التى بقيت معهم بعد شهور من انتهاء الورشة. وفى كل الأحوال يجب أن تكون معايير النجاح ومؤشرات الإنجاز وثيقة الصلة بالغرض والأهداف الرئيسية لعقد الورشة.

ب- يجب أن تعطى وقتاً كافياً كل يوم من أيام الورشة للتغذية الراجعة والتقييم، ويفضل أن يتم هذا فى أعقاب الأنشطة اليومية، وحيث يجلس جميع المدربين والميسرين والمنظمين معاً لمدة ٢٠ أو ٣٠ دقيقة لمراجعة كيف سارت الجلسات، وللتأكد من إتمام تحضيرات اليوم التالى.

ج- بعد إتمام الدورة قم بتنظيم جلسة للتقييم يحضرها جميع المدربين والميسرين والمنظمين. ولا يجب بالضرورة أن تكون جلسة طويلة زمنياً، حيث يكفى أن تستغرق ساعتين. ويكون الهدف الأساسى منها سماع كل طرف لآراء الأطراف الأخرى بشأن مدى نجاح الورشة وجوانب الضعف فيها، سواء من حيث أداء كل جلسة أم وسائل التدريب التى استخدمت فيها. كذلك من المهم تحديد من يجب أن يقوم بمتابعة موضوعات بعينها، فضلاً عن التقييم التفصيلى للمشاركين.

٦/٦/١١ توصيات إضافية فيما يتعلق بتقييم الورشة التدريبية

وبالنسبة للأساليب المذكورة سابقاً لتقييم نجاح الورشة التدريبية، يمكن لمنظمى الورشة أن يعدوا استمارة استبيان أولى قبل انعقادها، كما يمكن أن يعدوا استمارتين مثلاً للتقييم بعد انتهائها أيضاً ويمكن استخدام هذه الاستمارات لتقييم مهارات المشاركين، وتقييم مدى إلمامهم بالمعارف والخبرات موضع الاعتبار قبل الورشة، وكذلك تحديد توقعاتهم منها، ومن ثم تقييم إنجاز الورشة فى ضوء هذه التوقعات بعد انتهاء فعالياتها.

ويتم فى العادة تسليم استمارة الاستبيان القبلية للمشاركين فى اليوم الأول من الورشة. ويمكن استخدام استمارتى استبيان بعد انتهاء الورشة، الأولى توزع على المشاركين قرب انتهاء اليوم الأخير وتهدف إلى جمع آراء وردود أفعال المشاركين إزاء نوعية الورشة التدريبية، وتقييم ما تعلموه من المحاضرات والعروض والأنشطة. ويجب أن يسلم المشاركون هذه الاستمارة لمنظمة الورشة قبل مغادرتهم للموقع.

وبعد بحث هذه الاستمارات المملوءة من جانب المشاركين يمكن الشروع في مرحلة متقدمة من التقييم، من خلال توزيع استمارة استبيان ثانية بعد عدة شهور من انتهاء الورشة. وتهدف هذه الاستمارة التى توزع على المشاركين بعد أربعة إلى ستة شهور من انتهاء الورشة، إلى قياس آرائهم فى قيمة ما تعلموه ومدى تطبيقهم للمهارات التى اكتسبوها من الورشة فى الممارسة العملية. ومن خلال قياس استخدام المشاركين للمعلومات والمفاهيم والمهارات التى زودتهم بها الورشة، يتمكن المنظمون من تقييم كفاءة المنهجية المستخدمة فى الورشة المنتهية من حيث مدى مساعدتها فى دعم المشاركين فى علاج الأفراد الذين يعانون من الاضطرابات النفسية لما بعد الحرب ونتائج العنف. وتعتبر هذه أداة مفيدة جداً فى القياس والتقييم، كما تنطوى على قيمة كبيرة فى تحديد كيف يمكن موالاة من شاركوا فى الورشة بالمتابعة الضرورية، وكذلك مساعدة المنظمين على التخطيط الأفضل للورش القادمة.

وإذا تم اعتماد استخدام استمارة استبيان ثانية بعد انتهاء الورشة، فإن منظمى الورشة مطالبون بتحليل البيانات المجموعة عبر الاستبيان، ومقارنتها بالنتائج المستخلصة من الاستبيان السابق على الورشة، والاستبيان الذى يتم قبيل انتهاء أعمالها.

وهكذا يمكن لتوزيع استمارات استبيان المتابعة أن يكون ذا جدوى كبيرة، حتى لو كانت المنظمة المسئولة عن تخطيط وتنفيذ الورشة لا تملك فروعاً عاملة فى كل أجزاء البلد التى يعود إليها المشاركون بعد انتهاء الورشة.

جدول رقم ١
نموذج جدول زمنى لتخطيط وتنفيذ
ورشة تدريبية مدتها خمسة أيام

الزمن	المهمة
أبريل ٢٠٠؟	*إنجاز الإجراءات الإدارية الأولية لعقد الورشة التدريبية على علاج صدمات الحرب، مثل تحديد موقع التدريب وتسهيلات الإقامة- عند الحاجة- لورشة مدتها خمسة أيام ستعقد بعد ثلاثة أشهر من هذه النقطة الزمنية. *اختيار الميسرين والمدربين، والحوار بين المنظمين الرئيسيين بشأن الأفكار الأولية لعقد الورشة. *القيام بحملة للإعلان عن الورشة، وتحديد المشاركين المحتملين فيها. *توزيع دعوات الورشة على أولئك الذين قد لا يصلهم الإعلان،

	وذلك باستخدام الإذاعات المحلية والمقالات والإعلانات فى الصحف المحلـيـة، وكذلـك البحث المباشر فى البلدات والجماعات التى يراد الحصول على مشاركين منها.
مايو ٢٠٠؟	*اختيار الميسرين والمحاضرين. *التصميم الأولى لبرنامج الورشة. *اختـيار وتسجيل المشاركين فى الورشة بما يتمشى مع التركيب المطلوب لها والحجم الأقصى المحدد لعدد المشاركين.
يونـيو ؟ ٢٠٠	*إنجاز الترتيبات الإدارية النهائية للإعداد للورشة. *الـتعاون مع منظمى الورشة وميسريها لإعداد خطط أكثر تحديداً لجلسـات الورشـة، مـع تـرك التخطيط التفصيلى لجلسة التخطيط المقررة قبل الورشة بأسبوع أو اثنين. *تصـميم استمارات استبيان مقننة لتحديد مدى المعرفة والمهارات لدى المشاركين قبل الورشة.
يوليو ٢٠٠؟	*جلسـة التخطيط ما قبل الورشة حيث يتم تحديد أدوار الميسرين فيها. كما يتم نسخ المواد التى سيتم توزيعها على المشاركين. *عقد الورشة. *إجـراء تقيـيم مـا بعـد الورشـة الذى يشترك فيه المنظمون والميسرون والمدربون.
يولـيو أكتوبر ٢٠٠؟	*توزيع الدليل التدريبى على المشاركين فى أسرع وقت ممكن بعد انـتهاء الورشـة. وتشـجيع المشـاركين علـى استخدام المهارات والمعـارف العلاجـية الـتى اكتسبوها، وكذلك قيامهم بتنظيم ورش تدريبية خاصة بهم وفى مناطقهم، بهدف إعداد المزيد من المعالجين. *إعـداد اسـتمارة اسـتبيان المـتابعة، لتقيـيم أثـر الدورة على المشاركين.
نوفمبر ٢٠٠؟	*إجـراء تقييم متابعة الورشة عن طريق توزيع استمارات المتابعة وتحليل نتائجها. *إعداد تقرير تقييم الورشة التدريبية والذى يتم توزيعه على جميع من شارك فى الورشة أو قام بتمويلها.

١٢- خلاصة: العلاجات الفعالة للحرب

مـن الصـعوبة والتعقيد بمكان تحديد المنهجية المذكورة آنفاً فيما يتعلق بتقديم الدعم النفسى للمتضررين من الحرب، بمن فيهم الجنود الأطفال الذين تم تسريحهم من الجبهة، وكذلك البنات والنساء اللائى مررن بتجارب جنسية مريرة.

ويــتم الآن القــيام بمزيد من العمل البحثي من خلال المشروع الذي بدأ العمل فــيه فــي أكــتوبر ٢٠٠٢ تحت عنوان "إعادة تأهيل الجنود الأطفال من أجل منع الحــروب المستقبلية"، والذي يستهدف كشف النقاب عما إذا كانت جهود تقديم الدعم العلاجــي والمســاعدة فــي إعادة الإدماج – بما فيها تنمية المجتمع المحلي– هي الأكــثر فعالــية مــن البرامج التي تركز بشكل أساسي على الإجراءات التعليمية والاقتصادية وحدها.

كمــا أن الجهود الحالية التي يقوم بها "التحالف من أجل إيقاف استخدام الجنود الأطفــال"، وهــي شــبكة تمثل مظلة لمنظمات غير حكومية مهتمة بإعادة تأهيل وعــلاج الأفراد والجماعات التي تضررت مباشرة من الحرب في أفريقيا وغيرها مــن أقاليم العالم، وكذلك جهود مكتب الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، وجهود جماعات حقوق الإنسان وفي مقدمتها "المرصــد العــالمي لحقــوق الإنسان" و"منظمة العفو الدولية"، كلها سوف تكشف بالتأكــيد عن المزيد من عناصر البرمجة الجيدة لعودة الأطفال والشباب إلى عيش حياة مدنية أكثر طبيعية، ومساعدتهم في التكيف مع أوضاع السلم.

ولكن نظراً لأن الكثير من المناطق التي نكبت بالحرب في مختلف أنحاء العالم يمكــن أن تعــود إلــى اندلاع مؤسف لأعمال العنف مرة أخرى، ما لم يتم تغيير الشروط الاجتماعية والاقتصادية وتخفيف القبضة السياسية للحكومات، فإننا بحاجة ماســة إلــى إعادة بحث مسألة كيف يمكن الإعمال الناجح للبرامج المذكورة دون توفــر مــناخ ملائــم ينطوي على انتقال وتحول سياسي واجتماعي (Cohn and Goodwin- Gill 1994: 81-82, Peters and Richards 1998: 109-110, Kingma 2001:411).

ولكــي نضــمن أن الأطفــال والشباب الذين سبق أن شاركوا في الحرب لن يعــودوا إلــى العــنف، ينبغي أن نبحث عن حلول للمشكلات التي يواجهونها في حيواتهم، وذلك حتى تصبح هذه البرامج واقعية.

وقــد فصل البحث الحالي كيفية إصلاح وتطوير البرامج الخاصة بإعادة تأهيل وإدمــاج الجنود الأطفال. فمثلما الطبيب الذي يحاول مواجهة آثار السم الذي دخل مؤخــرا في جسد مريضه، تحتاج المجتمعات الراغبة في ضمان الإبلال من الآثار الســامة للحــرب علــى الشباب أن تتابع باستمرار الآثار طويلة الأجل من خلال الرعاية الصحيحة لأطفالها وشبابها الذين لوثتهم الحرب، إلى جانب التأكد من تلبية احتياجاتهم الضرورية.

وفــي الوقت نفسه ينبغي تحذير مجتمعاتنا التي ضربتها الحروب من استمرار البيئة التي أنتجت الجنود الأطفال. إن الاعتناء بصحتهم النفسية والعاطفية والروحية والبدنية، من خلال إعادة بناء المجتمعات المحلية على أسس من العدل والسلم، هو

الذى يجعل المجتمعات أكثر قدرة على تلبية احتياجات هؤلاء الأطفال والبالغين من السلم والاستقرار الاجتماعى والرفاه الاقتصادى. وعندئذ يمكن لبرامج إعادة التأهيل أن تستعيد صحة أولئك المراد علاجهم، أى أولئك المقاتلين الشباب والأطفال السابقين الذين كانوا قتلة وضحايا فى آنٍ واحد، والذين سيتوقف على تعافيهم الناجح تعافى المجتمع بأكمله، ومستقبله.

ملاحظات

١- تتضمن الأقسام الأربعة: وصف الأطفال أو الشباب الذين يخدمهم برنامج أو مبادرة، طبيعة البرنامج أو المبادرة، تنمية الموارد البشرية للمتطوعين والعاملين بأجر فى البرنامج، والتعاون بين المنظمات والوكالات. وبالإضافة إلى هذا هناك بيانات أساسية تتعلق بالمستجوب فى استمارة الاستبيان، والمنظمة أو الوكالة التى تجمع المعلومات لها، وكذلك معلومات عن مصادر تمويل البرنامج أو المبادرة.

٢- تضمنت المادة الأساسية فى هذه المقالة أفكاراً مستوحاة ومعدلة من الدليل التدريبى الذى أثمرته الورشة التى نظمت لتدريب المدربين على علاج صدمات الحرب بالتعاون بين "المراكز الدولية لصناعة الفرص" فى بنسلفانيا بالولايات المتحدة، والمنظمة المنتسبة له فى سيراليون بذات الاسم.

المـــراجـــع

Arnold, K. 2001. Training local peacebuilders: The challenge of building training capacity. The center for conflict resolution approach in Burundi. In L. Reychler and T. Paffenholz, (Eds.). Peacebuilding: A Field Guide. Boulder, co: Lynne Rienner Publishers.

Beigbeder, Y. 2.001. New Challenges for UNICEF: Children, Women and Human Rights. New York: Palgrave.

British Broadcasting Corporation. 5 September 2002. Ugandan rebels 'attack' hospital. Accessed online 6 September 2002 at „ http://news.bbc.co.uk/i/hi/world/africa/2238o2i.stm.

Coalition to Stop the Use of Child Soldiers. 2001. Global Report on Child Soldiers 2001. London.

Cohn, I. and Goodwin-Gill, G. S. 1994. Child Soldiers: The Role of Children in Armed Conflict. Oxford: Clarendon Press. A study for the Henry Dunant Institute, Geneva.

Dodge, C. P. and Raundalen, M. 1991. Reaching Children in War: Sudan, Uganda, and Mozambique. Bergen, Norway: Sigma Forlag, in cooperation with the Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, Sweden.

Human Rights Watch/Africa and Human Rights Watch Children's Rights Project. 1997. The Scars of Death: Children Abducted by the Lord's Resistance Army in Uganda. New York: Human Rights Watch.

Kingma, K. 2001. Demobilizing and reintegrating former combatants. In P. J. Bracken and C. Petty, (Eds.). Rethinking the Trauma of War. 405-15. Copyright by Patrick Bracken and Save the Children Fund. New York: Free Association Books Ltd.

Machel, G. 1996. Impact of Armed Conflict on Children. New York: United Nations/UNICEF.

McConnan, I. and Uppard, S. 2001. Children Not Soldiers: Guidelines for Working with Child Soldiers and Children Associated with Fighting Forces. London: Save the Children uk.

Merriam-Webster, Incorporated. 2002. Merriam-Webster's Collegiate Dictionary. Accessed online 19 October 2002 at http://www.m-w.com/cgi-bin/dictionaryPantidote.

Peters, K. and Richards, R. 1998. Fighting with open eyes: Youth combatants talking about war in Sierra Leone. In P. J. Bracken and C. Petty, (Eds.). Rethinking the Trauma of War. 76-111. Copyright by Patrick Bracken and Save the Children Fund. New York: Free Association Books Ltd.

Physicians for Human Rights (PHR). 2000. March 2000 delegation to Sierra Leone - Preliminary findings and recommendations on the health consequences of human rights violations during the civil war. Accessed online 17 April 2001 at http://www.phrusa.org/campaigns/sierra_leone/sierra_tripreport.html.

Women's Caucus for Gender Justice, the. 11 December 2000. Public Hearing on Crimes against Women in Recent Wars and Conflicts: A Compilation of Testimonies. New York: The Women's Caucus for Gender Justice.

الفصل السابع

فهم الصلة بين الإدارة البيئية فيما بعد الصراع وتحقيق السلم فى إقليم البحيرات العظمى بأفريقيا

بقلم: وليام روجومامو*

١- مقدمة

كان ولا يزال بعض البلدان الأفريقية فريسة للصراعات المسلحة والحروب داخل وبين الدول، على الرغم من تحررها من النظم الاستعمارية خلال الثلاثين عاماً المنصرمة. وهكذا فإن الخبرة الاستعمارية لأفريقية والسنوات الأولى من الحكم المستقل قد جعلت القرن العشرين حافلاً بالتحديات الاقتصادية والسياسية والإيكولوجية والثقافية. ومع ذلك لم يبذل جهد يذكر لإعداد شعوب القارة لتفسخ الدولة، والصراع العرقى، والتفكك الاقتصادى، والتدمير الإيكولوجى، والأزمات الصحية، والمحن السياسية التى شهدها العقد الأخير.

إذ إن الحروب والصراعات الأهلية قد واصلت ضرب بلدان مثل رواندا، بوروندى، إثيوبيا، الصومال، السودان، أوغندا، كينيا، موزمبيق، ناميبيا وزائير. وإلى جانب "سياسات الحرب الباردة" كان للتوزيع غير الرشيد للموارد أثره المعيق لتمتع المواطنين بحقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية كاملة. فلوقت طويل عرفت ولا تزال بعض المناطق فى الدول غير المستقرة سياسياً بإقليم البحيرات العظمة حلقات متفرقة من الصراعات والحروب الأهلية، ومن ثم توليد موجات جديدة من النازحين واللاجئين فى كل الاتجاهات.

وتتسبب هذه الأوضاع غير المستقرة فى عواقب ثقافية واجتماعية- اقتصادية وبيئية وخيمة على كافة الأصعدة المحلية والوطنية والدولية، بل حتى تحمل نتائج أسوأ لدول مجاورة غير مشتركة فى الصراع أو فى الحرب (Rugumamu 1996). وتتسع الآثار الكارثية لتشمل المعاناة الإنسانية، خسارة الأرواح والممتلكات، ضياع الدخل، تدمير البنية التحتية وقاعدة الموارد الطبيعية، تقلص القدرة الإنتاجية، الهجرة الإجبارية، ومن ثم نكوص عملية التنمية.

* William Rugumamu، قسم الجغرافيا، جامعة دار السلام - تنزانيا.
E- mail: wrugu@udsm.ac.tz

وفـــى ظل هذه البيئة غير المستقرة سياسياً بالإقليم تدفق النازحون واللاجئون إلـــى كل الاتجاهات الأصلية. ومن نتائج هذا أن تفاقم التدهور فى البيئات المستقبلة لهـــم. وبالإضـــافة إلـــى هذا فإن المعسكرات التى أنشئت لاستقبال النازحين داخلياً واللاجئيـــن فى البلدان المضيفة قد انتشرت كالفطر فى إقليم البحيرات العظمى، كما أصـــبحت بلـــدان الإقلـــيم تعج بالتفاعلات بين السكان المحليين واللاجئين والدولة والمانحيـــن فضلاً عن التفاعلات البيئية والتنموية. وفى ضوء هذه المخاطر احتلت مسائل اللاجئين والكوارث الاهتمام من مختلف المنابر والمحافل الدولية.

وحتى حين إنجاز للسلم والاستقرار بشكل مؤقت، لا يبدو أن هذا يشكل عاملاً أولـــياً للتشجيع على عودة اللاجئين وترك المناطق التى عانت من التدهور البيئى. إن الأمـــر برمـــته يحـــتاج إلـــى إعادة بحث متأنية للمقاربة التقليدية فى المساعدة الإنســـانية الـــتى اختزلـــت فـــى الإغاثة والإنقاذ، والتى هيمنت على نشاط معظم المؤسسات التى تعاملت مع مسألة اللاجئين.

ويركز هذا الفصل على المناطق التى استقبلت لاجئين معترف بهم رسمياً. وقد عرفـــت اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ اللاجئين بأنهم أولئك الناس الذين اضطروا إلى عبور الحدود نتيجة خوف مبرر من الملاحقة بسبب الجنس أو الدين أو الجنسية أو عضوية جماعة اجتماعية معينة أو اعتناق رأى سياسى خاص (UNCHR 1990).

وبالنســـبة للحكومة فإن دورها هو أن تحكم، أى أن دورها الرئيسى ينبغى أن يكـــون الارتقاء بالمشاركة الشعبية فى مسار يؤدى إلى تلبية مطالب الشعب. ولهذا السبب ينبغى عليها- أى الحكومة- أن توسع قاعدة السلطة الاجتماعية، وتستفيد من الطاقات الشعبية، ومن ثم تلتزم بإقامة حكم مبنى على حقوق الإنسان. ومن الواجب أن نقرر أنه من أجل بناء مشاركة ذات مغزى بين الحكومة والشعب لأجل الصالح العام للمجتمع، تنبثق حاجة ماسة إلى ضمان انخراط النساء فى كل مستويات صنع القـــرار، مـــن خـــلال تعييـــن بعضهن فى مناصب سياسية وإدارية عليا فى كافة قطاعات الحكومة.

وإن أرجحية التجارة الدولية على الاحتياجات المحلية قد عززت - بين أشياء أخـــرى- التخصص فى إنتاج السلع والخدمات على نطاق عالمى فى ظل الشركات عابـــرة القومـــيات - وهـــى أس الصـــراعات- إلى جانب الهجرة الاضطرارية والتدهور البيئى (Rugumamu 2000).

ومـــن ثـــم فـــإن الأدوار التى تلعبها جماعة المانحين، بما فيها منظومة الأمم المـــتحدة والبـــنك الدولـــى وصـــندوق النقد الدولى والمانحين الأحاديين ومتعددى الأطـــراف وقطاع الجماعات والشركات، ينبغى أن تدعم جهود الحكومة والمجتمع المحلـــى لإزجاء التنمية والإصلاح والسلام. وينبغى أيضاً على جماعة المانحين أن تقـــدم المســـاعدات التكنولوجـــية والمالية الضرورية للمضى بعملية الإصلاح قدماً

.(The Independent Commission on Population and the Quality of life, 1996)
ومن المفهوم أن تساعد هذه المدخلات فى دمقرطة التنمية وتنشيط مشاركة السكان المحليين ومنظماتهم عبر التدريب والتشبيك.

إن الهـدف الرئيسى للورقة الحالية هو تأمل الحاجة إلى فهم أفضل للصلة بين الآثـار الكارثية لتدفقات اللاجئين والتدهور البيئى فى المجتمعات المضيفة فى فترة مـا بعـد الصـراع - أى البيئات الإنسانية والطبيعية والاقتصادية فى المجتمعات المضـيفة بعـد حلول السلم بشكل عام. وقد سبق أن أوضحنا أن الهجرة الإجبارية والـتدهور البيئى يأتيان كانعكاس للعلاقة الضارة بين الناس والموارد، والتى تمليها عملـية العولمـة. ونولى هنا عناية خاصة لأهمية التنبؤ بالعواقب السلبية لانتشار اللاجئين وأنشطتهم على البيئة والتنمية، والحاجة إلى إدارة مخطط لها لهذه الظاهرة ولحفظ السلم فى أوضاع ما بعد انتهاء الصراع.

وقـد اسـتفادت الدراسـة الحالية بشكل خاص من العمل الميدانى الذى قام به الكاتـب فـى تنزانـيا، حيـث شـارك فى استشارات واجتماعات ومقابلات على المسـتويات الفردية والمحلية والإقليمية والوطنية والدولية. وتعكس الدراسة الحالية إلـى درجة ما النتائج المستخلصة من ذلك العمل الميدانى "فى العمق". كما استندت الدراسـة كمصـدر ثـانوى إلـى بيانات مستخلصة من دراسات حالة فى رواندا والصـومال وكينـيا وأوغـندا، وذلـك فـى إطار محاولة فهم أثر اللاجئين على المجتمعات المحلية ومواردها مع أخذ المساعدات الإنسانية الدولية فى الاعتبار.

وتعـتمد الدراسـة الحالية على مقاربة الاقتصاد السياسى كأساس أفضل لفهم المشـكلة. فهـذه المقاربـة الشـاملة هى القادرة على توضيح طبيعة وخصائص المتغـيرات الطبيعية والإنسانية والإيكولوجية للتدهور البيئى فيما بعد الصراعات، ومن ثم طرق مواجهة هذه الكوارث.

ونسـتخدم هـنا الشواهد المتاحة فى شمال غرب تنزانيا على وجه الخصوص كمؤشـرات لاختـبار الافتراضـات السابقة بشأن المخاطر والعناصر المهددة فى تنزانـيا. وتركـز الورقة على مجالين أساسيين للاهتمام. أولهما المناطق المنكشفة أمام الخطر، والتى تعتبر حجر الزاوية فى تناولنا، وبالتحديد: الموارد البشرية على المسـتوى المحلى والجماعات واللاجئين، البيئة والموارد الطبيعية والبنية التحتية، اقتصـادية واجتماعـية. وثانـيهما، تـتأمل الورقة المساهمين الرئيسيين فى إدارة الكارثـة، ممثليـن فـى الجماعـات الشعبية والمنظمات العامة والقطاع الخاص، بالإضافة إلى جماعة المانحين.

ومـن المـأمول أن تفـيد النـتائج التى سنتوصل إليها كمقياس للثمن الفادح للصراعات والحروب الأهلية، محلياً ودولياً. ثانياً، ونتيجة لما سبق ستحاول الورقة أن تعمـل كدليل لباحثى التنمية الذين يزمعون الدخول فى مجال دراسات اللاجئين

الهادفة إلى البحث فى التنمية البشرية المستدامة والسلام فى المواقف التى تعانى من كارثة اللاجئين.

٢- شمال غربى تنزانيا كمنطقة ضربتها كارثة اللاجئين

تركز الورقة على مناطق فى تنزانيا تعرضت لموجات لاجئين بفعل الكوارث. فتركز على منطقتى "كاجيرا" و"كيجوما" فى شمال غربى تنزانيا، ضمن إقليم البحيرات العظمى. وهما تقعان على مبعدة ١٥٠٠ كيلو متر تقريباً من دار السلام، وتحدهما أوغندا من الشمال، وبوروندى ورواندا وزائير وبحيرة تنجانيقا من الغرب، وبحيرة فكتوريا من الشرق. وتقدر مساحتهما بحوالى ٧٥ ألف كيلو متر مربع، أى حوالى ٨% من مساحة تنزانيا.

ويفسر الموقع الجغرافى شمال غربى تنزانيا البيئة الطبيعية والثقافية المتجانسة نسبياً فيما تسمى منطقة البحيرات، وهى فى الحقيقة مصدر للهجرة.

٣- مكانة البيئة والتنمية فى المنطقة الحافلة بالمخاطر

من السمات المهمة لفهم أثر اللاجئين على البيئة الخاصة بالجماعة المضيفة تقدير وضعية البيئة قبل تدفق اللاجئين. وتعد أنظمة استخدام المورد البيئى والطبيعى مهمة لتقييم انكشاف العلاقة بين البيئة والتنمية، ومن ثم وصولها إلى مستويات الخطر.

وتعتبر تنزانيا – بوجه عام– واحدة من أقل البلدان تطوراً، على الرغم من توافر قدرات تنموية كبيرة فيها. وعلى المنوال نفسه فإن شمال غربى تنزانيا، وهى منطقة مستقبلة للاجئين، تتمتع بأمطار غزيرة يمكن الاعتماد عليها، وأنهار ومجارى مائية دائمة، وغابات وحياة برية ثرية، وغطاء عشبى كبير، وتربة خصبة، وبحيرات المياه العذبة المتجددة، والمناجم الاقتصادية وسكان محليين بارعين (United Republic of Tanzania 1991, Office of the prime Minister (PMO) 1994, Mwakasege 1995) ولكن كل هذه الموارد أصبحت عرضة لدرجات مختلفة من الدمار والتخريب جراء الضغط السكانى الزائد، وسوء الاستخدام، والاستنزاف والتلوث.

وفيما يتعلق بالمورد السكانى تشير دراسة ميدانية إلى أن عدد سكان منطقة كاجيرا بلغ ١,٥١٤,١٠٠ نسمة عام ١٩٩٣، وأن معدل النمو السنوى هناك ٢,٧ %. وتتراوح الكثافة السكانية بين ٣٠ و ٥٠ نسمة للكيلومتر المربع. أما سكان منطقة كيجوما فقد بلغ عددهم ١,٠٣٧,٣٦٥ نسمة، وبمعدل نمو سنوى ٢,٨%، وكثافة سكانية ٢٨ نسمة للكيلومتر المربع. ومن المثير ملاحظة أن التوزيع السكانى فى المنطقتين يتركز أكثر على طول حدودهما الدولية.

والأغلبية الساحقة من السكان المحليين فلاحون، وهم قادرون على إنتاج منتجات زراعية وغير زراعية وماشية وخدمات أيضاً. ويعتمد اكتساب الرزق أساساً في هذه الجماعات على الإنتاج البدائي وخاصة المحاصيل ذات المدخلات القليلة (مثل البن والموز)، وتربية الماشية والصيد.

وتتعرض نظم استغلال الموارد في هذه المنطقة لنقص رأس المال، وتدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة، ورداءة البنية التحتية للتخزين والتسويق. وقد أسهمت كل العوامل السابقة بدرجة كبيرة في تفاقم التدهور البيئي عبر الزمن في هذه المناطق ذات الإمكانيات الكبيرة.

ومن ناحية الأداء الاقتصادي قبل تدفق اللاجئين كان متوسط الدخل الفردي عام ١٩٩٣ في كاجيرا ١٤ ألف شلن تنزاني، وفي كيجوما ١٦ ألف شلن، مقابل ٣٢,١٧٠ ألف شلن على المستوى الوطني. ويعد هذا مؤشراً كافياً على انخفاض نسبي في مستوى التنمية الاجتماعية- الاقتصادية (Office of the Prime Minister 1994, PMO 1995).

أما من حيث الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ نصيب الفرد في كاجيرا ٤٠,٥٢٣ ألف شلن، وفي كيجوما ٢٤,٥٤٩ ألف شلن، مقارنة بالمتوسط على المستوى الوطني ٤٩,٦٠٠ ألف شلن (URT 1995 a and b). وتؤكد هذه المؤشرات الاقتصادية أن الاقتصاد المحلي يكفل مستوى الكفاف للسكان المحليين.

وإذا تحدثنا عن البنية التحتية للنقل والمواصلات، فقد أوضحت دراسة حديثة النقص الشديد في تطورها في المنطقتين موضع الدراسة، مما جعلهما بعيدتين تماماً عن مراكز السلطة (PMO 1994, 1995). فعلى سبيل المثال يوجد في كيجوما ١٧٤٥ كيلو متراً من الطرق، منها ٢٧٧ كيلو متراً طرق رئيسية، و ٨٦٤ كيلو متراً طرق إقليمية، و ٦٠٤ كيلو مترات طرق مغذية. وجدير بالذكر أن حوالي ٧٠ % من أراضي المنطقة لا يمكن الوصول إليها أثناء الأمطار.

أما عن البنية التحتية الاجتماعية، وبالتحديد التعليم والصحة والإمداد بالمياه والأمن.... الخ، فقد بين المسح الأخير عدم كفاية الخدمات والمنشآت مقارنة بالاحتياجات المحلية. ويكفي أن نذكر أن هناك عجزاً في الأفراد المؤهلين للعمل في القطاع العام، إلى جانب قلة المنظمات غير الحكومية والتنظيمات المحلية في القطاع الشعبي. وهو مؤشر آخر على تدني مستوى الأداء الاقتصادي على الصعيدين، المحلي والقومي، ومما زاده سوءًا تدفق اللاجئين عبر الزمن.

٤- بعض الشواهد على انكشاف الموارد بعد انتهاء الصراعات

ندرس فيما يلي الآثار السلبية للهجرة الاضطرارية على مجمل البيئة في شمال غربي تنزانيا. حيث نحلل الدمار الذي لحق برأس المال البشري والاجتماعي-

الاقتصـــادى إلى جانب قاعدة الموارد الطبيعية فى منطقتى كاجيرا وكيجوما، وذلك جــراء تدفقات اللاجئين بأعداد مهولة بعد الصراع (Rugumamu 1996, UNHCR 1996).

٥- تدفقات اللاجئين

نحاول هنا التعرف على حركة اللاجئين إلى تنزانيا، والأضرار الناجمة عنها. ومن المهم أن نحقق فهما أفضل للخصائص الديموغرافية للاجئين، حتى نتمكن من التكهن بأثرهم على البيئة فى البلد المضيف.

ويـتأثر المكـون الرئيســى للاجئين، وكذلك الآثار الكارثية التى تلحق بالبيئة بمـرور الزمـن، تـتأثر بدرجة كبيرة بالمناخ السياسى فى الموطن الأصلى لهم. ونضيف هنا بحذر أن أريحية وكرم شعب وحكومة تنزانيا إزاء اللاجئين قد اجتذب إلــى الــبلاد الملاييــن منهم. فقد استضيفت أعداد كبيرة منهم قدموا من بوروندى ورواندا وأوغندا والسودان وزائير وكينيا منذ أواخر الخمسينيات وحتى الآن، وفى شكل "متقطع".

وقــد جــاءت الموجة الكبرى من رواندا وبوروندى إلى شمال غربى تنزانيا ودول مجــاورة أخــرى بعد اغتيال رئيس بوروندى "ميلشيور نداداى" فى أكتوبر ١٩٩٣، ثم مقتل رئيسى بوروندى ورواندا فى أبريل ١٩٩٤. وهناك حاجة إلى فهم أفضــل للأسباب الجذرية المحددة للهجرة الإجبارية فى البلدان المصدرة للاجئين. ومــن المفــترض أن يولد الضغط على الموارد الطبيعية صراعات ثقافية وسياسية تعبر عن نفسها بشكل مسلح.

وقــد تزاملــت هــذه الأحــداث الكارثية مع عمليات العولمة لتؤديا إلى تفاقم الصـــراعات العرقــية وعمليات القتل واستمرار تدفقات اللاجئين، إلى جانب أولئك النازحين داخلياً فى دول منطقة البحيرات العظمى وما وراء هذا الإقليم.

وإن الخصـــائص الديموغرافــية التى تؤثر على الحدة النسبية للأضرار التى يلحقهـــا اللاجئون بالمجتمع المضيف لهم، لتتوقف إلى حد كبير على حجم اللاجئين ووضـــعيتهم الاجتماعية- الثقافية. وفى مقدمة هذه المحددات: الاحتياجات الخاصة للاجئين، وأنماط استخدام الموارد، والتفاعلات المصاحبة لهذا بين البيئة والتنمية.

وبالإضافة إلى هذا تشكل هذه المحددات تصور اللاجئين للهجرة المؤقتة. ومن المــنطقى أيضاً استنتاج أن نمط المساعدة الذى تقدمه الحكومة المضيفة والجماعة الدولــية الــتى تعتــبر إقامة اللاجئين مؤقتة فى الوقت الذى تعمل على جعل البيئة مواتــية لتلبــية كل احتياجاتهم وحماية مواردهم، هذا النمط من المساعدة قد يجعل هــؤلاء ينســون فكــرة العودة إلى وطنهم الأصلى. وتعمل كل هذه العوامل على تسريع معدلات التغير البيئى فى البلد المضيف للاجئين.

فطبقاً للتقرير الصادر فى أكتوبر ١٩٩٣ عن مكتب رئيس الوزراء والنائب الأول لرئيس الجمهورية، بلغت موجة اللاجئين الأولى ما يتراوح بين ٢٥٠ ألف و ٣٠٠ ألف لاجىء عبروا الحدود من شمال غربى تنزانيا إلى منطقتى كيجوما وكاجيرا (Prime Miniter`s Office 1994). أما الموجة الثانية فقد وقعت فى أبريل ١٩٩٤ حين عبر حوالى ٢٠٠ ألف لاجىء- معظمهم من النساء والأطفال- الحدود عند "روسومو" إلى مركز "نجارا" فى غضون ٢٤ ساعة فقط بين يومى ٢٠ و ٢١ أبريل، وهو أعلى رقم على الإطلاق يسجل فى مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة جداً.

ويعادل هذا العدد ضعف عدد السكان الأصليين فى هذا المركز بمنطقة "كاجيرا" غير أن هذه الأرقام لا تشمل مواطنى رواندا وبوروندى الذين هاجروا سراً إلى غرب تنزانيا واندمجوا على الفور وسط السكان المحليين، وهى العملية التى لم تتوقف قط منذ الخمسينيات (PMO 1995). وفوق هذا أخذت أعداد اللاجئين عبر شمال غربى تنزانيا فى الزيادة المتواصلة.

وتشكلت أغلبية اللاجئين من الفلاحين، إلى جانب العمال والجنود ورجال الميلشيات والمسئولين الحكوميين السابقين فى بلدهم. غير أن التجربة قد برهنت على أن النساء والأطفال الذين مثلوا أغلبية اللاجئين كانوا الفئة الاجتماعية الأكثر ضعفاً وانكشافاً بينهم. ومن المهم ملاحظة أن كل فئة من فئات اللاجئين كانت تمثل متطلبات خاصة من بيئة البلد المضيف.

٦- أثر تدفقات اللاجئين على البيئة والتنمية

اشتملت المشكلات البيئية الشائعة فى المناطق المستقبلة للاجئين على نزع أشجار الغابات، وتآكل التربة الزراعية وتلوث المياه (Mori 1996). وحتى يمكن تقييم آثار تدفق اللاجئين بمقاربة شاملة لابد من تناول هذا فى سياق التنمية البشرية (UNHCR 1996).

وتختلف من مكان لآخر آثار اللاجئين على البيئة والتنمية، وبالتحديد بين المستويات المحلية والوطنية الفرعية والوطنية. فعلى المستوى المحلى تضرر سكان البلد المضيف، وبخاصة فقراء الريف الذين يعتمدون غالباً على البيئة المحيطة لكسب قوتهم. ومن الضرورى لتحقيق فهم أفضل لآثار اللاجئين على البيئة وعمليات التنمية فى المجتمع المضيف الاستعانة بالمؤشرات الدالة التى تفيد الباحثين وصناع السياسات فى إدارة مشكلات اللاجئين (Thiadens 1996).

فعلى المستوى المحلى تعتبر الجماعة القروية، وفى الحقيقة الأسرة المعيشية التى تمثل نواتها، وحدة مهمة فى التحليل. ويبنى التقييم على أساس مبدأ الاتصال المباشر بين السكان المحليين والمهاجرين. ففى منطقتى "كيجوما" و"كاجيرا" كانت

الفـئات الأكثر تضرراً من الكوارث المرتبطة بتدفق اللاجئين تلك الجماعات التى تعيش فى القرى الحدودية، أى على طرق العبور وحول مخيمات اللاجئين.

وتعتـبر البـيانات الديموغرافية للاجئين شديدة التغير من وقت لآخر. وهناك عـدم يقيـن بالنسبة لأعداد اللاجئين ومدة بقائهم فى هذه الوضعية، وهو ما يعوق التخطيط الضرورى للتدخلات الاستباقية.

وقـد أفـيد فـى أكـتوبر ١٩٩٣ أن حوالـى ٣٧٣,٢١٣ لاجىء عاشوا مع ٢١٧,٠٩٥ من السكان المحليين فى "الوردات" الأحد عشر التى تتشكل منها منطقة "كيجوما" (Office of the Regional Commissioner, URT, Kigoma 1995).

أمـا بالنسـبة لمنطقة "كاجيرا" فقد بلغ عدد سكانها المحليون ٢٦٣,١٣٨ نسمة مقـابل ٤٦٧,٦٦٩ لاجـىء فـى أغسـطس ١٩٩٤ (PMO 1994). ومن الجدير بالملاحظـة أن عدد اللاجئين فى مركز "نجارا" بمنطقة "كاجيرا" بلغ أكثر من ٢,٥ ضعف السكان المحلين.

وتقـول الصحيفة الحكومية "صنداى نيوز" فى عددها الصادر ٦ أبريل ١٩٩٧ إن تدفقـات اللاجئيـن الزائيريـن إلـى منطقة "كيجوما" قد زادت بشكل حاد من ٤٩,٧٩٥ لاجـىء فى السنة السابقة إلى ٢٦١,٢٤٩ حتى ٢٠ مارس ١٩٩٧. وقد بلـغ متوسـط الـتدفق اليومى للاجئين حوالى ١٢٠٠ شخص معظمهم من النساء والأطفال. وقد كان لهذا أثره المدمر على أنماط استخدام الموارد المتاحة لأغراض الكفاف.

وبينما بحث اللاجئون عن مستوطنات مستقرة، أخذوا يجوبون القرى يتسولون الطعـام والمـأوى وغـيرهما من الاحتياجات الأساسية. وكان القرويون أول جهة بـادرت بتلبية هذه الحاجات الضرورية لهم. وقد أفيد فى بعض الحالات أن قوافل اللاجئيـن قد دمرت الزراعات والمرافق العامة، فضلاً عن سرقة مخزونات الغذاء التى كانت مخزونة فى العراء كالعادة، وكذلك الماشية. وقد وقعت كل هذه الخسائر علـى الـرغم مـن أريحـية السكان المحليين. ففى منطقة "كيجوما" رفع عدد من الفلاحيـن دعاوى قضائية على سلطات الإقليم بالتعويض عن خسائرهم بمبالغ تقدر بمبلـيونى شـلن تنزانى. وتكشف تقارير رسمية حديثة أن حوالى ٦٦١٢ طن من الأغذيـة قد تم استهلاكها من قبل اللاجئين فى الفترة بين ٢١ أكتوبر و ٢٠ نوفمبر قبل تدخل وكالات العون العالمية (PMO 1995).

ونتـيجة لكل هذه العمليات تعرضت الأسر المعيشية على طول خطوط دخول اللاجئيـن، تعرضـت لنقص حاد فى الغذاء ومشكلات بيئية، ومن ثم تفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية.

وجديـر بالذكر أنه عند تدخل الجماعات المانحة تم قصر المساعدات الغذائية على اللاجئين، دون السكان المحليين. وهو ما أثار سخط الأخيرين على اللاجئين،

ممـــا كان له نتائجه بعيدة المدى فى المناطق التى استقبلت اللاجئين. وهو ما يعتبر مـــن مظاهـــر عدم قدرة السلطات الوطنية والمحلية على إدارة الكوارث المرتبطة باللاجئين .

ففـــيما يتعلق بالمساعدات الغذائية تم اكتشاف أن اللاجئين لا تروق لهم عبوات الطحيـــن الـــتى تقـــدم لهم، ومن ثم زاد الطلب على المحاصيل المحلية مما جعل أســـعارها تصـــل إلى مستويات فوق متناول السكان المحليين، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار انخفاض مستويات الإنتاج. وقد أسلمت هذه الأوضاع السكان المحليين إلى حالة من البؤس وانعدام الأمن الغذائى، وخاصة وسط النساء والأطفال والمسنين.

لقـــد نتجـــت كل هذه الآثار عن تدفق اللاجئين الذين اختلطوا سريعا بالسكان المحليين، وقد كان من الصعب التنبؤ بهذا قبلاً. فمثلاً يقول تقدير أجرى فى منطقة كـــيجوما عـــام ١٩٩٥ إن حوالى مائة ألف مواطن بوروندى قد اختلطوا بالسكان المحليين فى القرى والمدن (PMO 1995).

تبيـــن الدلائل الميدانية أن السكان المحليين قد اقتسموا مع اللاجئين مخزوناتهم الغذائـــية، ومن ثم كان موقف الأمن الغذائى المحلى قد وصل إلى نقطة الخطر عند وصـــول المســـاعدات الغذائية الوطنية والدولية. ونظراً لإيواء اللاجئين فى بعض المبانى المدرسية، فقد تعطلت العملية التعليمية فى كثير من المدارس. ومما يؤسف لـــه أن بعـــض الأطفـــال لـــم يعرف عنهم أى شىء بعد افتتاح المدارس، حيث تم اســـتيعابهم فى الأنشطة التجارية الصغيرة التى انتشرت مع قدوم اللاجئين. وهو ما يدعو إلى استنتاج كيف أسهم تدفق اللاجئين فى زيادة أعداد الأميين الشباب.

وفـــيما يـــتعلق بالأوضاع الصحية فقد تأثرت مع تداخل اللاجئين مع السكان المحلييـــن فـــى بيئة تتصف بتخلف الرعاية الصحية ونقص إمدادات المياه وتدهور شـــروط الصحة والنظافة العامة. وبالإضافة إلى هذا انتشرت أنماط مرضية جديدة مـــثل الدوسنتاريا الباسيلية والالتهاب السحائى فى "كيجوما" بشكل يصعب احتواؤه، ممـــا أهلك الكثير من أرواح السكان المحليين واللاجئين على السواء. وبالمثل أدت الزيادة السكانية إلى تفاقم غير منضبط للعلاقات الجنسية، ومن ثم انتشار الأمراض المنتقلة بالاتصال الجنسى بما فيها مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز الذى قد لا تتضح عواقبه قبل مرور خمس سنوات.

أمـــا علـــى جبهة البيئة، فتبدو الآثار السلبية لتدفق اللاجئين أكثر خطورة على مســـارات عـــبورهم، ومخـــيمات الإيواء المؤقت، وكذلك داخل وحول المخيمات المســـتقرة. كمـــا يؤكد "داركوه" (Darkoh 1994) أن أشد الضغوط على الموارد قد لوحظت بالقرب من الحدود الدولية مع البلدان الأفريقية التى عاشت حروباً أهلية.

ففى شمال غربى تنزانيا تعرضت المناطق الحدودية لتدمير شديد. حيث لوحظ هـــذا فـــى الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة، والمراعى، والأحراش والغابات،

والمــوارد المائية. وبوجه عام يلاحظ بوضوح نتائج الرعى الزائد، والضغط الكبير علــى الموارد المائية، وتآكل التربة الزراعية، والعدوان على الحياة البرية (FAO 1995).

وعلــم أنــه فى الفترة بين أكتوبر ١٩٩٣ وديسمبر ١٩٩٤ تم إزالة قرابة ٢١ ألــف هكتار من الأحراش وأشجار الغابات وأعشاب المراعى فى منطقة "كيجوما" علــى أيــدى اللاجئين أو نتيجة لعمليات مرتبطة بهم (PMO 1995). أما فى منطقة "كاجــيرا" فتتحدث التقارير عن إزالة ٢٤ ألف هكتار، فضلاً عن تعرض ٥٠ ألف هكــتار أخــرى لدرجــات أقــل مــن التدمير بسبب زيادة عمليات قطع الأخشاب لأغراض تدبير الوقود (Grimsich 1996).

كمــا تشــير الــتقارير الميدانية إلى أن عمليات الإزالة هذه للغطاء النباتى قد ألحقــت الضرر بالموارد المائية جراء انخفاض منسوب المياه الجوفية حول بعض مخيمات اللاجئين مما زاد من تكاليف استخراج الماء لإمداد المخيمات التى أقامتها جماعات المانحين.

أمــا فيما يتعلق بتهديد الحياة البرية فيلاحظ "جرمسيتش" أنه بالنسبة لمخيمات "تجــارا" مثلاً، وبسبب قرب المخيمات من المحميات الغابية والحياة البرية بما فيها حيوانات الصيد، فقد تناقصت أعداد هذه الحيوانات بدرجة كبيرة (Grimsich 1996). ويقــدر أن هذه المخيمات وحدها كانت تستهلك أسبوعياً ما بين ٧,٥ و ٩ أطنان مــن لحوم حيوانات الأحراش التى يتم اصطيادها بشكل غير قانونى. كما أدت هذه العملــيات إلــى تغيير كبير فى النسق البيئى. ونظراً لاستمرار تواجد اللاجئين فى مــناطق شمال غربى تنزانيا، لا تزال عمليات الهدم البيئى متواصلة بشكل يقضى تدريجياً على التنوع البيولوجى وحصانة الحياة الطبيعية.

كذلــك أدت هذه الآثار المباشرة لتدفقات اللاجئين إلى الإضرار بإنتاجية وسبل معيشــة الجماعــات المحلية. فمثلاً تسببت إزالة المناطق الغابية، وتناقص إمدادات المــياه، فــى أن يــنفق الأطفــال والنساء وقتاً أطول فى البحث عن هذه الحاجات الأساسية كان يمكن استخدامه فى العمل بالزراعة أو رعاية الصغار أو الذهاب إلى المدرسة. أما بالنسبة للاجئين فقد لوحظ أن بعد المسافة عن مصادر أخشاب الوقود قــد تسـبب فــى تعــريض النســاء الباحــثات عن خشب الوقود إلى الاعتداءات والاغتصاب على أيدى العصابات الإجرامية (Malik 1996).

هــناك أيضــاً الــتلوث الحاد الذى يصيب البيئة جراء التصرف العشوائى فى الــنفايات (الفضــلات البشرية وغيرها من النفايات الصلبة والسائلة) داخل وحول المخيمات المؤقتة والدائمة للاجئين، مما ينتج إضراراً بليغاً بالصحة العامة، وزيادة الإصــابة بالأمــراض، وفــى النهاية تناقص إنتاجية العمل وسط السكان المحليين واللاجئين على السواء.

ويضــاف إلــى ما سبق تلك الآثار غير المباشرة على التنمية، وهو موضوع يــتجاهله غالــباً صــناع القرار على الرغم من الضرر الواضح الواقع على نظم الإنتاج المحلية. وفى مقدمة ذلك هناك تناقص خصوبة التربة الزراعية بفعل التآكل أو تطهــير الأراضــى، وانخفاض المياه السطحية والعميقة، وزيادة الآثار الضارة للفيضــانات والجفــاف، وخسارة التنوع البيولوجى، وانخفاض المحاصيل وتناقص أعــداد الحيوانات والماشية جراء انعدام الأمن الغذائى والفقر والتصحر. ولا تزال كل هذه العمليات تفعل فعلها حتى الآن.

ولقــد ثبــت أن الحصــول علــى أخشاب الوقود أصبح النشاط الرئيسى فى الاستفادة من الثروة الغابية، وبما يهدد التنوع البيولوجى (Kimani 1995) وأجريت بحــوث فــى بعض مخيمات اللاجئين فى منطقة كاجيرا بهدف التوصل إلى سبل الاســتخدام الكفــؤ لأخشاب الوقود المتاحة وموارد الطاقة البديلة. وقد علم أنه فى زيمــبابوى علــى سبيل المثال توصلت البحوث إلى أن متوسط الاستهلاك اليومى للأسرة المعيشية من أخشاب الوقود قد بلغ ١٤ كيلو جراماً، وأن حوالى ٧٠% من هذه الكمية تستخدم فى طهى الطعام (Le Breton 1996).

بيد أن المعلومات السابقة كلها لا تحدد حالة الموارد البيئية عشية وقوع كارثة اللاجئيــن فى المنطقتين المذكورتين. ومن الممكن أن يستخلص المرء أن التغيرات البيئــية المــبلغ عنها قد تتضمن تغيرات وقعت بالفعل قبل الكارثة. ومن ثم هناك حاجــة إلــى إزالــة نــتائج عمليات التدهور البيئى قبل وقوع الكارثة، حتى يمكن التوصل إلى حجم التأثير الحقيقى لقدوم اللاجئين.

وقــد أدت تدفقات العون من المانحين إلى ملايين اللاجئين والنازحين فى إقليم البحيرات العظمى عبر شمال غربى تنزانيا، أدت إلى الضغط الشديد على استخدام الطــرق والســكك الحديدية والمطارات. وهو ما أدى إلى تدهور سريع فى منشآت وبنــية أساسية متهالكة أصلاً (PMO 1994 and 1995). ففى منطقة "كيجوما" على ســبيل المثال قدر أن حوالى ٨١٨ كيلو متراً من الطرق الرئيسية والمغذية بحاجة إلى إصلاحات سريعة بتكلفة قدرها مليونان من الدولارات.

ولوحظ أن اللاجئين قد جلبوا معهم بوجه عام فورة اقتصادية فى بعض مناطق شــمال غــربى تنزانــيا، وخاصــة المدن والقرى بجوار مخيماتهم. فقد أدت هذه الظــروف الطارئــة إلى الانفتاح على الأقاليم الحدودية النائية، واتصالها بالعاصمة والمــدن الأوروبــية والأمريكية رأساً. ولكن الصراعات العرقية والنزوح الداخلى وتدفقــات اللاجئيــن قد أزعجت قوى السوق المحلية والدولية على السواء. أى أن الآثار الاقتصادية للاجئين شملت الجانبين الإيجابى والسلبى معاً.

فعلــى المســتوى المحلــى لــم يتحقق منذ هذا الوقت أى إشباع للطلب على المحاصــيل المحلــية مــثل المانيهوت والموز والبطاطس والبقول والشعير. وهو

الوضـــع الـــذى أدى مثلاً إلى زيادة الأسعار السوقية للمواد الغذائية ثلاثة أضعاف. وعلـــى العكس من هذا فإن عبوات الطحين وزيت الطعام التى كانت تقدم للاجئين ولا تـــروق لذوقهـــم، كانت تباع بثمن زهيد للتجار فى القرى المحيطة بالمخيمات. وهـــو مـــا أدى إلى انخفاض أسعار هذه السلع بحوالى النصف، حتى بلغ الأمر حد تصديرها إلى الخارج.

ومـــن الواجـــب الاعـــتراف بأن برامج رعاية اللاجئين قد ساعدت فى خلق وظائف للعمالة الماهرة وغير الماهرة سواء على المستوى المحلى أو الدولى، وهو مـــا كان له أثره فى اقتصاد المنطقة: كما شهدت البلدات الصغيرة فى المناطق التى استقبلت اللاجئين زيادة فى بناء البيوت لمصلحة عمليات رعاية اللاجئين، كما أدت مشروعات إعادة الإعمار إلى رفع قدرات قطاع المقاولات بالمنطقة.

وبالنســـبة لـــتجارة تنزانـــيا مـــع جيرانها فقد تعرضت لأضرار شديدة بسبب الحرب، حيث تعطلت عملياً صادرات البن وزيت النخيل والماشية والأسماك. وزاد الأمـــر ســـوءًا عـــام ١٩٩٦ حين فرضت حكومات أوغندا وتنزانيا حظر التعامل التجارى مع النظام الحاكم فى بوروندى.

كذلـــك درج علـــى اســـتخدام المبانى العامة مثل المدارس والمراكز الصحية والكنائس كأماكن مؤقتة لإيواء اللاجئين. وقد نتج عن هذا الاستخدام غير المخطط جيداً تدمير فى بعض المنشآت وتدهور سريع جدًا فى بعضها الآخر. وقدرت تكلفة إصـــلاح المـــبانى المدرســـية فى منطقة "كيجوما" وحدها بحوالى مليونين ونصف المليون من الدولارات (PMO 1995).

وربمـــا يكون القطاع الأكثر تضرراً هو قطاع القدرات الإدارية الإقليمية الذى وقـــع تحـــت ضغوط عاتية لتلبية الاحتياجات الطارئة فى مجالات الإدارة والصحة والتعليم والأمن. ومن الجدير بالذكر أنه مع بلوغ برامج المساعدة الإنسانية للاجئين ذروتهـــا، فقـــدت بعض المصالح الحكومية أكثر خبرائها الإداريين والفنيين إعداداً، الذيـــن زحفـــوا للعمـــل بالمنظمات الدولية، وهو ما ألحق الضرر البالغ بالقدرات الإدارية الضعيفة أصلاً فى تلك المناطق النائية.

كمـــا لم يعد بالإمكان ضمان توفير الأمن على الحدود الدولية، وداخل الأقاليم الحدوديـــة، طالمـــا لـــم تظهر أية بوادر على تقدم السلم فى البلدان التى جاء منها اللاجئون.

وقد صاغت حكومة تنزانيا، وتنفذ الآن، برنامجين لإعادة الإعمار والتنمية فى كـــل مـــن المنطقتيـــن المذكورتيـــن بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وجماعات المانحين والمنظمات غير الحكومية، وتحت الإشراف العام للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة. وقد بدأ هذان المشروعان يعطيان بالفعل بعض الثمار. وفوق هذا، أدركت المفوضـــية العلـــيا للاجئيـــن بـــالأمم المتحدة ضخامة كارثة اللجوء بالنسبة للبلدان

المضيفة، ومن ثم أصدرت وثيقة استرشادية لعمليات التخطيط المتصلة بالبيئة، وفى مقدمتها الغابات والموارد الطبيعية والمراعى والحياة البرية والماء (Kimani 1995).

٧- خلاصة

لا تزال الصراعات والحروب الأهلية فى بوروندى ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا تقذف بالمزيد من اللاجئين الذين يتدفقون على شمال غربى تنزانيا. وتعتبر هذه التحركات السكانية الإجبارية بمثابة انعكاس للعولمة ينبغى أن يجذب اهتمام الباحثين فى التنمية وصناع السياسات وجميع الفاعلين الرئيسيين فى موضوع اللاجئين. والمهمة التى تنتظرنا هنا هى جعل اللبرلة الاقتصادية والسياسية الراهنة أكثر تشاركية وإدماجاً لأغلبية المجتمع الأفريقى التى لا تزال تعتمد بقوة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق البقاء.

ويمكن القول باختصار إن دور المنظمات الدولية قد يصبح المفتاح نحو الإصلاح فى أفريقيا. ونزعم هنا أن الدور المستقبلى لهذه المؤسسات، بما فيها وكالات الأمم المتحدة وجماعة المانحين، فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، ينبغى له أن يدعم المبادرات المحلية للحفاظ على إنتاجية قاعدة الموارد، بينما يلبى فى الوقت نفسه الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة لأعداد السكان المتصاعدة. ومن المأمول أن تسهم البحوث مستقبلاً فى تحقيق فهم أفضل للأسباب الجذرية للهجرة الإجبارية، ودعم حياة البشر بعد انتهاء الصراعات، وتحسين الإنتاجية البيئية والسلم فى المناطق المنكوبة بزحف اللاجئين مثل شمال غربى تنزانيا.

ومن الجلى أن البحث فى الآثار التى تركها اللاجئون على البيئة والتنمية فى تنزانيا بوجه خاص، وإقليم البحيرات العظمى بوجه عام، هذا البحث لم يتطور حتى الآن على نحو مرضٍ. ونقترح فيما يلى أجندة لتطوير البحوث بشأن اللاجئين والسكان المحليين والدولة والمانحين والبيئة والتنمية.

فهناك حاجة ماسة فى المقام الأول إلى الاضطلاع بدراسات معمقة لتقييم المخاطر المحيقة بالجماعات المحلية والدول فى عصر العولمة. وسوف يتكفل التحليل فى هذا الصدد بتقدير الخسائر والهدم الناجمين عن المهاجرين الاضطراريين فى المناطق المستقبلة لهم. ومن خلال تحليل العلاقة بين هذه العملية والاستجابات لها يمكن تقدير الآثار البيئية لحركة اللاجئين.

ويجب أن تكون نقطة الاهتمام التالية للبحوث هى تحديد وتقييم المؤسسات المحلية وشبه الوطنية والوطنية والدولية التى يمكن أن تعمل على تشجيع الاستخدام المستدام للموارد البيئية فى المناطق المضارة من توافد اللاجئين عليها. ومن المأمول فى هذا الصدد أن تركز البحوث على تحرى ديناميات التفاعل بين

الجماعـــة المحلـــية واللاجئيـــن والدولـــة والمانحين والبيئة. كما يجب تقييم قدرة المؤسســـات المحددة فى هذا المجال، وفى ضوء الفرضية القائلة بأن بناء المعرفة الوطنـــية بكل من السكان المحليين واللاجئين هو الذى يمكن من نجاح مشروعات التنمـــية علـــى المســـتوى المحلى فى المناطق المضيفة للاجئين، وبدعم من الدولة ووكلاء التنمية الدولية.

وتعتـــبر منتجات الاهتمامين البحثيين السابقين من أهم المدخلات لاهتمام بحثى ثالث ينبغى أن يركز على البحث عن الاستراتيجيات والسياسات والقواعد المرشدة لإدارة البيـــئة فى سياق يتسم بتدفق اللاجئين. ومن طرق إدارة كارثة اللجوء إدراج الاهـــتمامات الخاصـــة بهـــذا الشـــأن فى التخطيط للتنمية (وبالأحرى فى البرامج اليومية) على جميع المستويات. وهو ما يستدعى توسيع المشاركة فى التخطيط أمام قطاعـــات المجتمع (أو من خلال ممثليهم المنتخبين)، سواء فى تحديد المشكلات أم صياغة البرامج والاستراتيجيات والسياسات والقواعد الحاكمة لتنمية مجتمعهم، أى ما يطلق عليه مقاربة التنمية من "أسفل إلى أعلى".

لقـــد تزامنـــت السياســـات الاقتصادية الوطنية فى الماضى القريب مع النظام الاقتصادى الدولى الحالى غير المواتى لتنزانيا، إلى جانب الصراعات على الحدود ومـــا تؤدى إليه من آثار تراكمية سلبية. وهو ما أدى إلى انخفاض مستوى استثمار الموارد، وما يصحب هذا من تخلف قطاعات الزراعة والصيد والبنية الأساسية.

وبالـــنظر إلى الظروف الاقتصادية المعاصرة، ربما يكون منطقياً الادعاء بأن تدفقات اللاجئين على شمال غربى تنزانيا قد زادت الأحوال سوءًا بالنسبة لاقتصاد ضعيف من الأصل، ولبيئة هشة، وفى ظل آليات العولمة.

وهـــو ما أدى إلى تراجع القدرة الإنتاجية للموارد البشرية والطبيعية، وتناقص معـــدلات الـــنمو الاقتصادى. وإذا كانت مسألة اللاجئين تعتلى قائمة الكوارث فى الإقليم، فمن الواجب إذن أن تحظى باهتمام كبير على كافة المستويات.

ومن ثم ينبغى على الباحثين فى قضايا التنمية أن يوجهوا قدراتهم الفكرية إلى البحث عن استراتيجيات تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة ومعتمدة على الذات، بدلاً من أجندات الإغاثة المعمول بها فى المناطق المنكوبة باللاجئين.

المراجع

Darkoh, M. B. K. 1994. Population, environment and sustainable development: Desertification in Africa. Desertification Control Bulletin. UNEP. No. 25. 20-2.6.

FAO. 1995. Tanzania: Refugee Affected Areas Development Project. Identification/ Formulation Mission. Report No. 85/95TCP-URT 58. Dar es Salaam.

Grimsich, G. 1996. Care Tanzania environment programme: Environment projects in refugee affected areas. In. UNHCR Proceedings of a Workshop, Refugees and the Environment in Africa. Dar es Salaam, Tanzania.49-55.

Hoerz, T. 1995. The environment of refugee camps: A challenge for refugees, local populations and aid agencies. Refugee Participation Network, Issue 18. 17-22.

Independent Commission on Population and Quality of Life. 1996. Caring for the Future: making the next decades provide a life worth living. Oxford: Oxford University Press.

Kimani, J. M. 1995. Meeting energy requirements in refugee situations: A case study in household and institutional energy interventions in Goma, Zaire and Dadaab, Kenya.

Le Brecon, G. 1996. Mitigative action in Zimbabwe. In. UNHCR Proceedings of a Workshop, Refugees and the Environment in Africa. Dar es Salaam, Tanzania. 63-73.

Lonergan, S. 1995. Population movements and the environment. Refugee Participation Network, Issue 18. 4-10.

Malik, S. 1996. Environmental interventions in and around refugee camps in Kenya. In UNHCR Proceedings of a Workshop, Refugees and the Environment in Africa. Dar es Salaam, Tanzania. 28-31.

Mwakasege, C. 1995. Impact of Refugees on Host Communities: The Case ofKasulu, Ngara and Karagwe District in Tanzania. (Mimeo).

Office of the Prime Minister and First Vice President (PMO). 1994. Assessment Report on the Impact of Refugees on the Local Communities in Kagera Region.

Prime Minister's Office (PMO). 1995. Reconstruction and Development of Kigoma Region. Assessment and Identification of

Initiatives for Sustainable Development Programmes in the Refugee Affected Areas.

Rugumamu, W. 1996. Refugee influx and the environment. Eastern Africa Environmental Network, Issue No. 3. 14-15.

Rugumamu, W. 2000. Globalizarion and Environmental Management. In A. G. Ahmed et al. (Eds.). Globalization: Problems and Prospects. New York: Macmillan Press Ltd. and St. Martins Press Inc. 44-60. OSSREA Publication USA.

Thiadens, R. 1996. Overview of uNHCR's Environmental Operations in Africa. In. UNHCR Proceedings of a Workshop, Refugees and the Environment in Africa. Dar es Salaam, Tanzania. 15-18.

United Nations Economic Commission for Africa (UNECH) and United Nations Children Fund (unicef). 1995. Atlas of the African Child: Refugees and Displaced Persons. Nairobi.

United Nations High Commission for Refugees (UNHCR). 1990. Collection of International Instruments Concerning Refugees. UNHCR, Geneva.

United Nations High Commission for Refugees (UNHCR). 1996. UNHCR Environmental Guidelines. UNHCR, Geneva. 68.

United Republic of Tanzania (URT). 1991. Kigoma Regional Statistical Abstract. Bureau of Statistics, Dar es Salaam. 57.

United Republic of Tanzania (URT). 1995. National Accounts of Tanzania. 1976-1994. Bureau of Statistics, Dar es Salaam. 34.

Wijkman A. and Timberlake, L. 1984. Natural Disasters: Acts of God or Acts of Man? London: Earthscan.

الفصل الثامن

بروتوكول "إيجاد" بشأن
آلية الإنذار المبكر والاستجابة للصراعات
شعاع للأمل فى منع الصراع

بقلم: كاسيجا فيليب أبيولى*

١- مقدمة

تضم "سلطة الحكومات من أجل التنمية" (إيجاد IGAD) سبع دول هى إثيوبيا وجيبوتى والسودان وإرتريا وأوغندا وكينيا والصومال. وقد كان لها دور واضح فى السنوات الأخيرة فى حل الصراعات بين الدول وداخل الدولة الواحدة. وقد شهدت فترة الحرب الباردة وقوع صراعات داخلية فى السودان وأوغندا والصومال وإثيوبيا وإرتريا. كما وقع فى الفترة نفسها صراع مسلح بين إثيوبيا والصومال عام ١٩٧٧ حول إقليم "أوجادين". وحتى عام ١٩٩١ ظلت إثيوبيا فى حرب من أجل الإبقاء على إرتريا جزءًا منها. كما شهد إقليم شرق أفريقيا أيضاً أزمات متكررة من القحط والمجاعات.

وقد استمر بعض من الصراعات المذكورة – سواء أكانت بين الدول أو داخلها– إلى ما بعد انتهاء الحرب الباردة. فالصراع فى جنوب السودان لم يحل نهائياً بعد، كما شهدت أوغندا صراعاً داخلياً فى المنطقتين الغربية والشمالية منذ مجيء حكم "حركة المقاومة الوطنية" NRM فى عام ١٩٨٦. أما حالة انهيار الدولة وتقوض أجهزتها فى الصومال فلا تزال جرحاً لم يندمل بعد فى الإقليم. واندلع الصراع المسلح فى شمال جيبوتى أوائل التسعينيات، والذى لم ينته إلا بعد اتفاق الحكومة والمتمردين. كذلك وقعت صراعات مسلحة متقطعة فى إثيوبيا. وقد اتسمت معظم الصراعات الداخلية المسلحة فى إقليم "إيجاد" بالصراع على السلطة السياسية. كما كان من أهم مصادر اتساع القلاقل فى الإقليم عمليات السطو على الماشية، وتهريب الأسلحة، وموجات تدفق اللاجئين.

وقد وقع رؤساء دول وحكومات التجمع الإقليمى "إيجاد" فى ختام قمتهم التاسعة التى انعقدت بالعاصمة السودانية الخرطوم فى يناير ٢٠٠٢، وقعوا

---

*Kasaija Phillip Apuuli قسم علم السياسة والإدارة العامة، جامعة مكريرى، أوغندا
E-Mail: kasaijap@yahoo.com

بـروتوكول إنشـاء "آلـية الإنـذار المـبكر والاستجابة للصراعات" - سيوارن CEWARN (وسنشـير إلـيه فـيما بعد على سبيل الاختصار بالبروتوكول). وقد اسـتهدف البروتوكول إرساء آليات للاكتشاف المبكر للصراعات حتى يمكن وأدها فى المهد، إلى جانب صياغة استراتيجيات للاستجابة وحل الصراعات إذا كانت قد اندلعت بالفعل.

ومـن الأمور الرئيسية فى الإطار المفهومى الذى أورده البروتوكول أنه سيتم الانـتفاع بخدمات كل الشركاء- من مجتمع مدنى ومنظمات جماهيرية ومؤسسات حكومـية فـى إقليم "إيجاد"- لجمع المعلومات الخاصة بالصراعات [١]. كما نص الـبروتوكول علـى إنشـاء وحـدات لآلية سيوارن داخل الدول الأعضاء سميت اختصاراً "سيويروس" CEWERUS.

والفرضية الرئيسية التى نحاول إثباتها فى هذا الفصل هى أنه بالرغم من كون الـبروتوكول يمثل إطاراً نظرياً جيداً للتعامل مع الصراعات التى تضرب الإقليم، فإنه على المستوى العملى ملىء بالجوانب الغامضة والثغرات إلى الحد الذى يجعله غـير قـابل للعمل فى أحوال كثيرة.•وقد لاحظ "لوند" (LUND 1998) أن المعنيين بـالإنذار المبكر للصراعات يجب أن يعنوا بالضرورة باتخاذ إجراءات فعالة لمنع اندلاع الصراع أو اتساعه فور صدور إنذار مبكر. أى أنهم يجب أن يكونوا معنيين بالسـؤال الشـهير الـذى صاغه "فريد إيكل" F. Ikle وهو "ماذا بعد الإنذار؟" [٢]، ويعـنى بها الإرادة السياسية التى ينبغى أن تنطلق فى العمل وفق المعلومات التى جمعـتها وحللـتها "سـيوارن"، هذا إذا أريد لهذا العمل النجاح. ولكن هذه الإرادة السياسية المتصورة يصعب العثور عليها الآن فى الإقليم.

ثانـياً، وانطلاقاً من الفرضية السابقة، يمكن الاستفادة من البروتوكول كنموذج لـتطوير آلـية مماثلة على المستوى القارى يضطلع بها الاتحاد الأفريقى، مسلمين بحقـيقة أن "آلية منع وإدارة وحل الصراعات" التى دشنتها منظمة الوحدة الأفريقية لـم تفلـح فـى منع نشوب أى صراع. ونود القول بوضوح أن القارة تحتاج إلى مـنظومة للإنذار المبكر والاستجابة للصراعات، إذا كنا راغبين فى الحيلولة دون وقوع مأساة رواندا ١٩٩٤ مرة أخرى وفى أماكن أخرى.

ويحاول هذا الفصل الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هى آلية "سيوارن"؟ وما هى قدرتهـا على معالجة الصراعات الكثيرة فى إقليم "إيجاد"؟ وما هى جوانب الضعف فيها؟ وكيف يمكن تطوير هذه الآلية كى تصبح أكثر فعالية؟

٢- مفهوم الإنذار المبكر ومنع الصراع

يعتـبر مفهـوم منع الصراع من بين المفاهيم الملتبسة، إذ من الواضح للكافة استحالة منع جميع الصراعات من الوقوع (Miall, Ramsbtham and Woodhouse

1996)، ذلـــك أن الصـــراع يعد جانباً متضمناً وحتمياً فى التغير الاجتماعى، فهو تعبـــير عن تنافر المصالح والقيم والمعتقدات بفعل ما يؤدى إليه التغير الاجتماعى من تولد تشكيلات جديدة تقف بوجه المعوقات الماثلة أمام التغيير.

وقـــد عرف "والنسيتن" (Wallensteen 1998 a) منع الصراع بأنه أفعال طرف ثالـــث تهـــدف إلى تجنب وقوع تهديد محتمل، مثل استخدام السلاح فى نزاع محدد بيـــن طرفين. كما لاحظ أن الأنشطة المنعية إبان فترة الحرب الباردة كانت مرادفة للأعمـــال الإجهاضية أو الإستباقية، أى التحرك قبل أن يبدأ الجانب الآخر هجومه. ومـــن ثم فقد كانت جزءًا من تصعيد الصراع. أما فى فترة ما بعد الحرب الباردة، فهـــى تركـــز علـــى منع التصعيد، وتهدف إلى احتواء الصراعات عند مستويات منخفضـــة الكثافة، والعمل على تسويتها (Wallensteen 1998 b)، وهذا هو بالتحديد ما وضع بروتوكول "إيجاد" لتنفيذه.

وقـــد حـــدد بطـــرس بطرس غالى فى كتابه "أجندة السلام" (Boutros- Ghali 1992) أربـــع مقاربات ممكنة يستطاع الاعتماد عليها فى إدارة أو حل الصراعات، وهـــى: الدبلوماســـية الوقائـــية (والـــتى تســـتخدم الآن كمـــرادف لإجراءات منع الصـــراعات)، وصـــنع الســـلام، وحفظ السلام، وبناء السلام. وتشدد الدبلوماسية الوقائـــية علـــى الوقايـــة أكثر من العلاج، وتجمع بين كل جوانب العملية السلمية وتســـتهدف تأســـيس عملية الحل المبكر للصراع (Bercovich 1998). ومن الأمور الأساســـية بالنسبة للدبلوماسية الوقائية أو منع الصراع: الرغبة فى تقليل احتمالات استخدام العنف، وتوفير الشروط الملائمة للإدارة السلمية للاختلافات السياسية.

وهناك من يقسم إجراءات منع الصراع إلى نوعين (Miall, Ramsbotham and Woodhouse 1996)، أولهـــا نوع عاجل لا ينخرط ممارسوه بالضرورة فى التعامل مع الأسباب الجذرية للصراع، أو علاج الموقف المؤدى إلى حدوث الأزمة. وإنما الهـــدف هـــنا يكـــون منع الصراعات الكامنة أو الوليدة من التحول إلى صراعات مســـلحة دمويـــة. ومـــن أمـــثلة الإجـــراءات المستخدمة فى هذا النوع: التدخلات الدبلوماســـية، البعـــثات غير محدودة المدة، وجهود الوساطة الخاصة. أى بكلمات أخرى يستهدف التدخل العاجل تهدئة مواقف متفجرة بالفعل.

أمـــا النوع المتعمق فهو يتطرق إلى تناول الأسباب الجذرية للصراع، بما فيها العلاقـــات والمصـــالح المتصـــارعة. وقد يعنى هذا على المستوى الدولى معالجة المشـــكلات والقضايا المتواترة فى النظام الدولى، أو علاقة دولية معينة، تكمن فى جـــذور الصـــراع. أمـــا على مستوى المجتمعات فهو يعنى معالجة قضايا التنمية والثقافة السياسية والعلاقات المجتمعية.

وتعـــتمد الأنشطة الاستباقية لمنع تحول الصراعات إلى عمليات عدائية عنيفة، تعـــتمد علـــى معرفة أين ولماذا قد يقع الصراع. وحسب "بركوفتش" (Bercovich

1998) يمكن عادة التكهن بالظروف التى قد تنتج صراعات عنيفة. ويمكن للتقديرات الدقيقة والإنذارات المبكرة ذات المصداقية أن تؤدى فى بعض الحالات إلى عمل فعلى لمنع الصراع من التطور. كما يرى الكاتب المذكور أنه لم يعد ممكناً اتباع سياسة تجاهل الصراعات الداخلية. كما أن المعرفة المبكرة بالنقاط الساخنة، والقيام باستجابة مؤسسية ما تجاه هذه النقاط الساخنة، يمكن لهما أن ينقذا الكثير من الأرواح المهددة، فضلاً عن أنها أقل تكلفة بكثير من عمليات التدخل الإنسانى التى تجرى بعد اندلاع الصراع العنيف.

ويرى "بركوفتش" أن الإنذار المبكر يحتاج إلى ثلاثة أنواع من المعلومات:

(أ) معلومات عن تاريخ الصراع وسياقاته.

(ب) معلومات عن وضعية ومواقف وأهداف كل طرف.

(ج) معلومات عن الجماعات العرقية المختلفة والمظالم التى تشكو منها.

وتوفر هذه المعلومات عن العناصر الرئيسية لعدم الاستقرار الأساس اللازم لنموذج تقييم المخاطر بالنسبة للصراعات المجتمعية والأهلية وغيرها. وتتطلب أى منظومة فعالة للإنذار المبكر التعاون بين مجموعة كبيرة من الفاعلين تشمل الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية وهيئة الأمم المتحدة، حيث يقومون جميعاً بجمع المعلومات الضرورية فى هذا الشأن وتقديم تفسيرات ذات مصداقية لها. ولابد من تقديم نتائج الإنذار المبكر مع خطط استثنائية لمنع الصراع إلى صناع القرار، وبما يسمح ببلورة خيارات وتوصيات على مستوى السياسات.

وتعتبر الحاجة إلى مراقبة العدد المتزايد من الصراعات الداخلية وبلورة سياسات أكثر تماسكاً إزاءها، تعتبر من الأمور الجوهرية فى منظومة يعتمد عليها للإنذار المبكر وتستطيع التعامل مع الصراعات المتنامية فى مختلف أنحاء العالم.

ومن ثم فسوف نقيد أنفسنا فى هذا الفصل بتحليل تلك الإجراءات التى يتخذها طرف ثالث يلعب دور نافخ صفارة الإنذار حينما يكون اندلاع الصراع وشيكاً، ويتوجب القيام بعمل ما من أجل منع هذا الصراع، وبناء على المعلومات المتوفرة. وسوف نبدأ باستعراض بنية ووظائف آلية "إيجاد" للإنذار المبكر والاستجابة للصراعات "سيوران".

٣- بنية ووظائف آلية الإنذار المبكر والاستجابة للصراع

يؤسس البروتوكول المذكور آلية للإنذار المبكر والاستجابة للصراعات تعرف اختصاراً باسم "سيوارن" (٣). وتتشكل بنية "سيوارن" من ذراع سياسى هى الجمعية والمجلس واللجنة، وذراع إدارى هى سكرتارية "إيجاد"، وذراع فنى هى وحدة "سيوارن" ووحداتها فى البلدان الأعضاء، وذراع تعاونية ممثلة فى البنى والمجالس

الاختـيارية بيـن الـدول الأعضـاء، وأخيراً ذراع تنسيقية هى لجنة السكرتيرين الدائمين واللجنة الفنية للإنذار المبكر (٤).

وتغطـى وظـائف "سيوارن" كلاً من جانب الإنذار المبكر وجانب الاستجابة للصـراعات، وتتضـمن تفصـيلاً: تعزيـز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء فى ما يتعلق بالإنذار المبكر والاستجابة على أساس من التقارير الدورية وفـى الوقت المناسب، والشفافية، والتعاون، والتدفق الحر للمعلومات، والتحقق من صـحتها، وتحليلها، ومن ثم توزيع تلك المعلومات وتحليلاتها على متخذى القرار فى هيئات "إيجاد" والحكومات فى الدول الأعضاء. وتتضمن وظائف الإنذار المبكر علـى نحو خاص: استقبال المعلومات والتقارير من وحدات "سيويروس" فى الدول الأعضـاء، وتحلـيلها، وإبـلاغ السكرتارية بها، وإرسال الردود الضرورية إلى الوحـدات فـى الـدول الأعضـاء، ونشر هذه المعلومات والتحليلات بين أولئك المـرخص لهم، وتحديث وتركيب المعلومات المتناثرة، ووضع المعايير لمعالجتها، والإشـراف والتنسيق فى عملية جمع المعلومات وإصدار التقارير، وتشجيع الحوار المتبادل بشأن المعلومات والتحليلات، وتشكيل فرق العمل والشبكات بين المنظمات الجامعة للمعلومات، والتحقق من صحة المعلومات الصادرة عن الوحدات فى الدول الأعضاء (٥).

وتتضـمن وظـائف وحدة "سيوارن" فى السكرتارية: مساعدة السكرتارية فى إدارة مركـز التوثـيق بإيجـاد، تحديد مستخدمى المعلومات التى تعدها "سيوارن" واحتياجاتهم، إنشاء شبكات للتعاون فى مجالى الإنذار المبكر والاستجابة بين الدول الأعضـاء، خدمـة مستخدمى المعلومات باعتبارها مركزًا لتنقية المعلومات، بناء وإدارة قواعد بيانات بشأن المعلومات الضرورية للإنذار المبكر والاستجابة، وإقامة منظومة للاتصال بين وحدات "سيويروس" عبر الشبكة الدولية للمعلومات "إنترنت".

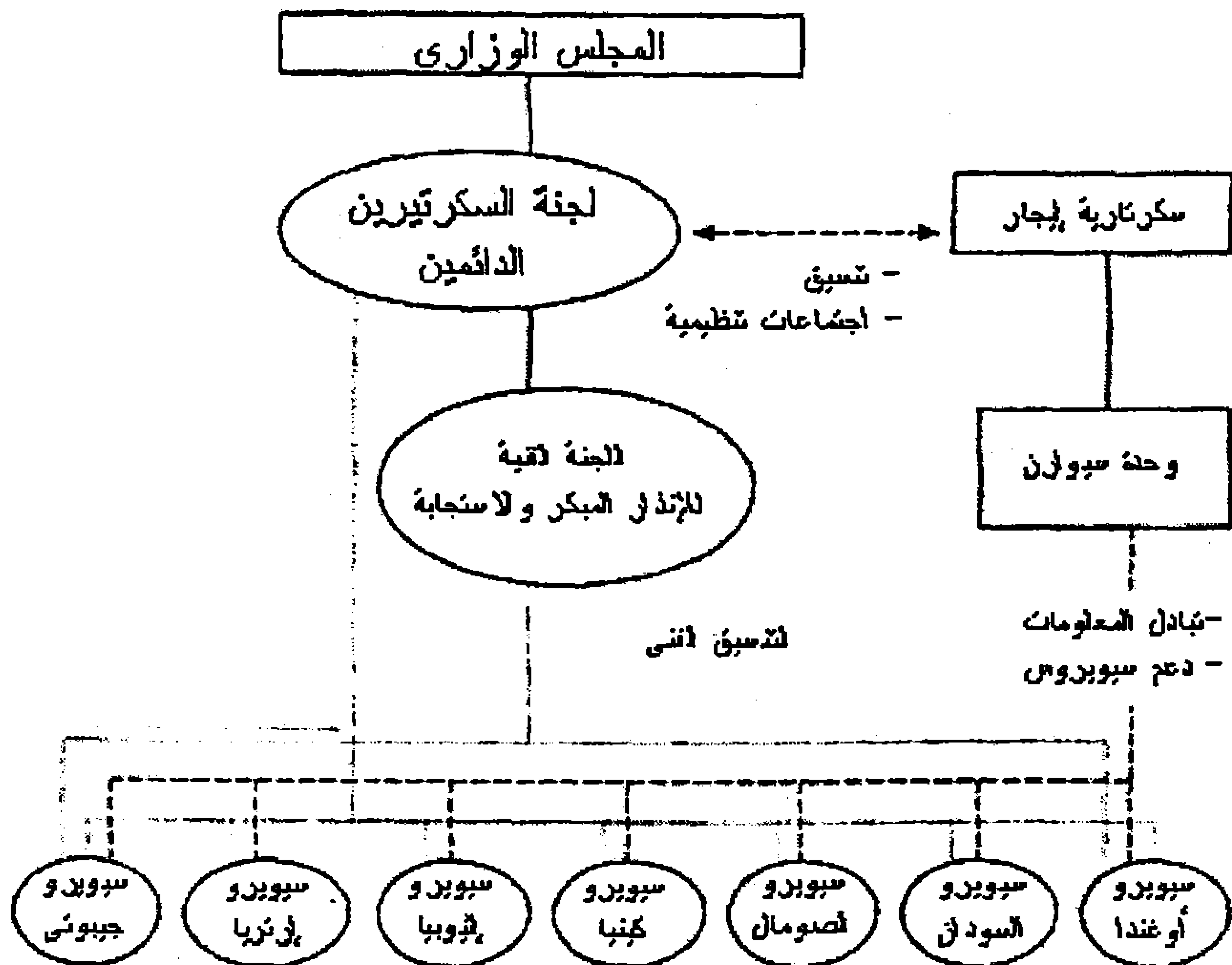
كذلـك تعمـل "سيوران" على بلورة الإرشادات العامة لمستخدمى المعلومات بالتشـاور مع لجنة الإنذار المبكر، ووضع المعايير وتطوير الممارسات المشتركة فـى جمـع وتوثيق وإصدار تقارير المعلومات، ووضع الصيغ المشتركة للإبلاغ المـبكر بالصـراعات، وتوحيد سياسات ونظم المعلومات فى هذا الشأن بين الدول الأعضـاء. كمـا ينـبغى أن تلعـب دورها فى دعم وحدات "سيويروس" بالدول الأعضـاء، وتزويدها بالمساعدات الفنية اللازمة، وتطوير التعاون الوثيق بين هذه الوحـدات، وبناء علاقات تعاونية – تتضمن تبادل المعلومات– مع الآليات المماثلة الدولـية والإقليمية وشبه الإقليمية العاملة فى أفريقيا، وتدريب العاملين فى وحدات "سيويروس" بالبلدان الأعضاء، وبناء قدراتها البشرية والمؤسسية فى مجالى الإنذار المـبكر والاسـتجابة للصـراعات، وإصـدار التوصـيات الضرورية فيما يتعلق بالاستجابات الإقليمية إزاء الصراعات العابرة للحدود وداخل الدولة الواحدة (٦).

أمـا الوحـدة من وحدات "سيويروس" فتتكون من لجنة تسيير ونقطة مركزية ولجـان محلية. وتتكون لجنة التسيير من ممثلين عن الحكومة المركزية والبرلمان والإدارات الإقليمـية والأمـن والجيش والمجتمع المدنى (شاملاً المنظمات الدينية) والمؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية وآخرين قد تقترحهم الحكومات [٧].

وترتـبط هذه الوحدات فى الدول الأعضاء بسكرتارية "إيجاد" من خلال وحدة "سيوارن" الكائنة فى وزارة الخارجية بكل دولة عضو [٨]. أما وظائفها فهى: جمع المعلومـات اللازمـة للإنـذار المبكر والاستجابة للصراعات، مراجعة التحليلات المستقبلية، صياغة استراتيجيات الاستجابة، إعداد التقارير الدورية للإنذار المبكر، توزيع المعلومات والتحليلات الصادرة عن وحدة "سيوارن" [٩].

وهكـذا فإن آلية "سيوارن" تعمل على ثلاثة مستويات: تحت وطنية، ووطنية، وإقليمـية. ويـتراوح المسـتوى الأول بيـن الإقليم والمركز والموقع المحلى، أما المسـتوى الوطنى فيدور حول آلية "سيويروس"، كما يوضح الشكل المرفق موضع "سيوارن" فى السياق العملياتى بين "إيجاد" والدول الأعضاء.

شكل رقم (١)
المخطط التنظيمى لآلية "سيوارن"



٤- الخطوط الموجهة لعمل "سيوارن"

أوضح البروتوكول الخطوط الموجهة فى عمل "سيوارن" فى أربعة أقسام هى: المهمة، المعلومات، التحقق والتحليل، النشر.

أمـــا مهام "سيوارن" فهى تلقى وتداول المعلومات الخاصة بالصراعات العنيفة المحتملة وكذلك اندلاعها وتفاقمها فى نطاق إقليم "إيجاد"، تحليل المعلومات وتداول التحلـيلات، تصـور السـيناريوهات المحـتملة وصياغة بدائل الاستجابة، تبادل المعلومـات والاتصالات والتحليلات، إجراء دراسات معينة حول أنماط ومجالات محددة للصراعات فى إقليم "إيجاد".

وتضطلع "سيوارن" بهذه المهام فى تعاون وثيق مع السكرتارية التنفيذية لإيجاد ولجـنة الممثليـن الدائميـن. وتقـوم اللجنة المذكورة بالتعامل مع المعلومات التى تـزودها بها السكرتارية التنفيذية، ومراجعة الخيارات، وإصدار التوصيات العاجلة للمجلـس، كمـا تقـرر حجم المعلومات أو التحليلات المسموح بنشرها فى وسائل الإعـلام. ويركز البروتوكول على مطالبة "سيوارن" بتطبيق مبادىء الشفافية لدى اضطلاعها بالمهام والواجبات المنوطة بها.

كمـا ينبغى على "سيوارن" أن تعتمد فى عملياتها على المعلومات التى تجمعها مـن المجـال العـام. أما الموضوعات التى يجب أن تعطى أولوية فهى: سرقات الماشـية، الصراعات على مناطق الرعى ومصادر المياه، التهريب والتجارة غير الشرعية، تحركات الأقوام الرُحل، اللاجئون، الألغام، النشاط الإجرامى للعصابات. ويـتم الحصول أيضاً على البيانات الخاصة بهذه الموضوعات من الوثائق المتوفرة ومن المستويات الإدارية الوطنية والمحلية.

وطلـب الـبروتوكول مـن الدول الأعضاء اعتبار بعض الأطراف الأخرى كمصـادر للمعلومـات، ومنها: الحكومات الأخرى، الوكالات الإنسانية، المنظمات غير الحكومية، الأفراد، وسائل الإعلام، الجماعة الأكاديمية، والجماعات المحلية.

وبالنسـبة لمهمة التحقق من صحة المعلومات ومباشرة تحليلها، فإن "سيوارن" ملزمة وفقاً للبروتوكول على القيام بها فى الدول الأعضاء من خلال وسائل علنية. كما ألزم البروتوكول الدول الأعضاء بتسهيل أعمال التحقق والتحليل التى تقوم بها "سيوارن" فوق أراضيها.

وعلـى السـكرتارية التنفـيذية أن تطلب الإذن من الدول الأعضاء لسيوارن والعامليـن فـيها بالقـيام بمهـام التحقق والتحليل. كما يلزم البروتوكول مسئولى "سـيوارن" بمـراعاة القوانين والنظم المعمول بها فى الدول الأعضاء أثناء قيامهم بعملهـم. ومـن المـألوف أن تقـوم "سيوارن" بتكليف أكاديميين ومؤسسات بحثية للاضـطلاع بمهمـة تحلـيل المعلومات التى تتلقاها وحدة "سيوارن". ويتم تحليل

المعلومات أربع مرات سنوياً على الأقل فى الظروف العادية، ومرة واحدة أسبوعياً على الأقل فى فترة الأزمات.

وحينما يتم التحقق من صحة المعلومات يتم تداولها ونشرها بالطريقة وفى الدوائر التى توافق عليها الدول الأعضاء، بيد أن البروتوكول يدعو الحكومات فى الوقت نفسه إلى عدم التعسف فى فرض القيود على نشر المعلومات على الشبكات المرخص لها. ويلزم الدول الأعضاء بقصر القيود على الوصول إلى التحليلات على مقتضيات الأمن الوطنى.

كما يطالب الدول الأعضاء بإشراك القطاعات المختلفة فى مجالى الإنذار المبكر والاستجابة للصراع، طالما كانت قادرة على المساهمة فى بحوث الصراع والإنذار المبكر والتوعية وإنذار المجتمع. ومن بينها: البرلمانات الوطنية والإقليمية، المؤسسات الأكاديمية والبحثية، المنظمات الدينية، المنظمات غير الحكومية المحلية، ووسائل الإعلام. ويتم تبادل ونشر المعلومات بكافة السبل العملية المتاحة، ومن بينها: الوسائل الإلكترونية، البريد، المؤتمرات، الندوات وورش العمل، شبكات المعلومات الإقليمية، والدراسات الميدانية.

٥- نقاط القوة فى البروتوكول

تعرض الإقليمان الشمالى والشمالى الغربى فى كينيا لنوع من عدم الاستقرار بسبب عمليات سرقة الماشية عبر الحدود المشتركة مع الصومال وإثيوبيا. وبالإضافة إلى ذلك تعرضت جماعتا "كاراموجا" و"تيسو" فى أوغندا لأنشطة سرقة المواشى من جانب الـ "كاريماجونج" و"التوركاناس" على الحدود المشتركة مع كينيا. ومما زاد الصراع التهاباً تدفق حركة اللاجئين عبر الحدود وتهريب الأسلحة الصغيرة فى إقليم "إيجاد" بشكل خاص، وإقليم البحيرات العظمى بشكل عام.

وهذا يفسر الأولوية التى أعطيت لهذا النوع من المشكلات فى مهام "سيوارن"، حيث اهتم البروتوكول بالتعامل مع المشكلات الواقعية والتى تسببت فى قدر كبير من عدم الاستقرار فى الدول الأعضاء فى "إيجاد".

وقد لاحظ "بركوفتش" (Bercovitch 1998) أن من أهم مكونات الإنذار المبكر جمع المعلومات عن الجماعات العرقية - القروية وشكاواها. ومن خلال ذهاب أعضاء "سيوارن" إلى المناطق الرعوية لتحديد أسباب انخراط الجماعات فى سرقة الماشية، فإنهم يتوصلون إلى الأسباب الجذرية للمشكلة، ومن ثم اقتراح الاستراتيجيات اللازمة لاجتثاث الصراعات من المنبع.

ويولى البروتوكول اهتماماً خاصاً بالفاعلين خارج جهاز الدولة، وخاصة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى والمنظمات الإنسانية، باعتبار الدور الإيجابى الممكن الذى تستطيع أن تلعبه فى الإنذار المبكر والاستجابة للصراع.

وهي من نقاط القوة الحقيقية فى البروتوكول. وقد أثبتت الممارسة العملية قدرة المنظمات غير الحكومية فى دق جرس الإنذار. ولسنا فى حاجة إلى تأكيد فعالية المنظمات غير الحكومية فى دبلوماسية المسار الثانى. كما أن اقتراب هذه المنظمات من القواعد المجتمعية يجعلها ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى "سيوارن". وكما ذكرنا سابقاً فإن المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الإنسانية لديها ميزة التواجد فى مناطق النزاع منذ سنين طويلة قبل الاندلاع الفعلى للصراع العنيف. كما أن معرفتها بالمجتمع والثقافة المحليين واتصالها بالسكان جعلتها تكتسب وضعية لا يمكن لأية مكونات خارجية أخرى اكتسابها فى وقت سريع حينما تقرر الأخيرة الانخراط فى المنطقة بعد اندلاع الصراع (Tanner 2000).

وقد بادر مشروع بحثى قامت به "الخدمة الكاثوليكية" و"معهد جوان كروك لدراسات السلام الدولى" بجامعة نوتردام بالولايات المتحدة، بادر بتحرى دور المنظمات غير الحكومية فى منع وقوع الصراعات. وقد توصل إلى المجالات التالية التى يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساعد فيها فى الارتقاء بدور المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى الإنذار المبكر ومنع وقوع الصراعات الداخلية؛ فبإمكانها المساعدة فى سلاسة الوصول إلى أطراف الصراع، وفى تدفق المعلومات عنهم، وفى إضفاء الشمول على الاستجابة، وتعظيم نتائج استراتيجيات السلام ، وخلق الشروط اللازمة لتدخل القوى الكبرى فى علميات منع الصراعات وإنقاذ المواطنين (Leatherman and De Mars 1999).

وعلى الرغم من أن السيناريوهات المذكورة عاليه تنطبق على جهود المنظمات غير الحكومية فى الصراعات السياسية داخل الدول، فإنها تنطبق بنفس الدرجة على نقاط الدخول ذات الأولوية التى تتبناها "سيوارن" فى معالجة الصراعات.

ويعتبر الأكاديميون لاعبين مهمين فى دبلوماسية المسار الثانى. فوفقاً لنظرية "بركوفتش" (Bercovitch 1998) عن الإنذار المبكر بالصراعات التى شرحناها سابقاً، هناك إقرار بأن فعالية هذا الإنذار المبكر تحتاج إلى التعاون بين الدولة والقطاعات الأخرى مثل الجماعة الأكاديمية. فمن المتصور أن يمثل الأكاديميون وسطاً محايداً إزاء الصراع (١١). وقد اعترف بروتوكول "إيجاد" بهذه الحقيقة المهمة. وبالفعل حصل الأكاديميون فى الخطوط الموجهة لعمل "سيوارن" على دور رئيسى كمصادر ومحللين ومستخدمين للمعلومات فى مجال الإنذار المبكر والاستجابة إزاء الصراعات. وقد أقر الجميع بأن دور الجماعة الأكاديمية فى منع الصراع لا يقدر بثمن. إذ إن منع الصراع ينطوى على توجيه الاهتمام والعمل فى المراحل الأولى من الصراع. وفى المقابل تحتاج الجماعة الأكاديمية إلى تحسين

فهمها للتغير المجتمعى وللكيفية التى تتحرك بها المجتمعات من علاقات سلمية إلى نزاعات داخلية وصراع عنيف (SIPRI 2000).

كمـــا تعتـــبر وسائل الإعلام طرفاً مهماً آخر فى منع وقوع الصراعات، وقد اعترفت بدورها أيضاً الخطوط الموجهة لعمل "سيوارن"، حيث يلعب الإعلام دوراً مهمـــاً كمصـــدر للمعلومات وناشر لها، وهو ما ينطبق بالطبع على مجالى الإنذار المـــبكر بالصـــراعات والاســـتجابة لهـــا. ويمكن للإعلام أن يلعب دوراً مهماً فى الإحاطة بالصراع. وكلما زاد وعى الإعلام بقدراته على منع الصراع، كلما تشجع الصحفيون على تكريس جهود أكبر لجذب اهتمام الرأى العام إلى المشكلات القابلة للتفجر، والمساعدة فى تحديد الأوضاع القابلة للانفلات منذ مراحلها الأولية (SIPRI 2000).

فقبل وأثناء مجزرة رواندا لعبت وسائل الإعلام دوراً مهماً فى تسليط الأضواء علـــى محـــنة السكان. ومن الأمثلة الواضحة فى هذا ذلك الدور الذى لعبته "شبكة الاســـتعلامات الإقليمية المتكاملة" التابعة للأمم المتحدة IRIN، فى إصدار التقارير دقـــيقة بدقـــيقة عن التخطيط وتنفيذ عملية الإبادة الجماعية فى رواندا عام ١٩٩٤، وهو مثال مهم على دور ممكن للإعلام فى جهود منع الصراع. ولو كان صناع قد تصرفوا بناء على هذه المعلومات لكان من المحتمل عدم وقوع مجزرة بهذا الشكل.

كمـــا يتحـــتم على "سيوارن" أن تبنى عملها على آليات إدارة الصراع القائمة بـــالفعل داخـــل الـــدول وبالاشـــتراك بيـــنها، وبخاصة تلك التى تستهدف معالجة الصـــراعات فـــى المناطق الرعوية عبر الحدود. فهناك فى كينيا وحدة الأراضى الجافة وشبه الجافة ASAL التى تركز على أنشطة تقليص الصراعات فى المراكز العشـــر الجافـــة وشـــبه الجافـــة فى هذا البلد. وهناك أيضاً "لجنة التسيير الوطنى" المشكلة حديثاً لحل الصراعات، والتى تهدف إلى إرساء التنسيق والتعاون والتشبيك بيـــن الحكومـــات والمجـــتمع المدنـــى بهدف دعم وإضفاء الطابع المؤسسى على استراتيجيات وهياكل بناء السلام وحل الصراع. ونشير أيضاً إلى المجلس الوطنى للكـــنائس فى كينيا NCCK الذى تنصب جهوده على عمليات سرقة الماشية. وهناك أخـــيراً مـــنظمة بـــرنامج السلام والتنمية، وهى منظمة على أسس مسيحية، والتى تضـــطلع بتسهيل جهود السلام والمصالحة فى أوغندا بين "بوكوت" و"كارما جونج" و"توركانـــا" و"سابينى". كما توجد فى أوغندا "وكالة تنمية "كاراموجا" التى تشرف عليها الحكومة، ومعها فى نفس الموقف وزارة ولاية "كاراموجا"، و"الاتحاد الدولى اللوثـــرى" LWF، ومـــنظمة "وورلـــد فيجن" وغيرها، حيث تعمل كلها على إنهاء غـــارات الســـطو على الماشية بين الـــ "كاراموجونج". أما فى إثيوبيا فهناك لجنة الحـــدود المشـــتركة بيـــن إثيوبـــيا وكينيا، ولجنة السلام المشتركة التى تتعامل مع الصراعات بين سكان المرتفعات والأراضى المنخفضة فى وادى "أواش"، ومؤتمر

التنمـية السـنوى الـذى تشـترك فيه ولايات "صوماليا" و"داير داوا" و "أوروميا" ويسـتهدف صياغة مشروعات مشتركة لتنمية الولايات الثلاث. وهناك فى السودان جمعـية تنمـية "توبـوزا" التى تكونت لتشجيع الأنشطة التنموية هناك، والمنظمة الكـاثوليكـية المـنخرطة فى حل الصراعات بين جماعتى "ديدنجا" و"بويا" هناك أيضاً [١٢].

وهكـذا فـإن فكـرة إدماج مبادرة "سيوارن" مع تلك المبادرات القائمة بالفعل سـوف يجعـل الأولـى أكـثر فعالية بالتأكيد. وهذا جانب آخر من جوانب القوة الموجودة بالفعل فى البروتوكول.

٦- جوانب الضعف فى البروتوكول

تعتبر "إيجاد" أول منظمة إقليمية فرعية تأتى بإطار مؤسسى شامل فى أفريقيا للإنـذار المـبكر والاسـتجابة للصراعات. إلا أن هناك عدداً من الملاحظات التى يمكن تناولها بعمومية فى هذا الشأن. أولها أن نقاط التدخل ذات الأولوية والمحددة لآلـية "سـيوارن"، مـثل سرقة الماشية وتدفق اللاجئين وغيرها، لا تمثل الأسباب الرئيسـية لانـدلاع الصراعات فى إقليم "إيجاد". فقد تركزت الصراعات بالدرجة الأولـى فـى هـذا الإقلـيم على السلطة السياسية. وكان هذا هو الحال فى أوغندا والصـومال وإثيوبيا والسودان وجيبوتى. ورغم هذا يجب التسليم بأن قضايا سرقة الماشـية واللاجئين هى قضايا حقيقية ويمكن أن تؤدى إلى نزاعات داخلية فى دول "إيجاد" مثلما هو الحال فى "كاراموجا" و"تيسو" فى أوغندا. إلا أن المشاكل الحقيقية لاسـتمرار الصـراعات فـى الإقليم تتركز حول الحكم والسلطة السياسية، وهى عناصر لم يذكرها بشىء بروتوكول "إيجاد".

ثانـياً، لم يتطرق البروتوكول أيضاً إلى قضايا الصراع بين الدول الأعضاء. فـلا تـزال المشـكلة بين إثيوبيا وإرتريا لا تجد تسوية، على الرغم من تعهد كلا الجانبيـن باحـترام الحكـم الخاص بترسيم الحدود المتنازع عليها بينهما [١٣]. كما قامت القوات الإثيوبية بدخول أراضى الصومال دون إذن قانونى لمحاربة المنشقين الإثيوبيين الذين ينشطون من الأراضى الصومالية. وقد كان من واجب البروتوكول ألا يغفل خلق آلية للتعامل مع هذه الأنواع من الصراع.

ثالثاً، إن آليات الإنذار المبكر كأحد أشكال منع الصراع لم تتغيب تماماً، إلا أن الغـياب الحقيقى كان للإرادة السياسية القادرة على التفاعل مع المعلومات المتاحة عـن قابلـية انـدلاع صراع ما، وفى أغلب الأحوال لم يكن هناك نقص كبير فى البـيانات الأساسـية، بقـدر ما كان هناك غياب للتحليل وعدم ترجمته إلى مبادرة سياسية، فضلاً عن عدم توفر الإرادة السياسية لعمل شىء إزاء هذه الأوضاع [١٤].

ولا توجــد فى بروتوكول "إيجاد" آليات للإجبار، كما لا يوجد إلزام لحكومات الدول الأعضاء بالتصرف بناء على معلومات الإنذار المبكر بالصراع والذى يمكن أن يصــدر عن "سيوارن". فقد هناك ما يكفى من الشواهد على أن متطرفى الهوتو كــانوا يدبــرون لعمليات إبادة جماعية ضد التوتسى فى رواندا عام ١٩٩٤، ولكن السلطات تجاهلت كل هذا. وكم كان واضحاً أن الأمر يتعلق بغياب الإرادة السياسية أكثر مما يتعلق بنقص فى معلومات الإنذار المبكر (Lund 2000). كذلك ينبغى على مــن يصدرون الإنذارات المبكرة أن يتيقنوا من اتخاذ استجابة إجهاضية فعالة إزاء الصــراع بمجــرد صدور هذه الإنذارات (Lund 1998). ومن ثم فإن البروتوكول يجازف بالدخول فى دائرة عدم الفعالية نتيجة نقص الإرادة السياسية للتصرف بناء على المعلومات المتضمنة فى إنذار الصراع المبكر.

فتمشــياً مــع الآلــيات الأخــرى للإنذار المبكر والاستجابة للصراعات التى اســتحدثت فى أفريقيا وأماكن أخرى من العالم، أعطى البروتوكول الدور المركزى لاتخــاذ القــرار فــى هذا الشأن إلى رؤساء الدول والحكومات الذين تتشكل منهم الجمعــية. أى أن القــرار بالاستجابة أو عدم الاستجابة إزاء خطر ماثل أو صراع اندلــع بالفعل موكول لهذه الجمعية. وقد كان هذا بمثابة "عقب أخيل" بالنسبة لآليات الإنــذار المــبكر والاستجابة للصراع التى سبق تطويرها فى إطار "منظمة الوحدة الأفريقــية" سابقاً، أو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس ECOWAS) أو حتى فى الأمم المتحدة.

فالجمعية تستهلك الكثير من الوقت قبل التوصل إلى قرار، بسبب تباين مصالح الدول، فضلاً عن كونها تجتمع مرة واحدة فى العام. وتعتبر مجازر الإبادة البشرية فى رواندا ١٩٩٤ مثالاً موحياً فى هذا الشأن. إذ إن التجمع الإقليمى "إيجاد" يتكون مــن سبع دول، ومن قبيل الهراء تصور أن لديها مصالح متماثلة إزاء صراع ما. وكمــا ذكــرنا من قبل فإن الجهاز الحالى لاتخاذ القرار فى "إيجاد" ليس قادراً على العمــل فــى السياق كآلية للإنذار المبكر والاستجابة. إذ إن بنى صنع القرار وثيقة الارتــباط بالقيادة السياسية، حيث تشمل رؤساء الدول والحكومات والوزراء ولكن حــتى تصــبح "سيوارن" كفؤة وفعالة يتحتم عليها أن تضم تكنوقراطيين أكثر عدداً (Mwagiru 2001).

إن البروتوكول ملىء فى الحقيقة بالكثير من جوانب الغموض والثغرات. فإذا تحدثــنا مــن الناحية القانونية، كان ينبغى على بروتوكول إيجاد كاتفاقية دولية أن يحــدد ويفســر بدقة الاصطلاحات الواردة فى متنه، فينص فيه مثلاً على أن بنية "سيوارن" تتكون ضمن أشياء أخرى من أبنية اختيارية بين الدول، ومجالس إقليمية – فرعــية اختــيارية كــذراع تعاونية للآلية، ومع ذلك لم يفصح البروتوكول عن مكنون هذه الأبنية والمجالس. ومن ثم فقد ترك الأمر ليفسره كل على هواه.

والمطـــروح فى البروتوكول هو أن "سيوارن" سوف تهتم بمنع الصراعات فى العمـــق، وليس المنع المباشر (Miall, Ramsbotham and Woodhouse 1996). إذ تســـتهدف "ســـيوارن" التصدى للأسباب الجذرية للصراعات فى إقليم "إيجاد". وتعد نقـــاط تدخـــل "ســـيوارن" شهادة واضحة على هذه الحقيقة. فالمسائل التى تستهدف "سيوارن" معالجتها تتضمن على سبيل المثال عمليات سرقة الماشية. ولكن السؤال الذى يجب على "سيوارن" بحثه هو لماذا تنخرط جماعة ما فى هذا النشاط؟ وكيف يمكـــن تغيـــير هـــذه الثقافة والمواقف؟ وما هى البدائل الواجب اللجوء إليها لردع وإيقاف هذه الجماعة عن سرقة ماشية الجماعات المجاورة؟ وإذا قامت تلك الجماعة بهجوم فعلى على جيرانها فما هى أفضل استجابة ممكنة إزاء هذه الهجمات؟ وهى فى الحقيقة أسئلة تصعب الإجابة عنها.

وقـــد أوضـــح "دوان" بجلاء (Dwan 2000) أن منع الصراعات – سواء أكان بشـــكل مباشـــر أم مـــن العمق –يعتبر مسعى مطلوباً بقوة. وهو يتضمن تدخلات مـــتعددة الأوجـــه، سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية – ثقافية، كما يستهدف طائفة عريضة من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين فى المجتمع المعنى.

وإذا علمـــنا مدى الفقر الذى يضرب بلدان إقليم "إيجاد" فمن أين نتحصل على المـــوارد الضرورية للتدخل فى العمق؟ فمن المعلوم أن الكثير من البلدان الأعضاء فـــى "إيجـــاد" لا يملك سوى موارد قلية للغاية. وهناك ثلاثة بلدان فقط، هى إرتريا وجيـــبوتى وكينـــيا، الـــتى يمكن القول إنها تعيش فى حالة سلم داخلى. أما البلدان الأربعـــة الأخـــرى فتواجه حالات عدم الاستقرار الداخلى، وهو ما يتطلب موارد هائلـــة لاســـتعادة الأوضـــاع الطبيعـــية. ومن ثم فإنه من الخطر الماثل أن تصبح "سيوارن" مشروعاً شديد الطموح والتجريد فى آنٍ واحد.

٧– آفاق قيام سيوارن بوظائفها على النحو السليم

يمكـــن أن تؤدى "سيوارن" وظائفها على نحو أفضل إذا تم التغلب على جوانب الضـــعف المتضـــمنة فيها. ومن جوانب الضعف هذه تخويل جمعية رؤساء الدول والحكومات مسئولية اتخاذ القرار النهائى بشأن الاستجابة إزاء صراع معين. فكما أوضـــحنا من قبل تملك الدول الأعضاء فى "إيجاد" مصالح وأجندات مختلفة، وليس من الحكمة تصور أن تقف الموقف نفسه إزاء هذا الصراع أو ذاك. أضف إلى هذا أن مؤتمـــرات قمة "إيجاد" تعقد على أساس سنوى، فهل يمكن لصراع ما أن ينتظر مـــدة عـــام؟ ومـــن الاقتراحات المتصورة أن تعتمد "إيجاد" آلية الترويكا فى اتخاذ القـــرارات حتى تصبح "سيوارن" قابلة للحياة. فوفقاً لهذه الآلية يقوم الرئيس الحالى لإيجـــاد مع الرئيس السابق واللاحق لها باتخاذ قرار التعامل مع صراع ما. وتكون النتيجة المنطقية هى سرعة اتخاذ القرار.

والاقتراح الآخر ينطوى على ضرورة توسيع نقاط تدخل "سيوارن" إلى ما هو أبعـد ممـا سـبق. وتواجه "إيجاد" كثرة الصراعات الداخلية والتى تعتبر بالأساس صـراعات علـى السلطة السياسية. ولكن البروتوكول لا يتعامل مع هذا النوع من الصـراعات، على الرغم مما يتبدى لنا من أن هذه الصراعات ستظل تواجه الإقليم فـى الأمـد المنظور. وإذا أريد للبروتوكول أن يخدم الإقليم على نحو أفضل فلابد لإيجاد أن تتعامل مع هذا النوع من الصراع.

٨- خلاصة

حاولنا هنا تناول جوانب القوة والضعف المتضمنة فى بروتوكول "إيجاد" بشأن الإنذار المبكر والاستجابة للصراعات. وكان استنتاجنا الرئيسى هو أن ذلك الإطار يمـثل نقطـة بدايـة جيدة للشروع فى حل الصراعات العديدة التى تكتنف الإقليم. ورغـم إشارتنا إلى عدم تصدى البروتوكول حتى الآن للصراعات السياسية داخل الدولـة الواحدة والسائدة فى بلدان الإقليم، فإن نمط الصراعات الذى تستهدف آلية "سـيوارن" التصدى له لا تقل أهمية بالطبع. ونأمل مع نمو الثقة فى هذه الآلية أن تـتحرك الـدول الأعضـاء تدريجياً نحو الاستعانة بها فى الصراعات بين الدول وداخل الدولة الواحدة.

أمـا استخلاصـنا الـثانى فهو أن هذا الإطار يمكن استخدامه كنموذج أولى لتطوير آلية للإنذار المبكر والاستجابة للصراعات فى الاتحاد الأفريقى الناشىء.

كمـا أن إشـراك الفاعليـن مـن خارج جهاز الدولة (المجتمع المدنى) مثل المؤسسـات الأكاديمـية، ووسـائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية وغيرها، إشـراكها فى أنشطة الإنذار المبكر والاستجابة للصراعات التى تقوم بها "سيوارن" سـوف يكون تطوراً شديد الأهمية. ومن أجل بناء ثقافة فعالة ومستدامة لمنع وقوع الصـراعات، سـيكون مـن غير الممكن الاستمرار فى عدم إشراك الفاعلين على المستوى القاعدى أو الجماهيرى.

ملاحظات

1- IGAD News. March- April 2002. Issue 1.4.

٢-اسـتخدم "فريد إيكل" هذا التعبير ليشير إلى ضبط الأسلحة. فهو يرى أن القائمين بنزع السلاح يحتاجون إلى بحث إمكانية اللجوء إلى الإجبار بعد ما تتفاقم الانتهاكات.

3- Protocol on the Establishment of a Conflict Early Warning and Response Mechanism for Igad Member States (Protocol), Article 2

4- Ibid, Article 4.

5- Ibid, Article 5.
6- Ibid, Article 7.
7- Ibid, Article 11.
8- Ibid, Article 11(5).
9- Ibid, Article 12.
10- Annex to the Protocol.

١١- علـى سـبيل المثال، فى الصراع الذى وقع فى "بوجينفيل" فى بابوا وغينيا الجديدة استدعت الحكومـة والمتمردون البروفيسور "بيتر والنستين" من قسم بحوث السلم والصراع فى جامعة أبسالا بالسويد كى يتوسط فى النزاع بين الطرفين، وقد حقق نجاحاً ملحوظاً فى هذا.

١٢- للإطلاع على مناقشة مفصلة لهذه المبادرات أنظر Ciru Mwaura وآخرين فى كتاب "بناء سيوارن حول نقاط الدخول" (٢٠٠١).

١٣- حكمـت مفوضـية الحدود الدولية المكلفة من جانب الأمم المتحدة، وبرئاسة القاضى الدولى "هانز لوتر باتش"، حكمت فى ١٣ أبريل ٢٠٠٢ بأن المناطق الحدودية المتنازع عليها بين إرتـريا وأثيوبيا وتسببت فى الحرب التى استمرت من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠، هذه المناطق من حق إثيوبيا. وقد تعهد كلا الطرفين باحترام الحكم، إلا أن التوترات ظلت متواصلة بين البلدين.

14-Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty, December 2001, Para, 3.10.

المـــراجـــع:

Bercovitch, J. 1998. Preventing deadly conflict: The contribution of international mediation. In P. Wallensteen, (Ed.). Preventing Violent Conflicts: Past Record and. Future Challenges. Uppsala University: Department of Peace and Conflict Research. 231-248.

Boutros-Ghali, B. 1992. An Agenda for Peace, New York: United Nations.

Dwan, R. 2000 Divisions of labour between international, regional and sub-regional organizations, In SIPRI. Preventing Violent Conflict: The Search for Political Will,Strategies and Effective Tools. Report of the Krusenberg Seminar 19-20 June 2000. Stockholm: The Swedish Ministry for Foreign Affairs, the Stockholm International Peace Research Institute and the Stockholm Institute of International Affairs. 37-44.

Leatherman, J., DeMars, W. et al. 1999. Breaking Cycles of Violence. West Hartford: Kumerian Press.

Lund, M. 1998. Not only when to act, but how: From early warning to rolling prevention. In P. Wallensteen, (Ed.). Preventing Violent Conflicts: Past Record and Future Challenges. Uppsala University: Department of Peace and Conflict Research.

___. 2000. Creeping institutionalization of the culture of prevention. In SIPRI. Preventing Violent Conflict: The Search for Political Will, Strategies and Effective Tools. Report of the Krusenberg Seminar 19-20 June 2000. Stockholm: The Swedish Ministry ,for Foreign Affairs, the Stockholm International Peace Research Institute and the Stockholm Institute of International Affairs. 23-30.

Miall, H., Ramsbotham, 0. and Woodhouse, T. 1996. Contemporary Conflict Resolution, London: Polity Press.

Mwagiru, M.. 2001. The legal framework for CEWARN. In C. Mwaura and S. Schmeidi, (Eds.). Early Warning and Conflict management in the Horn of Africa. Asmara: Red Sea Press. 191-211.

SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 2000. Preventing Violent Conflict: The Search for Political Will, Strategies and Effective Tools. Report of the

Krusenberg Seminar 19-20 June 2000. Stockholm: Th Swedish Ministry for Foreign Affairs, the Stockholm International Peace Research Institute and the Swedish Institute of International Affairs.

Tanner, F. 2000. Conflict prevention and conflict resolution: Limits of multilateralism. International Review of the Red Cross, No. 839. 541-558. Can also be found at www.icrc.org.

Walllensteeen, P., Heldt, B. et al. 1998a. Conflict prevention through development co- operation: An inventory of recent research findings-with implications for international development co-operation. Research report No. 59, Uppsala University: Department ol Peace and Conflict Research.

Wallensteen, P. i998b. Preventive security: Direct and structural prevention of violent conflicts. In P. Wallensteen, (Ed.). Preventing Violent Conflicts: Past Records and Future Challenges. Uppsala University: Department of Peace and Conflict Research. 9-38.

الفصل التاسع

آفاق بناء السلام من خلال لجان الحقيقة فى أفريقيا

بقلم: تشارلز مانجا فومباد*

١- مقــدمـــة:

أدى انطلاق ما أسميت "الموجة الثالثة" (١) التى اجتاحت أفريقيا فى التسعينيات من القرن الماضى إلى إنعاش الآمال فى الحكم الدستورى والديمقراطى فى القارة، فى مواجهة الانتهاكات الفظة لحقوق الإنسان، وسوء الحكم، وتفشى الفساد، والفقر، والأمــراض، والمجاعــات. وعلــى الرغم من مرور قرابة عقدين من الإصلاح المســتند إلــى المســاعدة المالية الأجنبية، لا تزال نوعية الحياة واحتياجات الأمن الأساســية لكثــير من الأفارقة أملاً مراوغاً. فالحقبة التى بدأت بالآمال العظام، مع انعقاد المؤتمر الوطنى فى بنين فى فبراير ١٩٩٠، والذى أدى إلى الإزاحة السلمية للحكــم التســلطى المزمن لماتيو كيريكو والانتقال إلى الديمقراطية الدستورية فى بنيــن، وبعدهــا فى بلدان أفريقية أخرى، هذه الحقبة يبدو وأنها قد انتهت الآن إلى الإحباط وانكشاف الأوهام.

فبيــنما جــرت الإطاحـــة بعدد من نظم الحكم التسلطية، وخاصة نظم التمييز العنصـــرى اللاإنســـانية فـــى جـــنوب أفريقيا وناميبيا، نجد الانتخابات الأخيرة فى الكامــيرون ومدغشقر وزيمبابوى تكشف عن الهشاشة الواضحة لهذه التغيرات. بل إن الكثــير من النظم المستبدة قد نجحت فى مقاومة الانتقال إلى الديمقراطية أو فى تحيــيدها مـــن خلال القمع المنهجى على أوسع نطاق والذى يودى فى الوقت نفسه بحيوات الكثير من المواطنين الأبرياء.

وقد تكون أخطر المشاكل التى تهدد أفريقيا اليوم هى حقيقة أنها لا تزال القارة ذات العـــدد الأكــبر مـــن الصراعات المدمرة فى العالم أجمع. فبينما انخفض عدد الصراعات – وخاصة الداخلية منها– فى أجزاء العالم الأخرى، نجد الصراعات لا تكــف عن الاتساع نطاقاً وعدداً فى القارة الأفريقية. وشهد عام ٢٠٠١ على سبيل المثال أكثر من نصف الصراعات الخمسة عشر الأكثر خطورة فى العالم، ويقصد بهـــا الصــــراعات التى خلف الواحد منها أكثر من مائة قتيل. ويقول المعهد الدولى

---

*Charles Manga Fombad قسم القانون، جامعة بوتسوانا

E-mail: fombadc@mopipi.ub.bw

للدراســات الاســتراتيجية فى لندن إن ٦٧ ألف قتيل سقطوا فى صراعات مسلحة وقعــت بأفريقيا فى العام ٢٠٠١، وهو ما يمثل أكثر من ٦٠% من إجمالى ضحايا الصــراعات فى العالم خلال ذلك العام (Economist, Augst 2 nd 2002). وهى فى الحقــيقة أرقــام محافظــة جــداً لأنهــا لا تشمل أولئك الذين سقطوا جراء الجوع والأمراض والأسباب الأخرى المرتبطة بالصراع.

لقد أدت هذه التكاليف الباهظة للصراعات الأفريقية إلى نشر الشعور بالإحباط فى القارة التى تقاسى الإنهاك أصلاً جراء الركود والمجاعات والفقر، وأخيراً وباء الإيــدز. وكانــت نهايــة حقــبة الحرب الباردة قد شهدت جهوداً أكثر تنسيقاً على المســتويات الدولــية والوطنــية من أجل إرساء السلم فى هذه القارة المنهكة. وقد نجحت هذه الجهود فى إنهاء التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا وناميبيا، وأثمرت أخــيراً عــن عقد اتفاقات سلام فى أكثر المواقع سخونة فى أفريقيا، مثل سيراليون وجمهوريــة الكونغــو الديمقراطــية ورواندا وبوروندى والصومال. ومع ذلك فإن الأمل لا يزال مراوغاً فى إقامة سلم مستدام فى أفريقيا.

إن الصــراعات تعتبر جانباً متضمناً وحتمياً ولا يمكن تفاديه في مسار التغير الاجــتماعى والــتفاعلات الإنســانية. بــل إنها يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً كنقطة انطــلاق نحو التغير الاجتماعى، وكوسيلة لتعزيز العدل والسلم والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. مثلما يمكن أن تلعب دوراً سلبياً بالطبع بالتسبب فى الخراب واسع النطاق. ومن ثم فإن التحدى الماثل لا يتلخص فى استئصال الصراع بقدر ما يتمثل فى الحد من أشكال الصراع التى تفضى إلى العنف والتدمير وإزهاق الأرواح.

ومــع ازديــاد عــدد الصراعات العنيفة والمدمرة فى أفريقيا، تصبح المشكلة الرئيسية اليوم كيف يمكن تحويل اتفاقيات السلام الكثيرة الموقعة إلى حالة من السلم المســتدام على الأرض. فكما يرى "بول" (Ball 1996) توفر اتفاقيات السلام مجرد إطار لإنهاء العمليات العدائية، ودليلاً لدخول المرحلة الأولى من إصلاحات ما بعد التسوية. ولا تؤدى هذه الاتفاقيات بالضرورة إلى خلق الشروط المفضية بشكل آلى إلــى إنهاء الانقسامات العميقة المولدة للعنف. بل إن الكثير من أشد تهديدات السلم والأمــن الدولييــن تنشــأ أصلاً من الصراعات الداخلية. وإذا أريد للسلم ألا يكون مجــرد اســتراحة بين الصراعات، ومن ثم تفادى الصراعات المستقبلية، فلابد أن تتوخى الاتفاقيات تحقيق العدل لجميع الأطراف (Bassiouni 1996).

ويمــيز "جالــتونج" (Galtung 1975) بين ثلاث مقاربات للسلم: حفظ السلام، وصــنع السلام، وبناء السلام. ويهتم هذا الفصل بالمقاربة الأخيرة، فيستكشف آفاق اســتخدام لجان الحقيقة والمصالحة كوسيلة لبناء السلام فى أفريقيا. حيث نعالج فى المبحث الأول مفهوم بناء السلام كآلية لإدارة الصراعات أصبحت جزءًا أصيلاً فى التنمــية البشرية، وكذلك صلته بلجان الحقيقة. أما المبحث الثانى فننظر فيه للكيفية

الــتى حاولــت بها لجان الحقيقة فى مراحل مختلف بأفريقيا إدارة الصراعات التى تســببت فــى إيقاف التنمية بالقارة. وسنحاول فى المبحث الثالث استخلاص بعض الدروس الرئيسية من تجارب لجان الحقيقة فى أفريقيا.

٢- الإطار المفاهيمى لبناء السلام

يعــد بــناء السلام موضوعاً جديداً نسبياً (Bertram 1995)، ومن ثم فلا يدعو للدهشـــة وجود فيض من التعريفات المتضاربة للمفهوم. بيد أنه من المناسب إدراك المفهوم فى السياق الذى يستخدم فيه.

فتقترح "إليزابيق كوسينز" (Cousens 2001) تناول المفهوم من خلال محورين يحــددان نطاقــه. فتسمى المقاربة الأولى "استنباطية" وهى التى تصف أدوات بناء الســلام والقدرات المتاحة لدى الجماعة الدولية المنظمة، أما الثانية فتسميها مقاربة "اســتقرائية" وهــى الــتى تشير إلى الصراع المعنى من حيث مضمونه وطبيعته وكثافته وعمق التأثير الاجتماعى.

وقد استخدم بطرس بطرس غالى هذا المفهوم لأول مرة عام ١٩٩٢ فى "أجندة السلام" وذلك فى سياق أدبيات الأمم المتحدة من أجل بناء السلام. وعرفه بأنه يمتد مــن مهام محددة مشتقة من اتفاقيات السلام الشاملة (مثل المساعدة فى نزع سلاح الطرفيــن المتحاربيــن، وتفكــيك القوات، ومصادرة أو إتلاف الأسلحة، ومراقبة الانــتخابات، ونشــر الشرطة المدنية، وإعادة اللاجئين)؛ مروراً بأهداف أبعد مثل اســتعادة الــنظام، والارتقـــاء بمســـاعى حماية حقوق الإنسان، وإصلاح أو دعم المؤسســـات الحكومــية، وأخيراً تعزيز العمليات الرسمية وغير الرسمية للمشاركة الشعبية (Boutros- Ghali, 1992: 61).

وقــد عــرف خلفــه "كوفــى أنان" بناء السلام بأنه يعنى "الأعمال المتوازية والمــتكاملة عــند نهاية الصراع وتهدف إلى توطيد السلم ومنع استئناف المواجهة المسلحة" (Anan 1997: 35).

وخارج سياق وأدبيات الأمم المتحدة يرى "لوك ريتشلر" (Reychler 2001:12) أن المقصــود ببــناء الســلام جمــيع الجهود الواجب بذلها لخلق منطقة تنعم بسلم مســتدام؛ والتى تشمل تصور السلام المستقبلى، وتقدير الاحتياجات اللازمة لبنائه، ووضع خطة متماسكة للسلام، والتطبيق الفعال لهذه الخطة.

أمـــا "لــيدراك" فيشــخص عملية بناء السلام على أنها محاولة علاج الجذور البنــيوية والعلاقاتــية والثقافــية للصـــراع. ويرى أنها تنطوى على عدة مراحل ومقاربـــات تســتهدف الــتحول مــن الصراع إلى علاقات سلمية قابلة للاستدامة (Lederach 1994: 14).

ومن أجل المزيد من استجلاء المفهوم من المفيد الإشارة إلى التميز فى بحوث السلام وأدبيات حل الصراع بين السلام "السلبى" بمعنى إيقاف العنف "المباشر" أو المادى، وبين السلام "الإيجابى" بمعنى إنهاء العنف "البنيوى" و"الثقافى" (Galtung 1990). وبناء على هذا التمييز يشير بعض الكتاب (Miall, Ramsbotham and Woodhouse 1999) إلى أنه من الممكن القول بأن بناء السلم بعد انتهاء الصراع يتكون من المهمة "السلبية" بمساعدة البلد المعنى على التعافى والإسراع بإزالة الأسباب المباشرة لاندلاع الصراع الداخلى. ومن ثم فإن بناء السلام يتضمن تحديد كل من الأسباب المباشرة والبنيوية والثقافية للعنف فى المجتمع، ولا يتطلب الأمر بالضرورة علاج كل هذه الأسباب مباشرة، وإنما إدراكها واستيعابها، وهو ما يعتبر خطوة جوهرية فى عملية تحويل الصراع. وكما أوضح البعض فإنه "إذا كانت الحرب استمراراً للسياسة بوسائل أخرى، يمكن النظر إلى بناء السلام كفرصة لتحويل الحرب إلى أشكال من التنافس قابلة للسيطرة عليها" (Cousens, Kumar and Wermester 2001:12).

إن الهدف من بناء السلام هو إحداث توازن استراتيجى بين السلام "السلبى" والسلام "الإيجابى". ونظراً لما تتركه الصراعات عادة من بصمتها الخاصة على عملية ما بعد التسوية، من أرواح مزهقة، ومجتمعات مشتتة ومنقسمة، وانعدام الثقة وتفشى الكراهية، فإن مهمة بناء سلام قابل للاستدامة ليست مهمة سهلة أبداً. إذ تصبح عملية بناء السلام فيما بعد التسوية موضع مقايضات، مثل "السلم" (بمعنى إيقاف العنف) مقابل مكاسب أخرى مثل الفرصة السياسية (الانتخابات مثلاً) والميزة الاقتصادية (مثل الحصول على الأرض). ويرى بعض الكتاب أن مبادلة مصادر العنف بموارد أخرى هى النمط المحورى فى عمليات بناء السلام (Grenier and Daudelin 1995: 350).

إن بناء السلام لا يعنى اجتثاث الصراعات، إن كان هذا ممكناً أصلاً، وإنما يعنى مجرد بناء وتطوير آليات فعالة يمكن من خلالها للدولة أن تنظم الادعاءات والشكاوى المتصارعة، وأن تتحكم فى المنافسة على الموارد النادرة.

ويتطلب إنجاز السلام المستدام خطوتين مهمتين هما: معرفة ما هى الأدوات الفعالة فى الظروف المحددة، وصياغة وتطبيق استراتيجيات متعددة الأدوات ومناسبة للوضع المعنى (Reychler 2001). ومن ثم قد لا يكفى فى هذا الصدد الأنشطة المألوفة فى بناء السلم؛ مثل إنهاء التعبئة الحربية، إعادة البناء الاقتصادى، إعادة توطين اللاجئين، مراقبة احترام حقوق الإنسان، إجراء الانتخابات وعقد المصالحات على المستويين المجتمعى والمحلى (Cousens et al 2001). إذ يظل هناك احتياج لآلية ما لإدارة الصراعات تتسم بالشرعية والسلطة، مع اشتمالها على كل الأطراف الرئيسية فى المجتمع. ومن المفهوم أن لجان الحقيقة تعتبر من

الأدوات السياسـية العديدة التى يمكن استخدامها لتحويل الصراعات على نحو بناء يكفل بناء قاعدة للسلم المستدام، وخاصة فى فترات الانتقال الديمقراطى فى أفريقيا. وعلـى الـرغم مـن أن هذه الأوضاع الانتقالية توفر إمكانية هائلة للنمو، وفرصة لـبداية جديـدة، إلا أنها تظل حافلة بعمليات شد وجذب، وفى مناخ مشدود يتصف بالشك وانعدام الثقة.

وتـنطوى عمليات بناء السلام من خلال تحويل الصراع على بذل جهود جادة لمعالجـة كافـة مكونات الصراع مثل: إيقاف تفاقم المشكلات التى تهدد المصالح الجوهـرية للأطـراف المخـتلفة، تغيير التفكير الاستراتيجى، وتغيير بنية الفرص والتفاعلات على طريق بناء مصير مشترك (Reychler 2001).

ويمكـن القول عن هذه العملية أنها تعنى أيضاً خلق بيئة اجتماعية جديدة مبنية على الدروس المستقاة من التجارب السابقة، وإنهاء علاقات الإخضاع والتبعية التى كانت فى الماضى، وتوفير الأساس اللازم لنشوء مجتمع أكثر عدلاً ومساواة. وهذا هـو على وجه الدقة ما تحاول لجان الحقيقة الاضطلاع به، سواء فى أفريقيا أم فى أى مكان أخر.

٣- خلفية عامة

لا تزال لجان الحقيقة من التطورات الجديدة نسبياً فى أفريقيا. وعلى الرغم من إمكانـية إرجـاع جذورهـا إلى منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينات فى أوغندا وبلـدان أخرى جنوبى القارة، حين تشكلت لجان للنظر فى "اختفاء" أناس إبان حكم الدكـتاتوريات العسكرية المطاح بها. وكانت أولى لجان الحقيقة التى اجتذبت أنظار المجتمع الدولى هى اللجنة الوطنية لبحث مسألة الأشخاص المختفين فى الأرجنتين خلال العامين ١٩٨٣ و ١٩٨٤ [٢].

ولا يوجـد تعريف دقيق أو مقبول من الجميع لما يقصد بالضبط بتعبير "لجان الحقـيقة". ومـن الممكـن بالأساس وصفها على أنها هيئات رسمية عرضية تنشأ لتقصى التاريخ المنقضى لانتهاكات حوق الإنسان على مدى فترة محددة من الزمن فى بلد بعينه، أو مرتبطة بصراع ما، ومن ثم إصدار التوصيات الواجب تنفيذها فى المستقبل (Christie 2000: 60, Hayner 1994: 558).

وربمـا يكـون مـن الأفيد لفهم وتقدير المعنى بلجان الحقيقة أن نحاول تحديد سماتها المميزة. وينبغى - فى هذا الصدد- تمييز لجان الحقيقة عن هيئات التحقيق الأخرى مثل القضاء العادى أو المحاكم الخاصة لملاحقة مجرمى الحرب ومنتهكى القـانون الإنسانى الدولى، مثلما تلك التى تشكلت فى يوغوسلافيا السابقة أو رواندا. وقـد حددت "برشيلا هاينر" فى دراستها الوصفية للجان الحقيقة ثلاث سمات مميزة لها (Hayner 1998).

أولاً: تركز لجان الحقيقة على أنماط الانتهاكات على مدى فترة من الزمن فى الماضـــى، وليس على تناول حادث بعينه. وهدفها هو رسم لوحة شاملة لخروقات حقوق الإنسان وانتهاك القانون خلال تلك الفترة الزمنية.

ثانــياً: تعمــل لجان الحقيقة عادة لفترة من الزمن محددة سابقاً، وتتوقف عن الوجود حينما تنتهى مهمتها الخاصة بتسليم تقرير عن نتائج أعمالها.

ثالــثاً: غالبا ما تحصل لجان الحقيقة على نوع من السلطة يمكنها من الوصول إلى المعلومات الرسمية الضرورية لإنجاز عملها.

كذلــك يمكن تعريف لجان الحقيقة من زاوية مخالفة، ألا وهى السمات التى لا تتصف بها. فهى لا تملك سلطة ملاحقة أو عقاب مرتكبى انتهاكات حقوق الإنسان، أو إصــدار مذكــرات قضائية بحقهم. وهى أيضاً لا تملك سلطة تنفيذ توصياتها أو إجبار السلطات على ذلك.

وقــد شــهد العـــالم أكثر من عشرين لجنة للحقيقة – وفق هذا التعريف- منذ الثمانينــيات وعلى الرغم من تنوع أغراض هذه اللجان، تبرز بعض الوظائف على نحــو خــاص. ومــن بيــن الوظائف الرئيسية لهذه اللجان تقصى انتهاكات حقوق الإنســان فى الماضى، ليس بهدف ملاحقة الأفراد المتورطين فيها، وإنما استجلاء الحقيقة بشأن حوادث معينة.

وفى الواقع أن تسمية "لجان الحقيقة" قد نشأت من حقيقة أن اللجان الأولى منها كانــت قــد تكونت أساساً لكشف الحقائق بشأن ما حدث لأشخاص اختفوا إبان حكم الدكــتاتوريات العســكرية فى أمريكا اللاتينية، وهو من الملامح الرئيسية للمسرح السياسى هناك خلال السبعينيات والثمانينيات.

وينــبغي للجـــان الحقيقة أن تتمتع بالقدرة على كشف ماذا حدث بالضبط وأين ومـــتي. ثانياً، توفر لجان الحقيقة فرصة للتطهر من الشر وأدرانه من خلال فضحه علــناً فى سجل رسمى للحقائق. ثالثاً، توفر لجان الحقيقة فرصة للضحايا وأقربائهم كـــى يرووا قصتهم، ومن ثم يحصلون على اعتراف مجتمعى بالخسارة التى حاقت بهم (Kritz 1996). ويعتبر هذا الاعتراف بمثابة الخطوة الأولى نحو المصالحة في المجــتمع الذى اكتنفه الصراع. رابعاً، عادة ما تشكل تقارير لجان المصالحة أساساً رسمياً لتعويض الضحايا أو معاقبة من ارتكبوا الجرائم، فيما بعد. كما أنها تتضمن بالطــبع مقــترحات هامة لاتخاذ خطوات ملموسة لمنع وقوع انتهاكات مماثلة فى المستقبل.

وبوجــه عام يمكن القول إن لجان الحقيقة تختلف باختلاف البلدان، والأحداث التى دعت إلى تكوينها، ومهامها، وتركيبها، ومدة عملها.

٤- بعض تجارب لجان الحقيقة فى أفريقيا

على الرغم من وجود الكثير من القواسم المشتركة بين لجان الحقيقة التى تكونت فى أفريقيا فى هذا الوقت أو ذاك، فقد وجدت اختلافات بينها من حيث: سبب قيامها، تركيبها، التصورات والأولويات الخاصة لأعضائها، التوجهات المنهجية المستخدمة، أنواع التقارير الصادرة عنها، وأثرها. ولا شك أن هذا كله يعكس الاحتياجات والحقائق السياسية فى كل بلد.

وليس ما نهدف إليه فى هذا الجزء هو إعطاء وصف مفصل لكل لجان الحقيقة التى وجدت بالقارة، وإنما استجلاء الاتجاه العام والقسمات المشتركة، مستندين فى هذا إلى بعض الحالات المعروفة جيداً [٣] وسنحاول تحرى السياق الذى أنشئت فيه هذه اللجان، ومهامها، ونماذج عملها، والأثر الذى تركته فى البلدان المعنية. ورغم أننا سنجد أن كلاً منها قد تشكل وفق سياقه التاريخى الخاص، سنكتشف فى الوقت نفسه أن اللجان المماثلة الأخرى التى عملت فى أجزاء مختلفة من العالم قد تركت أثراً كبيراً. وستنشأ فى هذا المقام الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للجان الحقيقة التى تشكلت فى بلدان بعينها مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا وسيراليون وأوغندا، وإن يظل من الضرورى الإشارة إلى لجان أخرى.

ويعد من المسائل المهمة فى كل هذه المناقشات مسألة المدى الذى أسهمت به، أو كان بمقدورها أن تسهم، لجان الحقيقة فى عملية بناء أساس صلب للسلم المستدام فى البلدان المختلفة التى وجدت بها.

٤-١ لجنة الحقيقة والمصالحة فى جنوب أفريقيا

من المناسب هنا أن نبدأ بمناقشة لجنة الحقيقة والمصالحة فى جنوب أفريقيا المعروفة اختصاراً بـ TRC، والتى ينظر إليها اليوم باعتبارها واحدة من أفضل نماذج لجان الحقيقة، والتى عملت فى إطار واحد مما يمكن أن يوصف بأفضل الانتقالات فى القرن العشرين. ويجب أن نولى اهتماماً خاصاً للسياق التاريخى الكلى للانتقال من التمييز العنصرى إلى ديمقراطية مكتملة المعالم. فعلى مدى ٣٥٠ عاماً تقريباً تم إقصاء الأغلبية فى جنوب أفريقيا عن المشاركة فى الحياة السياسية والاقتصادية لبلدهم، ولكن إضفاء الطابع المؤسسى الكامل على "الأبرتهايد" قد اكتسب أبعاداً متطرفة من خلال الدساتير المتعاقبة فى الأعوام ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٨٣، والتى أرست هيمنة البيض وأقصت الغالبية الساحقة من السكان بسبب من لون جلدهم [٤]. وقد أدت أيديولوجية ونظام وسياسات الأبرتهايد إلى تأسيس الصراع والمعاناة والظلم على نطاق واسع. حيث تم الترسيخ لظلم وجد تبريره فى الأيديولوجيا، مما أفرز أفظع صور انتهاك حقوق الإنسان.

وقد تجلى اشمئزاز المجتمع الدولى من هذه الأوضاع حينما أعلن أن نظام الأبرتهايد يشكل جريمة ضد الإنسانية. واستمرت المقاومة المسلحة ضد هذا النظام لأكثر من ثلاثين عاماً، من جانب الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الأفريقى ANC وغيره من الحركات السياسية. وواجه نظام الأبرتهايد هذه المقاومة باستخدام القمع والقتل والتعذيب وارتكاب المذابح وسجن نشطاء المقاومة لفترات طويلة من الزمن.

غير أن الضغوط الدولية وتصاعد المواجهة العسكرية بين النظام وخصومه، قد أثمرا الإفراج عن "نلسون مانديلا" وغيره من السجناء السياسيين، وبدأت المفاوضات التى انتهت إلى إعلان دستور انتقالى عام ١٩٩٣، وإجراء أول انتخابات ديمقراطية متعددة الأحزاب فى أبريل ١٩٩٤.

وجاءت الانتخابات بالمؤتمر الوطنى الأفريقى إلى السلطة، وانتخاب "مانديلا" كأول رئيس ينتخب بشكل ديمقراطى فى جنوب أفريقيا. وتضمن الدستور المؤقت فصلاً خاصاً بعنوان "الوحدة الوطنية والمصالحة" يمنح العفو عن الأعمال والانتهاكات والاعتداءات المرتبطة بأهداف سياسية، وارتكبت فى مسار الصراعات الماضية.

وعلى الرغم من الأغلبية الكبيرة التى تمتعت بها الحكومة بقيادة المؤتمر الوطنى الأفريقى، فقد ووجهت بالمهمة الدقيقة للانصياع للواجب الدستورى القاضى بمنح العفو عن مرتكبى الجرائم ضد حقوق الإنسان، وذلك فى وقت كان هناك جزء كبير جدًا من الشعب يطالب بملاحقتهم قضائياً. غير أن المخاطر كانت كبيرة جداً، وخاصة قدرة النظام السابق (والذى كان لا يزال يتحكم فى موارد هائلة)، بما فيها تحكمه فى الجيش وقوات الأمن، وبالشكل الذى يهدد بقلب الديمقراطية الناشئة ومقاومة التغيير.

ومن ثم نشأت الحاجة الماسة إلى منع انهيار حكم القانون، وتهدئة خواطر أولئك الذين أرادوا القصاص من مرتكبى الجرائم فى الماضى، إلى جانب منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.

وهكذا فقد كان قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة (رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٥)، وإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة بمقتضاه، نتيجة لعملية تشاورية دقيقة استهدفت فى جانب منها تطبيق العفو الذى نص عليه الدستور، وفى جانب أخر تهدئة أولئك الذين يطالبون بالملاحقة والمحاكمة لمرتكبى جرائم الماضى.

ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة الجديدة بقيادة المؤتمر الوطنى الأفريقى كان لديها بالفعل خبرات سابقة مع هيئات مشابهة للجنة الحقيقة والمصالحة. ففى يناير ١٩٩٣، أنشأ المؤتمر الوطنى الأفريقى فى المنفى "لجنة تقصى الحقائق بشأن الاتهامات بارتكاب أعمال فظيعة وانتهاكات لحقوق الإنسان بحق مسجونين

ومعتقلين وعلى أيدى أعضاء فى المؤتمر الوطنى الأفريقى". وقد استهدف هذه اللجنة تحرى حقيقة الانتهاكات التى ارتكبت فى معسكرات الاعتقال التابعة للمؤتمر الوطنى الأفريقى فى أنجولا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا.

وقبل هذا، تكونت فى مارس ١٩٩٢ "لجنة للتحرى فى شكاوى سجناء ومعتقلين سابقين لدى المؤتمر الوطنى الأفريقى". وقد بحثت هذه اللجنة فى انتهاكات حقوق الإنسان بمعسكرات الاعتقال التابعة للمؤتمر الوطنى الأفريقى فى جنوبى القارة.

وكانت لجنة الحقيقة والمصالحة فى جوهرها بمثابة حل وسط سياسى، برفض مطالب النظام السابق بالعفو الشامل والنهائى، وحيث أعطيت آلية لجنة الحقيقة والمصالحة حق العفو وفق شروط خاصة محددة بشكل واضح. وقد أنجزت لجنة الحقيقة والمصالحة مهمتها من خلال ثلاث لجان فرعية: لجنة العفو، لجنة انتهاكات حقوق الإنسان، ولجنة الترضية والمصالحة. كما وجدت وحدة للتحرى تعمل بالتعاون مع قسم للبحوث، وقد أجرت الوحدة استجوابات وتحقيقات.

وقد أوضح القانون مهام لجنة الحقيقة والمصالحة فيما يلى:

- التوصل إلى صورة كاملة عن أسباب وطبيعة ومدى انتهاكات حقوق الإنسان التى ارتكبت فى الفترة من أول مارس ١٩٦٠ حتى ١٠ مايو ١٩٩٤، وذلك عن طريق إجراء تحريات وجلسات استماع.
- تيسير منح العفو عن أولئك الأشخاص الذين يقدمون شهادة كاملة عن جميع الحقائق ذات الصلة بأعمال عنف تم ارتكابها لأغراض سياسية.
- معرفة مصير الضحايا.
- إعادة الاعتبارين الإنسانى والمدنى لأولئك الضحايا بمنحهم فرصة عرض روايتهم الخاصة لأعمال العنف.
- التوصية بإجراءات الترضية والتعويض لأولئك الذين ارتكبت بحقهم تلك الانتهاكات.

وقد تسلم الرئيس "نيلسون مانديلا" فى أكتوبر ١٩٩٨ التقرير النهائى للجنة الحقيقة والمصالحة. وقد عملت اللجنة لثلاث سنوات متصلة، وحيث بلغت موازنتها السنوية حوالى تسعة ملايين دولار أمريكى، كما بلغ عدد العاملين بها أكثر من ٤٠٠ شخص، وهو عدد أكبر مما عرفته أية لجنة سابقة للحقيقة. كما عقدت مئات من جلسات الاستماع العامة فى مختلف أنحاء البلد، واشترك فى الإدلاء بشهادات أمامها ١٨٠٠ من الضحايا، كما أجريت مقابلات فردية مع أكثر من ٢١ ألف ضحية آخرين، وتلقت اللجنة فى المقابل سبعة آلاف طلب عفو (TRC Report 1998).

ومــن المهم هنا أن نتطرق بإيجاز إلى بعض المسائل المتعلقة بطريقة محاولة اللجــنة تحقــيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والعفو عن مرتكبى هذه الانتهاكات، وتعويض الضحايا، والمصالحة بين الضحايا ومرتكبى الجرائم.

واجهت اللجنة فى آنٍ واحد رغبة الضحايا فى معاقبة الجناة، وسعى الجناة إلى الحصــول على الحصانة من العقاب عن طريق الحصول على العفو، ومن ثم كان علــيها أن تــتعامل بمنــتهى الحــرص مع هدف إرساء أسس المصالحة والوحدة الوطنــية. فكانــت صــيغة "الفوز للطرفين" التى حاولت إقامة التوازن بين أهداف المصالحة والعدالة الجزائية. فتم رفض المفهوم الضيق للعدالة والذى يحصرها فى المحاكمــات والعقاب، واعتمد بدلاً منه مفهوم أكثر رحابة، ألا وهو مفهوم العدالة الجماعــية أو الاجتماعية. وهو مفهوم أقرب إلى العدالة الاسترجاعية التى تحتوى علــى بعض عناصر العدالة الجزائية، حيث تعلن الحقيقة (٥) ويتم إخضاع مرتكبى جــرائم العــنف للفضح العام أمام الشعب (Kiss 2000, Minnow 2000, Rotberg 2000, Villa- Vicencio 2000 a).

وهكذا يمكن أن ينسب إلى لجنة الحقيقة والمصالحة قيامها بتطوير نموذج جديد للــتعامل مــع جرائم الدولة، والذى لا يتوقف عند حدود الملاحقة الكاملة لمرتكبى الانــتهاكات، نظــراً لأن الملاحقــة الكاملة فى مثل تلك الظروف كانت ستجابه لا محالــة بصعوبات عملية، وستؤدى إلى إعادة فتح الجراح القديمة، فضلاً عن حقيقة نجاح القليل من هذه الملاحقات. كما نبذ هذا النموذج بالمقابل فكرة العفو العام لأن هــذا بــدوره كــان سيثير تناقضات وانقسامات كثيرة، وبالأحرى يؤدى إلى عودة الصراع.

وفيما يتعلق بمسألة العفو فى حد ذاتها، واجهت حكومة حزب المؤتمر الوطنى الأفــريقى المسألة الدقيقة والمنذرة بالانفجار، ألا وهى الانصياع للنص الدستورى بمنح العفو إلى منتهكى جرائم حقوق الإنسان. ولكن كان عليها فى الوقت نفسه أن تضــطلع بهــذا العفو بطريقة مقبولة أخلاقياً من جانب الشعب، وبخاصة من جانب ضحايا تلك الجرائم.

ومــن ثــم أخضعت اللجنة منح العفو لشرطين أساسيين. أولهما أن يقدم طالب العفــو اعترافاً كاملاً ومفصلاً بالجرائم التى ارتكبها. وثانيهما أن يقتصر العفو على الأفعــال الــتى ارتكبت لغرضٍ سياسى. وفى الوقت نفسه ضمنت اللجنة ألا يكون الحصــول علــى العفــو سهلاً وهيناً، وذلك من خلال بعض الإجراءات التفصيلية مثل:-

* تقديم طلبات العفو على أساس فردى فقط.
* يمــلأ المتقدم بطلب العفو صيغة مقننة يضمنها معلومات مفصلة جداً تتعلق بانتهاكات محددة لحقوق الإنسان.

٥

* ظهور طالب العفو فى جلسات استماع مفتوحة أمام لجنة العفو.

* تقديم الطلبات خلال فترة محددة.

لقد كانت عملية العفو إذن بمثابة "الجزرة" لإقناع مرتكبى الانتهاكات بالإبلاغ عن الحقائق كاملة، أما "العصا" فتمثلت فى التهديد بملاحقة أولئك الذين لا يقولون الحقيقة كاملة.

ولم يكن من نتائج العفو منح الحصانة لمرتكبى الانتهاكات من الملاحقات الجنائية فقط، وإنما أيضاً من الدعاوى المدنية للتعويض عن الأضرار. كذلك أعفيت الدولة من أية مسئولية تنشأ عن الأفعال التى ارتكبها أولئك الأفراد.

ورغم أن سبعة آلاف شخص قد تقدموا بطلبات للحصول على العفو – كما أوضحنا آنفاً – يلاحظ أن معظم الطلبات قد صدرت عن أناس موجودين بالحبس فعلياً، أما الغالبية الساحقة من قيادة الحكم العنصرى البائد فلم يتجشموا مشقة التقدم بطلبات عفو، واختاروا الاستمرار فى نفى تورطهم فى أية جرائم.

وبالنسبة لشرط الإفصاح التفصيلى عن الجرائم المرتكبة، والذى استهدف تشجيع طالبى العفو على الكشف عن معلومات بالغة الأهمية عن الجرائم التى تم ارتكابها، ففى الحقيقة أن من تقدموا باعترافاتهم لم يقدموا أية معلومات جديدة.

وربما كان الجانب الأكثر ضعفاً فى هذه العملية هو حقيقة أن التهديد بالملاحقة القضائية لمن لم يدلوا بمعلومات مفصلة، لم يكن فعالاً من الناحية العملية بسبب ضخامة عدد من ارتكبوا جرائم كهذه، فضلاً عن التكلفة المادية الكبيرة لهذا الكم الكبير من المحاكمات. وهناك حقيقة أخرى تتمثل فى قلة عدد العاملين فى قسم التحقيقات بلجنة الحقيقة والمصالحة، فضلاً عن عدم كفاءتهم، وهو الأمر الذى حد من قدرة لجنة العفو على تحديد ما إذا كان طالب العفو قد قدم بالفعل كل ما لديه من معلومات مفصلة مطلوبة أم لا عن كل الجرائم التى ارتكبها.

وعلى الرغم من أن عملية العفو كانت أكثر جوانب عمل لجنة الحقيقة والمصالحة إثارة للخلاف والغضب والريبة، فقد كانت مبررة من عدة وجوه، لعل أهمها هو أن هذا هو الثمن الذى يجب أن تدفعه جنوب أفريقيا من أجل انتقال سلمى نسبياً نحو مجتمع جديد متعدد الأعراق وديمقراطية متعددة الأحزاب (Boraine 2000, Greenawalt 2000, Hayner 2001, Lyster 2000).

بيد أنه يظل من المشكوك فيه تصور أن العفو الذى منحته لجنة الحقيقة والمصالحة عن جرائم ارتكبت بحق الإنسانية يمكن أن يحمى مرتكبيها أيضاً من الملاحقة بمقتضى القانون الإنسانى الدولى، وخاصة حينما يتنقلون خارج البلاد (Lyster 2000, Ntsebeza 2000, Slye 2000).

وكانت مسألة التعويضات المالية للضحايا من أهم شواغل لجنة الحقيقة والمصالحة، أخذاً فى الاعتبار أن غالبية الضحايا قد تحولوا إلى جانب الفقر

المدقـــع، خاصة وأن بعضهم قد أصيب إصابات بليغة إلى حد حرمانهم من العمل. كما كان التعويض المالى مهماً أيضاً من زاوية تهدئة خواطر الضحايا ومساعدتهم فـــى تقـــبل عملية العفو التى مكنت بعض منتهكى حقوق الإنسان من الإفلات من السجن.

وبعـــد مجـــادلات مطولة، توصلت لجنة التعويضات وإعادة التأهيل فى آخر الأمـــر إلى توصيات مفصلة بشأن برنامج للتعويضات يمنح الضحايا بمقتضاه فى بعض الحالات تعويضاً قيمته ٢٦ ألف راند على مدى ست سنوات (TRC Report 1998). ورغـــم أن لجـــنة الحقـــيقة والمصالحة قد اعتبرت سياسة التعويض بالغة الأهمية بالنسبة لهدف تعزيز المصالحة الوطنية، فقد رفضت حكومة جنوب أفريقيا أن تلـــزم نفسها بقبول المسئولية كاملة عن أخطاء النظام السابق. وذلك بالرغم من توقـــيع جنوب أفريقيا للعديد من الاتفاقات الدولية التى تلزمها بتقديم تعويض عادل وملائم لضحايا الانتهاكات النظامية لحقوق الإنسان.

وبعـــد تعـــرض الحكومـــة لضغوط شعبية كبيرة، اضطرت إلى تدبير بعض الأمـــوال لصـــالح "صـــندوق الرئيس" الجديد الذى أنشىء فى وزارة العدل. وعلى الـــرغم مـــن بعـــض الأمـــوال التى قدمتها حكومات الدنمارك وسويسرا وهولندا للمســـاعدة فى هذا الغرض، ظلت الأرصدة المتاحة قاصرة إلى حد كبير (Hayner 2001).

فحـــتى عام ١٩٩٩ حصل حوالى ٢٥٠٠ شخص على تعويضات تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ راند.

وقـــد أدى الشـــك فى التزام الحكومة بتدبير مخصصات أكثر للتعويضات إلى إثـــارة مشـــاعر الإحـــباط وخيبة الأمل وسط الضحايا، مما ولد انتقادات شديدة من جانب جماعات حقوق الإنسان داخل البلد، بل وحتى من جانب أعضاء قياديين فى لجنة الحقيقة والمصالحة ذاتها. حتى أن الأسقف "ديزموند توتو" رئيس اللجنة رأى أنه بدون بعض التعويض المالى سيشعر أولئك الذين حكوا لها قصصهم بأنهم ربما جرى خداعهم.

وكـــان من الأهداف الرئيسية لعملية لجنة الحقيقة والمصالحة إرساء أسس بناء الوحـــدة الوطنـــية والمصـــالحة إرساء أسس بناء الوحدة الوطنية من خلال عملية المصـــالحة الـــتى تشمل الأمة بأسرها، من ضحايا وناجين ومرتبكى جرائم العنف والمســـتفيدين من نظام الأبرتهايد وحتى المشاهدين السلبيين، حيث يتجاوز الجميع مشـــاعر الحقـــد، والرغبة فى القصاص، والخوف، واللامبالاة (Villa- Vicencio Villa) 2000 b).

ويمكـــن القول أن جلسات الاستماع العامة قد منحت للضحايا والناجين فرصة الـــتعامل مـــع الماضى، وللمصالحة أن تتم، من خلال إفساح المجال أمام التسامح والتواد والقبول (Rotberg 2000).

وقد كان هناك نقص واضح – بشكل عام– فى الدعم السياسى للتقرير الختامى للجـــنة الحقـــيقة والمصالحة وتوصياتها المائتين والخمسين، والتى كان تنفيذها من الصـــعوبة بمكان. كذلك وجهت انتقادات كثيرة إلى العديد من النتائج التى توصلت إليها اللجنة، والإجراءات التى اتبعتها، وحتى إلى تشكيلها ذاته.

بـــيد أن هـــناك فى الوقت نفسه اعترافاً عامًا بأنها قد قدمت للمجتمع أحد أهم أعمـــدة بناء السلم فى ذلك البلد المنقسم انقسامات عميقة، والذى عاش عقوداً طويلة فى ظل أفظع انتهاكات حقوق الإنسان وأكثر صورها بربرية فى التاريخ الحديث.

وكم كانت جنوب أفريقيا محظوظة فى هذا الشأن بأن وجد فيها فى وقت واحد قـــائدان اســـتثنائيان ونـــافذا البصيرة هما الأسقف "ديزموند توتو" والرئيس السابق "نيلســـون مانديلا"، واللذان استطاعا البرهنة على أنه بالرغم من مرارات الماضى وكـــل المصاعب لا يزال بإمكان خصوم الأمس العيش معاً بسلام. وإذا كانت لجنة الحقيقة والمصالحة قد استلهمت الكثير من لجان الحقيقة السابقة عليها، وخاصة فى أمـــريكا اللاتينـــية، فقـــد اتسمت فى الوقت نفسه بسمات متفردة من حيث الإبداع والتجديد، مما جعلها ملهمة بدورها للجان أخرى للحقيقة تشكلت فيما بعد فى أماكن أخرى.

٤–٢ لجنة الحقيقة والمصالحة فى سيراليون

تعتـــبر لجنة الحقيقة والمصالحة فى سيراليون من بين أحدث التجارب فى هذا الشـــأن فـــى أفريقيا، وإن كانت قد تناقضت مع سابقتها فى جنوب أفريقيا من عدة جوانـــب. وقد قام الرئيس "أحمد تيجان كبه" فى السادس من يوليو ٢٠٠٢ بالافتتاح الرسمى لأعمال هذه اللجنة. ومن المهم هنا التطرق إلى الخلفية العامة لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة فى سيراليون.

بـــدأ الصراع فى سيراليون فى مارس ١٩٩١ حينما اقتحمت حدودها مع ليبريا مجموعـــة مغمورة دعت نفسها "الجبهة المتحدة الثورية" RUF، ولكن الصراع تفاقم فـــيما بعـــد ليصـــبح واحداً من أقذر الحروب التى عرفها العالم فى العقود الخمسة الأخـــيرة. حيـــث ارتكبت انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، شملت القتل والتعذيب والتشـــويه لآلاف المدنييـــن، والاغتصـــاب الجنســـى والتجنـــيد القصرى للأطفال كمقاتلين. كما تعرض الاقتصاد تحت ضربات هذه الحرب للتدمير الذى لحق أيضاً بالبنية التحتية والبلدات والقرى.

وبينما اشتركت كل أطراف هذه الحرب فى جرائم انتهاك حقوق الإنسان، يمكن نسبة معظم هذه الانتهاكات إلى القوات المتمردة التى تشكلت من "الجبهة المتحدة الثورية" وحلفائها، وإلى قوات الجيش السيراليونى SLA، و"المجلس الثورى للقوات المسلحة" AFRC و"قوات الدفاع المدنى" CDF.

وبسبب الطبيعة الوحشية التى اتصف بها هذا الصراع، قامت بلدان عدة والجماعة الدولية عامة بجهود كبيرة لإيجاد حل سلمى، وهو ما انتهى إلى تدخل الأمين العام للأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأمانة الكمنولث، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - إيكواس (Ayissi and Poulton 2000, Hirsch 2001). وكان أن توجت هذه الجهود بتوقيع "اتفاقية لومى للسلام" فى يوليو ١٩٩٩ بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية. وهى وثيقة شاملة مكونة من ٣٧ بنداً تتناول مختلف الجوانب الاجتماعية- الاقتصادية والأمنية والسياسية. وفى محاولة لكسر دائرة العنف فى هذا البلد المنقسم على نفسه والذى مزقه العنف، تضمنت الاتفاقية إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة بهدف إعادة أجواء التصالح إلى هذا البلد، إلى جانب المهمة الأكثر حساسية وهى منح العفو عن مرتكبى جرائم حقوق الإنسان.

وتناول البند التاسع فى الاتفاقية هذه المسألة حيث ورد بها:

"سعياً وراء إرساء السلم فى سيراليون، ستقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمنح العريف فوداى سنكوح عفواً كاملاً. وبعد توقيع الاتفاقية ستمنح الحكومة أيضاً عفواً كاملاً وبأثر رجعى لجميع المقاتلين والمتعاونين عن كل ما فعلوه من أجل تحقيق أهدافهم، وذلك حتى تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية. ومن أجل توطيد السلم وتشجيع المصالحة الوطنية ستضمن حكومة سيراليون عدم اتخاذ أية تدابير رسمية أو قضائية بحق أى عضو فى الجبهة الثورية المتحدة فى سيراليون أو المجلس الثورى للقوات المسلحة (سابقاً) أو جيش سيراليون (سابقاً) أو قوات الدفاع المدنى، فيما يتعلق بأى عمل قاموا به لتحقيق أهدافهم كأعضاء فى هذه المنظمات، بدءاً من مارس ١٩٩١ وحتى تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية. كما سيتم اتخاذ الإجراءات التشريعية وغيرها من التدابير الضرورية لضمان العفو عن المقاتلين السابقين والمنفيين وغيرهم من الأشخاص الموجودين حالياً خارج سيراليون لأسباب تتعلق بالصراع المسلح، وبما يضمن لهم ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية، وبهدف إعادة إدماجهم فى إطار الشرعية الكاملة".

كما نصت الاتفاقية على إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة فى غضون تسعين يوماً من تاريخ توقيع الاتفاقية. فتقول المادة ٢٦ من الاتفاقية:

"تتشكل لجنة للحقيقة والمصالحة للاضطلاع بمهام العفو، وكسر دائرة العنف، وتوفير منبر لكل من الضحايا ومرتكبى جرائم حقوق الإنسان للإدلاء بالحقائق

كاملـــة، حـــتى يتسنى الحصول على صورة واضحة للماضى على طريق تسهيل الوصـــول إلـــى مصالحة وعلاج حقيقيين. وسوف تتعامل اللجنة بروح المصالحة الوطنـــية مـــع مسألة انتهاكات حقوق الإنسان منذ بدء الصراع بسيراليون فى العام ١٩٩١. وينتظر من اللجنة – ضمن أشياء أخرى- أن توصى بالإجراءات الواجب اتخاذها لإعادة تأهيل ضحايا جرائم حقوق الإنسان".

ومـــثلما وجـــه الكثـــيرون سهام النقد إلى العفو المشروط الذى منحه الدستور المؤقـــت لجـــنوب أفريقيا عام ١٩٩٣، فقد رأى كثيرون أيضاً أنه من غير المقبول بالمـــرة ذلك العفو الذى منحته الاتفاقية للجبهة المتحدة الثورية فى سيراليون. غير أن المتفاوضـــين لإنجاز اتفاق لومى رأوا فى هذا السبيل الوحيد لإنقاذ ذلك البلد من الخطر الحقيقى للانهيار الشامل.

ولو قيض للاتفاقية أن تطبق بحذافيرها لكانت لجنة الحقيقة والمصالحة، وبعض الهيـــئات المكملـــة، مثل "لجنة حقوق الإنسان" HRC، قد اكتمل تشكيلها فى أكتوبر ١٩٩٩. ولكـــن الـــبرلمان فى سيراليون لم يصدر قانوناً بهذا سوى فى ٢٢ فبراير ٢٠٠٠. فما هو السبب فى هذا التأجيل؟

لقـــد حدث بمجرد توقيع اتفاق لومى أن بدأ العديد من منظمات حقوق الإنسان العالمية والمحلية فى ممارسة الضغوط على الحكومة للإسراع بتكوين لجنة الحقيقة والمصـــالحة، حيث بدا أنها ليست شغوفة بهذا حسبما يقول بعض المحللين (Alie 2000: 174). حيـــث ظل هناك جو من الشكوك العميقة بين الحكومة وقيادة الجبهة المـــتحدة الثورية/ المجلس الثورى للقوات المسلحة. ومن ثم فإن البرنامج الخاص بـــنزع الســـلاح وإنهـــاء التعبئة وإعادة الإدماج DDR لم يتقدم تنفيذه بالسلاسة التى كانـــت مأمولـــة. فحـــتى منتصف عام ٢٠٠٠ لم يتم سوى نزع سلاح ٢٠% من المقاتليـــن الـــذى كـــن حجمهـــم قد بلغ ٤٥ ألف مسلح. وتردد الكثير من أعضاء جماعـــات المتمرديـــن إزاء الخروج من الأحراش خوفاً من استدعائهم للمثول أمام لجـــنة الحقيقة والمصالحة، حيث رأوا فيها نوعاً من المحاكم الخاصة. وزاد الأمر تعقيداً بسبب التصريحات التى أدلى بها قائد الجبهة المتحدة الثورية "فوداى سنكوح" للصحافة العالمية، وقال فيها إنه لا يرى ضرورة لتكوين لجنة الحقيقة والمصالحة، وإنـــه سيوصى قواته بعدم المشاركة فى أعمالها (Alie 2000: 174-6). ومن ثم بدا واضـــحاً أن الحصانة القضائية التى منحت للمتمردين، وعلى العكس من التوقعات المـــتفائلة فى عام ١٩٩٩، لم تشجع المتمردين على إلقاء سلاحهم فوراً والاشتراك بجدية فى جهود إرساء السلم.

وقـــد تشكلت لجنة الحقيقة والمصالحة فى سيراليون من سبعة أعضاء، ولكنها اختلفـــت عـــن ســـالفتها فى جنوب أفريقيا فى أنها ضمت ثلاثة من غير مواطنى سيراليون. وقد عين أعضاء اللجنة بواسطة رئيس الدولة وفقاً لإجراءات منصوص

علـيها فـى المواد من ٢ إلى ٥ فى القانون الخاص بذلك، وحيث اشترط أن يكون الأعضـاء المعنيون من بين "الأشخاص المشهود لهم بالنزاهة والمصداقية فى أداء عملهـم، ويتمتعون بثقة عامة من جانب المواطنين فى سيراليون". وتوضح الفقرة الأولـى من المادة السادسة من القانون أهداف إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة فيما يلى:-

- وضـع سجل تاريخى غير متحيز لجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى التى ارتكبت إبان الصراع المسلح فى سيراليون، منذ بدء الصراع فى العام ١٩٩١ وحتى توقيع اتفاقية لومى:
- علاج مسألة الحصانة القانونية.
- تلبية احتياجات الضحايا.
- تشجيع علاج العداءات وتحقيق المصالحة.
- منع تكرار تلك الجرائم والانتهاكات.

أمـا الفقـرة الثانـية مـن المادة نفسها فقد فصلت وظائف اللجنة على النحول التالى:-

* التحرى والإفادة عن أسباب وطبيعة ومدى الانتهاكات والجرائم المشار إليها فـى الفقـرة السابقة، وعلى أتم نحو ممكن؛ بما فى ذلك الأسباب المباشرة،والسياق الـذى وقعـت فيه هذه الجرائم والانتهاكات، والتحقق مما إذا كانت قد تمت نتيجة تدبـير مسـبق أو سياسة محددة أو بترخيص من الحكومة أو أية جماعة أو فرد، ودور كل من العوامل الداخلية والخارجية فى الصراع.

* العمـل من أجل استعادة الكرامة الإنسانية للضحايا، وتشجيع المصالحة، من خلال منح الضحايا فرصة وصف الانتهاكات والجرائم التى تعرضوا لها، والسماح لمرتكبى تلك الانتهاكات بشرح تجاربهم؛ وكذلك من خلال خلق مناخ يدعم الحوار البـناء بيـن الضـحايا ومن ارتكبوا الجرائم، مع إيلاء اهتمام خاص لمسائل مثل الجرائم الجنسية وخبرات الأطفال فى الصراع المسلح.

* القـيام بكل الوظائف الأخرى المماثلة التى يمكن أن تسهم فى إنجاز أهداف اللجنة.

وبالنسـبة للأشخاص الذين يرفضون المثول أمام اللجنة وقول الحقيقة، أو الذين يحـاول تضـليل اللجـنة وإعطاء معلومات مزيفة، يمكن التوصية للمحكمة العليا بمعاقبتهم.

كذلـك حـددت مدة عمل اللجنة بعام واحد، مع إمكانية تمديد عملها لستة أشهر إضافية، إن كان هذا ضرورياً لإكمال عمل اللجنة.

وحتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٢ كانت لجنة الحقيقة والمصالحة لا تزال ماضية فى عملهـا، وفـى آخـر تقرير صدر عنها فى ١١ سبتمبر ٢٠٠٢ أوضحت أنها قد

حصــلت فقط على قرابة ١,١٠٨ مليون دولار من إجمالى الموارد السابق إقرارها لها وهى حوالى ١,٥٨١ مليون دولار. كما أشارت إلى أن بعض أفراد الجمهور لا يــزالون غــير مدركين لأهداف اللجنة وعلاقتها بالمحكمة الخاصة. ويعتبر تواجد اللجــنة مــع هذه المحكمة الخاصة فى آنٍ واحد، فضلاً عن تداخل الاختصاصات بيــنهما، يعتبر من الجوانب المشوشة التى تنفرد بها عملية لجنة الحقيقة والمصالحة فى سيراليون.

ففــى عــام ٢٠٠١ اعــتمد مجلس الأمن الدولى خطط إنشاء "محكمة خاصة" لملاحقــة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وبناء على اتفاقية وقعت مع هيئة الأمم المتحدة، صادق برلمان سيراليون فى عام ٢٠٠٢ على قانون باتفاقــية المحكمة الخاصة. وقد جاء فى الفقرة ٢ من المادة ٢١ من هذا القانون أنه "وبغــض النظر عن أى قانون آخر، يلتزم كل شخص طبيعى وكل جماعة أو هيئة منشــأة بمقتضى القانون السيراليونى، بالانصياع لأى مقتضيات تنشأ عن المحكمة الخاصة".

ونظــراً لأن لجــنة الحقيقة والمصالحة قد أنشئت وفقاً للقانون السيراليونى، فقد أصــبحت بموجــب قــانون المحكمــة الخاصة ملزمة بأى أوامر تصدر عن هذه المحكمة. ولما لم يكن هناك استثناء مبين فى قانون المحكمة الخاصة، فمن المنطقى أن تكــون لجــنة الحقيقة والمصالحة ملزمة بالانصياع لكل الأوامر الصادرة عن المحكمــة الخاصــة. وعلى الرغم من أن قانون لجنة الحقيقة والمصالحة يسمح لها بالحصول على المعلومات على أساس الثقة أو السرية، فإن قانون المحكمة الخاصة والــذى صــدر فى وقت متأخر عن القانون الخاص باللجنة، يقرر تطبيق قرارات المحكمــة بغــض النظر عن أى قانون آخر، أى أنه يجب القانون الأقدم إن حدث تعــارض بيــنهما. ومعــنى هذا أن المحكمة الخاصة بإمكانها أن تطلب من لجنة الحقيقة والمصالحة تقديم ما لديها من معلومات أو مصادر، حتى تلك التى حصلت عليها على أساس الثقة. وهو ما يهدد بتقويض الرغبة لدى أى شخص يريد الإدلاء بشهادته أمام لجنة الحقيقة والمصالحة.

خلاصــة القول أن هذه المسألة التى تفسر إحجام الكثير من السيراليونيين حتى الآن عــن الــتقدم للجنة، لن يتم حلها ما لم يتم التوصل أولاً إلى اتفاق بشأن طبيعة العلاقة بين لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة.

هــناك أيضــاً المشكلات المتعلقة بالجرائم والانتهاكات التى ارتكبت بعد توقيع اتفــاق لومــى عــام ١٩٩٩، وهى الجرائم غير المشمولة بملاءة الحصانة. ومن الواضــح إذن أن لجنة الحقيقة والمصالحة فى سيراليون تواجه تحديات هائلة أمام تحقــيق مهمتها فى إرساء الأسس لسلم قابل للاستدامة فى هذا البلد. ومن الصعب التكهــن بما يمكن أن يحدث، وإن كان من الواضح أن محاولة استباق أو اختصار

العملية المستحقة لمنح العفو بكل نتائجه القانونية والأخلاقية والسياسية لم تجعل البحث عن السلم المستدام عملاً أكثر يسراً.

٤-٣ لجنة تحرى انتهاكات حقوق الإنسان فى نيجيريا

حصلت نيجيريا على استقلالها عن بريطانيا فى العام ١٩٦٠، حيث حكمت بواسطة تحالف من الأحزاب والأجنحة الإقليمية حتى عام ١٩٦٥ حينما انزلقت البلاد إلى الحرب الأهلية. وخلال هذه الحرب التى استمرت من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ أزهقت أرواح أكثر من مليون مواطن. وبدءًا من العام ١٩٧٠ تعاقبت نظم عسكرية على حكم نيجيريا. وفى الحقيقة أن العسكريين ظلوا يحكمون نيجيريا لقرابة الثلاثين عاماً.

وفى مايو ١٩٩٩ انتخب بشكل ديمقراطى "أولسيجون أوبا سانجو" رئيساً لنيجيريا، وهو قائد عسكرى سابق قضى ثلاث سنوات فى سجون نظام الجنرال "سانى أباتشا". وفى الشهر الأول من تولى الرئيس الجديد لمنصبه شكل لجنة تحرى انتهاكات حقوق الإنسان، والتى عرفت على نطاق واسع باسم "لجنة أوبوتا" نسبة إلى رئيسها القاضى السابق فى المحكمة العليا "تشيكوديفو أوبوتا". وكلفت اللجنة بتقصى انتهاكات حقوق الإنسان التى وقعت فى الفترة من ١٩ يناير ١٩٦٦ حتى ٢٨ مايو ١٩٩٩. وقد افتتحت أعمال اللجنة فى ٤ يوينو ١٩٩٩، وقدمت تقريرها الأولى إلى الرئيس فى يونيو ٢٠٠٢.

وكان الرئيس فى أول الأمر قد كلف اللجنة ببحث انتهاكات حقوق الإنسان فى الفترة من أول يناير ١٩٨٤ حتى ٢٨ مايو ١٩٩٩. غير أنه تعرض لانتقادات حادة من جانب منظمات حقوق الإنسان، حيث بدا واضحاً أن "أوباسانجو" يريد من تحديد الفترة المطلوب من اللجنة بحثها بأنها تبدأ من أول يناير ١٩٨٤، يريد تحاشى التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان فى فترة حكمه هو نفسه السابقة كرئيس عسكرى، والتى امتدت من فبراير ١٩٧٦ حتى أكتوبر ١٩٧٩. ومن ثم اضطر "أوباسانجو" إلى مد بداية الفترة المتحرى عنها إلى عام ١٩٦٦ حينما وقع أول انقلاب عسكرى فى نيجيريا (Hayner, 2001).

وقد أنشئت اللجنة وفق أمر إدارى من الرئيس نفسه، ولم يصدر قانون أو أى وثيقة تحدد كيفية قيام اللجنة بعملها. وقد تأجل بدء أعمال اللجنة بسبب نشوب نزاع بين الرئيس والجمعية الوطنية (البرلمان) بشأن الصلاحيات القانونية للجنة. وفى الحقيقة أن عدداً من الدعاوى القضائية قد رفع ضد حق الرئيس فى تكوين لجنة كهذه بزعم أنه يتعدى بذلك على سلطات محتجزة دستورياً للجمعية الوطنية. وفى نهاية الأمر تم التوصل إلى توافق بالاعتراف بحق الرئيس فى تكوين مثل تلك اللجنة فى إطار قانون محكمة التحقيق (٦).

وتلخصت مهام اللجنة وفقاً للأمر الرئاسى فيما يلى:-

- تحديد أسباب وطبيعة ومدى جرائم أو انتهاكات حقوق الإنسان (فى حدود ما تسمح به الأدلة والظروف)، وبشكل خاص تحديد الحالات المعروفة أو المشكوك فيها للوفيات الغامضة والاغتيالات أو محاولات الاغتيال التى ارتكبت فى نيجيريا منذ انتهاء الحكم الديمقراطى.

- تحديد الشخص أو الأشخاص، والسلطات، والمؤسسات أو المنظمات التى يمكن اعتبارها مسئولة عن الوفيات الغامضة والاغتيالات أو محاولات الاغتيال أو غيرها من الانتهاكات والاعتداءات على حقوق الإنسان، وتحديد الدوافع وراء القيام بتلك الأعمال، والضحايا والظروف التى جرت فيها، وأثرها على أولئك الضحايا وعلى المجتمع بشكل عام.

- تحديد ما إذا كانت هذه الانتهاكات والاعتداءات قد وقعت نتيجة لسياسة عمدية من جانب الدولة، أو أى من هيئاتها أو مؤسساتها أو أفرادها، أو أى منظمات أو حركات تحرير أو جماعات أو أفراد آخرين.

- التوصية بالتدابير الواجب اتخاذها، قضائية أم إدارية أم تشريعية أم مؤسسية، لتصحيح المظالم السابقة، ومنع تكرار انتهاك حقوق الإنسان فى نيجيريا فى المستقبل.

وعلى العكس من لجنتى الحقيقة اللتين سبقت مناقشتهما، جاءت مهمة اللجنة النيجيرية عريضة جداً، حيث طلب منها أن ترسم صورة عامة ليس فقط لانتهاكات حقوق الإنسان، وإنما أيضاً لفساد القادة العسكريين السابقين، ولأى سياسيين أو ميليشيات أو حتى مدنيين تورطوا فى ارتكاب تلك الاعتداءات.

وقد تجلت عدة جوانب ضعف فى تصميم عمل وصلاحيات وفلسفة لجنة الحقيقة فى نيجيريا، وكان لابد وأن تؤثر بالسالب على كفاءة عملها، مثل:

أولاً: إنه على العكس من اللجنتين المذكورتين سابقاً، لم يرتبط إنشاء اللجنة النيجيرية بأى حافز قانونى مثل عرض العفو على مرتكبى تلك الجرائم مقابل أن يأتوا طواعية إلى اللجنة ليقدموا اعترافات مفصلة بحقيقة الجرائم التى ارتكبت.

ثانياً: أن اللجنة لم يكن بإمكانها ضمان ألا تستخدم الاعترافات المدلى بها أمامها كأدلة على مرتكبى تلك الجرائم أمام المحاكم الوطنية أو الدولية، أثناء عمل اللجنة أو بعد إصدار تقريرها النهائى.

ثالثاً: على الرغم من أن الرئيس "أوباسانجو" مثل بشخصه أمام اللجنة ليدافع عن نفسه ضد مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان حينما كان يترأس النظام العسكرى فى الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩، لم يكن بإمكان اللجنة إرغام المشتبه فيهم الأساسيين- وخاصة الرؤساء العسكريين الثلاثة السابقين الجنرالات "محمدو بوهارى" و"إبراهيم

بابانجـيدا" و"عبد السلام أبو بكر"- كى يمثلوا أمامها ويدافعوا عن أنفسهم أمام سيل من الاتهامات.

وتعرضـت اللجـنة للتعثر جراء الدعاوى القانونية المضادة، وآخرها الدعوى الـتى أقامهـا الحـاكم العسكرى السابق الجنرال "بابا نجيدا" لإيقاف تنفيذ توصيات اللجنة.

ومـع ذلـك فإنـه من أهم التوصيات التى وردت فى تقرير اللجنة المكون من ثمانية مجلدات، تلك التوصية الداعية إلى دفع تعويض نقدى لأسر ضحايا انتهاكات حقـوق الإنسـان على أمل تهدئة مواجعهم، وإن لم تتطرق اللجنة إلى الحديث عن حجـم تلك التعويضات. كما أوصت اللجنة بإعادة فتح التحقيق فى قضايا معينة لم تحل بعد.

وقـد أقـدم الرئـيس النيجـيرى "أوباسانجو" على الاعتذار لكل الضحايا باسم الحكومـات النيجيرية المختلفة التى تعاقبت على السلطة منذ العام ١٩٦٦. غير أنه مـن المشكوك فيه أن يكون هذا كافياً، فى وقت لم يمثل أى من قادة تلك الحكومات أمام اللجنة، بل وحتى إصرارهم على إنكار ارتكاب أية أخطاء إبان كانوا فى موقع المسئولية.

وقـد أظهرت جلسات الاستماع الكثيرة، والتى غطتها وسائل الإعلام فى بعض الحـالات، الكثير من مشاهد المصالحة بين مرتكبى الجرائم وضحاياهم. ولا يزال أمامـنا الانتظار حتى نرى ما إذا كانت الحكومة الحالية مستعدة لتطبيق التوصيات الكثيرة التى تضمنها تقرير اللجنة.

٤-٤ لجنة التحقيق فى انتهاكات حقوق الإنسان فى أوغندا

ربمـا كـان من أقدم لجان الحقيقة فى القارة الأفريقية تلك التى تكونت فى ١٦ مايو ١٩٨٦ تحت اسم "لجنة التحقيق فى انتهاكات حقوق الإنسان" فى أوغندا، وذلك بعد وقت وجيز من مقدم الرئيس "يورى موسفينى" إلى السلطة.

ففى إطار القانون الخاص بلجان التحقيق شكل وزير العدل/ المدعى العام لجنة من ستة أعضاء ووضع على رأسها "أرثر أودر" قاضى المحكمة العليا (٧).

وقد طلب من اللجنة التحقيق فى جميع جوانب انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفة القوانين والممارسات المتطرفة للسلطة، والتى ارتكبت ضد أشخاص فى أوغندا من جانـب نظامى حكم "ميلتون أوبوتى" و"عيدى أمين" فى الفترة من ٩ أكتوبر ١٩٦٢ حـتى ٢٥ يناير ١٩٨٦. وكذلك تحديد سبل منع تكرار حدوث هذه الممارسات فى المستقبل. وهكذا كانت مهمة اللجنة عريضة جداً، ومع ذلك طلب منها أن تنجز هذا التحقـيق "بكل العناية والسرعة الواجبتين"، وتقديم تقرير يتضمن توصياتها "بأسرع وقت ممكن ودون أى تأجيل غير مستحق".

وقد كانت اللجنة موضع ترحيب الكثيرين سواء داخل أوغندا أم خارجها، على أمل أن تتوصل إلى معلومات عن اختفاء الكثير من المواطنين، وخاصة فى فترة الحكم الدموى لعيدى أمين. وعقدت جلسات استماع عامة قامت وسائل الإعلام بتغطيتها على أوسع نطاق.

ولكن بدلاً من أن تنجز اللجنة عملها "بأسرع وقت ممكن" احتاجت اللجنة عقدًا كاملاً لتتم تحقيقاتها وسلمت تقريرها فى العام ١٩٩٤، بعد أن كان معظم الناس قد فقدوا الاهتمام بأنشطتها. وقد تقلصت كثيراً قدرة اللجنة على العمل كوسيلة للمحاسبة والتغيير. بيد أنه نظر إليها كوسيلة لزيادة ثقة الشعب فى التزام "الحكم الجديد" بحقوق الإنسان، وكواسطة للتوعية العامة. ولا تزال أوغندا حتى يومنا هذا مبتلاة بالانقسام العميق والصراع الأهلى، ومن المهم ملاحظة أن اللجنة لم تخول قط بمهمة تحقيق المصالحة بين الأجنحة المتصارعة.

٤-٥ لجان أخرى للحقيقة

هناك هيئات أخرى أنشئت فى القارة وتستحق الإشارة إليها هنا، وإن لم تكن لجان حقيقة بالمعنى الدقيق الذى سبق لنا اعتماده (Cristie 2000: 54-5).

ففى زيمبابوى أنشأت الحكومة "لجنة التحقيق" فى عام ١٩٨٥، بعد الضغوط التى مورست عليها للتحقيق فى عمليات القمع التى سجلت فى "ماتابيلى لند"، والتى سقط فيها ١٥٠٠ قتيل على الأقل. ورغم أن تقرير اللجنة لم يعرف طريقه قط إلى النشر، فقد اضطر وزير الدفاع إلى الاعتذار عن عمليات القتل والتعذيب التى جرت هناك.

أما فى تشاد فقد صدر مرسوم رئاسى فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٠ بإنشاء لجنة التحقيق فى الجرائم ونزع الممتلكات التى ارتكبها الرئيس السابق "حسين حبرى" وأعوانه وشركاؤه. وكانت المهمة الرئيسية لهذه اللجنة هى التحقيق فى التصرفات غير القانونية من حبس واعتقال واغتيال واختفاء مواطنين وتعذيب وسوء معاملة والعدوان البدنى أو المعنوى على الأشخاص وكل انتهاكات حقوق الإنسان، والتهريب غير الشرعى للمخدرات، التى وقعت فى ظل النظام السابق.

وكشف تقرير اللجنة أن ما يزيد على ٤٠ ألف شخص قد قتلوا، كما قامت بنشر أسماء وصور مرتكبى هذه الجرائم. وعلى الرغم من هذا لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة هناك، ولكن على أيدى النظام الحالى هذه المرة.

أما فى رواندا فبعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين المتمردين والحكومة، اتفقت الأطراف المتحاربة على تكوين لجنة للحقيقة، بمساعدة من أربع منظمات دولية غير حكومية هى "الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان"، و"أفريكا ووتش" و"الاتحاد الأفريقى لحقوق الإنسان" و"المركز الدولى لحقوق الفرد وتنمية

الديمقراطـية". وسميت اللجنة الجديدة "اللجنة الدولية لانتهاكات حقوق الإنسان فى رواندا منذ أول أكتوبر ١٩٩٠"، حيث تشكلت من عشرة أعضاء من ثمانية بلدان مختلفة. وطلب من اللجنة تحرى حقيقة الانتهاكات التى ارتكبت إبان الحرب الأهلية، وقد نشرت بالفعل تقريرها النهائى فى مارس ١٩٩٣. ورغم أن التقرير قد كشف عن وجود المقابر الجماعية، وكانت نتائجها موضع ترحيب الحكومة التى يهيمن عليها الهوتو، فلم يمض وقت طويل حتى بدأت عمليات القتل على مستوى الإبادة الجماعية.

كذلك بعد الإحاطة بالرئيس "منجستو هايلى ماريام" فى إثيوبيا عام ١٩٩٢، قامت الحكومة الانتقالية بإنشاء "مكتب المدعى الخاص" لبحث انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم المشابهة التى ارتكبت إبان حكم "منجستو" الذى استمر ١٧ عاماً، وتقديم المسئولين عنها إلى العدالة. وبعد إلقاء القبض على حوالى ٢٠٠٠ من أفراد الجيش السابق، تم توجيه الاتهام إلى ١٧٠٠ منهم بالاشتراك فى عمليات إبادة جماعية أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وبالإضافة إلى محاكمة المتهمين، خول مكتب المدعى الخاص بوضع سجل تاريخى لهذه الانتهاكات، والاضطلاع بمهام جمع وتنظيم ونشر المعلومات فى هذا الشأن.

وأخيراً يتوجب علينا الإشارة إلى "لجنة الوساطة من أجل المصالحة الوطنية" التى تكونت فى ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠ بعد فترة من مجيء الرئيس "بوران جباجبو" إلى السلطة فى ساحل العاج. وتمثلت مهمة اللجنة فى تحرى أحداث العنف بعد الانتخابات فى العاصمة أبيدجان والتى قيل إنها حصدت أرواح ١٧١ مواطناً فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٠، حينما حاول الحاكم العسكرى السابق الجنرال "روبرت جى" إعلان فوزه بالانتخاب التى جرت يوم ٢٢ أكتوبر من طرف واحد. وقد عين النائب العام "ماتيو إركا" رئيساً لهذه اللجنة التى ضمت ٢٨ من السياسيين وضباط الجيش والزعماء الدينيين وممثلى المجتمع المدنى.

٥- تقييم التجربة الأفريقية مع لجان الحقيقة

لدى محاولة تقييم أثر لجان الحقيقة المختلفة التى عرضنا لها آنفاً، من حيث خلق البيئة المواتية لإرساء المسلم المستدام، من المهم أولاً أن نراعى واقع أن لجان الحقيقة لا تعمل فى فراغ، وإنما هى بالأساس بنت السياق السياسى الذى تنشط فيه. فعادة ما يؤثر السياق السياسى فى كل من مهام هذه اللجان، وتكوينها، وطبيعة وأثر عملها، فضلاً عن المحصلة النهائية للعملية بأكملها.

وعلى الرغم من اختلاف السياقات التى أنشئت فيها هذه اللجان فى أفريقيا، يمكن أيضاً ملاحظة الكثير من أوجه التشابه. فالهدف المشترك فى كل الحالات المذكورة كان محاولة التخلص من موروث الشمولية والقهر والاستهانة بحقوق

الإنســان، وذلــك مــن أجل الانتقال إلى مجتمع أكثر انفتاحاً وديمقراطية وإعمالاً للمســاءلة. كمــا كانت التحديات والعراقيل الواجب على هذه اللجان التغلب عليها متشــابهة فى الحالات المختلفة. فعلى سبيل المثال جاءت لجنة الحقيقة والمصالحة فــى جــنوب أفريقــيا نتــيجة للتســوية التى تم التوصل إليها بالمفاوضات، والتى بمقتضــاها احتفظــت الشخصيات المتنفذة إبان حكم الأبرتهايد بالكثير من السلطات العســكرية والقضــائية والاقتصــادية، وهو ما مثل تهديداً فعلياً للانتقال الضعيف والهــش، ومن ثم كان لابد من حل التناقض بين هذا الوضع وبين المطالب الشعبية بإعمــال المحاســبة. وفــى سيراليون التى مزقتها الحرب الأهلية القاسية، وصلت تكاليف هذه الحرب إلى درجة تصاعدت معها ضغوط دولية وداخلية هائلة من أجل الوصــول إلى تسوية سلمية بأى ثمن. وبالنسبة لأوغندا فى عهد "موسفينى"، وبعد عقــود طويلة من الانتهاكات النظامية لحقوق الإنسان، كان النظام الجديد فى أمس الحاجة إلى إقناع السكان بصدق التزامه باحترام حقوق الإنسان.

وكمــا أوضــحنا ســابقاً، انتشرت لجان الحقيقة أولاً فى أمريكا اللاتينية حيث ركــزت أساســاً على التوصل إلى حقيقة ما حدث لأولئك الأشخاص الذين "اختفوا" علــى أيدى نظم الحكم العسكرية الدكتاتورية. كما ظهرت لجان الحقيقة فى أفريقيا لذلك الغرض وأغراض أخرى مماثلة. ويمكن من خلال تفحص المهام المسندة إلى هذه اللجان فى أفريقيا، أن نجمل وظائفها تحت أربعة عناوين رئيسية:-

أولاً: تحرى انتهاكات حقوق الإنسان التى وقعت فى الماضى، ليس بالضرورة بغــرض معاقبة مرتكبيها وإنما أساساً لمعرفة الحقائق عن متى وأين ولماذا وقعت أحداث عنف محددة. أى أن الهدف كان كتابة سجل تاريخى رسمى لهذه الأحداث.

ثانيًا: الحصول على اعتراف بالأحداث التى وقعت فى الماضى، وذلك كأساس يمكن البناء عليه لتحقيق المصالحة الوطنية.

ثالثاً: تحقيق العدالة لضحايا تلك الأحداث.

رابعاً: تقديم توصيات لإعادة بناء المجتمع وضمان عدم وقوع انتهاكات حقوق الإنسان فى المستقبل مجدداً.

فهــل ارتقت لجان الحقيقة فى أفريقيا إلى مستوى هذه التوقعات؟ وهل أنجزت الأهــداف الموضوعة لها؟ وقبل هذا وذاك هل اضطلعت فعلاً بإرساء أساس متين للسلام القابل للصمود؟

يتمــثل الهدف النهائى للجان الحقيقة، وبالأحرى منطق وجودها، فى البحث عن الحقــيقة. ومــن الــدروس المهمة التى يمكن استخلاصها من تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة فى جنوب أفريقيا تلك المقاربة التى اعتمدتها اللجنة. فيميز التقرير بين أربــع مقاربات للحقيقة: الحقيقة الفعلية أو الجنائية، الحقيقة الشخصية أو المروية، الحقــيقة الاجتماعية أو "الجدلية"، وأخيراً الحقيقة العلاجية أو الاسترجاعية (TRS

(1998:110. ومـــن بين هذه المقاربات الفرعية الأربع للحقيقة تعتبر الحقيقة الفعلية أو الجنائـــية، والـــتى تشير إلى الأدلة المجردة والموضوعية، موضع اتفاق معظم لجان الحقيقة على أنها تدخل فى صميم اختصاصها (Chapman and Ball 2001).

وقـــد اخـــتارت لجـــنة الحقـــيقة والمصالحة فى جنوب أفريقيا مقاربة الحقيقة الاســـترجاعية، وهـــى الحقيقة التى يتم الوصول إليها من خلال وضع الوقائع فى ســـياقاتها، أى فـــى الســـياق السياسى للتفاعل بين القوى الاجتماعية، وفى السياق الـــتاريخى لتسلسل الأحداث منطقياً، وفى السياق الأيديولوجى للصراع بين الرؤى الاجتماعـــية المختلفة للعالم. وربما تأثرت اللجنة بملاحظة "مايكل إجناتيف" القائلة "إن كـــل ما يمكن للجنة الحقيقة أن تنجزه هو تقليص حجم الأكاذيب التى يمكن أن تلوكها الخطابات العامة دون منازعة من أحد" (Chapman and Ball 2001: 10).

ومـــع ذلك فأياً كانت المقاربة المعتمدة فى البحث عن الحقيقة، وجدت لجان الحقيقة نفسها مواجهة بعدد من المشكلات. فهناك أولاً المشكلة العامة المتمثلة فـــى اضـــطرارها إلـــى الـــتعويل على شهادات "الضحايا" باعتبارها مصدراً أولياً للمعلومات، على الرغم من أنه لا يكفى تماماً إعادة تجميع هذه الروايات المرتبطة عـــادة بالصدمة التى ألمت بهم فى الحرب. وفى أحيان كثيرة تكون الأدلة الوثائقية على انتهاكات حقوق الإنسان إما تم تدميرها على أيدى النظام السابق – مثلما فعل نظـــام الأبرتهايد فى جنوب أفريقيا- وإما أنه لم تكن هناك من الأصل أى سجلات لتلك التصرفات.

كمـــا أن تحديـــد مهـــام اللجان قد تسبب عادة فى تقليص المدى الذى يمكن أن تذهـــب إليه من أجل الحصول على الحقيقة. فقد تزاوج الغموض فى تحديد المهام مـــع انعدام سلطات اللجنة فى الاستدعاء والبحث والضبط فى بعض الحالات، مثلما حـــدث فـــى نيجـــيريا، وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان إجبار المشتبه فيهم على المثول أمام اللجنة.

وربمـــا كـــان جانـــب الضـــعف الأساسى فى اللجنة النيجيرية هو عدم ضمان موثوقـــية أو ســـرية المعلومـــات، ممـــا أثـــار المخـــاوف من استخدام هذه الأدلة والاعترافات فى ملاحقات قضائية تالية.

ويمكـــن القـــول إن لجـــنة الحقيقة والمصالحة فى جنوب أفريقيا قد نجحت فى المقايضـــة بمنح العفو الكامل فى بعض الحالات مقابل الإدلاء باعترافات مفصلة، وإن كـــان هذا موضع انتقاد مرير لأنه لا يوجد أى دليل على أن هذا العفو قد أفلح فى الوصول إلى معلومات أكثر مما كان متاحاً بالفعل.

إن الاعـــتراف العـــام بمعاناة "الضحايا" – من خلال عملية الإفضاء بالحقيقة- والذى سوف يشكل أساس استعادة كرامة الضحايا، قد كان فى نظر الكثيرين بمثابة الفرضـــية الأساســـية التى قامت عليها لجان الحقيقة (Chapman and Ball 2001).

وعلـــى أى حال فإن تكوين لجنة الحقيقة، وبخاصة شخصيته رئيسها والمقاربة التى يعتمدها، يعتبر أمراً حاسماً فى تسهيل عملية العلاج. ففى جنوب أفريقيا كان وجود الأسقف "ديزموند توتو" على رأس لجنة الحقيقة والمصالحة هو الذى أعطى اللجنة مــناخاً مسـيحياً، انــتقده الــبعض بحــزم، إلا أنه ساعد فى إزجاء روح التسامح والمصــالحة الــتى سادت مجمل أعمال اللجنة. وعلى العكس من ذلك كان وجود قــاض سابق مبجل في المحكمة العليا على رأس اللجنة النيجيرية، هو الذى أعطى أعمـــال اللجـــنة طابعاً يشبه جلسات المحاكمات الرسمية، حيث وضع المشتبه فيهم داخـــل قفـــص اتهـــام، كما خاطب المحامون أعضاء اللجنة بلقب "سيدى القاضى". وفـــوق هـــذا لـــم يســتطع القاضـــى "أوبوتا" فى نيجيريا أن يقدم اللمسة الإنسانية المتسامحة التى قدمها الأسقف "توتو" فى جنوب أفريقيا، والذى كان يذرف العبرات أثناء الاستماع إلى بعض الشهادات المثيرة للعواطف. وكانت العلامات الحقيقية من جانب مرتكبى الجرائم على إبداء الندم الصادق هى المقدمة للمغفرة وقبول الاعتذار من جانب الضحايا أو أهاليهم.

إلا أنه تظهر هنا أمامنا مشكلة حقيقة، وهى أن العقول التى وقفت وراء عمليات القمع وسفك الدماء فى هذه البلدان – مثل الوزراء وغيرهم من كبار المسئولين فى نظـــام الأبـــرتهايد فـــى جنوب أفريقيا، أو الجنرالات وغيرهم من مسئولى النظام العسكرى السابق فى نيجيريا – هؤلاء لم يظهروا قط أمام لجان الحقيقة، ولا كانوا مستعدين للاعتراف بأى أخطاء ارتكبوها.

ولا يكفـــى فى هذا الصدد الاعتذارات شديدة العمومية، مثل ذلك الاعتذار الذى قدمـــه الرئـــيس "أوباسانجو" عن الأخطاء التى ارتكبتها جميع النظم السابقة، حيث يبدو العوار بادياً على اعتذار كهذا، ومن ثم على العفو الصادر مقابله. وهو وضع يثـــير القلـــق فـــى حالة نيجيريا بشكل خاص، لأن القادة العسكريين السابقين الذين رفضـــوا تلبـــية الدعـــوة إلى المثول أمام لجنة الحقيقة للرد على ادعاءات بقيامهم بانـــتهاك حقوق الإنسان، يستعدون الآن لدخول الانتخابات الرئاسية القادمة، بل إن لديهم فرصة جيدة للعودة إلى السلطة مستفيدين من الأموال التى تراكمت لديهم إبان كـــانوا فـــى الســـلطة، وهو الشيء نفسه الذى قام به الرئيس الحالى فى انتخابات ١٩٩٩. وقـــد نشـــرت مجلة "الإيكونومست" اللندنية مقالة عن نيجيريا كان عنوانها "فـــى نيجـــيريا لا اعـــتذار ولا تفســـير" توصلت فيها إلى نتيجة فحواها أنه لم يتم التوصل إلى كثير من الحقائق، ولا أنجزت المصالحة (Economist 2001: 54).

وتحصـــلت لجـــان الحقيقة فى بعض الحالات على صلاحيات مباشرة أو غير مباشـــرة لترضـــية الضـــحايا. وأوصـــت هذه اللجان عادة بدفع تعويضات مادية للضـــحايا أو أهلـــيهم. بل إن اللجنة النيجيرية أوصت بأن تعامل بعض المجتمعات المحلـــية معاملة خاصة الآن بسبب سابق حرمانها من المشروعات التنموية، كجزء

من التدابير القمعية التى اتخذتها النظم السابقة ضد بعض الجماعات والأقاليم. غير أن الحكومـات الجديـدة قـد نشأت بعد فترات حافلة بالصراع، ومن ثم فقد كانت مواجهـة بمشـاكل الفقـر ونقص الموارد المالية، وبدا منطقياً لها الزعم بأن من الأجدى إنفاق الموارد المتاحة على إعادة بناء البنية التحتية فى الوطن.

ولم تكن حكومة جنوب أفريقيا راغبة فى إلزام نفسها بالانصياع لتوصيات لجنة الحقـيقة والمصـالحة بتعويض فئات معينة من ضحايا الأبرتهايد. وكانت الحكومة النيجـيرية أكـثر صـراحة فـى هذا الشأن. وقد يكون من الصحيح تماماً أن هذه المدفوعـات تمثل عبئاً ما على نظام انتقالى، ولكن من الأمور المسلم بها ضرورة القـيام بـنوع من التعويض والترضية إذا أريد إقامة سلم قابل للحياة. وهناك ثلاثة أسباب واضحة تبرر هذا:-

أولاً، إنــه علـى الرغم من حقيقة أن التعويض أو إعادة الممتلكات لا يمكن أن يضـمد على الإطلاق الجراح والخسارة التى تسبب فيها العنف أو الصراع الممتد، فلابـد مـن النظر إلى هذا كأحد صور الاعتذار، أى كاعتراف رسمى ومادى من جانـب الحكومـة بالأخطاء التى وقعت لأولئك الضحايا. ولابد لهذا أن يساعد فى تحسين حيوات الناجين وإزالة آثار المرارة، مما يسمح بالوصول إلى درجة ما من التطبيع وتسهيل إجراءات المصالحة.

ثانياً، إن تعويض الضحايا أو إعادة ممتلكاتهم ينبغى أن تعمل كنوع من الحماية من تكرار الدولة لهذه الانتهاكات فى المستقبل.

ثالـثاً، إن الكثـير مـن الدول الأفريقية قد صدق على المواثيق الدولية لحقوق الإنســان، والـتى تلـزمها بتقديم تعويض عادل ومناسب لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان (٨) . وسوف يسهم دفع التعويضات فى هذا الشأن ليس فقط فى تأكيد التزام الدولـة بواجباتها الدولية، وإنما سيؤدى أيضاً إلى دعم حكم القانون فى داخل البلد. ولذلـك فـإن وضـع وتنفيذ برنامج فعال للتعويض وإعادة الممتلكات للضحايا أو أسـرهم، يعتبر من أهم المسائل التى ينبغى على الحكومات الأفريقية التعامل معها بأقصى درجات الجدية.

وإن إعـادة بناء المؤسسات الرئيسية لمسألة أخرى مطلوبة بقوة لدعم قيام نظام سياسـى عادل وممثل، ولا يكتفى بإزالة آثار انتهاكات حقوق الإنسان فى الماضى، وإنمـا يضـطلع أيضـاً بمنع تكرارها فى المستقبل. ولعل من أفضل الإجراءات الوقائـية التى يمكن اتخاذها ملاحقة ومعاقبة من ارتكبوا هذه الجرائم. وقد يتضمن العقـاب: السجن ومصادرة الممتلكات والعزل من المناصب والحرمان من الحقوق السياسـية. وربما كان من أكثر المسائل التى أثارت الجدل حول لجان الحقيقة فى أفريقيا، تلك المرتبطة بالمقاربة المعتمدة لملاحقة ومعاقبة منتهكى حقوق الإنسان.

وقد تسببت هذه المسألة فى إنتاج معضلة ضخمة أمام النظم الانتقالية. فهناك بالتأكيد عدد لا يحصى من العقبات الكؤود يحول دون ملاحقة مرتكبى جرائم العنف، مثل المخاطر السياسية المرتبطة بإعادة فتح الجراح القديمة، والتكاليف المرتفعة للمحاكمات، وصعوبة استيفاء الأدلة والاتهامات فى جرائم ارتكبت على مدى أربعين عاماً مثلاً – وهو الحال بالنسبة لجنوب أفريقيا– وحقيقة أن النظام القضائى قد لا يكون قادراً على التعامل مع جرائم وقضايا بهذا الاتساع.

وبينما سمحت المهام الموكولة لبعض لجان الحقيقة بأن تصدر توصيات بشأن ما يجب فعله مع مرتكبى الجرائم، تتجلى أمامنا مقاربتان مختلفتان. الأولى هى مقاربة جنوب أفريقيا القائمة على فكرة العفو المشروط، والثانية هى مقاربة سيراليون المبنية على العفو غير المشروط.

ولم يكن هناك جانب فى عمل لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب أفريقيا أثار لغطاً وغضباً مثل الجانب المتعلق بعملية العفو (Lyster 2000). ولكن هذه الانتقادات بدأت تفتر، بعدما منحت اتفاقات لومى العفو عن كثيرين ممن ارتكبوا بعض أكثر الفظائع وحشية فى التاريخ الحديث.

وفى الحقيقة أنه مع الاعتراف بأن صنع السلام والمصالحة الوطنية يستلزم منح عفواً مشروطاً فى ظروف محددة بدقة، يجب فى الآن نفسه ألا يشمل العفو أولئك الذين انتهكوا القانون الإنسانى (وقوانين الحرب) أو غيرها من الجرائم الخطيرة مثل الإبادة الجماعية والتعذيب والجرائم ضد الإنسانية.

وتعتبر ملاحقة من ارتكبوا هذا النوع من الجرائم بالغة الأهمية بالنسبة لتقليل فرص تكرار هذه الفظائع فى المستقبل، ولتوقيع القصاص العادل، بل إنها يمكن أيضاً أن تساعد فى تحقيق المصالحة وتعزيز احترام سيادة القانون (Scharf 1996).

بينما نرى أن منح العفو لأولئك الذين ارتكبوا فى سيراليون بعض أكثر الجرائم وحشية فى العصر الحديث، لابد وأن يعطى الانطباع الخاطىء بأنه من الممكن استخدام هذه الوسائل الوحشية لتحقيق غايات سياسية دون خشية العقاب.

وبينما يظل من حقوق السيادة لكل دولة أن تمنح العفو لمواطنيها، فقد أصبح واضحاً الآن أن أولئك المشمولين بالعفو رغم ارتكابهم جرائم ضد القوانين الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان، يمكن إلقاء القبض عليهم أثناء ترحالهم فى الخارج، ومن ثم تقديمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد وقع الكثير من البلدان الأفريقية على اتفاقيات دولية [٩] تحظر منح العفو لأولئك الذين ارتكبوا أفعالاً مخالفة للاتفاقات والمعايير الدولية (Dugard 1997, Roth- Arriaza 1990, Slye 1999).

وإذا كانت عملية العفو فى إطار لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب أفريقيا تلقى الأضواء على صعوبة إجراء عملية عفو تتمشى مع القانون الدولى، فإن تجربة

سيراليون تبين أن ملاءة العفو لن تجعل من الأسهل بالضرورة إيجاد حل سلمى لمثل هذا النوع من الصراعات.

٦- خلاصة

لقد أصبحت لجان الحقيقة، وبسرعة، إحدى علامات إرساء العدالة فى عمليات الانتقال، إذ إنها تلبى حاجة جوهرية ومطلوبة على نطاق واسع، ألا وهى معرفة الحقيقة وكشف المستور عن جرائم الماضى البائد (Hayner 2001).

وتتطلب إدارة والتحكم فى بعض الصراعات العديدة والممتدة التى لا تزال تعرقل تعافى أفريقيا اقتصادياً وفرص التنمية فيها، تتطلب استراتيجيات معقدة يمكن للجنة الحقيقة أن تلعب دوراً مفيداً فيها. بيد أنه على الرغم من الشعبية التى اكتسبتها لجان الحقيقة فإنها لن تستطيع إنهاء المشكلة من تلقاء ذاتها. فلابد من أن تكون قادرة على معالجة المشكلات الخاصة بأى بلد معنى عند نقطة محددة من الزمن. ومن خلال تحليلنا المختصر للتجارب الأفريقية يمكننا الخلوص إلى بعض النقاط المهمة لكيفية جعل هذه اللجان أكثر فعالية وكفاءة.

أولاً، إن تكوين لجنة الحقيقة ينبغى أن يأتى نتيجة لمشاورات واسعة تشترك فيها كافة قطاعات المجتمع، وأن يتم هذا من خلال تشريع قانونى – كما كان الحال فى جنوب أفريقيا – وليس من خلال مرسوم إدارى كما كان الحال فى نيجيريا.

ثانياً، بينما يجب اتخاذ الحذر المعقول كى لا تتحول عملية لجنة الحقيقة إلى هيمنة مبالغ فيها للماضى على الحاضر، أو الانغماس فى "صيد الساحرات" إلى الحد الذى يهدد الاستقرار أو عملية الانتقال، فإنه يجب تحاشى العفو الشامل أو فرض القيود التى يمكن أن تعيق تحديد وملاحقة مرتكبى العنف، وخاصة فى البلدان التى شهدت الكثير من الجرائم المرتكبة بحق القانون الإنسانى الدولى. ومع ذلك فإنه لا يمكن ببساطة إخراج أى من العقاب أو العفو من السياق تماماً، وإنما يجب التوصل إلى جمع دقيق بين الجانبيين، ووفقاً للسياق السياسى الحاضر (Christie 2000:63). فكما أثبتت حالة سيراليون كان منح العفو غير المشروط لمرتكبى جرائم العنف فى الماضى بمثابة ثمن باهظ ولكنه مع ذلك لم يؤد إلى ضمان السلام، ولا تعاون المنتفعين بهذا العفو فى عملية البحث عن هذا السلام. وقد حذر "جورج سنتايانا" من أننا إذا لم نتعلم من دروس الماضى، ونوقف هذه الحصانة الممنوحة لمرتكبى الجرائم، نكرر ذات الأخطاء التى ستؤدى إلى نفس النتائج (Bassiouni 1996: 27).

ثالثاً، على الرغم من أن الاعتراف الرسمى بما وقع على ضحايا العنف قد يكون الخطوة الأولى والأكثر أهمية على طريق العدالة والعلاج، فإن عمل لجنة الحقيقة لا يمكن أن يكون مكتملاً ما لم يتضمن أحد أشكال التعويض المالى. إذ إن

التعويض وإعادة الممتلكات يقويان حكم القانون، والمصالحة، ومجمل عملية الإصلاح المؤسسي، ومن ثم لا يجوز تجاهل أو إهمال هذا الجانب أبداً. كما أن هذه المقاربة تأتى تمشياً مع نصوص وروح الاتفاقيات الدولية العديدة التى تلزم الدول بمنح ضحايا الانتهاكات المؤسسية لحقوق الإنسان تعويضاً عادلاً ومناسباً.

رابعاً وأخيراً، إذا أريد للجان الحقيقة أن يمتد أثرها العلاجى إلى المستقبل وأن تسهم فى وضع أسس السلم والمصالحة، فلابد أن تتمتع أولاً بالمصداقية. ومن أهم السبل لتحقيق هذا أن تتشكل اللجنة من مجموعة من الشخصيات الوطنية والدولية المرموقة والمحترمة، والذين يمكنهم العمل بروح الفريق. ومن الأمور القيمة فى هذا الصدد حصول اللجنة على المساعدات الدبلوماسية والنصائح السياسية من البلدان المانحة والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى، أو بعض المؤسسات الأكثر تخصصاً مثل معهد السلام بالولايات المتحدة.

وربما كان الدرس الأهم هو أنه فى الأوضاع الصراعية - وبخاصة الأوضاع التى تشبه تلك التى سادت فى جنوب أفريقيا قبل عام ١٩٩٤ حيث لا يوجد خاسر أو رابح واضح - يمكن للجنة الحقيقة أن تصبح بديلاً ذا جدوى لأعمال الثأر والقصاص. بل ويمكننا القول إنها من الوسائل التى يمكن استخدامها لإدارة صراعات مريرة ومعقدة مثل تلك الجارية الآن فى جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا والصومال. ففى مجتمعات كهذه لها تاريخ طويل من المرارات والاستقطاب السياسى والصراع الأهلى، تصبح المصالحة الوطنية عملية طويلة وبالغة الصعوبة على نحو مؤكد.

ولا تعد لجان الحقيقة حلاً سحرياً، وإنما بإمكانها أن تطلق عملية مصالحة حقيقية. ولقد أسهمت لجنة الحقيقة والمصالحة فى جنوب أفريقيا - على الرغم من كافة جوانب قصورها- فى إرساء السكينة النسبية التى تسود هذا البلد اليوم، وهو دليل واضح على القدرة الأفريقية غير العادية على التسامح والعفو عن الجرائم الشائنة، ومحاولة النظر إلى الأمام.

ويعتبر السجل العام للجان الحقيقة إيجابياً- فى مجمله، فهى توفر آلية مرنة لبناء السلام، وإرساء الأسس لإدارة الصراعات الأفريقية العديدة، المندلعة منها والكامنة. وتكمن المرونة فى حقيقة أنها توفر وسيلة للاستماع من الجميع، وكى تأخذ العدالة الاسترجاعية مكانها. وهناك جذور عميقة للإطار النظرى للعدالة الاسترجاعية بوصفها بديلاً عن نظام العدالة الجنائية ذى التوجه القصاصى (١٠) .

ولما كانت العدالة الاسترجاعية تشجع الحوار والتفاوض المباشرين بين الأفراد والجماعات المنخرطة فى الصراع فيما بينها، فإنها تحفز أيضاً على الإفضاء بالحقائق، وإبداء الندم والتوبة، والمصالحة والعلاج. وتوفر لجان الحقيقة وسيلة

لمواجهـــة الماضـــى والتقدم نحو المستقبل، من خلال كبح الذات، والتوازن، وإبعاد الرغبة فى الثأر (Villa- Vicencio 2000 b).

وفـــى التحليل الأخير ينبغى إدراك أنه لا يمكن بناء ديمقراطية صحية وراسخة ومستقرة على أساس يتجاهل أهمية الاعتراف بالماضى والتعلم من أخطائه، خاصة إذا كان هناك نوع من العنف المؤسسى.

إن الفشل فى التصالح مع الماضى القريب، وتعلم الدروس منه، يفسر لنا إخفاق مـــا تسمى الموجة الثالثة لزحف الدمقرطة فى القارة الأفريقية منذ التسعينيات، وهو ما يؤكد أن بناء السلام من خلال لجان الحقيقة يعتبر من أكثر الوسائل حيوية لتنفيذ الشعار الجماهيرى "لا تكرروها أبداً" والآمال فى حرية وديمقراطية حقيقيتين.

ملاحظات

١- صيغ هذا التعبير الشائع الآن على أيدى صمويل هنتنجتون. أنظر:

Huntington, S., 1991, Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norma, Ok: University of Oklahoma Press.

وقد أسماها "لارى دياموند" L.Diamond أيضاً "التحرير الثانى" فى عمله:

Developing Democracy in Africa: African International Perspectives.

2- Hayner, P.B. 1996. International Guidelines for the Creation and Operation of Truth Commissions.

حيث يشير إلى أن اصطلاح "لجان الحقيقة" لم يكن مستخدماً بوجه عام لوصف عمل هـــذه الهيئات المحققة، حتى بعد أن أعلنت لجنة الحقيقة التابعة للأمم المتحدة تقريرها فى أوائل ١٩٩٣ أنظر:

Report on the Commission on the Truth fo El Salvador- 1993. From Madness to Hope: The 12- year war in El Salvador. UN doc. S/23300.

٣- للاطـــلاع علـــى مناقشـــة مفصلة حول لجان الحقيقة فى كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا، أنظر:

Fombad, Charles Manga, Peace Bulding in Africa: Lessons from truth Commissons.

هذا وسيصدر هذا العمل قريباً فى "مجلة القانون فى ليسوتو".

٤- أدخـــل نظـــام الأبرتهايد كسياسة رسمية فى عام ١٩٤٨ وظل مستمراً حتى عام ١٩٩٢. وقـــد قســـم هذا النظام سكان جنوب إلى أربع فئات جنسية: الأفارقة والملونون والهـــنود والبـــيض. وقد تم الفصل بينهم فى كافة مجالات الحياة والنشاط. وقد حرم غير

البيض من حقوقهم السياسية، وحرية الحركة والاجتماع، والحصول على التعليم الحديث والرعاية الصحية.

وقد شاعت الإزاحة الإجبارية لغير البيض، الذين كانوا يتعرضون للطرد من بيوتهم ويعاد توطينهم فى "المواطن" الأفريقية الريفية، والأكواخ خارج المدن، وذلك دونما سابق إنذار. وكان العقاب الشديد بانتظار كل من يعترض على هذه السياسة. ويقدر عدد الذين اعتقلوا فى الفترة بين ١٩٦٥ و ١٩٩٢ بأكثر من مائتى ألف، تعرض معظمهم لتعذيب فائق الوحشية.

٥- أنظر:

Chapman, A.R and Ball, P., 2001 The Truth of Truth Commissions: Comparative Lessons From Haiti, South Africa and Guatemala, Human Rights Quarterly, 23, pp 4-10.

٦- ظلت دستورية اللجنة مسألة خلافية لأن المواد فى قانون محكمة التحقيق التى قامت على أساسها اللجنة كانت هى نفسها محل تشكيك دستورى.

٧- جدير بالذكر أن هذه اللجنة سبقتها لجنة أخرى فى يونيو ١٩٧٤، شكلها الرئيس حينذاك "عيدى أمين" تحت وطأة الضغوط الدولية، لبحث حالات اختفاء لأشخاص عديدين. وقد أسميت اللجنة وقتها "لجنة تقصى الحقائق فى اختفاء مواطنين أوغنديين منذ ٢٥ يناير ١٩٧١. وقد صدر تقرير عن تلك اللجنة وثق فيه لـ ٣٠٨ حالات اختفاء، ولكن الحكومة لم تقدم قط على نشر هذا التقرير. ورغم تجاهل هذا التقرير فإنه يعتبر جزءًا من التاريخ الرسمى للدولة.

٨- أنظر: الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من الممارسات الوحشية واللا إنسانية أو المعاملة أو العقاب الحاط للكرامة. وكذلك أنظر:

Scharf, M.P., 1997, The Case for a permanent International Truth Commissions , Duke Journal of Comperative and International Laws, 7, 373-378.

٩- على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات الدولية التى توجب ملاحقة مرتكبى جرائم حقوق الإنسان، فإن ثلاثاً منها بالذات تستحق الانتباه هى: اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ التى تحدد القواعد الدولية لمعاملة أسرى الحرب والمدنيين فى المناطق المحتلة، والاتفاقية الخاصة بالإبادة الجماعية التى بدأ العمل بها فى ١٢ يناير ١٩٥٢، واتفاقية مناهضة التعذيب التى بدأ سريانها فى ٢٦ يونيو ١٩٨٧. هناك أيضاً اتفاقيات أخرى ذات طبيعة عامة لحقوق الإنسان، مثل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التى دخلت حيز التنفيذ فى عام ١٩٥٣، وكذلك بعض الإعلانات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، ومن بينها إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء

الإجبارى، والمبادىء الأساسية للأمم المتحدة بشأن الحماية والتحقق من الإجراءات المتجاوزة للقانون والمحاكمات التعسفية. وكل هذه المواثيق تلزم الدول بضمان احترام الحقوق المنصوص عليها. وللإطلاع على مناقشة عامة فى هذا الشأن أنظر:

Scharf, M., 1996. The letter of the law: the scope of the international Legal Obligation to Prosecute human Crimes, Law and Contemporary Problems, 59, 41-61.

١٠-يمكن تتبع جذور هذا فى التقاليد الأقدم للعدالة فى المجتمع، وفى المثل المسيحية المستلهمة من "موعظة الجيل"، وغيرها من المفاهيم التوراتية الأقدم مثل "جوبليه" (أى سنة الحرية واستعادة الممتلكات والغفران) و"شالوم" (من العبرية) أو "السلام" (بالعربية) وتعنى السلم المقترن بالعدل. أنظر أيضاً:

Hutchison, P. and Wray, H. 1999, What is restorative Justice? New world Outlook. http: // gbgm- umc,org/now/.

المراجع:

Alie, J. A. D. 2000. A price for peace? Justice and reconciliation in post-war Sierra Leone. In A. Ayissi and R. E. Poulton, (Eds.). Bound to Cooperate: Conflict, Peace and People in Sierra Leone. 163-181. Geneva: United Nations.

Ayissi, A. and Poulton R. E.. 2000. Bound to Cooperate: Conflict, Peace and People in Sierra Leone. Geneva: United Nations.

Ball, N. 1996. The challenge of rebuilding war-torn societies. In C. Crocker and P. Hampson, (Eds.). Managing Global Chaos: Sources and Responses to International Conflict. Washington dc.: United States Institute of Peace.

Bassiouni, C. M. 1996. Searching for peace and achieving justice: The need for accountability. Law and Contemporary Problems, 59. 9-28.

Bertram, E. 1995. Reinventing government: The promise of and perils of United Nations peace building. Journal of Conflict Resolution, 39, No. 3, 387-418.

Boraine, A. 2000. Truth and reconciliation in South Africa: The third way. In R. I. Rotberg and D. Thompson, (Eds.). Truth v. Justice.

The Morality of Truth Commissions. Princeton: Princeton University Press.

Boutros-Ghali, B. 1992. Agenda for Peace. New York: United Nations.

Chapman, A. R. and Ball, P. 2001. The truth of truth commissions: Comparative lessons from Haiti, South Africa and Guatemala. Human Rights Quarterly, 23, No. i, 1-43.

Christie, K. 2000. The South African Truth Commission. Basingstoke: Macmillan Press.

Cousens, E. M. 2001. Introduction. In E. M. Cousens, K. Chetan and W. Karim, (Eds.). Peacebuilding as Politics. Cultivating Peace in Fragile Societies. 1-20. Boulder, co:Lynne Rienner.

Cousens, E. M. Chetan, K. and Karim, W. 2001. Peacebuilding as Politics. Cultivating eace in Fragile Societies. Boulder, co: Lynne Rienner.

Diamond, L. Developing democracy in Africa: African international perspectives. ttp://democracy.standford.edu/Seminar/DiamondAfrica.htm.

Dugard, J. 1997. Retrospective justice: International law and the South African model. In . A. McAdams, (Ed.). Transitional Justice and the Rule of Law in New Democracies. 69-290. Notre Dame: University ofNotre Dame.

Economist, September 1-2, 2001. Nigeria: Never apologise, never explain. 54. London.

Fombad, C. M. 2002. Peacebuilding in Africa: Lessons from truth commissions. (Forthcoming in: Lesotho Law Journal).

Galtung, J. 1975. Three approaches to peace:Peacekeeping; peacemaking and peacebuilding, In Peace, War and Defence - Essays in Peace Research, Vol. 2. Copenhagen: Christian Ejlers.

Galtung, J. 1990. Cultural violence. Journal ofPeace Research, 27, No. 3. 291-305.

Greenawalt, K. 2000. Amnesty's justice, In Truth v. Justice. The Morality of Truth Commissions. Princeton: Princeton University Press.

Grenier, Y. and Daudelin, J. 1995. Foreign assistance and the market-place of peacemaking: Lessons from El Salvador. International Peacekeeping, 2, No. 3. 350-364.

Hayner, P. B. 1994. Fifteen truth commissions - 1974 to 1994: A comparative study, Human Rights Quarterly, 16, No. 4. 597-655.

___. 1996. International guidelines for the creation and operation of truth commissions: A preliminary proposal. Law and. Contemporary Problems, 59, No. 4. 173-199.

___. 1998. Truth commissions: Exhuming the past. North American Congress on Latin America, 32, No. 2. 30-32.

___. 2001. Unspeakable Truths. Confronting State Terror and Atrocity. New York: Routledge.

Hirsch, J. L. 2001. Sierra Leone: Diamonds and the Struggle for Democracy. Boulder, co: Lynne Rienner Publishers.

Huntingdon, S. 1991. Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norma, OK: University of Oklahoma Press.

Hutchison, P. and Wray, H. 1999. What is restorative justice? New World Outlook. http://gbgm-umc.org/now/.

Kiss, E. 2000. Moral ambition within and beyond political constraints. Reflections on restorative justice. In R. I. Rotberg, and D. Thompson, (Eds.). Truth v. Justice. The Morality of Truth Commissions. Princeton: Princeton University Press.

Kritz, N. J. 1996. Coming to terms with atrocities: A review of accountability

mechanisms for mass violations of human rights. Law and Contemporary Problems, 59, No. 4,140-163.

Lederach, J. 1994. Building Peace — Sustainable Reconciliation in Divided Societies. Tokyo: United Nations University Press.

Lyster, R. 2000. Amnesty: Burden of victims. In C. Villa-Vicencio and W. Verwoerd, (Eds.). Looking Back Reaching Forward.

Reflections on the Truth Commission of South Africa. Cape Town: University of Cape Town Press.

Miall, H., Ramsbotham, 0. and Woodhouse, T. 1999. Contemporary Conflict Resolution. Cambridge: Polity Press.

Minnow, M. 2000. The hope for healing. What can truth commissions do? In R. I. Rotberg and D. Thompson, (Eds.). Truth v. Justice. The Morality of Truth Commissions. Princeton: Princeton University Press.

Ntsebeza, D. 2000. The struggle for human rights: From the un Declaration of Human Rights to the present. In C. Villa-Vicencio and W. Verwoerd, (Eds.). Looking Back Reaching Forward. Reflections on the Truth Commission of South Africa. Cape Town: University of Cape Town.

Reychler, L. 2001. Conceptual framework. In L. Reycler and T. Paffenholz, (Eds.). Peacebuilding. A Field Guide. Boulder, co: Lynne Rienner.

Roht-Arriaza, N. 1996. Combating impunity: Some thoughts on the way forward. Law and Contemporary Problems, 59, 4, 93-102.

Galtung, J. 1975. Three approaches to peace: Peacekeeping; peacemaking and

Rotberg, R. I. 2000. Truth commissions and the provision of truth, justice and reconciliation, In R. I. Rotberg and D. Thompson, (Eds.) Truth v. justice. The orality of Truth Commissions. Princeton: University ofPrinceton Press.

Scharf, M. P. 1996. The letter of the law: The scope of the international legal obligation to prosecute human rights crimes. Law and Contemporary Problems, 59, No. 4. 41-61.

Scharf, M. P. 1997. The Case for a permanent international truth commission. Duke journal of Comparative and International Law, 7. 375-378.

Schlunck, A. Truth and reconciliation commissions.

http://www.nsulaw.nova.edu/student/orgnizations/ILASJournal/4-2/Schlunk%204-2htm.

Slye, R. 1999. Apartheid as a crime against humanity: A submission to the South African truth and reconciliation commission. Michigan journal of International Law, 20, No. 2. 267-289.

Slye, R. 2000. Amnesty, truth, and reconciliation: Reflections on the South African amnesty process. In R. I. Rotberg and D. Thompson, (Eds.). Truth v. justice. The Morality of Truth Commissions. Princeton: Princeton University Press.

Truth and Reconciliation Commission. 1998. Truth and Reconciliation Commission of South Africa report. Cape Town: The Commission.

Villa-Vicencio, C. 200oa. Restorative justice: Dealing with the past differently. In C.

Villa-Vicencio and Verwoerd, (Eds.). Looking Back Reaching Forward. Reflections on the Truth and Reconciliation Commission of South Africa. Cape Town: University of Cape Town Press.

Villa-Vicencio, C. 200ob. Getting on with life: A move towards reconciliation. In C.

Villa-Vicencio and Verwoerd, (Eds.). Looking Back Reaching Forward. Reflections on the Truth and Reconciliation Commission of South Africa. Cape Town: University of Cape Town Press.

الفصل العاشر

دور الأسرة والنساء فى عملية بناء السلام فى موزمبيق (١٩٩٢-٢٠٠٢)

بنيجنا زيمبا*

١- مقـدمــة

يحلل هذا الفصل دور الأسرة فى عملية بناء السلام والديمقراطية فى موزمبيق فى الفترة بين ١٩٩٢ و ٢٠٠٢، ومن ثم فهى تستطلع التحولات ذات المغزى التى طـرأت على الأسرة بالضرورة خلال تلك السنوات العشر. وبينما سنحلل التحديات السياســية والاجتماعــية – الاقتصادية الجديدة، سنضطلع أيضاً بدراسة الدور الذى تلعــبه النســاء فــى هذه العملية، ونشأة هويات جديدة للنوع الاجتماعى، وبالتحديد هويات الإناث، والتى كانت تنمو جنباً إلى جنب مع البناء الاجتماعى.

وســوف يعطــى هذا الفصل اهتماماً خاصاً لدور النساء فى الأسرة. ويفترض البحــث هنا أنه على الرغم من تواتر مؤشرات قوية على استمرار عدم الاستقرار الاجتماعى، تفتح عملية السلام آفاقاً جديدة أمام الأسرة فى موزمبيق.

وتســتمد المقالــة مصادرها الأساسية من بحث أخير أجرى حول إعادة إدماج الأســر الــتى تضررت بشكل مباشر من الحرب الأهلية [1] ، حيث يجرى هذا فى سياق عملية إعادة البناء الوطنى.

ونحــن نعــرف "الأسرة"- من الناحية النظرية- بأنها مجموعة من الناس لها أصل مشترك، كما أن الأسرة لها دائماً حقوق عديدة، وهى محملة أيضاً بالعديد من الالــتزامات الاجتماعية. غير أن هذه الورقة لا تكتفى بهذا الافتراض، وإنما تنطلق ممــا توصــلت إلــيه نحو إعادة صياغة الإطار المفاهيمى لمقولات مثل "الأسرة" و"الهوية الأسرية" و"الهوية الأنثوية" فى السياق الراهن لإعادة البناء الاجتماعى فى موزمبيق.

ويــتركز ميداننا البحثى هنا على المناطق الريفية فى محافظة "نياسا"، وإن كان التحلــيل يمــتد إلــى ما هو أوسع ليشمل البلد فى مجمله، حيث نستخدم محافظات أخرى مثل "تامبولا"، "جازا" و"مابوتو" كنقاط مرجعية للمقارنة.

---

*Benigna Zimba قسم التاريخ، جامعة إدواردو موندلانى، مابوتو، موزمبيق
E-mail: ailbeni@zebra.uem.mz

٢-الأسرة وتحديات عملية السلام

بعد توقيع "الاتفاقية العامة للسلام" فى أكتوبر ١٩٩٢، أصبحت الأولوية الجوهرية لموزمبيق هى النضال من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعى، إلى جانب إعادة البناء الاقتصادى والسياسى والأيديولوجى. وكانت الحرب الأهلية فى موزمبيق، وما سببته من اختفاء وانفصال ونزوح الأسر والقرابات، قد أحاقت بالأسرة قدراً هائلاً من عدم الاستقرار الاجتماعى.

وكان الانخراط الواسع للرجال اليافعين والفتيان الصغار فى الحرب الأهلية عاملاً آخر أسهم بدرجة كبيرة فى هذا الوضع المقلق. فقد كان اختطاف الأولاد الصغار وإخضاعهم للتدريب كجنود وكمساعدين فى عمليات نقل الطعام وغيره من السلع والمعدات من الأمور الشائعة فى تلك الحرب الأهلية، وهو ما كان له آثار وخيمة ومباشرة على التنظيم الداخلى لقوة العمل فى الأسرة. إذ كان معنى غياب الرجال والفتيان عن الأسرة أن تتحول إلى الإناث أدوار كانت محجوزة بالأساس للذكور، أو يتم تقاسمها بين النوعين فى الظروف الطبيعية. كما أدت السنوات العشر الماضية لعملية السلام إلى توليد أدوار جديدة داخل الأسرة فى موزمبيق. وكان من نتائج هذا وذاك أن أصبح وضع النساء وأفراد آخرين فى الأسرة – من أولاد وبنات – محل تغير مستمر. وبتشكل أدوار جديدة للنوعين الاجتماعيين، تكتسب الأسرة – وبالذات النساء- هويات جديدة. وهكذا تتبلور علاقات جديدة بين النوعين الاجتماعيين حسب الطريقة التى تتعامل فيها الأسرة الموزمبيقية – بطرق مختلفة- مع الحياة اليومية، وفى مواجهة تحديات الدمقرطة والعولمة والعملية السلمية وإعادة البناء الاجتماعى.

ونحن نعرّف "إعادة البناء الاجتماعى" فى شروط السلم كعملية أيديولوجية مركبة يعتبر استقرار الأسرة مقوماً أساسياً لها. ومن ثم فإن "إعادة البناء الاجتماعى" تعنى فى موزمبيق اليوم:-

(أ) الثقة المتبادلة؛

(ب) لم الشمل والاتصال داخل الأسر التى سبق وأن تفككت بسبب الحرب؛

(ج) القدرة على التسامح والقبول بالأوضاع السياسية والأيديولوجية التى تكونت لدى كل فرد فى غضون الحرب الأهلية؛

(د) والقدرة على التوصل إلى الأهداف المشتركة فى إطار العملية الشاملة لإعادة البناء؛

٣- "الزراعة الأسرية" والاستقرار الاجتماعى- الاقتصادى

إن العلاقة بين الأسرة وإعادة البناء الاجتماعى هى ذات صلة قوية بالضرورة بالدور المعين الذى تلعبه النساء فى الأسرة. بيد أن مشاركة النساء فى الحياة

الاقتصـــادية تعـــتمد على وضعية النساء فى الأسرة. وتسهم درجة استقرار الأسرة اقتصــــادياً فـــى تحديـــد قـــدرة المشـــاركة النســـائية فى مجمل عملية إعادة البناء الاقتصادى.

وتبين الدراسات الحديثة التى أجريت فى المحافظات سابقة الذكر فى موزمبيق أنـــه بغض النظر عما إذا كان الرجل أم المرأة هو قائد الأسرة، تعتبر المرأة عاملاً جوهرياً بالنسبة للاستقرار الاقتصادى لهذه الأسرة (Zimba 2000, Zimba 1997a, Zimba 1997 b, Zimba and Americo 1997). وقد كان للأسر إجابات مختلفة إزاء أعـــباء عملـــية التنمـــية الاقتصادية، وإن كان إسهام الأسر – فى المناطق الريفية أساســـاً – فى إعادة البناء الاجتماعى – الاقتصادى يتم من خلال "الزراعة الأسرية". ودعونـــا ننظر أولاً إلى حالتين على سبيل المثال من مركزى "مافاجو" و"لاجو" فى محافظة "نياسا".

أما "مافاجو" فهو مركز تضرر كثيراً جراء الحرب الأهلية [٢] . فباستثناء أربعة مـــبانى، منها مستشفى المركز، والتى استخدمت كمقر "لحركة المقاومة الوطنية" – ريـــنامو RENAMO (الحـــزب الرئيســـى فـــى المعارضة) تم إحراق كل المبانى الإدارية بالكامل فى غمار تلك الحرب. ولا يزال مركز "مافاجو" يمر بعملية تعاف مـــن أضـــرار الحـــرب الأهلية، وكل المبانى الحكومية الموجودة الآن فى المجمع الإدارى وفـــى مجمـــل المركـــز تقريـــباً هى من ثمار عملية إعادة الإعمار خلال السنوات التسع الأخيرة بعد توقف الحرب.

ولمـــا كان مركز "مافوجو" منطقة ريفية نموذجية فإن الإنتاج الزراعى الأسرى لا يـــزال يمـــثل المصدر الرئيسى لدخل الأسرة. ولا يوجد فى مركز "مافاجو" أى مشـــروع صناعى أو زراعى يمكن أن يساعد فى خلق فرص العمل على المستوى المحلى. ويعيش حوالى ٩٩% من سكان "مافاجو" على المزارع الأسرية "ماتشامبا" التى تكفى منتجاتها لتوفير الغذاء للأسرة أربعة أو خمسة شهور فى العام. أما بقية الشـــهور فيعـــتمد الفلاحون على ما اختزنوه من منتجات، وهو بدوره يتوقف على نجـــاح الموســـم الزراعى. وخلال الحرب الأهلية تعرضت "المزارع الأسرية" أو "الماتشـــامبا" للنهب والتخريب وهجران الزراع، الأمر الذى تسبب فى فرار الناس مـــن "مافاجو". وظلت الأرض الزراعية مهجورة لسنوات عديدة، ولكن بعد توقيع اتفاقـــية الســـلام عام ١٩٩٢ عاد البعض القليل من الفلاحين إلى أراضيهم. ونتيجة لهذا يوجد فى "مافاجو" الكثير من الأراضى المتاحة للزراعة. ويكفى أن نعرف أن أكثر من نصف السكان بقليل هم الذين عادوا إلى موطنهم الأصلى بعد توقيع اتفاقية الســـلام [٣]. ومن المثير بما فيه الكفاية معرفة أن أكثر من ٨٠% من الذين عادوا إلـــى "مافـــاجو" قـــد عادوا إلى أماكن إقامتهم السابقة ذاتها، وبنوا الأكواخ والبيوت بالقرب من أطلال بيوتهم السابقة.

ومن المهم لدى تحليل العلاقة بين الأسرة والنشاط الزراعى أن نلاحظ نوعاً ما مـن "الأسلوب الطبيعى" فى تحديد قواعد العمل فى المزارع الأسرية. فسواء أكان رأس الأسرة رجلاً أم امرأة فإن من يعمل فى هذه المزارع هو كل المتواجدين من أفراد الأسرة. ومعنى هذا أن رئيس الأسرة قد يكون رجلاً، ولكنه لا يستطيع العمل بنفسـه فـى المزرعة لهذا السبب أو ذاك، مثل أن يكون طاعناً فى السن أو أصابه المرض أو لحقت به إعاقة جسدية. وفى هذه الحالة، تعمل فى المزرعة كل الإناث الأعضاء فى الأسرة.

وتبيـن دراسة استطلاعية، لم يتوفر لها لحد الآن تحليل مدقق، أنه مقابل خمس أسـر يترأسـها رجل فى "مافاجو" هناك أسرة واحدة تقوم فيها النساء بجل أو كل العمل فى "الماتشامبا".

ومـن الشـائع أيضـاً أن نجد أسراً تترأسها نساء بسبب من عدم وجود رجال بالأسـرة للعمـل فى مزرعتها. وفى مثل تلك الحالات نلمس "حلولا" مختلفة لحل مشـكلة نقص قوة العمل الذكورية فى الأسرة، مثل أن تلجأ المرأة قائدة الأسرة إلى أقاربهـا الذكـور كـى يعملـوا مؤقـتاً فى "الماتشامبا". وهذه هى حال نساء مثل "أسيجولى نتاليكا". و"فاتيما كاونجا" و"إجنيسى كانديانجو" (Zimba and Joao 2002 a). بـيد أن هذا النوع من الترتيبات ليس متاحاً على الدوام، وهنا قد تضطر قائدة الأسـرة إلى الاستعانة برجل كعامل مأجور للقيام بالمهام الأكثر ثقلاً فى المزرعة. فالرجال ضروريون لأعمال مثل تطهير الأرض، ولبناء الأماكن التى سوف يخزن فيها المحصول.

ويحـدث كثـيراً ألا تكون المرأة قائدة الأسرة قادرة على الدفع لأولئك الرجال المأجورين من أجل إعداد الأرض للزراعة، ومن ثم قد تضطر النساء إلى استخدام أسـلوب الحـرق [٤]، حـتى لـو كانت لديهن معرفة بالآثار السلبية لهذا الأسلوب (Zimba and Joao 2002 b, Zimba and Joao 2002 C, Joao 2002 B).

ولا تكـون المداخـيل مـن "الماتشامبا" كافية بوجه عام للإبقاء على الأسرة. ونقصـد بهـذه المداخيل تلك الإيرادات التى تحصل عليها الأسرة جراء بيع فائض إنـتاجها. وتبلغ القيمة السنوية التى تحصل عليها الأسرة فى المتوسط فى "مافاجو" مـا يـتراوح بيـن ٣٠٠ ألف و ٥٠٠ ألف ميتكاس (أى ما يعادل ١٢,٥ إلى ٢١ دولاراً). وتقول "مادلينا إميدى" وهى ربة أسرة مكونة من ١٤ فرداً: "لم نتمكن من اسـتخدام نقـود بيع المحصول فى شراء أكثر من ملاءة واحدة، وعلى بقية أفراد الأسرة أن ينتظروا المحصول القادم" (Zimba 2002 d).

٤- النساء ومصادر دخل الأسرة

يعتبر النظام المسمى "جانهو- جانهو" (أو حرفياً: "واحدة بولحدة") مهماً جداً بالنسبة لدخل الأسرة بالمناطق الريفية. ومعنى هذا المصطلح أن يحصل العامل على أجره فورياً بالساعة أو يوم العمل. وهنا يمكننا أن نلقى الضوء أكثر على دور المرأة فى الأسرة، وعلى وجه التحديد مساهمة النساء فى الدخل الأسرى.

ولا يقتصر هذا الأسلوب على مراكز محافظة "نياسا"، وإنما هو ممارسة شائعة فى البلد كله، وإن اختلف باختلاف الظروف المحلية. وفى "نياسا" نفسها تختلف سوق "جانهو- جانهو" حسب مستوى التنمية الاقتصادية فى كل مركز.

وهو يعنى بالأساس فى "مافاجو" العمل فى بناء البيوت، أو فى طحن الذرة، أو المساعدة فى المطاعم، أو المساعدة مؤقتاً فى العمل الزراعى بـ "ماتشامبا"، أو القيام بأى نوع آخر من العمل فى المنازل. وتقول القاعدة العامة إن أصحاب الرواتب الشهرية المنتظمة هم القادرون على تشغيل الآخرين وفق تلك النظام.

ونظراً لأن "مافاجو" خالية من المشروعات الصناعية أو البنى الأساسية التى تتطلب وجود عدد كبير من قوة العمل، فإن المتاح من الـ "جانهو- جانهو" يتضمن أعمالاً أكثر ملاءمة للنساء من الرجال، أى كطحن القمح أو الخدمة المنزلية، وهى عادة من المهام الأكثر التصاقاً بالنساء.

ومن الأمور التى حدثت مؤخراً فى المنطقة تشييد طريق سريع جديد يسهل الوصول إلى "مافاجو"، وتجديد الطرق القائمة والجسور الصغيرة، وهو ما خلق فرصاً لتشغيل الرجال وفق نظام "جانهو- جانهو". ولكن من الواضح أن النساء فى "مافاجو" لديهن فرص للعمل وفق هذا النظام أكثر من الرجال. وهو الوضع الذى يمكن أن يفسر جزئياً زيادة الدور الذى تضطلع به النساء هناك.

وإذا ذهبنا غرباً إلى "لاجو"، وهو مركز آخر – كما أسلفنا القول- فى محافظة "نياسا"، ولكنه كان أقل تضرراً من الحرب الأهلية، سنجد اختلافاً قليلاً فى العلاقة بين النساء ونظام "جانهو- جانهو" والدخل الأسرى (٥) . ومن الطريف ملاحظة أن نظام "جانهو- جانهو" أكثر تنوعاً فى مركز "لاجو" فهو لا يعنى هناك فقط عمل النساء كخادمات أو فى طحن الحبوب، وإنما أيضاً القيام بذات الأعمال "الذكورية" تقليدياً، مثل تجصيص الحوائط وطلاء الأكواخ والأعمال المختلفة فى تشييد الطرق. وهناك أيضاً أنشطة بيع الفحم وأخشاب الوقود والتدفئة، وإن كانت هذه الأعمال قابلة لأن تتم لغير حساب صاحب عمل.

ويقول الإخباريون إن مركز "لاجو" الذى نعم بأمن أكثر قد عرف نشاطاً كبيراً فى مجال البناء، "فحتى إبان الحرب لم نكن نتردد فى بناء الأكواخ والبيوت، لأن خطر التدمير كان ضئيلاً" (Joao 2002 a).

وعلى النقيض مما عليه الحال فى "مافوجو" نجد أن نظام "جانهو- جامهو" يعطى فرصاً متساوية تقريباً لكل من النساء والرجال، فضلاً عن أن النساء فى "لاجو" يبدين قدرة أكبر على الحصول على أدوار جديدة فى سوق هذا العمل. فهن يعملن بالفعل فى الأنشطة المسماة "ذكورية" مثل بيع الفحم والأخشاب وتطهير الطرق [٦] .

وبينما أيضاً لا يجد الرجال فى مركز "مافاجو" الشجاعة الكافية، ولا القدرة أو الحاجة إلى القيام بأعمال عرفت "بالنسوية" تقليدياً (مثل طحن الحبوب)، يبدو الوضع مخالفاً تماماً فى مركز "لاجو". كما أظهرت نساء "لاجو" القدرة على القيام بأنشطة "ذكورية".

ومن النقاط الجديرة بالملاحظة هنا أن بعض الأنشطة فى "لاجو" مثل تطهير الطرق، لا يقتصر العمل فيها على نظام "جانهو- جانهو"، وإنما قد تكون أيضاً بمثابة النشاط الرئيسى لرجال ونساء يعملون بها على أساس تعاقدى. وحسبما توصلت دراستنا فى قسم "ميتانجولا" – وهو أكبر الأقسام الإدارية فى مركز "لاجو"- فإن هناك أسرة من بين كل عشرين أسرة يوجد بها امرأة واحدة على الأقل تعمل فى المدارس أو مكاتب الإدارة بالمركز. وتجرى هذه الظاهرة بشكل اعتيادى، بغض النظر عما إذا كان على رأس الأسرة رجل أم امرأة.

وهناك عنصر آخر يجعل "لاجو" فى حالة تمايز كبير عن "مافاجو". ففى "مافاجو" تعتبر المزرعة الأسرية (ماتشامبا) هى النشاط الرئيسى والأساسى للحفاظ على استمرار جميع الأسر، أما فى مركز "لاجو" – وبالتحديد فى منطقة "ميتانجولا" - لا تعدو المزرعة الأسرية أن تكون نشاطاً تكميلياً لدخل الأسرة إذ إن وجود بحيرة "نياسا" بالقرب من "لاجو" سمح بأن يكون صيد الأسماك مصدراً مهماً آخر للدخل الأسرى. غير أن دراستنا الاستطلاعية سالفة الذكر لم تستطع أن تخبرنا عن مدى انخراط النساء فى نشاط الصيد، ومدى مساهمة هذا النشاط فى الدخل الأسرى.

ويختلف الارتباط بين أسلوب "جانهو- جانهو"، ومساهمة النساء فى دخل الأسرة، يختلفان بين أقاليم موزمبيق المتعددة: ففى معظم المناطق الحضرية، يعتبر "القطاع غير الرسمى" هو النشاط الذى تقوم النساء من خلاله بتكميل دخل الأسرة. وتبين دراسة قامت بها منظمة غير حكومية تدعى "موليدى" MULEIDE (أى منظمة النساء والقانون والتنمية) وركزت على دور النساء فى القطاع غير الرسمى فى حى "جورجى ديمتروف" (مابوتو سيتى) تبين نتائج مفيدة لبحثنا. إذ تشكل النساء أغلبية تعاملين فى القطاع غير الرسمى بالمناطق الحضرية مثل "مابوتو". بل والأكثر أهمية هنا أن نساء المناطق الحضرية يتمكن من خلال القطاع غير الرسمى من الإسهام مساهمة كبيرة فى الدخول الأسرية لكل الفئات الاجتماعية

(MULEIDE 1994). وترتـبط مسـاهمة النساء فى الدخول الأسرية، وفى مجمل الحياة الاقتصادية، ارتباطاً وثيقاً بنمو القطاع غير الرسمى.

وبالإضافة إلى القطاع غير الرسمى المنتشر فى مجالات عديدة من حياة المدن فـى موزمبـيق، هناك ميل متزايد وسط النساء للانخراط فى مشروعات صغيرة لتولـيد الأربـاح (Zimba 2000). ففى مدينة "تامبولا سيتى" على سبيل المثال نجد حـالات تبيـن بجلاء القدرة المتزايدة عند النساء على إيجاد بدائل متعددة للاعتماد على النفس.

ففـى أوائل أبريل ١٩٩٩ حصلت مجموعة مكونة من اثنتى عشرة سيدة على تدريب لستة أيام أهلّهن للعمل كمساعد عامل فى بناء وإعادة بناء الطرق والجسور. وقد نظم هذا التدريب المهنى لهن اتحاد النساء الريفيات فى نامبولا AMR، وكانت الفكـرة المـتوخاة مـن هذا التدريب هى إيجاد عمل لأولئك النسوة، غير أنهن لم يحصـلن على وظائف ثابتة. وقررت رئيسة المجموعة وتدعى "فيلومينا كالافيتى" أنـه ليس من الملائم لهن الجلوس هكذا غير مستغلات للمعرفة والتدريب اللذين تم اكتسـابهما. وكـبديل لـنقص الوظائف فى المجال الذى تدربن فيه (وهو الطرق والكـبارى) بـادرت المجموعة بعمل مشروع جديد خاص بهن، حيث فى صناعة بلوكـات أو قوالـب الطـوب الأسمنتى المستخدمة فى بناء المنازل. وخلال فترة قصيرة جداً من الزمن أصبح مشروعهن الأكثر نجاحاً فى مجاله فى "تامبولا سيتى" (Zimba 2000: 26).

وأخـيراً يصبح بإمكان الباحث من خلال فهم الصلة بين نظام "جانهو- جانهو"، والقطـاع غـير الرسمى، والمشروعات الصغيرة، وزراعة الأرض، يمكنه تحليل تقسيم العمل داخل الأسرة حسب النوع الاجتماعى لرأسها.

٥- تقسيم العمل داخل الأسرة

تكتسـب علاقـات النوع الاجتماعى من خلال تقسيم العمل كامل أبعادها داخل نظـام الـنوع المتشكل اجتماعياً (Andrade et al. 1998: 30). ووفق هذا التصور، يعتمد تقسيم العمل داخل الأسرة اعتماداً قوياً على ما إذا كان رأس الأسرة ذكراً أم أنثى. ولكى نكون واضحين فإنه من خلال النظر فى علاقات العمل وقيادة الأسرة، نستطيع تحليل الدور الخاص الذى يلعبه كل فرد من أفراد الأسرة فى عملية الإنتاج وفى تقسيم العمل الأسرى.

ويقصـد بـرأس الأسـرة ذلك الشخص الرئيسى الذى يتخذ القرارات الخاصة بتقسـيم العمل داخل الأسرة. ووفقاً لتقديراتنا الأولية وجدنا أن هناك ثلاث أسر فقط تترأسهن نساء من بين كل ٤٥ إلى ٥٠ أسرة [٧].

وتتوزع حالات الأسر التى تقودها نساء على النحو التالى:-

(١) أرامل يزيد عمرهن عن خمسين عاماً. وتعتبر السن هنا عاملاً أساسياً لأن الأرامل صغيرات السن يمكن أن يتزوجن ثانية "بسهولة" حتى لو كان لديهن أطفال كثيرون [٨] .

(٢) نساء انفصلن عن أزواجهن ولديهن عدد كبير من الأطفال، بل وربما أحفاد أيضـــاً، وهـــو ما توضحه حالات مثل "ألينا رجابو" و"فاتيما سيدى" و"أميليا شاندى" مـــن مركز "مافاجو"، فالثلاث منفصلات عن أزواجهن ولديهن الكثير من الأطفال والأحفاد (Zimba et al. 2002).

(٣) أمهـــات ونســـاء عزباوات (صغيرات أو كبيرات السن) يتحملن مسئولية أفـــراد عديديـــن فى الأسرة مثل الآباء والأجداد وغيرهم من الأقارب. وتوضح لنا حالـــة "أدامو إيسا" البالغة من العمر سبعين عاماً كيف أنها تترأس أسرة مكونة من أحـــد عشر فرداً، بينهم ستة تجاوزوا سن السبعين. ويعيش كل هؤلاء على حساب "أدامـــو إيســـا" التى لا تزال تعمل فى "الماتشامبا" – رغم سنها الكبيرة– بمساعدة واحد من أولادها (Zimba, Joao et al. 2002).

(٤) نســـاء يعتنين بأقارب طاعنين فى السن، رجالاً ونساء. كما تدخل فى هذه الفـــئة أيضـــاً حـــالات استثنائية لجماعات من المسنين قد يعيشون معاً على أساس المســـاعدة المتـــبادلة. وقـــد لاحظـــنا أنه فى هذه الحالات الأخيرة عادة ما تتولى المسئولية امرأة فى الأربعينيات من عمرها.

(٥) نســـاء لا يعرفـــن مكان أزواجهن. وتشير هذه الحالات إلى الأزواج الذين اخـــتفوا إبان الحرب الأهلية، ولا تعرف أسرهم ما إذا كانوا على قيد الحياة أم لا. وهـــى حـــالات متكررة كثيراً فى الأقاليم التى ضربتها الحرب الأهلية مثل مركز "مافاجو".

(٦) نساء لديهن أطفال من آباء مختلفين.

(٧) حـــالات النســـاء اللاتى تزوجن من رجال مسنين، أو معاقين جسدياً. ولا يـــتعدى الزوج هنا دوره بالمعنى الفيزيقى، أما عملية اتخاذ القرارات فتقع بالكامل على عائق الزوجة.

هـــذا وقد أوضحنا سابقاً أن رأس الأسرة، وقدرته على اتخاذ القرار، رجلاً كان أم امرأة، هما اللذان يحددان تقسيم العمل الأسرى. وانطلاقاً من هذا الاقتناع ننطلق نحو تحليل أثر نوع رأس الأسرة على تقسيم العمل داخلها.

مـــن يعمـــل [٩] إذن فى الأسر التى يترأسها رجال؟ ويجب ملاحظة أن النتائج الـــتى ســـيرد ذكرها فيما بعد، إجابة عن هذا السؤال، قد بنيت على دراسات حديثة وتفصـــيلية أجريت فى محافظة "نياسا" مع التركيز على مراكز "مافاجو" و"مويمبى" و"لاجـــو"، ومحافظـــة "تامـــبولا" مع التركيز على مدينة "تامبولا سيتى" ومركزى "موجيـــنكول" و"ميكونـــتا"، ومحافظة "مابوتو" وبخاصة مدينتى "مابوتو" و"ماتولا"،

ومحافظة "جازا" مع التركيز على مدينة "إكساى- إكساى" ومركزى "ماسيا" و"شيبوتو".

كما بنيت النتائج أيضاً على بيانات ميدانية ودراسات مبدئية أجريت فى محافظات "إنهامبانى" و"جابود لجادو" و"سوفال" و"تيتى".

ووفقاً لكل هذه الدراسات وجد أنه فى أكثر من ٨٠% من الأسر التى يقودها رجال لم تكن النساء يعملن فحسب فى الأرض الزراعية، وإنما ينتجن أكثر من نصف دخل الأسرة (Zimba 1997 a, 1997 b, 2000, 2002 f, Mozambique National Human Development Report 1999- 2000: 50).

ومن ثم فإن الإجابة عن سؤال "من يعمل فى الأسر التى يترأسها رجال؟" مسألة معقدة. فلا شك أن هناك نساء كثيرات يشكلن المصدر الوحيد لدخل أسرهن. وكما ذكرنا سابقاً، فإن النساء يلجأن فى بعض الأحوال إلى طلب المساعدة من قوة العمل الذكورية من أجل إنجاز بعض المهام فى بناء البيوت وقطع الأشجار والأحراش وإعداد الأرض للزراعة.. الخ. وهذه هى حالة "أسيجولى نتاليكا" و"جنيسى بوانمادى" و"فاتيما نتاليكا" فى مركزى "مافاجو" و"مويمبى" (Zimba and Joao 2000 a). ومما يجدر ذكره أن بعض الأسر التى ترأسها نساء لا يتاح لها فى داخل الأسرة قوة عمل ذكورية. وهناك حالات خاصة مثل الحالة الآتية:-

تبلغ "ريتا أسومانى" السادسة والعشرين من عمرها، وهى ابنة "أدانى ميدى" وهى مواطنة تبلغ الخمسين من عمرها ولديها عشرة أبناء بينهم ذكور. وتضطلع "ريتا أسومانى" برئاسة أسرة مكونة من ثمانية أفراد، ومع ذلك فقد اعتادت دوماً القول بأن أمها هى ربة الأسرة، وذلك على سبيل الاحترام وتمشياً مع التقاليد الثقافية المرعية. ولدى "ريتا أسومانى" خمسة أطفال من شريكها السابق الذى انفصلت عنه لأسباب لا تتعلق بالحرب الأهلية. ولم يتم تسجيل أطفال "ريتا" فى السجلات الرسمية على الرغم من وجود مكتب لتسجيل المواليد فى "مافاجو". أما والدهم فهو رجل شاب انفصل عنها قبل أن تلد طفلها الخامس. وتقول "ريتا": "إنه قد رأى أن لدينا أطفالاً كثيرين وأنه لن يستطيع الإنفاق على أسرة بهذا الحجم. وهو يعيش الآن فى مدينة لتشنجا عاصمة محافظة نياسا" (Zimba 2002 e).

عاشت "ريتا" مع والد أطفالها فى الفترة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٠، ثم عادت بعد هذا إلى بيت أمها حينما أصبحت حاملاً لولدها الأصغر. وبعد فترة وجيزة من العودة إلى بيت الأم، عقد اجتماع بين أسرة "ريتا" وأسرة شريكها واثنين من ممثلى المجتمع المحلى. وقرر المجتمعون إجبار شريك "ريتا" على الإقرار بأبوته للأطفال. وعندئذ تظاهر الشريك بالرغبة فى الاعتراف بالأبوة والمسئولية عن أطفاله. ويبلغ طفل "ريتا" الخامس الثانية من عمره الآن، ولكن أباه يعيش فى "لتشنجا"، ولا يزال غير معنى بالإنفاق على أى من أطفاله (١٠).

ودعونا الآن نناقش حالة "ريتا" بالتفصيل. من الواضح أن "ريتا" قد سعت بالدرجة الأولى إلى الحصول على اعتراف شريكها بأبوته للأطفال، وهو ما يعنى مساعدته فى نفقات الأسرة، أى أن يرسل سلعاً ونقوداً لأطفاله، أو أن يقوم ببعض الأعمال التى تطلبها منه أسرة "ريتا". وتقول "ريتا أسوماني" إن منزلها قد دمر فى الحرب الأهلية. وأثناء بناء البيت من جديد كانت "ريتا" وأمها فى حاجة ماسة إلى قوة عمل ذكورية للمساعدة فى لبعض أعمال البناء. وبالفعل توسلتا – بالمعنى الحرفى للكلمة- إلى الشريك السابق كى يساعد فى البناء، إلا أنه رفض تماماً تلبية طلبهما. وتقول الأم "أدانى ميدى" "إن ابنى الأكبر هو الذى قام ببناء البيت لأن والد أطفال ريتا لم يعد قط إلى مافاجو، ولم يزرنا إلا عندما اكتمل البناء، وقد حدث هذا بالضبط عندما عادت ريتا إلى البيت لتعيش معنا فى عام ٢٠٠٠. وعندئذ بدأ فى إنجاب الأطفال من جديد!" (Zimba 2002 e).

ومن الدروس التى نتعلمها من هذه الحالة أن الوجود لرجل بالغ – ولو بشكل مؤقت- فى الأسرة هو أمر هام فيما يبدو للاستقرار المعنوى لها. ففى معظم المناطق الريفية، ومنها "لافاجو"، لا تزال التقاليد والمعتقدات الثقافية المحلية بالغة القوة، ومن ثم فإن وجود رجل ما فى الأسرة يجعلها محترمة فى المجتمع المحلى. ولا تقتصر هذه النوعية من الحالات على مراكز "مافاجو" و"لاجو" و"مويمبى" أو غيرها فى محافظة "نياسا". فقد أوضحت دراسة أجريت فى محافظات "تامبولا" و"جازا" و"مابوتو" فى الأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، أن هذه الحالات آخذة فى التزايد فى المناطق الريفية والحضرية على السواء (Zimba 1997 b). ورغم اختلاف الأسباب التى تدفع امرأة ما إلى إنجاب أطفال بينما هى لا تزل مقيمة مع أسرتها، فإن النتيجة تكون واحدة. فأولئك النساء يخلقن دائرة مغلقة من اعتمادهن على الرجال، وهن نادراً ما يتمكن من التحرر منها، حيث يحافظن على علاقات تحمل من المشاكل أكثر مما تأتى بالمنافع.

وعموماً فإن مسألة تقسيم العمل الأسرى تحتاج إلى النظر إليها إجمالاً من زاوية الارتباط الوثيق بمستوى التعليم الرسمى فى الأسرة. وفوق هذا على النساء الاضطلاع بدور قيادى فى الارتقاء بمستوى التعليم الرسمى داخل أسرهن.

٦- دور النساء فى التعليم الرسمى للأطفال

تعتنى الأسرة فى موزمبيق اعتناء كبيراً بالتعليم الرسمى للأطفال، ينطبق هذا على الريف مثلما ينطبق على الحضر. ومما يسر النفس أنه حتى فى المناطق الريفية النائية جداً، من المألوف جداً رؤية طفل صغير يحمل حقيبة بلاستيكية قديمة ومتربة، بها كراسة أو كتيب، ويسير على قدميه لمسافة ما فى طريقه إلى المدرسة. ويمكن فهم دور النساء فى التعليم الرسمى للأطفال على نحو أفضل فى

ضــوء البــيانات التالية، حيث تقدم صورة عامة ومقارنة عن المرحلة الحالية فى التعليم الرسمى للرجال والنساء:-

- فــيما يــتعلق بمعــدل الأمــية فى موزمبيق فقد انخفضت نسبة النساء غير القادرات على القراءة والكتابة بأية لغة من ٧٤,٤% عام ١٩٩٧ إلى ٧١,٢% عام ٢٠٠٠، بيــنما انخفضــت نسبة الرجال الأميين فى الفترة نفسها من ٤٤,٦% إلى ٤٠,٢% (Mozambique National Human Development Report 1999- 2000: 37).

- إن ٤٤% ممــن الــتحقوا بالصف الأول الدراسى عام ١٩٩٣ على المستوى الوطنى كانوا من الإناث (Ivala and Bonnet 1999: 80).

- إن ٢٢% مــن التلميذات اللاتى التحقن بالصف الأول على المستوى الوطنى عــام ١٩٩٣ قد وصلن إلى الصف السادس فى العام ١٩٩٨ (Ivala and Bonnet 1999: 82).

- فــيما يــتعلق بالأداء المدرسى للأولاد والبنات فى المحافظات المختلفة، فإنه من بين كل مائة تلميذ دخلوا الصف الأول عام ١٩٩٣، وصل إلى الصف السادس فــى عــام ١٩٩٨ خمســة وعشرون فى الجنوب، وثمانية فى الوسط، وأربعة فى الشمال (Ivala and Bonnet 1999: 82).

- ومــن بين كل مائة تلميذة التحقن بالصف الأول عام ١٩٩٣ كان هناك ٤٨ تلمــيذة فــى الجنوب، ٤٢ تلميذة فى الوسط، و ٣٦ تلميذة فى الشمال (Ivala and Bonnet 1999: 81).

ولا تقول هذه البيانات الكثير أو القليل عن الكيفية التى ترسل بها الأسر عامة، والنســاء والأمهــات خاصة، أطفالهن إلى المدرسة. وتبين الدراسة الحالية- التى تشمل المناطق النائية- أن ٦٠% من التلاميذ تنفق على تعليمهم النساء (١١).

جدير بالذكر أن المدارس فى المناطق النائية فى الشمال والوسط والجنوب على الســواء، تقــبل الاستعاضة عن رسوم التسجيل النقدية بمنتجات زراعية مثل الذرة والأرز والفــول والموز... الخ. بل من المألوف جداً أنه فى حالات السداد نقداً، يتم الحصول على النقود عن طريق بيع المنتجات الزراعية. ومرة ثانية يجب ملاحظة أن هــذه المنــتجات تأتى من المزرعة الأسرية (ماتشامبا)، وقد شرحنا من قبل أن معظــم الأسر تحتاج إلى فترة من الزمن حتى تحصل على محصول جيد، ومن ثم تكون القدرة على تسجيل الأطفال فى المدرسة.

ولا تبيــن الأرقام سابقة الذكر المجهود الذى يبذل والصعاب التى تكتنف ذهاب كــل طفــل فى ريف موزمبيق إلى المدرسة. وتهدف الدراسة الحالية إلى توضيح الثمــن الباهظ الذى تدفعه الأسر لإرسال أطفالها إلى المدارس. فالمنتجات الزراعية

الــتي تدفــع الرسوم الدراسية تمثل جهد أسرة بأكملها، وتلعب فيها النساء بلا شك دوراً رئيسياً.

وقــد شاهدنا عدداً من الأمهات فى محافظتى "نامبولا" و"نياسا" يشجعن أطفالهن علــى الذهاب إلى المدرسة، حتى فى الأحوال التى تعانى فيها الأسر من نقص قوة العمل الضرورية لزراعة "الماتشامبا".

تقــول "فاتــيما سعيدى" (مركز "مافاجو"- محافظة "نياسا"): "نحن نفضل معاناة الجــوع على حرمان أطفالنا من الذهاب إلى المدرسة" (Zimba 2002 b). ومع ذلك لا يــزال هناك أطفال لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة، إما لأسباب مالية أو لعدم وجــود مدرســة فى المنطقة التى تقيم بها الأسرة. ومن المؤثر جداً أن نعرف عن أسر مثل أسرة "أسايينا أوندى" التى تعيش بعيداً عن المدرسة الموجودة فى المجمع الإدارى بمركــز "مافاجو". فقد قررت "أسايينا" وأسرتها الانتقال للعيش بالقرب من المدرســة حــتى لا يتكبد الأطفال المشى على أقدامهم مسافات طويلة للوصول إلى المدرسة (Zimba 2002 a).

ونــنهى هذا الجزء بعبارة قالتها "ريتا أسوماني"، والتي يتضح منها كيف يبذل عــدد صــغير ولكــنه يــتزايد من النساء مجهوداً خارقاً كى يذهبن هن أيضاً إلى المدرسة.

تقــول: "بدأت الدراسة فى زمن الحرب الأهلية، وأنهيت الآن الصف الخامس، ولكــنى كنت دائماً أرضع طفلاً لى فى فترة الراحة بين الحصص الدراسية، حيث كــان يحضره لى أحدهم من البيت. وقد سبب لى هذا بعض المتاعب مع المدرسين الــرجال الذين كانوا لا يحبون هذه الممارسة. ولكن هذه هى الطريقة التى تمكنت بهــا مــن بلــوغ الصف الخامس والاستمرار فى إرضاع أطفالى فى نفس الوقت. ونحن معتادون على إرضاع الطفل لفترة عامين أو ثلاثة" (Zimba 2002 e).

٧- إعادة صياغة مفهوم "الأسرة" فى موزمبيق

شــهدت الســنوات العشر الأخيرة تشكل الكثير من السمات الجديدة للأسرة فى موزمبــيق. ولا يجــوز اختزال هذه التغيرات فى أنها مجرد نتيجة مباشرة لعملية الســلام فــى الــبلد. وإنما يجب النظر لأى تطور فى الديناميات الداخلية للعلاقات الأســرية فــى موزمبــيق، فى سياق عملية كاملة للتنمية السياسية والاجتماعية- الاقتصــادية فــى زمن السلم. ولعل من الممكن رصد اثنين من أهم التحولات التى طرأت على الأسرة فى موزمبيق.

أولهما تغير مفهوم الإقامة بالنسبة للأسر، وخاصة فى المناطق الحضرية، حيث أضــحى من المألوف جداً أن تشترك أكثر من أسرة فى مكان إقامة واحد، وإن لا يشترط بالضرورة أن تتحول هذه الأسر إلى أسرة معيشية واحدة.

والـــثانى هـــو ذلـــك الـــتقارب الوثيق بين مقولتى "الأسرة" و"الأسرة المعيشية" فالأســـرة المعيشـــية كمفهـــوم "تـــؤدى إلـــى سلطة فى اتخاذ القرار بشأن الإنتاج والاســـتهلاك" (Guyer 1981: 89) وهـــى أيضـــاً "مفهوم تحليلى رئيسى، بمقتضاه تشـــترك أســـرتان أو أكثر فى وحدة اقتصاد منزلى" (Guyer 1981: 99) كذلك تعد الأسرة المعيشية "جمعاً مركباً لعمليات إنتاجية وأنماط إقامة وممارسات أيديولوجية، متداخلة فيما بينها" (Zeleza 1993: 12).

وفـــى الحـــياة اليومية بموزمبيق تمتزج وتتداخل بسهولة "الأسرة" مع "الأسرة المعيشـــية"، حيـــث يتم النظر إلى "الأسرة" فى معظم الأحوال كمجموعة من الناس بيـــنهم روابـــط الـــدم والعصب، ومن ثم فهى وحدة أساسية فى "الأسرة المعيشية". ولهـــذا فنحن بوضوح إزاء ظاهرة تحتاج إلى تكييفات إبستمولوجية على المستوى النظرى.

تشير جميع المصادر إلى وجود زيادة فى عدد المنخرطين فى أسر معيشية، فى المناطق الريفية والمراكز الحضرية على السواء، وإن كانت المعدلات أعلى بشكل جلـــى فـــى الحضـــر. ومـــع ذلـــك فنظراً للتباينات داخل الإطار العام للتطور فى موزمبيق، فإن أى تعميم فى هذا الشأن ينبغى أن يتخذ أقصى درجات الحذر.

تقـــول بـــيانات نشـــرها معهـــد الإحصـــاء الوطنى (Instituto Nacional de Estatistica- INE 2001: 11) إن متوســـط عدد الأفراد فى الأسرة المعيشية يتراوح بيـــن ٤,١ فـــرد فى المناطق الريفية و ٤,٤ فرد فى المناطق الحضريو. أما تقرير التنمـــية البشرية فى موزمبيق (2002:90) فيدافع عن أن "... حجم الأسرة المعيشية الواحـــدة يتـــناقص مـــع الزيادة فى نصيب الفرد من الإنفاق الإجمالى فى كل من المـــناطق الحضـــرية والريفية. ففى المناطق الريفية تعتبر الأسر المعيشية الأكبر حجماً هى الأكثر فقراً" (١٢).

ونقـــدم فيما يلى عرضاً موجزاً للعوامل التى توضح على نحو أفضل التحولات التى طرأت على الأسرة فى موزمبيق خلال العقد الماضى.

٧-١ زيادة عدد المنخرطين فى الأسرة والأسرة المعيشية

تشـــير تقديراتنا الخاصة، والمبنية على بيانات مستقاه من دراسات أجريت فى بعـــض المـــناطق الريفية فى شمال موزمبيق خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢، تشـــير إلـــى أن متوســـط عـــدد أفراد الأسرة المعيشية فى ريف موزمبيق آخذ فى الـــزيادة. فعلى سبيل المثال، وعلى العكس من الأرقام المذكورة فى الفقرة السابقة كـــان متوســـط عـــدد أفـــراد الأسرة المعيشية خمسة أفراد فى المركزين الريفيين "مافاجو" و"مويمبى" (بمحافظة "نياسا").

ومع ذلك فإن "مافاجو" قد لا تكون أفضل مثال يضرب فى حالتنا، نظراً لضرورة أن نأخذ فى الحسبان أنه بعد الدمار الذى سببته الحرب الأهلية هناك، لا يزال السكان يمرون بعملية إعادة التوطين. ويلاحظ أن الأسر المعيشية فى مركز "مافاجو" هى الأكبر حجماً حيث يتراوح عدد أفرادها بين ١٦ و ١٨ فرداً (١٣) وهناك عدة أسباب تفسر هذه الظاهرة، مثل حقيقة أن الكثير من الأسر قد استضافت أناساً تركوا أماكن إقامتهم بسبب الحرب الأهلية. ونشدد هنا فقط على ثلاثة عوامل.

٧-١-١ إعادة إدماج المترملات

يلاحظ فى المناطق الريفية بشمال موزمبيق، حيث لا تزال التقاليد الأمومية قوية جداً، فإنه من المألوف جداً أن تكون فترة الترمل قصيرة نسبياً، وخاصة إذا كانت الأرملة صغيرة السن. فالرجال الذين لديهم بالفعل زوجة أو أكثر يتزوجون "بسهولة" من الأرامل. ومن ثم يتم إدماج الأرملة وأطفالها من الزوج المتوفى فى الأسر أو الأسر المعيشية القائمة بالفعل والتى ينتمى إليها الزوج الجديد.

ويسهم هذا العامل فى حدوث زيادة كبيرة فى عدد أفراد الأسرة أو الأسرة المعيشية. أما بالنسبة للرجال الأرامل فتقول كل المؤشرات إنهم يتزوجون مرة ثانية فى فترة قصيرة أيضاً، ولكنهم يفضلون عادة الزواج من شابات أو عزباوات ليس لديهن أطفال.

٧-١-٢ انتشار تعدد الزوجات

هناك أسباب تاريخية وسوسيولوجية وراء انتشار تعدد الزوجات فى المناطق الريفية بشمال موزمبيق، حيث تتشكل أغلبية سكان هذا الإقليم من المسلمين الذين يراعون مبادىء أخلاقية تقبل بزواج الرجل من عدة نساء فى آن واحد. كما أن وجود عدد كبير من الرجال الذين يمثلون السلطة التقليدية، مثل "الريجولو" (١٤) أو "التشى" (١٥) أو أى شكل آخر من المؤسسات غير الحكومية، يمثل عاملاً آخر فى تعدد الزوجات. ومن المعتاد أن يتمتع أصحاب هذه السلطة التقليدية بمكانة سامقة فى المجتمع المحلى. ويلاحظ فى مراكز "مافاجو" و"مويمبى" و"لاجو" (محافظة "نياسا") أن كل الرجال الذين حصلوا على لقب "تشى" لديهم زوجتان على الأقل أما بالنسبة لمن لديه لقب "ريجولو" فمن المقبول له كقاعدة اجتماعية أن يكون عنده أكثر من زوجة.

٧-١-٣ موقف المجتمع المحلى من الزنا

يعتــبر الموقــف الــذى تتخذه الجماعة المحلية إزاء الزنا عاملاً آخر يسهم فى زيــادة عــدد أفراد الأسر المعيشية والأسر. فليس من الأمور النادرة، وخاصة فى المــناطق الريفية بموزمبيق،أن تجبر الأسر أو الجماعة المحلية الرجل الزانى على تحمــل عقبات ما اقترفه. ويحدث هذا بشكل خاص حينما تنتج العلاقة الآثمة أطفالاً (Zimba 2002 f). وهكــذا فــإن "عقــاب" الزنا ينتهى إلى زواج جديد. وتسهم هذه الحــالات فى انتشار تعدد الزوجات، وتكاثر الأسر والأسر المعيشية المختلفة التى يترأسها رجل واحد (١٦) .

٧-٢ زيادة عدد الأسر المعيشية التى ترأسها نساء

مــن السمات المهمة لتغير الأسرة فى موزمبيق خلال العقد الماضى زيادة عدد الأســر الــتى ترأســها نســاء، وخاصــة فــى المــناطق الحضرية بجنوب البلد (Mozambique National Human Development Report 2001-2002) ومــن الأســباب الــتى تفسر الانخفاض النسبى لعدد الأسر التى ترأسها نساء فى المناطق الريفــية بشــمال موزمبــيق، كمــا أوضحنا سابقاً، ذلك الارتفاع فى مستوى تعدد الزوجات والاتحادات الأمومية.

٧-٣ زيادة عدد الأمهات العزباوات والمنفصلات

ونقصد بها زيادة عدد الأمهات العزباوات أو المنفصلات، واللائى لديهن أطفال بينما يتعايشن مع رجال خارج مؤسسة الزواج.

٧-٤ نقص أماكن الإقامة وخاصة بالنسبة للشباب

يعتــبر نقــص أماكن الإقامة اللازمة للمتزوجين حديثاً – وخاصة فى المناطق الحضــرية- مــن الأسباب الرئيسية التى تدفع أولئك الشباب إلى تكوين أسرهم مع الإقامة مع ذوى القربى.

وبعد أن تطرقنا إلى السمات الرئيسية للتغير الأسرى فى موزمبيق، كيف يمكننا فــى هــذه الأيــام تعــريف مفهوم "الأسرة فى موزمبيق" على المستويين النظرى والعملى؟

هــذا وقــد عرف "ساموار متشيل" فى أواسط الثمانينات "الأسرة فى موزمبيق" علــى النحو التالى: "الأسرة هى المعمل الأساسى للمجتمع، ففى الأسرة تبدأ عملية تعديــل الذهنــيات، وفى الأسرة أيضاً ينبت حب الوطن، وفى الأسرة كذلك سوف نسعى إلى توطيد الوعى بوحدة الوطن" (Machel 1989: 21).

ومع بداية القرن الحادى والعشرين، وتراجع القيم الأخلاقية – على النقيض من الحديـث السـابق فى الثمانينيات– أخذت الأسرة تفقد معظم استحقاقاتها كـ "مكون روحى واجتماعى واقتصادى وثقافى" (OP Cit.).

بـيد أن الأسرة، وعلى العكس من بعض المعتقدات الشائعة، ليست مؤسسة فى حالة اضمحلال. فأساس "الأسرة" اليوم ينشأ بشكل جوهرى من وظيفتها كـ "وحدة إنتاج واستهلاك من حيث علاقتها بسوق العمل" (Andrade et al. 1998: 30). ومن جانب آخر كان للنفوذ المتنامى للعولمة فى سوق العمل بموزمبيق أثره القوى على العلاقات الأسرية والترتيب الاجتماعى.

وقد ركزنا فى مقدمة هذا الفصل على مفهوم الأسرة الذى يعطى أولوية لروابط الـدم والأصـل المشـترك. والآن، وفى محاولة لإعادة صياغة مفهوم الأسرة فى موزمبيق، نعيد التأكيد على ضرورة تصور الأسرة على أنها:

(أ) مؤسسـة فـى حالـة تغير متواصل، يجرى على أساس الديناميات الجديدة للتطور الاجتماعى– الاقتصادى والسياسى والأيديولوجى والثقافى؛

(ب) مؤسسـة لها تفاعلات مباشرة مع الأسرة المعيشية، والتى تعرف بدورها على أنها أولئك الناس الذين يسكنون بيتاً أو بيوتاً تدار تحت مسئولية رئيس الأسرة (Guyer 1981: 103).

٨– الأسرة وبناء الهويات الأنثوية الجديدة

إن كـل التحولات التى تحدث باطراد داخل الأسرة فى موزمبيق كان لها الأثر القـوى على عملية تشكيل الهويات الأنثوية الجديدة. ونتساءل هنا عن الآليات التى تملـى الـترابط بيـن الديناميات الداخلية فى الأسرة والهويات الأنثوية؟ وقبل أن نـتطرق لـتعريف هـذه الهويات من المهم القول بأننا نتصور "هوية النوع" بأنها الطريقة المتمايزة التى يستجيب بها الرجل أو المرأة للتحديات اليومية.

ومن ثم فإن "الهوية الإنثوية" هى العملية التى تبنى من خلالها النساء صورتهن الخاصـة لدى مواجهة المتطلبات الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للحـياة اليومـية. والأمـر الأكثر أهمية أن هذه العملية تحدث جنباً إلى جنب مع الـرجال، أى أن للنسـاء والرجال طرقاً مختلفة فى الاستجابة للتحديات المتماثلة. وهـى عملية لا تنحصر فى إطار الأسرة، وإنما تجرى فى المجتمع الأوسع أيضاً. وتـتحدد العوامل الحاسمة فى هذا السياق وفق الروتين اليومى إلى جانب الأنشطة الاجتماعية– الاقتصادية والسياسية التى يضطلع بها كل من الرجال والنساء.

غـير أن خلق هويات أنثوية جديدة يتعرقل بفعل عدد من العوامل الأيديولوجية والسياسـية. فعلى سبيل المثال يعكس مستوى تمثيل النساء فى المؤسسات السياسية والقضـائية عـدم المساواة بين النساء والرجال، ليس هذا فحسب إذ إنه فى الوقت

نفســه مؤشــر علــى الدرجــة التى بلغها التهميش المؤسسى للنساء فى موزمبيق (Mozambique National Human Development Report 2001-2002: 11-12).

وبالإضــافة إلى هذا فإن دليل التنمية المتصل بالنوع الاجتماعى فى المحافظات يكشــف عــن وجــود تفاوت كبير بين الرجال والنساء، وحيث كانت أفضل قراءة للمؤشر فى الجنوب ثم الوسط وأخيراً الشمال (op cit: 28).

وممــا يجــدر ذكــره أن فى الحالات "... التى لم تتغير أو تتعدل فيها وضعية النســاء إلــى تطــور جديد، اكتسبت وضعيتهن مغزى جديداً من زاوية علاقتهن بالرجال وبالنساء الأخريات داخل الأسرة (Andrade et al 1998: 59).

ويعتــبر الجهــل المطلق تقريباً بالقانون عامة، وبقوانين الأسرة خاصة، عاملاً مهماً آخر يسهم فى تقليل قدرة النساء على النفاذ إلى السلطة والاشتراك بفعالية فى عملــية صنع القرار بالمؤسسات السياسية والقانونية. وتبين حالات مثل حالة "ريتا أســومانى"، الــتى فصلناها من قبل، أن الكثير من النساء لا يملكن أدنى فكرة عن الحقوق المدنية والسياسية المتاحة أمامهن بالفعل. فليس لدى أولئك النساء أى فكرة عــن الحمايــة الــتى يفرضها القانون على أبوة الأطفال، وأن هناك بالفعل آليات قانونــية يمكن الاستفادة منها للتغلب على تهرب الرجال من مسئولية تعليم الأطفال والإنفاق على الأسرة.

وقــد أجرت الباحثة فى السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢ بعض الدراسات بين السكان فــى المــناطق الريفــية بمحافظتى "نياسا" و "تامبولا"، ضمت مدرسين بالمدارس الثانوية، وقد توصلت إلى وجود جهل تام بموضوع "قانون الأسرة" (Zimba 2002 f).

وعلــى الــرغم من كل تلك العوائق الكائنة فى طريق جهود تحسين الأوضاع الاجتماعــية- السياسية للمرأة فى موزمبيق، يجب الاعتراف بتحقق تقدم كبير فى العلاقات المشتملة للنساء والأسرة وإعادة البناء الاجتماعى- الاقتصادى.

ومــن المهم أن نوضح هنا، ووفقاً للنظريات الحديثة الخاصة بالنساء، أنهن لم يكــن مجرد ضحايا سلبيات لعمليات التحول الاجتماعى- الاقتصادى الجارية على المســتويين العــالمى والوطــنى، وقد أوضحنا كيف أنهن- على النقيض من ذلك تماماً- كن فاعلات نشيطات فى التنمية التى تمر بها موزمبيق فى كل المجالات.

٩- خلاصة

اجــتهدت هــذه المقالة فى تحليل أثر عملية السلام فى موزمبيق على العلاقات الأســرية، وذلــك من خلال التركيز على تمعن وضعية المرأة داخل الأسرة. وقد دارت هذه الورقة البحثية - إلى حد بعيد- حول الإجابة عن سؤالين رئيسيين:-

أ- ما هى أهم التحولات التى جرت على الأسرة فى موزمبيق خلال السنوات العشر الأخيرة؟

ب- ما هو الدور الخاص الذى تلعبه النساء فى مجمل هذه العملية؟

ويعتبر ارتباط الأسرة ومقر الإقامة والأسرة المعيشية من أهم العوامل التى تشكل لتحولات الجارية بشكل متواصل فى الأسرة الموزمبيقية. وبالإضافة على هذا، فإن تقسيم العمل والأدوار الاجتماعية التى يلعبها الرجال والنساء داخل الأسرة يتحددان أساساً بين أولئك الذين يقطنون مكان الإقامة ذاته، وقد لا تكون بينهم- مثلما هو الحال فى حالات كثيرة- روابط دم أو قرابة أسرية.

كذلك تكتسب القيم الأخلاقية والثقافية الجديدة أهمية هى الأخرى. ففى داخل مقر الإقامة الواحد تتخلق أولاً العادات الثقافية والقواعد والالتزامات والمفاهيم، كما أن هذه الجوانب ذاتها هى التى تحدد وضعية كل فرد وسلوكه داخل المجتمع.

وتبين الممارسة اليومية فى موزمبيق أن روابط الزواج والعلاقات الأبوية لا تزال على أهميتها بالنسبة لمفهومنا عن الأسرة. إلا أن هناك علاقات أخرى أصبحت تأخذ قيمة متزايدة. فالرابط الوثيق بين الأسرة ومكان الإقامة والأسرة المعيشية والديناميات الجديدة للتطور الثقافى تلعب دورها فى صياغة المفاهيم الروحية والأخلاقية والثقافية الجديدة للأسرة.

وتضطلع النساء، وبشكل متزايد، بمهام جديدة داخل الأسر، تتصل أساساً بالروتين اليومى. فنحن نرى النساء اليوم على سبيل المثال يشتركن فى أعمال نقل الأخشاب، وتبيض الحوائط بالمحارة وصنع الطوب الأسمنتى.

وقد كان لعملية التكيف المتواصل مع المقتضيات الجديدة للتنمية الاقتصادية أثرها الكبير فى نشوء "هويات أنثوية" و"هويات نوع اجتماعى" جديدة. كما أن هناك اتجاهات جديدة داخل الأسرة فيما يتصل بالعلاقات بين الرجال والنساء. فعلى العكس مما كان عليه الحال قبل عقد ونصف أو عقدين، يتقبل الكثير من الرجال فى موزمبيق الآن - وبدرجة معينة من الحياد- أن تقوم نساؤهم بوظائف أخرى غير الأعمال المنزلية.

وبينما تكتسب النساء أدواراً جديدة داخل الأسرة والأسرة المعيشية وسوق العمل، تزداد قدرتهن على الإسهام فى توليد الدخل للأسرة. وإلى جانب هذا تزداد المشاركة الفعالة للنساء فى الحياة الاقتصادية للبلد. وفى الحقيقة أن تجاسر النساء على القيام بأعمال ووظائف كانت حتى وقت قريب جداً قاصرة على الرجال، يسمح لهن بالنفاذ إلى الوسائل المالية والمادية. وباختصار يمكن القول إن هذه الآليات جميعاً تفسر نشأة هويات "أنثوية" و"أسرية" جديدة فى موزمبيق.

ملاحظات

١- جـرت هذه الحرب الأهلية منذ أواخر السبعينيات حتى عام ١٩٩٢ بين الحزبين السياسيين الأكبر فى موزمبيق، وهما "فرليمو" (جبهة تحرير موزمبيق) و"رينامو" (حركة المقاومة الوطنية فى موزمبيق).

٢- عرفـت هذه المنطقة إبان الفترة الاستعمارية باسم "ماتاكا"، وهو جبل كبر فيها، وهـو فـى الوقت نفسه اسم سلالة ذات سلطة تقليدية (ريجولوس) لا تزال تتسيد المنطقة حـتى الـيوم. ومـع النضال من أجل التحرر الوطنى تحت قيادة "فرليمو" فى الفترة بين ١٩٦٢ إلى ١٩٧٤، أصبحت "منطقة محررة" (زونا لبرتادا")، أى غير خاضعة للسيطرة البرتغالـية. ومع إنجاز استقلال موزمبيق عام ١٩٧٥ وقيام تقسيم إدارى جديد، أصبحت منطقة "ماتاكا" مركز "مافاجو".

المصـدر: مـواد حصـلنا عليها من المجلس الإدارى فى مركز "مافاجو" بمحافظة "نياسا".

٣- بلغ عدد سكان "مافاجو" فى أواخر الثمانينيات ١٢ ألف نسمة تقريباً. ولكن الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ شهدت خروجاً كبيراً للسكان بتجاه تنزانيا، وكذلك إلى مناطق أخرى فى محافظـة "نياسـا" ومدينة "لتشنجا" أيضاً. وتشير الإحصاءات الحديثة إلى أن عدد سكان مركز "مافاجو" يبلغ الآن ٨ آلاف نسمة.

المصدر: السابق.

٤- أسـلوب فـى الـزراعة يستخدمه عدة الفلاحون فى مناطق الغابات الاستوائية بمخـتلف أنحاء العالم بغرض زراعة محاصيل الجذور. حيث يتم حرق الغابة وتطهيرها من النباتات، ويكون الرماد هنا بمثابة نوع من تسميد الأرض.

المصدر: الموسوعة البريطانية.

٥- لـم يعان مركز "لاجو" - وبخاصة منطقة المجمع الإدارى - كثيراً من تخريب فى البنـية التحتـية مثلما عانت مناطق أخرى أثناء الحرب الأهلية. فيوجد بالمركز مدارس ابتدائـية وثانوية، وبنية أساسية لا بأس بها. وهى عوامل أسهمت بالطبع فى خلق وظائف ثابـتة. فهناك بالمجمع الإدارى عدد كبير من موظفى الإدارة العامة والمدرسين. وبسبب درجـة الاستقرار التى نعم بها هذا المركز إبان فترة الحرب الأهلية، فإن أسراً كثيرة فيه استضـافت الأقـارب والأصـدقاء الفاريـن من أجزاء أخرى فى "نياسا". وليست لدينا إحصائيات دقيقة فى هذا الشأن، إلا أنه على النقيض من الوضع فى "مافاجو"، فإن ٩٠% من السكان يعيشون بشكل كلى على المزارع الأسرية (ماتشامبا).

المصدر: بيانات حصلنا عليها من المركز الإدارى فى "مافاجو".

٦- مـن الضرورى توضيح أن الأعمال التى تقوم بها النساء فى تشييد الطرق تتمثل فى إعداد الطريق وتنظيف الموقع إلى جنب عملية الرصف نفسها.

٧- نقول: ثلاث أسر "فقط"، لأننا نجد فى "لتشنجا" مثلاً خمس أسر على الأقل بين كل ٤٥ إلـــى أسرة تترأسهن نساء. بل إن المعدل أعلى من هذا أيضاً فى مناطق أخرى مثل "نامبولا" و"مابوتو".

المصـــدر: بـيانات حصلنا عليها من مديرية الثقافة فى "لتشنجا" عام ٢٠٠٢ وأنظر كذلك: Zimba 2000.

٨- تـــتزوج الأرامل الشابات فى العادة رجالاً لديهم أصلاً زوجة أولى أو زوجتان، فضلاً عن الأطفال.

٩- ينطـــبق اصـــطلاح "العمـــل" هنا على كل نشاط يولد دخلاً للأسرة، ولا يقتصر بالضرورة على التوظيف الرسمى.

١٠- لـــيس مـــن الممكن تبيان مدى تكرار هذه الحالات باستخدام وسائل إحصائية. ولكـــن نشير إلى الإحصائية سابقة الذكر، وهى أنه من بين كل ٤٥-٥٠ أسرة فى مركز مافـــاجو تقـــود النساء ثلاث أسر بشكل مطلق. وفى حالة واحدة من كل الحالات الثلاث تكون هناك امرأة تعيش فى بيت أبويها مع أطفالها. أنظر: Zimba 2002 c.

١١- المراكـــز الـــتى شملتها هذه الدراسة هى: مافاجو ومويمبى ولاجو فى محافظة نياسا، موجنكوال وميكونتا فى محافظة نامبولا، مابوتو وماتولا فى محافظة مابوتو، ماسيا وتشيبوتو فى محافظة جازا.

١٢- وفقاً لتقرير التنمية البشرية فى موزمبيق (2002: 91) فإن دليل الفقر هناك هو ٦٩,٤، أما الحرمان الإنسانى فهو ٥٦,٨.

١٣- لا تشـــتمل كل هذه التقديرات الإحصائية على عوامل أخرى فائقة الأهمية مثل أثـــر مرض الإيدز على معدلات المواليد والنمو والوفيات. غير أن بحثاً أجرى حديثاً فى مراكـــز لاجـــو وموييمبى ومافاجو فى محافظة نياسا يبين وجود درجة عالية من الوعى بالأخطار التى يمثلها وباء الإيدز. إلا أننا لا نعرف حتى الآن درجة تطابق هذا المستوى مـــن الوعـــى مع السلوك الأخلاقى والجنسى للسكان. المصدر: (Zimba and Natula 2002).

١٤- "ريجولـــو" كلمـــة برتغالية تطلق على حاكم جزء من الأرض. وقد أدخلت هذه المؤسسة السياسية- الإدارية إلى موزمبيق خلال الفترة الاستعمارية، ولكنها لا تزال سائدة فى جميع المناطق الريفية بالبلد.

١٥- "تشـــى" هـــو سلطة تقليدية لرجل أو امرأة، وباعتراف الجماعة المحلية، وهى موجودة بالدرجة الأولى فى المناطق التى يسكنها المسلمون فى شمال موزمبيق.

١٦- لا تـــزال هـــناك أراضـــى كثـــيرة متاحة لبناء الأكواخ أو البيوت فى المناطق الريفية. وما يحدث عادة هو أن يبنى الرجل بيتاً جديداً فى نفس المنطقة التى يقطنها حالياً، أو أن يبحث لنفسه عن مكان ملائم.

المراجع

Allman,J., Geiger, S. et al, (Eds.) 2002. Women in African Colonial Histories. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press.

Andrade, X., Lofbrte, A. M., et al. 1998. Families in a Changing Environment in Mozambique: Women and Law in Southern Africa. Maputo: Center for African Studies UEM.

Encyclopedia Britannica, Inc. 1994-1999.

Guyer, J. I. 1981. Household and community in African studies. African Studies Review xxiv, No. 2 & 3 June/September: 87-137.

Institute Nacional de Estatistica. 2001. Questiondrio de indicadores bdsicos de bem-estar: Relatorio final. Maputo: Direccao de Estatisticas Demograficas, Vitais e Socials (iNE).

Ivala, A. Z. and Bonnet, J. A. April 1999. Educacao da rapariga na zona norte: Relatorio de pesquisa: Nampula. Maputo: Cooperacao Suica.

Joao, L. 2002a. Interview with Ana Kumpenda. Districto de Mavago. Niassa: unpublished.

___. 2002b. Interview with Isabel Jorge. Sede do distrito do Lago. Niassa: unpublished.

Machel, S. 1985. Analise sobre a situacao social da mulher. Textos e documentos da conferencia extraordinaria da Organizacao da Mulher Mocambicana. FRELIMO. Maputo: Partido frelimo, inld.

Mozambique National Human Development Report loop. 2000. United Nations Development Programme. Maputo: PNUD, SARDC.

Mozambique National Human Development Report 2001. 2002. United Nations Development Programme. Maputo: PNUD, SARDC.

MULEIDE. 1994. Estudo sobre a mulher e o sector informal no bairro. George Dimitrov (relatorio final). Mulher. Lei e Desenvolvimento muleide. Maputo.

Zimba, B. 1997a. Interview with Julieta Bila. Messano Macia Gaza, unpublished.

___. 1997b. Research Report about Gender and Commercial Relationships: Maputo and Gaza Provinces. Maputo.

___ 2000. FAMOD: Relatdrio de pesquisa: provmcia de Nampula. Maputo, FAMOD.

___ 2002a. Interview with Assama Undi. Sede do distrito de Mavago. Niassa, unpublished.

_. 2002b. Interview with Fatima Saide. Sede do distrito de Mavago. Niassa, unpublished.

_. 2002c. Interview with Germano Ntaula. Sede do distrito de Mavago, unpublished.

__. 2002d. Interview with Madalena Imede. Sede do distrito de Mavago. Niassa, unpublished.

_. 2002e. Interview with Rita Assumani. Sede do distrito de Mavago. Niassa, unpublished.

_. 2002f. Relatorio de pesquisa sobre a familia e relates de genero: provfncia do Niassa. Maputo, unpublished.

Zimba, B. and Joao, L. 2002a. Interview with Asigole Ntalika e Ignessi Buanamadi Kanadyango, and Fatima Kaunga. Sede do distrito de Mavago. Niassa, unpublished.

___. 2002b. Interview with Alaina Rajabo. Sede do distrito de Muembe. Niassa, unpublished.

___. 2002e. Interview with Amelia Chande. Sede do distrito de Mavago. Niassa, unpublished.

Zimba, B. and Americo, R. 1997. Collective Interview with Leonardo Mucindo Eusebio Chivite, Nataniel Xlhongo, Fabiao Mate, Alexandre Macuacua, Mugwakwa Ndove, Manono Massingue, Tiago Sigauque, Eusebio Chivite. Matlecuane Chibuto-Gaza.

Zimba, B., L. Joao., et al. 2002. Inqueritos sobre a situacao dos agregados famillares em Niassa, unpublished.

القسم الثانى

الديمقراطية وعملية الدمقرطة

الفصل الحادى عشر

إثيوبيا: العقبات فى طريق الانتقال والدمقرطة

ميريرا جودينا*

١- مقـدمـة

فـــى أعقاب النصر العسكرى الذى حققته "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية فـــى إثيوبـــيا" EPRDF (وفى القلب منها "جبهة تحرير شعب تيجراى" TPLF) عام ١٩٩١، وبالـــتحالف مـــع "الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا"، تم التحرك سريعاً نحو تحويل ذلك النصر العسكرى إلى نصر سياسى. وفيما بدا أنه محاولة منسقة لتوطيد السـلطة الـتى تم انتزاعها بقوة السلاح، بدأت الجبهة على الفور فى تنفيذ عدد من التدابـير كـان على رأسها: عملية تطهير البيت من الداخل لإجهاض أية تحركات محـتملة يمكن أن تقوم بها المعارضة ضدها، وإقامة إدارة شبه عسكرية، مدعومة بلجـان السـلم والاستقرار شبه العسكرية أيضاً على المستوى المحلى فى مختلف أنحاء إثيوبيا.

واســتهدفت عملـية التطهير إصلاح جهاز الدولة الإثيوبية، وإنشاء مؤسسات حكـم جديـدة يسـيطر علـيها الموالون سياسياً قدر الإمكان. كذلك تم تفكيك كل المؤسســات الأمنية والعسكرية فى النظام القديم، وأرسل القادة منهم إلى معسكرات الاعتقال التى كان معظمها مراكز تدريب عسكرى فى عهد النظام السابق.

وبالـــتوازى مـــع استئصـــال جـــذور النظام القديم، جرى بناء الأسس للبنية السياســية الجديدة. بيد أنه، وعلى العكس تماماً من عملية التطهير، ثبت أن عملية البـناء هـى الجـزء الأكثر صعوبة وتعقيداً فى العمل، فحتى الآن لا يزال بعض المؤسســات الجديـدة فى حالة رخوة، وحيث لا يزال المناخ السياسى يتسم بالتباين بين الوعود المبذولة على الورق والحقيقة القائمة على الأرض.

وهـو الوضـع الذى أدى بالنخبة المهيمنة الجديدة والمعارضة إلى دخول فى مواجهـات لا يـبدو لهـا نهاية. ويكمن فى صلب هذا التوتر الذى يشوب المناخ السياسى ذلك التناقض بين ديمقراطية التعددية الحزبية المعلنة رسمياً (والتى يتطلب

---

* Merera Gudina. قسم علم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة أديس أبابا.
E-mail: amerew@dpsir.aau.edu.et

إدخالها فتح المجال السياسى أمام كل القوى المتنافسة) وبين نزوع الهيمنة لدى النخبة العسكرية المنتصرة التى تحاول بشتى السبل وصد أبواب المجال السياسى.

وتهدف الورقة الحالية إلى الدراسة الإمبريقية لتجربة "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية" من حيث المبادرات والواقع، ومقارنة بتجارب الانتقال الأخرى إلى الديمقراطية فى القارة الأفريقية.

٢- خلفية نظرية: المقارنة بين الانتقالات الديمقراطية

فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة، بشر "فوكوياما" (Fukuyama 1992) بـ "نهاية التاريخ"، وذلك فى وقت بدا أن عهد نظم الحكم التسلطى فى أفريقيا قد انتهى، حيث جرت الإطاحة بأكثر طغاة أفريقيا وحشية، مثل "سياد برى" فى الصومال، "منجستو" فى إثيوبيا، "موبوتو" فى زائير، و"كاوندا" فى زامبيا.

وقد خلقت موجات الدمقرطة هذه، ومع تتابع الأحداث، أوضاعاً يمكن من خلالها دراسة الديمقراطية على كل من مستوى النظرية ومستوى الممارسة العملية. وقام "بانجورا" فى هذا الصدد (Bangura 1991) بمحاولة رصينة لتحليل المشكلات التى اكتنفت عمليات الانتقال الديمقراطى آنذاك، وتمكن من تحديد ثلاث عمليات متداخلة فى جهود الدمقرطة الأفريقية. ألا وهى "إنهاء عسكرة الحياة الاجتماعية والسياسية، لبَرلة المجتمع المدنى، ودمقرطة القواعد الحاكمة للمنافسة السياسية والاقتصادية" (1991:2). وهو يرى أن تلك العمليات تنطوى على ضمان "قيام سلطة حكومية مدنية قوية وخاضعة للقانون... دمقرطة جهاز الدولة وتحقيق حرية نسبية للمنظمات المدنية... والقدرة على إدارة الصراعات ديمقراطياً فى المجتمعين المدنى والسياسى والممارسات الاقتصادية" (Ibid).

وقد عاد "بانجورا" فيما بعد ليبنى على عمله المبكر عملاً آخر (1998: 11) شخص فيه بتعمق أكثر العناصر الجوهرية فى الانتقالات الديمقراطية، وحددها فى خمس نقاط بؤرية هى "احترام المبادىء الدستورية، الإصلاح الانتخابى، الحريات المدنية والتعددية السياسية، الاشتراك فى السلطة، اللامركزية".

ومضى "بانجورا" قدماً، باستخدام هذه المعايير للدمقرطة، ليصل إلى ما يمكن أن نطلق عليه قائمة حساب لما كان ينتظر الإنجاز وقتها فى هذا الشأن، فكتب ليقول "لا يزال هناك الكثير من الحكم التعسفى فى أجزاء عديدة من أفريقيا، بما فيها تلك البلدان التى حققت تقدماً مهماً فى إرساء سيادة القانون ليصبح المبدأ الأول فى إدارة الدولة.... ولا يزال هناك الكثير الواجب عمله فى مسألة الفصل بين الأحزاب الحاكمة ومؤسسات الدولة، وفى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وفى إقرار تداول السلطة بين الأحزاب السياسية" (1998: 23).

كذلـك كـان إسهام "براتون وفان دى وال" مفيداً فى تحليل تجارب الدمقرطة الأفريقـية، وفيما يتعلق بالخطاب النظرى عن الديمقراطية عامة، ومشكلة الانتقال الديمقـراطى بشـكل خاص. حيث كتبا مثلاً "الديمقراطية... شكل للنظام السياسى الـذى بمقتضـاه يخـتار المواطـنون، من خلال انتخابات تنافسية، من سيحتلون المناصـب الرئيسـية العلـيا فـى الدولـة. ووفقاً لهذا التعريف فإن الانتقال إلى الديمقراطية يتم مع إقامة حكومة تختار على أساس انتخاب تنافسى، ويجرى بشكل حـر ونزيه فى إطار منظومة من الحريات المدنية، وبحيث يقبل جميع المتنافسين بصحة نتائج الانتخابات" (Bratton & Van de Walle, 1997: 12).

ويشـددان على أهمية "منظومة الحريات المدنية" بشكل خاص، والتى تتضمن "السـيطرة المدنـية على الجيش، واستقلال السلطتين التشريعية والقضائية، وحرية أحـزاب المعارضـة والاتحادات الطوعية، فضلاً عن حرية الصحافة". وذهبا إلى القـول بـأن "الانـتخابات يجب أن تجرى فى كنف منظومة من الحريات المدنية. وتضـمن الحـريات المدنـية أن تصبح الحياة السياسية تنافسية حقاً فى الممارسة العملـية. ويجب أن يتاح لجميع المترشحين- قبل إجراء الانتخابات- فرصة إثبات جدارتهـم بـتولى المنصـب، وأن يعبروا عن آرائهم السياسية بحرية كاملة، وأن يكونـوا الاتحـادات السياسـية الضرورية لحشد التأييد الجماهيرى وراء ترشحهم للسـلطة. وفى الوقت نفسه يجب أن يتمتع المواطنون بحرية متساوية فى الحصول علـى المعلومـات السياسية، وأن يتمكنوا من حضور جميع الاجتماعات السياسية دون عوائق، وأن يلتحقوا بالتنظيمات السياسية التى يختارونها" (Ibid).

ومـن الإسـهامات المهمة جداً للكاتبين تلك التفرقة التى قاما بها بين "اللبرلة السياسـية" و"الدمقـرطة". فمن المؤكد أن دراسة الانتقال الديمقراطى قد تضررت كثـيراً بسـبب الاستخدام المشوش لهذين الاصطلاحين. فقد كتبا: "تقتضى اللبرلة السياسـية إصلاح النظم التسلطية فى الحكم. فهى تتم بقيام السلطات العامة بتخفيف القـيود المفروضة على الأنشطة السياسية للمواطنين. وهى توصف غالباً بالانفتاح السياسـى، بلبرلة سياسية تتضمن اعترافاً رسمياً بالحريات المدنية. ومن خلال هذه الانفتاحات، تكون الحكومات تعيد الحريات المغتصبة فى الحركة والتعبير والتجمع إلـى الأفـراد والجماعـات فى المجتمع. ومن أمثلة اللبرلة السياسية إطلاق سراح السـجناء السياسـيين، إلغاء الرقابة الحكومية، وإعادة الشرعية للأحزاب السياسية المحظـورة. وهـى أيضاً، كتمهيد للبرلة الاقتصاد، تقلل تدخل الحكومة فى السوق السياسـية، وتكسـر احـتكارات السـلطة، وتسـمح بتعددية الآراء والمنظمات. وباختصار، تضطلع اللبرلة السياسية بتوسيع المنافسة السياسية" (Ibid: 159).

أمـا الدمقرطة فهى برأيهما عملية لن تتحقق إلا عند بلوغ مرحلة متقدمة من نضـج اللـبرلة السياسـية الحقـة، حيث يقرران أن "الدمقرطة تنطوى على بناء

مؤسسات تشاركية وتنافسية. وتبدأ عملية الدمقرطة بتحديات سياسية لنظم الحكم التسلطية، ثم التقدم عبر النضالات السياسية، وتتطلب إقامة حكومة منتخبة بحرية. وهى لا تصل محطتها الأخيرة إلا عندما تصبح القواعد الديمقراطية راسخة ومؤسسية وموضع احترام جميع الفاعلين السياسيين" (Ibid).

وفى رأيهما أيضاً أن "الانتقال إلى الديمقراطية لا يمكن أن يتحقق إلا عندما يقام نظم للحكم مبنى على الانتخابات التنافسية التى تجرى بحرية ونزاهة فى كنف منظومة من الحريات المدنية، وبحيث تكون نتائجها موضع قبول جميع المشاركين فيها" (194 :1997). وفى إطار التمييز بين اللبرلة السياسية والمقرطة المتوجة لها، يؤكدان أن "اللبرلة... تحدث غالباً بدون مقرطة، ولكن العكس لا يمكن أن يحدث. فالمقرطة مستحيلة نظرياً وعملياً بدون اللبرلة، لأن المؤسسات الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر سوى فى سياق الحريات المدنية" (195 :1997).

وهكذا فإن تمييز "براتون وفان دى وال" بين مفهومى اللبرلة السياسية والدمقرطة كمرحلتين متمايزتين داخل عملية الانتقال الديمقراطى الواحدة، يزيل الكثير من الالتباس المحيط بمعضلة الدمقرطة، ويحددان معياراً موضوعياً بسيطاً ولكنه مفيد للغاية فى تقييم الانتقالات الديمقراطية. ومن ثم فإن المفهوم الذى صاغاه والمعايير التى أرسياها تعتبر أدوات مفيدة تماماً فى تقييم الانتقال الإثيوبى، ومن خلال منظور مقارن أكثر اتساعاً.

هناك أيضاً العمل الذى حرره "دياموند وبلاتنر"، وفيه ينطلق الأول من تصنيف "بيت الحرية" Freedom House، ليميز بين أربعة من أنماط نظم الحكم فى أفريقيا هى: الديمقراطيات الليبرالية، والديمقراطيات الانتخابية، وأشباه الديمقراطيات، والنظم التسلطية. ووفقا لشرحه لهذه الأنماط المختلفة، فإن الديمقراطيات الليبرالية تعنى البلدان التى تشكل حكوماتها على أساس انتخابات حرة ونزيهة، وهى البلدان التى يصنفها "بيت الحرية" تحت خانة بلدان "حرة". أما الديمقراطيات الانتخابية فهى التى تجرى انتخابات محققة لمعايير "الحرية والنزاهة"، ولكنها مع ذلك لا تصنف تحت خانة بلدان "حرة" فى التصنيف المذكور. وبالنسبة لأشباه الديمقراطيات (ومن بينها إثيوبيا) فهى البلدان التى "تجرى انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، ولكنها لا تفى بالمعايير الدولية للمنافسة الحرة والنزيهة. وأخيراً يصنفان تحت بند النظم التسلطية الكثير من البلدان التى لم تتحرك بعد باتجاه الديمقراطية (Diamond and Plattner 1999: x).

وانطلاقاً من الخطاب السابق لاستخلاص معايير للحكم على الانتقالات الديمقراطية، نتقدم يما بعد نحو التقييم الإمبريقى لطبيعة الانتقال فى إثيوبيا.

٣- الأسس الجديدة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع الإثيوبيين

استخدمت "جبهة تحرير شعب تيجراي"، التى تعتبر القيادة الفعلية للحزب الحاكم فى إثيوبيا منذ ١٩٩١، استخدمت خليطاً من الوطنية التيجرانية واستراتيجية التعبئة الماركسية (Young J. 1997). ثم تم استبعاد الشق الأخير لتحل محله "الديمقراطية الليبرالية"، بعد النجاح فى الاستيلاء على سلطة الدولة عام ١٩٩١، بينما تم تصعيد الشق الخاص بالوطنية التيجرانية إلى مستوى الأساس الأيديولوجى للنظام الجديد. وكان الابتعاد عن الأيديولوجية الماركسية- اللينينة (كغطاء أيديولوجى للوطنية التيجرانية) لا مفر منه بسبب تشكل "النظام العالمى" الجديد الذى تمثلت معايير الشرعية فيه فى التعددية السياسية وحرية المشروع الخاص. ولم يكن أمام "جبهة تحرير شعب تيجراى" ذات قاعدة التأييد العرقى الضيقة فى الشمال سوى الالتفاف والبحث عن الدعم من الدول الغربية، وبخاصة من الأمريكان. ومن ثم كان إفراط قيادة الجبهة فى استخدام رطانة الديمقراطية الليبرالية للحصول على المشروعية الضرورية والدعم الخارجى، وفى الوقت نفسه إنكار حق الجماعات المعارضة فى الحصول على نفس هذا النوع من التأييد.

وبعبارة أخرى، يمكن القول إن "جبهة تحرير شعب تيجراى" قد استخدمت الماركسية- اللينينية بشكل براجماتى فى فترة النضال المرير من أجل السلطة، وبمجرد الفوز بها تحولت إلى "الديمقراطية الليبرالية" لتوطيد سلطتها [١]. وفى الحالين كانت الغاية النهائية هى ضمان مركزية الوطنية التيجرانية فى عملية إعادة تنظيم الدولة والمجتمع الإثيوبيين (*Leenco 1999, Merera 1994 b*). ولتحقيق هذه الغاية تمت المزاوجة بعناية بين "حق تقرير المصير والانفصال" وبين الوطنية التيجرانية، ثم تكامل هذا وتلك مع عملية "دمقرطة" السياسة الإثيوبية وإنهاء الطابع المركزى للسلطة.

إن نظرة عن كتب إلى تجربة "جبهة تحرير شعب تيجراى" / "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية فى إثيوبيا"، لتبين بجلاء أن ما نفذ منذ عام ١٩٩١ هو تطبيق شبه حرفى لبرامج الجبهتين مع بعض التعديلات الطفيفة. فالمبدأ الرئيسى مثلاً فى الميثاق، وهو "الحق فى تقرير المصير...." كان أحد التوجيهات الرئيسية فى برنامجى الجبهتين. كذلك فإن الصيغة العرقية لتفكيك المركزية، وما يستتبعها من عملية إعادة هيكلة، جاءت هى الأخرى كمنتج منطقى لفلسفة "جبهة تحرير شعب تيجراى" القائلة بـ "النضال الوطنى أولاً"، بينما يبدو أن مبادرة الدمقرطة ككل قد استلهمت "الديمقراطية الثورية" وهى شعار "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية فى إثيوبيا".

ويجدر القول هنا بأن تلك "الديمقراطية الثورية" [٢] لم توضح إطلاقاً من جانب واضعيها، ولم تكن مفهومة من قبل الجماهير. غير أن الشىء الذى يمكن

فهمه من "الديمقراطية الثورية" للجبهة الديمقراطية الشعبية... هو أن أساسها الفلسفى يرجع إلى "الديمقراطية الجديدة" التى صاغها الزعيم الصينى "ماوتسى تونج"، ويبدو أنها من مخلفات الماضى الماركسى – اللينينى للجبهتين. وفى الحقيقة أن الخصوصية المرتبطة بهذا النوع من "الديمقراطية" فى الوضع الإثيوبى الجديد، ومصدر السلوك المتناقض لقيادة الجبهتين، يمكن نسبتهما جزئياً إلى ذلك الماضى.

وبإيجاز نقول إن ديمقراطية التعددية الحزبية التى رعتها "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية فى إثيوبيا" تستلهم تلك "الديمقراطية الثورية"، حيث إنها تعترف فى العلن بمبادىء الديمقراطية الليبرالية، ولكنها من حيث الجوهر تناصر مبادىء المركزية الديمقراطية، وهى بالطبع عنصر أساسى فى الأحزاب الماركسية-اللينينية. وكان الهدف الوحيد وراء هذا المسلك هو ضمان هيمنة النخبة التيجرانية فى البيئة السياسية للقوميات العرقية المتنافسة. وبعد ما أصبحت القومية العرقية القاعدة الجديدة لإعادة هيكلة الدولة الإثيوبية، فإنها تخدم الآن الأهداف المتناقضة ومصالح الهيمنة للنخبة التيجرانية الظافرة تحت قناع "ديمقراطية التعددية الحزبية" المعلنة رسمياً.

٤- الميثاق والمبادرات السياسية أثناء فترة الانتقال

وصلت "جبهة تحرير شعب تيجرى"/ "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية.." إلى السلطة فى مايو ١٩٩١ تحت شعار "النضال الوطنى أولاً" وليس النضال الطبقى، وذلك على الرغم من اعتمادها للأيديولوجية الماركسية- اللينينة الثورية.

وبعد الإمساك بسلطة الدولة تحركت الجبهتان سريعاً نحو إعلان اعتناق فلسفة ديمقراطية التعدد الحزبى، وذلك بفعل انتهاء الحرب الباردة، أكثر من أن يكون هذا إيماناً بصندوق الاقتراع. وعلى النقيض من التوقعات الشعبية، لم يستمر فحسب مبدأ "النضال الوطنى أولاً" فى الوضع الجديد، بل إنه أصبح قاعدة لتحويل أسس الدولة. ونتيجة لهذا فإن "مؤتمر يوليو" الذى عقد عام ١٩٩١ قد أصبح الترجمة العملية لتحويل هذا البرنامج إلى واقع عملى.

عقد "مؤتمر يوليو" بهدف إقامة حكومة انتقالية "شرعية وذات قاعدة عريضة"، لتضطلع بدورها بإعداد إثيوبيا لتحول ديمقراطى سلس كما اتفق عليه فى "مؤتمر لندن للسلام" الذى عقد برعاية أمريكية (Cohen. 1991).

ولما كان قادة الجبهة شغوفين بالدرجة الأولى إلى توطيد نصرهم الذى دفعوا فيه ثمناً غالياً، فقد حرصوا على أن تدعى إلى المؤتمر أحزاب ضعيفة منتقاه، شكل معظمها بين يوم وليلة، كما تم بشكل عمدى استبعاد كل المنافسين الفعليين أو المحتملين على السلطة. ولذا لم يكن مدهشاً أن أكثر من ٢٤ حزباً تمت دعوتها إلى المؤتمر، على الرغم من انعدام قوتها وعدم امتلاكها لأجندة خاصة بها، فيما عدا

"جـبهة تحريـر أورومـو" OLF التى كانت تتفاوض من أجل الحصول على دور الشـريك الأصـغر وحقهـا فـى التنظـيم المسـتقل لقاعدتها السياسية (Africa Confidential 1991).

وباعتبار "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية".. هى الراعى الوحيد للمؤتمر، وواضـع أجـندته، فقـد تحركـت بسرعة من أجل ضمان الموافقة على أجندتها الخاصـة، أى إقرار "الميثاق" وإقامة حكومة انتقالية والقبول بالأمر الواقع المتمثل فى استقلال إرتريا (Council of Representatives 1991).

ورغـم أن "الميـثاق" وضـع ليكون بمثابة القانون الأسمى للبلاد فى الفترة الانتقالـية، فقـد كـان الأمـر المحزن هو إقراره دون مقاومة أو بقليل جداً منها. وتطبـيقاً للميـثاق أنشـىء "مجلـس النواب" من ٨٧ مقعدا تم تقسيمها بين ممثلى الجماعات السياسية المشاركة وفقاً لحصص وضعتها الجبهة الحاكمة. ومن بين هذه المقـاعد خصص للجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية... حصة الأسد (٣٢ مقعداً)، وقسم الباقى بين العدد الكبير من الجماعات السياسية التى شاركت فى المؤتمر. فلم تحصـل معظمها على أكثر من مقعد أو مقعدين، فيما عدا "جبهة تحرير أورومو" الـتى حصلت على ١٢ مقعداً. ونتيجة لهذا التلاعب السياسى الفظ، مدعوماً بالقوة العسـكرية ومـباركة الدول الغربية - وبخاصة الولايات المتحدة - التى ابتهجت لمجرد الإطاحة بحكم "منجستو"، استطاعت الجبهة الحاكمة تحقيق اثنين من أهدافها الرئيسـية، أى إقـرار "الميـثاق" وإنشاء حكومة انتقالية يمكن التحكم فيها بسهولة (Merera 1994 b).

وقـد أسهم الميثاق فى إضفاء مظهر لمشروعية ما، ولكنه احتوى أيضاً على أحكـام ضـارة بمسيرة إثيوبيا نحو الديمقراطية. فعلى الجانب الإيجابى أكد التزام الـنظام الجديـد باحترام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وخاصة "حرية الضمير والتعبير والاجتماع السلمى، والحق فى الاشتراك فى النشاط السياسى الحر وتنظيم الأحـزاب السياسـية". كمـا تضـمن الميثاق مواداً وعدت بالتصدى لحل المظالم التاريخية للجماعات العرقية السابق تهميشها. إلا أنه يجب أيضاً الإقرار بأن الجانب السـلبى فى الميثاق قد فاق بكثير الجانب الموضوعى، فضلاً عن أن بعض البنود الإيجابية المذكورة على الورق لم تجد سبيلها إلى التطبيق الفعلى.

فعلى سبيل المثال، وبالرغم من النص على "الحق فى تقرير المصير"، لم يؤد الميـثاق إلى تمكين الجماعات العرقية المهمشة، ولا خلق أية علاقات منسجمة بين الجماعـات العرقية بوجه عام (Harbeson 1998, Merera 1994 a, b). ورغم تقنين هذا الحق مرة أخرى فى المادة ٣٩ من الدستور الوطنى الذى أقر عام ١٩٩٤، فإن هـذا نفسه أدى إلى إثارة المزيد من الخلافات بدلاً من حل ما هو قائم منها. وكانت أكثر المواد ضرراً تلك التى وضعت الأسس السياسية للحكومة الانتقالية، والحكومة

الدائمة التى شكلت عام ١٩٩٥. تحت قيادة "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية فى إثيوبيا".

وكانت المحطة المهمة الثنية فى زحف الجبهة الحاكمة للهيمنة على السلطة، هـى الانتخابات الإقليمية التى أجريت عام ١٩٩٢. فقد بدا واضحاً أن التنافس بين القوى الموجودة فى الحكومة ولجماعات الرئيسية فى المعارضة، قد أضاف المزيد إلـى المناخ السياسى المتصف أصلاً بعدم الثقة والشكوك المتبادلة، وهو ما تحول سـريعاً إلى المواجهة بين الطرفين. وتم إجبار "جبهة تحرير أورومو" (التى كانت الحزب المنافس الرئيسى آنذاك) على الانسحاب من الانتخابات فى الساعة الأخيرة (Leenco 1999). وقـد حـدث هذا الانسحاب بفعل ضغوط النظام الجديد الذى كان يـريد الاحـتفاظ بالسـلطة كائنـة بأى ثمن، فضلاً عن تهور قيادة "جبهة تحرير أورومو" التى فشلت فى تقديم مطالب معتدلة وبالغت فى تقدير قدراتها العسكرية.

وعلـى أيـة حـال، فإنه مع مقاطعة الانتخابات من جانب الأحزاب المسجلة قانونـياً مثل "جبهة التحرير الإسلامية فى أوروميا" IFLO و"منظمة عموم شعوب الأمهـرة" AAPO والجماعـات الإثيوبـية الجنوبية، واستبعاد الأحزاب الأقدم مثل "الحـزب الـثورى الشـعبى الإثيوبى" EPRP و"الحركة الاشتراكية لعموم إثيوبيا" MEISON فـإن الانتخابات التى أجريت فى يونيو ١٩٩٢ تحولت لأن تصبح شأناً خاصـاً بالحـزب الحـاكم. ونتيجة لهذا، يقول تقرير "المعهد الديمقراطى الوطنى" /"المعهـد الأمـريكى الأفـريقى" NDI/AAI الصـادر عـام ١٩٩٢ إن "الجـبهة الديمقراطـية الشـعبية الثورية فى إثيوبيا" والمنتسبين لها قد حصلوا على ٩٦,٦% من مقاعد مجلس النواب.

ومـن ثـم لـم يكـن غريـباً أن ينظر القسم الأعظم من الجمهور الإثيوبى والمراقبيـن الأجانـب إلى انتخبات يونيو ١٩٩٢ على أنها لم تكن "حرة ونزيهة"، كمـا لم تساعد فى إرساء الطابع المؤسسى لديمقراطية التعددية الحزبية فى إثيوبيا. ويوجـز التقرير المدى الذى ذهب إليه خلل العملية الانتخابية بقوله "إنه لمما خيب آمـال الكثـير من أبناء إثيوبيا وأصدقائها أن انتخابات ٢١ يونيو قد جاءت عقيمة وعبثـية وشـكلية تمامـاً. فقـد تم بالفعل تسجيل الناخبين، ولكنه لم يتم من خلال إجـراءات علنـية وتتسم بالشفافية. كما لم تكن هناك منافسة حقيقية بين المرشحين والأحزاب. وكانت بطاقات الاقتراع مطبوعة لكن لم يكن هناك أى تحكم فى عملية توزيعهـا. وحيـنما ذهـب الناخبون إلى لجان الانتخاب انتظر بعضهم فى طوابير طويلـة، ولكـن القلـة مـنهم هى التى فهمت أهمية الانتخابات أو الفرق بين هذه الانـتخـــابات وبيـن الانتخابات التى أجريت فى العهود السابقة" (NDI / AAI 1992: 6 f).

وتوصـــل كاتـــبو هذا التقرير إلى النتيجة التالية: "نظراً لكل جوانب القصور هـــذه، لـــم تســـهم انـــتخابات ٢١ يونـــيو بشكل مباشر فى تطور إثيوبيا إلى دولة ديمقراطـــية. ففـــى أحسن الأحوال جاءت الانتخابات مبتسرة، وخاصة فى النصف الجنوبى من إثيوبيا. ومن ثم فإنها لم تتمتع بصورة حسنة ولم تحقق نتائج مقنعة من حيث الإسهام فى عملية الدمقرطة فى إثيوبيا. فضلاً عن هذا، تسببت الانتخابات فى تفـــاقم التوترات القائمة، والتى تعززت بفعل هيمنة الجبهة الديمقراطية الشعبية.... مـــع تهمـــيش الأحزاب الكبيرة الأخرى، كما كانت الانتخابات السبب الرئيسى فى انســـحاب جـــبهة تحريـــر أورمو من الحكومة الانتقالية، وعودة الحرب إلى إقليم أورومـــو. وأخيراً، خلفت الانتخابات حقائق سياسية جديدة... حيث هيمنت الجبهة الديمقراطـــية الشعبية... على المجالس الإقليمية ومجالس المقاطعات... وهو الأمر الـــذى سيظل موضع شد وجذب فى الأقاليم المختلفة، حيث حاقت الشكوك بمجمل العملية الانتخابية" (Ibid: 7).

ورأى الكثـــير مـــن المراقبيـــن للمســـرح السياســـى فى إثيوبيا، أن الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية فى إثيوبيا كانت حكماً ولاعباً فى آنٍ واحد، وأن هدفها الرئيســـى هو إضفاء الطابع المؤسسى لوضعية الأمر الواقع وهيمنة الحزب الواحد على الدولة.

وحدث بعد انتخابات يونيو ١٩٩٢ أن تحركت الجبهة الحاكمة إلى إقامة حكم محلـــى غـــير مســـتقل. ففيما بدا كصورة جديدة من الحكم التسلطى، أمنت "جبهة تحريـــر شـــعب تـــيجراى" هيمنتها على إقليم "تيجراى"، بينما اضطلعت الأطراف الأخـــرى فـــى "الجـــبهة الديمقراطية الشعبية الثورية"، وهى "التنظيم الديمقراطى الشـــعبى فى أورومو" OPDO والجماعات الموالية "للجبهة الديمقراطية الشعبية..." فـــى جـــنوب إثيوبـــيا، اضطلعت باحتكار السلطة فى "أورومو" و"أمهرة" والأقاليم الجنوبية على التوالى (NDI / AAI 1992, Pousewang 1992. Hovde 1994, Vestal 1994). أمـــا أديـــس أبابا العاصمة فقد أصبحت حكراً لكوادر النظام الجديد، بينما أعطيـــت الســـلطة التنفـــيذية فـــى بقية الأقاليم للكوادر الجديدة فى النظام الجديد. وباختصـــار فقـــد أدت انـــتخابات يونيو ١٩٩٢ إلى خدمة الهدف الضمنى للحزب الحـــاكم، ألا وهـــو توطيد السلطة عبر إجراء انتخابات تبدو "ديمقراطية" (Vestal 1994, Ottaway 1995).

وحســـبما جاء فى الميثاق، كانت الخطوة التالية المستحقة بعد انتخابات يونيو ١٩٩٢ هى عملية وضع الدستور، وهى عملية كانت ذات أهمية بالغة لتوطيد سلطة ومشـــروعية النخبة الحاكمة. ولتحقيق هذا الهدف عين مجلس النواب (الذى تتحكم فيه الجبهة الديمقراطية الشعبية...) لجنة صياغة الدستور تطبيقاً للمادة العاشرة من الميـــثاق، وذلـــك فـــى عام ١٩٩٣ (Charter 1991). ولضمان ولاء اللجنة المعينة

للنظام القائم تم اختيار معظم أعضائها من مجلس النواب نفسه، بينما القلة التى اختيرت من خارج المجلس قد خضعت لإجراءات موافقة ذات المجلس (Merera 1994 a, 1999).

بل إنه على الرغم من الأهمية الكبرى للتوافق الوطنى بشأن الدستور، فقد استمرت الجبهة الحاكمة فى اتباع نهج فوقى مماثل فيما يتعلق بانتخاب "الجمعية التأسيسية"، وهى الهيئة التى خولها الميثاق الانتقالى سلطة إقرار الدستور الوطنى الجديد للبلاد. ومرة أخرى، اضطرت أحزاب المعارضة الرئيسية إلى مقاطعة هذه الانتخابات، وذلك بسبب سياسات الإقصاء الفعلية التى تتبعها الجبهة الحاكمة، وكانت النتيجة هى فوز الأخيرة بأكثر من ٨٩% من مقاعد الجمعية التأسيسية (٣) .

وهكذا فإن الدستور الوطنى الذى صيغ بشكل منفرد تقريباً من جانب "الجبهة الديمقراطية الشعبية..." قد طرح للتصويت عليه داخل الجمعية التأسيسية الخاضعة لنفس السيطرة، وذلك فى عام ١٩٩٤ (Pausewang 1994). ومن ثم لا مجال للدهشة إزاء أن كل مادة من مواد هذا الدستور قد أقرت بالإجماع أو باعتراض صوت أو اثنين داخل الجمعية التأسيسية المكونة من ٥٤٧ عضواً. وهكذا رأى الكثير من المراقبين أن الدستور الجديد ما هو إلا نسخة من برنامج "الجبهة الديمقراطية الشعبية..."، نصاً وروحاً (EHRCO 1995, Leenco 1999). وقد كانت صناعة الدستور الجديد بمثابة محاولة من جانب "جبهة تحرير شعب تيجراى" (القلب الرئيسى "للجبهة الديمقراطية الشعبية"...) لإضفاء الصبغة الشرعية على عملية إعادة صياغة إثيوبيا على هواها، وضمان استمرارية وضعها المهيمن فى الدولة الإثيوبية بعد إعادة تنظيمها.

وبعد أربع سنوات من الإعداد الدءوب لبناء نظام سياسى جديد فى إثيوبيا يتمحور حول النخبة التيجرانية، أقدمت "الجبهة الديمقراطية الشعبية..." / "جبهة تحرير شعب تيجراى" على تنفيذ الخطوة الأخيرة فى العملية الانتقالية، وهى إجراء انتخابات مايو ١٩٩٥. وكان الهدف الرئيسى من هذه الانتخابات هو تدشين جمهورية فيدرالية دائمة فى إثيوبيا تحت زعامة هذه الجبهة.

كان الميثاق قد وعد على الورق بأشياء عديدة منها ألا تزيد الفترة الانتقالية عن عامين ونصف، وحق مواطنى إثيوبيا فى ممارسة أى نشاط سياسى طالما لا ينتهكون حقوق الآخرين، واستقلال المنظومة القضائية. كما وعد الميثاق بانتخاب حكومة دائمة فى إثيوبيا عند نهاية الفترة الانتقالية. غير أن رعاة الميثاق لم يحفظوا أياً من هذه الوعود (Vestal 1999).

وعلى الرغم من الدعاية الصاخبة التى أطلقتها النخبة الحاكمة للجمهورية الجديدة فى إثيوبيا، فإن معظم المواطنين لم يعتبروا أن السؤال المركزى فى السياسة الإثيوبية قد تم حله بعد. ألا وهو السؤال الخاص بوسيلة انتقال السلطة

بكعـــوب البنادق أم بصندوق الاقتراع؟ وقد كتب المراقبون النرويجيون للانتخابات هـــذا الـــنقد الهام التالى: "لا تستطيع جماعة المراقبة النرويجية أن تصف انتخابات ١٩٩٥ الإقليمـــية والفيدرالـــية فـــى إثيوبيا بالحرة والعادلة والنزيهة. إذا إن إجراء الانـــتخابات كمجـــرد استحقاق رسمى شكلى، والادعاء بالديمقراطية دون أى جدل عـــام ديمقراطى، يمثل ممارسة غير جادة. ويظل من الصحيح القول بأن الجوانب الفنـــية واللوجســـتية لإجـــراء الانتخابات قد تحسنت. غير أن انتخابات ١٩٩٥ لم تؤســـس على مناقشة تشمل الجميع. فلم يسمح بتنافس حر بين كل البدائل السياسية القانونية. وفوق هذا، وجد السكان فى المناطق الريفية ما يكفى من الأسباب للخوف مـــن العواقـــب السلبية الوخيمة لعدم التصويت لصالح الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية فى إثيوبيا، وهو ما أثبط معظم أشكال التعبير المخالفة. ولا تعد الانتخابات مرضـــية، حيـــث لم يتوفر لدينا مؤشر على وقوع جدل ديمقراطى، ولا حتى على وجود عملية تطمح فى التطور نحو بناء مجتمع ديمقراطى" (Tronovoll & Aadand 1995: 59 f).

وإلـــى جانب ما سبق، فإن الملاحظة الخاصة بالكاتب والكثير من الدراسات، تـــتلخص فـــى أن الحقيقة الصلدة فى انتخابات مايو ١٩٩٥ أنها فشلت إلى حد بعيد فـــى أن تكـــون مـــثالاً لبـــناء نظام ديمقراطى جديد. وقد كشفت المقابلات العديدة والدراســـات الأكاديمية عن وجود نقائص خطيرة فى الانتقال الإثيوبى (Ottaway 1995, Vestal 1994, 1999, Harbeson 1998, Joseph 1998).

فعلـــى سبيل المثال كتب أكاديمى أمريكى ما يشبه قائمة الحساب التالية، حتى قـــبل انعقـــاد انتخابات مايو ١٩٩٥: "بينما تعيش إثيوبيا الآن المرحلة الأخيرة في الانـــتقال، مـــاذا يمكن تبينه من قائمة حساب أعمال جبهة تحرير تيجراى؟ يتضمن جانـــب الأصـــول: الحفـــاظ بوجه عام على السلم والاستقرار فى المجتمع، وبداية التعافى الاقتصادى بالاستفادة من المساعدات التنموية المقدمة من الدول والمنظمات الدولـــية المانحـــة. أما فى جانب الخصوم، فإن الديمقراطية الليبرالية لم تتمكن من الـــتجذر، وأخفقت محاولات الدمقرطة بسبب التصرفات التسلطية. وأوجه القصور فـــى الديمقراطـــية واضحة للعيان، خاصة إذا قارن المراقب الخطوات العملية فى الانـــتقال بالمعايير الرسمية، فبين الفكرة والفعل يوجد الكثير من الظلال. وللأسف أن إثيوبيا لا تزال تراوح مكانها بين كلمتين، إحداهما ماتت، والأخرى عاجزة عن أن تولـــد... إن كـــتلة كبـــيرة من أبناء إثيوبيا متعطشة للديمقراطية... بينما إثيوبيا تكمـــل انتقالها مرتدية حذاء التسلطية الثقيل فى إحدى قدميها، وأغلال الحقد العرقى فى القدم الأخرى" (Vestal 1994: 202).

ورغم أن بعض المراقبين يوجهون اللوم للمعارضة أيضاً على هذه النكسات (Lyons 1996) فإن الجبهة الحاكمة هى التى أطلقت هذا السياق المثير للخلاف نحو البناء المؤسسى لما بعد فترة الانتقال.

فكان من أساليب الهندسة الدستورية الرامية إلى الحفاظ على سيطرة الجبهة الحاكمة، إدخال النظام الانتخابى المسمى "الفائز يأخذ كل المقاعد". وقد أثبتت هذه المبادرة فائدتها للتحالف الحاكم، وخاصة فى الانتخابات التى أجريت فى مايو ٢٠٠٠، والتى شاركت فيها بعض أحزاب المعارضة للمرة الأولى. فبسبب الملاحقات وحتى الرفض الصريح لترشيحات المعارضة، لم تستطع الأخيرة تقديم مرشحين فى حوالى ٥٠% من الدوائر الانتخابية. وحتى فى الدوائر التى نجحت المعارضة فى التنافس فيها، فقد اتبعت استراتيجية متكاملة من الملاحقات والتهديد والتلاعب السافر للحيلولة دون نجاح مرشحى المعارضة. ونظراً لأن النخبة الحاكمة كانت ذات مخطط متكامل منذ البداية، فقد رفضت تماماً أى تفاوض بشأن مطلب إعادة تشكيل "لجنة الإشراف على الانتخابات"، أو وجود مراقبين دوليين، أو السماح للمعارضة بعرض برامجها من خلال وسائل الإعلام الرسمية (٤) . وعلى الرغم من ترحيب المعارضة وبعض الإعلاميين المستقلين ببعض الخطوات التى اتخذتها الحكومة مثل السماح بالجدل الوطنى إبان الحملات الانتخابية، فإنها لم تسمح فى نهاية للأمر سوى بثلاثين مقعداً فقط للمعارضة من إجمالى مقاعد البرلمان الفيدرالى البالغة ٥٤٧ مقعداً.

وقد ناقش بعض الكتاب نتائج هذه الانتخابات قائلين: "إن قطاعات كبيرة من السكان نظرت إلى عملية الدمقرطة فى إثيوبيا منذ ١٩٩١ على أنها عملية ديكورية بحتة. ويجزمون بأن النوايا الحقيقية للجبهة الديمقراطية الشعبية... هى البقاء فى السلطة، وأنها تتبع سياسة "فرق تسد" لتحقيق هذه الغاية. ففى عالمنا المعاصر لم تعد دول الحزب الواحد مقبولة كشريكة فى مساعدات التنمية. وقد غيرت الجبهة الديمقراطية الشعبية.../ جبهة تحرير شعب تيجراى، خطابها الماركسى فى ٨٩/ ١٩٩٠ خلال فترة النضال ضد حكم "الدرج" العسكرى، واعتنقت ديمقراطية التعددية الحزبية واقتصاد السوق. غير أن كثيراً من الإثيوبيين على مختلف مشاربهم لا زالوا يعتبرون أن التغيير تم فقط على مستوى الخطاب، ولم يسفر عن أى تغيير فى الجوهر" (Pausewang & Tronvoll (eds.) 2000: 177).

ويمضى هؤلاء الكتاب قائلين: "لقد كنا شهوداً فيما يبدو على نشأة نمط جديد للاحتفاظ بالسيطرة السياسية الكاملة على المستوى الوطنى، إلى جانب السماح بخطاب ديمقراطى رمزى، وتوسيع الهامش أمام المعارضة كى تنشط فى مراكز حضرية بعينها والقليل من المناطق الريفية.... ويسلمنا هذا السيناريو إلى ملاحظة رئيسية سبق ذكرها فى التقرير الخاص بانتخابات ١٩٩٤، وأعدنا التأكيد عليه فى

تقريـــر ١٩٩٥، حين ذكرنا أننا نلاحظ نمطاً لإعادة تأسيس السيطرة على الفلاحين من خلال القبائل Kebele الريفية، واستخدام الروابط الفلاحية لإخضاع الفلاحين فى نظـــام للتبعية، ويتم تعزيزه عند الضرورة بالإجراءات القسرية والترهيب المادى. وهـــناك مؤشـــرات قوية على أن هذا السيناريو ليس مجرد نتاج "تفسير متطرف" للبـــيانات الميدانـــية مـــن جانـــب مراقبين أجانب، وإنما هو خطر حقيقى ومائل. فالفلاحين لا يكفون عن الشكوى من التهديدات والترهيب، وخاصة فى الأماكن التى تخشـــى السلطات المحلية بروز مرشحين أقوياء للمعارضة فيها. وهكذا فإن شروط تـــبلور عملية منفتحة صوب الديمقراطية أبعد ما تكون عن الاكتمال، ومن ثم يلزم اتخاذ جانب الحذر" (Ibid: 179).

وهـــى ملاحظـــة شـــديدة الـــتعمق، حيث توصف وتوجز بإنصاف النواقص الرئيســـية فـــى الديمقراطـــية التى ترعاها "الجبهة الديمقراطية الشعبية.." / "جبهة تحريـــر شـــعب تيجراى"، والتى تعجز عن إخفائها الدعاية الرسمية للنظام الحاكم. وحـــتى نـــدرك كـــنه هذا الواقع السياسى يكفى مقارنة توزيع المقاعد فى المجلس التشـــريعى، وهـــو مؤسســـة صيغت نظرياً قبل عشرة أعوام على أساس "نموذج وستمنستر".

٥- الصيغة الفيدرالية ودمقرطة السلطة

وهـــناك مســـألة أخرى مثيرة للجدل، وذات أثر هدام على البنية السياسية فى إثيوبـــيا، وهى إدخال الصيغة الفيدرالية المبنية على أساس عرقى، والتى بدأ تنفيذها أثـــناء الفترة الانتقالية، ولكنها اكتسبت وضعية الدوام أثناء هندسة دستور ١٩٩٤. وكمـــا أوضـــحنا بشكل جزئى آنفاً، فإن هذا التجديد من جانب "الجبهة الديمقراطية الشـــعبية.." لـــم يـــأت اســـتجابة لمطالب جماعات كانت مهمشة آنذاك، ولا تحييداً للجماعة المسيطرة فى الماضى.

فحسبما تقول الأدبيات الرسمية للنظام الحاكم، فإن المبدأ الأساسى للامركزية فى إثيوبيا يستهدف حل المشكلة العتيدة لانعدام المساواة بين القوميات والأعراق فى إثيوبـــيا. ومـــن المهـــم هـــنا ملاحظة أن الاهتمام بالمسألة القومية وسط الجموع العريضـــة فـــى إثيوبيا تعود إلى أيام "الحركة الطلابية الإثيوبية" ESM قبل الثورة، وصعود حركات التحرر الوطنى فى الستينيات وأوائل السبعينيات. فمنذ هذا الوقت حاولت القوى السياسية المختلفة فى البلد، بل وحتى نظام الحكم العسكرى، التوصل إلى حل دائم لهذه المسألة.

وقـــد أدى انهيار النظام العسكرى، وتهميش القوى السياسية الأخرى المنافسة "للجـــبهة الديمقراطية الشعبية.../ جبهة تحرير شعب تيجراى" إلى السماح للأخيرة بفـــرض بـــرنامجها السياســـى الخاص على المجتمع الإثيوبى الأوسع نطاقاً. حيث

تمكنت من ترجمة برنامجها هذا إلى "ميثاق" الفترة الانتقالية، والذى أقر "بحق تقرير المصير للأمم والقوميات والشعوب، بما فيها حق الانفصال"، وبسياسة للتقسيم الإقليمى مبنية على المعايير العرقية/اللغوية. ولم تقنع بهذا، وإنما حولت برنامجها إلى واقع الممارسة العملية (Vestal 1999, Merera 2000).

وكما أوضحنا من قبل دشنت جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية فى أعقاب موافقة الجمعية التأسيسية على الدستور الجديد فى ديسمبر ١٩٩٤ والانتخابات التى عقدت بعد هذا بستة أشهر. وقد أجريت هذه الانتخابات فى مايو ١٩٩٥ تحت إشراف "الجبهة الديمقراطية الشعبية..."، حيث تشكلت حكومة بقيادة الجبهة بعد ذلك بثلاثة أشهر. وقد بين الدستور صيغة الفيدرالية وتفكيك المركزية على النحو الآتى: "لكل أمة وقومية وشعب فى إثيوبيا حق غير مشروط فى تقرير المصير، بما فيه الحق فى الانفصال. ولكل أمة وقومية وشعب فى إثيوبيا الحق فى التكلم والكتابة وفى تطوير لغتها الخاصة للتعبير عن نفسها وتطوير ثقافتها والحفاظ على تاريخها. ولكل أمة وقومية وشعب الحق فى التطبيق الكامل للحكم الذاتى فى الإقليم الذى تسكنه، وفى التمثيل المتساوى فى الحكومة الإقليمية والوطنية" (Ethiopian Constitution 1994).

غير أنه على المستوى العملى لم يتم إنشاء سوى تسع ولايات، وهو رقم أقل مما كان فى الفترة الانتقالية. وتوجد فى بعض الولايات قومية رئيسية هى التى تحدد هوية الولاية، ومن الأمثلة الجيدة عليها ولايات أوروميا، أمهرة، صومالى، عفار. وفى حالات أخرى وجد أكثر من جماعتين عرقيتين اندمجت معاً برضا السكان، أو بقرار رسمى، ومن أمثلتها ولايات بنشانجول، جوموز، جامبيلا. بينما أنشئت ولاية أمم وقوميات وشعوب جنوب إثيوبيا SNNPS بجراحة سياسية وضعت معاً العديد من الجماعات العرقية بهدف تحقيق المواءمة السياسية ويبدو أن هذا التصرف الأخير قد استهدف خلق وزن مضاد لإقليم أوروميا عديد السكان وكبير المساحة.

وأعطيت أديس أبابا وضعية إقليم خاص. أما "ديرى داوا" وهى مدينة تجارية وصناعية تتنازعها أوروميا والصوماليون الإثيوبيون، فقد حصلت على وضعية إدارية خاصة. وحسبما يقول كثير من المعارضين فإن أكثر الصور خطورة فى الترتيبات الإقليمية للحكومة الإثيوبية، كانت تلك المرتبطة بولاية "هرر" والتى كشفت عن بعض اللامعقول فى سياسة التقسيم الإقليمى التى انتهجتها "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية...". فولاية- مدينة "هرر" التاريخية، كانت مركزاً تجارياً وبوتقة صهر فى شرق إثيوبيا، بعد إدماجها فى دولة – إمبراطورية إثيوبيا المتوسعة عام ١٨٨٧، وحيث نشأت كمركز إدارى لإقليم "هرارجهى" حيث تشكل غالبية السكان من "الأورومو" و"الصومالى".

وفوق هذا، فإنها كمركز تجارى لشرق إثيوبيا اجتذبت آلاف البشر من خارج الإقليم، وخاصة من "الأمهرة" و"الجوراج". ولا تزال المدينة للآن تظهر السمت التاريخى "للهرريين" ("الأداريين") الذين لا يشكلون حالياً سوى أقل من عشرة آلاف من إجمالى سكانها البالغين أكثر من ١٣١ ألف مواطن، فى وقت يشكل "الأورومو" أكثر من ٦٨ ألفا و"الأمهرة" أكثر من ٤٢ ألفاً، ويتوزع الباقون بين جماعات أخرى صغيرة (٥).

ورغم ما تمثله هذه المدينة كجزيرة وسط بحر من "الأورومو"، فنظراً لاعتبارات الولاء السياسى التاريخية عمدت النخبة الحاكمة إلى خلق ولاية إقليمية تحمل اسم "هرر" وحيث يشكل الهرريون ٧% فقط من إجمالى سكانها.

بل إنه بسبب الاعتبارات السياسية المذكورة شجع الحزب الحاكم جماعة سياسية تمثل تلك الأقلية لتحكم بقية الـ ٩٣% من السكان، ومن خلال نظام عرف بالمحاصصة. ووفقاً لهذا النظام يمكن لأبناء "الأورومو" أن يتم انتخابهم للمناصب العامة، ولكن فقط فى موقع الشريك الأصغر، أما الأمهرة وبقية الجماعات العرقية فيمكنهم فقط ممارسة حق التصويت، حيث لا يحق لهم شغل المناصب العامة.

غير أن هذه المفارقة فى "الديمقراطية" الإثيوبية لم تقتصر على إقليم "هرر". فإذا تحدثنا من الناحية العرقية سنجد أن جمهور النخبة التيجرانية التى تحكم البلد كله يمثل أقل من ٦% من تعداد سكان إثيوبيا، وهى أقل من نسبة "الهرريين" فى ولاية "هرر".

وعلى أية حال فيبدو أن الترتيب الخاص بالهرريين أكثر بدائية من الديمقراطية فى أيام "أرسطو"، حيث لم تكن قطاعات بأكملها من السكان معتبرة فى عداد المواطنين، مثل العبيد الذين لم يكن يسمح لهم بالاشتراك فى الانتخاب.

إن اللامركزية المبنية على الصيغة الفيدرالية تعتبر – من الناحية النظرية- بمثابة تفويض للسلطة من المركز إلى الأجزاء بحيث تحصل الأخيرة على سلطة دستورية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بشئونها، وتوجيه الموارد إلى حيث ترغب، واستخدامها دون تدخل مركزى. وقد منح الدستور الإثيوبى إلى الأقاليم حقوق الحكم الذاتى هذه، ولكن على الورق فقط، فيما عدا بعض الاستثناءات مثل حالة ولاية "هرر" (Constitution 1994).

وفى الحقيقة أن الدستور الإثيوبى لم يكن سخياً فقط فى منح تلك الحقوق على الورق، حيث إنه أعطى الولايات حق إصدار دساتير موازية، بل وحتى الحق فى الانفصال (٦). ولكن فى ظل عدم احترام الحقوق الديمقراطية الأساسية المتساوية فى مجالات ونطاقات أقل أهمية من هذا بكثير، فإن أحكام الدساتير على المستويين الفيدرالى والإقليمى لا تتجاوز قيمتها على الورق.

إن سياسة تحويل إثيوبيا إلى دولة فيدرالية واعتناق مبدأ لا مركزية السلطة -- على النحو السابق شرحه- تتمحور كلها حول البرنامج السياسى "للجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية..." التى تأسست هى نفسها على أساس دساتير إقليمية كانت جميعها نسخاً من الدستور الأم [٧] فقد احتوت جميع الدساتير الإقليمية هى الأخرى على المادة رقم (٣٩) المثيرة للجدل والتى تكفل "الحق فى الانفصال".

وقد أجريت دراسات عديدة على لا مركزية السلطة التى شرعها حكم الجبهة وفق المعايير العرقية واللغوية، وتوصلت هذه الدراسات إلى وجود شكوك فى مدى إخلاص قادة الجبهة للصيغة الفيدرالية فى بلد يوجد به ما يربو على سبعين جماعة عرقية تحمل نخبة كل منها أجندات متعارضة.

ويرى معظم المؤلفين أن الصيغة الفيدرالية المبنية على أساس عرقى قد تم اختيارها وهندستها لتحقيق السيطرة السياسية وليس انطلاقاً من رغبة صادقة فى لامركزية للإدارة والحكم تمكن الجماعات المهمشة من إدارة شئونها الخاصة بنفسها (Ottaway 1995, Vestal 1999).

غير أن الجبهة قد أوقعت نفسها فى شبكة هى التى حاكت خيوطها بنفسها، حيث ازداد التناقض فى الجدل السياسى بين المركزية واللامركزية (Merera 1994 a, b) إذ إن طموح النخبة التيجرانية فى الهيمنة لا يمكنه أن يجتمع مع الحاجة المحلية للإدارة الذاتية، ذلك لأن اللامركزية الحقيقية للسلطة تتطلب التمكين الفعلى لمختلف الجماعات العرقية (Aklilu 2000).

وهكذا فإن سياسة الجبهة الحاكمة التى تجمع بين اللامركزية على الورق وممارسة المركزية فى الفعل، قد خلقت من المشكلات أكثر من الحلول فيما يتعلق بالتناقضات بين العرقيات المختلفة، وحتى داخل العرقية الواحدة. خاصة وأن إدخال "التنظيمات الديمقراطية الشعبية" PDOS كأدوات للسيطرة والتحكم لم ينف فقط مختلف مبادرات اللامركزية، وإنما ساهم أيضاً فى تعقيد العلاقة بين الجماعات السياسية المحلية ومنظمات الحزب الحاكم فى الأقاليم. ومن الأمثلة على هذا التوترات بين "جبهة تحرير أورومو" و"التنظيم الديمقراطى الشعبى فى أورومو"، وبين "المؤتمر الوطنى فى أورومو" و"التنظيم الديمقراطى الشعبى فى أورومو". وكذلك بين "الائتلاف الديمقراطى لشعوب إثيوبيا الجنوبية" ونظيره الخاضع لسيطرة الجبهة الحاكمة... الخ.

إن المشكلة الرئيسية فى الصيغة الفيدرالية المؤسسة على "التنظيمات الديمقراطية الشعبية، قد تمثلت فى محاولة الأخيرة فرض أجندة الحزب الحاكم على سكان مترددين فى الاقتناع بها (Merera 1994 a, b). وفشلت محاولات إضفاء الشعبية والمشروعية على حكم "التنظيمات الديمقراطية الشعبية" فى تحقيق النتائج السياسية المرغوبة خلال يونيو ١٩٩٢ و ١٩٩٤، ومايو ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. فبدلا

من الارتقاء بالصورة السياسية للتنظيمات الديمقراطية الشعبية وإضفاء المشروعية عليها، بدا أنها قد حطمت هذه الصورة وقضت على كل مشروعية مزعومة لها. خاصة وأن المجادلات التى دارت فى هذا الشأن إبان انتخابات مايو ٢٠٠٠ قد أجبرتها على مواجهة كل من المعارضة والشعب فى مناطق معينة من الجنوب، مما أوصل إلى استخدام السلاح (EHRCO 2000 a).

وهكذا فإن الكثيرين من مسئولى "التنظيمات الديمقراطية الشعبية" بعدما تعرضوا للنبذ من جانب الشعب الذى يدعون تمثيله، والذين حصلوا على وضعية أقل من الشريك الأصغر فى صفوف الدائرة الحاكمة، قد مالوا إلى ممارسة التسيب والفساد، إلى الحد الذى أجبر السلطات على عزل الكثيرين منهم. وعلى الرغم من تعاطف "يونج" (Young 1997: 211) مع قضية "جبهة تحرير شعب تيجراى/ الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية..." فإنه يعترف بأن "الشرعية لم تنجز من خلال المكونات الأخرى للجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية حيث اتسمت بالضعف والفساد وانخفاض المستوى الفكرى لقادتها".

وبالإضافة إلى هذا، وباعتراف الحكومة نفسها انتشر الفساد ليمتد من القضية المشهورة لرئيس الوزراء السابق القادم من "التنظيم الديمقراطى الشعبى" للأمهرة، إلى ما دون هذا على مستوى القضاة والمسئولين المحليين. ولا يوجد ما يدعو للدهشة فى أن تنشر وسائل الإعلام المملوكة للحكومة فى عام ١٩٩٧ أن ٥٤٩ مسئولاً على مستوى المناطق والوردات قد تم عزلهم فى إقليمى "أوروميا" و"أمهرة" (٨).

وبسبب فساد وجهل الكوادر واتساع المقاومة المحلية اتسع نطاق الفشل لمبادرة الحكومة فيما يتعلق باللامركزية. ويعترف ممثلو الحكومة وكوادرها أنفسهم بوجود الفشل على مستوى التطبيق، وإن ظلوا على إصرارهم بأن سياسات اللامركزية التى انتهجتها الحكومة صحيحة مبدئياً.

ونتيجة لهذا فإن السبب الرئيسى فى فشل الحكم فى تطبيق لا مركزية السلطة من أعلى يرجع إلى فشل "التنظيمات الديمقراطية الشعبية" فى أن تلعب دور الوسيط فى هذا العمل. وهناك افتقار واضح إلى تفويض حقيقى للسلطة – فى الممارسة العملية– إلى الحكومات الذاتية فى الأقاليم.

وبدلاً من هذا فإن الجبهة الحاكمة التى تتحكم فى الحكومة المركزية لجأت إلى شكل فج فى التلاعب السياسى، وخولت "لتنظيماتها الديمقراطية الشعبية" صلاحيات فعلية للسيطرة على الحكومات الإقليمية والمحلية. ويؤكد المعارضون أن تلك الكوادر المفتقرة إلى المهارات الإدارية قد تصدت لإدارة معظم الحكومات المحلية، وأنها قامت بعملها على أسوأ صورة ممكنة (Aklilu 2000, Aalen 2000).

ونتج عن عملية الدمقرطة العرقية وقوع صدامات بين جماعتي "جوجي أوروموا" و"جيديو" في أوائل عام ١٩٩٩، والقلاقل التي عمت "ولايتا" في العام نفسه، والتي تسبب فيها إدخال الكوادر الحكومية لقواعد إدارية غير مقبولة من السكان المحليين. كما وقعت عمليات القتل والاعتقال في "هاديا" والتي نجمت عن الخروقات التي وقعت في انتخابات مايو ٢٠٠٠، وكذلك تكررت المصادمات في "جيري صومالي" و"بورانا أوروموا"، وكذلك الصدام الذي وقع بين طلاب جامعة "أمبو" وقوات الأمن الحكومية في عام ١٩٩٩.

وتمشياً مع سياسة اللامركزية السياسية التي أدخلتها حكومة "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية"، تم إدخال سياسة اللامركزية المالية، والتي تم تقديمها في صورة تمكين "الأمم والقوميات والشعوب" القاطنة في إثيوبيا من إدارة شئونها بنفسها كما نص على هذا الدستور الإثيوبي الجديد.

ومن حيث المبدأ أصبح من حق الحكومات الإقليمية جباية ضرائب معينة، وتلقي المنح من الحكومة المركزية، وتمويل تنميتها الاجتماعية- الاقتصادية الخاصة بإقليمها. ويرى كثير من المراقبين أن اللامركزية المالية- مثلها مثل اللامركزية السياسية- قد جاءت لاعتبارات سياسية قبل أن تكون اقتصادية، حيث وجدت فوارق شاسعة بين احتياجات الأقاليم وقدراتها، كما شاع الفساد الذي عومل بنوع من التهاون في معظم الأقاليم لأسباب سياسية محضة.

كما تفتقر عملية تخصيص الموارد بين الأقاليم المختلفة إلى الشفافية اللازمة، فضلاً عن حصول موطن الحزب الحاكم على حصة من الكعكة الوطنية أكبر بكثير من حجمه، وذلك بشكل غير مباشر أو حتى مباشر من إمبراطورية أعمال الحزب الحاكم [٩] .

جملة القول أن نموذج الفيدرالية الذي فرض على الدولة الإثيوبية على أسس عرقية، وما صاحبه من عملية لا مركزية السلطة، لم يشبع الجماعات العرقية المهمشة ولا أدى إلى ترويض الجماعات المميزة في السنوات السابقة.

فهو على أقل تقدير قد خلق من المشكلات أكثر مما حل. وبالإضافة إلى هذا، وبسبب الأجندة المخفية لفرض نمط جديد من السلطة المركزية للنخبة المهيمنة الجديدة، فشلت مبادرة اللامركزية إلى أبعد الحدود في تمكين الجماعات المهمشة. بل إن سياسة "فرق تسد" التي انتهجتها النخبة الحاكمة الجديدة قد تسببت في وقوع سلسلة من المصادمات بين الجماعات التي تعيش في الإقليم الواحد أو إقليمين متجاورين، مثل الصدام الذي وقع بين "الأوروموا" و"الصوماليين" في إقليم "بورانا"، وبين "جوجي أوروموا" و"جيديو" في نفس الإقليم، وبين "الأوروموا" و"الأمهرة" في مناطق مختلفة من إثيوبيا.

إن عملــية اللامركزية التى قادها الائتلاف الحاكم قد حملت فى طياتها اتجاهاً نحــو تصعيد التنافس بين الجماعات العرقية المختلفة، والذى أثار بدوره المزيد من الخصــومات داخــل النخبة الحاكمة وبينها وبين النخب الأخرى. فتكونت حركات مواليــة ومعاديــة على السواء للحزب الحاكم فى "أورومو" و"أمهرة" و"صومالى" و"عفار" وجنوبى إثيوبيا كانت أفضل تعبير عن تلك الخصومات.

كمــا أدت هــذه السياسة أيضاً إلى تولد اتجاه للتفرقة ضد الأقليات الإقليمية- وخاصة غير الأصلية منها- فى التعليم وفرص التوظيف وتولى المناصب العامة.

وفوق هذا كله، كان الهدف الرئيسى لإعادة بناء الدولة على أساس عرقى هو ضمان استمرار هيمنة النخبة الحاكمة، وليس إجراء لامركزية حقيقية للسلطة، وهو ما أضر بشدة عملية مقرطة الدولة والمجتمع الإثيوبيين. ومن ثم كانت النتيجة هى نشأة اتحاد فيدرالى مزيف أو شكلى، يستهدف أساساً تسهيل عمل السلطة المركزية وليس إقامة حكم محلى حقيقى للشعوب المختلفة فى إثيوبيا.

ولــم يقتصــر الأمــر على إنشاء التنظيمات الديمقراطية الشعبية فى مواجهة الأحــزاب السياســية، حيــث تم تهميش اتحاد النقابات الإثيوبى ورابطة المدرسين الإثيوبيين المستقلين، لصالح منظمتين بديلتين أقيمتا تحت رعاية الحكومة. والأكثر خطــورة مــن هذا وذاك إنشاء ما يمكن أن نطلق عليه التسمية المخففة "المنظمات الحكومــية غــير الحكومــية" GONGOS الــتى عرفتها إثيوبيا فى ظل هذا الحكم (Merera 1999). ومن المؤكد أن قيام هذه المنظمات كان له أثر ضار على كل من اقتصــاد إثيوبيا وحياتها السياسية، حيث كانت جزءًا من مخطط كبير لإعادة تنظيم الدولة الإثيوبية والمجتمع الإثيوبى على الصورة التى تخدم أهداف التحالف الحاكم.

فقــد تم إنشاء بعض هذه المنظمات التابعة لجبهة تحرير تيجراى مثل "جمعية الإغاثــة فــى تــيجراى" REST و "جمعية تنمية توبوزا" TDA إبان زحف الجبهة للاســتيلاء علــى الســلطة، وتمثلت فائدتها فى إعادة توجيه الموارد المالية الدولية لصــالح الأغــراض العســكرية للتنظيم. كما أنشىء "صندوق الهبات لإعادة بناء تيجراى" EFFORT عام ١٩٩٥ للمساعدة فى نفس المهمة.

كما اتبعت الجبهة الحاكمة استراتيجية أخرى فى إعادة تنظيم الدولة الإثيوبية، تمثلت فى الاستخدام المتواصل لمبدأ المركزية الديمقراطية. وهى مستخلصة بالطبع مــن الماضى الماركسى- اللينينى للجبهة، وكان للدأب فى استخدام هذا المبدأ أثره الفعال فى بناء منظمة حزبية صلبة وجيش منضبط نسبياً (Merera 1996, Leenco 1999).

وكانــت هناك أيضاً استراتيجية تكميلية لاستخدام العلاقات العامة مع جماعة المانحين فيما يتعلق بالواقع على الأرض، وبهدف استقطاب التأييد وعزل الخصوم.

ويـتم هـذا عـادة مـن خلال تذكير المانحين بالوقت الطويل اللازم لبناء مجتمع ديمقراطى، وبعدم وجود بدائل مطروحة من جانب المعارضة.

لقـد سـاعدت كـل تلك الاستراتيجيات فى إعادة إنتاج الماضى التسلطى فى إثيوبيا، ووقفت فى طريق بناء ثقافة ومؤسسات ديمقراطية حقيقية فى البلد، بل إنها أدت إلـى اسـتمرار هيمنة الدولة الإثيوبية على مجمل الحياة السياسية (Ottaway 1995, Vestal 1999).

٦-خلاصة

لقـد انتزعـت "جـبهة تحريـر شعب تيجراى"/ "الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية" سلطة الدولة فى مايو ١٩٩١، وهى ترفع وعوداً ثلاثة بتحقيق السلام الدائم والحكـم الديمقـراطى والتنمـية الاقتصادية العاجلة، وذلك عن طريق خلق دولة المسـاواة بيـن جمـيع الجماعات المختلفة فى البلاد، وتمكينها للحصول على هذا الوضع المتساوى.

ومـن الجديـر بالذكر هنا أن الجبهة الحاكمة طرحت مشروعها الذى أسماه "هاربيسون" (Harbeson 1998: 67) "الانتقال المزدوج: من إمبراطورية ذات عرقية مهيمـنة إلى دولة – وطنية تحقق المساواة بين الأعراق، ومن الحكم التسلطى إلى الديمقراطية".

وأعلن القادة الجدد المدعومون بالزخم المعنوى لحركة "تحرير" ظافرة نجحت فـى تفكيك أكبر جيوش أفريقيا السوداء، أعلنوا نهاية قرون من المعاناة تحت القهر الإقطاعى والقمع العسكرى، وتدشين تاريخ جديد للبلاد وقاطنيها.

وكمـا أوضـحنا من قبل، هناك فوارق جد خطيرة بين الوعود وبين المتحقق على أرض الواقع. بل إنه على الرغم من إجراء أربعة انتخابات نيابية، والعديد من المبادرات على مستوى السياسات، فإن المنطق الحاكم والمرشد للدولة الإثيوبية ظل علـى حالـه مركـزياً. بل هناك أيضاً منطق قوى وراء ما أسماه "عيسى شيفجى" المفارقة الأفريقية الأعم، حينما قال: "حينما فكر المثقفون الراديكاليون الأفارقة فى (الاسـتقلال الحقيقى) رأوا أنه الذى سيأتى على فوهة البندقية. أما النوع الآخر من الاسـتقلال فهـو الزائف، أى استقلال العلم والنشيد. وقد أعطى (فانون) فى تحليله الـرائع فـى عملـه (المعذبون فى الأرض) قيمة أسمى لا شك فيها للعنف كعلاج سياسـى لبعـث شـعب مسـتعمر. ومنذ هذا الوقت عرفنا نصف دستة من نماذج (الـتحرر الوطـنى) عـن طـريق البندقية. ولن تقوم البندقية فى حد ذاتها بمهمة الـتحرير. فالمحـررون تحولـوا إلى طغاة واستمروا فى الطغيان باستخدام ذات البندقية" (Shiviji 1991: 79).

إن رســالة "شيفجى" شديدة الوضوح، فهى تكشف الحقيقة المرة فى أنه إذا لم يترك المحررون حرية القرار للجماهير الذين خاضوا حروب التحرير باسمهم، لن يــأتى الــتحرير المــأمول أبداً. بل على العكس من هذا تماماً، فحينما يبدأ محررو الأمــس فى اتخاذ القرار باسم الشعب وتحديد ما هو صالح لهم تكون الشعبوية هى النتيجة الحتمية.

ملاحظات

١- يــرى كثير من المراقبين، ومن بينهم كاتب هذه السطور، أن القومية التيجرانية تنطوى على الكثير من فكر. استعادة مركزية "تيجراى" فى الدولة الإثيوبية، أى استرجاع ما فقدته النخبة التيجرانية أمام النخبة الأمهرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

٢- طــورت قــيادة "جــبهة تحريــر شعب تيجراى/ الجبهة الديمقراطية الشعبية الــثورية...." ديمقراطــية ثوريــة مبنية على فكرة "الديمقراطية الجديدة" لماوتسى تونج. والمفارقة تنبثق هنا من أن الديمقراطية الثورية التى صيغت لصالح الثورة الاشتراكية قد استخدمت فى إثيوبيا لصالح الديمقراطية الليبرالية وحرية المشروع الفردى.

٣- حســبت هــذه الأرقــام مــن تقديرات التعداد السكانى لعام ٢٠٠٠، والمقاعد المخصصــة لكــل إقلــيم فى انتخابات مايو ٢٠٠٠ والتى قيل بتحديدها على أساس عدد السكان.

٤- طالبت معظم أحزاب المعارضة بمفاوضات جادة مع الحزب الحاكم حول قواعد إجراء "انتخابات حرة وعادلة" فى مايو ٢٠٠٠. ولكن الحزب الحاكم الذى أدرك مغبة هذا التفاوض ظل متحفظاً عليه حتى النهاية.

٥- الإحصاءات مأخوذة من:

The 1994 population and Housing Census of Ethiopia, Vol. 1. Statistical Report, June 1998 (Addis Ababa).

٦- أنظــر دســاتير الولايــات التسع التى يتشكل منها الاتحاد الفيدرالى الإثيوبى الحالى.

٧- قارن بين دساتير الولايات والدستور الاتحادى.

٨- أنظر:

"Corrupt Executives Sacked", The Ethiopian Herald, 21 June 1997.

وهــناك عــدد هــائل آخــر من التقارير عن الفساد وطرد المسئولين الفاسدين فى "التنظيمات الديمقراطية الشعبية"، نشرت فى الصحف المستقلة التى تغطى هذا الشأن على نحو واسع. أنظر مثلاً:

Tomara, 7 th year, No. 50 (12 Hamle 1992 E.C.), The Reporter, Vol. IV No. 199 (28 June 2000).

٩- يكشف تقرير سرى وغير رسمى عن الشئون المالية للحزب الحاكم عن وجود فعلى لإمبراطورية أعمال تجارية للجبهة الحاكمة.

أنظر:

Ethiopian in Non- Governmental Business: A preliminary Survey with Special emphasis on Companies Controlled by or associated with EPRDF- Member Organizations and The Al- Amudi Family, Part I, September 1996 & Part II, September 1997).

المراجع:

Aalen, L. 2001. Ethnic Federalism in a Dominant Party State: The Ethiopian Experience,1991-2000. Chr. Michelsen Institute, Development Studies and Human Rights (Report 2002: 2).

Aalen, L. 2000. Ethiopia's Paradox: Constitutional Devolution and Centralized Party Rule. A paper presented at the 14th International Conference of Ethiopian Studies. November 2000. Addis Ababa.

Abate, D. 1994. The end of crises or crisis without end? The evolving dynamics in post- Derg Ethiopia. In Z. Abebe and S. Pausewang, (Eds.). Ethiopia in Change: Peasantry, Nationalism and Democracy.

Abbink, J. 1995. Breaking and making the state: The dynamics of ethnic democracy in Ethiopia.. Journal ofContemporary African Studies, Vol. 13, No. 2. July 1995. 149-163.

Abraham, A. 2000. Towards A Political Resolution of Ethnic Conflicts in Ethiopia: The Case of Siltie Gurage Identity Question. Research report submitted to ossrea. August 2000.

Abraham, K. 1994. Ethiopia from Bullets to the Ballot Box. Lawrenceville: Red Sea Press. Africa Confidential 1991. Ethiopia Majorities and Minorities, Vol. 32, No. 14. July 12.

Akiilu Abraham. 2000. Towards a Political Resolution of Ethnic Conflicts in Ethiopia: The Case of Siltie Gurage Identity Question.

Research Report submitted to ossrea, August 2000, Addis Ababa, Ethiopia.

Bangura, Y. 1991. Authoritarian Rule and Democracy in Africa: A Theoretical Discourse. Discussion paper No. 18. unrisd.

Berhe, A. 1993. Origins and Development of the National Movement in Tigray: A Socio- historical Analysis. M.A. thesis. The Hague: iss.

___. 1998. Democratizarion, Equity and Stability: African Polities and Societies in the 1990s. Discussion paper No. 93. unrisd.

Bratton, M. and Van de Walle, N. 1997. Democratic Experiments in Africa: Regime Transformation in Comparative Perspective. Cambridge: Cambridge University Press.

Brierzke, P. H. 1994. Ethiopia's Leap in the Dark: Federalism and Self- Determination in the New Constitution. A paper presented to the Horn of Africa Conference. Treento Italy. December 1994.

Cohen, H. 1991. Press Release on the London Conference. 28 May 1991.

Cohen, J. M. 1994. Transition toward Democracy and Governance in Post-Mengistu Ethiopia. Development Discussion paper No. 493. Harvard Institute for International Development, Harvard University.

Cohen, R. and Goulbourne, H. (Eds.). 1991. Democracy and Socialism in Africa. Boulder, San Francisco and Oxford: Westview Press.

Council of Representatives (COR). 1991. "Transitional Period Charter of Ethiopia." Negarit Gazeta, July 22 1991, Addis Ababa, Ethiopia.

CSA. 1997. The 1994 Population and Housing Census of Ethiopia Results at Country Level, Vol.1. Statistical Report. Addis Ababa.

Diamond, L. and Plattner, M. F. (Eds.). 1999. Democratization in Africa. Baltimore & London: Johns Hopkins University Press.

EHRCO. 1995. Democracy, Rule of Law and Human Rights in Ethiopia: Rhetoric and Practice. Addis Ababa.

___. 2000a. The May 2000 General Election: A Report. Addis Ababa.

___. 2ooob. Compiled Reports of EHRCO, 1991-1997, 2nd edition. Addis Ababa.

Federal Democratic Republic of Ethiopia (FDRE). 1995. The Constitution of the Federal Democratic Republic Of Ethiopia. Federal Negarit Gazeta ist Year, No. 1. 21 August 1995. Addis Ababa.

Fukui, K., Kurimoto, E. and Shigeta, M. (Eds.). 1997. Ethiopia in Broader Perspective:Papers of the XIIIth International Conference of Ethiopian Studies in 3 Vols12-17, December 1997. Kyoto, Japan.

Fukuyama, F. 1992. The End of History and the Last Man. New York: Free Press.

Harbeson.J. 1998. Is Ethiopia Democratic? A Bureaucratic Authoritarian Regime. Journal of Democracy, Vol. 9, No. 4. October 1998. 62-69.

Hovde, R. L. 1994. Democracy and Governance in Ethiopia: A Survey of Institutions, Issues and Initiatives in the Transitional Period. In H. G. Marcus, (Ed.). New Trends in Ethiopian Studies. Papers of the i2th International Ethiopian Studies.

Huntington, S. P. 1993. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman & London: University of Oklahoma Press.

Hyslop, J. (Ed.). 1999. African Democracy in the Era of Globalization. Johannesburg: Witwatersrand University Press.

Joseph, R. 1998. Is Ethiopia Democratic? Oldspeak vs. Newspeak. Journal of Democracy,Vol. 9, No. 4. October 1998. 55-61.

Leenco Lata. .1999. The Ethiopian State at the Crossroads: Decolonization or Disintegration?. Lawrenceville, NJ & Asmara: The Red Sea Press.

Lyons, T. 1996. Closing the transition: The May 1995 elections in Ethiopia. The Journal of Modern African Studies, Vol. 34, No. 1. March 1996. 121-142.

Marcus, H. G. (Ed.). 1994. New Trends in Ethiopian Studies. Papers of the 12th International Ethiopian Studies. Lawrenceville: Red Sea Press.

Zegeye, A. and Pausewang, S. (Eds.). 1994. Ethiopia in Change: Peasantry, National and Democracy. London & New York: British Academic Press.

Zewde, B. 1999. The Burden of History: The Constraints and Challenges of the Democratization Process in Ethiopia. In J. Hyslop (Ed.). African Democracy in the Era of Globalization 17 March 1999.

الفصل الثانى عشر

الدستور والحكم الدستورى والديمقراطية فى مالاوى
(عهد الطغمة البرلمانية)

بقلم: نيكسون إس خيمبو

١- تطور الحكم الدستورى: إطار نظرى

قدم "توماس هوبز" [1] T.Hobbes إسهاماً فاق به جميع المفكرين البريطانيين الذين أثروا فى تطور الحكم الدستورى الحديث، وخاصة فيما يتعلق برؤيته المعمقة لسلطة الحكم. وبينما كان أولئك المفكرون مهتمين أساساً بالحاجة إلى النظام، فقد اهتموا بنفس القدر بوضع حدود لهذه السلطة [٢] .

فمثلاً يعتبر "سير إدوارد كوك" Sir Edward Coke (١٥٥٢-١٦٣٤) أحد الذين "أسهموا إسهاماً عظيماً فى فكرة التحكم فى السلطة المتعسفة" حيث عارض مزاعم "الحق الإلهى" فى الحكم [٣]. وسار "جيمس هارنجتون" James Harrington (١٦١١-١٦٧٧) على خطى "السير كوك" حيث دعا إلى "تدابير دستورية معينة لمنع قيام حكم مطلق".

وهى التدابير التى يرى "مايكل كيرتس" Michael Curtis أنها متضمنة فى الدساتير الليبرالية الحديثة، مثل كتابة الدستور والتصويت السرى وتداول المناصب العامة. ولما كان على وعى بالعلاقة بين الثروة والسلطة السياسية فقد اشترط صدور قانون زراعى بتحديد مساحة الأرض التى يمكن لكل مواطن حيازتها. وقبل هذا كله، دعا "هارنجتون" إلى نظام للمراجعة والتوازن. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال جمعيتين منتخبتين، إحداهما مجلس للشيوخ لمناقشة واقتراح الإجراءات، والثانية جمعية شعبية للتصويت على هذه الإجراءات.

وحسب تعبير "ريتشارد هوكر" Richard Hooker (١٥٥٤-١٦٠٠) فإن أساس هذه القوانين والمؤسسات هو العقل [٤]، وأن الرضا هو أساس الحكم والدولة. ومن ثم فإن الانتماء إلى دول يتطلب طاعة القوانين [٥]. وبهذه الطريقة ينظر إلى الشعب على أنه واضع القوانين.

---

*Nixon S. Khembo قسم الدراسات السياسية والإدارية، تشانسلور كوليدج، جامعة مالاوى.

E-mail:nskembo@yahoo.com

وعــندما يــتم تفويض السلطة، ينبغى على النواب ألا يعملوا كما يحلو لهم. فــيقال إن "الســلطة المفوضة مسئولة أمام المجتمع ككل" حسب "جون لوك" John Locke (١٦٣٢-١٧٠٤) ولمــا كانــت الســلطة مفوضــة فعلى الحكومة التمثيلية الالــتزام التزاماً صارماً ومباشراً "بالتشاور" مع المجتمع. ومثلما رأى "السير كوك" فــإن نظرية "لوك" عن القانون وطبيعة السلطة السياسية تشدد على العقل والتسامح والاعتدال. فينسب له القول بأن "المعرفة ليست ملازمة ولا مفسرة ولا متوقفة على الســلطة... فــنظراً لحدود الفهم البشرى، يمكن للمرء الحديث فقط عن الاحتمال، وليس عن اليقين. وكل هذا لا يتطلب سلطة مطلقة، كما رأى هوبز".

وعمومــاً فقــد نظــر إلى "لوك" باعتباره المفكر الأكثر تأثيراً فى الليبرالية الحديــثة والحكم الدستورى الديمقراطى [٦] على الرغم من أنه كان لا يزال متشككاً فــى الدولة الحديثة لأنها يمكن أن ترتكب فظائع أكبر من تلك التى ارتكبتها الدول الســابقة. بــل فى الحقيقة لم يكن "العصر الطبيعى" أسوأ من الحكم فى ظل الدول الطاغــية الحديــثة. ويــرى "مايكل كيرتس" أن "لوك" هو واضع الحزمة السياسية الممــثلة فــى سيادة البرلمان، وحكم الأغلبية، ورضا المحكومين، والقانون كأساس للحكــم. وفوق هذا، أشارت الدساتير الحديثة إلى الحاجة إلى نظم سياسية، وصيانة الحرية من خلال الفصل بين فروع السلطة: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ومــن الواضــح أن الــنزعة الدســتورية تعترف من حيث المبدأ بضرورة الحكومــة، ولكــنها تؤكد فى الوقت ذاته على وضع حدود لسلطاتها، حيث إن هذه الحــدود هى "الفكرة النقيضة للحكم المتعسف، فهى تعارض الحكم الاستبدادى، أو الحكم الإرادى بدلاً من حكم القانون" [٧] .

إن النزعة الدستورية، أو الدستور، وثيقا الصلة بفكرة الديمقراطية. والدستور هــو وثيقة رسمية لها قوة القانون العام الملزم، ومن خلالها ينظم المجتمع الطريقة الــتى يحكم بها، ويحدد حدود السلطة، والعلاقات بين هيئاتها المختلفة، وبينها وبين المواطــن. ومع ذلك فمن الممكن أن يتم استخدام الدستور لأغراض أخرى غير أن يكــون كابحاً للحكومة [٨] فالدستور هو بمثابة خارطة طريق يضعها الناس لتطوير الحكــم الدســتورى والديمقراطــية الدستورية، والأخيرة هى حكم الشعب بالشعب ولصــالح الشــعب [٩] . وإن هذا الفهم للديمقراطية ليتسم بفكرة الحاجة إلى أساس شــعبى للحكــم، فكرة أن الحكومة تستند إلى رضا المحكومين، وهو ما يتحقق من خلال انتخابات حرة وعادلة.

غير أن الدستور فى حد ذاته ليس كافياً ولا يمثل ضمانات أوتوماتيكية لتحقق الحرية والديمقراطية والحكم الدستورى. ففى الواقع يوجد فى عالمنا المعاصر بلاد كثــيرة لديهــا دســاتير مكتوبة فخيمة دون أن يكون فيها "حكم دستورى". كما أن الانــتخابات الحرة والعادلة وحدها ليست قادرة على "خلق حكم دستورى". ففى ظل

ظــروف ملتبســة معينة يمكن "للاقتراع العام أن يخلق أو يؤيد طغيان الأغلبية أو الأقلــية أو حــتى رجــل واحــد... فنظم الحكم المطلق الكبرى التى عرفها القرن العشــرون قــد نشــأت عــادة على أساس الاقتراع العام. وألم يعاد انتخاب الطغاة بأغلبيات تزيد عن الــ ٩٠%؟" (١٠) .

إن الاختــبار الحاسم فى تحديد دستورية أو ديمقراطية حكم ما، هو بالإجابة عــن ســؤال مــدى تقيد هذا الحكم بقواعد وضعت قبلاً، أى "هل يفرض الدستور حدوداً على صلاحيات الحكم؟" (١١) .

وفــى مالاوى، بعد الإطاحة بدولة الحزب الواحد التسلطية تم اعتماد دستور ليــبرالى فــى عــام ١٩٩٤، يتضمن تداول منصب الرئاسة والجمعية المنتخبة كل خمــس سنوات. وأجريت انتخابات حرة وعادلة بالاقتراع السرى فى مايو ١٩٩٤ ومــايو ١٩٩٩. ومن ثم فإن ولاية الحكم الحالى فى مالاوى مبنية على رضا شعب الــبلاد. وفــى عــام ١٩٩٨ أصــدر البرلمان قانوناً جديدًا للحكم المحلى، وأعلنت الحكومــة الــتزامها باللامركزية كسياسة وطنية بهدف إشراك الشعب فى السلطة. وبعــد ست سنوات من ممارسة التعدد الحزبى، عقدت انتخابات للحكومات المحلية فى نوفمبر ٢٠٠٠، اشترك فيها ١٤% فقط من إجمالى الناخبين.

ومنذ ذلك الوقت بدأت حكومة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" UDF فى إجراء الإصــلاحات الزراعية وصياغة سياسة جديدة للأرض. كما تبنت الحكومة مؤخراً "مشروع الإسكان الريفى" لخدمة صالح جمهرة السكان الفقراء فى الريف المالاوى. كذلــك اتبعــت الحكومة "برنامج مكافحة الفقر" PAP واعتبرته فى صميم سياستها التنموية.

غــير أن كــل هــذه الإصلاحات – على الرغم من صحتها- لم تعن الكثير بالنســبة لأغلبــية السكان الفقراء فى مالاوى والذين أخذوا يبتعدون شيئاً فشيئاً عن النظام الجديد. خاصة إذا علمنا أن ٢,٨ مليون من المواطنين يعيشون فى فقر مدقع حيــث لا يــزيد متوسط استهلاك الواحد منهم يومياً عن ١٣ سنتاً أمريكياً، كما أن ٦٥,٣% من السكان البالغ تعدادهم عشرة ملايين نسمة أصبحوا الآن أكثر فقراً من الوقت الذى نالت فيه مالاوى الاستقلال عن الاستعمار البريطانى عام ١٩٦٤.

أولاً: تــزعم هذه الورقة أن التدهور الاجتماعى والاقتصادى فى مالاوى هو نتــيجة نقــص الإرادة السياسية القوية، وغياب ثقافة الحكم الدستورى القادرة على تطبــيق الإصــلاحات السياســية والاجتماعية – الاقتصادية المنصوص عليها فى الدستور والبرامج السياسية الحكومية والقوانين الخاصة بالبرلمان والهيئات الوطنية الأخرى، والرامية إلى إنهاء "الوضع القائم" الاستعمارى.

وقــد ساعدت الإصلاحات التى اتخذت فى نمو "طغمة برلمانية مسيطرة" فى الــبلد. بــل إن هذه الطغمة أصبحت مناوئة للمساءلة العامة، إلى الحد الذى يجعلها تحاول الاحتفاظ بسلطات غير محدودة من خلال التلاعب بالدستور نفسه.

ثانــياً: فــى الوقت الذى تتم فيه ممارسة الحقوق السياسية والمدنية من جانب أغلبــية الســكان أثــناء الانتخابات، فقد خضعت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتجاهل واللامبالاة والافتئات من جانب أولئك الذين أسندت إليهم مسئولية ضمان حصول الجماهير على هذه الحقوق.

ثالــثاً، لقــد أدت أحــوال مالاوى هذه إلى إنكار واسع "لهذا الجيل الثانى من الحقــوق" بالنسبة لجمهرة السكان. ونتيجة لهذا أصبح كل من الفقر الفاجع، وتعمق الــتخلف الاقتصادى، وعدم الاستقرار السياسى، وبلورة ديمقراطية مزيفة، أصبحت جميعاً من الحقائق الكابية فى سياسة واقتصاد هذا البلد.

رابعــاً وأخــيراً، إن الإخفاق فى تحويل النظام، وليس مجرد نقل السلطة، قد اتصف بالدوغمائية فى الاقتصاد السياسى القوموى، والذى وجد جذوره فى حركات الاستقلال الأفريقية التى رفعت الشعار الشعبوى: "ابحث أولاً عن المملكة السياسية، وعندئذ سيأتى كل شىء بعد هذا".

٢- الدستور والحكم الدستورى وانتهاكات السلطة

"عندما يستمع الحاكم إلى تقارير زائفة يصبح كل وزرائه أشراراً"

سفر الأمثال ١٢:٢٩ (١٢)

يعــرف الدســتور بأنــه القــانون الأسمى فى البلد، حيث يتضمن المبادىء الأساسية والعامة فيما يتعلق بالسلطات والعلاقات والوظائف الخاصة بهيئات الحكم المختلفة، وبحقوق وواجبات المواطنين وعلاقاتهم بهذه الهيئات.

وتعتبر "النزعة الدستورية" كثقافة وحقيقة حية، علامة لا تخطئها عين فى كل أشــكال الحكم الدستورى، وظائف وسلطات. فهى حارس الحرية، أو بعبارة أخرى فــإن "الدســتورية بمعــناها الرسمى تعنى المبدأ القائل بضرورة أن تلتزم ممارسة الســلطة السياســية بــالقواعد، أى القواعــد التى تحدد صلابة العملين التشريعى والتنفــيذى، حيــث تحدد الإجراءات الواجب إشباعها، أو تحدد محتواها المسموح به... وتصبح الدستورية واقعاً معيشاً حينما تتكفل هذه القواعد بكبح نزوات التسلط، وحيــنما يراعــيها فى الواقع أولئك الممسكون بزمام السلطة السياسية، وحينما يتم تحدد المناطق التى يحرم على السلطة انتهاكها وبحيث تصبح مجالاً للتمتع بالحرية الفردية" (١٤).

والدســتورية هى معنى أوسع من المعنى الحرفي لكلمة دستور، لأنها تجسد "روح" الدســتـــــور معــبراً عنها سياسياً واجتماعياً وماديا وتاريخياً واقتصادياً وبيئياً [١٥]. إنها بعبارة أخرى تمثل ضمير الدستور.

عرفــت مالاوى نظاماً سياسياً ليبرالياً متعدد الأحزاب بمقتضى نتيجة استفتاء وطــنى أجرى فى ١٤ يونيو ١٩٩٣، حيث سمح للشعب بالمشاركة السياسية الحرة للمــرة الأولـــى بعد ثلاثين عاماً من الحكم الاستبدادى، وصوت ٦٤% ممن أدلوا بأصـــواتهم لصـــالح قيام نظام التعدد الحزبى. ومن أهم العلامات التى تبدت على الفـــور فـــى النظام السياسى الجديد صياغة وإصدار الدستور الجديد بعد مشاورات واســعة على المستوى الشعبى بقيادة كل من "المجلس الاستشارى الوطنى" NCC، و"لجنة الشئون العامة" PAC، و"المجلس التنفيذى الوطنى" NEC.

وقــد تشــكلت "لجــنة الشئون العامة" بمبادرة من الكنائس المسيحية وضمت ممثليــن للســكان المسلمين و"جمعية القانون فى مالاوى" ورجال الأعمال [١٦]. أما "المجلــس الاستشـــارى الوطـــنى" و"المجلس التنفيذى الوطنى" فقد عملا "كحكومة انتقالـــية". وتشكل المجلس التنفيذى من رؤساء جميع الأحزاب السياسية التى نشأت بعــد الاســتفتاء، ومـــارس دور السلطة التنفيذية بكافة فروعها. وبالنسبة للمجلس الاستشـــارى فقــد تشكل من ممثلين عينتهم جميع الأحزاب، وقد مارس دور الهيئة التشريعية للحكم "الانتقالى". وضم المجلس الاستشارى لجاناً مختلفة، كان من أهمها "اللجــنة الدستورية" و"لجنة التوعية المدنية". وكانت الأولى مسئولة عن تعبئة الدعم الفــنى والشعبى لوضع الدستور الجديد، بينما استهدفت الثانية وضع الاستراتيجيات اللازمـــة للتوعـــية المدنية بسياسة التعدد الحزبى وحقوق الإنسان والديمقراطية فى مالاوى [١٧].

وحتى لا يتكرر التاريخ السياسى البائد الذى استمر ثلاثين عاماً، اهتم واضعو الدســتور الليـــبرالى بإدخـــال قـــانون الحقوق والفصل بين السلطات وغيرها من الضمانات والمبادىء الدستورية. وبإلقاء نظرة على دستور مالاوى الجديد يتبين أنه يمثل "هجيناً" بين نظام "وستمنستر" والنظام الرئاسى، حيث يمكن توجيه اللوم جزئياً له على الأدوار المزدوجة و"الطغموية" التى يلعبها الأعضاء المنتخبون فى البرلمان حيث يحتلون مقاعد أيضاً فى مجلس الوزراء.

ويقصـــد بالفصـــل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية أن تؤدى كل مـــنها وظائف متميزة ومن خلال هيئات مستقلة عن بعضها. وبنفس الروح أنشئت فيما بعد هيئات شبه قضائية مثل "ديوان المظالم" و"لجنة حقوق الإنسان" و"المحكمة الصـــناعية" و"مكتـــب مكافحـــة الفساد"، وذلك للقيام بدور المراقبة على انتهاكات السلطة.

ولما كان المالاويون قد عانوا من الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان فى ظل الحكـم الدكتاتورى السابق لـ "لحزب المؤتمر المالاوى" MCP، فقد أرادوا وضع حـد نهائى لنظم الحكم الطرزانية. وهكذا فإن الحكم الدستورى المراد تم النظر إليه "كمنـتـج للقـيم والنضـالات الاجتماعـية والثقافية والاقتصادية والسياسية فى المجـتمع" (١٨). ومـن ثم فقد رؤى أن كل تاريخ مالاوى يمثل نقطة انطلاق نحو إقامة نظام دستورى جديد، وسار القول بأن "أى مجتمع لا يتم فيه تأكيد الحقوق ولا يراعى الفصل بين السلطات، هو مجتمع بلا دستور" (١٩). وكم كانت حاجة مالاوى ماسة إلى تجنب الوقوع مرة أخرى فى براثن تاريخها القريب.

ونظـراً للتسلسل الذى جرت به التطورات السياسية فى مالاوى، فإن الحقوق الدستورية للشعب لم تتمتع بالحماية الكلية. فمثلاً بعدما وصلت "الجبهة الديمقراطية المـتحدة" إلى الحكم فى عام ١٩٩٤ كانت مضطرة إلى تشكيل حكومة أقلية، حيث كـان لها من مقاعد البرلمان ٨٦ مقعداً مقارنة بإجمالى ٩١ مقعداً للمعارضة (٥٥ مقعـداً لحزب المؤتمر المالاوى و ٣٦ مقعداً "لمنتدى أسيلى لاستعادة الديمقراطية" AFORD) وهو الوضع الذى أدى إلى عدم قدرة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" على تمرير القوانين اللازمة لتطبيق سياساتها (٢٠).

ومـن ثم، فى ديسمبر ١٩٩٤ دخلت الجبهة مع المنتدى فى ائتلاف حكومى يسـمح بـالدعم الـبرلمانى لها. وأصبح "تشاكوفوا تشيهانا" رئيس منتدى استعادة الديمقراطـية نائباً ثانياً لرئيس الحكومة بشكل غير دستورى. ذلك أن هذا المنصب -أى النائـب الـثانى- لم يكن منصوصاً عليه دستورياً حتى ٣٠ مارس من العام الـتالى حيث جرى تعديل دستورى بهذا، إلا أن هذه الحكومة الائتلافية قد انهارت علـى أى حـال فى مايو ١٩٩٦ (٢١). ومنذ ذلك الوقت ظل منصب النائب الثانى للرئيس شاغراً، أى أصبحت الالتزامات الدستورية هذه المرة غير مستوفاة.

بيد أن الانسحاب من الحكومة الائتلافية بدعوى الفساد وسوء الإدارة لم يكن محـل تأييد جميع أعضاء حزب المنتدى، حيث رفض بعض الوزراء المنتمين إليه الانسـحاب من الحكومة، الأمر الذى جعل الحزب يفصلهم من عضويتهم الحزبية بـتهمة "تغيير الولاء الحزبى" الذى انتخبوا على أساسه، وهى التهمة التى تتعارض ونص المادة ٦٥ (١) من الدستور. غير أن المحكمة العليا أصدرت حكمها فى ١٤ يـناير ١٩٩٧ بـأن الـوزراء "المتمرديـن" يمكنهم الاستمرار فى حكومة "الجبهة الديمقراطـية المـتحدة" علـى الرغم من تعارض هذا مع القواعد الحزبية لمنتدى استعادة الديمقراطية.

بل إنه بعد مقاطعة طويلة الأمد للبرلمان من جانب "حزب المؤتمر المالاوى" و"منـتدى أسيلى لاستعادة الديمقراطية" احتجاجاً على ما اعتبر فساداً (٢٢) دستورياً من قبل حكومة "الجبهة الديمقراطية المتحدة"، حكمت المحكمة العليا فى ١٤ مارس

١٩٩٧ بأن من حق البرلمان مواصلة عمله دون شروط توفر النصاب القانونى بحضور ثلثى الأعضاء، وهو النصاب الوارد فى أحكام الدستور. كما أعلن الوزراء السابقون من حزب "المنتدى" تحولهم من حزبيين إلى مستقلين.

وقبل وقوع هذه المقاطعة، تعرضت للفساد أيضاً الإجراءات الدستورية لإقرار الموازنة، أى توزيع الموارد العامة. ففى حالة صارخة للتفرقة جرى فيها انتهاك "الحق فى التنمية" [٢٣] لبعض مناطق البلاد، أعطت حكومة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" فى عام ١٩٩٥ لأعضاء برلمانيين من كل من "الجبهة" و"المنتدى" ٥٠ ألف كواتشا لكل من منهم من صناديق مكافحة الفقر وذلك بدعوى القيام بمشروعات "تنموية" فى دوائرهم الانتخابية [٢٤]، وحيث حرم من هذه الميزة ٥٥ عضواً بالبرلمان عن "حزب المؤتمر المالاوى" المعارض. ومن الواضح أن الهدف من هذه الخطوة كان فتح الطريق أمام تبلور "طغمة برلمانية ناشئة" تخدم مصالح الحكم. وحتى الآن لم تتم محاسبة أولئك النواب عن كيفية إنفاق تلك الأموال. بل وأكثر من هذا يقول "كاوندا" Kaunda إن مجلس الوزراء منح أعضاءه فى يونيو ١٩٩٦ زيادة ٣٠٠% من رواتبهم، فى وقت لم يكف مجلس الوزراء ذاته عن إحباط وعدم الاهتمام بالمطالب المتكررة لنقابات موظفى الخدمة العامة بزيادة رواتبهم. أما الالتفات الوحيد لمطالب هذه النقابات فلم يتحقق سوى فى ١٨ يناير ١٩٩٧ حينما قررت المحكمة العليا ضرورة استمرار حظر جميع اجتماعات "مؤتمر نقابات مالاوى" MCTU فى مختلف أنحاء البلاد، باعتبارها "غير ليبرالية ومعادية للديمقراطية" [٢٥].

وعلى الرغم من أحكام الدستور القائلة "بالتأمين المتساوى" [٢٦] للحريات المدنية والسياسية فى البلاد، تكررت حوادث "التعامل الوحشى من جانب السلطة مع المتهمين" [٢٧]، مثلما حدث مؤخراً مع "فانيكيسو فيرى" الطالب بجامعة مالاوى، حيث رمى بالرصاص مع آخر مجهول عابر طريق، على أيدى الشرطة وبدم بارد أثناء أحد الاضطرابات الطلابية. كما أطلقت الشرطة النار على قائد جماعة الضغط المسماة "التحالف الديمقراطى الوطنى" NDA فى مركز "مولانجى" فأردته قتيلاً. كما يبدو أن المساجين ظلوا يلقون المعاملة الفظة ذاتها التى كانت قائمة إبان عهد دكتاتورية الحزب الواحد [٢٨]، كما حدثت وفيات وسط المتهمين مثل مصرع الموسيقى الشعبى "إيفيسون متافالى" [٢٩] بين أيدى الشرطة، وكذلك وفاة رجل الأعمال الكبير "كواتشا جامبى" [٣٠] وهو فى قبضة الشرطة بعدما قيل إن الشرطة سبق أن قتلت زوجته فى العاصمة التجارية "بلانتيرى". وأصبحت الجريمة واسعة الانتشار، وتدهورت الحالة العامة للقانون والنظام حتى انعدمت حرية الناس فى الحركة وضمانات الأمن الشخصى. ففى عام ١٩٩٥ على سبيل المثال لقى قائد الجيش المالاوى مصرعه على أيدى العصابات حسبما قيل [٣١].

وربمـــا كانـــت السمة الرئيسية فى انعدام الأمن هى الفساد النظامى، وتورط جهـــات وأشـــخاص رسميين فى الاستفادة من الأنشطة الإجرامية. فخدمة الشرطة المالاويـــة كانـــت – علـــى النقيض من واجبها المدنى والأخلاق المهنية – وراء ســـرقات تقدر بـــ ١,٢ مليون كواتشا. فقد عرف أن أسلحة رسمية مثل بنادق "بى إكـــس بى" و "إيه كيه ٤٧" قد استخدمت فى هذه السرقات. وقيل إنه بعد كل عملية ســـرقة كان "ضابطان يجتمعان بانتظام مع العصابة "للتفتيش" على المواد المسروقة وأخـــذ بعضـــها لاســـتخدامها الشخصى" (٣٢). وهذا كله بالطبع رغم أنف الأحكام الدستورية الرسمية عن واجب الدولة فى حماية أرواح وممتلكات المواطنين.

وهكـــذا فـــإن الهيئات الحكومية والقادة السياسيين فى البلاد لم يتركوا فرصة لتدمـــير الدستور إلا واقتنصوها، حتى أن مبادىء مثل الفصل بين السلطات وسيادة القانون وحدود الحكومة قد تم تقويضها فعلياً فى مالاوى. فعلى سبيل المثال تمكنت "الطغمـــة البرلمانية" مؤخراً من تحريك الاتهام ضد ثلاثة من قضاة المحكمة العليا (تشـــيما ســـولافيرى، أناكليـــت فيرى، دانستان موانجولو) بسوء السلوك ومخالفة السلوك المهنى، وهو ما يعتبر منافياً للدستور الذى يقصر حق اتخاذ هذه القرارات علـــى "المفوضية القضائية" (٣٣). بل إن مثل هذه المفوضية لا تملك سلطات مطلقة فى هذا الشأن فى القضاء "الطبيعى".

ورغـــم هـــذا فإن "الطغمة البرلمانية" مضت قدماً فى إجراءات فصل القضاة الثلاثة على الرغم من حقيقة عدم وجود نص قانونى يسمح للبرلمان بهذا الإجراء، فضـــلاً عن عدم معقولية أن يلعب البرلمان دورى الاتهام والحكم فى آن واحد. كما أن إجبار القضاة على المثول أمام البرلمان يعد انتهاكاً العدالة الطبيعية (٣٤). وحتى عـــندما قامـــت "المفوضية القضائية" بدورها المستحق وبدأت التحقيقات مع القضاة المتهميـــن ظـــل البرلمان على موقفه ورفض قرار المفوضية وأصر على استدعاء القضاة الثلاثة للمثول أمامه.

وبالإضـــافة إلـــى الخرق الصريح لسيادة القانون فإن هذا الموقف جاء تحدياً أيضاً لحكم صدر عن المحكمة العليا دعا البرلمان إلى الامتناع عن ملاحقة القضاة بـــناء على اتهامات ضعيفة. وحسب كلمات "رالف كازمبارا" من جماعة مستشارى الدفاع عن المتهمين، فإن التهم كانت غامضة وقائمة على التخمينات، ولكن الحقيقة الوحيدة أن القضاة الثلاثة قد أصدروا مؤخراً أحكاماً ضد الحكومة (٣٥). وبالإضافة إلـــى هـــذا فإن نتائج التحقيقات التى أجرتها "المفوضية القضائية" قد تأجل إعلانها لأسباب غير معقولة (٣٦).

وهكـــذا فـــإن جـــذر المسألة لا يتعلق بأهلية القضاة أو سوء سلوكهم، وإنما بالتناحر السياسى المتعمق فى البلد وانتهاك السلطة من جانب البرلمان. فعلى سبيل المـــثال كـــان جميع محركى عملية فصل القضاة من "الجبهة الديمقراطية المتحدة"

(الحــزب الحاكم) والمنضوين فى "الطغمة البرلمانية". وفى الحقيقة أن عدم الأهلية أو ســوء السلوك اللذين شكلا صلب "اتهام" القضاة، قد اكتنفا بالمناورات السياسية. فقد اتهم أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم القضاة "بإصدار أحكام فى غير صالح حكومة الجبهة الديمقراطية المتحدة، وتعتبر بمثابة أدوات فى أيدى المعارضة" (٣٧).

وقد اعتبرت هذه العقدة القانونية مسألة مصيرية نظراً لأن الحزب الحاكم فى المقــام الأول "كــان يحــاول تغيــير الدستور لتمهيد الطريق أمام الرئيس باكيلى مولوزى للترشح لفترة رئاسة ثالثة، وذلك بتعديل المادة رقم ٥٠ التى تتطلب موافقة ثلثى أعضاء البرلمان لتمرير هذا الإجراء" (٣٨).

ولكــن المعارضـــة رفضت هذا المسعى لتخفيض المطلوب من ثلثى أعضاء الــبرلمان إلــى الثلــث فقــط، وأصرت على ضرورة احترام نسبة ٥٠% فى أى برلمان، بل إن أحد أعضاء البرلمان عن المعارضة قال "لقد قرأت فى قانون إحدى الشــركات حديــثاً عــن نصاب الثلث، ولكننا نتحدث عن شعب بأكمله، وليس عن أعضـــاء شــركة. إنكم تتحدثون كما لو كنا سنأخذ الشعب فى نزهة وكأننا فى نادٍ رياضى. نحن نمثل مؤسسة هامة، وأذكركم بهذا" (٣٩).

وانــتهى الأمر بتمرير قانون يخفض النصاب المطلوب إلى الأغلبية البسيطة (أى ٥٠% +١). ويــرى "أنــدرو هيود" فى هذا الصدد أن "الديمقراطية يمكن أن تنطوى على خطر خلق استبداد الأغلبية، حيث تحاول "الأغلبية" إحلال نفسها محل "الشعب" وممارسة سلطات لا قيود عليها. فالديمقراطية يمكن أن تصبح بكل بساطة "حكــم الـــ ٥٠% +١" أو "طغــيان الأغلبــية"، حيث يتم "باسم الشعب" التضحية بمصـــالح الأفراد والأقليات (٤٠). ومع ذلك فليس معنى هذا إعطاء سلطات "مطلقة" للشــعب، إذ إن الديمقراطــية الليبرالــية نفســها تفرض أحياناً قيوداً عليها وبشكل مشروع (٤١).

بــل إنــه حــتى قــبل الجــدال الخاص بالنصاب القانونى، سحبت "الطغمة البرلمانــية" مــن الدســتور الجــزء الخاص بإيجاد مجلس للشيوخ، وذلك دون أى اســتطلاع يذكــر لآراء الشعب، ومن الواضح أن تغيير بنية النظام التشريعى من مجلســين إلى مجلس واحد قد استهدف بالأساس خدمة مصالح "الطغمة البرلمانية". وهكــذا أســهمت تلك التغييرات الجوهرية فى تآكل المشاركة الديمقراطية والتمثيل النــيابى والمساءلة والرقابة وغيرها من الوسائل التى تستهدف أصلاً الحد من نشأة سلطات احتكارية مطلقة تسود المجلس التشريعى.

وكــان مــن نتائج الافتئات المتكرر على الدستور من جانب الحزب الحاكم والطغمـــة البرلمانـــية الإقــدام علـــى تعديل المادة ٨٣ (٣) لتمديد فترات الترشح للرئاســـة، فــيما يعد تهديداً خطيراً لسيادة الدستور على الحياة فى البلد. وبالإضافة إلـــى هذا، تم بشكل متعمد إهمال تنظيم استفتاء شعبى على هذا التعديل، وذلك حتى

تحـــتكر الطغمة البرلمانية حق إقرار هذا الشأن بعيداً عن السكان (٤٢). وقد تم هذا رغم أنف شركاء عديدين، بمن فيهم الدول والجهات المانحة التى مارست ضغوطاً علـــى الحكومـــة من أجل السماح بعملية حرة وشفافة وديمقراطية قبل الإقدام على التعديل الدستورى داخل البرلمان.

وقـــد يـــبدو هذا كله غريباً إذا تم تحليله فى سياق العمليات الديمقراطية التى تجـــرى فـــى بلدان إقليم "جماعة التنمية فى أفريقيا الجنوبية" SADC. ففى بوتسوانا علـــى سبيل المثال أجرى استفتاء عام فى أكتوبر ٢٠٠١ لتحديد قرار الشعب فيما يتعلق بتغييرات دستورية مقترحة بشأن سن تقاعد القضاة. أما فى مالاوى "فأنت لا تحـــتاج إلـــى تنظيم استفتاء عام بشأن تغييرات دستورية جوهرية مثل عدد مرات ومـــدة تولـــى الرئاســـة. وإذا كانت أغلبية ثلثى أعضاء البرلمان كافية فى ناميبيا لإجـــراء تعديل كهذا... ففى مالاوى يقول الواقع إن الجناح الشبابى الأعلى صوتاً فـــى الحـــزب الحاكم، والقادر على تعبئة العضوية الحزبية بدعم ومباركة الرئيس، قادر وكاف تماماً لإعادة كتابة الدستور. وبعبارة أخرى يحتكر الحزب الحاكم لنفسه صلاحية تغيير الدستور ليحتفظ بقائده فى السلطة طالما كان هذا مناسباً له!" (٤٣).

ويتناقض هذا المسلك أيضاً مع الانتصار الأخير للنزعة الدستورية فى زامبيا المجـــاورة، فبيـــنما كان حزب "حركة الديمقراطية التعددية" MMD الحاكم يحاول تكرار سيناريو ناميبيا بتمديد فترات تولى الرئاسة من خلال تعديل الدستور، قاومت الحـــركة الدســـتورية بقـــوة وانتصـــرت فى النهاية على المصالح الضيقة للحزب والطغمـــة السياسية. وأياً كان الطريق الذى ستمضى فيه مالاوى فإن هذا الاستهتار بالدســـتور ستكون له مضاعفاته الوطنية الإقليمية والدولية، وسيمثل سابقة خطيرة فى الحكم المستقبلى للبلد.

ولقد بدأت مالاوى مؤخراً تطبيق برنامجها المسمى "ورقة استراتيجية تقليص الفقـــر" PRSP وفـــق شروط المانحين كى يتأهل البلد للإعفاء من الديون فى إطار مبـــــادرة البنك الدولى المسماة "مبادرة البلدان الفقيرة ذات المديونية الثقيلة" HIPC (٤٤). ومـــن الجوانـــب الرئيســـية فى هذه الورقة تعهد حكومة "الجبهة الديمقراطية المـــتحدة" بالارتقاء "بالحكم الصالح" ولكن بينما أكدت الحكومة موقفها المذكور فى الورقـــة بتوطـــيد الحكـــم الصالح، مضت فى حملة شعواء من أجل تغيير الدستور للســـماح لرئـــيس الدولة بتولى هذا المنصب لعدد مفتوح من المرات (٤٥)، وهو ما أثـــار الخـــوف المبرر تماماً من أن يكون البلد فى طريقه نحو العودة إلى "الرئاسة مـــدى الحياة". كما هددت تلك الحملة بهدم المبدأ الديمقراطى الخاص بالمحاسبة أو المســـاءلة، وعلى الأقل فيما يتعلق بالرئاسة (٤٦). وهو ما يذكر بقوة بمسلك النظام الاســـتبدادى السابق لحكم "حزب المؤتمر المالاوى"، وخاصة ذلك الحظر "الفاشى" و"غـــير الدســـتورى" (٤٧) الذى فرضه الرئيس "باكيلى مولوزى" فى يونيو ٢٠٠٢

علـــى القـــيام بتظاهرات من جانب مؤيدى ومعارضى التعديلات الدستورية، وأمر الرئيس للشرطة والجيش بتنفيذ هذا المرسوم.

ويقــول "مابانجى" Mapanje إن حكام الأقاليم والوزراء من أعضاء "الجبهة الديمقراطـــية المتحدة" قد زودوا الرئيس بـــ "تقارير زائفة" عن تزايد شعبيته وسط الملاويـــين، الذيـــن أصبحوا – للمفارقة – أكثر فقراً وسخطاً سياسياً مما كانوا قبل عشر سنوات.

كذلـــك حذر المانحون ومنظمات المجتمع المدنى وأحزاب المعارضة حكومة "الجـــبهة الديمقراطـــية المـــتحدة" مـــن السماح بترشح الرئيس لفترة ثالثة أو لمدد مفـــتوحة، والتذكـــير بما قاله "بيل كلنتون" من أن جوهر الديمقراطية لا يتجلى عند الفوز بالسلطة فقط، وإنما أيضاً عندما ينبغى تركها (٤٨). كما قامت "جمعية القانون فى مالاوى" بتقديم التماس إلى رئيس الدولة ترجوه تحاشى تعديل الدستور من أجل هذا الغرض، حيث رأوا فى مثل هذا الإجراء "خرقاً للتفاهم الوطنى... خاصة وأن تـــاريخ مـــالاوى يبيـــن أن الرؤساء يتحولون إلى حكام دكتاتوريين حينما يقضون فـــترات طويلـــة فـــى السلطة". كما ذكر المحامون فى عريضتهم أن تمديد فترات الرئاسة يخلق خطر "فترات أخرى أو غير محدودة فى تولى المنصب، مما ينطوى علـــى خســـارة للديمقراطية فى النهاية وبزوغ اتجاهات دكتاتورية ثم الخروج من السلطة أخيراً بشكل غير كريم" (٤٩). كما مضت "لجنة الشئون العامة" إلى أبعد من هذا حينما وصفت الرئيس بـــ "المتعطش للسلطة" (٥٠).

وقـــد تزامنت هذه المخاوف مع كون الحزب الحاكم لم يعقد مؤتمره الداخلى منـــذ وقـــت طويـــل. وكانت الانتخابات الحزبية الأولية قبل الانتخابات العامة قد اتســـمت بالمشاحنات وقدر من أعمال العنف والكثير من الإحباط، الأمر الذى دفع أعداداً كبيرة إلى الترشح للانتخابات العامة كمستقلين. بينما من المتصور "أن حزباً ملتزماً بالديمقراطية ينبغى عليه أن يختار مرشحه للرئاسة فى توقيت مناسب يمكنه من كسب التأييد والتأهل للمسئوليات" (٥١).

ويبدو أن تحقير السلطة القضائية فى البلاد مطلوب أيضاً من أجل زيادة مدد الرئاسة واستمرار الحزب الحاكم فى السلطة. فعلى سبيل المثال وجد من يقول بأن "القاضـــى موانجولـــو" كـــان ينـــبغى إقالته لأنه شمل الرئاسة بأسئلته لدى تحليل الانـــتخابات العامـــة فـــى ١٩٩٩، وقيل إن هذا كان خطأ ويجب ألا يتكرر، واتهم القاضـــى بأن له صلات ومصالح حزبية سياسية، وأن أحكامه كانت منحازة حزبياً وملونة بفكره السياسى.

وبالمـــثل يجـــب تذكـــر أنه حينما تحدت أحزاب المعارضة مشروعية نتائج انـــتخابات ١٩٩٩ بدعـــوى قضـــائية، وقف المدعى العام أمام المحكمة ليقول "إن مولوزى سيبقى رئيساً لهذا البلد حتى يؤدى رئيس جديد يمين الرئاسة بعد انتخابات

جديدة. وقد يصبح مولوزى رئيساً مدى الحياة بغض النظر عن أحكام المحاكم" (٥٢).

أما القاضى "تشيما سولا فيرى" فقد أدرج بالقائمة السوداء بدعوى أنه يبدو "مساعداً شخصياً" لرئيس "التحالف الديمقراطى الوطنى" - "براون مبينجا نجيرا" - حيث جاءت أحكامه القضائية فى صالحه بشمل متواصل.

وبالنسبة للقاضى "تشبيتا" فقد اتهم بأنه "نال من كرامة البرلمان" - وبالأحرى الطغمة البرلمانية -لأنه رفض تعليق عضوية البرلمان عن قائد آخر للمعارضة هو "جواندا تشاكومبا" (٥٣) رئيس "حزب المؤتمر المالاوى"، وذلك حينما قررت الطغمة البرلمانية طرده من حضور جلسات المجلس لمدى عام بسبب "عدم احترام رئيس الدولة".

وينبغى للمرء حينما يتناول التجارب الديمقراطية الأفريقية بشكل عام ألا يقلل من دور عامل الزبانة السياسية أو شراء الولاء. ففى أفريقيا "لا تزال الدولة هى مصدر السلطة وتراكم الثروة بالنسبة لأولئك القابضين على أعنتها. كما لا تزال فكرة المشاركة فى السلطة أو تداول مواقعها أمراً غير مقبول من جانب معظم النخب الحاكمة حالياً فى أفريقيا جنوب الصحراء" (٥٤).

وسارت مالاوى على خطى زامبيا، حيث رفض البرلمان فى ٤ يوليو ٢٠٠٢ الموافقة على مشروع قانون بفتح فترات تولى الرئاسة لصالح الرئيس "مولوزى". غير أن قادة الحزب الحاكم المشهورين بالجموح والعناد أصروا على إعادة طرح مشروع التعديل أمام البرلمان على الرغم من المعارضة القوية من جانب شبكات الولاء التابعة لحزب "الجبهة الديمقراطية المتحدة". حتى ليبدو "أن السعى وراء السلطة السياسية والرغبة فى مكافأة الأتباع والموالين هما أقوى بكثير من مسألة صيانة الوحدة الوطنية" (٥٥).

وهنا تبدو البصيرة الثاقبة فى مخاوف المحامين من أن يسود الحكم السيىء فى مالاوى إذا استمرت سياسة عبادة الشخصية التى تصل إلى حد الاستهتار بالدستور ارتكاناً إلى شبكات الولاء. إذ إن "دستور أى بلد يجب أن يعكس فى أحكامه مصالح جميع سكان الوطن، وأن يأخذ فى حسبانه مصالحهم. أى أن الدستور يجب أن يتسم بسمات وطنية، أى أن يكون دستور الشعب. وهذا من البديهيات لأنه من المفترض أن يكون الدستور مصدراً للعدل الاجتماعى، وحتى يتسنى الحفاظ على انسجام المجتمع". ومن واجب الدستور أن "يشجع على مشاركة الشعب من جميع المشارب فى حياة المجتمع المعنى" (٥٦)؟ ومن ثم فإن سعى السلطة التشريعية أو التنفيذية للافتئات على المشاركة الشعبية المباشرة فى مثل تلك المسائل الدستورية يمثل هزيمة لروح الدستور فى هذا البلد. إذ إن "الدستورية

تقتضـــى مــراعاة الحكومـــة للمـــبادىء الدستورية المتضمنة فى الدستور" وعدم الاضطلاع بتخريبها إن كرها أم طوعاً (٥٧).

ومـــن المثـــير أيضـــاً أن مـــناورات "الطغمـــة" لا تركز فقط على الأهداف الخارجـــية، وإنمـــا تؤثر أيضاً فى "المساواة السياسية" وهى "الأساس السيكلوجى" للديمقراطـــية، والذى يتعرض للخطر جراء تطبيق البرلمان وجهاز الدولة لسياسة المعايير المزدوجة فى التعامل مع أعضائها ومع المواطنين بشكل عام. فبينما اندفع البوليس مثلاً نحو اعتقال اثنين من ضباطه بادعاء أنهما اعتديا بالضرب على السيد "كوانتـــنجا" عضو البرلمان عن الحزب الحاكم، فشل البوليس فى إلقاء القبض على المشـــاغبين من أعضاء الحزب الحاكم الذين اعتدوا بالضرب المبرح على "كيزيتو نجويمبى" عضو البرلمان عن "حزب المؤتمر المالاوى" المعارض داخل مقر مركز الشـــرطة فى مركز "كاسونجو". وفى الحقيقة أن بعض أعضاء البرلمان المنتخبين عـــن أحـــزاب المعارضة يضطرون إلى قضاء جزء كبير من وقتهم هائمين على وجوههم فى الشوارع ولا يستطيعون مباشرة أعمالهم بعد طردهم من البرلمان بتهم واهية.

وحدث مؤخراً أن أقام سبعة من قيادات المعارضة دعوى قضائية ضد قرار "الطغمة" بطردهم من البرلمان بسبب التحاقهم بأحزاب سياسية أخرى غير تلك التى انتخبوا للبرلمان على أساسها، وفى البداية تم طرد عضوين من قادة المعارضة هما الســيد "جوانـــدا تشـــاكومبا" والدكـــتور "هيثروك نتابا" بمجرد إقرار قانون إسقاط العضوية وبما يتناقض مع مضمون المادة (٧٤) من الدستور (٥٨). غير أن المحكمة العليا أصدرت قراراً يلزم بالمراجعة القضائية لعملية الطرد هذه.

ويجـــب أن نتذكر هنا أنه حينما انهارت حكومة الائتلاف التى استمرت ٢٠ شهراً بين "الجبهة الديمقراطية المتحدة" و"منتدى أسيلى لاستعادة الديمقراطية" رفض الوزراء من أعضاء المنتدى الاستقالة من مناصبهم الوزارية، و"أصدرت المحكمة العلـــيا قـــرارها بالسماح لهم بالاستمرار فى عضوية البرلمان ومناصبهم الوزارية حـــتى لـــو كـــان هـــذا مخالفاً لأحكام الدستور" (٥٩). ومن الواضح أن فصل نواب الـــبرلمان من أعضاء "حزب المؤتمر المالاوى" و"التحالف الديمقراطى الوطنى" قد تـــم بسبب قيام قيادات الحزبين بشن حملة قوية ضد إمكانية السماح للرئيس "باكيلى مولـــوزى" لفترة رئاسة ثالثة (٦٠) عن طريق تجاوز البرلمان لصلاحياته وبالمخالفة للدستور.

فكيف إذن يتسنى للمرء ديمقراطياً ودستورياً أن يعتنق ويعبر عن رأيه، وأن يـــتظاهر ســـلمياً، وأن يجـــتمع ويشـــترك، مع الآخرين فى بلد تعتبر بعض أحزابه السياســـية دكتاتورية الطابع؟ ألم يعن تعديل المادة (٦٥) من الدستور الحد من آفاق هـــذه الحـــريات الدستورية والمدنية؟ (٦١) إن كانت هذه هى الحال فيجب تذكر أن

المـادة (٥) مـن ذات الدستور تقول "بعدم مشروعية أى إجراء حكومى أو قانون يصدر بالمخالفة لهذا الدستور".

وإذا نظـرنا إلى البلدان المجاورة لمالاوى فى إقليم جنوبى أفريقيا فسنجد أن بـرلمان جمهوريـة جـنوب أفريقيا قد بدأ فى نظر قانون يسمح لأعضاء الجمعية الوطنـية والبرلمانات الأفريقية التسع بتغيير عضويتهم للأحزاب السياسية دون أن يفقـدوا مواقعهم فى البرلمان [٦٢]، وإذا تحول هذا المشروع إلى قانون فإنه سيزيد حـرية أعضاء البرلمان فى تحويل عضويتهم الحزبية طالما مر أكثر من عام على انتخابهم على أساس عضوية الحزب السابق.

هناك أيضاً دعوة لتقليل عدد أعضاء البرلمان فى مالاوى، حيث يبلغ عددهم ١٩٣ عضـواً، مقارنـة بـ ١٥٠ عضواً فى زامبيا وزيمبابوى، وإن كانت الزيادة مفهومة فى ضوء مقارنة الأحجام السكانية [٦٣].

إن الـتحديات أمـام الحكم الدستورى والجيد فى مالاوى لا تزال كبيرة جداً، وذلـك بسـبب نقـص وجـود إرادة سياسـية قوية تسمو فوق "الطغمة البرلمانية المسيطرة".

٣- الحكم الدستورى والفساد المؤسسى والديمقراطية

تعرضـت حكومة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" لمشكلات خطيرة فى الحكم، يمكـن إرجاعهـا جزئـياً إلى الموروث الطويل لدولة الحزب الواحد. وهو يشمل "نقص الوحدة الوطنية، وشيوع الفقر والتخلف، وعدم التأقلم مع الديمقراطية [٦٤].

وبعبارة أخرى، "هناك مشكلة حكم، وخاصة بسبب نقص المحاسبة والشفافية واحـترام القانون" [٦٥]. أى أن مبادىء الحكم الصالح "ليست فيما يبدو هى المرشد لحكومـة الجـبهة الديمقراطـية المتحدة. ولعل المشكلة الأولى فى هذا الصدد هى الانتشار النظامى للزبانة السياسية والانتفاع واختلاس المال العام" [٦٦].

ومـن المؤكـد أن هـناك أزمة حكم فى مالاوى، إن الدستور وثقافة الحكم الدسـتورى مـن العمد المركزية للحكم الصالح. فرغم أن كلاً من حقوق "الجيلين الأول والـثانى" تعتبر حقوقاً دستورية، يظل هناك نقص فى ثقافة احترام الدستور والحكـم الجـيد، وضعف فى الديمقراطية، وغياب الإرادة السياسية فى المؤسسات التى يجب أن تضطلع بتطبيق قواعد الرقابة والمحاسبة.

وتعـد مـالاوى حالـة نموذجية لإدراك العلاقة بين عناصر الدستور كوثيقة وروح الحكم الدستورى والفساد والديمقراطية. يقول "كانيكى" Kaniki "دعونا نتذكر دائمـاً أن الديمقراطـية ليسـت إرثاً مكتملاً. إنها مثل شىء يجب أن يمر بمراحل تطور ونضج. ومن ثم يتوجب على الدولة أن توفر البيئة المواتية لحدوث هذا. فمن خـلال الدستور والقوانين العادية يتحقق هذا التطور... أى أن امتلاك دستور دون

وجود ثقافة الحكم الدستورى هو وضع لا يفيد ديمقراطياً. وبعبارة أخرى هو تهديد بالفعل للديمقراطية، وهو بالذات الوضع الذى ينبغى للدول الحديثة أن تحاربه" (٦٧).

يقول "كانيونجولو" Kanyongolo إنه "عندما يوجد دستور فى بلد بدون نزعة حكم دستورى، فإن هذا يؤدى إلى إحداث فجوة (٦٨) بين المبادىء الديمقراطية الليبرالية المنصوص عليها فى دستور مالاوى وبين خطاب أو سلوك البناء الفوقى أو الدولة. إذ إن تكثيف سلطات كبيرة فى أيدى السلطة التنفيذية بشكل عام، وفى أيدى الرؤساء بشكل خاص، فى دساتير معظم الدول الأفريقية قد كان له دور كبير فى الفشل المتحقق فى مراعاة مبادىء الحكم الدستورى". وعموماً "تمثلت نتيجة هذا فى اختزال الدساتير إلى مجرد أسلحة فى أيدى الرؤساء بدعوى المصلحة والمواءمة، ولكن هذا كله يأتى بالتأكيد على حساب الديمقراطية" (٦٩).

ففى مالاوى أدى تركيز السلطات فى أيدى "طغمة برلمانية" إلى اختزال مبادىء الحكم الصالح والديمقراطية إلى مجرد مرحلة انتقالية و"تغيير للحكم" وليس "تحويلاً لنظام الحكم" والذى يتطلب "ديمقراطية ملموسة" منظوراً إليها "كعملية اجتماعية" و"كوازع أخلاقى" (٧٠) .

وإذا كانت مزاعم مؤيدى التعديل الدستورى سابق الذكر قد استندت هى الأخرى على أرضية أخلاقية انطلاقاً من أن الرئيس "قائد صالح" ومن ثم "ينبغى" أن يسمح له بالحصول على دورة رئاسية ثالثة، فمن الواضح تماماً أنها مزاعم مفلسة أخلاقياً وغير منطقية بالمرة (٧١).

لقد كانت النضالات السابقة على الانتقال السياسى فى مالاوى هى بالأساس نضالات من أجل "عقد اجتماعى" بين المواطنين والمجتمع/ الدولة من ناحية، وكذا بين المواطنين أنفسهم من ناحية أخرى (٧٢). وفى ظل العقد الجديد الذى دشن بالبلد عام ١٩٩٣ لا يزال أبناء مالاوى يتطلعون إلى ديمقراطية "ملموسة" سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافيا، وليس نوعاً من الديمقراطية "الإجرائية" (٧٣). ولعل العقبة الرئيسية أمام الوصول إلى ديمقراطية ملموسة هى ذلك الإنكار الواسع النطاق للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجماهير الشعبية فى مالاوى. "ومن الواضح أن التنفيذ الفعلى يمثل المحك الحقيقى عند الحديث عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وهو ما يتطلب آليات محلية – وليست دولية فقط – لتلقى الشكاوى وإرساء العدالة، والتى تذهب إلى ما هو أبعد من المجالين القانونى والقضائى" (٧٤).

وفى الحقيقة "أن التعامل الجدى مع هذه الحقوق يعنى الاضطلاع بحل قضايا سياسية واجتماعية مثل توزيع الدخول وحماية الفئات الاجتماعية الضعيفة" (٧٥).

إن نهاية الحرب الباردة قد سمحت بالتحكم فى مستويات الإنفاق العسكرى، واليوم بات من واجب الحكومات الأفريقية أن تتحكم فى الفساد المستشرى، "والذى

يقـوض إمكانـية الاسـتقرار السياسـى أو التمـتع الفعلـى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (٧٦).

"وفـيما يـتعلق بمسألة مشروعية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تظـل الخطـوة الأولى هى تضمين تلك الحقوق فى التشريع الوطنى لكل بلد"، بما فيها مالاوى طبعاً. ومن الطرق المفيدة فى تكريس تلك الحقوق أيضاً إعمال آليات شـبه قضائية مثل "ديوان المظالم" الذى يجب أن تتسم إجراءاته – من حيث المبدأ– بالسـرعة اللازمة. و"من المعروف أن هذا الديوان وما يماثله فى كثير من البلدان الديمقراطـية يتمتع تقليدياً باستقلالية أكبر من الجهاز القضائى... ولا شك أن مثل هذه الأدوات يمكن أن تكون أكثر نفاذاً وفاعلية".

"ونظـراً للمشـكلات التى يواجهها القضاء فى أغلب بلداننا، والنزوع السائد نحـو الشـكلية المـبالغ فـيها فـى الإجراءات، تنشأ فرصة جيدة لتقوية الحقوق الاقتصـادية والاجتماعـية والثقافـية مـن خـلال تلك الأنماط من التدابير شبه القضائية" (٧٧).

"غير أن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى عالمنا المعاصر تجرى الآن بالدرجة الأولى على المستوى الدولى، ولكن دون إرادة سياسية وطنية ناجـزة. وممـا يسهم أكثر فى تعقيد هذا الوضع الادعاءات المبالغ فيها من جانب معظم الدول النامية بأن حماية هذا النوع من الحقوق مكلف جداً من الناحية المادية –أى أنـهـا تواجـه عملياً مشكلة تسويغ– فضلاً عن مشكلة تعريف تلك الحقوق أصلاً" (٧٨).

وفـى ظـل غـياب نزعة دستورية قوية بما يكفى للتغلب على مشكلات فى الحكـم مثل "الفساد"، لا يزال التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى مـالاوى أمـراً بعيد المنال. بل إن حتى أطروحة "توكونبو" Tokunbo القائلة بأن "إنجـاز هذه الحقوق يمكن أن يتم تدريجياً"، أى أن "من الممكن الشروع فى تطبيق بعضـها فـوراً بيـنما يتطلـب تقنين البعض الآخر ردحاً من الزمن" (٧٩)... هذه الأطروحة نفسها لا تزال صعبة التطبيق فى مالاوى.

يقول "تشيروا" Chirwa إنه بعد إرساء النظام الجديد، اصطف المجتمع المدنى – الـذى كـان طليعة التغيير السياسى والتحركات الشعبية – "إلى جانب الدولة، أو إلـى جانب مصالح محددة داخل وخارج جهاز الدولة" وهكذا فإن الفساد المؤسسى (أو باللغـة المحلية "كتانجالى وابوما") الذى يشوه توزيع الدخل وتكافؤ الفرص فى الـبلد، هـذا الفساد آخذ فى الاتساع فى "مالاوى الجديدة" و"لم يعد أى مستوى فى المجـتمع محصـناً ضده". ويقصد بالفساد "التصرفات غير الأخلاقية مثل الرشوة والمحسوبية وشراء الولاء وصراع المصالح وتعدد الولاءات وسوء استغلال النفوذ والأعمـال الجانبية أو الإضافية وسوء استخدام أو حتى سرقة الممتلكات الحكومية

وبيع المزايا الحكومية والحصول على العمولات والاختلاس والنصب وخداع القضاء وتزوير الوثائق الحكومية واستغلال النظم الحكومية لتراكم رأس مال بيروقراطى والحصول على الريع.... الخ" (٨٠).

ويعتبر الفساد مستشرياً فى مالاوى، إن لم يكن "نظامياً". وفى الحقيقة أن المدى الذى ذهبت إليه عمليات التحقيق فى ممارسات الفساد ومنعها وملاحقة مرتكبيها "لم تتأثر فحسب بتعريف الفساد، وإنما تعرضت لتأثيرات أعمق من جانب الطابع الذى يسم الحياة السياسية فى مالاوى" (٨١).

يقول "كاوندا" Kaunda إن المثال الأول الكبير على "شراء الولاء" أو "الزبانة السياسية" قد تمثل فى توسع حكومة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" فى المناصب الوزارية فى ديسمبر ١٩٩٤ لتستوعب وزراء جددًا من "منتدى أسيلى لاستعادة الديمقراطية". وكان الهدف وراء الائتلاف هو ضمان الأغلبية البرلمانية، أو بالأحرى بناء "طغمة برلمانية شديدة التعصب للحكومة" (٨٢).

ثانياً، منحت حكومة ائتلاف الجبهة الديمقراطية المتحدة ومنتدى استعادة الديمقراطية، كل عضو فى البرلمان عن هذين الحزبين مبلغ ٥٠ ألف كواتشا لأغراض "التنمية" فى دوائرهم الانتخابية، بينما حرم أعضاء المعارضة من هذه المنحة.

وهكذا تم إضفاء الطابع المؤسسى على الفساد البرلمانى، حيث "يحصل عضو البرلمان على مكاسب نظير خدمات سياسية وليس عمل شخصى. والخدمة التى يقدمها العضو هنا غير سليمة حتى من الناحية الإجرائية، إذ إن وجود صلة بين المكسب والخدمة يمثل اتجاهاً سوف يدمر المجلس التشريعى أو العملية الديمقراطية... وليس من السهل دائماً اعتراف النظم الحاكمة بالفساد المؤسسى، لأنه وثيق الارتباط عادة بالقبول الواسع به وسط قطاع من الحياة السياسية" (٨٣).

وقد تجلى الفساد التشريعى بصورة واضحة إبان المجادلات التى دارت فى البرلمان بشأن التعديل الدستورى الذى سعت إليه حكومة "الجبهة الديمقراطية المتحدة" لمنح الرئيس "مولوزى" فرصة الترشح لولاية رئاسة ثالثة، أو لعدد مفتوح من المرات. ويقال إن بعض أعضاء البرلمان عن أحزاب المعارضة قد تلقوا عطايا سرية سخية كى يؤيدوا التعديلات المطلوبة. وحتى كتابة هذه السطور كان "مكتب مكافحة الفساد" ACB لا يزال يحقق فى تلك الادعاءات.

ومن المشاهد المروية فى هذا الصدد أن أربعة من الوزراء البارزين كانوا "يطوفون بحقيبة منتفخة بالنقود" فى فبراير ٢٠٠٣ حينما عاد مشروع التعديل الدستور ليطفو مرة أخرى على السطح فى البرلمان، وذلك لشراء تأييد نواب المعارضة للمشروع، وإلا "تعرضوا للاختطاف" حسبما يقول "جواندا تشاكوامبا" رئيس حزب المؤتمر المالاوى، وذلك لتقليص القدرة التصويتية لأحزاب المعارضة

فى البرلمان. وفى الحقيقة أن ٢٢ نائباً فى البرلمان عن هذا الحزب قد تم اختطافهم فـــى أحـــد النزل المملوكة للدولة فى "ليلنجوى" وتم إغراؤهم بتأييد مشروع التعديل الدســـتورى، ولكـــن العملـــية فشلت فى اللحظات الأخيرة "بسبب عدم الاتفاق على المبالغ المدفوعة".

وبعـــد هـــذا تعثرت مناقشة المشروع فى البرلمان، حيث أعلن "هنرى فويا" وزيـــر العدل والمدعى العام سحب المشروع وإحالته مرة أخرى إلى لجنة الشئون القانونـــية بالبرلمان لمناقشة بعض "التدقيقات الفنية"، وهو ما يعنى أن المشروع قد قبر مرة أخرى.

ثالـــثاً، وإلـــى جانـــب "الطغمـــة البرلمانـــية" المتـــبلورة جرت عملية اتخام بيروقراطـــية الدولـــة عـــن طريق تعيين مؤيدى "الجبهة الديمقراطية المتحدة" فى مناصـــب السكرتيرين الدائمين للوزارات، وذلك بقصد التحييد السياسى للسكرتيرين الدائميـــن الذيـــن جرى تعيينهم فى عهد حكم "حزب المؤتمر المالاوى"، وذلك دون الاضطرار إلى فصلهم وإنمّا أضيفت إليهم كادرات موالية للحكم الجديد (٨٤).

بل وذهب الأمر إلى حد استخدام "عقود الأداء فى الخدمة المدينة"، حيث منح أولئك الموالون من الدرجة الوظيفية P4/S4 حزمة سخية من الأموال تتضمن: ٥٥ ألف كواتشا مرتب أساسى، ٤ آلاف كواتشا للمياه، ٧٢٠٠ كواتشا كهرباء، ٦٧٥٠ كواتشـــا هاتف سلكى، ٣٦٠٠ كواتشا للطباخ والبستانى، ١٥ ألفاً للحراسة الأمنية، ١٣٢٦٠ للهـــاتف المحمـــول، ٢٥٠٠ للتعليم، ٣٠ ألفاً للسكن، ٥٠ ألفاً للوقود (٨٥) وكل المدفوعات عدا المرتب الأساسى معفاة من الضرائب. أى أن راتب السكرتير الدائـــم يـــبلغ ١٨٧,٣١٠ ألـــف كواتشا قبل احتساب الضرائب، و ١٧٢,١٦٠ ألف كواتشا بعد خصم الضرائب.

وعلى النقيض من هذا يحصل الضابط من الدرجة SI/PI على ٢٧٧٣ كواتشا قبل الضرائب، و ٢٥٢٦ كواتشا بعدها. ويحصل المحاضر فى جامعة مالاوى على راتـــب أساسى ١٤,٩٣٥ ألف كواتشا، بينما يحصل البروفيسور من أعلى الدرجات على ٦٣,٣٣١ ألف كواتشا (٨٦) كما يحصل موظف الخدمة المدنية العادى على ما يـــتراوح بين ٢٢٥٠ و ٥٢٥٠ كواتشا فى الشهر (٨٧). بينما يحصل عضو البرلمان على ١٠١ ألف كواتشا فى الشهر.

ولا شـــك أن هـــذه البنية غير المتساوية فى الخدمة المدنية التى عمقها حكم "الجـــبهة الديمقراطـــية المتحدة" يمثل على الأقل أحد أبعاد عملية "الفساد" المؤسسى الهادفة إلى التحكم فى آلية صنع القرار والعملية التشريعية حتى لو كان هذا بتجاوز الدســـتور. وهكـــذا "فـــإن الفســـاد يمـــثل مؤسسة فوق القانون يستخدمها الأفراد والجماعـــات للتكسب من الأنشطة البيروقراطية. ويعتبر وجود الفساد فى حد ذاته

مؤشراً على اشتراك أولئك الأفراد والجماعات فى عملية صنع القرار بدرجة أكبر مما يجب أن يكون عليه الحال" (٨٨).

وقد تسبب الفساد ونوازع النهب فى زيادة الضغوط من الخارج على الحكومة لإنشاء مكتب مكافحة الفساد. وخلال أقل من عام بين إنشاء المكتب فى مارس ١٩٩٧ وحتى يناير ١٩٩٨ تلقى المكتب ٣١٠٠ مذكرة وشكوى مكتوبة. وتقدر خسائر الحكومة المالاوية جراء عمليات الفساد بحوالى ٢٢ مليون كواتشا فى العام الواحد.

فقد علم أن الحكومة تكبدت ٢,٦ مليون كواتشا فى عام ١٩٩٧ كمرتبات لمدرسين غير موجودين، و ٢٦,٤ مليون كواتشا مقابل عقود ومقاولات وهمية (٨٩). وتقول تقارير أخيرة لمكتب المراجعة الوطنى ولجنة الحسابات العامة أن ما يساوى ٢,٧ مليون دولار أمريكى قد صرفت بطريق الاحتيال فى وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا، وتورط فى هذه العملية سياسيون وموظفون حكوميون ورجال أعمال. وكان من الممكن للكشف عن هذه الفضيحة أن يؤدى إلى نتائج سيكلوجية مهمة لو تم التعامل معها بحزم. ولكن للأسف غابت الرغبة والإرادة ولم تستطع المؤسسات المخولة بالتصدى للفساد القيام بعملها (٩٠).

وبالإضافة إلى هذا دفعت الحكومة خلال عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٧ أكثر من مليون كواتشا إلى ملاك "منازل وهمية"، كما توشك مؤسسة الإسكان أن تعترف بعدد آخر من الفضائح التى سبق وأن أفاض الإعلام فى الحديث عنها.

غير أن قمة الفساد الرسمى طغت إلى السطح فى العام ٢٠٠٠ حينما كشفت لجنة الحسابات العامة فى البرلمان عن عمليات احتيال فى وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا، حيث دفع أكثر من ١٢٥ مليون كواتشا – من خلال إجراءات محاسبية غير سليمة– مقابل تعاقدات مع شركات إنشاء وهمية، وكذلك دفع مبالغ غير مستحقة للمقاولين. وفى الحقيقة أن هذه الوزارة أصبحت من أهم المواقع التى تتعرض للفضائح المالية المتكررة.

ولكن الكشف عن كل هذه الفضائح أزعج "الطغمة البرلمانية" أيما إزعاج، وعلى الفور فقد النائب المعارض الذى كان يتولى رئاسة لجنة الحسابات العامة، فقد منصبه. وكان من نتائج هذا أن "قام الاتحاد الأوربى والحكومتان الأمريكية والبريطانية بتعليق معونة تعادل ١,٥ مليار كواتشا تم الالتزام بتقديمها فى الميزانية العامة، بسبب الفساد على مستوى القمة وتعطل برنامج الخصخصة... وكانت الحكومة الدنماركية هى أول المنسحبين بعد اكتشاف سوء استخدام مبلغ عشرة ملايين كواتشا كانت مخصصة لمبادرة سلامية بين الأحزاب" (٩١).

وقام بنك التنمية الأفريقى وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والحكومة البريطانية بتجميد المساعدات لبرامج تقليص الفقر والتنمية بدعوى الفساد والحكم غير الصالح والافتقار إلى "التسامح السياسى".

كما تعرض الحق فى خصوصية الحياة الشخصية لانتهاكات كثيرة، مثلما تعرض منزل ومكتب أحد المحاضرين فى جامعة مالاوى لعملية دهم همجى من جانب رجال الشرطة بدعوى البحث عن "مواد تخريبية" (٩٢).

ومع تفاقم الأزمة الغذائية فى مالاوى بدأ المانحون يترددون فى تقديم العون بسبب عدم الانتهاء من تحقيقات فى تهريب الذرة باشتراك مسئولين حكوميين. وبالإضافة إلى هذا "يقال إن سياسيين ومسئولين حكوميين كانوا المستفيدين من عمليات احتيال وفساد وعدم تكافؤ فى الفرص الاقتصادية" (٩٣). فعلى سبيل المثال يسيطر سياسيون على أكثر من ٧٠% من قطاع السكر، بينما يقع الباقى تحت سيطرة أقاربهم وبيروقراطيين متنفذين فى الحكومة والمنظمات شبه الحكومية وتجار من أصول آسيوية. ويقول تقرير لوكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID نشره اتحاد المستهلكين فى مالاوى CAMA فى أبريل ١٩٩٨ إن كبار السياسيين فى هذا البلد يسيطرون على مشروع توزيع السكر، "كما اعترفت مؤسسة السكر فى مالاوى SUCOMA بأن الرئيس مولوزى نفسه قد حصل ذات مرة على حصة ٦٠%" (٩٤).

وفى ظل هذا النظام "تطالب زوجات الوزراء بحصص، بمقتضى كونهن زوجات وزراء لا أكثر، وليس لأنهن يقمن بأى دور فى جهاز الدولة. كما يحصل الوزراء على وقود مجانى بمعدل ٢٠٠٠ لتر شهرياً فضلاً عن السيارات الحكومية المجانية التى يستقلونها" (٩٥).

وهكذا فقد فشل النظام القانونى فشلاً ذريعاً فى التصدى للفساد على مستوى القمة. وربما كان من العلامات المؤكدة على "تفسخ النظام القانونى" إعلان صندوق النقد الدولى عن قلقه إزاء "قضايا الفساد غير المحسومة منذ وقت طويل، والتى يهدد عدم حسمها بالقضاء على ما تبقى من مصداقية مكتب مكافحة الفساد، ومن ثم زيادة الشكوك وسط المواطنين... كما أن المجتمع المدنى ووسائل الإعلام المطبوعة قد كشفت أن أفراداً بارزين لعبوا أدواراً فى هذه الممارسات لا يزالون يتولون مناصب حكومية وسياسية رفيعة".

وقال مسئول فى صندوق النقد الدولى: "يجب على الحكومة إبراز الشفافية فى طريقة التعامل مع الشئون العامة للبلد... وسيكون هذا حافزاً جيداً للمستثمرين الذين يعطون أولوية متقدمة لحكم القانون واحترام التعاقدات وكفاءة النظام القضائى" (٩٦).

وتـــتواتر التقارير فى وسائل الإعلام المطبوعة عن تركز القرارات الخاصة بالمشـــتريات الحكومــية الآن فـــى ديوان الرئيس ومجلس الوزراء، حيث يتم منح العقود فى الغالب لمسئولين فى الحزب الحاكم أو مصالح ذات صلة بكبار الوزراء.

وفـــى الوقـــت ذاتـــه أصدر البنك الدولى تقرير إدانة ضد المستويات الجديدة للفســـاد فـــى مالاوى، أشار فيه إلى أن هذا الفساد قد تجاوز بكثير المستويات التى بلغهـــا عام ١٩٩٩. وتم إرجاع هذا إلى عدة عوامل من بينها: "الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة للتصدى للفساد على مستوى القمة، ضعف الإجراءات المحاسبية، تركـــز القرار الخاص بالمشتريات الحكومية، الحكم غير الصالح، نقص المحاسبة العامـــة علـــى الرغم من وجود بنية تحتية قانونية معقولة وقادرة على التعامل مع الفساد (٩٧).

رابعـــاً، أدت سياسة اللبرلة الاقتصادية – وخصوصاً فيما يتعلق بخصخصة المشـــروعات الحكومـــية– (٩٨) إلى تحقيق الفوائد بالدرجة الأولى للطبقة السياسية والنخـــبة الحضرية وأباطرة القطاع الخاص، وجميعهم يشكلون أقل من ١٠% من سكان البلد، بينما اشترك الأجانب فى نصف المعاملات الخاصة بالخصخصة.

وكـــان "فرايدى جومبى" وزير المالية قد أفاض فى الحديث عن المنافع التى ســـيتعود علـــى المواطنين جراء برامج الخصخصة. ولكن هاهى الصحافة أبعد ما تكـــون عـــن الحرية، كما تضطلع بعض القوانين بفرض القيود على حرية التعبير ونشـــر الكتب، وهى قوانين معمول بها منذ حكم الدكتاتور السابق "باندا". ولا تزال وســـائل الإعـــلام الإلكترونية محكومة عملياً بقوانين الإذاعة والاتصالات القديمة، علـــى الـــرغم مـــن صدور تشريع جديد فى العام ١٩٩٨. ويحتكر الحزب الحاكم الإذاعـــة الرســـمية ويمـــارس عليها سيطرة صارمة، وحيث يحظر تماماً كل رأى للمعارضة، حتى تحولت إلى مجرد أداة للدعاية للحزب الحاكم (٩٩).

أما ورقة استراتيجية تخفيف الفقر PRSP التى أعلنت مؤخراً فقد جاءت على خلفـــية انتشار الفقر المدقع فى مالاوى. فتقول التقديرات أن ٥٨% من سكان البلد هـــم فقط القادرون على القراءة والكتابة، وأن متوسط العمر المتوقع عام ٢٠٠٠ قد بلـــغ ٣٩ عامـــاً، بينما سجل معدل وفيات الأطفال تحت الخمس سنوات ١٨٩ فى الألـــف. ويعيش ٦٥,٣% من السكان البالغ تعدادهم عشرة ملايين نسمة تحت خط الفقـــر، منهم ٢,٨ مليون نسمة يعيشون فى فقر مدقع. ويبلغ متوسط استهلاك الفرد مـــن أساســـيات الغـــذاء وغيره ١٣ سنتاً أمريكياً فى اليوم (١٠٠) و"يعتبر هذا الفقر والإقصـــاء الاجـــتماعى بمثابة انتهاك لحقوق الإنسان" (١٠١). وليس فى هذا القول مـــبالغة إذا نظرنا إليه من زاوية أن الفكرة الأساسية فى حقوق الإنسان هى "كرامة الكائـــن البشـــرى" (١٠٢). فـــبهذا المعـــنى ينبغى "الإقرار بأن مجرد البقاء ليس هو المقصـــود بالحـــياة. ففقط الحياة المشبعة بالكرامة هى الجديرة بهذا المسمى، سواء

بالنسبة للفرد أم بالنسبة لأطفاله" (١٠٣) وعند قاع السلم الاجتماعى فى مالاوى يتعذر الحديث عن كائن إنسانى لديه حقوق هكذا (١٠٤) هناك بؤس واسع الانتشار فى الأحياء الفقيرة بالحضر والقرى الريفية، حيث يقف الجميع على هامش الاقتصاد. وفى هذه المناطق المهمشة "يتكون العالم الرابع" (١٠٥).

وفى ظل تلك الظروف "يصبح حتى الجهل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نوعاً من خرق حقوق الإنسان. وفى الحقيقة أن القائمة طويلة جدًا لهذه المظالم الاجتماعية – السياسية والاقتصادية. ومع ذلك فمن قال إن الديمقراطية يمكن أن تأتى على صحن من فضة فى أى مجتمع؟ إنها – كمقولة إنسانية وعملية اجتماعية – صراع طويل الأمد. وتقول الحقائق أن الديمقراطية لم تعرف نشأة ناعمة وجملية فى أى من مناطق العالم، وإنما يظل السؤال دائماً هو كيف يتم الانتقال إلى نوعية أعلى من الديمقراطية؟ ولا يمكن لهذا التطور أن يتم دون إعمال آليات الديمقراطية ذاتها. ولا تعدو الانتخابات أن تكون خطوة فى تلك العملية. وإذا لم تبدأ من هنا فمن أين تبدأ؟ وما هى الأجندة؟ وكيف يمكنك المضى إلى ديمقراطية أكثر عمقاً؟

فبعد البدء بالاستفتاء العام الحر والنزيه عام ١٩٩٦، ثم الانتخابات العامة الناجحة فى العام التالى، بذلت جهود قوية لتحرير وسائل الإعلام، ودعم مفوضية الانتخابات، وتشجيع المجتمع المدنى، وتحفيز المشاركة الشعبية، وملاحقة الفساد، وتقليص الفقر، وإعادة صياغة توجهات الأحزاب السياسية، وفوق هذا كله: احترام الدستور. وفى إطار الديمقراطية الناجحة، تضطلع كافة مؤسسات الدولة بواجب عدم الخروج عن صلاحياتها المتضمنة فى الدستور. فالمؤسسات هى عصب الديمقراطية، وهى التى تحميها.

وهكذا فإن بناء الديمقراطية يعنى بناء المؤسسات التى تصون الديمقراطية (Chilcote 1981). وهو الأمر الذى أصبح أكثر إلحاحاً الآن، لأنه فيما يبدو سيطرة فكرة تغيير النظام على مجمل المرحلة الأولى من عملية الانتقال، ولم تكن هناك رؤية واضحة للصورة التى يجب أن يصبح عليها المجتمع المالاوى (Chipeta 2001). ومن ثم ينبغى الآن على هذا البلد أن يطور رؤية جديدة، وهى ليست هدفاً سهلاً بالمرة، وليس هناك ما يشير إلى أن القابضين على السلطة هم القادرون على إنجازه. وإنما هو هدف يتطلب أن يتعاون الجميع من أجل تحقيقه.

٤- خلاصة

بينت هذه الورقة كيف أن مالاوى – مثلها مثل البلدان الأخرى فى القارة الأفريقية – تسير على طريق تحقيق الديمقراطية السياسية واقتصاد السوق الحرة. ومن الجلى أن هذا البلد قد تجاوز ماضى الحكم التسلطى بكل ما كان ينطوى عليه

مـن قهـر سياسى واستغلال اقتصادى وبطالة واسعة وتفسخ اجتماعى. فقد نجحت مالاوى فى تفكيك دولة الحزب الواحد عام ١٩٩٣، وأجريت انتخابات حرة وعادلة ومتعددة الأحزاب فى مايو ١٩٩٤، ووضع دستور ليبرالى جديد فى العام نفسه فيما بشر ببداية نظام سياسى واجتماعى – اقتصادى جديد فى مالاوى.

بيد أن هذا النظام الجديد قد تأثر بالرواسب الاقتصادية للحكم التسلطى السابق لحـزب المؤتمر المالاوى، وخاصة فيما يتعلق باستمرار عيش معظم أبناء الشعب فـى حالـة من الفقر المدقع. كما تغلغل الفساد بمعنى الكلمة فى قلب جهاز الدولة، وتواصل اغتصاب الدستور على أيدى "الطغمة البرلمانية المسيطرة" إلى الحد الذى أودى بالنظام القانونى، وتقهقرت السلطة القضائية أمام الضغوط البرلمانية المعيبة، وتقلـص المجـتمع المدنـى الذى كان عالى الصوت ذات يوم حيث تراجع نشاطه وتحطمـت معـنوياته، ومـن ثم أصبح التهديد محيقاً بمستقبل الديمقراطية والتنمية والنظام الدستورى.

ولا يكفـى لإنجـاز أهـداف الديمقراطـية الليبرالية والتنمية الاجتماعية – الاقتصـادية العادلة، أن يكون لديك دستور دون حكم ذى نزعة دستورية كما هى الحـال فى مالاوى. فالدستور فى ظل ظروف كهذه يتحول إلى مجرد ورقة عديمة الروح. وحتى تعاد الحياة إلى الدستور فى مالاوى، ولإدخال النزعة الدستورية فى كافـة جوانـب الحكم فى المجتمع، من الملح أولاً أن تتعامل الحكومة مع المبادىء الدسـتورية بـروح التوقير الواجب، وأن تشجع جميع المواطنين على التعامل معه بذات الروح، وألا يكون هناك أحد فوق القانون.

ومـن الضـرورى الحـد مـن سلطات الحكومة، والارتقاء بقيم المحاسبة باعتـبارها مـن صـميم الـنظام الدسـتورى، والعمل بجد من أجل جعل النزعة الدستورية جزءًا أصيلاً فى ثقافة المجتمع. ولكن هذه القيم النبيلة مهددة للأسف فى مالاوى بسبب وجود "طغمة برلمانية مسيطرة".

ملاحظات

١- للحصول على مناقشة مفصلة لتطور النزعة الدستورية أنظر:
Nwabueze 1973, Curtis 1981 ويسـلم المثال "الهوبزى" بالحق فى قمع الحقوق وحريات المواطنين لصالح الأمن والنظام العامين.

٢- وهكـذا فإن "كوك" و"هارنجتون" و"هوكر" و"لوك" قد طوروا مبكراً فكرة الحد مـن سطوة الحكم باستخدام القانون والحكم الدستورى. واستلهاماً لأعمال أولئك المفكرين وضعت معظم وثائق الحكم الديمقراطى المعاصر.

٣- رأى "كـوك" علـى سبيل المثال أن كلاً من البرلمان والملك يجب أن يخضعا للقانون.

٤- رأى "هوكــر" أن أســاس القوانين الجيدة والعدالة يكمن فى العقل السليم، كما اعتقد "كوك" أيضاً أن أساس سلطة الحكم هو "رضا" المواطنين العاقلين.

5-Ibid. P. 358- 9.

٦- يرى "لوك" أن الإنسان قادر ككائن عاقل على كبح جماح نفسه وممارسة العدل والــنزاعة حــتى فــى العصــر الطبيعى State Of Nature (أى فى ظل غياب سلطة الإكراه).

7- Nwabueze, B.O. op. dr. p. i

8- Ibid. p. 2

9- Abraham Lincoln, cited by Nwabueze (Ibid.)

10-Wheare cited by Nwabueze ibid. p. 2

11-Ibid.

12-Quoted in: Mapanje, J. 1993. p. 23

13-Kaniki, A.OJ. in The Southern Africa Economist, 2001 p. 7.

14-Professor S.A. De Smith, quoted by Kaniki, ibid.

15-See also Kanyongolo 2002

16-Nzunda M.S. & Ross, K.R. (Eds.) 1995

17-Chirwa, W.C. in: Ott, M. et al, (Eds.) 2000 p. 102

18-Sachikonye, L.M. in: The Southern Africa Economist, op. cit. p. 6.

19-See also the French Declaration of the Rights of Man (Article 16, 1789) in: Barendı Eundated document p. 599

20-Kaunda 1998 p. 433

21-Ibid.

٢٢- ادعــى "أرســطو" أيضــاً بفســاد النســيج الأساسى للدساتير التى تقوم بين البشر. وللحصول على مناقشة مفصلة فى هذا الشأن أنظر على سبيل المثال:

Heidenheimer et al. Ceds.) 1997.

٢٣- كــان الرئيس السابق للجنة الدولية للقضاة "كيبا مباى" هو الذى أيد مفهوم "الحق فى التنمية. أنظر أيضاً:

Kofi Kumado in: Dieng 1995.

24- Ibid. p. 440

25- Ibid

26- See also Kanyongolo op. cit. p. 11-12

27- Ibid. p. 443.

28- Ibid

٢٩- بســبب الضغوط العامة والشكوك السياسية التى أحاطت بوفاة هذا الموسيقى، شــكل الرئيس "مولوزى" لجنة للتحقيق فى الظروف التى أدت إلى وفاته. وقد انتهى تقرير هذه اللجنة إلى أن الوفاة حدثت "لأسباب طبيعية". لكن أسرة الموسيقى المتوفى عبرت عن عــدم رضــاها عن النتائج التى توصلت إليها هذه اللجنة، وهى تبحث حتى الآن عن سبل قانونية أخرى لإثبات حقوقها ضد الشرطة.

٣٠- قتلت بالرصاص أيضاً زوجة "كواتشا جامى" – وهى مواطنة جنوب أفريقية– على أيدى الشرطة عام ١٩٩٩ فى مدينة "بلانتيرى" التجارية فى سياق ظروف سياسية ملتبسة.

31- Ibid. p. 443-4

32- Malawi News, May 18, 2002 p. i & 3

33- See section n8 of the Constitution of Malawi 1995 p. 54-5

34- Daily Times, October 31 2001

35- Ibid.

36- The Nation Newspaper, 11 May 2002

حيث قالت الصحيفة إنه بعد ضغوط محلية ودولية قوية اضطر الرئيس إلى رفض طلب البرلمان بطرد القاضيين "تشيما سولا فيرى" و"دونستان موانجولو"، وكان الرئيس فى وقت سابق قد برأ القاضى "أنا كليت تشيبيتا" من القيام بأعمال خاطئة.

37-African Church Information Services, November 5, zool

38-Daily Times, October 31 zool

39-Ibid. .

40-Heywood, A. 1992 P. 275

41-Kanyongolo op. cit. p. 6

42- Kanyongolo ibid. p. 9

حيــث يلاحــظ أن الاستفتاءات العامة لتقرير تعديلات دستورية معينة، بدلاً من أن يقوم بها البرلمان، يعتبر أمراً مفهوماً، خاصة فى ظل سياق اجتماعى واقتصادى وسياسى يمنع النواب من "استشارة" آراء دوائرهم الانتخابية، ومن ثم "تمثيل" مصالحهم وآراءهم فى الجمعية العامة.

43-Ibid.

44-Daily Times, 26 April 2002.

45-Ibid

٤٦- علـــى ســـبيل المـــثال يرى "كانيونجولو" أن "المحاسبة" كمبدأ دستوري وفي السياسة الوطنية لا تتحقق إلا حينما يغادر القادة مواقعهم في التوقيت المحدد، ومن ثم يمكن محاســـبتهم على الأعمال التي قاموا بها أثناء حكمهم دون أي تأثير غير مستحق للأنشطة الـــتي قـــاموا بهـــا أثـــناء توليهم السلطة. أي أن البقاء في المنصب لفترة أطول من المدة المستحقة يحد من فرص المساءلة أو المحاسبة.

٤٧- فـــرض الحظر الرئاسي "الفاشي" على التظاهرات العامة بدعوى الحفاظ على القانون والنظام في البلاد، وهو ما يذكر "بالأركان الفاشية الأربعة في عهد النظام التسلطي السابق لحزب المؤتمر المالاوي، وهي: "الوحدة، الطاعة، الولاء، الانضباط" والتي حكمت مالاوي لمدة ٣١ عاماً. أنظر: Mhone (ed) 1992

وقد أفادت صحيفة The Nation Newspaper في أعدادها بتاريخ ٣،٥،٦ يونيو ٢٠٠٢ أن القاضي "موانجولو" قد حكم بأن الحظر الرئاسي على التظاهرات العامة المؤيدة أو الرافضـــة للتعديل الدستوري، هو بحد ذاته قرارا مناف للدستور. غير أن هذا الحكم تم نقضـــه فـــي دائرة أخرى بالمحكمة العليا برئاسة القاضي "أنتازيو تيمبو" بناء على دعوى رفعها لمدعي العام ضد حكم القاضي "موانجولو".

48-Reuters news cited by the Nation Newspaper September 26 2002

49-African Church Information Services November 5, 2001

50 - Daily Times iyth September 2002

51-Patel, N. in: Ott, M. et al, (eds.) op. cit. p. 44

52-Ibid. 24th August 1999

53-UN Integrated Regional Information Networks, November 19. 2001

54- Sachikonye op. cit. p. 6

55-Kaunda op. cit. p. 432

56-Kaniki, op. cit. p. 7

57-Ibid.

٥٨- تنص هذه المادة من الدستور على أن "أي قانون يصدر عن البرلمان لا يدخل حيز التنفيذ حتى يتم نشره في الجريدة الرسمية". ولعل هذا هو الذي سمح برفع دعوى شج القانون.

59-Kaunda op. cit. p. 439

60-The Monitor, November 9 zooi

61-See sect. 32 (i); 34; 3 and 38 of the Constitution of Malawi 1995

62-Mmengi Monitor, November 22, 2001 p. 36

63-Chipeta, C. in: The Southern Africa Economist, 2001 p. 33

64-Kaunda op. cit. p. 431

65-Ibid.

66-Ibid. p. 439

67-Op.Cit. 7-8

٦٨- حسب تعبير "كانيونجولو" فإن "الفجوة المتسعة بين المبادىء الديمقراطية الليبرالية التي يقوم عليها الدستور وبين البنية الفوقية المضطلعة بتفسير الدستور تعتبر مؤشراً واضحاً على تراجع آفاق الحكم الدستورى. Op. cit

69-Ibid.

٧٠- يرى "تشيروا" أن "الانتقال" فى نظام الحكم يعنى مجرد تغيير "خطى" فى هياكل الدولة. وهو ما يتناقض مع فكرة "التحول" التى تعنى أن عملية التغيير لا تتوقف عند مجرد التغيير الكمى أو الشخصى، وإنما تحقيق تحول نوعى فى العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرتبط "الانتقال" ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية "كممارسة" سياسية أو "كشكل للحكم، أى كأسلوب خاص فى تنظيم وممارسة السلطة بالتطابق مع قواعد ومبادىء عامة معينة. أما "التحول" فيرتبط بالديمقراطية "كحافز أو كوازع أخلاقى" و"كعملية اجتماعية" أى أن "الانتقال" يعنى أن تعلو الديمقراطية فوق كل قيمة أو وازع أخلاقى. أما التحول فهو حاجة أساسية، أو ضرورة، أو وازع أخلاقى لأنه يعكس التطلع الدائم للكائن الإنسانى نحو الحرية ونظام اجتماعى وسياسى أفضل وتحقيق المساواة بهذه الدرجة أو تلك. والديمقراطية هى "عملية اجتماعية" تمثل مسعى متواصلاً نحو تشجيع الحصول المتساوى على حقوق الإنسان والحريات المدنية للجميع. ومن ثم فهى تتضمن السعى من أجل نظام اجتماعى – اقتصادى للتوزيع أكثر عدلاً، والنضال من أجل رفع مستويات معيشة القطاعات العريضة فى المجتمع. أى أن تطبيق الديمقراطة ويعنى المضى إلى ما هو أبعد من مجرد عقد الانتخابات وتغيير النظام السياسى. والديمقراطية "كوازع أخلاقى" تعتبر حية وممارسة فى الحيوات اليومية لجميع المواطنين.

٧١- على سبيل المثال يقول "كانيو نجولو": "إنه من غير المنطقى اشتقاق ما يجب مما هو كائن. ومن ثم فإنه من الخطأ الفلسفى القاتل الادعاء بأنه لأن رئيساً ما جيد فإنه ينبغى السماح لكل الرؤساء البقاء فى منصبهم لفترة رئاسة ثالثة. مثلما بالضبط لا يصح الادعاء بأنه لأن رئيساً ما غير جيد ينبغى عدم السماح بفترة رئاسة ثالثة". ومن ثم فإن كل هذه الادعاءات يجب وضعها فى سياق "المبادىء المجردة".

72-Mzunda & Ross, op. cit.

٧٣- يقصد بالديمقراطية الملموسة هنا تمتع كل أفراد الشعب بجميع حقوق الإنسان الأساسية، وليس مجرد إجراءات ديمقراطية تكفل الحكم للأغلبية عبر انتخابات دورية وتنافسية.

74- Diego Garda-Sayan, in: Dieng, A. (ed.) 1995 p. 75
75- Ibid.
76- Ibid. p. 77
77- Ibid. p. 78-9
78- Tokunbo, Ige, in: Dieng op. cit. p. 81
79- Ibid. p. 82
80- Hope, Sr. K.R. & Chikulo, B.C. (eds.) 2000
81- Philip, M. in: Heywood, P. (ed.) 1997 p. 21
82-Kaunda op. cit. p. 439
83-Thomson quoted by Philip, M. op. cit. p. 23
84-Ibid.
85-Zebedee, in: Malawi News, 5-11 January 2002 p. 6
86-Malawi News, 7 June 2002 p. 3
87-Ibid.
88-Philip, M. op. cir. p. 28
89-Chirwa op. cit. p. 106
90-Chipera op. cit. p 33
91-Daily Times, November 19 2001
92-Ibid. November 14 2001
93-Chirwa ibid.
94-Kaunda op. cit. p. 440
95-Ibid.
96-Daily Times, November i 2001
97-See also The Nation Newspaper, March 2003
98-Kalua, B. in: The Privatization Commission Report, Zomba, 2000
99-Chirwa op. cic. p. 106-113
100- UN Integrated Regional Information Networks, 26 AprilJ2.oo2.
١٠١- ينقل "بيير – هنرى إمبرت" P.H. Imbert عن "مفوضية مراقبة الانتخابات" ESC تأكيدها أن "عدم اليقين يعنى أحد أو بضعة حقوق". وبالمثل يقول الأب "فرزنسكى" Father Wresinski إنه "حينما يقدر على الكائنات الإنسانية أن تعيش فى فقر، تكون حقوق الإنسان قد انتهكت"- مقتطفة فى:

Dieng, op. cit, p. 86.

١٠٢- قالت لجنة حقوق الإنسان فى وثيقة رفعتها إلى المجلس الوزارى الأوربى بتاريخ أكتوبر ١٩٨٧، إنها "تود التشديد على أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تنبثق من الاعتراف بالكرامة المتأصلة فى الجنس البشرى، وأن احترام هذه الكرامة يقتضى لي فقط حماية الحقوق المدنية والسياسية، وإنما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أيضاً" Ibid.

103- Ibid. p. 92

104- Ibid. p. 94

105- Ibid. p. 95

المراجع:

Chilcote, R.H. 1981. Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm. Boulder, CO: Westview Press, Inc.

Chipeta, C. 2001. Malawi: Fiscal policies for development. Southern African Economist, SAPEM, Harare, Vol. 14. No. 4.

Constitution of the Republic of Malawi. 1999 Gothenburg: Novum Grafiska AB.

Curtis, M. (Ed.). 1981. The Great Political Theories, Vol. 1. New York: Avon Books.

Dieng, A. (Ed.) Economic, social and cultural rights and the role of lawyers. The Review-International Commission of Jurists, Special Issue, No. 55. December 1995.

Heidenheimer, AJ. et al(Eds.). 1997. Political Corruption: A Handbook. New Brunswick& London: Transaction Publishers.

Heywood, P. (Ed.). 1997. Political Corruption. Oxford: Blackwell Publishers.

Heywood, A. 1992. Political Ideologies: An Introduction. London: Macmillan Press Ltd.

Hope, K.R. Sr., & Chikulo, B.C. (Eds.). 2000. Corruption and Development in Africa- Lessons from Country-Case Studies. London: Macmillan Press Ltd.

Kaniki, A.O.J. 2001. "Africa: Constitutions Without Constitutionalism: A Threat to Democracy" in: Southern African Economist, sapem, Harare, Vol. 14 No. 5.

Kanyongolo, F.E. 2002. Constitutionalism and the Removal of Presidential Term Limits from the Constitution of Malawi, unpublished paper presented at the University of Malawi, Law Students' Symposium, Blantyre.

Kaunda, J.M. 1998. "The Transition to a Multiparty System and Consolidation of Democracy in Malawi" in: Il Politico - Estratto, Universita Degli Studi Di Pavia, No. 3.

Mittelman.J. H. and Pasha, M. K. 1997. Out From Underdevelopment Revised: Changing Global Structures and the Re-Making of the Third World. London: Macmillan Press Ltd. Mhone, G. C. (Ed.) 1992. Malawi at the Crossroads: The Postcolonial Political Economy. Harare: Sapes Trust

Monga, C. 1997. Eight problems with African politics. JournalofDemocracy, Vol. 8, No. 3.

Nwabueze, B. 0. 1973. Constitutionalism in the Emergent States. London: C. Hurst & Co.

Nzunda, M. S. and Ross, K. R. (Eds.). 1995. Church, Law and Political Transition in Malawi 1992-94. Gweru: Kachere Series, Mambo Press.

Ott, M. et al, (eds.) 2000. Malawi's Second Democratic Elections - Process, Problems, and Prospects, Kachere Series, claim, Blantyre.

Sachikonye, L. M. 2001. Changing Constitutions for Convenience. Southern Africa Economist, Vol. 14, No. 5. Harare: SAPEM.

Spero,J. E. 1990. The Politics of International Economic Relations, St. Martin's Press, Inc., New York.

Wiber, C.K. (ed.) 1988. The Political Economy of Development and Underdevelopment, McGraw-Hill Publishing Company.

الفصل الثالث عشر

الشعب أولاً
من أمن النظام إلى أمن الإنسان

السعى من أجل السلام الاجتماعى فى زيمبابوى
١٩٨٠-٢٠٠٢

بقلم: سابيلوجيه ندلفوجاتشينى

١- مقـدمـة

انقسم الأكاديميون بشأن الأزمة المندلعة فى زيمبابوى إلى معسكرين كبيرين، فمنهم من اتخذ موقفاً مؤيداً للمؤسسة والذى ينكر حتى أن البلد يمر بأزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية وأيديولوجية لم يسبق لها مثيل. وحتى حينما يقبلون الاعتراف بوجـود الأزمـة، فـإنهم يـبادرون سريعاً بتوجيه اللوم كله إلى القوى الخارجية، وخاصة القوة الاستعمارية السابقة – بريطانيا– حتى لتبدو حكومة "الاتحاد الوطنى الأفـريقى الزيمبابوى– زانو (الجبهة الوطنية) "ZANU (PF)" ضحية بريئة من كل الشرور. أما المعسكر الآخر فيتشكل من أكاديميين معارضين يقبلون الاعتراف بأن الـبلد يمـر بأزمة شديدة العمق، ويحتاج إلى تغيير عاجل فى الأيديولوجية وإعادة توجيه القيادة كى تمضى فى طريق يتمشى مع المعايير المحلية والإقليمية والدولية. ولا تـتورع هـذه المجموعة الأخيرة من الأكاديميين من توجيه اللوم إلى الحكومة فـيما يـتعلق بالأزمـة الراهـنة فى زيمبابوى. وقد ركزوا سهامهم على الإفلاس الأيديولوجـى للاتجـاه القومى المسيطر فى زيمبابوى، والذى تسبب فى توليد تلك الأزمـة. ومـن ثـم فقـد اقتربت مواقف المعسكر الثانى من الأكاديميين مع قوى المعارضة السياسية، كما أنها تعد غير مقبولة من جانب النخبة الحاكمة.

وسـيحاول هذا الفصل تجاوز الأيديولوجية الرسمية السائدة والرطانة السياسية الحزبـية، ليـنطلق مباشرة إلى تعرية الموروث السلبى للنضال الوطنى الأفريقى، والـذى لا يزال يشكل طابع دولة ما بعد انتهاء الاستعمار فى أفريقيا. ولا شك أن

---

*Sabelo J. Ndlovu- Gatsheni جامعة ولاية ميدلند، زيمبابوى
E-mail: sgatsha@yahoo.co.uk

الادعـــاء بأن النضال الوطنى الأفريقى فى زيمبابوى قد سار على طريق الشعبوية والتســلطية، وأن النزعة الأخيرة قد احتلت مقدمة المسرح بعد ١٩٨٠، هذا الادعاء يسقط مباشرة فى وهدة الرطانة السياسية.

إذ إن وضـــع فكــرة أمن النظام فى مواجهة أمن الإنسان، والتى تبلورت فى النضال الوطنى فى زيمبابوى، هذا الفهم قد نشأ بشكل حاد عند الاستقلال.

كذلــك يحــاول الفصـــل الحالى تتبع جهود منظمات المجتمع المدنى و"حركة التغيــير الديمقــراطى" المعارضة MDC لتجاوز المشروع الوطنى الذى تبنته زانو (الجبهة الوطنية)، وتغييره بتوافق جديد ليبرالى وتعددى وديمقراطى ويتمحور حول الشــعب ويعتــنى بحقوق الإنسان، حتى يكون جديرًا بزيمبابوى فى القرن الحادى والعشرين.

ولا تنكر هذه الدراسة – بأى حال من من الأحوال – دور القوى الخارجية فى الأزمة الراهنة فى زيمبابوى، وإنما تحاول القيام بمراجعة لدور القوى الداخلية فى هذه الأزمة. ومن ثم نركز بشكل خاص على المشكلات الأيديولوجية التى نادراً ما يتم التطرق إليها فى زيمبابوى.

إن مواطنى زامبيا يتعرضون لفيض من الأناشيد والقصائد والمقالات والخطب الحكومـــية التى لا تكف عن اتهام الغرب وحده بالتسبب فى الأزمة. وبينما لا تخلو هــذه التهمة من وجاهة، فإن إطلاقها بهذا الشكل لا يعنى سوى التغطية على دور السياســات والأفكــار الحكومية فى صنع الأزمة. وفى الحقيقة أنه يمثل نوعاً من التزيــيف والهروب يحاول قصر كل مشكلات أفريقيا على سبب واحد هو الغرب. ويعتــبر مــن المبالغة الشديدة أن يوجه اللوم أيضاً إلى الأقلية البيضاء فى البلاد. ولعــل هــذا هو ما يدعونا إلى التركيز على تحليل الديناميات الداخلية فى المجتمع الزيمبابوى، كطريقة مهمة أخرى لفهم أزمته.

٢- الأيديولوجية الوطنية: خليط عجيب من الشعبوية والنزعة التسلطية

لقــد كان نضال زيمبابوى بمثابة حركة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقــد حاولت الحركات الوطنية صياغة منظور يتمحور حول الشعب. وثم استخدام الدعايــة الشــعبوية لتعبئة الشعب خارج أطر الانقسامات الطبقية أو العرقية. وفى الحقــيقة أن الفلاحيــن والعمــال والنساء والشباب وكذلك البرجوازية الصغيرة قد استجابوا للنداءات الوطنية الأفريقية، وحاربوا من أجل تحرير زيمبابوى.

ولكــن الشــىء الذى غاب عن أذهان كثير من المحللين هو أن تلك الحركات الوطنـــية الأفريقـــية لـــم تكـــن مدارس إيجابية فحسب لتعليم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإنما كانت مدارس سلبية أيضاً للاستبداد والتسلط والعنف وتقديس الزعيم

(Bhebe and Ranger 2002: 2)، ولقــد برزت هذه الجوانب السلبية بشكل حاد عند الاستقلال، واستمرت فى التأثير على طابع الدولة الأفريقية منذ هذا الوقت.

ولا يزال النضال الوطنى فى زيمبابوى موضع إجلال، ولا يزال قادته يقودون الــبلد حتى اليوم. ويشدد الخطاب السياسى للحزب الحاكم على أن النضال الوطنى الأفــريقى هو الذى منح شعب زيمبابوى الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبينما يعتبر هــذا صــحيحاً إلى حد ما، يجب أيضاً ألا يتعامى المحللون عن الموروث السلبى للحــركة الوطنــية الزيمبابوية التى واصلت تشكيل أيديولوجية الدولة. فعلى سبيل المثال كان الانشغال والهوس بأمن النظام، وفى تعارض مع أمن الإنسان، قد أصبح من المضامين المتجسدة فى النضال الوطنى بزيمبابوى.

ومــن المهــم الآن أن نحــاول تعريف مصطلحى أمن الإنسان وأمن النظام، واللذين يعتبران بمثابة جوهر طرحنا فى هذه المقالة.

لقــد قدم "دافيس هيوبرت" تعريفاً شاملاً لأمن الإنسان، أو الأمن الإنسانى، فى أنــه "مــن حيــث الجوهر يعنى توفر الأمن للناس من كل التهديدات العنيفة وغير العنــيفة. إنــه شــرط أو حالة تتسم بالتحرر من التهديدات الماثلة لحقوق الناس أو أمــنهم أو حــيواتهم... إنها طريقة بديلة فى رؤية العالم تعتبر الإنسان هو نقطتها المرجعــية، بــدلاً من التركيز كلية على أمن الإقليم أو الحكم. ويقصد به بالدرجة الأولــى: الحماية، مثله فى هذا مثل جميع التصورات الأخرى للأمن – مثل الأمن الوطــنى، الأمــن الاقتصادى، والأمن الغذائى ويتطلب الأمن الإنسانى اتخاذ تدابير حماية لتقليل الانكشافات والمخاطر إلى أقل حد. والاضطلاع بالعمل العلاجى حينما تخفق عملية الحماية" (Hubert 1999: 3).

وفــى الحقــيقة أن الأمــن الإنسانى يشير إلى حماية قيمة وكرامة وأمن الفرد باعتــباره جــزءًا لا يــتجزأ من الإنسانية. وهى مسألة تتعلق بمستويات كثيرة فى المجتمع، بدءًا من الأسرة ومروراً بالجماعة وانتهاءً بالدولة (Dorn 2001: 113-5).

وتــتجلى قــوة مفهــوم الأمن الإنسانى بشكل أفضل حينما يقارن بمفهوم أمن النظام. ففى سياق المفهوم الأول يصبح خير الفرد هو الشغل الشاغل، وليس الدفاع عــن نخــبة حاكمــة وحفنة من المنتفعين منها. وإذا كان مفهوم أمن النظام يعنى برعاية وأمن القيادة وحماية إقليم الدولة وسيادتها، فإن مفهوم أمن الإنسان يتمحور كلــية حــول الإنســان. ويقول "شيلى كوندوى Shyley Kondowe" فى تعليقه على مفهــوم أمــن النظام "إن الكثير من زعماء وحكام أفريقيا قد درجوا على استخدام مقولة سيادة الدولة كأداة للاستمرار فى قمع مواطنيهم" (2000: 85).

وفــى الواقع أن مفهوم أمن النظام يضع كل اهتمامه على بقاء النخبة الحاكمة والســعى للاحــتفاظ بالسلطة فى أيدى طغمة معينة من السياسيين وأتباعهم. وبهذا يكون أمن النظام متعارضاً تماماً مع أمن الإنسان.

ولقد اضطرت المعارضة و"حركة التغيير الديمقراطى" المدعومة عمالياً حزب زانـــو (الجـــبهة الوطنـــية) إلى إعادة تقديم نفسه كمنظمة شعبية تضع الشعب على أجندتها. وقد بدا هذا واضحاً في مؤتمر "زانو" الذى عقد فى ديسمبر ٢٠٠١ والذى صـــيغ فيه شعار "الشعب أولاً". بل إن الحزب الحاكم قد لجأ إلى أرشيفاته الوطنية لتذكـــير الشعب بكيف أنه هو الذى حررهم من نير حكم الأقلية الروديسية البيضاء. وتـــم إحـــياء الأناشيد الحربية للاضطلاع بدور فى هذا الغرض. كما احتل مقدمة المسرح فى التلفزة والإذاعة الوطنيتين تراث الأبطال الوطنيين الراحلين من نوعية الدكـــتور "جوشوا نكومو". كما صدرت الأوامر للمدرسين فى مدارسهم بأن يعلمّوا الـــتاريخ الوطنى، كما أصبح هذا التاريخ مادة للنجاح الإجبارى لكل تلاميذ المرحلة الابتدائية.

تـــم اتخاذ كل هذه الإجراءات فى سياق تنافس مستعر على السلطة بين كل من زانـــو (الجبهة الوطنية) و"حركة التغيير الديمقراطى". واضطلعت الأخيرة بسلسلة مـــن التحديات الخطيرة للسيطرة السياسية لزانو، وبخاصة فى المناطق الحضرية، التى شاع فيها الانطباع بأن الحزب الحاكم لم يعد فى صف الشعب، وبشكل خاص فى الأوساط العمالية (Bond and Manyana 2000).

ونشـــأ جدل جديد فى زيمبابوى حول أى من الحزبين يمثل المصالح الحقيقية للشـــعب؟ وفـــى الحقيقة أن حزب "زانو" الحاكم قد وجد ضالته دائماً فى العودة إلى الخطابـــات الدعائـــية التى كانت مستخدمة إبان حرب التحرير، وذلك بهدف وصم "حـــركة التغيير الديمقراطى" بالهامشية وعدم القدرة السياسية، والادعاء بأن تراث الوطنية الأفريقية فى حد ذاته يمثل قوة جبارة لا تزال تشكل طابع دولة الاستقلال، ومن ثم يحدد طبيعة التنافس السياسى على السلطة والسيطرة.

لقـــد جمـــع النضـــال الوطـــنى فـــى زيمبابوى بين النشاط الحربى والتعبئة الجماهيرية. وقد أوجبت الأخيرة الحاجة إلى استخدام الشعارات الشعبوية والدعائية والخطابـــية فى الحركة الوطنية. وقد حاول الوطنيون الأفارقة من خلال هذا وضع الشـــعب فـــى مقدمـــة الحركة، وهى مسألة بالغة الحيوية لبقاء واستمرار الحركة الوطنـــية كمـــا هـــو موضـــح فى كثير من الأدبيات الوطنية مثل كتاب "موريس نياجومـــبو" Maurice Nyagumbo "مع الشعب: "سيرة ذاتية من نضال زيميابوى". وقد كان "نياجومبو" نفسه من قادة النضال الوطنى، وهو الذى رأى فى فترة اعتقاله الطويلـــة فـــى مؤسســـات الإقامة الجبرية الروديسية جزءًا لا يتجزأ من البقاء مع الشعب (1980).

لقـــد أصـــبح الوطنيون الأفارقة ذوى نزعة شعبوية فى خضم مساعيهم لتعبئة الجماهـــير. وقـــد أجمع زعماء وطنيون أفارقة فى زيمبابوى مثل "جوشوا نكومو"، "ريفـــرند ندابـــا نـــنجى"، "روبـــرت موجـــابى"، "هربرت شتيبو" و الأسقف "أبل

موزوريـــوا" وكثـــيرون غيرهم على انتهاك المستعمرين لكرامة الأفارقة، والقهر السياســـى، والتفرقة العنصرية، وانعدام الفرصة المتساوية وإنكار الحقوق الأساسية للإنســـان. وحاول الوطنيون الأفارقة توحيد ذواتهم مع "المظالم التاريخية للشعب". ويلاحــظ "نجوابـــى بهيـــبى" أن أول مـــنظمة وطنية تشكلت فى زيمبابوى، وهى "المؤتمر الوطنى الأفريقى فى روديسيا الجنوبية" SRANC "قد اضطلع فعلياً بالدفاع عـــن المظالم الشعبية فيما يتعلق بالتفرقة العنصرية والأرض والصحة والتعليم وما إلـــى ذلـــك، وذلـــك بهدف تأسيس دعايته وتثقيفه السياسيين على مواقف ملموسة" (Bhebe 1989: 53-4).

ونتـــيجة لهذا فإن "المؤتمر الوطنى الأفريقى فى روديسيا الجنوبية" قد حدد فى ١٩٥٨ المظـــالم التاريخـــية للجماهـــير الأفريقـــية فى "قانون تخصيص الأراضى الزراعـــية"، والـــدور القمعـــى لوزارة "شئون السكان الوطنيين"، ومحدودية فرص التعلـــيم أمام الأفارقة، ومنظومة القيود العنصرية، والتمييز فى العلاقات الصناعية (Ibid 54).

وصـــنفت جميع المنظمات السياسية اللاحقة نفسها كمنظمات وحركات شعبية، بما فيها "الحزب الديمقراطى الوطنى" NDP و"اتحاد الشعب الأفريقى فى زيمبابوى" ZAPU و"الاتحـــاد الوطـــنى الأفـــريقى فى زيمبابوى" ZANU و"المجلس الوطنى الأفـــريقى المـــتحد" UANC. بـــل تم توصيف النضال الوطنى نفسه كثورة شعبية تســـتهدف إقامـــة دولـــة شـــعبية يتم فيها حماية واحترام مصالح سائر الجماعات الاجتماعية من فلاحين وعمال وشباب ونساء (Nzongola- Ntalaja 1987:75) وفى ذروة الانتصـــار الوطنى الأفريقى صدرت الوعود بالمزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتمكنـــت الأيديولوجية الشعبية الوطنية من تحويل الحركة الوطنية إلى تدالف عـــريض بيـــن الحركات العمالية والطلابية والدينية والنسائية والشبابية والفلاحية، وفـــى الوقـــت نفســـه إلـــى تنظيم غير مستقر يجمع فى آن واحد بين الاتجاهات المحافظـــة والمعتدلة والراديكالية (Sachikonye 1995: 129-140). وقد جاء هذا كله ثمرة للأجندة الشعبوية الوطنية التى تحاول "وضع الشعب أولاً".

ومن جانب آخر، فإن ضرورات الكفاح المسلح قد أضافت العنصر المتمثل فى تـــبلور مـــيول شبه عسكرية داخل الحركة الوطنية. وقد كان على تلك الميول شبه العســـكرية أن تـــتعايش وتتواءم مع الميول الشعبوية حتى يتسنى للحركة الوطنية الـــبقاء. وعلى طريق الشعبوية أطلق على النضال التحريرى فى زيمبابوى المسمى الشـــعبوى "تشيمورنجا"، وعلى مؤيدى هذا النضال الوطنى "فانا ريهونا" فى منطقة "شـــونا"، أو "أبنـــتوانا بنهالـــباثى" فى منطقة "تدبيلى" – أى "أولاد الأرض" باللغات المحلـــية (Tshuma 1997, Martin and Johnson 1981). وكان الهدف من هذا كله

هــو الحفــاظ على قوة الدفع فى التعبئة الجماهيرية، والإبقاء على النضال من أجل الأرض كعنصر أساسى فى النضال الوطنى.

بــيد أن مرحلة النضال المسلح من أجل تحرير زيمبابوى (١٩٧٢-١٩٨٠) قد بثــت بعض الميول السلبية داخل مجمل الحركة الوطنية. فالحركة الوطنية ذاتها – كحــركة اجتماعــية– اتســمت بــنزعة الهيمنة وعدم التسامح مع التنوع، أو النقد الداخلى أو الخارجي، أو الانشقاق والمعارضة.

يقــول "تيــيرنس رانجــر" و"تجوابــى بهيــبى" فى كتابهما المعنون "الوطنية والديمقراطــية وحقوق الإنسان فى زيمبابوى" –الجزء الثانى: "على أى حال، ربما يكــون هناك موروث متضمن فى الوطنية ذاتها قبل الحروب واعتناق الاشتراكية، اللذيــن أعطيا دفعة للنزعة التسلطية. وقد يكون تشديد الحركة الوطنية على الوحدة بــأى ثمــن – وبالأحــرى إخضاع النقابات والكنائس وجميع التنظيمات الأفريقية الأخــرى لبواعــثها وأهدافها – هو الذى دعم عدم التسامح مع التعددية. وقد يكون تمجيد الحركة الوطنية للقائد ساعد أيضاً فى تفاقم عبادة الزعيم بعد الاستقلال. كما قد يكون التزام الحركة الوطنية بالتحديث – اشتراكيًا كان أم لا– قد أدى إلى نتيجة حتمية هى قيام دولة أوامرية" (Bhebe and Ranger 2000:2).

وفى الحقيقة أن النزعة التسلطية لدى دولة ما بعد الاستعمار لا يمكن تفسيرها على أساس كونها خليفة لتسلطية دولة الاستعمار الاستيطانى. وإنما يعتبر موروث الوطنــية الأفريقــية ذاتــه هو الذى أضفى على دولة ما بعد الاستعمار اتجاهاتها التسلطية.

وقــد رصد "ماسيبولا سيثولى" فى كتابه "صراعات داخل النضال" المتناقضات والالتباســات الرئيســية داخــل الحركة الوطنية الزيمبابوية، والتى كانت المغذية الحقيقــية للتسلط وعدم التسامح. حيث قال إن الحركة الوطنية فى زيمبابوى "ثورة أكلــت أبــناءها" مــن خــلال استخدام ما تسمى "العدالة الثورية" لتصفية الآخرين (Sithole 1999).

وقــد أثبتــت الحــركة الوطنــية الأفريقية من خلال البدء بابتلاع واستيعاب التنظــيمات الشــبابية والنســائية والطلابية والعمالية والدينية المستقلة، أثبتت عدم تســامحها مع التعددية والانشقاق والرأى المختلف، وسعت نحو بلورة تعريف ذى بعد واحد للنضال بنى على شروح القيادة الوطنية المهيمنة للبرجوازية الصغيرة.

ومــن ثــم فقد أدى اختلاف تفسيرات وأساليب النضال وإنجاز الاستقلال إلى انشــقاق الجماعات الوطنية على بعضها البعض، بل والتصارع العدائى فيما بينها. وتجلــى انعــدام التســامح مع الآخر الوطنى من خلال استخدام توصيفات متصلبة ونافــية للآخــر، مثل: الوطنيون فى مواجهة الصنائع، مقاتلو الحرية فى مواجهة

الخونـــة والمفرطين، ومن ثم تبلور العنف المصدق عليه رسمياً بحق من يدافع عن الصنائع والخونة والمفرطين.

ومـــن المهم أيضاً تسجيل أن أيديولوجية الدولة الزيمبابوية والخطاب السياسى للحـــزب المســيطر قــد انبثقا من سياقات النضال من أجل التحرير الوطنى التى اتســمت بــنزعات هيمنة وتسلط هى الأخرى. فلقد تطلبت مقتضيات خوض حرب تحريــر طويلـــة الأمد بروز قائد قوى للجناحين العسكرى والسياسى فى آن واحد. كمـــا تطلبــت ولاء لا فصـــال فيه للقائد الواحد والحزب الواحد. أى أن مقتضيات الحـــرب تطلبــت انضباطاً تسلطياً من جانب أنصار الحركة الوطنية. وكان العنف مقــبولاً رسمياً كأداة شرعية فى النضال (Bhebe and Ranger 1995). وفى الحقيقة أن معتقليــن ســـابقين مثل "جوشوا نكومو" و"روبرت موجابى" قد اجتهدا بقوة فى المـــنفى لترقية نفسيهما إلى وضعية "القائد العام" فى كل من تنظيميهما خلال حقبة السبعينيات (Gava n.d. : 2-10).

وحـــدث فـــى غمـــار النضال الوطنى أن تم تمجيد قائد الحزب والحزب نفسه بشـــعارات مـــثل "إلـــى الأمام مع زانو، إلى الأمام مع روبرت جابريل موجابى" (Nyangoni and Nyandoro 1974: 43-49). وأدى اعتـــناق الماركســـية اللينينية – وبخاصة فى "زانو" – إلى ترسيخ هيمنة القائد والحزب على الحركة الوطنية. ومن ثـــم فإن معنى عدم الانصياع فى فترة النضال من أجل التحرير هو الموت. وحدث فـــى العاميـــن ١٩٦٣ و ١٩٦٤ أن اندلع قتال مرير بين "زانو" و"زابو" ولم يستطع "زابـــو" (الاتحـــاد الشـــعبى الأفريقى فى زيمبابوى) قبول أو استيعاب فكرة وجود "زانـــو" (الاتحـــاد الوطـــنى الأفـــريقى فى زيمبابوى) كحركة وطنية مستقلة عنه (Nehwati 1970).

وفـــى الحقـــيقة أن العمليات التى قامت بها الحركة الوطنية المبنية على أسس شـــبه عســـكرية، لـــم تكن تراعى الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى داخل صفوف الحـــركة نفســـها. ويتضـــح هـــذا جلياً من ذكريات "ستانليك سامكانج" Stanlake Samkange عـــن التفكير والنشاط الوطنيين فى الستينيات حيث قال: "قبل القيام بأى حشد لتجمع جماهيرى كان شبابنا يستيقظون فى الثالثة صباحاً ويدقون أبواب جميع البـــيوت ليخبروا السكان بأننا ننتظرهم فى مكان التجمع فى الساعة المحددة، وأننا ســـوف نراقـــب مجيـــئهم جميعاً إلى هناك. وبالطبع سيخشى الناس أن يمكثوا فى منازلهم. ومن ثم سيكون لنا حشد جماهيرى هائل، كما سيتم الاعتراف بقائدنا كقائد ومـــتحدث باسم الأفارقة فى هذا البلد، ومن لا يقف معنا هذا الموقف سيكون خائناً. أمـــا أولئك الذين كونوا حزباً سياسياً منافساً فيجب منعهم بأى ثمن. ولهذا كان إلقاء الحجـــارة على السيارات والمنازل، وحتى إلقاء القنابل الحارقة على غرف نومهم" (Sunday Mail 1984).

وهكــذا فــإن أى انـتماء سياسى مخالف سيكون مرادفاً للإقدام على الانتحار والوصـم بالخـيانة. وعلــى سبيل المثال فإن الزعماء النقابيين الذى أيدوا النضال الوطـنى مـع إصرارهم على عدم التضحية باستقلال الحركة النقابية، مثل "روبين جامـيلا" زعـيم "مؤتمر نقابات روديسيا الجنوبية" STRUC، هؤلاء الزعماء كانوا يوصمون بالخونة وعملاء الإمبريالية، ومورس ضدهم عنف مباشر تحت شعارات مـثل "اقتلوا جاميلا، أزيحوا هذا الخائن من طريقنا" (Raftopoulos 1999: 141-2). وقـد أدت هـذه الملاحقات المرتبطة بالنضال المسلح إلى انبثاق اتجاه قوى بتركيم وتخزيـن السلاح باعتباره الوسيلة الوحيدة لحفظ الأمان للشخص أو الجماعة، ومن ثـم فقـد أصـبحت الأسلحة التى استخدمت فى الحرب متاحة أيضاً للاستخدام فى تصفية الخصوم السياسيين، بمن فيهم أولئك الداخلين فى عداد قوى الحركة الوطنية ذاتها.

كمـا أدت عـبادة وتقديـس القيادة الوطنية إلى توليد خطاب ودعاية ورطانة سياسـية متصلبة، فضلاً عن الادعاء والتعالى والاعتداد الشديد بالذات. واجتمعت الأيديولوجـيات الأبوية الأفريقية مع النزعة التسلطية الوطنية لتنتج شخصية الأب فـى شـخص القـائد الوطنى. فعلى سبيل المثال أطلق على "جوشوا نكومو" لقب "أومدالا" أو "أبى الزيمبابويين"، ونشأت الأغانى والقصائد التى تمجد القائد الوطنى، وأطلق على القادة الوطنيين الآخرين أسماء تفخيمية من قبيل "شومبا يى زيمبابوى" أى : أسـد زيمـبابوى، و"تشـيبوى تشيتدزا" أو: الصخرة الصلدة (Parade 1999, Moto 1999).

كمـا تسببت حرب التحرير طويلة الأمد فى إرث آخر استمر بعدها، ألا وهو تولـيد ذهنية التشكك والتوجس والخوف والحصار. فقد انتاب الحركة الوطنية قلق زائـد مـن أن تـتعرض للاختراق ومن وجود "أعداء فى داخلنا". حتى أصبح من الصـعب جـداً توجيه النقد إلى القادة الوطنيين، ودُرج على توصيف ذوى العقول الـنقدية بالخونـة وأعداء الثورة. وقد تبدى هذا على نحو جلى فى حديث "دوميسو دابـنجاوا" رئـيس "رابطـة الشباب" فى "بولاوايو" عام ١٩٦١ حينما قال: "إن أى أفـريقى يظـل مستقلاً ولا ينخرط فى القضية المشتركة هو شخص سيىء ومفرط مـثل أولـئك الذيـن يطلق عليهم معتدلون... فهؤلاء الذين ليسوا معنا هم ضدنا" (Bantu Mirror 1961).

ونشطت "رابطة الشباب" نشاطاً كبيراً فى ملاحقة وإهانة وضرب أولئك الذين اعتبروا أعداء للقضية الوطنية. كما "اتسمت عمليات الملاحقة فى المنفى للجواسيس ومـن يهددون الوحدة الوطنية بالقسوة والفظاعة" (Bhebe and Ranger 2000: 6). وفـى الحقـيقة أن وطنيين أفارقة معتدلين مثل "سيثولى" والأسقف "أبل موزوريوا" اللذين دخلا ضمن آخرين فى اتفاق يسمح بحكم الأغلبية تحت قيادة "إيان سميث" –

الزعـــيم الأبيض– قد شهر بهما وهددا بالقتل، بل إن "إديسون زفوبجو" نائب أمين المعلومـــات والصـــحافة فـــى "زانـــو" قـــد ذهب فى عام ١٩٧٩ إلى وضع قائمة بـــالمطلوب قـــتلهم، تشـــمل أســـماء جمـــيع السياسيين الذين اشتركوا فى "حكومة زيمبابوى– روديسيا" قصيرة العمر برعاية الأسقف "موزوريوا" (Hudson 1981).

وكانـــت نتائج هذا كله عميقة الغور بالنسبة للسياسة المستقبلية فى دولة ما بعد انـــتهاء الاســـتعمار. فـــأولاً غرست عبادة وتقديس الزعيم الفرد شعوراً بضرورة الاســـتدامة وعـــدم التغيير. وأدى تصعيد الحزب الوطنى إلى مرتبة أسمى من أى كـــيان آخر إلى توليد ولاءات حزبية متشددة، تصل إلى حد الاستعداد للقتل والموت دفاعـــاً عن الحزب. ثانياً، أدى الإرث شبه العسكرى للحركة الوطنية إلى تفاقم عدم التسامح مع المخالفين، وتغلغل ثقافة العنف فى اللعبة السياسية بزيمبابوى. وقد شدد "زفوبجـــو" على هذه النقطة فى الثمانينيات حينما قال "نحن نمجد الأغلبية بالضبط مـــثلما يمجـــد المسيحيون الرب" (The Chronicle 1983). ثالثاً، لقد أدت اتجاهات الهيمنة داخل الحركة الوطنية عملياً إلى أن يسعى الوطنيون البرجوازيون الصغار إلـــى محاولـــة "خصخصـــة السياسة" لخدمة فقط أولئك الذين انخرطوا فى نضال الـــتحرير ومـــن والاهـــم. وهـــو ما أصبح واضحاً للعيان بعد ١٩٨٠ حينما سعى الوطنـــيون الـــبرجوازيون الصغار جاهدين بعدما ظفروا بالسلطة إلى إنهاء تعبئة وتســـييس المنظمات النسائية والشبابية والنقابية والطلابية، بمن فيهم بعض المقاتلين الســـابقين مـــن أجـــل الحرية. وقد كان لكل هذه المسائل مضاعفاتها على الإدراك الزيمبابوى لمسألتى السلم والأمن.

٣– منظورات السلم والأمن فى زيمبابوى

لقـــد كانـــت دولـــة ما بعد الاستعمار فى زيمبابوى نتاجاً لموروثين رئيسيين. أولهمـــا مـــوروث الدولـــة الســـالفة للاستعمار الاستيطانى التى اتسمت بالوحشية والتســـلط. وثانيهما موروث النضال الوطنى المسلح طويل الأمد. وهكذا فقد تشكل الطـــابع العـــام لدولـــة ما بعد الاستعمار فى زيمبابوى على أساس هاتين الحقيقتين التاريخيتيـــن الأساســـيتين. وقد كان من المنطقى أيضاً أن تحددا منظورات الأمن والسلام فى زيمبابوى. غير أن هناك عنصراً ثالثاً مهماً فى تحديد تلك المنظورات ألا وهو الحقائق الجيو – سياسية فى إقليم جنوبى القارة.

وينـــبغى التشديد هنا على الاستنتاج القائل بأن حرب العصابات التى بدأت عام ١٩٨٠ فى زيمبابوى قد دشنت الفرصة الأولى والمثالية فى هذا البلد من أجل بناء مؤسســـات ديمقراطـــية تنفذ فعلياً مقولة "الشعب أولاً"، وتحقق الأمن الإنسانى الذى طـــال انتظاره. لقد انتظر الشعب انقطاع التقليد الاستعمارى وانتهاء العنف المرتبط بحـــرب العصـــابات، ومـــن ثم نشأة فضاءات ديمقراطية متسعة، والالتزام بحماية

حقــوق الإنســان، وكذلــك الفوائــد الماديــة، بمجــرد قيام حكم الأغلبية السوداء (Alexander and McGregor 1996).

بــيد أنــه، وكمــا أوضح "جورج نزنجولا- نتالاجا" في كتابه "الثورة والثورة المضــادة" فــإن دولة ما بعد الاستعمار كضابط أو شرطي مجتمعي قد سعت إلى تهدئة أو احتواء ذات التناقضات التي كانت هي نفسها نتاجًا لها، وذلك للحفاظ على الــنظام والتماســك الاجتماعي. وبقيامها بهذا أكدت دولة ما بعد الاستعمار مصالح الطــبقات الــتي ســيطرت على النظام الاجتماعي واكتسبت طابعها في إطار هذه العملية (Nzongola- Ntalaja 1987-74:77) ويفهم من هذا الطرح أن الكاتب يعتبر أن دولة ما بعد الاستعمار ليست دولة متمحورة على الشعب. فهي لا تضع الشعب فــي المقام الأول، وإنما تقتفي أساساً مصالح المنتصرين من الوطنيين البرجوازيين الصغار الذين قادوا النضال الوطني من أجل الاستقلال.

ومــن ناحــية أخــرى، نجد "إيبو ماندازا" في كتابه "السلم والأمن في أفريقيا الجنوبية" يسجل أن دولة ما بعد الاستعمار هي دولة وطنية في طور التكوين، ومن ثــم تتصف بالضعف وتعاني من وضعية الدولة الرهينة والتابعة. وهكذا فهي قابلة للانكشــاف المــتزايد، وعــدم القدرة على إحداث التوازن بين القوى المتنافسة في المجــتمع، ومــن ثــم العجز عن إشباع المطالب الاجتماعية المتزايدة. ويستخلص الكاتب أن دولة ما بعد الاستعمار هي دولة ذات أسس سياسية واقتصادية فقيرة، أي أنها دولة هشة وتسلم بالضرورة إلى الصراع (Mandaza 1996: xviii- xxi).

وفــي الحقيقة أن موروثي الاستعمار والوطنية الأفريقية اللذين فرضا نفسيهما على دولة ما بعد الاستعمار كانا يستدعيان وجود جهاز دولة قوي لديه القدرة على الشروع في تحويل جذري للنظام القائم إذا أريد حقاً تلبية آمال وطموحات الشعب.

٤- الفشل في بناء ثقافة ديمقراطية في زيمبابوي خلال الثمانينيات

فشــلت الدولــة الزيمــبابوية الجديدة تحت قيادة "زانو (الجبهة الوطنية)" فشلاً ذريعــاً فــي تحقــيق الانقطــاع عن كل من تقليد التسلطية الوطنية وعنف حرب العصــابات وقمــع الاستعمار الاستيطاني. بل إن الحزب الحاكم نفسه قد فشل في الــتخلص من طابعه العسكري كحركة مسلحة للتحرير الوطني، ليس في الممارسة العملــية فقط، وإنما أيضاً كاتجاه ونمط في إدارة المؤسسات المدنية، والدولة بشكل عام.

لقد اضطلع حكم "زانو" بالاستفادة من البنى ذات التوجه العسكري التي خلفتها دولة الاستعمار الاستيطاني، بكل ما يعني هذا من عواقب خطيرة على الديمقراطية وحقــوق الإنســان والأمن الإنساني. إذ إن الشعب المتطلع إلى الديمقراطية والأمن الإنســاني قــد اصــطدم علــى الفور منذ عام ١٩٨٠ مع الإرث التسلطي للدولة

الاستعمارية وحرب التحرير الوطنية. ومرة أخرى فقد أهدرت حكومة "زانو" منذ البداية كل فرص تكوين بنى مدنية جديدة خارج الحزب والموالين للحكم، وتسمح بتمثيل الأصوات المختلفة فى المجتمع المدنى (Saunders 2000: 15-20).

لقد ورثت حكومة "زانو" آلة القمع فى الدولة الروديسية السالفة، وبالجمع بينها والتقليد التسلطى الخاص بالوطنية الأفريقية، نشأت على الفور دولة جديدة غير متسامحة. ولا عجب أن أصبح العنف والنزعة العسكرية جزءًا لا يتجزأ من الوليد الجديد. فقد كان كل من الاستعمار الاستيطانى والوطنية الأفريقية مدرسة فى العنف وعدم التسامح، حيث لم تكن هناك مندوحة من أن تؤدى القوة الوحشية للمستوطنين إلـى توليد قوة مواجهة لها من نفس النوع فى الحركة الوطنية الأفريقية (Ncube 2000, Bhebe and Ranger 2002: 6-10).

بيد أن الوطنية الأفريقية قد تأثرت أيضاً بالأيديولوجية الشعبوية التى ادعت تمثيل طموحات ومصالح الشعب. وهكذا فإن منظور الأمن والسلم فى زيمبابوى قد جاء نتاجاً جامعاً لكل من الأيديولوجية الشعبوية والعنف التسلطى، أى بين أمن الشعب وأمن النخبة الحاكمة، أمن النظام والأمن الإنسانى. وهو ما تنطبق عليه تماماً فكرة "جرامشى" عن الهيمنة، والتى تؤكد على أهمية تغيير التوازن بين القسر والرضا فى استراتيجيات الدولة للهيمنة.

وقد كان من واجب القيادة الجديدة فى زيمبابوى أن تراعى التوازن بين مصالحها ومصالح الشعب. فقد توقع الشعب تطبيق برنامج للإصلاح الجذرى فى المجتمع، ويؤدى إلى رفع مستويات معيشة السكان الأفريقيين، وكذلك إجراء تحول جذرى فى الهياكل الاقتصادية الموروثة من الحكم الاستعمارى (Alexander, McGregor and Ranger 2000: 308-312).

وهكذا فإن بقاء دولة ما بعد الاستعمار فى زيمبابوى قد توقف على تحقيق التوازن بين مصالح النخبة الحاكمة ومصالح المواطنين. وقد كان هذا بالغ الأهمية بشكل خاص فى العام ١٩٨٠ حينما كانت النخبة الحزبية الحاكمة فى أمس الحاجة إلى التأييد الشعبى. فقد كان تأييد الشعب وقتذاك مصدراً قوياً لأمن النخبة الحاكمة. ولكن دعم الشعب للنخبة الحاكمة قد توقف على قدرة دولة ما بعد الاستعمار على تلبية طموحات هذا الشعب من وراء الاستقلال.

واتساقاً مع الأيديولوجية الشعبوية، حاولت الحكومة انتهاج سياسات الرعاية الاجتماعية. فأولاً، أعلنت الحكومة توجهها الأيديولوجى الاشتراكى، بما يعنى التزامها بمبادىء التوزيع العادل للموارد ولصالح الفئات الاجتماعية المحرومة والمستضعفة مثل النساء والفلاحين والعمال.

ثانـياً، وفـى إطـار السعى الوطنى من أجل تعميق الوحدة، تأسست حكومة الوحـدة الوطنـية فـى العـام ١٩٨٠ والتى ضمت أيضاً كلاً من الاتحاد الشعب الأفريقى ("زابو") والسياسيين البيض.

ثالثاً، كان السعى من أجل معالجة جراح الحرب العميقة، من خلال المصالحة الوطنـية بين جميع الأطراف المتحاربة فى الماضى. ودعا رئيس الوزراء الجديد "روبرت موجابى" إلى السلم الوطنى بأحر العبارات مثل قوله: "إذا كنتم تكرهوننى بـالأمس، فلـن يمكنكم اليوم التغاضى عن الحب الذى يربطكم بى ويربطنى بكم. وألـيس من الحماقة فى هذه الظروف الجديدة أن يحاول أحد ما نكأ جراح ومظالم الماضى؟" (Saunders 2000: 17) وقد كانت هذه فى الحقيقة خطوة جزئية من أجل إدمـاج الجمـيع فى الأمة الزيمبابوية الجديدة، ناهيك عن كونها خطوة مؤثرة فى اتجاه التسامح السياسى.

كذلـك تـم اتخاذ خطوات ملموسة نحو إنجاز بعض الوعود التى قطعت إبان الحرب. فعلى سبيل المثال، اتخذت خطوات مؤثرة نحو علاج الاختلافات الحادة – الـتى تعكـس انعـدام المساواة والتسامح – بين الأقلية المميزة اقتصادياً والأغلبية السوداء التى تكابد الفقر. فاستثمرت الحكومة استثمارات كبيرة فى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى. وتم تطبيق نظام التعليم الابتدائى الإجبارى، وحدث توسـع كبـير فـى المدارس الثانوية وفى إعداد المدرسين، كما تم تطوير الرعاية الصـحية، إلى جانب استثمار مبالغ كبيرة فى إنشاء المستشفيات والوحدات الصحية بالـريف. وفـى مجـال الخدمـة المدنية اتبعت سياسة لزيادة عدد العاملين السود وترقيـتهم وظيفـياً. كما بذلت الجهود لبناء جيش موحد يضم كلاً من قوات حركة التحرير والقوات الروديسية (Ndlovu- Gatsheni 2002-18-21).

وقـد اسـتهدفت كل الجهود السابقة تحقيق طموحات وأمانى الشعب، وكانت جزءًا لا يتجزأ من الموروث الوطنى للشعبوية. بيد أنه فى الوقت الذى اتخذت فيه هـذه الإجـراءات، بـدأ تطور آخر يأخذ مكانه فى الاتجاه الخاطىء، وبعيداً عن الشعب.

وممـا يجـدر ذكره أن الموروث التسلطى من نضال التحرير الوطنى قد شدد علـى مفهـوم أحادى للوحدة. بمعنى أنه حتى السياسة الخاصة بالمصالحة، والتى أعلنـتها الحكومة عام ١٩٨٠ لم تكن صنواً للاعتراف بالتنوع، وإنما كانت تحركاً بهدف استيعاب الأطراف المعادية سابقاً فى البنى الحزبية المهيمنة. وينطبق الشىء نفسـه علـى فكـرة حكومة الوحدة الوطنية. فقد كان المقصود من تلك السياسات الشـعبوية هـو تحويـل المعارضة إلى قوى ملتحقة بـ "زانو" (الجبهة الوطنية)، وذوبانهـا فيها فى نهاية الأمر. وهو ما ينطبق على حركة "زابو" التى التحقت بـ "زانـو" لتشـكيل أول حكومـة ائـتلاف وطنى فى زيمبابوى عام ١٩٨٠، ولكنها

تعرضـــت للســـحق العنـــيف فـــيما بعد بسبب رغبتها فى الاستمرار فى لعب دور المعارضـــة. وفـــى حقـــيقة الأمر أن الحال انتهى بـــ "زابو" إلى ابتلاعها من قبل "زانو".

وكمـــا ذكر "ريتشارد سوندرز" فى كتابه المعنون "الذى لن يحدث ثانية: تطور زيمبابوى نحو الديمقراطية" فإن الحاجة الماسة إلى استراتيجيات وسياسة "من أعلى إلـــى اســـفل" لكسب حرب التحرير قد طبعت أيضاً سلوك الأحزاب الوطنية بمجرد اســـتيلائها علـــى الســـلطة. فـــبعدما أصبحت القيادة الوطنية فى الحكم سرعان ما أظهـــرت علامـــات قويـــة علـــى عدم التسامح، وهو ما آثار التساءل حول طبيعة الديمقراطية الناشئة فى زيمبابوى (Saunders 2000: 20).

لقد طبع اللاتسامح والنزعة التسلطية الأيديولوجية الشعبوية الرسمية والخطاب السياســـى الســـائد. فـــبعد ١٩٨٠ مباشرة بدأت النخبة الحاكمة فى إخضاع التنمية الاقتصادية وحرية الشعب للأهداف الرئيسية لتحقيق أمن النظام، والإبقاء على حكم "زانو" إلى الأبد.

ويمكـــن الإشـــارة إلـــى عـــدد من العوامل التى عقدت تطور الديمقراطية فى زيمـــبابوى، والـــتحول إلـــى تأميـــن الـــنظام فى المقام الأول. ونشير أولاً إلى أن التأكـــيدات والمـــزاعم الريفـــية بشأن الحقوق الجماعية فى الأرض، وكذلك التقاليد والاقتصـــاد المحلـــى، ســـرعان ما تناقضت مع التدخلات التى حددتها وصاغتها ونفذتها الدولة فى حياة الشعب.

ثانياً، حاول العمال تأكيد حقوقهم وتحقيق مطالبهم لإيجاد حلول لمظالمهم التى يعـــود تاريخهـــا إلـــى الحقبة الاستعمارية، وهو ما تناقض سريعاً أيضاً مع رغبة الحـــزب الحكـــم فى إخضاع النقابات وانتزاع حق الحديث باسمها. ثالثاً، كان من الحـــتمى أن تتصـــادم حـــركات الدفـــاع عـــن النساء ليس فقط مع النزعة الأبوية المتضـــمنة فـــى الوطنية الأفريقية، ولكن أيضاً مع رغبة الحكومة الجديدة فى عدم تسييس النساء وإعادة تطويعهن (Ndlovu- Gatsheni 2002: 10-15, Ranger 1985, Kriger 1992, Raftopoulos and Phimster 1997, Raftopoulos 1992, Nhongo-Simbanegavi 2000).

وكمـــا أوضح بعض الكتاب فإن الموقف فى زيمبابوى عام ١٩٨٠ كان معقداً ويتطلب حلولاً مركبة ومتعددة. غير أن حكومة "زانو" حاولت استخدام الحل الواحد المتمثل فى استخدام سيف هيئات ممارسة العنف الموروثة من الماضى مثل "رابطة الشـــباب" و"رابطـــة المرأة" والمحاربين القدماء ومنظمة المخابرات المركزية CID والجيش (Bhebe and Ranger 2002: 18).

وطوال عقد الثمانينيات ساد زيمبابوى وضع ملتبس ومتناقض، حيث تجاورت فـــى وقت واحد طموحات المواطنين العاديين فى نيل الحقوق والديمقراطية والأمن

نسانى، مع الممارسات الصلبة والقوية للتسلط والعنف. وكان معنى هذا أن حتى فكـــار النبـــيلة للاشتراكية والرعاية الاجتماعية، والتى ساهمت بلا شك فى دعم رامة الإنسانية فى الثمانينيات، قد تلطخت بالمفهوم التسلطى القائم على مبدأ "من لـــى إلى أسفل". وقد زاد الموقف تعقيداً تهوس النظام الحاكم بالحفاظ على أمنه، و ما فتح الباب أمام العنف الرسمى على حساب الأمن الإنسانى.

ومـــن المهـــم أن نذكر هنا عدداً من العوامل التى ساعدت فى تحرك الحكومة ـيداً عن الشعب والتوجه نحو التركيز على أمن النظام. فأولاً كان إنشاء ما أطلق يها وحدات عسكرية "سليمة سياسياً" مثل الفرقة الخامسة التى تلقت تدريباً كورياً ـمالياً، إلى جانب إدماج مقاتلى عصابات التحرير والقوات الروديسية السابقة فى ـــيش الوطـــنى (Mazarire and Rupiya 2000, Ndlvu- Gatsheni 2002). ثانياً، ـتحرك نحـــو تدمير "زابو" بوصفها حزباً معارضاً وذلك باستخدام العنف. ثالثاً، ـمـــاس فى استخدام الجيش لحماية النظام الداخلى. رابعاً، التصديق الرسمى على ـتخدام العـــنف ضـــد المواطنين، وخاصة العمال والطلاب وأعضاء الحركات ـعارضة.

وكان من المسائل المقلقة فى زيمبابوى خلال الثمانينات فشل المجتمع فى نزع ـــمت العسكرى سريعاً، وفى ضوء الحقائق السياسية الجديدة. ولقد كان التخلص ـن النزعة العسكرية شرطاً مسبقاً لا غنى عنه لتدشين ثقافة جديدة للسلام وحقوق نســـان والديمقراطـــية والأمـــن الإنسانى. غير أنه بدلاً من هذا تشكلت الوحدات ســـكرية الجديدة "السليمة" سياسياً، والتى تلقت تدريباً كورياً شمالياً، وفى مقدمتها ـــرس الرئاسى وكتيبة المدفعية والميلشيا الشعبية والفرقة الخامسة الشهيرة. وقد ـمت كل هذه القوات بالاحترافية العالية والطابع السياسى الغالب، وأنشئت جميعاً ى وقـــت تم فيه تفكيك الوحدات العسكرية السابقة سواء فى حركة التحرر أم فى ـيش الروديسى (Mazarire and Rupia 2000: 72-3).

وهكذا يمكن القول إن الإطار العام وواسع النطاق لنزع العسكرة قد تم التخلى ـنه فـــى منتصف الطريق حينما شعرت حكومة "زانو" بأنها مهددة. فبعد مرور ميـــن فقـــط علـــى الاستقلال اضطرت زيمبابوى إلى نشر قواتها على جبهتين. ولى على الحدود مع موزمبيق، والثانية داخل البلاد فى "ماتبيلى لند" و"ميدلندس" (The Catholic Commission for Justice and Peace and the Legal Resource Foundation 194 وحـــدث فـــى العام ١٩٨١ أن اضطر "روبرت موجابى" إلى ـبرير عود العسكرة إلى زيمبابوى بقوله "إن من الضرورى أن نمتلك جيشاً كبيراً ا على التهديد الذى تمثله جنوب أفريقيا على ديمقراطيتنا" (Martin and Johnson 1986: 51-7).

من المهم أيضاً الإشارة إلى أن عملية نزع العسكرة قد فشلت أيضاً فى تحقيق اندمـــاج سلس وغير عنيف للمتحاربين السابقين فى صفوف الجيش الوطنى الجديد. وهـــو الفشل الذى تجلى فى وقوع اقتتال شديد بين مقاتلى حركتى التحرير فى عدد مـــن مـــناطق تجميع القوات، فضلاً عن فصل بعض المقاتلين السابقين فى حركة "زابـــو" مـــن الجـــيش، وهروب بعضهم الآخر من الخدمة العسكرية إلى المناطق الريفـــية وتشـــكيل مـــا يطلق عليه القوات "المنشقة" (The Catholic Commission 1997).

ويتجلى تصور "زانو" للسلم والأمن على نحو أوضح فى الموقف الذى اتخذته الحكومة مما تسمى مشكلة المنشقين فى "ماتبيلى لند" و"ميدلندس". فكما رأى البعض لـــم يكـــن مســـتوى العنف الذى لجأت إليه الحكومة مبرراً فى ضوء مخاطر أمنية كبـــيرة مـــثلاً، وإنمـــا يمكن تفسيره بشكل أفضل بطبيعة موروث الحركة الوطنية الزيمبابوية (Bhebe and Ranger 2002: 21).

فقد قامت القوات الحكومية، وبخاصة تلك التى تلقت إعداداً سياسياً والمتعاطفة مـــع الحزب الحاكم، بتمشيط القرى فى المنطقتين سابقتى الذكر بحثاً عن المقاتلين الســـابقين فـــى حـــركة "زابـــو". واتســـمت هذه العملية بانتهاكات فظيعة لحقوق المواطنيـــن. وهـــناك توثـــيق جـــيد لهذه الفظائع فى التقرير الذى وضعته "اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلام" فى زيمبابوى ومؤسسة "المصادر القانونية" وأطلقنا عليه "كسر حاجز الصمت: من أجل بناء سلم حقيقى...." (The Catholic Commission for Justice and Peace and the Legal Resources Foundation 1997)، وكذلك فى العمل الأكاديمى الشجاع "العنف والذاكرة: مائة عام فى غابات ماتبيلى لند المظلمة" (Alexander, McGregor and Ranger 2000).

إن العـــنف الـــذى عوملت به "ماتبيلى لند" و"ميدلندس" فى الثمانينيات ليوضح أكثر من أى شىء آخر فى تاريخ زيمبابوى المستقلة، استعداد نظام "زانو" لاستخدام أقصـــى درجات العنف ضد مواطنين عزل. فالحزب الحاكم فى إطار مسعاه لسحق حركة "زابو" المعارضة مرة واحدة وإلى الأبد، استخدم القوات ذات الحافز الحزبى مثل "منظمة المخابرات المركزية" والفرقة الخامسة وفيلق شباب "زانو" و"مخابرات الأمـــن الداخلـــى" و"ميلشـــيا الشعب الزيمبابوى" و"ووحدة دعم الشرطة" و"شرطة زيمـــبابوى"، وذلـــك فـــى مسعى جماعى لملاحقة قيادة "زابو" ومؤيديها ومقاتليها الســـابقين المســـرحين وجمـــيع الناطقين بلغة "تدبيلى"، باعتبارهم منشقين ويمثلون تهديـــداً للأمن (Ndlovu- Gatsheni 2002: 16-23, Nkomo 1984, Werbner 1991, the Catholic Commission for Justice and Peace and the Legal Resources Foundation 1997).

وبسبب استخدام العنف المفرط لمعالجة الوضع الأمنى فى "ماتبيلى لند" و"ميدلندس" سرعان ما تبخرت الآمال المتبقية فى الأمن الإنسانى وانفساح المجال أمام السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، سواء فى هذين الإقليمين أم فى البلد ككل، وحلت محلها ثقافة الخوف والشك وانعدام الأمن (Ndlovu- Gatsheni 2002: 16-24). وقد تزايد الإحساس بانعدام الأمان جراء إدراك الناس أن هذه الفظائع المرتكبة لم تكن تطوراً عارضاً وإنما هى أعمال مباركة رسمياً من قبل النخبة الحاكمة فى زيمبابوى. فعلى سبيل المثال خطب الرئيس "روبرت موجابى" فى أبريل ١٩٨٣ قائلاً: "حينما يقوم رجال ونساء بتزويد المنشقين بالطعام، نضطلع باستئصالهم بمجرد وصولنا إلى المكان. فنحن لا نميز حينما نقاتل، لأنه يصعب التفرقة بين من هو منشق ومن ليس كذلك....." (Lawyers Committee for Human Rights 1986: 38).

وفى الشهر نفسه تحدث "إمرسون مننانجاجوا" وزير أمن الدولة فى تجمع من الناطقين بـ "تدبيلى" فى شمال "ماتبيلى لند"، قائلاً إن الجيش قد جاء مثل العاصفة الحارقة التى سوف تطهر المنطقة من المنشقين إلى جانب سحق من يؤيدهم. بل ومضى قائلاً "لتحل البركة على أولئك الذين يتبعون طريق قوانين الحكومة لأن أيامهم على الأرض سوف تطول. والويل كل الويل لمن يختار طريق التعاون مع المنشقين لأننا سوف نقوم بالفعل باختصار الأيام التى يعيشونها فوق ظهر الأرض" (The Chronicle 1983).

وكان وزير الداخلية "إنوس نكالا" سفاحاً آخر من نوع الذين لا يختارون كلماتهم، حيث عبر بوضوح عن نوايا الحملة التأديبية العنيفة فى "ماتبيلى لند" و"ميدلندس" حينما قال: "نريد أن نمحو قيادة زابو كلية. وأنتم لم تروا الآن سوى طلقات التحذير فنحن لم نصل بعد إلى حالة التفجير الكامل... حيث سيتم ضرب منظمة القتلة هذه وقيادتها بلا رحمة عقاباً على ما اقترفت أيديهم" (Lawyers for Human Rights 1986: 55).

لقد قيلت هذه الكلمات والخطب فى خضم العنف الذى مارسته الدولة فى تلك المنطقتين، وكانت بمثابة تشجيع لقوى الأمن على ارتكاب المزيد والمزيد من الفظائع حتى تم توقيع "اتفاق الوحدة" فى ديسمبر ١٩٨٧.

ولم ينجح هذا الاتفاق كإجراء لحل الصراع سوى فى تحقيق الحد الأدنى من شروط إقرار السلم والأمن الإنسانى وحقوق الإنسان. أما على الجانب الإيجابى فيمكن للمرء ذكر حقيقة أن العنف قد انتهى فى هاتين المنطقتين بعد قرابة عقد من ارتكاب الفظائع.

غير أن الدراسات الحديثة فى مجال حل الصراعات وبناء السلام، مثل دراسة "دنج وزارتمان" المعنونة "حل الصراع فى أفريقيا" ودراسة "ماثوما وميلز

وســـتريملو" المعـــنونة "وضـــع الشعب أولاً: الأولويات الأفريقية فى دورة الألفية للجمعـــية العامة للأمم المتحدة"، قد بينت أن غياب العنف السافر والصراع الصريح لا يعنى فى حد ذاته تحقق السلم والأمن فى مجتمع ما (Deng and Zartman 1991, Mathoma, Mills and Stremlau 2000).

ومـــن مآسى "اتفاق الوحدة" أنه لم يأت نتاجاً لتوافق ديمقراطى واسع النطاق، روعى فيه سماع أصوات الشعب. فقد كان هو نفسه جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية التســـلط "من أعلى إلى أسفل" التى تستهدف تقوية أمن النظام فى المقام الأول وليس إرســـاء ثقافـــة الديمقراطية والسلام. فقد أنجز الاتفاق على مستوى القيادة العليا فى كـــل مـــن "زانو" و"زابو". ولم يكن الهدف المتوخى منه هو تحقيق الأمن للشعب، وإنما اقتسام السلطة بين النخب السياسية. وهكذا افتقر هذا الاتفاق إلى تدابير شاملة لبناء السلم فيما بعد الصراع، على الرغم من ضرورة هذا لإرساء الأمن الإنسانى. غـــير أن الأســـوأ هـــو ميل الطرفين المتحاربين إلى تأكيد نجاح الإرث التسلطى للوطنـــية الذى تهيمن عليه فكرة الوحدة الأحادية وليس الاعتراف بالتعددية والتنوع (Chiwewe 1989: 242-286, Ndlovu- Gatsheni 2002: 14-28).

لقـــد كـــان "اتفـــاق الوحدة" فى أحسن أحواله مجرد اتفاق بين النخبة الوطنية الـــبرجوازية الصـــغيرة فـــى كل من "زانو" و"زابو"، وحيث أدرك الجانبان بسبب وضـــعيتهما الطبقـــية المشـــتركة أنه لا داعى لصراع بين من يحملون أيديولوجية مشـــتركة. وهكـــذا، فقـــد شـــهدت فترة ما بعد توقيع الاتفاق ميلاد "زانو (الجبهة الوطنية)" التى اندفعت من فورها صوب إضفاء الطابع الشرعى على دولة الحزب الواحد فى زيمبابوى.

وقد رأى "سوندرز" فى هذا واحداً من أوضح نماذج ابتعاد الحكم عن الشعب. وأوضـــح كيف عملت القيادة الحزبية بشكل عمدى على إرساء دولة الحزب الواحد باســـتخدام وســـائل مـــتعددة مثل تشديد الرقابة على الجدل والتعبير السياسى داخل الحـــزب الحاكم نفسه، وفرض آراء ومنظورات الحزب (مع إقصاء آراء الآخرين بالطـــبع) على الفضاء الأوسع فى المجتمع المدنى، واستعمار الحزب لجهاز الدولة والبيروقراطـــية ومجمل المؤسسات لعامة. والأهم من هذا كله كان انخراط الدولة فـــى علمـــية تهمـــيش – إن لـــم يكن تصفية– ما تبقى من أحزاب المعارضة التى اعتـــبرت بمثابة العقبة الرئيسية أمام حكم الحزب الواحد (Saunders 2000: 20-1). وهناك عرض مفصل للجدل بشأن دولة الحزب الواحد فى زيمبابوى يمكن الاطلاع علـــيه فى كتاب "ماندازا وساتشيكونى" المعنون "دولة الحزب الواحد والديمقراطية: جدل زيمبابوى" (Mandaza and Sachikony 1991).

لقـــد تحـــرك الحزب الحاكم بعيداً عن تمثل الطموحات الكبرى لدى الجماهير، وبقى أميناً على آمال الشعب ولكن فقط على مستوى الرطانة اللفظية. وطغى الفساد

على الممارسات الحكومية فى المستويات العليا، وذلك فى مسعى منها وراء الإثراء علـــى حساب الشعب. وأدى فساد القيادة السياسية وما حققته من تراكم أولى للثروة باســـتخدام جهـــاز الدولة، أدى إلى صدور قانون القيادة عام ١٩٨٤ الذى استهدفت منه "زانو (الجبهة الوطنية)" الحد من الجشع الزائد عند كبار المسئولين فى الحزب والحكومة (ZANUPF Leadership Code 1984).

وهكـــذا حدث انفصال بين الدولة والحكومة والحزب الحاكم وبين الشعب. فقد أدرك الشـــعب أن النخـــبة السياسية بدأت تخونه. ومن جانبه أدرك الحزب الحاكم ســـريعاً الخطـــر الماثل فى أن يصبح مرفوضاً، من الشعب، ومن ثم انصب جهده على تطبيق أجندة إقامة دولة الحزب الواحد بهدف سد الأبواب أمام إجراء انتخابات منـــتظمة يتم فيها الاختيار من بين أحزاب مختلفة. وعلى الرغم من حقيقة التعليق الرســـمى لأجـــندة إقامـــة دولة الحزب الواحد بدءًا من ١٩٩٠، فقد استمر الحزب الحـــاكم فـــى صـــياغة اســـتراتيجيات متجددة من أجل الاحتفاظ بالسلطة وتحطيم المعارضة.

وهـــا هـــو الدكتور "إديسون زفوبجو" أكثر أيديولوجى زانو (الجبهة الوطنية) شـــهرة وفصـــاحة يلخـــص هوس حزبه بأمن النظام على النحو التالى: "إن أعين الحزب السياسى تتركز على شىء واحد - إن كان حزبًا بحق - ألا وهو الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها. وهذه بالضبط هى الوظيفة الأولى لحزب زانو (الجبهة الوطنية)" (Saunders 2000: 38).

وأصـــبح النظام السياسى لدولة الحزب الواحد هو الأسلوب الأساسى للاحتفاظ بالســـلطة فـــى التســـعينيات. وكانت حرب التحرير والحملة العسكرية العنيفة فى "ماتبـــيلى لند" و"ميدلندس" هما وسيلة حصول "زانو" (الجبهة الوطنية) على السلطة فى الثمانينيات. أما فى التسعينيات فقد سعت "زانو" للاحتفاظ بالسلطة باستخدام عدة وســـائل، مـــنها إجراء تعديلات متواصلة على الدستور، وإساءة استخدام مؤسسات الدولة، وممارسة القسر والاضطهاد والعنف الصريح.

وفـــى إطـــار ســـعى "روبرت موجابى" لتأمين نظامه تمت ترقيته من رئيس وزراء إلـــى رئيس يتمتع بسلطات عديدة ومطلقة. فعلى سبيل المثال حصل الرئيس علـــى ســـلطات غير محدودة للتدخل فى العملية الانتخابية، بل وحتى للتلاعب بها، لمصـــلحة الحـــزب الحـــاكم (Constitution of Zimbabwe, Moyo 1992: 43-50, Makumbe and Compagnon 2000: 15-35) وكـــان الهـــدف من هذا هو إزالة كل القيود على السلطة المطلقة والعليا، وإقامة رئاسة إمبراطورية فى زيمبابوى.

وإلى جانب إدخال تعديلات انتخابية استراتيجية، قامت "زانو" (الجبهة الوطنية) بحشد وتعبئة جوانب أخرى فى آلة الدولة لضمان أمن النظام. وهناك فى كتاب "ما وراء ســـتارة الدخـــان: الجوانب السياسية للانتخابات العامة فى زيمبابوى ١٩٩٥"

تألــيف "جــون ماكومــبى" و"دانــيل كومبانون"، وكذلك فى كتاب "جوناثان مويو" المعــنون "التصــويت من أجل الديمقراطية"، أدلة تفصيلية على الاستغلال الحزبى الصــريح مــن جانــب "زانو (الجبهة الوطنية)" لإمكانيات الدولة، بما فيه احتكار واســتخدام أجهــزة الإعــلام المملوكــة للدولــة (Moyo 1992, Makumbe and Compagnon 2000).

ومــن الاستراتيجيات الأخرى التى استخدمها الحزب الحاكم للبقاء فى السلطة اســتراتيجية تكمــيم أفــواه المعارضــة. فلم يحدث مطلقاً منذ ١٩٨٠ أن حظيت المعارضــة بــأى قــدر من التسامح. وقد كان عدم التسامح هذا متأصلاً منذ أيام النضال الوطنى، حيث كان الاختلاف يؤدى إلى الموت ربما.

فــبدءًا مــن الثمانينيات جرى التعامل مع حركات المعارضة كحركات معادية وليس كخصوم سياسيين. وجمعت الاستراتيجية المستخدمة للقضاء على "زابو" بين العنف الصريح وتشويه مصداقيتها الوطنية. وجرت عملية منسقة لاغتيال شخصية "جوشــوانكومو" زعيم "زابو"، حيث تم تصويره كجبان متردد استنكف عن النضال المسلح، وتحاشى الاعتقال عن طريق الهروب إلى خارج البلاد. أما بحث "نكومو" المتواصــل عن السلام من خلال التفاوض مع "إيان سميث" رئيس وزراء الحكومة العنصرية حتى عام ١٩٧٦، فقد جرى تصويره كعمل من أعمال الخيانة والتفريط. كما اتهم "نكومو" بتوجيه جزء ضئيل من قواته إلى الجبهة بينما احتفظ بمعظم قواته المدربة جيداً فى زامبيا بهدف التخطيط للقيام بانقلاب إذا فازت "زانو" بالانتخابات. بــل إن "روبرت موجابى" نفسه دعا فى عام ١٩٨٣ مثلاً إلى ارتكاب أعمال عنف ضــد شخص "جوشوا نكومو، حينما خاطب مؤيديه علناً بقوله: "إن زابو وزعيمها جوشــوا نكومو يشبهان ثعبان الكوبرا فى البيت، والطريقة الوحيدة للتعامل مع هذا الثعبان هى ضربه وتحطيم رأسه" (Nkomo 1984: 2).

وكان للتحرش بقيادة "زابو" وقتل مؤيديها منذ ١٩٨٣ حتى ١٩٨٧ أن أجبرت "زابــو" علــى الدخول فى اتفاق الوحدة مع الحزب الحاكم، والبدء فى عملية تفكيك نفسها كحزب سياسى.

وشــهد عــام ١٩٨٩ تأســيس "حركة الوحدة الزيمبابوية" ZUM (زوم) بقيادة "إدجــار تكــيرى"، وقد اعترض هذا الحزب بقوة على أجندة دولة الحزب الواحد، وخــاض حملــة سياسية قوية بهذا الشأن فى مختلف أنحاء البلاد. ولكنه لقى ذات مصــير "زابــو" حيث تعرض الحزب للملاحقة والاعتداء على أنصاره من جانب أتباع الحزب الحاكم. ووصل عدم التسامح مع حزب "زوم" إلى أعلى درجاته حينما قام عميل لأجهزة الدولة بإطلاق الرصاص على "باتريك كومبايى" فى وضح النهار (Saunders 2000: 41). ومــن بين أحزاب المعارضة الأخرى التى تعرضت لمثل

تلك المعاملة: حزب "زانو (ندونجا)" و"الأحزاب المتحدة" UP و"اتحاد الديمقراطيين فى زيمبابوى" ZUD و"حركة التغيير الديمقراطى MDC التى تكونت عام ١٩٩٩.

أمـــا الاســـتراتيجية الواضحة الأخرى التى استخدمها الحزب الحاكم لتخويف أحـــزاب المعارضـــة فقد تمثلت فى توجيه تهم الخيانة إلى زعماء المعارضة. ففى الثمانينـــيات تـــم اعـــتقال "دوميسو دابنجوا" و"لوكوت ماسوكو" بناء على اتهامات مرســـلة بالتخطـــيط للإطاحة بحكم "زانو (الجبهة الوطنية)" - وفى التسعينيات قدم "ريفـــرند ســـيثولى" مـــن حزب "زانو (ندونجا)" إلى المحكمة بتهمة محاولة اغتيال الرئيس "روبرت موجابى" وتكوين حركة تمرد باسم "تشيمونجى". وقبيل الانتخابات الرئاســـية فى مارس ٢٠٠٢ مثل قادة من "حركة التغيير الديمقراطى" وفى مقدمتهم "مورجـــان تســـفانجيراى" والبروفيسور "ويلشمان نكوبى" و"رنسون جاسيلا"، مثلوا أمـــام المحاكم بتهم الخيانة والترتيب لاغتيال الرئيس "روبرت موجابى" بالاتفاق مع شركة استشارات كندية. وقد تم، ويتم، هذا كله بهدف أساسى هو تعزيز أمن النظام الحاكم فى زيمبابوى.

٥- النضال الشعبى فى التسعينيات من أجل التعددية

فى أعقاب النتائج التى توصلت إليها "لجنة ساندورا" والتظاهرات الطلابية ضد الفســـاد فـــى المناصب العليا وارتفاع الأصوات المعارضة داخل المجتمع المدنى، علـــق "روبـــرت موجابى" قائلاً: "يجب أن نعترف بأننا نقطف الآن الثمار المريرة لضعفنا وسلوكنا السلبى. فلم يحدث من قبل أن شوهت صورتنا هكذا كقادة للحزب والحكومـــة. وشعبنا الآن يتحسر على أفعالنا، ولابد أنه سيفعل هذا بعد تسع سنوات من الحكم" (Saunders 2000: 37).

وفى الحقيقة أن الشعب كان يراقب أعمال الحزب الحاكم والحكومة اللذين كانا منغمســـين فـــى محاولـــة خصخصـــة السياسة لصالح الإبقاء على النخبة الوطنية الـــبرجوازية الصغيرة التى قادت نضال التحرير من أراضى زامبيا وموزمبيق فى السبعينيات.

كذلـــك راقـــب الشـــعب عن كثب المسلك الانتهازى للقادة الحزبيين المنشغلين بمراكمة الثروات على حساب الفلاحين والعمال والشباب والطلاب والنساء.

وتزامنـــت هـــذه الانـــتقادات مع التطورات الدولية والإقليمية التى وقعت فى التســـعينيات، مـــثل نهايـــة الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار النظم الشـــيوعية فـــى أوربا الشرقية، وإزالة نظام التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا، وانهـــيار الدكـــتاتوريات ونظـــم الحزب الواحد مثل نظام "كينيث كاوندا" فى زامبيا و"كـــاموزو باندا" فى مالاوى. ومن ثم دخلت زيمبابوى فى فترة ملتبسة ومتناقضة من "الجلاسنوست" - المصارحة (*Ibid: 35*).

لقد كشفت تلك التطورات عن عوار نموذج نظام الحزب الواحد باعتباره يسلم إلى الفساد والدكتاتورية وانعدام الكفاءة، ومن ثم أوحت أيضاً بتجدد الجدل والنشاط مـــن جانب المجتمع المدنى فى زيمبابوى اللذين تمحورا على مسائل الحكم الصالح والديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن الإنسانى.

واضـــطر حكـــم "زانو (الجبهة الوطنية)" إلى التخلى عن فكرته الأنانية لإقامة دولـــة الحـــزب الواحـــد فـــى زيمـــبابوى. كما اضطرت الحكومة إلى إلغاء حالة الطـــوارىء تحـــت ضـــغط المجتمع المدنى، وخاصة التحركات الطلابية والعمالية وأنشطة المثقفين (Ncube 2001).

وفـــى خـــلال هـــذه الفترة نفسها الحافلة بالأمل والقلق معاً اعتمدت الحكومة الـــبرنامج النيوليـــبرالى للتكـــيف الهيكلى الاقتصادى ESAP دون حوار حقيقى مع الشـــعب. وقـــد اتخـــذ هـــذا القـــرار على نحو ذكر بقوة بالتسلطية والتعسف فى الثمانينـــيات، ممـــا أثـــار انتقادات واسعة وسط العمال والطلاب أساساً (Mlambo 1998).

لقـــد أقـــرت الحكومة برامج التكيف تلك التى وضعت فى الغرب، وصورت الأمر للجماهير على أنها سياسة داخلية المنشأ، بينما كانت فى كل الأحوال هجوماً مباشـــراً علـــى الأمنين الاقتصادى والاجتماعى للشعب. حيث تم إلغاء الدعم الذى كانـــت تقدمـــه الحكومـــة للصـــحة والغـــذاء والتعليم وغيرها من برامج الحماية الاجتماعـــية. وارتفعت أسعار السلع ارتفاعاً صاروخياً، مما دفع العمال فى "مؤتمر نقابات زيمبابوى" ZCTU إلى شن سلسلة من الإضرابات والاعتصامات قوبلت برد فعل عنيف من جانب الحكومة.

وممـــا يجـــدر ذكـــره هنا أن برامج التكيف الهيكلى قد كشفت ليس فقط ابتعاد الحكومـــة عن الشعب، وإنما بينت أيضاً تحول الوطنيين البرجوازيين الصغار عبر الوقـــت إلى برجوازية الدولة ذات المصالح الرأسمالية، ومن ثم كانت السهولة التى اعـــتمدت بها الحكومة تدابير التكيف الهيكلى النيوليبرالية على عكس إرادة الشعب. بيد أن هذا قد حدث فى إطار اتسم بالغموض والتناقض، ووسم عملية التراكم الهشة الـــتى تعرضـــت للعرقلة من جانب برامج التكيف ذاتها. وعموماً فإن تبنى برامج التكـــيف الهـــيكلى الاقتصـــادى قـــد كشف عن تضاؤل اهتمام قيادة "زانو (الجبهة الوطنـــية)" باحتياجات العمال والفلاحين إلى الرعاية الاجتماعية، وابتعاد هذه القيادة عن هدف العدالة والمساواة (Mlambo 1998).

وهكذا بقدوم التسعينيات كانت النخب الوطنية السابقة قد حققت الوئام بينها من خـــلال "اتفـــاق الوحدة"، كما تكيفت أيضاً مع رأس المال العالمى عندما وجدت فى تبـــنى التكـــيف الهيكلى أمراً جذاباً وذا جدوى (Bhebe and Ranger 2002: 23-4, Bond and Manyanya 2002, Nabudere 2000).

وبينما أملت شروط المؤسسات المالية الدولية -مثل الصندوق والبنك الدوليين- ضرورة انتهاج الإصلاحات السياسية الديمقراطية وتخفيض حجم الحكومة، تجاهل الحزب الحاكم هذه المطالب حيث رأى فيها تهديداً لأمن النظام. فبدلاً من الانفتاح، تبنت الحكومة تضييق الفضاء السياسى وتشديد قبضتها على السلطة وعدم التسامح مع المعارضة. وأدى هذا إلى ما أسماه البعض "أزمة الحقوق والديمقراطية فى أواخر التسعينيات" (Bhebe and Ranger 2002: 19).

لقد اندلعت تلك الأزمة بفعل حقيقة أن اشتراكية الرفاه الاجتماعى فى الثمانينيات قد ولت لتحل محلها برامج التكيف الهيكلى. أما فى الحقل السياسى فلم تكن هناك معارضة تتمتع بالمصداقية ويمكن أن تشكل بديلاً سياسياً. وعبر الشعب عن نقمته على سياسات "زانو (الجبهة الوطنية)" بالامتناع عن المشاركة فى الانتخابات بأعداد كبيرة، وبدأ المحللون السياسيون يتحدثون عن اللامبالاة وسط الجماهير. واستمر هذا حتى صعدت السطح منظمات المجتمع المدنى لتملأ الفراغ السياسى القائم، ونخص منها بالذكر "مؤتمر نقابات عمال زيمبابوى" وبعض جماعات حقوق الإنسان الجديدة مثل ZimRights أى "حقوق زيمبابوى" (Moyo Makumbe and Raftopoulos 2000).

كما أن منظمات أخرى فى المجتمع المدنى مثل "اتحاد مقاتلى حرب التحرير الوطنية فى زيمبابوى" ZNLWVA وغيره، قد أخذت على عاتقها التعبير عن احتياجات ومصالح أعضائها فى ظل تعمق الأزمة الاقتصادية وتفشى مرض الإيدز. كما ركزت منظمات مثل "اللجنة الكاثوليكية للعدالة والسلم" و"مجلس الكنائس فى زيمبابوى" و"مؤسسة الأصول القانونية"، ركزت على حماية حقوق الشعب فى مواجهة النخبة السياسية الفظة والفاسدة المتشبثة بالسلطة. كما وجدت أيضاً حركات نسائية مثل "مجموعة العمل النسائى" WAG "و"مشروع مساسا"، والتى ركزت على حماية حقوق النساء (Ibid).

أما عن ردة فعل الحكومة على ضغوط منظمات المجتمع المدنى فيمكن تلخيصها فى استخدام "العصا والجزرة". فبذلت محاولات لاستيعاب الحركتين العمالية والطلابية، مثل إدخال قانون بتعديل علاقات العمل عام ١٩٩٢ وقانون بتعديل العلاقات داخل الجامعة عام ١٩٩٠. واستهدف هذان القانونان الحد من استقلالية الحركتين العمالية والطلابية فى المشهد السياسى. وفى عام ١٩٩٥ أدخلت الحكومة تشريعاً مقيداً آخر فى محاولة منها لاحتواء الضغوط الصادرة عن منظمات المجتمع المدنى المختلفة، ألا وهو "قانون المنظمات الطوعية" الذى حل محل القانون الليبرالى السابق لمنظمات الرفاة وظل معمولاً به منذ ١٩٦٧ (Saunders 2000: 74-9).

غــير أن الإجــراءات التعســفية لــم يكن من الممكن أن تنجح دائماً فى منع المطالــب الفــئوية. فعلـــى سبيل المثال أعلنت رابطة المحاربين القدماء صراحة مطالــبها عام ١٩٩٧ بالحصول على التعويض والتكريم المناسبين جزاء الاشتراك فى نضال التحرير. واتهموا الحكومة بإهمال المحنة التى يمر بها أولئك المحاربون القدمـــاء. وقد نجحوا فى إجبار الحكومة أخيراً على أن تدفع لكل واحد منهم مكافأة إجمالـــية كبـــيرة ومعاش شهرى كريم. وقد أدت هذه المعاملة التمييزية للمحاربين القدمـــاء إلـــى اجـــتذابهم فى صف الحزب الحاكم، ومن ثم استخدامهم فى تطويع والتحرش بالمدنيين، بل وحتى تعذيب المواطنين بالنيابة عن الحزب الحاكم.

إن النضال الراهن من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان فى زيمبابوى لا يزال يلقـــى الدعم من المجتمع المدنى، كما أن المعارضة ذات المصداقية قد نشأت أصلاً بيـــن المدنييـــن، وبشـــكل خـــاص "مؤتمر نقابات زيمبابوى" و"الجمعية الدستورية الوطنـــية". وهـــناك عرض مفصل ورائع لدور المجتمع المدنى – وخاصة الحركة العمالـــية – فـــى النضال من أجل الدمقرطة فى زيمبابوى، وذلك فى الكتاب الذى حرره "بريان رافتوبولس" و"لويد ساتشيكونى" بعنوان "الحركة العمالة ودولة ما بعد الاستعمار فى زيمبابوى ١٩٨٠–٢٠٠٠" (Raftopoulos and Sachikonye 2001).

وتعتـــبر "حـــركة التغيـــير الديمقراطى" أكبر تحد يواجه الحزب الحاكم، على الـــرغم من ملاقاتها ذات المعاملة التى واجهتها حركة "زابو"، بما فى هذا محاولة اغتـــيال زعـــيمها "مورجـــان تســـفانجيراى". واتهمت "حركة التغيير الديمقراطى" بالـــتمويل الخارجى، واختزلت فى مجرد واجهة للقوى الإمبريالية التى تريد إعادة اســـتعمار زيمـــبابوى. وتعرضت حياة مؤيدى الحركة للتهديد، وقتل البعض منهم بيـــنما كـــان الاعتقال مصير آخرين (Zimbabwe Human Rights NGO Forum, Augst 2001).

وفى محاولة من الحزب الحاكم لعرقلة أنشطة "حركة التغيير الديمقراطى" اتخذ سلســـلة مـــن التشريعات القمعية مثل "قانون النظام والأمن العام" الذى استخدم فى ملاحقـــة أعضاء الحركة ومنعهم من عقد الاجتماعات الجماهيرية والإعلام الحر. وعلـــى الرغم من كل هذه العوائق فى المشهد السياسى بزيمبابوى، مضت الحركة فـــى طـــريقها، واستطاعت الفوز بسبعة وخمسين مقعداً فى الانتخابات البرلمانية، وحققـــت نســـبة تصـــويت كبيرة فى الانتخابات الرئاسية كادت أن تهزم "روبرت موجـــابى". وقامـــت الحركة أيضاً بالطعن أمام المحكمة العليا فى نتائج الانتخابات الرئاسية.

٦- منظور ما بعد الوطنية:

السعى من أجل الأمن الإنسانى والسلم الاجتماعى

لقد أخفق المشروع الوطنى فى زيمبابوى، ممثلاً فى حركة "زانو (الجبهة الوطنية)"، فى أن يمنح جماهير الشعب الأمن الإنسانى والسلم الاجتماعى. وقد عالج "باتريك بوند" و"ماشيمامانيانيا" هذا الفشل على نحو مفصل فى كتابهما "غرق زيمبابوى: الوطنية المستنفدة والنيوليبرالية والسعى وراء العدل الاجتماعى"، حيث ذكرا أنه من الواضح أن العقدين التاليين للحصول على الاستقلال قد أصابا الشعب بالسأم من الحكم السيىء والإدارة الاقتصادية الرديئة لحزب "زانو"، حتى وصل أخيراً إلى نقطة الذروة (Bond and Manyanya 2002). وهو الاستنتاج نفسه الذى توصل إليه "هامر" و"رافتوبولوس" فى كتابهما "عمل لم ينته: إعادة التفكير فى مسائل الأرض والدولة والمواطنة فى زيمبابوى" حيث أوضح المؤلفان كيف وصل المشهد الاقتصادى والسياسى والاجتماعى إلى تشكل ما أصبح يعرف بالأزمة الزيمبابوية (Hammer and Raftopoulos 2000).

إن الأزمة الزيمبابوية هى أزمة شاملة فى الشرعية والحكم والاقتصاد، وأيضاً أزمة إنسانية. فهناك تنافر واستقطاب حاد بين الحزب الحاكم والمجتمع المدنى. والشعب يصرخ مطالباً بحمايته من الجوع والمرض والفقر. وفى الحقيقة يواجه الشعب الزيمبابوى تزامناً كارثياً بين الجفاف والإيدز. وأصبحت شرعية "زانو" التاريخية على محك اختبار جدى، حيث فقدت الوطنية صورتها الخلاصية لدى الشعب. وفشل العنف الحكومى فى إخماد أصوات الجماهير الناقمة على إفلاس السياسات الحكومية. حتى أصبح من الصعب جداً العثور فى الأسواق على السلع الأساسية مثل الذرة والسكر والملح والبترول والخبز وزيت الطعام.

وقد شهدت الحياة السياسية فى الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٢ جهوداً متسقة للجدل بشأن إطار عام مابعد وطنى. وهو الموقف الذى عبر عنه بشكل واضح "مورجان تسفانجيراى" زعيم "حركة التغيير الديمقراطى" حينما قال: "نحن نتحرك بطرق عديدة بعيداً عن النموذج الوطنى الضيق وباتجاه سياسة مبنية على المجتمع المدنى والحركات الاجتماعية. إن سياسة حركة التغيير الديمقراطى لا تستوحى المنظور الوطنى، لأنها تركز على تمكين ومشاركة الشعب. لقد كان تفكير زانو دائماً هو تفكير من أعلى إلى أسفل، ويتسم بالمركزية المفرطة والحدب على الزمن الماضى. إن النزعة الوطنية لم تكن هدفاً فى حد ذاتها، بينما من المزاعم التى لا تكف زانو عن تكرارها القول بأن كل فرد فى زيمبابوى مدين بحريته للحركة الوطنية. ولهذا فقد أصبحت وطنية مبنية على شراء الولاء السياسى والشللية" (Southern Africa Report, June 2000).

بـــيد أن هذا المنظور مابعد الوطنى سرعان ما ووجه بالانتقادات اللاذعة من جانـــب أنصـــار الوطنـــية الراديكالية والانتقامية والتسلطية. ويضم معسكر أنصار السياسة ما بعد الوطنية تحالفات كبيرة فى المجتمع المدنى مثل "الجمعية الدستورية الوطنية" NCA و"منتدى المنظمات غير الحكومية فى زيمبابوى"، وقد كان ما وحد بيـــنها هـــو الاقتناع بأن الإجماع الشعبى الذى خلقته الحركة الوطنية فى الستينات والســـبعينات قد أدى غرضه، وأنه لم يعد قادراً على الوفاء بالمطالب الثقيلة للقرن الحـــادى والعشرين، والاعتقاد بأن الإجماع المبنى على استلهام الوطنية لم يتأسس على مبدأ الرضا وإنما على أساس القوة والإجبار. وما تريده زيمبابوى فى نظرهم هو إجماع جديد ينبثق من المجتمع المدنى؛ إجماع يقوم على التعددية والديمقراطية وإرساء حقوق الإنسان؛ إجماع تقوده الجماهير ويتمحور حول الشعب.

وهكـــذا فقـــد تعمقت الأزمة الزيمبابوية وزادت تعقيداً، حيث سرعان ما آلت العملـــية الديمقراطـــية إلى طريق مسدودة بسبب الحملة الوطنية المنسقة والمتصلبة بقـــيادة الحـــزب الحاكم لقمع المعارضين. فقد وجد الحزب الحاكم طوق نجاته فى التاريخ، وحاول تذكير الجماهير بأصالة نضاله الثورى.

فمـــثلاً قالـــت "زانو" فى وثيقة أساسية لها: "إن حزبنا هو الحزب الوحيد الذى يملـــك تاريخـــاً مثبتاً من الإنجازات الثورية التى تعزز مكانته فى الوضع السياسى والاقتصـــادى الحـــالى الذى يستدعى إجراء التحول. فمنذ نشأتها عقدت زانو العزم علـــى أن تظـــل حـــزباً ثورياً مبدئياً لا يعرف التردد، ولديه تقاليد عريقة لتطوير المشـــاركة السياســـية والـــتقدم الاجتماعى والاقتصادى ومجمل الحريات الإنسانية المحمـــية فـــى الدســـتور، والتى يتطلب تحقيقها جميعاً توافر شروط الوحدة والسلم والتنمية" (ZANUPF Manifesto 2000: 8, Raftopoulos 2001: 18).

وكانـــت مســـألة الأرض هى العنصر المهيمن على الحملة الانتخابية لزانو. فكـــان شـــعارها الانتخابى "الأرض هى الاقتصاد، والاقتصاد هو الأرض"، وقد تم تـــرويجه على أوسع نطاق على حساب مسائل ملحة أخرى مثل البطالة والتضخم. وفـــى محاولة لاستخدام تاريخ "زانو" لإسكات أصوات الشباب العاطل والجائع فى زيمـــبابوى، أدخلـــت الحكومة النظام المسمى "الخدمة الوطنية". وقد كانت الخدمة الوطنـــية بمـــثابة إحـــياء -فـــى واقـــع الأمر لفيلق شباب "زانو" الذى استخدم فى الثمانينيات لدفع الناس إلى التصويت فى الانتخابات لصالح الحزب الحاكم.

وفـــى الناحـــية المقابلة أصبح موقف الحركة الديمقراطية للتغيير أكثر التباساً بســـبب ســـعيها الحثيث إلى إرساء وضعية للحركة العمالية كوريث حقيقى للإرث الوطـــنى المفلس. وهو ما أوضحته وثائق الحركة حين قالت: "إن النضال السياسى فى زيمبابوى، والذى قاده الشعب العامل تاريخياً، قد سعى دائماً إلى تحقيق الكرامة والســـيادة للشـــعب. ففى حرب تشيمورنجا الأولى قاتل العمال ضد الاستغلال فى

المناجم والمزارع والصناعة، وقاتل الفلاحون ضد انتزاع الأرض منهم. كذلك فإن الحــركة الوطنية التى قادت حرب تشيمورنجا الثانية قد ولدت فى خضم نضالات الشعب العامل وعلى أساسها. أما النخبة الوطنية الحالية فقد اختطفت هذه النضالات واســتثمرتها لأغراضـــها الخاصة، لتخون بهذا آمال وطموحات الشعب" (MDC Manifesto Summary 2000: 2).

وقدمـــت حـــركة التغيير الديمقراطى نفسها، على مستوى السياسات الواقعية، كحـــزب ديمقـــراطى اجـــتماعى يلتزم "بسياسات للتنمية العادلة والمتمحورة على الإنسان، تتم فى بيئة تتسم بالتعددية السياسية وديمقراطية المشاركة والحكم الشفاف والقابل للمحاسبة" (Ibid 2).

ومن الجدير بالذكر أن "حركة التغيير الديمقراطى" كانت واضحة بشأن الحاجة إلـــى عهـــد سياسى جديد يدور حول الإنسان، وهو ما دعا "زانو" إلى تقديم نفسها كمنظمة سياسية تضع الشعب فى المقام الأول. وتم تقديم برنامج الإصلاح الفورى فـــى مســـألة الأرض كدليل ساطع على اهتمام "زانو" بالأمن الإنسانى بعد عشرين عاماً من إهماله.

بـــيد أن هـــناك بعـــدًا أساســـياً فـــى "الأزمة الزيمبابوية" يتمثل فى الصراع الأيديولوجـــى بين "زانو" و"حركة التغيير الديمقراطي" فى سياق نظام دولى أحادى القطبـــية، حيث يتطلب هذا الأخير توجهاً أيديولوجياً براجماتياً يستجيب لمقتضيات العولمـــة والدمقرطة. وقد أوجز "بريان رافتوبولوس" الموقف على الصعيد المحلى علـــى نحـــو موفق حين كتب "إن زيمبابوى محكوم عليها بصراع حاد، حيث دولة مـــنهكة واقتصاد يمر بأزمة عنيفة، إلا أن هذه الدولة تتمتع بتأييد جماهيرى حاسم فـــى الـــريف من خلال الجمع بين التناول الشعبوى لمسألة الأرض واستخدام القوة للقضاء على أى وجود سياسى بديل فى المناطق الريفية" (Raftopoulos 2001: 34).

وحـــتى تـــنال "زانو" التأييد الجماهيرى فى الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٠ والانـــتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٢ عملت على تعظيم الاستفادة إلى أقصى حد من التـــناول الشـــعبوى لمسألة الأرض. بيد أن هذا لم يكن ليحقق لها سوى نجاح فى الأمـــد القصـــير. إذ إن المســـتقبل يتطلـــب مـــن "زانـــو" أن تعيد تكييف توجهها الأيديولوجى لتلائم عالماً يمر بعصر العولمة، حتى تضمن لنفسها عيشاً أطول. أما التكبر القوموى الذى يحاول عزل ويمبابوى عن المجتمع الدولى فهو اختيار كارثى فى القرن الحادى والعشرين.

إن زيمبابوى محصورة الآن فى وضع أيديولوجى شديد الارتباك، حيث تتفاقم الأزمة الاقتصادية والصراع الاجتماعى والتناحر السياسى، بل والأكثر أهمية زيادة مشاعر عدم الثقة فى المستقبل وسط الشعب الزيمبابوى عامة. ولقد أصبح واضحاً

بمـــا فيه الكفاية الآن أن "زانو" تعانى من الإفلاس الأيديولوجى، لأن ما تبقى لديها من رطانة شعبوية لم يعد قادراً على إعادة الحياة إلى اقتصاد فاشل.

ومن ناحية أخرى فإن "حركة التغيير الديمقراطى" – البديل الموعود- تستحوز عليها الأفكار النيوليبرالية بحيث يصعب عليها حل المسائل المرتبطة بتحقيق العدل الاجتماعى، مثل مسألة الأرض ذات التأثير الطاغى فى الحياة السياسية للبلدان التى عانـــت ســابقاً مـــن الاســـتعمار الاستيطانى، وخاصة فى عصر تتصاعد فيه قوة الرأســـمالية والعولمـــة النيوليبراليتيـــن. بـــيد أن الأسوأ من هذا أن "حركة التغيير الديمقراطى" لم تنجح فى صياغة منظور مابعد وطنى يتسم بالوضوح وقوة الجذب والطبـــيعة العملية، وبحيث يكون قادراً على الإجهاز على النزعة الوطنية المستنفدة لـــدى "زانـــو"، ويستطيع فى الوقت نفسه إقناع جماهير الفلاحين والشباب والنساء والمثقفين وغيرهم من الفئات الاجتماعية.

ولقد كان لنتائج ومضاعفات هذا الوضع المعقد آثار ضارة وبعيدة المدى على زيمـــبابوى. فقـــد أدت، أولاً، إلـــى جعل "زانو" قادرة على الاحتفاظ بالسلطة رغم مشـــاكل الإفـــلاس الأيديولوجى. وفى سعى منها للاحتفاظ بالشرعية أحيت "زانو" سياســـاتها التســـلطية وممارسة العنف والقمع. ومرت الدولة بعملية لإعادة النزعة العســـكرية عـــن طريق استخدام المحاربين القدماء وفرق الشباب، وذلك فى عصر يتجه بكامله نحو إلغاء الطابع العسكرى بعد انتهاء الحرب الباردة.

ووصـــلت نزعة العسكرة إلى ذروتها فى البيان الذى أصدره قواد الجيش قبيل الانـــتخابات الرئاسية فى مارس ٢٠٠٢، وقالوا فيه إنهم لن يؤدوا التحية العسكرية لأى شخص لم يشترك فى حرب التحرير حتى لو انتخبه الشعب رئيساً للبلاد.

ثانـــيا، مضـــى الحـــزب الحاكم قدماً فى إدخال تعديلات متواصلة على البنى الدســـتورية المتبقية، حتى وصل الأمر إلى تقليص الدستور الحالى إلى مجرد وثيقة للرفاهـــية السياســـية. فلقد تحول الدستور إلى مجرد درع لحماية "زانو" ونظامها، وسيف مشهر فى وجه المزارعين التجاريين وحركة التغيير الديمقراطى (Okoth-Ogendo 2000: 41-43). كمـــا أدخلـــت الحكومـــة قوانين تعسفية جديدة مثل قانون الـــنظام والأمـــن العـــام وقانون الوصول إلى المعلومات، فضلاً عن تحديد حقوق المواطنين وإهمال الأمن الإنسان.

ثالثاً، تحت قناع برنامج إصلاح الأرض كبلت الحكومة أيدى النظام القضائى، ممـــا أنذر بفترة جديدة من انعدام القانون، وخاصة فى مسألة الأراضى المصادرة. وأخيراً تعرضت صورة زيمبابوى فى الخارج لخسائر لا يمكن تعويضها.

٧- خلاصة: الطريق إلى الأمام

إن نقطـة الـبدء فى تناول المسألة الزيمبابوية هى الإقرار بأن البلد فى أزمة عمـيقة جداً. وينبغى على الحكومة أن تعترف بأن هذه الأزمة لم تكن مجرد نتاج فحسـب لأنشطة من يطلق عليهم أعداء زيمبابوى، ولا للقحط الذى ضرب البلاد، وإنمـا هى ترجع بالأساس إلى السياسات العامة الاقتصادية والسياسية فى الماضى والحاضـر، والـتى أصـبحت بحاجة ماسة إلى إعادة نظر. وهو ما يعتبر مقدمة ضـرورية لمـراجعة مجمل أداء الحكم فى الماضى، قبل البحث عن بدائل جديدة. ولقـد أصـبح واضـحاً استحالة حل الأزمة الاقتصادية باستخدام الرطانة الشعبية المموهة بنزعة برجماتية.

إنه لمن غير الممكن لأى بلد فى قرن العولمة هذا – بما فيها البلدان المتطورة فـى الغـرب – أن يحاول عزل نفسه عن شبكة العلاقات المعقدة التى تحكم الآن المجـتمع الدولى. ويبدو أن فكرة "سمير أمين" عن فك الارتباط كطريقة للتقدم هى فكرة نظرية جداً وغير عملية فيما يتصل بالتهديدات المرتبطة بالعولمة الرأسمالية.

وهكـذا فـإن الطـريق المـتاح أمام زيمبابوى يكمن فى العودة إلى الميدان الدبلوماسـى وتسوية المشاكل العالقة، وليس اتخاذ موقف متشدد ونافر من الجماعة الدولـية. وتعتبر نقطة البداية فى هذا الشأن هى اتخاذ خطوات منفتحة تجاه استعادة سـيادة القانون فى الوطن، والالتزام بممارسة حكم صالح يتمشى والمعايير المقبولة دولياً. وينبغى على زيمبابوى ألا تهمل حزمة سياسات "مبادرة الشراكة الجديدة من أجـل تنمـية أفريقيا" NEPAD والتى تتضمن مبادىء رائعة من أجل إصلاح نظم الحكـم فـى أفريقيا، وخاصة ما تسمى "آلية النظائر للمراجعة" ذات الطابع الفريد. ومـا أحوج زيمبابوى إلى الاستفادة من الفرصة التى تتيحها "نيباد" حتى تتمكن من العودة إلى حيز القرية العالمية.

وهـناك حاجة قوية إلى البحث النزيه عن تحقيق إجماع ديمقراطى تقوم أسسه فى المجتمع المدنى. فقد ولى زمن الخطب الرنانة. ولا طريق للدخول إلى المستقبل سـوى القـيام بقفـزة ملحـة ومتسقة للخروج من الميول التسلطية العنيفة وغير المتسامحة والنازعة للهيمنة، والموروثة من أيام حرب التحرير.

وفـى الحقـيقة أن الوطنيين قد قدموا إسهاماً كبيراً فى الماضى، وعليهم الآن يقلعوا سريعاً عن ذهنية النظر إلى أنفسهم باعتبارهم القيادة الأسمى لزيمبابوى. إن أحـداً لـم يقـل قـط أنه يمكن الاستغناء عن الوطنيين وإزاحتهم جانباً، وإنما كل المطلـوب هـو أن تصبح القيادة أكثر مرونة وتسامحاً وتبصراً، حتى تصبح قادرة علـى صياغة منظور جديد غير ملتبس بالأيديولوجيات المفلسة، ويتلاءم فى الوقت ذاته مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

لقد أوضحت دراسة حالة زيمبابوى إخفاق المشروعات الوطنية فى تنمية ورعاية أمن إنسانى وديمقراطى يفتح الطريق أمام عهد جديد. وقد أثبتت السياسات الاقتصادية المستلهمة للمنظور الوطنى مدى تناقضها مع قوى السوق، حتى لو حققت الأمن والبقاء للنظام. فمن الواضح أن قوى السوق تتطلب التحديث، وهو أمر لا يمكن تجاهله من قبل حكم جاد، أو إخضاعه لمقتضيات أمن النظام الحاكم طول الوقت.

وفيما يختص بالخطوات العملية الواجب اتخاذها لإخراج زيمبابوى من إسار أزمتها الحالية، لا يمكن فى المقام الأول تجاهل الحاجة إلى دستور جديد. فالدستور القائم لم يعد يستحق مسمى دستور. فقد تجاوزته الأحداث، وتم مسخه عبر التعديلات المتواصلة التى أدخلت عليه. إن هناك حاجة إلى دستور جديد يستوحى من طموحات الشعب نفسه، وهو ما يعتبر شرطاً أولياً جوهرياً لدفن تسلطية الماضى، وللارتقاء نحو إجماع حقيقى جديد، تعددى وديمقراطى ومتمحور حول الشعب فى زيمبابوى.

هناك ضرورة أيضاً لنزع العسكرة عن المجتمع الزيمبابوى. فأمراء الحرب وجيوشهم لم يعودوا ينتمون لهذا القرن. إذ إن ما تحتاجه زيمبابوى بشدة ليس القسر المستمد من الجبروت العسكرى، وإنما التوافق المؤطر لمسائل جوهرية فى الحكم الصالح والديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن الإنسانى والاستقرار الاقتصادى والرفاه.

أما الممارسة الرامية إلى خصخصة الحياة السياسية لحساب الوطنيين والمحاربين القدماء، فهى ممارسة متعارضة ومتنافرة تماماً مع عملية دمقرطة زيمبابوى فى القرن الحادى والعشرين. وهى تعرقل إمكانية الحوار المفتوح والنزيه والموسع الضرورى، والذى يضمن إشراك المجتمع المدنى فى صياغة مستقبل البلد. وهناك حاجة قوية إلى التسامح مع المعارضة باعتبارها قوة نقد ومراجعة لا غنى عنها فى الحياة السياسية لزيمبابوى.

وتحتاج زيمبابوى فى اللحظة التاريخية الحالية إلى مراجعة جسورة للأيديولوجية الوطنية الحالية غير المرنة، واعتناق أيديولوجية جديدة تتسم بالمرونة والتبصر والبرجماتية والتمحور حول الشعب وتتمشى مع التطورات العالمية، ولكن دون التضحية – فى الوقت نفسه– باحتياجات ومطالب المواطنين فى زيمبابوى.

وأخيراً، فإن المسيرة الحتمية لحركة الديمقراطية الاجتماعية تحتاج إلى الرعاية والتسامح، وهو ما يعد شرطاً جوهرياً لتحقيق السلم الاجتماعى والأمن الإنسانى فى القرن الحادى والعشرين.

معنى هذا أن الخطوات التالية التى يجب أن تخطوها زيمبابوى تشمل: أولاً تحرير السياسة من الحضور القوى للحرب والعسكرة. ثانياً: تخليص العملية الانتخابية مما آلت إليه من خداع فكرى وأوهام سياسية. ثالثاً: إنقاذ المجتمع الزيمبابوى من الانقسام الحاد الذى يعانيه الآن بين الشعب والحكام. وأخيراً: ينبغى

إيقــاف الأولوية المعطاة لأمن الدولة على حساب الأشكال الأخرى من الأمن، مثل الأمن الإنسانى والأمن الاجتماعى والأمن من تعسف السلطة.

المــراجــع:

Alexander, J. and McGregor, J. 1999. Representing violence in Matebeleland, Zimbabwe: Press and internet debates. In T. Alien, (Ed.). The Media of Conflict: War Reporting and. the Representation of Ethnic Violence. London: Zed Books.

Alexander, J., McGregor, J. and Ranger, T. 2000. Violence and Memory One Hundred Years in the Dark Forests of Matebeleland, Harare: Weaver Press.

Bhebe, N. 1989. The nationalist struggle, 1957-62. In C. S. Banana, (Ed.). Turmoil and Tenacity: Zimbabwe, i8po-ippo. Harare: The College Press.

———. 1999. The Zapu and Zanu Guerrilla Warfare and the Lutheran Evangelical Church in Zimbabwe. Gweru: Mambo Press.

Bhebe, N. and Ranger, T. (Eds.). 1995. Soldiers in Zimbabwe's Liberation War, Volume One. Harare: University of Zimbabwe Publications.

___. (Eds.). 1995. Society in Zimbabwe's Liberation War, Volume Two. Harare: University of Zimbabwe Publications.

___. (Eds.). 2001. The Historical Dimensions of Democracy and Human Rights in Zimbabwe, Volume One-. Pre-Colonial and Colonial Legacies. Harare: University of Zimbabwe Publications.

___. (Eds.). 2003. Nationalism, Democracy and Human Rights, Volume Two: Colonial and Post-Colonial Legacies. Harare: University of Zimbabwe Publications.

Bond, P. 2001. Radical rhetoric and the working class during Zimbabwean nationalism's dying days. In B. Raftopoulos and L. Sachikonye, (Eds.). Striking Back: The Labour Movement and the Post-Colonial State in Zimbabwe, 1080-2000. Harare: Weaver Press.

Bond, P. and Manyanya, M. 2002. Zimbabwe's Plunge: Exhausted Nationalism, Neoliberalism, and the Search for Social Justice. Harare: Weaver Press.

Chiwewe, W. A. 1989. Unity negotiations. In C. S. Banana, (Eds.). Turmoil and Tenacity: Zimbabwe, 1890-1990. Harare: The College Press.

Deng, F. and Zartman, I. W. (Eds.). 1991. Conflict Resolution in Africa. Washington: The Brookings Institution.

Dorn, W. 2001. Of guns and goods: Small arms, development and human security. In M. V. Naidu, (Eds.). Perspectives of Human Security: National Sovereignty and Humanitarian Intervention. Brandon: Canadian Peace Research and Education Association.

Gava, A. n.d. From Lancaster House Conference to the Unity Accord: Marginalization and Conflict in Zimbabwe, 1979-89. A Case Study for Southern Africa. Unpublished Paper. University of Zimbabwe.

Hammar, A. and Raftopoulos, B. (Eds.). 2002. Unfinished Business: Rethinking Land, State and Citizenship in Zimbabwe. Harare: Weaver Press.

Hubert, D. 1999. Human Security: Safety for the People in a Changing World. Unpublished paper presented at a regional conference on the Management of the African Security in the 2ist Century. Lagos: Nigerian Institute of International Affairs.

Hudson, M. 1981. Triumph or Tragedy? Rhodesia to Zimbabwe. London: Hamish Hamilton.

Kondowe, S. 2000. Sovereignty, intervention and democratisation in small Africa states. In P. Mathoma, G. Mills and J. Stremlau, (Eds.). Putting People First: Africa Priorities for the UN Millennium Assembly. Johannesburg: The South Africa Institute of International Affairs.

Kriger, N. J. 1992. Zimbabwe's Guerrilla War: Peasant Voices. Cambridge: Cambridge University Press.

Makumbe,J. and Compagnon, D. 2000. Behind the Smokescreen: The Politic of Zimbabwe's 1995; General Elections. Harare: University of Zimbabwe Publications.

Miambo, A. 1997. The Economic Structural Adjustment Program: The Case of Zimbabwe, 1990-1995. Harare: University of Zimbabwe Publications.

Mandaza, I. (Ed.). 1996. Peace and Security in Southern Africa. Harare: Sapes Books.

Mandaza, I. and Sachikonye, L. (Eds.). 1991. The One Party State and Democracy: The Zimbabwe Debate. Harare: Sapes Books.

Martin, D. and Johnson, P. 1981. The Struggle for Zimbabwe: The Himurenga War. Harare: Zimbabwe Publishing House.

___. (Eds.). 1986. Destructive Engagement: Southern Africa at War. Harare: Zimbabwe Publishing House.

Mathoma, P., Mills, G. and Stremlau, J., (Eds.). 2000. Putting People First: African Priorities for the UN Millennium Assembly. Johannesburg: The South African Institute of International Affairs.

Mazarire, G. and Rupiya, M. 2000. Two wrongs do not make a right: A critical assessment of Zimbabwe's demobilization and reintegration Program, 1980-2000. In Journal of Peace, Conflict and Military Studies, Volume i. No. i. 69-80.

Moyo, S., Makumbe, J. and Raftopoulos, B. 2000. NGOs, the State and Politics in Zimbabwe. Harare: Sapes Books.

Moyo, J. 1992. Voting for Democracy: Electoral Politics in Zimbabwe, Harare: University of Zimbabwe Publications.

Nabudere, D. W. (Ed.). 2000. Globalisation and the Post-Colonial African State. Harare: African Association of Political Science.

Ncube, W. 2001. The courts of law in Rhodesia and Zimbabwe: Guardians of civilization, human rights and justice or purveyors of repression, injustice and oppression? In N. Bhebe and T. Ranger, (Eds.). The Historical Dimensions of Democracy and Human Rights in Zimbabwe, Vol. i, Pre-Colonial and Colonial Legacies. Harare: University of Zimbabwe Publications.

Nehwati, F. 1970. The social and communal background to Zhii: The African riots in Bulawayo in 1960. African Affairs, Volume 69, No. 276. 120-138.

Ndlovu-Gatsheni, S. 2001. Imperial hypocrisy, settler colonial double standards and the denial of human rights to Africans in colonial Zimbabwe. In N. Bhebe and T. Ranger, (Eds.). The Historical Dimensions of Democracy and Human Rights in Zimbabwe, Volume 1. Harare: University of Zimbabwe Publications.

___. 2003. The post colonial state and Matebeleland regional perception of civil- military relations, 1980-2002. In M. Rupiah, (Ed.). Civil Military Relations in Southern Africa. Forthcoming.

___. Forthcoming. Human Pasts: Prognoses and Visions of Democracy and Human Rights in Zimbabwe in 2ist Century. Book manuscript.

___. 2003. Domestication of women by other women in Zimbabwe: Another look at the dynamics of patriarchy in Africa. In Southern African Feminist Review, Volume 6, No. 4. In press.

Nhongo-Simbanegavi, J. 2000. For Better or Worse? Women and ZANLA in Zimbabwe's Liberation Struggle. Harare: Weaver Press.

Nkomo, J. 1984. Nkomo: The Story of My Life. London: Methuen.

Nyagumbo, M. 1981. With the People: An Autobiography from the Zimbabwe Struggle. London: Allison and Busby.

Nyangoni, C. and Nyandoro, G. (Eds.). 1979. Zimbabwe Independence Movements: Selected Documents. London: Rex Collings.

Nzongola-Ntalaja, G. 1987. Revolution and Counter-Revolution in Africa: Essays in Cotemporary Politics. London: Zed Books.

Okoth-Ogendo, H. W. 0. 2000. The quest for constitutional government. In G. Hyden, H. Okoth-Ogendo and D. Olowu, (Eds.). African Perspectives on Governance. Trenton: Africa World Press, Inc. Raftopoulos, B. 1992. Beyond the house of hunger: Democratic struggle in Zimbabwe. In Review of African Political Economy, Volume 54.

___. 1999. Problematizing nationalism in Zimbabwe: A historiographical review. In Zambezia, Volume 26, No. ii. 20-30.

___. 2001. The labour movement and the emergence of opposition politics in Zimbabwe. In B. Raftopoulos and L. Sachikonye, (Eds.). Striking Back: The Labour Movement and the Post-Colonial State in Zimbabwe, 1080-2000. Harare: Weaver Press.

Raftopoulos, B. and Phimister, I., (Eds.). 1997. Keep On Knocking: A History of the Labour Movement in Zimbabwe, 1900-97. Harare: Baobab Books.

Sachikonye, L. M. (Ed.). 1995. Democracy, Civil Society and the State: Social Movements in Southern Africa. Harare: Sapes Books

Saunders, R. 2000. Never the Same Again: Zimbabwe's Growth Towards Democracy. Harare: Edwina Spicer Productions.

Sithole, M. 1999. Zimbabwe: Struggles Within the Struggle. Harare: Rujeko Publishers.

Tshuma, L. 1997. A Matter of (in) Justice: Law, State and the Agrarian Question in Zimbabwe. Harare: Sapes Books.

Werbner, R. 1991. Tears of the Dead. Edinburgh Edinburgh University Press.

Reports, Magazines, Newspapers and Manifestos

A Consolidated Report on the Food Riots 19-23 January ipp8. Amani Trust on behalf of the Zimbabwe Human Rights NGO Forum, March 1998.

Bantu Mirror, 2 December 1961.

Breaking the Silence and Building True Peace: A Report on the Disturbances in Matebeleland and the Midlands, 1990 to 1988. Catholic Commission for Justice and Peace in Zimbabwe and the Legal Resources Foundation. Harare. February 1997.

Chronicle, 5 April 1983.

Moto, July 1999.

MDC Manifesto, 2000.

Parade, July 1999.

Politically Motivated Violence in Zimbabwe, 2000-2001. Zimbabwe Human Rights NGO Forum, August 2001.

Organized Violence and Torture in Zimbabwe in 2000. Human Rights Legal Unit of the Zimbabwe Human Rights NGO Forum, March 2001.

Sunday Mail, 16 September 1984.

Southern Africa Report, June 2000.

ZANU(PF) Manifesto. 2000. Election Directorate.

Zimbabwe Wages of War. Lawyers Committee for Human Rights, New York. 1986.

الفصل الرابع عشر

مشروطية المساعدات وأثرها
على حقوق الإنسان
حالة زامبيا

بقلم: سيفاس كيه لومينا*

١- مقــدمــة

لقــد أصبح الربط الواضح بين مساعدات التنمية والإصلاح السياسى والإدارى فــى الــبلدان التى تتلقى هذه المساعدات، أو ما يسمى المشروطية السياسية، أصبح مــبدأ جوهرياً فى سياسة منح المعونات فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة. وتتضمن هــذه المشــروطية السياسية تعليق أو إنهاء مساعدة البلد الذى يفشل فى الاستجابة لوصــفات المانحيــن، أو زيادة المساعدات لمكافأة من يستجيبون لطلبات المانحين. وتســتهدف هــذه المشروطية دفع الإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان وقابلية الإدارة العامة للمحاسبة، أو ما يطلق عليه "الحكم الصالح" بلغة البنك الدولى.

وبيــنما نجحــت هذه المشروطية السياسية فى إعطاء دفعة قوية للإصلاح فى عــدد مــن البلدان الأفريقية مثل بنين وكينيا ومالاوى وزامبيا، فإنها قد ولدت فى الوقــت نفســه جدلاً كبيراً، مثل الاعتراض على التدخل فى السيادة الوطنية للبلدان المتلقية للمساعدات، وفرض الوصاية عليها، واستخدام المعايير المزدوجة.

وفى ضوء هذا الجدل ينبثق السؤال المنطقى عن ضرورة استخدام المشروطية السياسية لتعزيز حقوق الإنسان؟

ويتــناول هــذا الفصل قضية البحث عن مقاربة إيجابية للمشروطية السياسية تســمح بالارتقــاء بحقــوق الإنسان فى البلدان المتلقية للمساعدات، مع أخذ زامبيا كدراسة حالة كاشفة.

وبالإضــافة إلى هذا يحاول الفصل تقييم خيارات التدخل فى سياق المشروطية السياســية، وذلــك من أجل تحديد أو اقتراح مقاربة مقبولة وفعالة لتحسين أحوال حقوق الإنسان فى البلدان المتلقية للمساعدات [١].

---

* Cephas K. Lumina. كلية هوارد للقانون، جامعة ناتال. ديربان. جنوب أفريقيا.
E-mail: drclumiana@uahoo.co.uk

ويحـــاول هـــذا الفصل إنجاز هدفه عن طريق القيام أولاً بمراجعة المشروطية السياسية، مع التركيز على المقاربات المختلفة لها. وبعد ذلك نتناول بشكل مختصر دور هذه المشروطية فى عملية الإصلاح السياسى عام ١٩٩١، وفى تعزيز حقوق الإنســـان فـــى العقد التالى للتغيرات السياسية (١٩٩١– ٢٠٠٠). وبعد هذا يتناول الفصل أثر الإصلاحات السياسية على حقوق الإنسان، ثم يحدد جوانب القلق التى لا تـــزال تعترى تطبيق حقوق الإنسان ولم ينجح الإصلاح السياسى فى حلها بعد. ثم يقـــوم الكاتـــب بمـــراجعة بعض القضايا التى يثيرها استخدام المشروطية السياسية لـــتعزيز أحـــوال حقوق الإنسان فى زامبيا. وأخيراً يقترح هذا الفصل استراتيجية لمعالجة كل هذه المسائل ومختلف جوانب القلق بشأن حقوق الإنسان.

٢- المشروطية السياسية نظرة عامة

لا شـــك أن المعالجة المفصلة لمبادىء وممارسة المشروطية السياسية تخرج عـــن الحـــيز المسموح به لهذا الفصل. إلا أنه يظل من الضرورى تحديد الخطوط العامة لتلك الجوانب من أجل إدراج هذه الموضوعة فى منظور سليم.

٢/١ ما هى المشروطية السياسية؟

أوضـــحنا من قبل أن استخدام المساعدات كأداة فى تعزيز الإصلاح السياسى والإدارى فى البلدان النامية قد أصبح من قسمات سياسة المانحين فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة. ومن أوضح الأدلة على هذا الاتجاه الجديد تلك السلسلة الطويلة من البـــيانات المـــتعلقة بالسياسات والتى صدرت عن وكالات للعون فى الفترة التالية مباشرة لانتهاء الحرب الباردة (Tomasevski 1993).

فمـــنذ أوائـــل التسعينيات بدأ المانحون يشددون على حاجة البلدان المتلقية إلى إقامـــة الحكـــم الجيد عن طريق المشاركة الشعبية، وإعطاء مساحة أكبر للمساءلة العامـــة والاحـــترام غـــير المشـــروط لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفى بعض الحـــالات ترجم المانحون هذه البيانات إلى عمل بالفعل. وعادة ما يطلق اصطلاح المشـــروطية السياسية على الشروط التى يضعها المانحون لتشجيع أو إجبار البلدان المتلقية للمساعدات على إدخال تلك التغييرات.

وتـــنطوى المشـــروطية السياسية على استخدام المعونة من قبل المانحين كأداة لتشـــجيع أو فرض الإصلاح على بلد متلق للمساعدات. ويتم هذا عن طريق تلويح الجهـــة المانحـــة بتعليق أو التعليق الفعلى للمساعدات إذ لم يمتنع البلد المتلقى عن القـــيام بأشياء يرفضها المانح. وقد يتم الأمر أيضاً عن طريق تقديم المساعدات أو الوعـــد بتقديمها إذا كان البلد المتلقى يقوم بالفعل بإجراءات مطلوبة فى المقابل، أو يتعهد بالقيام بهذا.

أى أن المشروطية السياسية يمكن أن تكون عقابية تأديبية أو إيجابية/ تشجيعية. وتقول الممارسة العملية إن المانحين كانوا يتبعون غالباً واحدة من مقاربتين مختلفتين للمشروطية السياسية، وهما الاستراتيجية الإيجابية (الجزرة)، والاستراتيجية السلبية (العصا) (٢).

وهناك ثلاثة أهداف محددة للمشروطية السياسية هى: تشجيع الديمقراطية، والارتقاء بحقوق الإنسان، وتحسين الكفاءة الإدارية (Robinson 1993: 58) وغالباً ما يتم إجمال هذه الأهداف تحت معطف الشعار العام الذى أطلقه البنك الدولى فى التسعينيات، وهو تشجيع الحكم الجيد فى البلدان المتلقية للمساعدات، وذلك استجابة من البنك للإخفاق الذى صاحب تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ذات التوجه السوقى، والتى اعتمدها كل من البنك والصندوق الدوليان فى الثمانينيات. وبمقتضى هذه المشروطية أصبحت القروض ومساعدات التنمية رهينة بتحقيق الأهداف سابقة الذكر (World Bank 1989).

ووفقاً للبنك الدولى، يتضمن الحكم الصالح ضمان محاسبة الإدارة العامة، وسيادة القانون وكبح الفساد (٣) كما تشمل أجندة الحكم الصالح عند مانحين كثر آخرين: الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والكفاءة والمحاسبة والشفافية فى الحكم والإدارة العامة. بينما قام آخرون بتوسيع هذا المفهوم ليشمل المشاركة الشعبية.

وقد طبقت المشروطية السياسية، سواء بشكلها السلبى أم الإيجابى، العقابى أم التأييدى، على عدة بلدان، ولكن نتائج التطبيق لم تأتِ متماثلة. ففى بلد مثل إندونيسيا لم تستطع المشروطية السلبية تحقيق أهدافها عاجلاً، بينما فى بلاد أخرى مثل كينيا ومالاوى نجح المانحون جزئياً فى تحقيق أهدافهم حيث عقدت انتخابات متعددة الأحزاب. وفى بلدان أخرى مثل زامبيا وبنين تم تطبيق المشروطية الإيجابية مكافأة للحكام على التزامهم بالإصلاحين الاقتصادى والديمقراطى، وإن كان لا يزال من الصعب تقييم النتائج الحقيقة لهذه التحولات.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد شىء جديد حقيقة فيما يتعلق بالربط بين المعونة والشروط السياسية (Montgomery 1962: 4) حيث كانت الشروط السياسية دائماً جزءًا لا يتجزأ من تقديم المساعدات. وقد اختلفت هذه الشروط باختلاف أهداف المانحين. فكانت الاعتبارات الاستراتيجية والدبلوماسية والأيديولوجية مثلاً بمثابة العوامل الحاسمة عند كثير من الحكومات المانحة. وفوق هذا فقد استخدمت جميع الحكومات المانحة- ولا تزال تستخدم- المساعدات كأداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية (Kaplan 1967: 20-22, Vincent 1989: 54-66).

وإذا كانت الاعتبارات السياسية قد هيمنت فى الماضى على قرارات تقديم المساعدة، فإنه لم تكن هناك رابطة "واضحة" أو "علنية" بين الاثنتين. وإن كان

هـــناك اســـتثناء في ما يختص بحقوق الإنسان، حيث قام عدد من الدول المانحة – مثل الولايات المتحدة وكندا وهولندا والنرويج– بتطبيق معايير واضحة فيما يتعلق بالالـــتزام بحقـــوق الإنســـان على القرارات الخاصة بتقديم المعونة. ومع ذلك فإن استخدام المساعدات عملياً لتعزيز حقوق الإنسان قد اتسم بانعدام الثبات أو التساوق، وظل عنصراً هامشياً فى اتخاذ القرارات (Stokke 1991: 15).

وقـــد كانـــت المشروطية موضع جدل مستمر. بيد أن ممارسات ما بعد انتهاء الحـــرب الـــباردة قد جاءت لترسى على نحو "واضح" ربط المساعدات بالإصلاح السياســـى وأشـــياء أخـــرى، وهو التطور الذى أعاد الجدل بقوة بشأن المشروطية السياســـية. ومـــن الانـــتقادات الأكثر شيوعاً لهذه المشروطية أنها تمثل تدخلاً فى الســـيادة الوطنية للبلدان المتلقية للمساعدات، وأنها بمثابة عقوبة غير ملائمة وسيئة التوجـــيه للنظم المنتهكة لحقوق الإنسان لأن العقاب يمتد ليشمل الفئات والمواطنين المحتاجيـــن إلـــى العـــون، وأخيراً أن المانحين يطبقون عادة معايير مزدوجة لدى تطبيق المشروطية (Cunliffe 1989: 115-129).

وتعرضـــت انـــتقادات أخرى لما أسمته استخدام المشروطية السياسية كمبرر لخفـــض أو قطـــع المســـاعدات عن البلدان النامية، وذلك كأداة أيديولوجية غربية لتعزيز الهيمنة (Barya 1993: 16-23).

ومـــع ذلك فليس كل هذه الانتقادات مبرراً على نحو كامل. إذ إن المشروطية السياســـية قـــد قوبلـــت بمقاومـــة أو انـــتقادات من الحكومات فى البلدان المتلقية للمساعدات باعتبارها من أكبر المستفيدين من استمرار "الوضع القائم". ولا شك أن المشروطية تمثل تهديداً لهذا "الوضع القائم".

وفى المقابل سعى المانحون إلى تبرير تطبيقهم للمشروطية السياسية على عدة أســـس (ODI 1991) من أهمها الرغبة فى ضمان فعالية المساعدات، رغم أنه ليس هناك حكم قاطع بأن قيام الديمقراطية متعددة الأحزاب يمثل شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية، مثلما لا يوجد دليل قطعى على أن نظم الحكم غير الديمقراطية ناجحة اقتصادياً بالضرورة.

ومـــن المـــبررات الشـــائعة أيضاً أنه حينما يكون نظام الحكم فى البلد المتلقى للمســـاعدة قمعـــياً وينكر على المواطنين حقوقهم الديمقراطية فى تقرير مصائرهم، يصـــبح مـــن واجـــب الجماعة الدولية دعم مطالبة المواطنين المقهورين بالتغيير. وتنطلق الفكرة هنا من المنطق القائل بأن التهديد بقطع أو تقليص المساعدات سوف يدفـــع تلـــك الـــنظم إلـــى إحداث تغييرات سياسية تلبى المطالب المحلية. أى أن المانحيـــن يطـــبقون المشـــروطية السياسية استجابة للتحركات الداخلية الرامية إلى إحداث تغيير سياسى فى البلدان المتلقية للمساعدات.

٢/٢ المقاربات المختلفة للمشروطية

يستخدم المانحون سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تشجيع أو فرض الإصلاح فــى ســياق من المشروطية السياسية الجديدة، وهى الإجراءات التى يمكن تقسيمها إلى مقاربتين رئيسيتين: عقابية وإيجابية.

٢/١/١ المقاربة الإيجابية (أو التشجيعية)

بمقتضى هذه المقاربة يوظف المانحون سلسلة عريضة من الإجراءات الداعمة ذات البــناء المؤسســى – فى أغلب الأحوال- للتشجيع على الحكم الجيد. وتنقسم الشروط إلى فئتين عريضتين: إصلاح القطاع العام، والإصلاحات السياسية.

وتتضــمن إصــلاحات القطــاع العــام تشجيع قيام إدارة أفضل لهذا القطاع، وإصــلاح الخدمــة المدنية فى جهاز الدولة، وإرساء قواعد المساءلة والشفافية فى الحكــم، وإصــلاح النظام القانونى وإعادة تدريب الشرطة.. الخ. أما الإصلاحات السياســية فــتغطى مجــالات واســعة مثل حرية الصحافة، ودعم جماعات حقوق الإنسان المحلية وغيرها من المنظمات المدنية وغير الحكومية، ومراقبة الانتخابات العامــة، ودعــم الأحــزاب السياســية الجديــدة، والتشجيع على القيام بإصلاحات دستورية.

وعــادة مــا تنطوى الإجراءات الإيجابية على زيادة تدفق المساعدات لمكافأة الــبلدان التى بذلت جهودًا فى طريق الدمقرطة بالفعل أو قطعت وعوداً على نفسها بالقــيام بهــذه الإصــلاحات، وتقديم المساعدة بشرط عدم عودة الدولة المتلقية إلى ممارســاتها القديمة، ومساعدة عملية الانتقال الديمقراطى عن طريق تمويل برامج مختلفة لتسجيل الناخبين ومراقبة الانتخابات. وقد استفادت زامبيا على سبيل المثال مــن زيــادة تدفــق المساعدات فى أعقاب الإصلاحات السياسية التى أدخلت عام ١٩٩١.

٢/٢/٢ المقاربة السلبية (أو العقابية)

تربط المقاربة السلبية بين تقديم العون وبين تطبيق الدولة المتلقية للإصلاحات السياسية أو الشروط التى يحددها المانحون. وحينما يخفق البلد المتلقى فى القيام بما هــو مطلــوب مــنه فإن هذا قد يؤدى إلى تقليص المساعدات أو تجميدها أو حتى قطعهــا فــى الحالات الشديدة. ويهدف المانحون المعتمدون لهذه المقاربة عادة إلى تشــجيع الديمقراطية متعددة الأحزاب، وإدخال تحسينات على الأداء الحكومى فيما يــتعلق بحقوق الإنسان فى البلد المعنى غير أن هذه المقاربة يتم اللجوء إليها كملاذ أخير بعد أن تكون المبادرات الدبلوماسية التقليدية قد فشلت.

ويوظـــف المـــانحون الإجراءات العقابية على أساس مدى استمرار انتهاكات حقـــوق الإنسان فى عدد من المجالات والمواقف. غير أن الطريقة العقابية لم تنتج دائمـــا النتـــيجة المـــرجوة. وتعتبر زامبيا من الأمثلة الواضحة، حين قام المانحون بتجمـــيد المســـاعدات فـــى أبريل ١٩٩٦ لإجبار حكومة "تشيلوبا" على عقد جمعية تأسيسية تتمثل فيها جميع الأحزاب وتضطلع بإدخال تعديلات دستورية مهمة. ومع ذلـــك فإن الحكومة قد تحدت المانحين واعتمدت التعديلات الدستورية الصادرة عن البرلمان الذى يسيطر عليه الحزب الحاكم.

وفـــى حالات أخرى، لم يلجأ المانحون فعلياً إلى قطع المعونات أو خفضها أو تجمـــيدها، وإنما اكتفوا بالتهديد بهذا. ففى زامبيا على سبيل المثال لم يقم المانحون بتجمـــيد فعلى للمساعدات لإجبار حكومة الرئيس "كاوندا" على الاضطلاع بإصلاح سياسى، ولكن كان هناك تهديد مبطن بذلك ما لم يحدث التغيير السياسى المطلوب. كمـــا كانـــت هناك ضغوط إضافية على الرئيس "كاوندا" بسبب تعليق صندوق النقد والبنك الدوليين للقروض التى سبق وأن التزما بتقديمها لزامبيا.

٣/٢/٢ الجزرة أم العصا

لقـــد كانـــت النســـخة الســـلبية من المشروطية أكثر تعرضاً للنقد والجدل من المقاربـــة المعاكسة لها. فقد تسببت المقاربة السلبية فى إثارة غضب الدول المتلقية للمســـاعدات، الأمـــر الـــذى أدى عملـــياً إلـــى تقلـــيص التزام هذه الدول بتحقيق الإصلاحات التى يسعى المانحون لإنجازها (Nelson 1992).

فقـــد يقـــال، انطلاقـــاً مـــن اعتبار أهمية التنمية الاقتصادية لتطوير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى معظم البلدان المتلقية للمساعدات، أن إيقاف المساعدات لإجـــبار دولـــة ما على الاضطلاع بالإصلاح السياسى قد يؤدى عملياً إلى عرقلة مسيرة حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهى الرؤية التى يشـــترك فـــيها – للمفارقة- كل من مسئولى الحكومة الزامبية والجماعات المانحة الموجـــودة فـــى زامبـــيا. فعلـــى ســـبيل المثال أوضح مسئولان حكوميان بارزان تفضـــيلهما للمشروطية الإيجابية [٤]، كما صدق دبلوماسى هولندى فى زامبيا على هـــذا الـــرأى حين قال إن المانحين لا يلجأون عادة إلى الوسائل العقابية إلا عندما يفشل الممثلون الدبلوماسيون.

كذلـــك صدق عدد من أفراد السلطة القضائية – بمن فيهم كبير القضاة- على جـــدوى المقاربة الإيجابية مشددين على أن حجب المساعدات لا يكون ضرورياً إلا عندما يكون النظام الحاكم قمعياً، أو يتنصل من التزاماته بالإصلاح [٥].

وبالمثل فإن المقاربة الإيجابية، أى تقديم الجزرة للدولة المستهدفة لتشجيعها علي إدخال الإصلاحات السياسية، كانت أقل إثارة للخلافات، بدعوى أنها أكثر قبولاً من جانب الدولة المتلقية للمساعدات.

وحسب وجهة النظر الشخصية للكاتب ينبغى أن تحصل المقاربة الإيجابية على أسبقية عن المقاربة العقابية. وحتى يتمكن المانحون من إنجاز تغييرات دائمة يمكنهم تقديم دعم تثبيتى للمؤسسات والعمليات التى تعتبر حيوية لتغذية الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولا شك أن هذه الممارسة ستكون أقل إثارة للاختلافات.

ومن ناحية أخرى، لا ينبغى تطبيق المقاربة العقابية إلا حينما يصبح سجل النظام الحاكم حافلاً – ومن خلال تقديرات موضوعية- بانتهاكات حقوق الإنسان، أو لمنع وقوع انتكاسات فى بلد اضطلع بالفعل بالبدء فى الإصلاحات السياسية ولكنه لا يبدى رغبة واضحة فى تعزيز الديمقراطية على رغم استمرار الدعم من قبل المانحين، أو حينما يكون هناك اتفاق دولى متعدد الأطراف على استخدام هذه المقاربة مثلما أوضحت تجربة إندونسيا عام ١٩٩٢.

صفوة القول أن المشروطية السياسية تكون فى أفضل أحوالها حينما تتبنى – كما يقول أحد المعلقين- على "جزرة" الدعم الإضافى للتشجيع على مزيد من التقدم، بدلاً من "عصا" العقوبات التى تنتهى إلى تقليص المساعدات للبلدان النامية (Haas 1994: 100).

٣ – المشروطية وحقوق الإنسان فى زيمبابوى

٣/١- المشروطية والإصلاحات السياسية عام ١٩٩١

شهد عام ١٩٩١ نهاية نظام الحزب الواحد فى زامبيا، ومولد الجمهورية الثالثة التى تبنت دستوراً يكرس نظام التعدد الحزبى. ويتناول هذا الجزء على نحو موجز دور المشروطية السياسية فى عملية الإصلاح.

ورغم أن مصادر المعلومات البحثية وسط ممثلى جماعة المانحين فى زامبيا كانوا مترددين بشكل عام فى توضيح مدى مساعدة المانحين للتغيير السياسى، فمن الواضح أن المشروطية السياسية قد لعبت دورها – حتى لو لم يكن دوراً كبيراً – فى عملية الإصلاح السياسى.

فحسبما يقول دبلوماسى بريطانى، لم تقدم حكومته على إيقاف أية مساعدة لزامبيا، واكتفت فقط بتشجيع التحرك نحو الإصلاح [٦] بيد أنه لم يشرح بالضبط معنى عبارة تشجيع التحرك نحو الإصلاح.

ويقول مسئول زامبى فى "اللجنة الوطنية لتخطيط التنمية" NCDP – المسئولة عن التعاون فى التنمية- إن هذه اللغة الدبلوماسية تتضمن إجراءات مثل تعليق المساعدات [٧].

وأوضح دبلوماسي آخر أن حكومته قد لعبت "دوراً بناء ونشطاً لتأييد الانتقال السلمي للسلطة، وممارسة الضغط على كاوندا ليتجاوب مع المطالبة الشعبية بالتغيير، ودعم حكومة الرئيس تشيلوبا المنتخبة حديثاً من خلال الالتزام بحزمة سخية من المعونة الأجنبية. وفي الحقيقة لم يتم اللجوء إلى إيقاف فعلي للمساعدات، وإنما كان التهديد بهذا واضحاً" (٨).

وقد أكد هذه الرؤية مسئول كبر في وزارة الشئون الداخلية بزامبيا، حيث قال إن المانحين قد لعبوا دوراً من خلال ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية (٩).

فقبل الانتخابات الرئاسية والنيابية العامة بشهر واحد علق صندوق النقد والبنك الدوليان القروض المقررة لزامبيا، وعبرا عن قلقهما بشأن الحكم الصالح. ورغم أن السبب الرئيسي الذي أعلنته المؤسستان الماليتان الدوليتان لهذا الإجراء كان الادعاء بفشل الحكومة في تطبيق إجراءات التقشف المالي المتفق عليها، فهناك من الأسباب ما يكفي لتأكيد أن هذا الموقف من جانب البنك والصندوق كان في الحقيقة جزءًا من فرض المشروطية السياسية الهادفة إلى ضمان استمرار حكومة "كاوندا" في الإصلاحات السياسية. ومن المهم هنا ملاحظة أن هذا الإجراء قد اتخذ بعد مرور عامين فقط من تبني البنك الدولي لأجندة الحكم الصالح.

وفي الوقت نفسه قامت حكومات البلدان المانحة بسحب دعمها عمداً لأسباب مماثلة لأسباب صندوق النقد والبنك الدوليين. فعلى سبيل المثال قامت الحكومة الألمانية بإجراء خفض ملموس على مساعدتها لحكومة "كاوندا"، ولم تفرج عن الأرصدة المعلقة إلا بعد مائة يوم من الانتخابات التي شهدت هزيمة حكومة "كاوندا"، بل قامت الحكومة الألمانية بإدخال زيادة على المساعدات (Waller 1995: 117) وفي الواقع أن قيام المانحين بتعليق أو تخفيض التزاماتهم بالعون في وقت تمارس الضغوط الدبلوماسية المكثفة من أجل الإصلاح وقبيل إجراء الانتخابات، قد لعب دوراً مهماً في إحداث التغييرات السياسية.

بيد أنه من الجدير بالملاحظة أن العمل الذي قام به المانحون لم يكن عقابياً أو سلبياً في جميع جوانبه، حيث لجأوا أيضاً إلى استخدام المقاربة الإيجابية للتشجيع على الإصلاح السياسي. فمثلاً قامت الإدارة الأمريكية بإلغاء دين مستحق على زامبيا قيمته ٢٥٠ مليون دولار أمريكي بعد فترة وجيزة من انتخاب "تشيلوبا" زعيم حركة الديمقراطية التعددية رئيساً لزامبيا (١٠). كما قام المانحون بدعم جهود مراقبة الانتخابات (Andreassen, Geisler and Tostensen 1992: 63-68).

ولهذا من الواضح أن الضغط الذي مارسه المانحون من خلال المشروطية السياسية، وضد محاولة التغاضي عن المطالب المحلية بالإصلاح، قد نجحت في الوصول إلى الذروة بالتغيرات السياسية الكبيرة التي حدثت في ١٩٩٠-١٩٩١.

٢/٣ المشروطية السياسية فى فترة ما بعد الإصلاح

فى أعقاب التغيرات السياسية التى وقعت عام ١٩٩١ تعهد المانحون بتقديم حزمة سخية من المساعدات لزامبيا مكافأة لحكومتها على جهودها فى عملية الدمقرطة. بيد أنه فى ذروة الأزمة الناشبة فى مارس ١٩٩٣ وإعلان "تشيلوبا" الأحكام العرقية، ثم اعتقال وتعذيب قادة "حزب الاستقلال الوطنى المتحد" UNIP، مارس المانحون الضغوط على الحكومة لإلغاء الأحكام العرفية. ونتيجة لهذه الضغوط قلصت الحكومة فترة الحد الأقصى للاعتقال دون محاكمة من ٢٨ يوماً إلى ٧ أيام، ثم ألغيت حالة الطوارىء فى مايو من نفس العام. وفيما بعد أعلنت الحكومة تكليف "لجنة مونياما لحقوق الإنسان" بالتحقيق فى الادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان فى كل من الجمهوريتين الثانية والثالثة.

وفى أوائل ١٩٩٥ أعلنت "البارونة تشوكر" وزيرة التنمية البريطانية فيما وراء البحار التزام بلدها بمساعدة زامبيا، ولكنها حذرت فى نفس الوقت من أن تقديم المزيد من المساعدات يعتمد – ضمن أشياء أخرى– على استمرار احترام حقوق الإنسان [١١]. وفى أكتوبر ١٩٩٥ انتقد المانحون سجل الحكومة الزامبية فى مجال حقوق الإنسان، وربطوا الإفراج عن مزيد من المساعدات بالحكم الجيد [١٢].

وفى أبريل ١٩٩٦ قامت الحكومة البريطانية بإيقاف المساعدات لإجبار الحكومة على إصدار تعديل دستورى لشروط المواطنة اللازمة للترشح لرئاسة الدولة، من جمعية تأسيسية وليس من البرلمان الذى تهيمن عليه "حركة التغيير الديمقراطى". غير أن "تشيلوبا" صدّق فى الشهر التالى على القانون الصادر عن البرلمان. وهو ما أدى إلى نشوب احتجاجات جماهيرية فى مختلف أنحاء زامبيا، وفى أعقابها علق المانحون مساعدات بقيمة مليار دولار ليعبروا بهذا الموقف عن عدم رضاهم عما اعتبروه تلاعباً من جانب الحكومة بالدستور لمنع "كاوندا" من الترشح ضد "تشيلوبا" [١٣].

ودعا المانحون إلى إدخال تعديلات على الدستور يتم التصديق عليها بواسطة جمعية تأسيسية تضم جميع الأحزاب السياسية وجماعات المصالح. غير أن الحكومة ردت على هذا بإدانة تلك الدعوة من جانب الدول المانحة باعتبارها انتهاكاً لسيادة زيمبابوى. ومع ذلك قد يرى البعض أن رد الفعل هذا لم يكن مبرراً لأن كل ما كان يحاوله المانحون هو ضمان وفاء حكومة زامبيا بالتزاماتها الواردة فى اتفاقيات تمويل المراجعة الدستورية.

ويبدو واضحاً من أزمة التعديلات الدستورية فى مايو ١٩٩٦ أن محاولات المانحين لدفع التغيير من خلال المشروطية السياسية لم تكلل بالنجاح. فقد درجت

الحكومة على الرد عادة على أى مشروطية سياسية عقابية باتهام المانحين بالتدخل فى سيادتها الوطنية، وممارسة الوصاية واستخدام المعايير المزدوجة.. الخ [١٤].

٣/٣ المشروطية وحقوق الإنسان (١٩٩١-٢٠٠٠)

لعبت المشروطية السياسية، كما أوضحنا من قبل، دوراً فى عملية الإصلاح السياسى التى بدأت عام ١٩٩١. فمنذ هذا الوقت واصل المانحون تطبيق كل من المقاربة الإيجابية والمقاربة العقابية ولكن يظل السؤال قائماً عما إذا كان الإصلاح السياسى قد أدى إلى تحسن أوضاع حقوق الإنسان.

من الصعب القول بيقين ما إذا كانت التغيرات السياسية قد أحدثت تحسناً مماثلاً فى حالة حقوق الإنسان فى زامبيا. وإن كان من الممكن إبداء بعض الملاحظات الأولية.

أولاً، إن إصلاحات ١٩٩١ السياسية قد واكبها عدد من التطورات المهمة فى مجال حقوق الإنسان. فقد دعم الدستور الجديد حماية حقوق الإنسان فى عدة مجالات مهمة. وحسب نص الدستور الجديد تم إنهاء حالة الطوارىء التى استمرت ٢٧ عاماً بعد أيام من الانتخابات، وهى الحالة التى كانت تتيح انتهاك حقوق الإنسان. وأعلن العديد من أعضاء الحكومة الجديدة التزامهم بتحسين حالة حقوق الإنسان.

وتبع هذا اتخاذ عدد من الإجراءات الإيجابية، كان أهمها تكليف "لجنة مونياما لحقوق الإنسان" بالتحقيق فى انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك فى مايو ١٩٩٣. وفى نوفمبر ١٩٩٤ أعلن وزير المالية فى بيان رسمى أمام نادى باريس للمانحين أن حكومة "حركة التعددية الديمقراطية" تنوى التعامل بإيجابية مع التوصيات بإقامة هيئة دائمة لحقوق الإنسان.

غير أن التطورات المبدئية لم تكن إيجابية كلها. ففى مارس ١٩٩٣ على سبيل المثال أعلن الرئيس "تشيلوبا" حالة الطوارىء بدعوى مؤامرة مزعومة لم تعلن تفاصيلها ونسبت للمعارضة، وترمى إلى الإطاحة بالحكومة عن طريق إثارة القلاقل المدنية. وجرى اعتقال عدد من قادة المعارضة.

وهناك عامل آخر تسبب فى تراجع التفاؤل بشأن سجل حقوق الإنسان فى زامبيا، وهو رفض "تشيلوبا" لتوصية "لجنة مواناكاتوى لمراجعة الدستور" والتى قالت بضرورة اعتماد الدستور الجديد بواسطة جمعية تأسيسية وليس البرلمان القائم.

وحسبما يرى عدد من المصادر الذين ساعدوا هذا البحث، فقد حدث بالفعل بعض التحسن على أوضاع حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال قال لنا بعض القضاة إنه قد حدث لجوء متزايد إلى رفع الدعاوى القضائية بشأن ضمانات حقوق الإنسان

قبيل البدء مباشرة فى التغيرات السياسية، وبعدها بالطبع. وقيل أيضاً إن الإصلاح السياسى قد زاد إلى حد ما من الوعى العام بقضايا حقوق الإنسان. وكان تشكيل "لجنة مونياما"، وتكون الكثير من الجماعات المدنية، بمثابة مؤشر على تزايد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان.

٤- أسباب القلق الرئيسية

كما أوضحنا من قبل لم تثمر محاولات المانحين فى معالجة هذه المشاكل عن طريق المشروطية السياسية العقابية، وأثارت هى نفسها عدداً من المشكلات.

فأولاً، تنظر الحكومة إلى هذه المشروطية السياسية كمحاولة من جانب جماعة المانحين لتقويض السيادة الوطنية. بينما أصر المانحون على تأكيد أن المشروطية السياسية لا تخترق سيادة الدولة طالما أن شروط المساعدات تظل محلاً للتفاوض (١٥). بل يرى البعض أن نظرة الحكومة إلى مطالب المانحين كتدخل فى السيادة الوطنية، قد تؤدى إلى تراجع الإرادة السياسية للحكومة فى تنفيذ الإصلاحات التى يحبذها المانحون على أفضل وجه.

أما المشكلة الثانية فتتعلق بمسألة العبء الزائد للمشروطية الخارجية. ففى زامبيا – كما فى كثير من البلدان المتلقية للمساعدات- جرى تطبيق المشروطية السياسية والمشروطية الاقتصادية فى آن واحد. ورغم اعتماد حكومة "تشيلوبا" بحماس للإصلاحات الاقتصادية التى اشترط صندوق النقد والبنك الدوليان اتخاذها كجزء من المشروطية الاقتصادية للقروض والمنح والتسهيلات (١٦)، فقد ثار القلق بشأن أثر هذه الإصلاحات على حقوق الإنسان والديمقراطية فى البلد. وطبقاً لمسئول كبير فى "اللجنة الوطنية لتخطيط التنمية" NCDP فإن تعدد المشروطيات قد تسبب فى الإحباط والفشل، لأن الحكومة لم تكن تعرف لأيهما تعطى الأولوية: الإصلاح الاقتصادى أم الحكم الصالح (١٧).

ثالثاً، يعتبر تشديد المانحين على "الحكم الصالح" إشكالية فى حد ذاته، بسبب غموض المصطلح أصلاً حيث لا يبدو أن هناك إجماعاً بين المانحين أنفسهم على العناصر التى تشكل "الحكم الصالح" (١٨). وبالإضافة إلى هذا فإن الظروف التى تمر بها البلدان المختلفة المتلقية للمساعدات ليست متماثلة، ومن ثم فإن مشكلات حقوق الإنسان فى هذه الدول لا يمكن حلها من خلال صيغ معيارية أو نمطية للحكم الصالح. وأياً كانت الأحوال فإن فرص نجاح الإصلاحات الموحى بها من جانب المانحين لن تكون كبيرة ما لم "ينظر إليها" على أنها نابعة من الداخل. ومن ثم يمكن القول إن المقاربة الأفضل هى أن يتفق المانحون والحكومة على أولوية مجالات الاهتمام التى ينبغى أن تتوجه إليها المساعدات فى سياق المشروطية

السياســية الإيجابــية، بدلاً من تمسك المانحين بالمقولة شديدة العمومية عن "الحكم الصالح".

رابعاً، لقد أصبحت زامبيا معتمدة على مساعدة المانحين بشكل زائد عن الحد، وهــو مــا جعل البلد أكثر انكشافاً أمام الضغوط الدولية المتجسدة في المشروطية السياســية. ويوضح هذا دبلوماسى هولندى مقيم فى لوساكا بقوله: "إنه من الأسهل التشديد على حقوق الإنسان فى بلد تعتمد حكومته بقوة على المساعدة الأجنبية (مثل زامبيا)، من محاولة هذا مع حكومة قوية ومتوسطة الدخل مثل إندونسيا" (١٩).

ومــن الواضــح أن هــناك بعض الاختلاف بين تصورات المانحين وحكومة زامبيا للمشروطية السياسية، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الماسة بالسيادة الوطنية، وهــو ما يؤدى إلى إثارة مشكلات يمكن أن تؤثر على فعالية المشروطية السياسية ذاتهــا. ومن ثم فإن التحدى الماثل هو التوصل إلى استراتيجية تدخل (أو إصلاح) "مقبولة" و"فعالة"، بحيث لا تثير الانتقادات بالتدخل فى السيادة الوطنية أو بالوصاية أو بالمعايير المزدوجة، وتحقق فى الوقت نفسه مطالب المانحين بخصوص "الحكم الصالح".

وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية فى مجال حقوق الإنسان فى زامبيا بعــد الــتحول السياســى عام ١٩٩١، لا يزال هناك ما يبعث على القلق فى عدة مجالات.

وطــبقاً للمصادر التى قابلها كاتب هذا البحث، تمثلت البواعث الأساسية للقلق فــى: الموقف السلبى للشرطة من تنفيذ القانون، والتشريعات البالية التى تحتاج إلى تعديــل شامل، وعدم فعالية نظام المساعدة القانونية، وتعثر إدارة العدالة القضائية، واللامــبالاة السياســية وعــدم الوعى بحقوق الإنسان، ونقص تدريب القضاة على حقــوق الإنســان، والافــتقار إلــى آليات إرساء ومراقبة تطبيق حقوق الإنسان، والأحــوال المــزرية للسجون، والتهديدات المحيطة بحرية الصحافة، والافتقار إلى إدارك وتطبــيق حقــوق النساء. وهى نفس الاستنتاجات تقريباً التى توصلت إليها "لجنة مونياما" (٢٠).

ونتــناول فــى القسم التالى استراتيجية التدخل التى يمكنها التعامل مع جوانب القلق سابقة الذكر، وكذلك المسائل التى أثارتها محاولات المانحين إدخال تحسينات على حماية حقوق الإنسان فى زامبيا من خلال استخدام المشروطية السياسية.

٥- المشروطية- استراتيجية تدخل مقترحة

ذكــرنا مــن قبل أن هذا الفصل سيحاول اقتراح مقاربة إيجابية لتحسين حقوق الإنسان فى إطار المشروطية السياسية، وكبديل عن المقاربة العقابية.

وحتى يمكن التوصل إلى طرق مقبولة وفعالة لتحسين وضع حقوق الإنسان فى زامبيا، كان من الضرورى أولاً التعرف على وجهات نظر أشخاص رئيسيين من المنخرطين فى مجالات حقوق الإنسان والتعاون التنموى فى زامبيا، وذلك بإجراء مقابلات معمقة أو توزيع استمارات استبيان مقننة. وقد تم الحصول على هذه المعلومات البحثية من خمس فئات: مسئولون حكوميون فى زامبيا؛ مسئولون من بلدان مانحة أو وكالات دولية مقيمون فى زامبيا؛ أعضاء فى السلك القضائى؛ مسئولون فى هيئات تنفيذ القانون (مثل الشرطة ومفوضية مكافحة الفساد)؛ وآخرون مثل العاملين بمجالات التحقيق والمساعدة القانونية.. الخ [٢١].

ومن خلال تحليل البيانات المجموعة من المقابلات واستمارات الاستبيان والبيانات المكتبية، يلاحظ وجود رأى واسع الانتشار بين المستجوبين فحواه أن الأنشطة والبرامج المستقبلية للمانحين ينبغى أن تراعى الجوانب التالية: إصلاح جهاز الشرطة، إلغاء أو تعديل التشريعات البالية والمنافية للحريات، إصلاح نظام المساعدة القضائية، إنشاء آلية متخصصة لإرساء ومراقبة حقوق الإنسان، والاهتمام ببرامج التوعية والتربية على حقوق الإنسان.

ومن المنطقى أن تؤدى هذه الإصلاحات إلى تحقيق ثلاثة أنواع من التغيير [٢٢]:

١- تغيير بنيوى، بنشوء جماعات منظمة تتولى مسئولية جمع البيانات وإصدار التقارير.

٢- تغيير إجرائى، يتناول صلب عملية الإبلاغ ذاتها.

٣- تغيير فى المواقف، مثل التغيرات المتوقعة فى سلوك هيئات مختلفة مثل الشرطة الزامبية.

وقد رأى بعض المستجوبين أن المبادرات الرامية إلى الارتقاء بحقوق الإنسان فى زامبيا ينبغى أن تكون محلية بالأساس [٢٣]، أى أن تصممها وتصوغها الحكومة أو الجماعات المدنية المحلية. أما مدخلات المانحين فيجب أن تتخذ شكل المساعدة الفنية فى إجراء الإصلاحات المقترحة، مثل تقديم التمويل والخبرة. ويقال إن هذا سوف يجعل استراتيجية الإصلاح أكثر قبولاً من جانب الحكومة، ومن ثم توسيع الآفاق أمام الإرادة السياسية لتطبيق الإصلاحات.

إن معظم الاقتراحات المقدمة هنا لا تحتاج إلى تغيير قانونى كبير. غير أن توفير المساعدات الفنية سيحتاج بالقطع إلى تمويل كبير يمكن الحصول عليه فى سياق مشروطية سياسية إيجابية.

وهناك شواهد على أن المانحين يرغبون فى رؤية تحسينات فى مجال الحكم فى زامبيا، وأنهم على أتم الاستعداد لدعم أية مبادرة محلية تؤدى إلى الارتقاء بمستوى الحكم الصالح. وهناك فى الوقت نفسه اعتراف بالحاجة إلى البعد عن

ممارسة الوصاية. وحسبما يقول مجموع آراء المستجوبين فإن انتهاج مقاربة إيجابية بدعم المانحين للمؤسسات والعمليات الهادفة لحماية وتطوير حقوق الإنسان، سوف يؤدي إلى نتيجة أفضل من اتباع مقاربة عقابية.

ووفقاً للشواهد المتاحة ستكون الاستراتيجية المقترح للتدخل أقل إثارة للخلافات، وأكثر قبولاً، من حيث التعامل مع المشكلات التى أثارها تطبيق المشروطية السياسية في حالة زامبيا. وقد أوضح مسئولو الدول المانحة الذين استطلع البحث آراءهم أنهم يفضلون الدعم الإيجابى، موضحين أنهم سيبدون الرغبة في تقديم المزيد من الأموال حالما تظهر الحكومة إرادة واضحة لتطبيق الإصلاحات المؤدية إلى ضمان الحكم الصالح. واعترفوا بأن برامج التغيير يجب أن تكون بمبادرة من الحكومة الزامبية نفسها.

وأوضح عدد من المسئولين الحكوميين وأعضاء السلك القضائى فى زامبيا أن ما تحتاجه البلاد هو الدعم الإيجابى للمؤسسات والعمليات ذات الأهمية لإرساء وتطور حقوق الإنسان، أي المقاربة التشجيعية. ولا أدعى أن الاستراتيجية المقترحة ستحقق نجاحاً أكيداً، ولكنها حسب الشواهد المتاحة سوف تفضى إلى فرص أفضل للنجاح من المقاربة العقابية.

وإن التطبيق الناجح للإصلاحات المرجوة سيعتمد على التخطيط، ومشاركة الجمهور والمستفيدين، وتوافر الأفراد المدربين، والشراكة بين المانحين والبلدان المتلقية للمساعدات، وأخيراً استدامة الدعم من جانب المانحين.

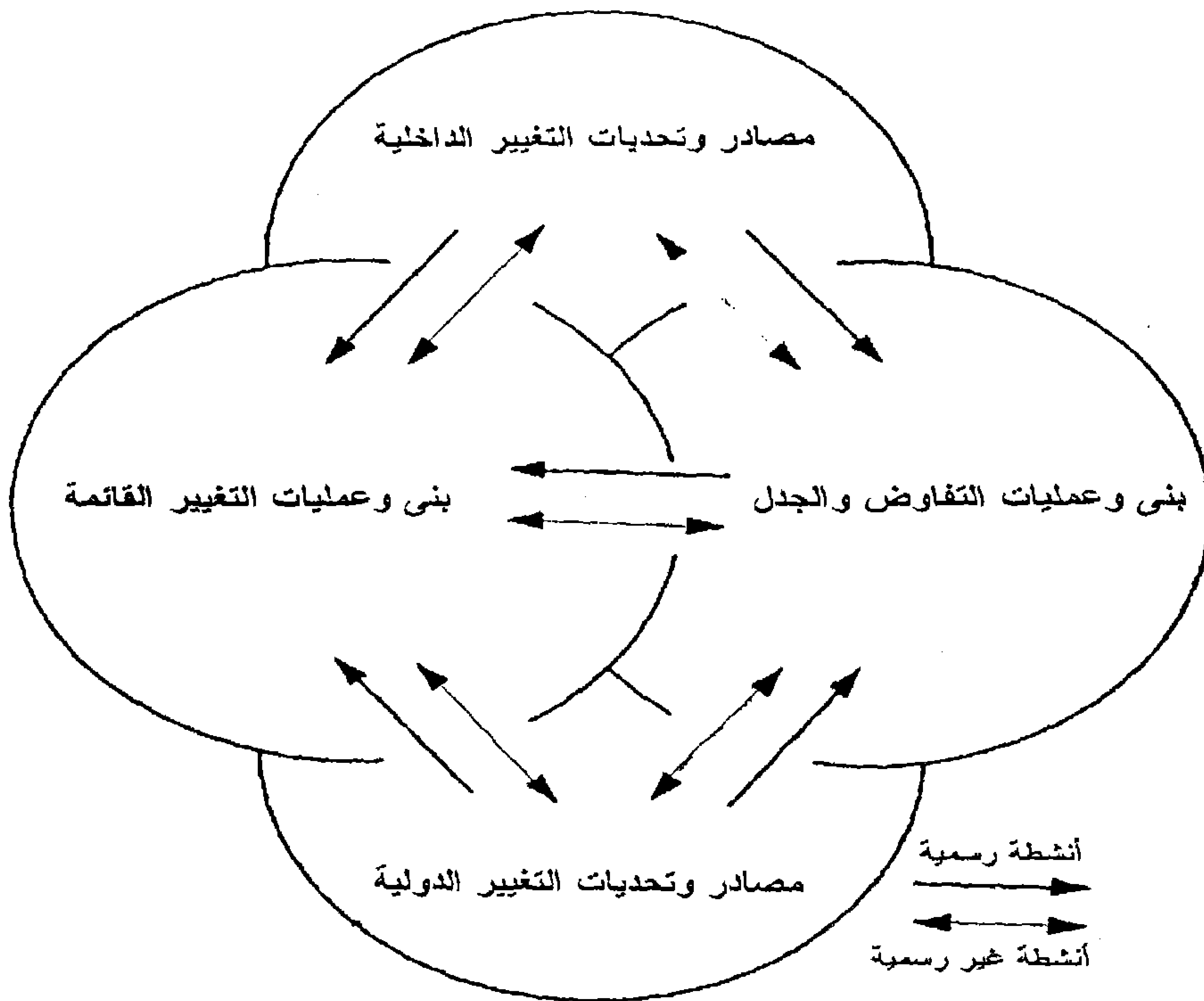
٦- إطار عمل للتطبيق

على الرغم من أن تطبيق الاستراتيجية المقترحة للإصلاح يدخل فى نهاية الأمر ضمن صلاحيات الحكومة، يجب إدراك أن التغيير يحدث فى مجموعة من مجالات العمل المتفاعلة فيما بينها: ١- بنى وعمليات التغيير القائمة؛ ٢- مصادر وتحديات التغيير الداخلية؛ ٣- بنى وعمليات التفاوض والجدل؛ ٤- مصادر وتحديات التغيير الدولية. ويوضح الشكل المرفق هذه العملية.

ويلاحظ فى هذا الشكل أن مجالات ثلاثة هى مصادر وتحديات التغيير الداخلية، وبنى وعمليات التغيير القائمة، وبنى وعمليات التفاوض والجدل.. تدخل ضمن الديناميات الداخلية. أما المجال الرابع فهو خارجي. وتتضمن المصادر والتحديات الداخلية للتغير أولئك الأفراد المحليين الذين ينتظر أن يضطلعوا بتحسين الوضع، حيث إن غير الراضين منهم عن الأوضاع الراهنة لحقوق الإنسان هم الذين يبحثون عن سبل تغييرها أو تحسينها. أما بنى التفاوض والجدل فتشمل كل البنى والعمليات الموجودة خارج الكيان الحكومى، مثل لجان تقصى الحقائق والمنظمات غي الحكومية وأجهزة الإعلام والجماعات الدينية والنقابات.... الخ.

وبالنسبة للبنى والعمليات القائمة فهى تشير إلى الهياكل المستقرة مثل النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى يجب أن يتكيف مع التغيير ويطبقه. وأخيراً فإن مصادر وتحديات التغيير الدولية تتكون من جماعة المانحين الذين يستخدمون المشروطية السياسية بقصد تشجيع قيام حكم صالح فى زامبيا.

شكل رقم (١)
إطار عمل مقترح لتفاعل استراتيجية
تدخل ناجحة من أجل حقوق الإنسان فى زامبيا



وهناك نوعان من النشاط يجريان فى كل المجالات الأربعة: نشاط رسمى ونشاط غير رسمى. وتتضمن الأنشطة الرسمية كل تلك التى تتم من خلال الأطر والمؤسسات والتدابير المستقرة. أما الأنشطة غير الرسمية فتتم من خلال التشبيك بين الأفراد فى المجالات المختلفة. واستراتيجية التدخل الناجحة هى تلك التى تجمع بين النشاطين الرسمى وغير الرسمى.

ومـــن الجديـــر بالذكـــر أن إنجاز تغيير ثابت القدمين يتطلب أن تكون هناك مدخـــلات فـــيه مـــن الداخل والخارج معاً. أى أن الإصلاحات المقترحة ينبغى أن تطـبق مـــن خـــلال التنسيق بين اللاعبين المختلفين مثل: المانحين، الأفراد داخل الحكومة وخارجها.

وفـــيما يـــتعلق بالمسئوليات فى عملية التغيير ينبغى أن تقوم جماعة المانحين بتوفير الدعم للإصلاحات فى صورة مساعدات فنية فى سياق المشروطية السياسية الإيجابـــية، وربمـــا يكـــون عليهم – فى ظروف استثنائية – ممارسة الضغط على الحكومة من خلال استخدام المشروطية السياسية العقابية، من أجل تحسين وضعية حقوق الإنسان. كما يمكن لوسطاء التغيير المحليين ممارسة الضغط على الحكومة مـــن خـــلال بـــنى التفاوض والجدل، وتداول المعلومات (التشبيك) مع المسئولين الحكوميين.

وتتحمل الحكومة المسئولية النهائية عن تنفيذ الإصلاحات. ويظل من واجباتها فـــى سبيل الإصلاح ممارسة التفاوض مع الجماعات الأخرى فى المجتمع لضمان الدعـــم الكـــامل للإصـــلاحات. كمـــا ينبغى على الحكومة أن تتلقى برحابة صدر مـــبادرات الإصـــلاح المقدمة من الأفراد أو الجماعات المحلية، وكذلك من جماعة المانحين الدوليين.

٧- الحقائق السياسية فى التطبيق

نظـــراً لمحدوديـــة القرائـــن المتاحة لدينا يصعب الجزم على نحو قاطع بمدى اســـتعداد كل من المانحين والحكومة لتقبل استراتيجية الإصلاح المقترحة. غير أن المـــنظورات الـــتى تـــزودنا بها إجابات مصادر هذا البحث توضح أرجحية قبو' ، اسراتيجية كهذه.

فحســـب الاتجـــاه العـــام المستشـــف مـــن إجابات المسئولين التابعين للبلدان والوكـــالات المانحـــة، يلاحظ تفضيلهم للإجراءات الإيجابية فى سياق المشروطية السياســـية – مـــثل الدعم المباشر الذى يقدمه المانحون لمؤسسات وعمليات إرساء وتطويـــر حقـــوق الإنسان – تفضيلهم لها عن المقاربة العقابية [٢٤] وهو المنظور الذى تؤيده أيضاً البيانات الصادرة عن مانحين مختلفين [٢٥].

ومـــن جانـــبها فقد أصدرت حكومة زامبيا عدداً من الإعلانات، واتخذت من الإجراءات ما يبين استعدادها لتحسين وضعية حقوق الإنسان فى البلاد. فمثلاً بناء على طلب حكومة زامبيا عام ١٩٩٢، دخلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية – مـــن خـــلال الوكالة الأمريكية للتنمية USAID- فى اتفاقية مع الأولى بتقديم منحة قوامهـــا ١٥ مليون دولار على خمس سنوات لتطوير الحكم الصالح وتعزيز إقامة حكم قابل للمساءلة فى زامبيا.

وقدمـت الحكومـتان الأمريكية والبريطانية الدعم اللوجستى المطلوب للقضاء الزامـبى، ورعـتا رحـلات دراسـية لأفـراد من السلطة القضائية الزامبية إلى المؤسسـات القضـائية الأمريكية والبريطانية (٢٦). كما أرسلت الحكومة الأمريكية قضـاة أمريكييـن إلـى المحكمة العليا فى زامبيا لدراسة سبل تطوير العمل فيها وغيرها من المحاكم.

وعلـى الرغم من محدودية الشواهد المذكورة أعلاه، فإنها تشير إلى الجدوى السياسية لاستراتيجية الإصلاح التى تقترحها الدراسة الحالية.

٨- عوامل نجاح الاستراتيجية المقترحة

لـن يتسـنى التنفـيذ الـناجح للإصلاحات السابق اقتراحها دون توفر بعض الشـروط. وتتضمن هذه الشروط أو عوامل النجاح: التخطيط، ومشاركة المعنيين والمسـتفيدين، وتوافـر الكوادر المؤهلة، والمصادر المالية المعقولة الموجهة إلى تطوير وضعية حقوق الإنسان، واستدامة دعم المانحين.

وهـناك عوامـل أخـرى مـثل توفر الإرادة السياسية لدى كل من المانحين والحكومة، والمشاركة بينهما، وتوفر القدرة على متابعة ومراجعة البرامج. غير أن إتاحـة هذه العوامل فى حد ذاتها لن تكون كافية لإدراك النجاح ما لم توضع خطة زمنية لتنفيذ الإصلاحات واضطلاع كل طرف بمسئولياته.

٩- خلاصة

نـاقش هـذا الفصل أهمية تبنى مقاربة إيجابية لتحسين وضعية حقوق الإنسان فـى البلدان المتلقية للمساعدات، مع أخذ زامبيا كدراسة حالة مرجعية. كما اقترح الفصـل أيضـاً اسـتراتيجية للتدخل فى إطار المشروطية السياسة من أجل حقوق الإنسـان. وقـد تم استخلاص ثلاث نتائج رئيسية من مراجعة تطبيق المشروطية السياسية فى زامبيا.

أولا: على الرغم من تنفيذ الإصلاح السياسى الموصى به من جانب المانحين فـى عام ١٩٩١، فقد استمرت (ولا تزال مستمرة) بعض جوانب القلق فيما يتعلق بحقوق الإنسان فى زامبيا.

ثانـياً؛ انتاب الحكومة الغضب من استخدام المانحين لمشروطية عقابية زاجرة لتطوير الحكم الصالح فى البلد، وهو ما أفضى إلى تقليص التزامها بتحقيق مطالب المانحين.

ثالـثا، إن تبـنى مقاربة تشجيعية للمشروطية السياسية سوف يكون أكثر قبولاً وفاعلـية فـيما يتعلق بتشجيع حقوق الإنسان فى إطار مشروطية إيجابية غير تلك

التى توقف المساعدات أو تقلصها بسبب فشل الحكومات فى تحقيق "الحكم الصالح" الذى لا يزال مصطلحاً غامضاً وغير موضع اتفاق.

واتساقاً مع هذه الاستنتاجات، طرح الفصل استراتيجية تدخل لإرساء ودعم حقوق الإنسان فى سياق للمشروطية السياسية المقبولة والفعالة.

ومن الجدير لملاحظة أن خبرة زامبيا - كدراسة حالة فردية- مع المشروطية السياسية كما هو موضح فى هذا الفصل، هى خبرة مرتبطة بخصوصيات زامبيا بالدرجة الأولى. ومع ذلك فهى تنطوى على دروس ذات طبيعة عامة، ويمكن أن تكون مفيدة لدى دراسة تجارب بلدان أخرى.

ملاحظات

١- يقصد بكلمة "مقبولة" ألا تؤدى المقاربة إلى إثارة اتهامات بانتهاك السيادة الوطنية أو فرض الوصاية أو المعايير المزدوجة. أما لفظة "فعالة" فتشير إلى اتساع آفاق التطبيق، وهو ينجم عادة من كون المقاربة "مقبولة".

٢- على سبيل المثال تفضل الجماعة الأوروبية استخدام مقاربتين: التعليق الجزئى للمعونة بسبب الفشل فى مراعاة مبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان، والدعم المالى لسلسلة من المبادرات الإيجابية الرامية إلى إرساء وتطوي الديمقراطية وحقوق الإنسان أنظر:

.The Courier, No. 141 (September- October 1993)

٣-عرف البنك الحكم الصالح بأنه "الطريقة التى تُمارس بها السلطة فيما يتعلق بإدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية لصالح التنمية".

World Bank , Governance and Development, Washington, DC: World Bank 1992: 1.

٤- إجابة "موانسا"، ومقابلة للكاتب مع "إيزاك مبوى" مدير العمليات بهيئة مكافحة الفساد بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٩٥ (لوساكا).

٥- على سبيل المثال ورد هذا فى إجابة "ماتيونجولوبى" كبير قضاة زامبيا على استمارة الاستبيان التى أعدها الكاتب فى ٢١ يونيو ١٩٩٥، وإجابة "وستون موزيامبا" القاضى بالمحكمة العليا فى استمارة الاستبيان بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٩٥، والقاضية "إيرين مامبليا" بمحكمة النقض حيث أجرى الكاتب مقابلة مسجلة معها فى ٢١ يونيو ١٩٩٥.

٦- إجابة "ستيفن كود" الملحق الخاص بالتنمية فى السفارة البريطانية، فى لقاء مع الكاتب بلوساكا فى ٨ أغسطس ١٩٩٥.

٧- مقابلة للكاتب مع مسئول رفض ذكر اسمه فى "اللجنة الوطنية لتخطيط التنمية"، بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٩٥ (لوساكا).

٨- إجابة "أندريه ديلفويت" السكرتير الثالث بالسفارة الهولندية، والواردة فى استمارة الاستبيان بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٩٥.

٩- إجابـــة "كالومـــبو موانســـا" السكرتير الدائم بوزارة الداخلية، والوارد باستمارة الاستبيان التى ملئت بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٩٦.

10-The Weekly Review, 8 November 1991, 32.

11-Zambia Daily Mail, 3 February 1995.

12-The Post (Lusaka), 13 November 1995.

13-Kessig`s Record of World Events 42, No. 6 (June 1996). 41130.

١٤-المقابلـــة مع مسئولة لجنة تخطيط التنمية، وكذلك: Zambia Daily Mail, 3 June 1996.

١٥-إجابة "ديلفويت".

١٦-أنظر:

"Policies, Programmes and Actions for Restructuring the Economy of Zambia- A statement by the Government of Zambia to the Donor / Creditor Community", in: T. Gardner, The Present Economic Situation in Zambia and the Role of Privitisation in Improving its Economy, UNCTAD Discussion Paper, No. 54 (January 1993), UNCTAD/ OSG/DP/ 54, Annex B.

١٧-مقابلة بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٩٥ مع مسئول رفض ذكر اسمه فى لجنة تخطيط التنمية.

١٨-المصدر السابق. وأنظر أيضاً:

Mick Moore and Mark Robinson, "Can Aid Promote Good Governance", The Couriere, No. 151 (May- June 1995). 77.

١٩-إجابة "ديلفويت".

20-Munyama, Ch. 3.

٢١- أنظـــر قائمـــة الأشـــخاص الذين تمت مقابلتهم أو أجابوا عن الاستبيان، وهى موجودة فى ملاحق البحث الأصلى.

٢٢-أنظر:

Peter Checki and Jim Scholes, Soft System Methodology in Action (Chichester: John Wiely& Sons, 1990).

٢٣- ورد هـــذا مثلاً فى المقابلة مع "لوانيكا"، وفى اجابتى "موانسا" و"ديلفويت" على استمارة الاستبيان.

٢٤- مــن أمثلة هذا إجابات "ديلفويت" (هولندا) والمقابلات التى أجراها الكاتب مع "كولــبوا" (CIDA)، و"ديكســون" و"كــود" (بريطانيا)، ومسئول فى وكالة التنمية الدولــية النرويجــية، و"جــيمس بولهــيموس" مستشار الحكم الديمقراطى فى فرع USAID فى زامبيا.

٢٥- أنظر على سبيل المثال:

NORAD, Strategies for Development Cooperation: NORAD in the Nineties (OSLO, NORAD, 1990), PNMFA, Support for Democratic Development, DANIDA, Human Right in development Cooperation (Copenhagen : DANIDA Information Office, 1990).

٢٦- إجابتا "نجولوجى" و"موزيامبا" على استمارة الاستبيان.

المراجع:

Andreassen, B. A., Geisler, G. and Tostensen, A. 1992. Setting a Standard for Africa? Lessons from the 1991 Zambian Elections. Bergen: Chrisrian Michelsen Institute.

Barya, J. J. B. 1993. The new political conditionalties of aid: An independent view from Africa- IDS Bulletin 24. No. 1. January. 16-23.

Cunliffe, S. A. 1989. Economic aid as an instrument for the promotion of human rights. In D. M. Hill, (Ed.). Human Rights and Foreign Policy. 115-129. London: Macmiilan Press.

Haas, M. 1994. Improving Human Rights. Westport, CT: Praeger.

Hill, D. M., (Ed.). 1989. Human Rights and Foreign Policy: Principles and Practice. London: Macmillan Press.

Lancaster, C. 1993. Governance and development: The views from Washington. In IDS Bulletin 24. No. 1. January. 9-15.

Montgomery, J. D. 1967. The Politics of Foreign Aid. New York: Praeger.

Nelson, J. M. 1992. Encouraging Democracy: What Role for Conditioned aid? Washington, DC: Overseas Development Council.

Overseas Development Institute. 1992 Aid and Policy Reform. ODI Briefing Paper. London:ODI.

Robinson, M. 1993. Will politicll conditionalky work? IDS Bulletin 24, No. 1. January. 58-66.

Stokke, 0., (Ed.). 1995. Aid and Political Conditionality. London: Frank Cass.

___. 1991. Evaluating Development Assistance: Policies and Performance. London: Frank

Cass.

Tomasevski, K. 1993. Development Aid and Human Rights Revisited. London: Pinter.

Vincent, R. J. 1989. Human rights and foreign policy. In D. M. Hill, (Ed.). Human Rights and Foreign Policy: Principles and Practice. 54-66. London: Macmillan.

Waller, P. 1995. Aid and conditionatity: The case of Germany, with particular reference to Kenya. In 0. Stokke, (Ed.). Aid and Political Conditionality. 110-128. London: Frank Cass.

World Bank. 1989. Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth. Washington DC: World Bank.

World Bank. 1992. Governance and Development. Washington, DC: World Bank.

Zambia, Republic of. 1995. Report of the Human Rights Commission of Inquiry. Lusaka: Government Printer.

القسم الثالث

السياسات العامة

الفصل الخامس عشر

صياغة السياسة الاجتماعية
فى تنزانيا

بقلم: فيلسيان إس كيه تونجرازا*

١- مقـــدمـــة

تعـــرض العديـــد مـــن الدراسات فى السنوات القليلة الماضية لدراسة وتحليل السياســـات العامة (Ahmed 1991, Getubig and Schmidt 1992)، بينما لم تحصل صـــياغة السياســـة الاجتماعـــية سوى على اهتمام قليل. ونتيجة لهذا الإهمال فإن المشـــكلات الجوهـــرية للسياســـة الاجتماعـــية، مثل الافتقار إلى نظم ذات جدوى لصـــياغة السياسة الاجتماعية، وتقادم الخطوط المرشدة للسياسة الاجتماعية والتى يعـــود معظمها إلى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى ولا يزال معمولاً بها فـــى كثير من البلدان النامية بما فيها تنزانيا، فهذه المشكلات لم تلق الاهتمام الكافى فى إطار التنمية الاجتماعية- الاقتصادية.

وقد تفاقم هذا الوضع بسبب الأزمات الاقتصادية والعراقيل المالية القائمة حالياً فـــى ظـــل سياسات التكيف الهيكلى. وقد أفرز هذا الموقف الحاجة إلى إعادة بحث عملـــية صـــياغة السياســـة الاجتماعية (Taube 1993: 173) من أجل التعرف على الأســـباب الجذريـــة للمشكلات التى تواجه أغلبية الشعب، ومن ثم انتشار الفقر فى البلدان الأفريقية. ويعتبر الفصل الحالى إسهاماً فى هذا الاتجاه.

فســـوف نتطرق هنا إلى دراسة صنع السياسة الاجتماعية فى تنزانيا على وجه التخصـــيص، من خلال تقصى عمليات وسياقات صياغة السياسة الاجتماعية على المســـتوى القومـــى. ويـــزعم هذا الفصل أنه بالرغم من وجود آلية لصنع السياسة الاجتماعـــية فى الهيكل الحكومى، فإن قضايا السياسة الاجتماعية تتم معالجتها فى غـــياب سياســـة اجتماعـــية مصوغة بوعى منذ الاستقلال عام ١٩٦١. كما يزعم الفصـــل الحالى أنه على الرغم من اضطلاع الحزب الحاكم -عبر المجلس التنفيذى

* Felician S.K. Tungaraza قسم علم الاجتماع، جامعة دار السلام.
E-mail: ftunga@yahoo.com

الوطـــنى NEC بــإيلاء اهتمام كبير لصنع السياسة الاجتماعية فى الفترة ١٩٦٧-١٩٩١، فـــإن رئــيس جمهورية تنزانيا المتحدة – كرئيس للحكومة وزعيم للحزب الحـــاكم- ظـــل صـــاحب القـــرار الرئيســـى والنهائى فيما يتعلق بقضايا السياسة الاجتماعية.

ونتـــيجة لهـــذا لـــم تصبح صناعة السياسة الاجتماعية خاضعة فقط للبواعث السياســـية، وإنمـــا أيضاً استمر بناء وصياغة السياسة الاجتماعية فى غياب اهتمام يعـــتد بـــه بالحقـــائق الميدانية المفصلة، وتقدير الاحتياجات والقيم الشعبية والقوى البشرية والموارد المادية المتاحة.

وأخـــيراً يبيـــن الفصل كيف أن طبيعة وطابع صناعة السياسة الاجتماعية فى الفـــترة مـــن ١٩٩٢ حـــتى الآن ظلت كما هى من حيث الجوهر. ويرجع هذا إلى ضـــآلة – وربما انعدام- إشراك السكان المستهدفين والمنظمات الخاصة كى تدلى بتصوراتها، أو السماح لها بتطوير مهاراتها أو ممارسة دور قيادى فى التنمية.

وحـــتى نتمكـــن مـــن تحقيق هذه الأهداف، يناقش الفصل أولاً مفهوم السياسة الاجتماعـــية عـــند الشركاء المختلفين فى تنزانيا. وذلك بهدف المساعدة فى تطوير الـــنقاش حـــول عملية صنع السياسة الاجتماعية فى تنزانيا. وبعد هذا تقوم الورقة بمـــراجعة مراحل صياغة السياسة الاجتماعية، بهدف تحديد وتحليل عمليات صنع هـــذه السياســـة والســـياقات الـــتى تجـــرى فيها بتنزانيا. ثم ينتهى الفصل بعرض الاستخلاصات العامة للدراسة.

وقـــد بنيت الدراسة الحالية على أساس عمل ميدانى أجرى فى دار السلام، فى مقـــار الدواويـــن الحكومـــية المختلفة خلال الفترة من أكتوبر ١٩٩٥ حتى فبراير ١٩٩٦. واســـتخدم الباحث أسلوب المقابلات المقننة مع عناصر مختارة ذات دور فـــى صـــنع السياسة، فى لجنة التخطيط ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة العمـــل والتنمـــية الشبابية والرياضية، وقسم المياه والإسكان فى وزارة الأراضى والإسكان والتنمية الحضرية.,

كذلـــك اســـتخدم الباحـــث أسلوب ملاحظة المشاركين بهدف جمع بيانات عن السياق الذى تصنع فيه السياسة الاجتماعية. وتضمن هذا مثلاً الاشتراك فى صياغة مســـودة السياسة الوطنية للتنمية الشبابية فى أبريل ١٩٩٦، السياسة الوطنية للتأمين الاجـــتماعى ٢٠٠١، والسياسة الوطنية بشأن كبار السن ٢٠٠١، والسياسة الوطنية بشـــأن القضـــاء على عمالة الأطفال ٢٠٠٢. وأخيراً استخدم الباحث أسلوب جمع البـــيانات التوثيقية من مكتبة جامعة دار السلام، ومقار مختلف المصالح والوزارات الحكومية.

٢-مفهوم السياسة الاجتماعية

توضح البيانات التى جمعها الباحث من المقابلات المقننة التى أجراها أن مفهوم السياسة الاجتماعية يلتبس بالغموض عند صناع السياسة ومنفذيها والجمهور فى تنزانيا. فبالنسبة لأغلبية الجمهور يتم تصور مفهوم السياسة الاجتماعية على أنها سياسة الرفاه الاجتماعى أو الخدمات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن هذا التصور قد يكون مفيداً للأغراض الإدارية والتشريعية، فإنه لا يعد كافياً من منظور النظرية الاجتماعية بسبب ما ينطوى عليه من ضيق (Gil 1973). وفى الحقيقة أن مثل هذا التصور للسياسة الاجتماعية ينزع إلى استبعاد المسائل الاقتصادية باعتبارها تقع خارج مجال السياسة الاجتماعية. وفى الواقع أن الفصل بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية يمثل رؤية للاقتصاد والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى باعتبارها غايات فى حد ذاتها وليست مجرد وسائل لتحقيق غايات اجتماعية - كما ينطوى على الترويج لخرافة أن النمو المتواصل فى الناتج الوطنى الإجمالى سوف يؤدى حتماً إلى تصفية فقر الجماهير وغيره من المشكلات الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظر للسياسة الاجتماعية على هذا النحو الضيق يحصرها فى وظيفة مجرد التعامل كردة فعل أو تصحيح للإخفاقات السوقية الواضحة للسياسات الاقتصادية. وأخيراً فإن مساواة السياسات الاجتماعية بخدمات وبرامج الرفاه الاجتماعى تؤدى أيضاً إلى اعتماد مقاربة مفككة فى تحليل تنمية السياسات الاجتماعية.

ينظر هذا الفصل إلى السياسة الاجتماعية على أنها تدخلات مجمعة تهدف إلى ضمان الشروط الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للتغلب على جوانب القصور الهيكلى فى توزيع الثروة والأصول الإنتاجية من خلال الضرائب والإصلاحات القانونية... الخ، وخلق التكافؤ فى الفرص بين جميع المواطنين، والتغلب على الإخفاقات السوقية من أجل حماية الفقراء والمحرومين من الإقصاء الاقتصادى والاجتماعى وذلك من خلال تشريعات العمل وحماية المستهلك ونظم التأمين الاجتماعى والسياسات المتعلقة بالأرض والإسكان.

وانطلاقاً من هذا كله يمكننا تعريف السياسة الاجتماعية بأنها طائفة من الإرشادات المتسقة والشاملة للقرارات والخطوات المستقبلية الهادفة إلى التأثير فى مجمل نوعية الحياة فى المجتمع، وخاصة بالنسبة لأولئك المحرومين اقتصادياً واجتماعياً بسبب التغيرات الاجتماعية والمؤسسية والتكنولوجية، وأولئك الذين يعانون بسبب إخفاقات وقصور السوق والتوزيع غير المتناسب للأصول الإنتاجية، وظروف معيشة الأفراد والجماعات فى المجتمع، وطبيعة العلاقات المجتمعية الداخلية بين الأفراد والجماعات والمجتمع ككل.

والآن يمكــن أن نتســاءل عمــا إذا كان لدى تنزانيا سياسة اجتماعية وطنية. ويعتــبر أن لــبلد مــا سياسة اجتماعية حينما تكون هناك خطة أو مقاربة معممة مضــورة بوعــى، وحظيت بموافقة الهيئات التشريعية ومؤسسات اتخاذ القرار ذات الصلة. وتكتسب هذه السياسة مغزى حقيقياً حينما توضع محل العمل والتنفيذ.

وتشــير البــيانات التى جمعناها من المقابلات المعمقة إلى عدم بذل أى جهد لصــياغة سياســة اجتماعية متسقة وشاملة منذ وقت الاستقلال عام ١٩٦١ وحتى الآن. وإن كــل ما لدينا هو عمليات يمكن تعريفها كبرامج واستراتيجيات وأنشطة اجتماعــية قطاعية جاءت استجابة لمشكلات ومسائل اجتماعية مختلفة. وينسب هذا الوضــع بشكل أساسى إلى نقص الكوادر البشرية المؤهلة لصياغة سياسة اجتماعية وفــق المفهــوم الســابق ذكــره (Omari 1994). فهناك عدد قليل جداً من محللى السياســات والذيــن تلقــوا إعــداداً كافياً عل تحليل السياسة الاجتماعية والسياسية الاقتصــادية. ومــن ثــم ســيحاول هذا الفصل أيضاً دراسة السياسات الاجتماعية القطاعية المختلفة.

٣- مراحل التخطيط الاجتماعى

يحدد بعض المؤلفين (Mayer and Greenwood 1980) تسع مراحل مختلفة فى عملــية صياغة السياسة الاجتماعية. فهناك أولاً مرحلة تحديد الأغراض العريضة وطويلة الأمد والتى تستهدف السياسة تحقيقها. ويعقب هذا تقدير الاحتياجات، وهو من حيث المبدأ بمثابة عملية تحديد لمدى اتساع الأوضاع غير المرضية، أو بعبارة أخرى حجم الشروط الواجب أو المراد تغييرها.

ثم تأتى عملية أخرى فى إطار صياغة السياسة الاجتماعية، وهى تخصيص أو وضــع المســتهدفات. ويــتم التعبير عن هذه المستهدفات بشكل عملياتى (كمى)، وبحيــث يمكــن تحقيقها من منظور الزمن والموارد المتاحة لسياسة معينة. ويعقب هــذا تصميم مسارات العمل البديلة، والتى تتضمن تحديد الوسائل المختلفة لإنجاز أهــداف السياسة. ثم تأتى عملية تقدير النتائج المتوقعة للمسارات البديلة، أى تحديد الآثار المتوقعة لكل مسار.

وتتمــثل المــرحلة السادسة من عملية صياغة السياسة الاجتماعية فى اختيار مســار العمــل، أى تحديــد مسار العمل الأكثر قبولاً والأقدر على إنجاز الأهداف الموضــوعة. ويعقــب هــذا مباشــرة التنفيذ، حيث تبدأ الأجهزة البيروقراطية فى اســتخدام المــوارد العامة لإنجاز الأنشطة المختلفة حسب التوجيهات السياسية (أى تطبيق السياسة العامة).

ثم تأتى المرحلة الأخيرة والمتمثلة فى تقييم النتائج، والتى يشترك فيها كل من الهيــئات الحكومــية، والمستشارون من خارج جهاز الدولة، وجماعات المصالح،

ووسـائل الإعـلام الجماهـيرى، والرأى العام. حيث يضطلع الجميع بتقييم نتائج السياسـة المطـبقة فـى ضـوء الأهداف الموضوعة. وأخيراً هناك عملية التغذية الـراجعة الـتى يتم فيها إعادة تدوير النتائج وإدخالها فى صياغة السياسة. والهدف من هذه المرحلة كلها هو معرفة لأى مدى تم تحقيق الأهداف الأصلية، وذلك حتى نتمكـن من تحديد ما إذا كان من الضرورى إدخال أهداف جديدة أو تغيير الأهداف الأصـلية، وكذلـك لمعـرفة مدى الحاجة إلى مسارات بديلة فى العمل أو إدخال تغييرات على التطبيق.

بـيد أنـه من الجدير بالذكر أن عملية صياغة السياسة لا تسير حتماً وفق هذا التسلسـل الخطى الحكمى. على سبيل المثال ليس من الحتمى أن تمضى المراحل الـثلاث الأولى بذات الترتيب السابق ذكره، فقد تصاغ الأهداف أولاً بشكل رسمى، ثـم تمضـى العملية باتجاه تقدير الاحتياجات وتخصيص الأهداف. وبالمثل حينما تكـون البيانات الأساسية عن الوضع الاجتماعى متاحة، فقد تمضى العملية مباشرة نحـو تحديـد الأهداف التفصيلية. وفى الحقيقة أنه من الممكن جدًا أن تعود عملية صـياغة السياسة الاجتماعية عند أى مرحلة إلى مرحلة أخرى سابقة أو لاحقة فى الترتيـب المذكور، لغرض تحديد أهداف جديدة أو النظر فى بدائل سياسية إضافية. وبعبارة أخرى هى عملية مرنة فى انتقالها من الأمام إلى الخلف، وبالعكس.

ومـن الجديـر بالذكر أن الاعتبارات المنطقية والسياسية فى كل هذه الأنشطة تدخل فى كل مرحلة من مراحل عملية صياغة السياسة. وبالإضافة إلى هذا، تتأثر عملية صنع السياسة بالبيئة الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية على نحو مباشر أو غير مباشر، إذ إن الظروف السائدة فى هذه البيئة تؤثر فى الاحتياجات التى ينبغى علـى عملية صنع السياسة الاجتماعية أن تتعامل معها. كذلك فإن طبيعة الحكومة القائمـة هـى الـتى تحـدد نوع العلاقات التى ستجرى فى إطارها عملية صياغة السياسة الاجتماعية.

٤- عمليات صياغة السياسة الاجتماعية

يرى البعض (Macjhrzak 1984) أن عملية صياغة السياسة الاجتماعية تتطلب أولاً فهـم السـياق الخـاص بصنع السياسات. وهو يعنى – ضمن أشياء أخرى- الإلمام بالمسائل الرئيسية فى السياسة الاجتماعية، أى عملية الوصول إلى القرارات الخاصـة بقضـايا هـذه السياسـة، وتحديـد الشركاء فى عملية صياغة السياسة الاجتماعـية، ورسم حدود هيكل السلطة المنخرط فى صياغة السياسة الاجتماعية. وسـوف نقوم فى هذا الجزء من الفصل بتقصى عملية صياغة السياسة الاجتماعية فى تنزانيا من منظور تاريخى منذ عام ١٩٦١.

فمنذ الاستقلال الذى تحقق فى هذا العام وجدت الحكومة التنزانية نفسها فى خضم كفاح متصل ضد العلل الأساسية التى يعانى منها البلد. وكانت الحكومة المركزية هى التى تصدر السياسات فى صورة إعلانات وقرارات ومراسيم وتوجيهات وحملات عامة (URT 1993). وعلى سبيل الإيجاز يمكننا تقسيم عملية صياغة السياسة الاجتماعية فى تنزانيا إلى ثلاث مراحل رئيسية، ألا وهى: المرحلة السابقة على إعلان "أروشا" (١٩٦١- ١٩٦٦)، مرحلة ما بعد إعلان "أروشا" (١٩٦٧-١٩٩١)، ثم المرحلة الأخيرة من ١٩٩٢ حتى الآن.

٥- المرحلة السابقة على إعلان أروشا (١٩٦١-١٩٦٦)

كانت المسائل الرئيسية المتصلة بالسياسة الاجتماعية فى تلك الفترة هى الفقر والمرض والجهل. ولكن هذه المسائل لم تعالج من خلال وثائق للسياسة الاجتماعية صيغت بوعى، وإنما من خلال خطة التنمية الثلاثية (١٩٦١-١٩٦٤)، والخطة الخمسية الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (١٩٦٤-١٩٦٩). وفى الحقيقة أن آلية صياغة السياسة الاجتماعية لم تتأسس إلا عام ١٩٦٥. فحسب الدستور الانتقالى الصادر فى هذا العام أصبح مجلس الوزراء هو المخول باتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات، حيث ورد فيه: "يضطلع مجلس الوزراء – فيما عدا السلطات الخاصة بالرئيس- بدوره كالجهاز الرئيسى فى رسم السياسات، كما يقوم بإسداء المشورة للرئيس فيما يتعلق بهذه المسألة...." (Tordoff 1967: 213).

وعلى الرغم من وجود هذه الهيئة المختصة بصياغة السياسة الاجتماعية، فقد كان هناك نقص واضح فى القوى البشرية المؤهلة للقيام بهذا العمل (Tungaraza 1990: 62). وقد نقل عن الرئيس "جوليوس نيريرى" قوله: "كان الأفارقة حتى يناير ١٩٦٤ يعينون ويرقون بالتفضيل عن أى شخص آخر، وكثير من هذه الترقيات كان يتم بشكل سريع جدًا، ومن ثم تم تعليق المتطلبات الطبيعية المؤهلة مثل الخبرة والتعليم" (Nyerere 1973: 269).

وكان من نتائج هذا أن قام تكنوقراط حكوميون بصياغة برامج اجتماعية دون مسارات واضحة للعمل. كما كان تنفيذ البرامج الاجتماعية يتم على أساس التوجيهات والسياسات والحملات الحزبية. وفوق هذا وذاك، أعطت الحكومة أولوية متقدمة لتحقيق نمو اقتصادى سريع، مع سيادة تصور بأن النتائج المتلاحقة للتنمية سوف تؤدى أوتوماتيكياً إلى حل مشكلات الفقر والمرض والجهل (URT 1964: 8-11)، حتى أنه لم يعتبر من الضرورى أصلاً صياغة سياسة اجتماعية واعية لحل هذه المشكلات العضال.

٦- **فترة ما بعد إعلان أروشا (١٩٦٧-١٩٩١)**

وبعد إعلان "أروشا" ١٩٦٧ تأسست الثوابت العامة للسياسة الاجتماعية، وآلية صياغة هذه السياسة. وقد شكلت الاشتراكية والاعتماد على الذات الإطار العام لكل القـرارات الخاصـة بالسياسات العامة، بما فيها عملية صنع السياسة الاجتماعية. ومـن ناحية أخرى حدد الدستور توزيع سلطة صنع السياسات، وتراتبية وعلاقات هذه السلطة. وفوق هذا أوضح الدستور وظائف وحدود هيئات الدولة المختلفة فيما يتعلق بصنع السياسة (Citinka 1996: 2).

وبعـد إعلان سيادة الحزب الحاكم عام ١٩٧٧، انتزع الحزب الدور الأساسى فى صياغة السياسة الاجتماعية، بينما اقتصر دور الحكومة على تنفيذ هذه السياسة. ومنذ هذا الوقت أصبحت عملية صياغة السياسة الاجتماعية مسئولية خالصة لأعلى هيـئات الحـزب الحاكم، وهى اللجنة التنفيذية الوطنية (Msekwa 1977, Kapichi 1992, Barkan and Okumu 1979). وكانت مسائل السياسة الاجتماعية تطرح على اللجـنة التنفيذية الوطنية فى صورة تقارير من سكرتارية الحزب أو رئيسه. ويقول "سـتينكا" (Citinka 1996) إن معظم القضايا الرئيسية فى السياسات الاجتماعية فى هذه الفترة كانت تتقرر على مستوى اللجنة التنفيذية الوطنية.

وفـى عـام ١٩٨٤ أسند إلى الهيئات الحكومية دور تطوير السياسات الثانوية والعملياتية (Citinka 1996: 6). ولكن هذه السياسات كانت تعرض فى النهاية على اللجـنة التنفيذية قبل أن تحال إلى مجلس الوزراء لاعتمادها كسياسات للتنفيذ. ومن أجـل إنجاز هذا العمل على أفضل وجه تم تدعيم آليات صناعة السياسات فى كل مـن الحكومـة والحـزب الحاكم. فبالنسبة للحكومة زيد عدد الأعضاء الفنيين فى سكرتارية مجلس الوزراء إلى ثلاثة عشر عضواً، منهم علماء سياسة وخبراء إدارة ومحللون ماليون وقانونيون ومسئولون من السلك الدبلوماسى. ومن أجل زيادة قدرة الوزراء على صياغة سياسات سليمة تم تزويدهم بسكرتاريات فنية خاصة.

أمـا بالنسـبة للحـزب فقد أنشئت به أقسام خاصة بالتعليم والصحة والإسكان والمـياه.. الـخ برئاسة أعضاء فى اللجنة المركزية، واستحدث منصب السكرتير العام، إلى جانب السكرتير التنفيذى للسكرتارية.

وقبل عام ١٩٩١ كانت عملية صياغة السياسة الاجتماعية فى الهيكل الحكومى تـبدأ بـتقديم الهيـئة المختصة مسودة للسياسة المقترحة. وكان بإمكان هذه الهيئة الاستفادة من الهيئات الأخرى وخبرائها لإنجاز هذه المهمة. وبعد هذا كانت مسودة هـذه السياسـة تسلم إلى اللجنة التنفيذية الوطنية للحصول على موافقتها. وتوجب مـرور بعـض السياسـات عبر مجلس الوزراء أو البرلمان، وإن لم يكن لهذا أثر سـلبى علـى قرار اللجنة التنفيذية الوطنية. ذلك أن رئيس الحزب الحاكم كان هو نفسـه رئـيس الدولـة. كما أن منصب السكرتير العام للحزب وغيره من المواقع

الحزبية الرئيسية كان يشغلها وزراء أو وزراء بلا حقيبة. معنى هذا أن معظم أعضاء اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية الوطنية كانوا أعضاء أيضاً فى مجلس الوزراء. ولكن "المزيد والمزيد من القرارات أصبح يتخذ على مستوى رئيس الدولة، بينما تحول مجلس الوزراء إلى مجرد دور ثانوى" (Mcauslan and Ghai 1972: 48).

ونتيجة لهذا الوضع تراجع دور مجلس الوزراء كآلية لصياغة السياسة الاجتماعية، بينما تمتع الرئيس بدعم كل من البيروقراطية الحكومية والحزب الحاكم كى يصبح صاحب القرار الرئيسى والنهائى فى قضايا السياسة الاجتماعية.

والمشكلة فى صنع السياسة الاجتماعية عبر هذه الآليات أن الأهداف ووسائل التنفيذ كانت تتغير بتأثير من أيديولوجية الحزب الحاكم. ونتيجة لهذا اتسمت الأهداف والغايات المحددة بالطموح المبالغ فيه، ولا تتمشى مع ما هو متاح من موارد بشرية أو هياكل إدارية أو أرصدة مالية لدى الحكومة.

فعلى سبيل المثال أدت سياسة التعليم الجامعى المقرة عام ١٩٧٥ إلى حدوث نقص خطير فى المدرسين والفصول الدراسة والأجهزة والمساعدات التعليمية. وبالإضافة إلى هذا، لم تكن المشكلات المتعلقة بالسياسة تحدد جيداً، وهو ما أفضى إلى صياغة أهداف واستراتيجيات خاطئة. ويتضح هذا بشكل خاص فى السياسة الوطنية للصحة التى أقرت عام ١٩٩٠. حيث لم يسبقها تحليل للمشكلات الصحية، وأسبابها، والفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً من هذه المشكلات، والجهود والاستراتيجيات السابقة التى اتبعت للتصدى لهذه المشكلات الصحية، وأسباب فشلها فى تحقيق أهدافها. وكما لاحظ البعض عن حق فقد كانت هناك فجوات واسعة بين الاحتياجات الفعلية للسكان والسياسات الاجتماعية التى اتبعت فى هذه الفترة (Citinka 1996).

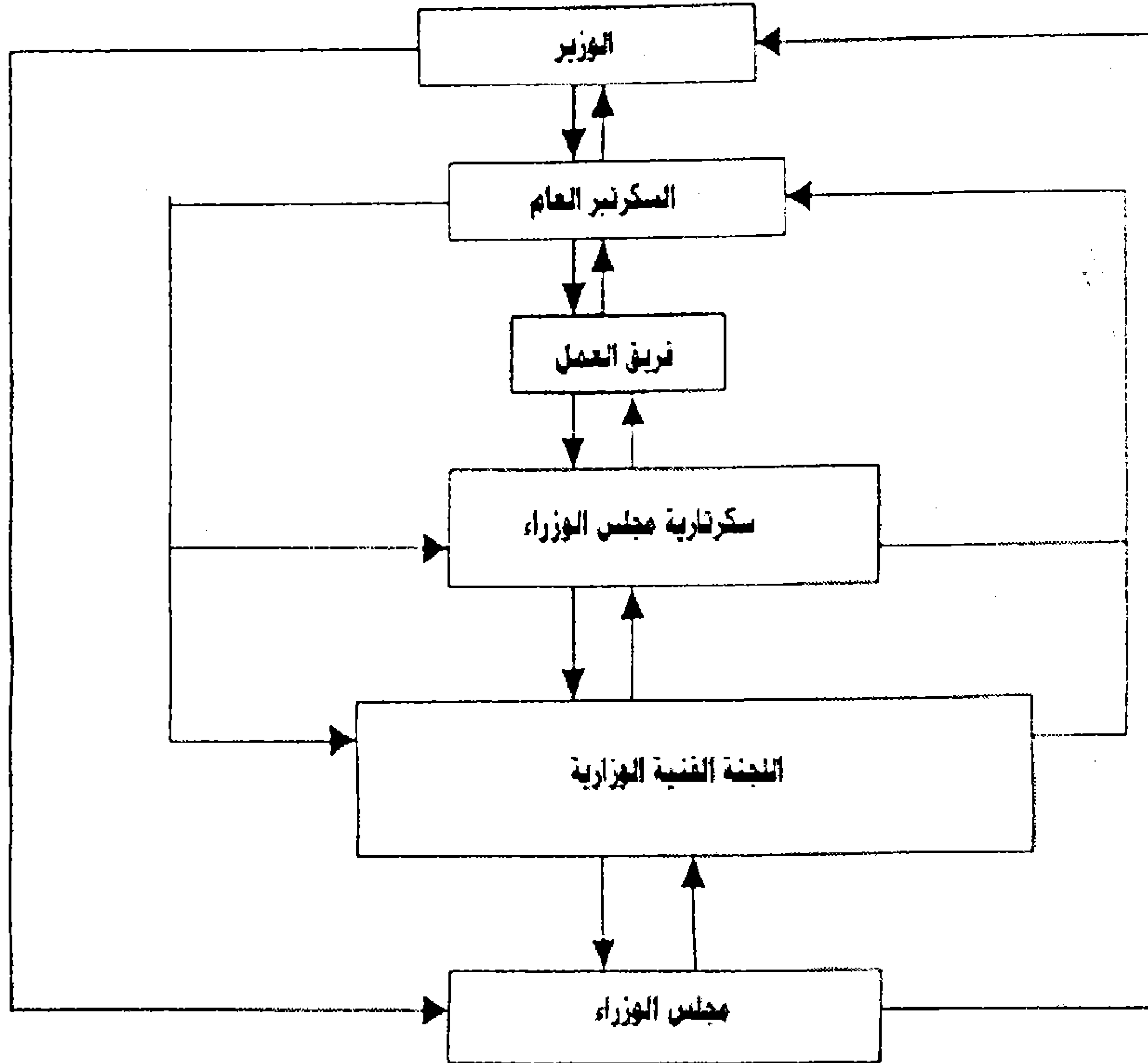
٧-الفترة من ١٩٩٢ حتى الآن

وتتسم هذه الفترة بالعديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى أعقاب الأزمة الاقتصادية وتطبيق سياسات التكيف الهيكلى فى الثمانينيات. وجرت التغيرات فى البنى الاقتصادية جنباً إلى جنب مع التغيرات فى الهياكل الحزبية والحكومية. وفيما يتعلق بعملية صياغة السياسة الاجتماعية، أدت هذه التغيرات إلى إضعاف دور الحزب، وزيادة دور التكنوقراط فى الحكومة. وأتيحت آليتان رئيسيتان فى عملية صنع السياسة الاجتماعية. فخولت لجنة التخطيط بدور صياغة السياسات على المستوى الكلى، بينما تضطلع الوزارات المختلفة بصياغة السياسات الاجتماعية على المستوى القطاعى. ويبين الشكل المرفق تخطيطاً مبسطاً لبنى عملية صناعة السياسة الاجتماعية.

شكل رقم (١)

تسلسل المراحل فى عملية

صياغة السياسة الاجتماعية فى تنزانيا



ويتضح من البيانات المتحصل عليها من المقابلات المعمقة التى أجراها الباحث، ومن ملاحظة المشاركين والمراجعات المكتبية، أن صياغة السياسة الاجتماعية قد تأثرت أولاً بالمؤتمرات الدولية التى أوصت البلدان النامية – ومنها تنزانيا- بصياغة سياسات معينة فيما يتعلق بمشكلات وقضايا خاصة. فعلى سبيل المثال وضعت السياسة الوطنية للسكان والتنمية عام ١٩٩٦ على أساس مقررات المؤتمر الدولى الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٩٢. وينطبق الشىء نفسه على السياسة البيئية الوطنية المقرة عام ١٩٩٦ والتى التزمت بقرارات المؤتمر الدولى الذى عقد عام ١٩٩٤ فى ريودى جانيرو بالبرازيل. أما السياسة الوطنية للتنمية الشبابية التى أعلنت عام ١٩٩٦ فقد استرشدت بمقررات مؤتمر الشباب العالمى الذى عقد فى

بيونج يانج عاصمة كوريا الشمالية، والتى طالبت كل بلد بأن تكون له سياسته الشبابية الخاصة للتغلب على مشكلة البطالة وسط الشباب.

وقد دأبت المنظمات والوكالات الدولية بعد عقد هذه المؤتمرات على ربط مساعداتها المالية والفنية للبلدان النامية بصياغة سياسات اجتماعية عامة وقطاعية تتسق ومقررات تلك المؤتمرات.

وتفيد المقابلات المعمقة التى أجراها الباحث مع بعض صناع السياسات فى الهيئات الحكومية بتنزانيا، بأهمية الدور الذى لعبته الوكالات الأجنبية فى دعم صياغة السياسة الاجتماعية فى تنزانيا. فبمجرد حصول الوزير المعنى على الأموال والمساعدة الفنية التى يحتاجها، يقوم بتشكيل فريق عمل من مديرى الأقسام والمصالح والسكرتير العام للوزارة وعدد من الخبراء ذوى الخلفيات العلمية والمهارات المختلفة بمن فيهم من ينتمون إلى وزارات أخرى.

وتتضمن مهام فريق العمل تحديد مهمة التخطيط، ومباشرة عملية صياغة السياسة، ومراجعة الأدبيات العلمية، وجمع البيانات (البحوث)، وتحديد الأولويات، وتنظيم ورش العمل وحلقات النقاش اللازمة للتوصل إلى مسودة أولية للسياسة. ويقوم فريق العمل فى الواقع بمعظم العمل فى صياغة مسودة السياسة المقترحة.

وبعد أن ينتهى فريق العمل من صياغة وثيقة أولية للسياسة المقترحة، يتم رفعها إلى سكرتارية مجلس الوزراء. وتتشكل هذه الأخيرة من كوادر فنية يتلخص دورهم فى قراءة المسودة الأولية للسياسة، والتعليق عليها، وإعطاء توصياتهم الخاصة فى هذا الشأن. وتشهد هذه المرحلة المشاورات المكثفة بين أعضاء سكرتارية مجلس الوزراء والمسئولين فى الوزارة المعنية. وبعد هذا ترسل مسودة السياسة مشفوعة بالتعليقات والتوصيات إلى الوزارة المعنية كى تقوم بإدخال التعليمات اللازمة عليها.

وتمثل اللجنة الفنية الوزارية المرحلة الثالثة لعملية صياغة السياسة الاجتماعية فى تنزانيا. وتتشكل هذه اللجنة من السكرتيرين العامين فى مختلف الوزارات بالإضافة إلى خبراء من الوزارات المختلفة. والدور المنوط بهذه اللجنة هو التدقيق فى مسودة السياسة والتعليق عليها وإصدار التوصيات التى تراها فى هذا الشأن فى ضوء معرفتها بالسكان المستهدفين بهذه السياسة والأهداف واستراتيجيات تحقيقها. وبعد هذا تعود مسودة السياسة إلى الوزارة المعنية لإدخال التعديلات اللازمة عليها قبل رفعها إلى مجلس الوزراء.

وتجرى المرحلة الأخيرة من عملية صياغة السياسة الاجتماعية داخل مجلس الوزراء. ويتمثل دور المجلس فى تقييم النتائج السياسية المتوقعة لانتهاج السياسة الاجتماعية المقترحة، كما يصدر توصياته الخاصة فى هذا الشأن. ويقصد بالتقييم هنا ضمان عدم تناقض السياسة المقترحة مع الأيديولوجية السائدة فى البلد. وإذا

كانــت هــناك حاجــة إلـــى تعزيز هذه السياسة قانونياً، ترفع مسودة السياسة إلى البرلمان للتصديق عليها كسياسة رسمية معتمدة.

وبمجـــرد الانتهاء من عملية صياغة السياسة يتم إضفاء المشروعية عليها من خلال صدورها فى بيانات رسمية صادرة عن الرئيس. وتوضح المقابلات المعمقة التى أجراها الباحث مع مسئولين حكوميين أن مشروعية السياسات فى تنزانيا كانت تتحقق عن طريق الرئيس أو الوزير المعنى أو رئيس الوزراء. فعلى سبيل المثال أقـــرت سياســة المياه عام ١٩٨٨، وبدأ تنفيذها فى نوفمبر ١٩٩١ على يدى "جون مالســيلا" رئــيس الوزراء والنائب الأول لرئيس الدولة، حيث أعلنها فى المؤتمر السنوى لمهندسى المياه. أما السياسة الوطنية للتنمية الشبابية فقد أعلنها وزير العمل والتنمية الشبابية فى ديسمبر ١٩٩٦ فى فندق "كليمانجارو" بدار السلام.

٨- بعض حدود صياغة السياسة الاجتماعية

تفــيد المقــابلات المعمقــة الــتي أجــراها الباحث أن تحديد الأهداف وتقدير الاحتــياجات كــان عملية خالية تقريباً من أى مدخلات من السكان المستهدفين أو شــركاء آخرين. وهذا على الرغم من حقيقة اختلاف القيم والتفضيلات والمنطلقات والتعريفات للمشاكل الاجتماعية.

وبالإضــافة إلـــى هـــذا، نادراً ما كان فريق العمل يجد الوقت الكافى لتحديد المعايــير اللازمــة لصــياغة الأهداف على النحو السليم. ونادراً ما استطاع فريق العمــل تحديــد (أ) الشروط الملحوظة التى يجب تحقيقها أو تغييرها؛ (ب) السكان المســتهدفين بهذا؛ (ج) حجم التغيير الذى يسعى صناع السياسة إلى تحقيقه بالنظر إلـــى الشــروط المذكــورة سابقاً؛ (د) الفترة الزمنية التى ينبغى أن يتحقق التغيير خلالها.

ثانياً، كشفت المناقشات التى أجراها الباحث مع المسئولين الحكوميين المعنيين بصــياغة السياســة، ومراجعة الأدبيات والوثائق المتاحة عن صنع السياسات فى تنزانــيا، كشفت عن قدر كبير من عدم الدقة فى تقدير الاحتياجات أو تحديد بعض الشــروط غــير المرغوبة. وفوق هذا كان من النادر أن يتطرق فريق العمل إلى تشــخيص القضايا، أو البحث عن النظريات المناسبة، أو التوصل إلى تقدير واقعى لحجــم ونطاق المشكلة الاجتماعية، أو النظر فى التفاعلات الداخلية بين المكونات المخــتلفة للمشــكلة، أو تصور المتغيرات المستقبلية ذات الصلة، أو تقدير الموارد المــتاحة والمــوارد المتوقعة، أو تقصى الحقوق القانونية المتعلقة بالموضوع، أو أخــيراً تقديــر النــتائج المتوقعة من التدخلات المحتملة المختلفة (Sokoine 1984, Kalabamu 1984, Kapichi 1992, Citinka 1996). ويرجع هذا كله بالدرجة الأولى

إلى نقص الموارد المالية، والافتقار إلى البيانات التى يمكن الاعتماد عليها، ونقص الكوادر البشرية ذات الخبرة فى مجال السياسات الاجتماعية (Citinka 1996: 4).

ثالثاً، قليلاً ما اضطلع فريق العمل بصياغة المسارات البديلة للعمل، والتقدير الأولى لنتائج كل مسار منها. ويرجع هذا الوضع إلى أسباب متعددة منها نقص الموارد المالية والقوى البشرية اللازمة للقيام بالدراسات المطلوبة لتحديد علاقات السببية بين المسارات المختلفة وأهدافها.

رابعاً: تجلى قصور كبير فى مشاركة المواطنين والمستفيدين المحتملين فى صياغة المسارات البديلة، وفى اختيارها بعد أن يكون التحليل الفنى قد اكتمل .(Mukyanuzi 1996: 9)

خامساً، من النادر جداً أن يتم تحديد النتائج الفعلية المتحققة من تطبيق مسارات العمل المختارة. وفوق هذا هناك القليل جداً – إن وجد على الإطلاق– من عملية التغذية الراجعة لإعادة صياغة وتهذيب صياغة السياسة الاجتماعية انطلاقاً من محصلة التطبيق الفعلى. ونتيجة لهذا القصور افتقرت السياسات الاجتماعية إلى التماسك، وكانت بمثابة مرشد ضعيف للقائمين بالتنفيذ.

سادساً، وبسبب الطبيعة العشوائية لعملية إعداد مسودة السياسة، لم تكن السياسة الاجتماعية المختارة منسجمة دائماً مع الخطط العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى تنزانيا (Mukyanuzi 1996) وإنما أصبحت السياسات الاجتماعية المعلنة مرتبطة بالدرجة الأولى بأولويات وكالات التمويل الخارجية المختلفة. ويبدو هذا واضحاً فى سياسة التعليم والتدريب عام ١٩٩٥، والسياسة الوطنية للصحة عام ١٩٩٠، والسياسة الوطنية للمسنين على عمالة الأطفال عام ٢٠٠٢.

وفوق هذا وذاك لم يحصل أولئك المكلفون بصياغة السياسات الاجتماعية القطاعية فى أى مرحلة من مراحلها المختلفة على خطوط مرشدة متضمنة فى سياسة اجتماعية شاملة ومتسقة (بسبب الافتقار إلى هذه السياسة الاجتماعية الشاملة والمتسقة أصلاً) ومن ثم لم يجد أولئك القائمون على صياغة السياسات القطاعية دليلاً هادياً لإدراج عملهم فى إطار الهدف المشترك.

ويتبين من المقابلات التى أجراها الباحث مع مسئولين فى لجنة الدولة للتخطيط، ووزارة الصحة، وقسم الإسكان فى وزارة الأراضى، ووزارة العمل والتنمية الشبابية، أنهم كانوا يسترشدون فى وضع الأهداف بالمشكلات الاجتماعية القائمة، والاحتياجات الاجتماعية الظاهرة فى المجتمع، وأن معظم الأهداف الاجتماعية قد بنى على حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها فى الدستور.

وبينما يوافق الباحث على ضرورة استرشاد السياسات القطاعية جزئياً بالمشكلات والاحتياجات الاجتماعية، فإنه يرى حاجة ماسة أيضاً إلى تؤسس هذه السياسات القطاعية على سياسة اجتماعية وطنية متسقة وشاملة، وحتى يتم التغلب

علـــى عـــدم التساوق بين السياستين الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بين السياسات الاجتماعـــية القطاعـــية المختلفة. ومن نماذج عدم التساوق هذا يمكن ذكر التناقض بيـــن السياســـة الاقتصادية الخاصة بتقليل عدد العاملين بالدولة والقطاع العام وبين هدف التوظيف الكامل المتضمن فى السياسة الاجتماعية.

وبالإضـــافة إلى هذا أدى نقص الإرشاد المطلوب من سياسة اجتماعية وطنية إلـــى تنمـــيط استراتيجيات تقديم الخدمات إلى السكان المستهدفين كما لو كان هناك تطـــابق كـــامل بيـــن جماعاتهم. ونتيجة لهذا لم تعد السياسات الاجتماعية القطاعية تتعامل مع مسألة العدالة على نحو مناسب.

وقد تبين من المقابلات والبحث المكتبى وجود تعاون وثيق بين لجنة التخطيط والـــوزارات المختلفة فيما يتعلق بصياغة السياسات الاجتماعية. بيد أن هذا التعاون يـــأخذ بالأســـاس طابعـــاً استشارياً، كما ينتهى هذا التعاون حينما يتم رفع مسودة السياســـة إلى السلطات العليا. وأيضاً هناك القليل مع العمل التعاونى أو التفاعل مع الشركاء الآخرين المفترضين فى عمليات صياغة السياسات الاجتماعية.

وبالمثل تبين أن الروابط الداخلية فى السياسات الاجتماعية تتسم بالوضوح عن السياســـات الأخـــرى غـــير الاجتماعية. فعلى سبيل المثال هناك ارتباط قوى بين سياســـتى التعلـــيم والصـــحة. وأيضاً هناك ارتباط قوى بين سياسة التعليم والإنتاج الـــزراعى. ومـــع ذلك هناك تبادل محدود لوجهات النظر بين التكنوقراط المنتمين للقطاعـــات المخـــتلفة، وكذلك بين مستويات الحكم المتراتبة. وعلى أى حال تظل هـــناك إشـــكالية مـــن نـــوع مـــا بين السياسة الاجتماعية وبرامج السياسات غير الاجتماعـــية. ولا يـــبدو فـــى الحقيقة وجود جهد جاد لتحقيق التكامل بين قطاعات السياسة الاجتماعية فى إطار عملية صياغة السياسة، وإن يتوقع من الجهد المشترك الذى يبذله الخبراء أن يتم تفهم السياسات القطاعية الأخرى من جانب كل قطاع.

وهـــناك حـــد معيق آخر لعملية صياغة السياسة، ويتمثل فى طول هذه العملية وتعقـــيدها. فعلى سبيل المثال بدأ وضع الصيغة الأولية بسياسة التنمية الشبابية عام ١٩٨٧، ولكـــن العملـــية اســـتمرت حـــتى عام ١٩٩٣ حينما قام مجلس الوزراء بالتصـــديق الـــنهائى علـــيها. أى أن الأمر استلزم مرور ست سنوات للانتهاء من صـــياغة سياسة اجتماعية قطاعية. ومن أسباب هذا التأجيل التغييرات المتكررة فى المناصـــب الوزاريـــة والسكرتيرين العامين بالوزارات. ففى وزارة العمل والتنمية الشـــبابية علـــى سبيل المثال جرت تغييرات كثيرة فى منصبى الوزير والسكرتير العـــام منذ ١٩٨٧، ومن الطبيعى أن يكون لدى كل وزير جديد اهتماماته وأولوياته الخاصـــة. ومن ثم فإن تغيير الوزير كان يؤدى بالضرورة إلى تغييرات مربكة فى الوثيقة الخاصة بالسياسة ذات الصلة. وينطبق الشىء نفسه على السياسات القطاعية الأخرى.

وأخـــيراً، وكمـــا يتضـــح مـــن الشكل المرفق، كانت عملية صياغة السياسة الاجتماعـــية فى تنزانيا تنتهى بالتطبيق. أى أنه لم تبذل أى محاولة للتقييم والمتابعة والـــتغذية الـــراجعة، أى حـــدث قصور فى مضاهاة الخطة بما تحقق من نجاحات واخفاقـــات وتحديـــد أســـباب هذه وتلك. ومن المستحيل فى ظل غياب آلية للتقييم والمـــتابعة والـــتغذية الراجعة أن تتم إعادة صياغة ذات جدوى للسياسة المعنية من حيـــث المشـــكلات أو الأهـــداف أو الاستراتيجيات. ومن الممكن تفسير هذا بنقص المـــوارد المالـــية والكفـــاءات البشرية والشعور بامتلاك السياسة والمسئولية عنها (Citinka 1996, Tungaraza 1997).

٩- خلاصة

توصل هذا الفصل من الكتاب إلى أن مفهوم السياسة الاجتماعية ليس واضحاً بمـــا فـــيه الكفاية عند صناع السياسة ومنفذيها والرأى العام فى تنزانيا. كما أوضح الفصل كيف أن صياغة هذه السياسة ظلت مسئولية خاصة بالحكومة المركزية فى الســـتينيات ودون أى اشتراك من جانب الشعب. بيد أن هذا الدور انتقل فى الفترة ١٩٦٧-١٩٩١ إلـــى الحزب الحاكم، مما جعل عملية صياغة السياسة الاجتماعية عملية سياسية صرف. ولكن الفترة من ١٩٩١ حتى الآن شهدت استعادة الوزارات والهيـــئات الحكومـــية لدورها فى عملية صناعة السياسة الاجتماعية. ومع ذلك فقد اســـتمر الغـــياب شبه الكامل لأى مدخلات شعبية فى هذه العملية. إلا أن مساهمة الوكـــالات المانحـــة فـــى عملية صياغة السياسات الاجتماعية قد زادت من خلال المـــنظمات الدفاعية وجماعات الضغط فى الداخل، أما المستفيدون من هذه السياسة فقـــد اســـتمر إقصاؤهم الكامل تقريباً. ونتيجة لهذا جرى بناء السياسات الاجتماعية علـــى نحـــو عشوائى، وعلى أساس التحليل القطاعى الجزئى والموارد المتاحة من وكـــالات التمويل الأجنبية، فضلاً عن نزوع هذه السياسات أن تظل قطاعية ومفتتة وغير منسقة. وهكذا لم يكن هناك تقدير لأهمية بناء سياسة اجتماعية وطنية شاملة متـــناغمة. وأدى هـــذا بالطـــبع إلـــى عدم اتساق السياسات وغياب التكامل والدعم المتـــبادل فيما بينها. ومن ثم اتسمت السياسات الاجتماعية فى تنزانيا بالبعد عن كل من العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

كمـــا أوضح هذا الفصل كيف أن صياغة السياسات القطاعية بشكل خاص قد اتســـمت بالعدوى والتقليد، حيث قام كل قطاع بصياغة سياسته الاجتماعية الخاصة حـــتى لا يكـــون متخلفاً عن القطاعات الأخرى التى بادرت بوضع سياساتها. كما لاحظ الكاتب أن التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسة الأخيرة قد أثرت فى عملـــية ومحـــتوى صـــياغة السياسة الاجتماعية فى تنزانيا. كما لوحظ بناء معظم السياسات الاجتماعية على قاعدة بيانات فقيرة.

وحـــتى يتســـنى للسياســـة الاجتماعـــية أن توفـــر إطاراً للتنمية الاجتماعية- الاقتصـــادية فـــى تنزانـــيا، هـــناك حاجـــة إلى إعادة الصياغة المفهومية للسياسة الاجتماعـــية، وبمـــا يضمن اتساقها مع قيمنا وتقاليدنا واحتياجاتنا. ولا شك أن هذا

ســوف يســاعد بدوره فى توفير الأسس لصياغة سياسة اجتماعية شاملة ومتسقة، تنبــثق مــنها كــل السياســات الاجتماعية القطاعية. وتظل المشكلة الرئيسية التى تواجهــنا فــى القيام بهذه المهمة هى فهم قيم وأعراف وتقاليد أكثر من ١٢٠ قبيلة يتشكل منها سكان هذا البلد.

ثانيا، هناك ضرورة لتغيير البنى الحالية لعمليات صياغة السياسة الاجتماعية، وبحيــث يــتم تعظــيم دور المشاركة الشعبية فيها إلى أقصى حد ممكن وعلى كل المســتويات. ولكنــنا لا نعلــم حتى الآن مدى استعداد وتمكين الجماهير اجتماعيا وثقافــيا واقتصــاديا للمشــاركة الكاملة فى عملية صياغة السياسة الاجتماعية فى تنزانيا. وهى بالتأكيد مسألة تحتاج إلى المزيد من العمل البحثى.

المراجع

Ahmad, E. 1991. Social Security in Developing Countries. Oxford: Oxford University Press.

Barkan, J. D. and Okumu, J. 1979. Politics and Public Policy in Kenya and Tanzania. New York: Praeger Publishers.

Citinka, C. M. 1996. The State and Dynamics of Social Policy Practice in Tanzania. Paper presented at The National Workshop on Social Policy and Research Practice in Tanzania. Dar es Salaam. 30 May.

Freeman, H. E. and Sherwood, C. C. 1970. Social Research and Social Policy. New Jersey: Prentice-Hall.

Getubig, I. P. and Schmidt, S. 1992. Rethinking Social Security: Reaching Out to the Poor. Kuala Lumpur: Asian and Pacific Development Centre.

Gil, D. 1973. Unraveling Social Policy: Theory, Analysis and Political Action towards Social Equality. Cambridge: Schenkman Publishing.

Kalabamu, F. T. 1984. A Review of Tanzania New National Housing Policy. Habitat International, 8. No. 2. 95-102.

Kapichi, P. D. N. 1992. Bureaucracy and Public Policy making in Tanzania: A Case of Wage and Income Policy. M. A. Dissertation. University of Dar es Salaam.

Majchrzak, A. 1984. Methods for Policy Research. Newbury Park: Sage Publications.

Mayer, R. R. and Greenwood, E. 1980. The Design of Social Policy Research. New Jersey: Prentice-Hall.

Mcauslan, J. P. W. and Ghai, Y. P. 1972. Constitutiona innovation and political stability in Tanzania: A preliminary assessment. In L. Cliffe andJ. S. Saul, (Eds.). Socialism in Tanzania. Vol. r. Politics. 196-225. Nairobi: E.A P H.

Msekwa, P. 1977. Towards Party Supremacy. Dar es Salaam: East African Publications.

Mukyanuzi, F. 1996. Interrelationship between Social Policy and Economic Policy Practice in Tanzania. Paper presented at The National Workshop on Social Policy and Research Practice in Tanzania. Dar es Salaam. 30 May.

Nyerere, J. K. 1973. Freedom and Development. Dar es Salaam: Oxford University Press.

Omari, I. K. 1994. Review of Critical Issues in Education in Tanzania. Dar es Salaam: World Bank.

Sokoine, E. M. 1984. Public Policy Making and Implementation in Tanzania, Paper presented at the Staff Seminar Department of Political Science and Public Administration. University ofDar es Salaam.

Taube, G. 1993. Social dimensions of adjustment (sda): Conceptual issues and empirical evidence from Tanzania and other African countries. Africa Spectrum, 28. No. 2.165- 183.

Tordoff, W. 1967. Government and Politics in Tanzania. Nairobi: E.A. P.H.

Tungaraza, F. S. K. 1990. The Development of Social Policy in Tanzania. Journal of Social Development in Africa, 5. No. 2. 61-71.

Tungaraza, F. S. K. 1997. The process of social policy formulation in Tanzania. In Social Policy and Research Practice in Tanzania: Country Study. Dar es Salaam: The National Social Welfare Training Institute.

URT. 1964. First Five-Year Plan for Economic and Social Development 1064-60. Dares Salaam: Government Printers.

الفصل السادس عشر

أثر مرض الإيدز على الزراعة المعيشية فى سوازيلند

بقلم: إتس إم موشالا*

١- مقـدمـة

يعتـبر الإيـدز من أخطر التهديدات التى تحيق بالمجتمع، فهو يقصف الحياة الإنسـانية ويتسـبب فـى الإقصـاء الاجـتماعى وإفقار الأفراد والأسر المعيشية والجماعـات. وتـؤدى زيـادة نسـب الإصابة والوفيات إلى رفع تكاليف الرعاية الصحية، وإضعاف قدرة البشر على كسب الرزق وحرمانهم من فرصة عيش حياة مديـدة وصـحية ومـبدعة ومنتجة، وهو ما يمثل جوهر التنمية البشرية. وبعبارة أخرى فإن هذا المرض يفرخ انعدام الأمن الاجتماعى.

وسـوازيلند بلد صغير فى إقليم جنوبى أفريقيا يحتل مساحة أكثر بقليل من ١٧ ألـف كـيلو متر مربع، حيث يبلغ طوله من الشمال إلى الجنوب ١٧٨ كيلو متراً، وعرضـه مـن الشـرق إلى الغرب ١٣٥ كيلو متراً وقدر عدد سكانه عام ٢٠٠٠ بحوالى ٩٩٢ ألف نسمة، بمعدل نمو سنوى للسكان ٢,٨% ويتسم التركيب السكانى بسـيادة العنصـر الشبابى حيث يبلغ من هم دون سن الخامسة عشرة ٤٢,٥% من السكان، أما من هم دون العشرين عاماً فيشكلوا ٥٣,٣% من السكان.

وتمـثل الزراعة عصب الاقتصاد فى سوازيلند، حيث يعيش أكثر من ٧٠% من السكان فى المناطق الريفية التى تسودها زراعة البقاء فى "أرض أمة سوازى" المملوكـة للملك ويديرها الشيوخ المحليون. وتمثل "أراضى صكوك الملكية"- أى الملكية الخاصة- حوالى ربع الأراضى الزراعية فى سوازيلند، وتتشكل أساساً من مزارع تجارية كبيرة الحجم وذات رأسمال كثيف (SHDF and UNDP 2001).

وتعـتـبر الزراعة – مع الصناعات الزراعية- المسئولة عن توظيف حوالى ٧٥% مـن قوة العمل السوازية. والاقتصاد الوطنى صغير الحجم ومنفتح ومتنوع، ولكـنه عرضـة للـتأثر القـوى بالصدمات والتأثيرات الخارجية. وحينما استقلت سـوازيلند عام ١٩٦٨ كانت شديدة الاعتماد على الزراعة مع روابط قوية باقتصاد جمهوريـة جـنوب أفريقـيا. وقد أدت التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة فى الثمانينـيات إلـى تحقيق تنوع كبير فى الصادرات لتشمل منتجات غير تقليدية مثل

---

* H.M. Mushala جامعة سوازيلند
E-mail: mushala@uniswacc.uniswa.sz

المنسوجات ومركزات المشروبات والمنتجات الورقية والثلاجات. كما حدثت زيادة كبيرة فى قيمة الصادرات. وبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادى السنوى ٦,٥% فى الفترة ١٩٨٢-١٩٩١.

وأدت هـذه المكاسـب الاقتصـادية إلى حدوث تحسن ملموس فى المؤشرات الاجتماعـية المخـتلفة. حيـث بلغ متوسط العمر المتوقع للفرد فى سوازيلند ستين عامـاً، ومعـدل وفيات الأطفال ٦٥ فى الألف. غير أن التسعينيات شهدت تراجع الأداء الاقتصـادى بسـبب عاملين رئيسيين. فقد شهد هذا العقد انخفاضاً حاداً فى الإنتاج الزراعى بسبب الظروف المناخية السيئة، وقد جاء الانخفاض أكثر حدة فى القطـاع الـزراعى التقليدى. أما العامل الثانى فقد تمثل فى انخفاض إنتاج القطاع الصناعى، والذى يمكن إرجاع سببه إلى تباطؤ التكوين الرأسمالى الخاص.

وقـد تسـببت هذه التطورات فى بدء انخفاض معدلات النمو السنوى بدءًا من عـام ١٩٩١، حيـث لم يسجل سوى معدل نمو ١,٣% فقط فى عام ١٩٩٢. ولكن الأمـور عادت إلى التحسن مرة أخرى بدءًا من عام ١٩٩٩ حيث بلغ معدل النمو ٣,١%، وتشـير الـتقديرات الحالية إلى معدل ٢,٥% (SHDF and UNDP 2001) ومـن الجديـر بالذكـر أيضـاً أن التطورات السياسية فى كل من جنوب أفريقيا وموزمبيق تمارس تأثيراً هائلاً على التطوران السياسية والاقتصادية فى سوازيلند. وهكذا اجتمعت العوامل الاقتصادية السالبة مع ازدياد الفقر لتجعل البلد أكثر انكشافاً أمـام آثـار مرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز الذى أصبح يمثل مشكلة صحية وتنموية خطيرة فى سوازيلند.

وهـو مـا عبر عنه فى وثيقة حكومية بالقول: "إن من الملامح الرئيسية لوباء الإيـدز أنـه يلحـق الضـرر بالسكان الأكثر إنتاجية فى المجتمع. وقد كان لهذا مضـاعفات خطـيرة على قوة العمل، وخاصة فى الزراعة والصناعة. فيؤثر هذا المرض على كل من نوعية وحجم القوى العاملة فى الاقتصاد الوطنى. إذ إن لدينا عـددًا قلـيلاً مـن الأفـراد المتعلمين والمدربين على مستوى عالٍ، كما أن تكلفة إعدادهـم وإعداد من سيحل محلهم تمثل خسارة وطنية كبيرة. وهو ما يضر بالناتج الوطـنى الإجمالى، ويقلل من أعداد المهنيين وعمال الصحة والمدرسين والفلاحين المهـرة.. الخ. وتشير الدلائل المستقاة من دراسات مختلفة إلى أن التكلفة الرئيسية جـراء هذا المرض لا تتمثل فى التكاليف المباشرة للرعاية الصحية والوقاية، وإنما فـى التكاليف الناجمة عن خسائر الإنتاج، والتمزق الاجتماعى الأكثر تعقيداً والأقل نـيلاً للاهتمام، والتكاليف الاقتصادية لانعدام الاستقرار الاجتماعى" (Kingdom of Swaziland 2002: 14).

٢- إطار نظرى

يتمثل الأثر السلبى للإيدز على الزراعة المعيشية فى زيادة عدد حالات الإصابة والوفيات داخل الأسر المعيشية، وهو ما يظهر بشكل واضح فى حجم العمالة المتاحة فى الأسر المعيشية والمزارع حسبما أوضحت دراسة "معهد بانوس" (Panos Institute 1992). إذ إن مرض أحد أفراد الأسرة يعتبر خسارة مباشرة لإنتاجية العمل فى المزرعة، ويتسبب فى توجيه جزء من طاقة العمل إلى العناية بالمريض، وزيادة النفقات الطبية فى موازنة الأسرة المعيشية، ومن ثم تقليل الدخل النقدى المتاح لها.

وقد تؤدى الخسارة المباشرة للعمل المنتج فى المزرعة إلى انخفاض مردودات المحاصيل والماشية، أو حدوث تغير فى أنماط الزراعة المحصولية مثل تبنى أساليب أقل كثافة فى استخدام العمل أو تراجع التركيز على زراعة المحاصيل النقدية. ويؤدى تراجع الدخل النقدى إلى تراجع مماثل فى مدخلات الزراعة التى يشتريها الفلاحون (قوة العمل المأجور، البذور المنتقاه، المبيدات الحشرية، المخصبات)، ومن ثم زيادة الطلب على العمل عند مستويات معينة فى الإنتاج.

ومن الواضح أيضاً أن تراجع الدخل النقدى سوف يؤدى إلى نقص المواد الغذائية المشتراة (مثل السمك واللحم)، كما سيهم فى تدهور أحوال التغذية داخل الأسرة المعيشية. أما الوفاة الفعلية للشخص المصاب فتسهم فى استنزاف المزيد من دخل الأسرة المعيشية لتغطية نفقات الجنازة والدفن. وقد يصل الأمر إلى حد عجز الأسرة المعيشية عن دفع الرسوم المدرسية لأطفالها.

ويحاول هذا الفصل إبراز أثر الإيدز على الزراعة المعيشية فى سوازيلند، ونتائج هذا بالنسبة للسياسة الحكومية. ويبين جزء من الفصل أهمية الزراعة للاقتصاد الوطنى. أما الجزء الثانى فيناقش فى شكل موجز الموقف الحالى للإيدز فى سوازيلند، وأثره على قطاع الزراعة المعيشية. ثم بعد هذا يقوم بتحليل السياسات المختارة من جانب الحكومة، ويقدم التوصيات اللازمة للتطوير المطلوب فى هذا الجانب، ثم نقدم خلاصة للفصل أخيراً.

٣- الإيدز فى سوازيلند

تعتبر سوازيلند واحدة من أكثر البلدان إصابة بالإيدز فى العالم. فتشير التقارير إلى أن معدل الإصابة يبلغ ٣٤,٢% من المترددين على عيادات فحص الدم، ويصل المعدل إلى أكثر من ٤٠% بين الإناث فى الفئة العمرية ٢٠-٢٩ سنة. وتبلغ النسبة ٢٢,٧% فى الفئة العمرية العامة ١٥-١٧ سنة، و ٢٨,٨% فى الفئة العمرية ١٨-١٩ سنة. ومعنى هذا أن ثلث السكان البالغين النشطين اقتصادياً (١٥-٤٩ سنة) مصابون بالفيروس (JTK Assocites 2002). وقد اكتشفت أول حالة

إصـــابة فـــى ١٩٨٦. ومـــنذ هـــذا الوقت تصاعدت الجهود الحكومية للتعامل مع المـــرض، مـــثل البرنامج الوطنى لمقاومة الإيدز والأمراض المنتقلة عبر الاتصال الجنسى SNAP الذى بدأ عام ١٩٨٩ بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ومكاتب استشارة الإيدز التى أقامتها منظمات غير حكومية. وفى عام ١٩٩٢ بدأت الحكومة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية برنامجاً للمراقبة كلفت بمقتضاه منشآت صحية وممارسين بالإبلاغ عن الإصابات المكتشفة فى الأمصال الدموية.

وفـــى عـــام ١٩٩٩ أعلن الملك أن الإيدز قد بلغ فى البلد حد الكارثة الوطنية، وتشـــكلت لجـــنة وزارية مختصة بهذا الموضوع، كما تكونت اللجنة الفنية لإدارة الأزمة CMTC. وأنشأت الحكومة مؤخراً لجنة الطوارىء الوطنية لمواجهة الإيدز NERCHA كهيئة متعددة القطاعات لكى تضطلع بتنسيق الأنشطة الحكومية فى هذا الشـــأن، وتـــم حل اللجنة الفنية لإدارة الأزمة. كذلك وجدت مبادرات أخرى عديدة للوقايـــة من الوباء والسيطرة عليه، قام بها اتحاد عاملى سوازيلند FSE ومنظمات غير حكومية وجماعات دينية ومجتمعات محلية.

وتقـــدر نســـبة المصـــابين بفـــيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز فى الفئة العمـــرية ١٥-٤٩ ســـنة فى سوازيلند بـــ ١٨,٥%، وحسب تقديرات البنك الدولى (World Bank 2001) فـــإن الوفـــيات وسط قوة العمل الماهرة فى سوازيلند سوف تـــرتفع من ٤٥ حالة عام ١٩٩٢ إلى ٢٨١ حالة عام ٢٠٠٥، كما أن حجم الوفيات العـــام بسبب الإصابة سوف يرتفع من ١٧٧ حالة عام ١٩٩٢ إلى ٩١٤ حالة عام ٢٠٠٥. ومـــع زحـــف المـــرض تصبح آثاره المرئية أوضح من خلال زيادة عدد الأيـــتام بســـبب الزيادة العامة فى الوفيات بين السكان. فيقدر أن عدد الأيتام سوف يـــرتفع من ٣٢ ألف يقيم عام ٢٠٠١ إلى أكثر من ١٢٠ ألف طفل يتيم – أى قرابة ١٥% مـــن الســـكان – فى عام ٢٠١٠ (Stanecki 2001). وربما تكون التقديرات المبنـــية علـــى أساس عدد الحالات المبلغ عنها أقل بكثير من الحجم الحقيقى نظراً لعـــدم كفاية إجراءات الإبلاغ، ومحدودية القدرات التشخيصية، وفشل نظم الرعاية الصـــحية فى أن تشمل جميع السكان، وخاصة أولئك فى المناطق الريفية (World Bank 2001).

وتـــرتفع احـــتمالات الإصـــابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة وسط الإناث الشـــابات فـــى ســـوازيلند، بسبب خصائصهن البيولوجية والثقافية التى تعرضهن لمخاطـــر أكبر فى نقل المرض، وعدم تمكينهن اجتماعياً، وعدم قدرتهن غالباً على اتخـــاذ القـــرارات السليمة وبأنسهن فى المسائل الجنسية. وقد تفاقمت هذه المخاطر وسط تلك الفئة بسبب الدخول المبكر فى النشاط الجنسى، وعدم قدرتهم على تحديد الممارسات الجنسية مع الشركاء (World Bank 2001). وبالإضافة إلى هذا، ونظراً لصـــغر حجم البلد والبنية التحتية الاقتصادية المتطورة نسبياً، فإن مستويات التنقل

والحـــركة عالية جداً. كما أن المصاعب الاقتصادية الناجمة عن الأحوال المناخية السيئة ومحدودية فرص التوظيف وعواقب الهجرة إلى الحضر، قد أدت جميعاً إلى زيادة انكشاف النساء أمام زحف المرض.

٤- أثر الإيدز على الزراعة

كمــا أوضحنا من قبل يمكن تصنيف الزراعة فى سوازيلند إلى زراعة تجارية وزارعـــة معيشـــية. وســوف نقتصر فى هذا الفصل على مناقشة قطاع الزراعة المعيشـــية الـــذى يشـــمل أغلبية السكان ذوى مستويات الانكشاف العالية. ويقصد بالـــزراعة المعيشية "الأنشطة الزراعية والملتحقة بها، والتى تشكل استراتيجية فى كسب القوت يتم فيها استهلاك الناتج الأساسى بشكل مباشر داخل الأسرة المعيشية، وحيـــث لا يـــتم سوى شراء القليل جداً من المدخلات، ولا يرسل إلى السوق سوى جزء ضئيل من الناتج" (HEARD: Aids Brief).

وإذا وضـــعنا فى الاعتبار البيئة المادية التى يتم فيها تنظيم الزراعة المعيشية فى سوازيلند سوف يتبين لنا أن الوضع النموذجى الموصوف أعلاه هو وضع نادر الوجـــود. فمعظم القائمين على الزراعة المعيشية يشترون البذور المهجنة والأسمدة الكـــيماوية والمبيدات ويستخدمون الميكنة فى إعداد الأرض للزراعة. وفى الوقت نفســـه تعتمد الأسر المعيشية فى معظم الأحيان على التحويلات النقدية والعينية من أفـــرادها الذيـــن يعملـــون فى وظائف بعيدة مربحة. وعلى أية حال يظل الفقر من علامـــات الأسر المعيشية المعتمدة على هذا النوع من الزراعة التقليدية، فضلاً عن بعدهـــا الجغرافى عن معظم الخدمات الاجتماعية. وهى تجمع عادة بين عدة أنشطة مـــثل العمـــل فـــى المنزل، والنشاط فى المزرعة الخاصة، وأنشطة أخرى خارج الأســـرة المعيشـــية ولكـــن داخل المجتمع المحلى (مثل الأنشطة الحرفية)، وأخيراً أنشطة خارج المجتمع المحلى.

ويمثل مجموع هذه الأنشطة استراتيجية كسب القوت فى الريف. ويمكن تحليل أثـــر الإيدز فى هذا السياق باستخدام النموذج الذى اقترحه "توبوزيس" (Topouzis 1998) الـــذى يشتمل على أربعة جوانب لكسب القوت فى الريف، ألا وهى: الأمن الغذائى، وتصفية الفقر، ومعيقات العمل، وتمكين المرأة الريفية.

ومـــن المـــأمول للأســـرة المعيشية الريفية أن تحقق الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الغـــذاء، وأن يحافظ الاقتصاد الزراعى على استدامة كسب القوت. وقد لوحظ فى سوازيلند الزيادة التدريجية فى عدد الأسر المعيشية التى ترأسها نساء، والتى تعتمد علـــى تحويـــلات ومســـاعدات أفراد الأسرة المعيشية الذين يعملون خارج اقتصاد المزرعة. ومع ازدياد الأوضاع سوءًا تلجأ الأسر المعيشية إلى بيع رؤوس الماشية كوســـيلة للاستمرار فى الحياة، وهو أمر لم يكن يتم قبل هذا. ويسهم بيع المحاصيل

النقدية في رفاه الأسرة المعيشية، وإن كان العدد الأقل من هذه الأسر هو الذى يزرع محاصيل نقدية.

ونظراً لتسبب الإيدز فى انتشار المرض والوفيات بين أفراد الأسر المعيشية، نشأت سيناريوهات مختلفة فيما يتعلق بتوليد إنفاق الدخل داخل الأسرة المعيشية، وإدارة الزراعة وأنماط المحاصيل المنزرعة. وفى دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة للإيدز فى سوازيلاند (UNAIDS 2002) تبين أن معظم الأسر المعيشية (٨٧,٧%) يعتمد على بيع إنتاج المزرعة للحصول على الدخل، وفى مقدمته الدواجن والماعز والخنازير، والأبقار فى بعض الأحيان. كما أفادت الدراسة أن ارتفاع حالات الإصابة والوفيات قد أدى إلى زيادة إنفاق الأسر المعيشية على الرعاية الصحية. ففى الظروف العادية لم تكن النفقات الصحية تمثل عبئاً بهذا الحجم، كما كان بإمكان أعضاء الأسرة العاملين الحصول على العلاج أو التأمين الصحى من المنشآت التى يعملون بها.

ولكن مع اندلاع أزمة وباء الإيدز اضطر معظم المصابين فى المناطق الحضرية إلى العودة إلى مواطنهم الريفية حتى يجدوا من يعتنون بهم، أو حتى يقضوا آخر أيامهم هناك. وهكذا فقد تحول جزء من قوة العمل المتاحة داخل الأسرة المعيشية من النشاط الزراعى إلى العناية بالمريض، كما توجه مدخرات هذه الأسرة للإنفاق على علاجه. وحينما يتوفى أحد أفراد الأسرة فإن هذا يمثل خسارة مباشرة فى القوة العاملة بها، وأيضاً خسارة مباشرة فى دخلها إذا كان المتوفى من مصادر هذا الدخل، فضلاً عن التكاليف الإضافية المرتبطة بالدفن والجنازة. وقد كان لهذه الوقائع أثرها أيضاً على حجم الأرض المنزرعة، ومن ثم حجم ونوعية المحاصيل التى يتم إنتاجها.

وتجاوبت الأسر المعيشية مع هذه الأحوال الجديدة باتباع عدد من الاستراتيجيات، منها مثلاً بيع الإنتاج المحصولى لتغطية التكاليف الزائدة للرعاية الصحية والجنازات. وأوضحت دراسة حديثة (UNAIDS 2002) أن انخفاضاً بنسبة ٢٩,٦% قد حدث فى حجم الماشية التى تحتفظ بها الأسر المعيشية، حيث بيع الكثير منها من أجل تغطية النفقات المتزايدة. وتتحدث الدراسات (Kwaramba 1997) عن وضع مماثل فى زيمبابوى.

وقد لوحظ انخفاض فى مساحة الأرض المزروعة فى حيازة الأسر المعيشية التى عانت من وفيات بسبب الإصابة بالإيدز. وقد بلغ النقص فى بعض الحالات ٣٤,٢% من المساحة المنزرعة (UNAIDS 2000)، ولا شك أن هذا النقص قد أدى أيضاً إلى نقص فى حجم المحاصيل المنتجة. ففى زيمبابوى على سبيل المثال أخبر عن انخفاض بنسبة ٦١% فى إنتاج الذرة بسب زيادة وفيات الإيدز وسط الأسر

المعيشـــية (Kwaramba 1997)، بيـــنما بلغـــت النسبة ذاتها فى سوازيلند ٥٤,٢% (UNAIDS 2002).

وتوضــــح العوامـــل السابقة مدى انكشاف نظم الزراعة المعيشية فى سوازيلند أمام الإيدز، وهو ما أوضحته الدراسة سابقة الذكر للأمم المتحدة فيما يلى:

- إنـــه نظـــراً لاعتماد إنتاج الزراعة المعيشية على مدخلات العمل بالدرجة الأولـــى كان لابد أن يحدث انخفاض فى الإنتاج لأن نسبة الإصابة بفيروس الإيدز جاءت أعلى وسط الفئة الشابة من السكان عن أى فئة أخرى.

- إن اعـــتماد الكثـــير مـــن الأسر المعيشية فى بقائها على تحويلات أفرادها العاملين فى الحضر كان يعنى بالضرورة انخفاض دخل الأسرة، ومن ثم انخفاض إنتاجها، بمجرد إصابة أو وفاة عضو الأسرة الذى يعمل فى الحضر بالإيدز.

- لوحظ انتشار استخدام العمل المأجور فى مزارع الأسر المعيشية التى تدفع مقـــابل هذا العمل من التحويلات المالية لأبنائها العاملين خارج الريف، أو من بيع منـــتجات المزرعة، أو حتى من بيع قوة العمل نفسها. ونظراً للضرر الشديد الذى يلحق بهذه الدخول جراء تزايد الإصابات والوفيات بين الأعضاء المنتجين فى هذه الأسرة المعيشية، يصبح العمل المأجور من الأمور الصعب الحصول عليها.

- بالنسبة للبيئة الطبيعية التى يجرى فيها إنتاج المحاصيل، فإن إنتاج الذرة فى سوازيلند يتأثر بأنماط سقوط المطر وخصوبة التربة. وحينما تشح الأمطار يتطلب إنتاج المحاصيل استخدام الأسمدة وغيرها من المدخلات، ومن ثم فإن نظم الزراعة المعيشـــية تعـــتمد علـــى حجم الدخل فيما يتعلق بإنتاج محصول جيد. وهكذا فإن انخفـــاض دخول الأسر المعيشية بسبب وفاة عائليها يجعل من الصعب الحفاظ على استدامة التربة الزراعية.

- وأخـــيراً زيادة عدد الأيتام. فمع وفاة الآباء والأعضاء الرئيسيين فى الأسرة المعيشية تتحقق خسارة كبيرة فى المعرفة والخبرات الخاصة بالممارسات الزراعية والإدارة والتســـويق. وقد يكون هذا بمثابة نهاية النشاط الزراعى للأسرة المعيشية بســـبب انخفـــاض الدخـــل ونقـــص مصادر التغذية. بل قد يصل الأمر فى بعض الحالات إلى الهجرة من المكان (UNAIDS 2002).

٥- نتائج الإيدز بالنسبة للسياسات العامة

إدراكـــاً مـــنها لأثر الإيدز على الاقتصاد والمجتمع طورت حكومة سوازيلند سياسة عامة لمكافحة الإيدز والأمراض المنتشرة بالاتصال الجنسى، وكانت أهدافها كما يلى:-

- التمســـك بالالتزام السياسى على كل المستويات بالعمل من أجل الوقاية من الإيدز والتحكم فى انتشاره.

- توسيع الاستجابة الوطنية ضد هذا الوباء عن طريق تدعيم والإبقاء على المقاربة متعددة القطاعات فى هذا الصدد.
- تحسين تنسيق أنشطة الوقاية والتحكم فى الإيدز على جميع المستويات.
- ضمان حصول المواطنين على المعلومات والتوعية والاتصالات المناسبة من البرامج المخصصة لمكافحة الإيدز.
- زيادة قدرة النساء والشباب وغيرهم من الفئات الاجتماعية المنكشفة أو المحرومة (المعاقين، البغايا، أطفال الشوارع) على حماية أنفسهم من الإيدز والأمراض المنتقلة بالاتصال الجنسى.
- ضمان إجراء اختبارات الكشف عن الإصابة للارتقاء بالوقاية والرعاية إلى أقصى حد ممكن.
- توفير الرعاية الصحية الشاملة والدعم الاجتماعى للمصابين بالفيروس وأسرهم.
- ضمان مراعاة حقوق الإنسان مع أولئك الحاملين للفيروس.
- تطوير أنشطة البحوث والأمصال فيما يختص بمرض الإيدز (Kingdom of Swaziland 1998).

قد أصبح من المعروف على نطاق واسع أن الإيدز قد أسهم فى زيادة عدد الأيتام والأسر التى ترأسها نساء، وهما من أكثر الفئات انكشافاً فى المجتمع. وتقع على الحكومة مسئولية المبادرة بدعم وحماية هذه الجماعات المنكشفة. فمن الواجب أن تكون هناك سياسات خاصة للتعامل مع كل ما يعيق مشاركة النساء على نحو كامل فى الاقتصاد. فعلى سبيل المثال ينبغى أن يكون لهن الحق فى الملكية الخاصة. ومن ثم ينبغى إدخال التشريعات التى تحظر تخصيص وتوريث الأرض على أسس من التميز ضدهم، وتعديل قانون الزواج وقانون تسجيل الممتلكات، بما يتضمن إزالة النصوص القانونية التى تعطى للمرأة مكانة أدنى فيما يتعلق بحقوق الملكية. وبالمثل هناك حاجة إلى حماية حقوق الأرامل والأيتام فى الإرث.

وقد أسهم انخفاض قوة العمل الزراعية فى تراجع إنتاجية الزراعة والإنتاج الزراعى بشكل عام. ومن أجل ضمان استدامة خصوبة الأرض وحماية البيئة لصالح زراعة مستديمة، تنشأ الحاجة إلى إعادة تدريب المرشدين الزراعيين كى يضطلعوا بدور تدريب مختلف أعضاء الأسرة المعيشية على نظم الحماية البيئية، واستخدام الأساليب التى تحافظ على خصوبة التربة الزراعية بما فيها الأساليب المحلية التقليدية، وزراعة محاصيل مقاومة للآفات.

وإلى جانب إعادة النظر فى السياسة التدريبية، تزداد الحاجة إلى زيادة قدرة الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية فى التغلب على مشكلات خسارة الدخل وزيادة

الإنفــاق. وهــو مــا يمثل مبادرة واسعة تتطلب مساهمة جميع شركاء التنمية مثل القطاع الخاص والمنظمات المدنية، مع اضطلاع الحكومة بالدور القيادى.

وحســبما يرى برنامج الأمم المتحدة للإيدز (UNAIDS 2002) يمكن لهذا الدور أن يــتم مــن خلال تعبئة قدرات المجتمع المحلى، وبناء الموارد الاقتصادية للأسر المعيشــية، واســتحداث شبكات للتأمين على مستوى الجماعة المحلية. وتسهم هذه الشبكات فى تقديم الدعم المعنوى للأسر المصابة، إلى جانب تنظيم الإعانات المادية وتوفير العمل اللازم. فمثلاً يمكن إحياء تنظيم العمل الجماعى المعروف تقليدياً فى ســوازيلند باسم "ليليما"، وهو يتضمن قيام أعضاء الجماعة المحلية بالعمل المشترك لمســاعدة كل منهم للآخر فى الأنشطة الزراعية المختلفة. وقد كانت هذه الممارسة قائمــة حتى وقت قريب حينما بدأت البنية الاجتماعية التقليدية فى التداعى. ويمكن إحياء هذه الممارسة مرة أخرى من خلال تدبير الموارد الاقتصادية للأسر المعيشية عــن طــريق إشــراك الجماعــات المحلــية فى أنشطة تدبير الموارد المالية، أو مشروعات الإقراض المحلى. ومن الممكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً مهماً هنا أيضاً.

وممــا يســتوجب التقدير أنه منذ إعلان "الملك مسواتى الثالث" عام ١٩٩٩ أن الإيــدز يمــثل "كارثــة وطنية" استحدثت بنى عديدة لتطوير استراتيجية ومبادرات وطنــية وفــاءً للالتزام السياسى والاستجابة الوطنية إزاء تلك الكارثة. فقد وضعت الخطــط للاستجابات المحلية سابقة الذكر، ولإدخال مادة الصحة الجنسية والإنجابية فى جميع المدارس. واستهدفت الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز (٢٠٠٠-٢٠٠٥) توفير الأطر الإرشادية فيما يتعلق بثلاثة مجالات أساسية خاصة بالأفراد المضــارين. أولا: تقلــيل المخاطر، وذلك عن طريق العمل الاتصالى والإعلامى الواسع لتغيير السلوك، باستخدام كل قنوات الاتصال الممكنة للوصول إلى الأطفال والشــباب والمصــانع ومواقع العمل للتوعية بكيفية الوقاية من الإيدز. ثانياً: إدارة الاســتجابة، وتتضــمن اســتمرار الدعــم والرعاية، وعلاج المصابين وتعويض المضــارين. ثالثاً: تخفيف الآثار، وهو يتطلب أولاً تحديد الآثار السلبية المتصورة علــى الســكان والمؤسســات، قبل الشروع فى مقاربة نشطة لتقليلها إلى أدنى حد (SHDF and UNDP 2001).

وأنيط تنفيذ تلك الاستراتيجية بلجنة الطوارىء الوطنية لمواجهة الإيدز، والتى تكونــت فــى يــناير ٢٠٠٢. كما بدأت وزارة الصحة والرفاه الاجتماعى تطبيق بــرنامج الاستشارة والاختبار الطوعى. كما أتاحت الدواء بالمجان لعلاج الحالات المصــابة عرضياً فى المنشآت الصحية العامة فى مختلف أنحاء البلد. وفى الوقت نفسه تم اعتماد سياسات صحية لمواجهة انتقال المرض من الأم إلى الطفل، وكذلك العلاج المضاد للانتكاسات المرضية.

ويعتـبر كـل هذا مؤشراً واضحاً على تماسك الجهود الرامية إلى منع ظهور إصـابات جديـدة، وتخفـيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن معدلات الانتشـار المرضـى المـرتفعة حالياً (JTK Associates 2002). وبالنسبة للزراعة المعيشـية ينـبغى اتخـاذ خطـوات إضافية فى ميدان تصفية الفقر وتمكين النساء الريفيات.

٦- **مكافحة الفقر**

يـتم تعـريف الفقر فى أغلب الأحوال على أنه الافتقار إلى الدخل الضرورى لإشـباع الاحتياجات الغذائية أو الاحتياجات الأساسية غير الغذائية (فقر الدخل)؛ أو أنـه الافـتقار إلى القدرات الإنسانية الأساسية: الأمية وسوء التغذية وقصر العمر وضـعف صـحة الأمومة والإصابة بالأمراض التى كان من الممكن الوقاية منها (الفقر الإنسانى).

ولقـد ظل التفكير السائد لبعض الوقت فى بلدان كثيرة يدور حول فكرة أنه إذا تمكن البلد من تحقيق نمو اقتصادى سريع سيتم القضاء على الفقر تلقائياً. غير أنها أدركـت بعد هذا أن النمو لا تتم ترجمته دائماً إلى تخفيف لحدة الفقر، وأصبح من الواضـح أن الحكـم الجـيد يمثل الحلقة الرئيسية المفقودة بين النمو وتقليص الفقر (UNDP 2000).

فـيقدر الـناتج المحلى الإجمالى لسوازيلند عام ٢٠٠٠ بحوالى ١٨٨,٤ مليون دولار أمـريكى، ونصيب الفرد من الناتج الوطنى الإجمالى بـ ١٣٦٠ دولار. بيد أن الشـواهد القائمـة فعلـياً فى سوازيلند تبين أن الأداء الاقتصادى لم يترجم إلى فرص عادلة أمام جميع أفراد الشعب. ويتضح هذا أكثر من خلال الفجوات الواسعة فـى الدخـول، والتبايـن بيـن الحضر والريف، ومشكلة الحصول على الأرض، والمعدل المرتفع للبطالة. كما يعيش ٤٨% من سكان سوازيلند تحت خط الفقر، بل إن هـذه النسـبة ترتفع إلى ٦٦% فى بعض المناطق الريفية. وتقول التقديرات أن ٤٠% من الفقراء عاطلون عن العمل (World Bank 2000).

ومع تدهور الأوضاع المالية تفاقم التحدى الاجتماعى- الاقتصادى الخطير فى الظـرف الراهن بسبب زيادة الفقر والبطالة والأثر المدمر لوباء الإيدز (Central Bank 2001). وقـد وضعت مملكة سوازيلند لنفسها رؤية فى التنمية تعتبر التركيز علـى نوعية الحياة بمثابة المبدأ الحاكم لها. وقد توضحت الأبعاد الرئيسية لهذا فى اسـتراتيجية التنمـية الوطنـية، وتتمثل هذه الأبعاد فى: تصفية الفقر، والعدالة بين النوعين الاجتماعيين، والاندماج الاجتماعى، وحماية البيئة.

وفـى إطـار هذه الأبعاد، تركز استراتيجيات تقليص الفقر على المياه وتوسيع الخدمـات والتوظـيف والبنـية الأساسـية والتمكين ونمو السكان وتوفير المسكن

والمشـــاركة والتنســيق والممارســـات الثقافـــية والعلاقـــات الأسرية. وبينما تبدو الإعلانـــات الرســمية عـــن هـــذه السياسات شديدة الجاذبية، فقد تم تدعيمها أيضاً بالتشريعات المناسبة لزيادة فعالية التطبيق.

وعلى سبيل المثال أعطيت أهمية كبيرة لتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية فى مكافحة الإيدز وتصفية الفقر. وتنص استرتيجية التنمية الوطنية على:-

- إصـــلاح القوانيـــن الحالية وإدخال قوانين جديدة للتعامل السليم مع مشكلات مثل التوريث وحقوق استخدام الأرض ووضعية النساء غير العادلة.

- تحديـــد والاعـــتراف رسمياً بحقوق الملكية فى "أرض أمة سوازى" وبشكل واضـــح يتضـــمن نفـــاذ الأســـر المعيشية (بما فيها الأسر التى ترأسها نساء) إلى الأرض، وزيادة الحوافز للاستثمار فى الأرض الزراعية.

- وضـــع البرامج الهادفة إلى تحسين وضعية النساء، بما فيها تسهيل دخولهن إلى دوائر صناعة القرار.

- إدخـــال العمـــل بمدفوعـــات الضـــمان الاجتماعى لصالح المعوزين داخل الجماعات المنكشفة اجتماعياً (وخاصة كبار السن والمعاقين والأيتام غير العاملين).

ومـــع ذلـــك لم يتحقق الكثير على طريق تطبيق هذه الاستراتيجيات. فبالنسبة لقطـــاع الـــزراعة المعيشـــية لا يزال من الملح جداً إعادة النظر فى دعم ورسوم الخدمـــات الصـــحية، واســـتحداث آليات داعمة لأيتام المتوفين بالإيدز، وأن تشمل اســـتراتيجية تصـــفية الفقر تشجيع الأسر على تطوير استراتيجياتها الخاصة للتغلب علـــى آثار الإيدز وبدعم من الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والوكالات المانحة إن أمكن.

ومـــن خـــلال مـــثل تلـــك الـــروابط يمكن تنظيم شبكات الأمان على مستوى المجـــتمعات المحلـــية لدعم المدخلات الزراعية، وتوسيع الأنشطة المحلية المولدة للدخل، وتقديم المساعدة اللازمة للأيتام. أى أنه من الضرورى أن تنبثق المبادرات من جميع الشركاء فى هذا الشأن، مع توفير الحكومة للبيئة السياسية المواتية لعمل هذه الاستراتيجيات.

٧- خلاصة

يطـــرح وباء الإيدز تحديات هائلة على سوازيلند. وبينما تتسم أهداف السياسة الحكومية فى هذا الشأن بالوضوح على كافة المستويات، لا تزال هناك حاجة ماسة إلـــى التشديد أكثر على الاهتمام بالمناطق الريفية، وخاصة فيما يتعلق بمد الخدمات الصـــحية للتماشـــى مـــع المتطلـــبات الإضافية للرعاية، وإلى تعبئة كل المبادرات التـــنموية بحيـــث يدخـــل فـــيها جميعاً العنصر الخاص ببرامج الوقاية من الإيدز،

واستهداف تلك المناطق الجغرافية التى توجد بها معدلات إصابة مرتفعة نسبيا، وتزويد المخططين للتنمية بكل المعلومات الضرورية فى هذا الصدد.

وينبغى الاضطلاع بمبادرات خاصة لتصفية الفقر وتمكين النساء الريفيات. حيث ينبغى لبرامج تصفية الفقر أن تشمل أوسع قطاعات المجتمع، وأن تتسم بالحساسية الواجبة لمسائل النوع الاجتماعى، وأن تشمل مشروعات لتوليد الدخل، وتطوير البنية الأساسية فى الريف، والاهتمام بالتعليم والتدريب والصحة، مع برامج خاصة لتطوير زراعة صغار الحائزين.

وعلى الرغم من ضرورة اضطلاع الدولة بالدور القيادى فى كل هذا، ينبغى أيضاً إفساح المجال أمام كل الشركاء الآخرين مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وجماعة المانحين.

إن السعى من أجل السلم فى أفريقيا لن يتسنى تحقيقه ما لم يتم اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق الأمن الغذائى، ولتخفيف حدة الفقر، لأن استمرارية مصادر الدخل تعنى تقليل التعرض للمخاطر، ومع ارتفاع المستوى الاقتصادى يمكن إحداث التغير المطلوب فى الجوانب السلوكية.

المراجع

Central Bank of Swaziland. 2001. Quarterly Report, December 2001. Mbabane.

HEARD, n.d. Aids Brief for Sectoral Planners and Managers: Subsistence Agriculture Sector. Durban: University of Natal.

JTK Associates. 2002. Assessment of the Impact ofHIV/AIDS on the Central Ministries of the Kingdom of Swaziland. Draft Report. Mbabane.

Kingdom of Swazil and. 1998. Policy Document on HIV/AIDS andSTD Prevention and Control. Mbabane: Ministry of Health and Social Welfare.

___. 1999. National Development Strategy (NDS): Vision 2022. Key Macro and Sectoral Strategies. Mbabane.

___. 2002. Proposal to Global Fund to Fight against AIDS, Tuberculosis and Malaria. Mbabane.

Kwaramba, P. 1997. The Socio-economic Impact of HIV/AIDS on Communal Agricultural Production Systems in Zimbabwe. Harare: Zimbabwe Farmers' Union and Friederich Ebert Stiftung.

Panos Institute. 1992. The Hidden Costs of Aids: The Challenge of HIV to Development. London.

Rugalema, G., Weigang, S. and Mbwika, J. 1999. HIV/AIDSandthe Commercial Agricultural Sector of Kenya: Impact, Vulnerability, Susceptibility and Coping Strategies. Rome: FAO.

SHDF and UNDP. 2001. Annual Report.

Stanecki, K. A. 2001. Swaziland HIV / AIDS Modeling Mission. Draft Report. Mbabane. June.

Swaziland Human Development Forum and United Nations Development Programme. 2001. Swaziland Human Development Report 2000: Economic Growth with Equity. UNDP. Mbabane.

Topouzis, D. 1998. The Implications of HIV/AIDS for Rural Development Policy and Programming: Focus on Sub-Saharan Africa, HIV and Development Programme. UNDP, New York, and Sustainable Development Department, Rural Development Division. Rome: FAO.

UNAIDS. 2002. Impact of HIV/AIDS on Agriculture and the Private Sector in Swaziland: The Demog

raphic, Social and Economic Impact on Subsistence Agriculture, Commercial Agriculture, Ministry of Agriculture and Co-operatives and Business. Mbabane.

UNDP. 2000. UNDP Poverty Report 2000: Overcoming Human Poverty. New York.

World Bank. 2000. Swaziland: Reducing Poverty through Shared Economic Growth. Poverty Policy Study Overview Report. Washington dc.

World Bank. 2001. Swaziland: Selected Development Impact of HIV/AIDS. Report No. 22044-SW. Washington dc.

الفصل السابع عشر

تنمية الزراعة المستدامة والبيئة
صراعات وتناقضات فى سياق
الزراعة الرواندية

بقلم: إيه إم جوزيه*

١- مقـدمــة

فـــى الوقـــت الذى تعتبر الزراعة القطاع السائد في البلدان النامية، فإنها تعتبر أيضـــاً مركـــز الجـــدل فيما يتعلق باستدامة البيئة نظراً للمشكلات البيئية الواضحة المرتبطة بالأنشطة الزراعية. وقد شهدت رواندا فى السنين الأخيرة اهتماماً متزايداً بالمســـألة البيئـــية. غير أن الحافز الأولى من أجل التوعية قد انبثق أولاً من جانب الوكـــالات المانحة فى بلدان الشمال والمنظمات الحكومية. وفى الوقت نفسه ظلت الحكومة الرواندية تحت ضغط مستمر من أجل العمل على مكافحة الفقر، والسعى إلى التناول السليم لمشكلة الموازنة بين التنمية والبيئة.

وعلـــى الـــرغم مـــن وضع مسألتى حماية البيئة والتنمية الاقتصادية على قدم المساواة فى الأهمية على المستوى النظرى، وجدت فى الممارسة العملية مقابلة بين المســـألتين، وخاصـــة فـــى الســـياق الرواندى حيث تحاول الحكومة الحالية إنجاز معدلات نمو عالية من أجل تحسين مستويات المعيشة.

ومـــن المـــتوقع لمنظور التنمية المستدامة ألا يتمتع بالحيوية الاقتصادية فقط، وإنمـــا تصـــبح صديقة للبيئة أيضاً، حيث تستدعى خفض الطاقة المستخدمة وتقليل المدخـــلات الإنتاجـــية وتكثيف عملية الإنتاج. ويعد التعريف الأكثر شيوعاً للتنمية المســـتدامة ذلـــك الذى تبنته المفوضية العالمية للبيئة والتنمية WCED، والقائل بأن "التنمـــية المســـتدامة هى تلك التى تلبى احتياجات الحاضر دون الافتئات على قدرة أجيال المستقبل فى تلبية احتياجاتهم الخاصة" (Brunland 1987). وهكذا فإن منظور التنمية المستدامة يشمل كلاً من استدامة البيئة من ناحية، والاستدامة الاقتصادية من ناحية أخرى.

---

* A. M. Jose قسم الاقتصاد، الجامعة الوطنية فى رواندا.
E-mail: amjose13@hotmail.com

غـــير أنه يظل من المهم التعمق فى فهم ما تعنيه التنمية المستدامة فى السياق الـــرواندى حيـــث توجد اختلافات كبيرة فى مستوى التنمية الاجتماعية- السياسية والاقتصادية فى هذا البلد. وما لم تؤخذ هذه الأبعاد فى الاعتبار ستتجلى على الفور جوانـــب الضعف والتناقض فى مقولة التنمية المستدامة فى هذا السياق. ويعد الحيز الزمنى هو العائق الرئيسى فى هذا الشأن، أى الفترة الزمنية المطلوبة للقضاء على الفقر والبطالة من خلال التنمية المستدامة فى بلد تهيمن عليه الزراعة مثل رواندا.

إذ إن الزراعة المستدامة ذات المدخلات القليلة ستكون أقل إنتاجية وأقل ربحية إذا قورنـــت بالتكنولوجـــيات المعـــروفة (مثل تكنولوجيا الاستخدام الكثيف للأسمدة الكـــيماوية). ومـــن هـــنا تنشـــأ الحاجـــة إلـــى إدخال مزيد من التحسينات لجعل التكنولوجـــيات غير المعتادة أكثر قدرة على المنافسة وقابلية للتطبيق. ولكن السؤال هـــنا ســـيكون عما إذا كان بمقدور رواندا إهمال المطالب الحالية للفقراء، من أجل الســـعى نحـــو مســـتقبل أفضل للأجيال القادمة. وهو لأول وهلة أمر لا يسمح به الاقتصاد السياسى لرواندا. ومع ذلك لا ينبغى لهذا البلد أن يغفل عن مدى التدهور البيئى الحادث فيه.

فقـــد أدت سياســـات التنمية العرجاء فى الماضى إلى تدهور التربة الزراعية، ونضـــوب الجـــداول المائية، وزيادة الفيضانات فى مناطق أخرى، وزيادة ملوحة الـــتربة وفقـــدان التنوع الحيوى. ومن بين المشاكل البيئية فى رواندا ارتفاع الكثافة الســـكانية، وتدهـــور خصـــوبة التربة، والرعى الجائر، وتآكل التربة، ومحدودية أخشـــاب الوقود، وموجات الجفاف وخسارة الأراضى المحمية. وقد تزامن مع هذه المشكلات تلك المشكلات الاجتماعية المرتبطة بظروف ما بعد المذبحة الكبرى مثل إعـــادة توطيـــن النازحين وارتفاع معدل نمو السكان (DFID 2000). وحسبما تقول "ورقـــة استراتيجية تقليص الفقر" PRSP فإن سبيل الخروج من دائرة الفقر تتضمن تكثـــيف وتـــتجرة الـــزراعة. وســـيؤدى التكثيف المخطط للزراعة (مثل استخدام المبـــيدات والأســـمدة غير العضوية) إلى زيادة الضغط على الأرض والبيئة بشكل عام. ومن ثم فإنه من الحيوى أن تعكس استراتيجية تقليص الفقر هذا الواقع الدقيق، وأن يتم الاهتمام باستدامة التنمية (DFID 2000).

ولقـــد تعافـــت الزراعة فى رواندا بعد ١٩٩٥ بشكل غير متساو. فعندما عاد الفلاحـــون إلـــى أراضيهم تم حل الصراعات القانونية بشكل جزئى. بيد أن مشكلة إعـــادة الإعمـــار فيما بعد الصراع - والسياسة الزراعية بشكل عام- لم تتمثل فى مجـــرد استعادة مستويات الإنتاج ومؤسساته إلى ما كانت عليه قبل الحرب. إذ إن الحلول طويلة الأمد تتطلب إعادة تنظيم كل منظومة الإنتاج الزراعى. فلقد ارتبطت الصـــراعات دائماً بانخفاض مستويات التنمية مع عدم المساواة وزيادة التنافس على الموارد النادرة، وهو ما يشير إلى استخلاص هام فحواه ضرورة أن تسعى رواندا

لتحقــيق نمــو سريع وشامل. وإذا كان أساس النمو هو اتخاذ إجراءات هادفة إلى تحقيق الاستقرار وإصلاح الاقتصاد القومى، يظل التحدى هو اتخاذ هذه الإجراءات بطــريقة تؤدى إلى احتواء وتقليل الضغط الاجتماعى، وتقليل جوانب عدم التكافؤ، أو على الأقل لا تؤدى إلى تفاقمها.

ولا تنطوى الزراعة المستدامة على مجرد اختيار وتطبيق تقنيات محسنة فقط، وإنما تعنى أيضاً مراعاة الاعتبارات الإيكولوجية والاجتماعية- الاقتصادية. ويركز هــذا الفصــل على الصراعات والتناقضات المتوارثة التى تقف فى طريق إعمال مفهــوم التنمــية المســتدامة فى سياق الزراعة الرواندية. وقد استخلصنا البيانات الأساســية فــى هــذا الفصل من الدراسة الوطنية التى أجراها فرع "منظمة العلوم الاجتماعــية فــى شرق وجنوبى أفريقيا" OSSREA على استراتيجية تقليص الفقر، والــتى كان كاتب هذا الفصل أحد أعضاء فريقها البحثى (Republic Of Rwanda 2001 b) وقــد اســتخدم الباحث البيانات الأولية والثانوية بالإضافة إلى ملاحظاته ووجهات نظره الشخصية.

٢- خصائص النظم الزراعية- البيئية الستدامة

يمكن تحديد أهداف التنمية الزراعية المستدامة فيما يلى:

*الإنتاجية: وتقاس بحجم الناتج أو بالمكاسب الصافية.

*الاستقرار: ويقاس بالتغير عن متوسط الناتج أو الدخل الصافى.

*المساواة: ويقاس من زاوية توزيع الدخل.

*الاستدامة: ومن الصعب قياسها بطريقة كمية (Conway et al. 1987).

ولا يمكن بالطبع تحقيق هذه الأهداف الأربعة على نحو متساوٍ، وتشير الأمور عادة باتجاه المفاضلة بينها. فعلى سبيل المثال يمكن تحقيق الإنتاجية والاستقرار فى غياب أى من الاستدامة أو المساواة. ويبدو أن التقنيات الزراعية الكثيفة قادرة على تحقــيق الأمــن الغذائــى، ولكنها وثيقة الارتباط فى نفس الوقت بانخفاض مستوى الاستدامة والمساواة (Redclift 1992). وإذا توخينا المساواة لا ينبغى علينا أن ننسى الإنتاجية، وهو ما يعنى بالتالى الفشل فى تلبية الاحتياجات الغذائية فى الأمد القريب فى رواندا. وحتى إذا تمت تلبية هذه الاحتياجات من خلال الاستيراد، فإن التضحية بالإنتاجــية لا يمكن أن تتم بسهولة بدون تدخلات فى الديناميات الاجتماعية. فعلى ســبيل المــثال يعــتمد انتهاج تقنيات الزراعة المستدامة منخفضة المدخلات على المستوى القاعدى، يعتمد بدرجة كبيرة على اقتصاديات التكنولوجيا. ومعنى هذا أنه لا يمكــن إنجاز جميع أهداف الاستدامة بشكل متزامن ومتساوٍ، ومن ثم لا يبدو من الممكن تجنب المفاضلات (Tisdell 1988).

ومـــن الجديـــر بالملاحظة أن زيادة الإنتاج الزراعى فى كثير من المناطق قد تحققــت بفضـــل زيـــادة اســـتهلاك الأسمدة، ولكن مع زيادة ملوحة وتلوث التربة الزراعية فى الآن نفسه. وتلك هى المفاضلة التى اضطرت إليها دول كثيرة أعلنت الـــثورة الخضراء (الهند مثلاً). وينظر فى العادة إلى التنمية والانشغال الإيكولوجى كهدفين متناقضين.

ومن سوء حظ الكثيرين من أفقر صغار حائزى الأراضى الزراعية فى رواندا أنهــم يعيشـــون فى مناطق بعيدة نسبياً، ويفتقرون إلى البنية الأساسية والمؤسسات المالية والخدمات العامة، ويواجهون شروطاً سيئة فى التبادل التجارى. فبينما يكافح أولـــئك الفلاحـــون كفاحاً يومياً ضد الفقر وانعدام الأمن الغذائى، يظل من العسير علـــيهم الوصول إلى رأس المال اللازم لإنجاز التكثيف الزراعى المستدام، وهو ما يؤدى غالباً إلى الدخول فى الدائرة المغلقة لتعمق البؤس وتدهور البيئة. وبالإضافة إلـــى هـــذا فـــإن الجدل الدائر فى رواندا حول التنمية الزراعية المستدامة لم يول الاهتمام الكافى للتركيب المحصولى والتقنيات الزراعية.

وهناك من يرى (Clay and Reardon 1998) بوجود تحد ثلاثى يتمثل فى النمو الســـريع للســـكان، وتدهـــور الإنتاجـــية الزراعية، وتآكل الموارد الطبيعية. ومن الاستحالة الفصل بين تلك التحديات الثلاثة بسبب شدة الترابط والتداخل بينها. ومن المسائل التى تحتاج إلى مناقشة أكثر استفاضة فى هذا السياق: مدى وعى ومواقف الناس عند المستوى القاعدى تجاه البيئة والاستدامة، فى المناطق المتطورة زراعياً وفـــى المـــناطق ذات الموارد الشحيحة، ودور التكنولوجيا ومناسبتها فى العمل من أجل حماية البيئة والزراعة المستدامة.

٣- وضعية الزراعة والبيئة الزراعية فى رواندا

تعـــتمد الـــزراعة الـــرواندية علـــى الأمطار بشكل أساسى. ولقد أهملت هذه الـــزراعة القائمـــة علـــى الأمطار لعهود طويلة، وهو ما أدى إلى تفاقم اللامساواة وأســـهم فـــى وقـــوع الصراعات فى هذا البلد. وبالإضافة إلى ذلك كان للانفجار الســـكانى فـــى روانـــدا دوره فى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية مثل الغابات والأشـــجار الاســـتوائية. وفوق هذا وذاك، كان الفشل فى إدراك العلاقة بين الفقر واســـتغلال البيـــئة وراء زيادة المشكلة تفاقماً. وقد تجمعت كل هذه العوامل لتصنع مشـــكلات بيئـــية كبيرة مثل تراجع حزام الغابات، وزيادة تآكل التربة الزراعية، وارتفـــاع مســـتويات الغرين فى البحيرات والمستودعات المائية الكبرى، وتدهور التنوع الحيوى.

وقد وجدت دراسة ميدانية للبرنامج الوطنى لتقليص الفقر فى رواندا أن ٩٠% مـــن الســـكان العاملين فى هذا البلد يعملون فى الزراعة بشكل أساسى، بمن فيهم

٢٣% مــن العامليــن بالمــناطق الحضــرية، وأن ٨٩% من السكان يعملون فى مشــروعهم الخــاص أى لا يحصــلون على أجور مدفوعة (وخاصة أفراد الأسرة الذيــن يعملــون فى قطعة الأرض الخاصة بها). غير أن هناك القليل من الشواهد الحديــثة علــى الاضــطلاع بأنشطة ثانوية إلى جانب الزراعة (Government of Rwanda 2002).

ووجــد "المشــروع الوطــنى لتقييم الفقر" NPA الذى أنجز فى إطار "برنامج تقلــيص الفقــر" أن السكان يعانون من انخفاض الإنتاجية الزراعية ونقص الماشية الصــغيرة والكبــيرة، ومــن ثم نقص التسميد العضوى. وهناك إفادات واسعة عن تدهــور خصــوبة الــتربة الزراعــية، وكذلك غياب الإرشاد الزراعى والخدمات البــيطرية. ولوحــظ تعثر تتجرة الزراعة والتوظيف فى القطاعات غير الزراعية بســبب غــياب المراكــز السوقية وتقلب الأسعار ونقص الائتمان وارتفاع الفوائد البنكــية وغياب المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم (Government of Rwanda 2002) . ويعتــبر تراجع الإنتاجية الزراعية من الأسباب الرئيسية لتدهور الدخول فى رواندا (أنظر الجدول رقم ١)

جدول رقم (١)

اتجاهات الإنتاج والمحاصيل الزراعية فى رواندا (١٩٨٤= ١,٠٠)

المحصول	١٩٨٤ الإنتاج (طن)	١٩٨٩ الإنتاج (طن)	١٩٩٠ الإنتاج (طن)	٢٠٠٠ الإنتاج (طن)	١٩٨٤ المحصول كجم/ هكتار	١٩٨٩ المحصول كجم / هكتار	١٩٩٠ المحصول كجم/ هكتار	٢٠٠٠ المحصول كجم /هكتار/
الموز	١,٠٠	٠,١٣	١,٠٦	٠,٨٢	١,٠٠	٠,٨٩	٠,٨١	٠,٧٢
الفول	١,٠٠	٠,٨٢	٠,٨٠	٠,٨٤	١,٠٠	٠,٩٢	٠,٨٢	٠,٧١
البازلاء	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٦٥	٠,٨٢	١,٠٠	٠,٧٧	٠,٥٧	١,٣٥
فول سوداني	١,٠٠	٠,٦٧	٠,٥٧	١,٠٤	١,٠٠	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٨٩
فول الصويا	١,٠٠	٢,٠٧	٤,٦٢	١,٥٨	١,٠٠	٠,٦٩	١,١٤	٠,٤٠
السورجوم	١,٠٠	٠,٧٤	٠,٨٣	٠,٩١	١,٠٠	٠,٨٤	١,٠٧	٠,٧٩
الذرة	١,٠٠	٠,٨٤	٠,٨٦	٠,٥٦	١,٠٠	١,٠٢	٠,٩٤	٠,٨٠
المنيواهوت	١,٠٠	٠,٦٩	١,٢٣	٢,٥١	١,٠٠	٠,٨٢	٠,٦٤	٢,٣٥
البطاطس	١,٠٠	٠,٩٥	١,١٣	٣,٨٠	١,٠٠	٠,٨٩	٠,٨٤	١,٢٦
البطاطا	١,٠٠	١,٠٦	١,١٢	١,٤٠	١,٠٠	٠,٨٢	٠,٧٩	١,٠٦
البن	١,٠٠	٠,٧٦	١,١٥	٠,٤٥	١,٠٠	٠,٦٢	٠,٨٨	غير معلوم

Source: Government of Rwanda 2002.

فبينما حدثت زيادات كبيرة فى الإنتاج الوطنى من المحاصيل الرئيسية نلاحظ تـراجع غلة الهكتار، وهو ما يعنى أن معظم الزيادات الإنتاجية قد نتج عن التوسع فى المساحة المنزرعة، وليس من خلال رفع مستوى الإنتاجية.

وإذا أريـد للفلاحيـن أن يـرفعوا من مستوى إنتاجيهم يلزمهم الوصول إلى المدخـلات الضـرورية. وقـد وجـدت دراسـة أجريـت مؤخرا فى مقاطعتى "روهينجرى" و"جسينى" أنه فى أربع من المناطق الخمس التى أجريت بها الدراسة كـان نقص الأسمدة عائقاً رئيسياً أمام زيادة الإنتاجية الزراعية. بل إنه خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ انخفضت نسبة الفلاحين الذين يستخدمون الأسمدة الكيماوية مـن ٧% إلـى ٥%. ومن العوائق الرئيسية الأخرى أمام استخدام الأسمدة نقص المعـرفة، بمعـنى أن الفلاح قد يدرك فائدة السماد ولكنه لا يعرف كيفية استعماله (Government of Rwanda 2002).

ومـن المـرجح أيضاً أن تكون إنتاجية العمل الزراعى والدخول الزراعية قد تأثـرت بمـرض الإيدز، حيث إن الفئة الأكثر عرضة للإصابة به هى فئة السكان البالغيـن النشطين اقتصادياً وذوى المستويات العالية من المهارات الزراعية (أنظر الجـدول رقم (٢) الذى يوضح مؤشرات مختارة لمستويات المعيشة فى رواندا). إذ تقـدم البيانات المستخلصة من الدراسة الميدانية لمستويات معيشة الأسرة المعيشية صورة واضحة عن انخفاض مستويات التتجرة فى المناطق الريفية. وتفيد البيانات الخاصـة بالاسـتهلاك فى الأسرة المعيشية أن قرابة ثلثى القيمة النقدية المفترضة للإجمالى الاستهلاك الغذائى فى المناطق الريفية لا يمر عبر الأسواق.

وبالإضافة إلى المحاصيل الغذائية يقوم عدد كبير من الأسر المعيشية بزراعة البـن والشـاى. ويفـيد تعـداد عام ١٩٩٩ إلى أن حوالى ٤٠٠ ألف فلاح صغير يقومون بزراعة البن (وهو ما يعادل ٦٠% فقط عن عددهم عام ١٩٩٤)، ويتم هذا غالباً عن طريق أشجار مزروعة يزيد عمر ربعها عن ثلاثين عاماً.

جدول رقم (٢)

مؤشرات مختارة لمستويات المعيشة فى رواندا

المؤشر	المتوسط للبلد
*نسبة من لا يملكون أرضا	١١,٥%
*نسبة من يملكون أقل من ٠,٢ هكتار	٢٨,٩%
*نسبة الأطفال المسجلين فى التعليم الابتدائى	٧٢,٦%
*البعد عن مصدر الماء الصالح للشرب	٧٠٣ أمتار
*التعرض للمرض أو الإصابة خلال الأسبوعين السابقين على الدراسة الميدانية	٢٥,٥%
*متوسط أيام المرض خلال هذين الأسبوعين	٨,٣ يوم
*دليل الفقر الغذائى	٦٧,٨%
*دليل الفقر المطلق	٤١,٦%
*دليل الفقر	٦٠,٣%
*معامل جينى	٠,٤٥١

هذا وقد قام الفلاح الرواندى بإحداث تغيير جذرى فى المحاصيل فى الفترة بيـــن ١٩٩٠ و ٢٠٠١، حيث حدث تراجع كبير فى زراعة البن والموز بينما زاد إنـــتاج الـــبطاطس الأيرلندية والمينهوت. وربما حدث هذا التحول بسبب الضغوط الناتجة عن نقص حصة الفرد من الأرض المتاحة وتدهور أسعار وغلة المحاصيل.

وقـــد حصل المنتجون فى بعض الأحيان على أسعار منخفضة جداً لحاصلاتهم بســـبب المشـــكلات التســـويقية. فعلى سبيل المثال حدث انخفاض كبير فى أسعار الـــبطاطس- وحديـــثاً جداً الخضروات- فى مناطق الشمال الغربى. ومن المرجح اســـتنتاج أن الحالـــة السيئة للطرق فى بعض المناطق تقيد المنافسة وتزيد تكاليف الـــنقل وتقلل أسعار المنتجين. وقد قامت الدراسة المذكورة سابقاً بجمع البيانات عن أسعار المنتجين ووجدت أن هناك تفاوتاً كبيراً فيها الأقاليم المختلفة على الرغم من صـــغر حجـــم روانـــدا. وربما يكون إغلاق المستودعات التابعة لشركة "أوبروفيا" الحكومية المتخصصة فى التوزيع من عوامل تقليل الإمكانيات التسويقية للمحاصيل القابلة للتخزين.

وتعتـــبر الأرض الزراعـــية أهم أصل إنتاجى بالنسبة للأسر المعيشية الريفية الفقـــيرة، كمـــا كان حجم ما تحوزه هذه الأسر من الأرض الخصبة واحداً من أهم العوامـــل الـــتى استخدمت فى تصنيف فئات الفقر بالنسبة للأسر المعيشية فى إطار المشروع الوطنى لتقييم الفقر. ولمعظم السكان فى رواندا حيازة للأرض الزراعية، ولكـــن بمســـاحات محـــدودة. ووجـــدت دراسة "استبيان مؤشرات الرفاه الرئيسية" CWIQ أن ٨٥% مـــن الأســـر المعيشية الريفية قد أفادت بأنها تملك أرضاً ولكن متوســـط الحـــيازة بيـــنها كان ٠,٧١ من الهكتار، كما وجد أن ٩٥% من الفلاحين يزرعون أقل من هكتارين (Government of Rwanda 2002).

وبالإضافة إلى هذا يعتبر كل من المسكن والدواب من الأصول ذات الأهمية، وتدخل كعنصر أساسى فى تحديد درجة الفقر. وهناك عدد كبير من الأسر المعيشية الـــتى ليس لديها سكن ملائم. كما تناقصت مستويات امتلاك الماشية بشكل درامى خـــلال عمليات الإبادة الجماعية. كذلك حدث تغير فى توزيع الماشية، حيث دخلت بعـــض القطعـــان الكبرى رواندا من الشمال. وأفادت دراسات الأمن الغذائى التى أجراها "صندوق إنقاذ الأطفال" SCF أن معظم الأسر المعيشية فى جميع أنحاء البلد قـــد فقدت الكثير من الرؤوس التى كانت تملكها. وهو وضع ينطوى على خطورة كبـــيرة بالنسبة للنظم الزراعية، حيث تمثل المخلفات الحيوانية وسيلة مهمة للحفاظ علـــى خصـــوبة الـــتربة الزراعـــية، وكذلـــك لإعداد هذه التربة لاستخدام السماد الكـــيماوى. ومن ثم تراجعت نسبة الفلاحين الذين يستخدمون الأسمدة العضوية من ٩٥% إلى ٦٩%. كما تراجعت المساحات التى يستخدم فيها هذا النوع من الأسمدة

من ٧٠% إلى ٥٧%، وذلك خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ (Government of Rwanda 2002).

فضلاً عن هذا تراجعت الاستثمارات البيئية فى رواندا. وبالإضافة إلى تناقص استخدام المدخلات الحديثة والتقليدية، ساءت إلى حد كبير الممارسات البيئية خلال التسعينيات. فقد تناقصت نسبة الأراضى التى تستخدم فيها استثمارات لحماية البيئة من ٩٣% عام ١٩٩٠ إلى ٦٥% عام ٢٠٠٠ (Government of Rwanda 2002). ولا يتبع معظم فلاحى رواندا الممارسات العلمية فى الزراعة، وهو ما يؤدى إلى إهلاك التربة الزراعية (Clay and Lewis 1996).

ويعتبر القطاع القابل للتتجرة فى الزراعة الرواندية هو الأتم استعداداً للتوسع فوراً. وقد كان معدل النمو الزراعى فى رواندا ٠,٥% خلال الثمانينات و ٣,٩% فى التسعينيات. وعلى الرغم من تأثر الرقم الخاص بالتسعينيات بالمجزرة البشرية فإن الأرقام الخاصة بالثمانينيات تكشف أيضاً كيف كان النمو الزراعى البطىء من أهم عوامل الأداء الاقتصادى غير الملائم منذ الثمانينيات. وقد عكس هذا النمو الاقتصادى البطىء مدى ضيق قاعدة الموارد وانخفاض خصوبة التربة الزراعية والانخفاض غير العادى فى استخدام المدخلات الحديثة. ومن الضرورى للتغلب على هذا التراجع أن يتم تشجيع التغيير فى الأساليب الإنتاجية، بما فى هذا زيادة استخدام المدخلات. فمن المتوقع أن يؤدى استخدام كميات أكبر وأفضل من الأسمدة إلى زيادة معدل النمو فى القطاع الزراعى بحوالى ٤ نقاط مئوية ليصل معدل النمو الإجمالى فى القطاع إلى ٥,٣% (Mellor 2001).

ولم يؤد استخدام المدخلات الزراعية وزيادة الاستثمارات بعد إلى تحقيق المستويات التى كانت قائمة قبل الحرب. فبدون استثمارات كبيرة فى مجال مقاومة تآكل التربة الزراعية، وبدون استخدام الأسمدة (عضوية وغير عضوية) سيتواصل تآكل التربة الزراعية وانخفاض خصوبتها لتصبح مشكلات من العسير حلها. ومن ثم ستكون النتائج الغنية عن البيان: انخفاض الإنتاجية الزراعية، وانخفاض الدخول الريفية، وتهديد الأمن الغذائى فى كل أنحاء رواندا. وتقول نتائج دراسة أجريت على الموسم الزراعى عام ٢٠٠٠ أن سياسات واستثمارات ما بعد الحرب لم تؤد بعد إلى حدوث تقدم كبير فى اتجاه التحول من قطاع زراعى معيشى إلى قطاع ذى توجه تجارى (Valerie et al. 2001).

ويرى البعض (Clay and Kampayana 1997) أن التحدى الأكبر الذى يواجه الأسر والمجتمعات المحلية والحكومة هو إلغاء جوانب اللامساواة المتجذرة فى التوزيع الحالى للحيازات الزراعية، عن طريق تزويد الوطن بالشبان والشابات المتمتعين بالمهارات، والنفاذ إلى الائتمان، والإرشاد، وفرص التوظيف الضرورية لبناء مستقبل يتجاوز سياج الأشجار الذى يحيط بمزارع أسرهم. وتؤكد دراسة

حديثة أجريت فى إطار "المشروع الوطنى لتقييم الفقر" زيادة جوانب اللامساواة فى توزيع الدخل فى منذ الثمانينات وحيث ارتفع معامل جينى من ٠,٢٧ إلى ٠,٤٥٥.

ومن المهم أيضاً مراعاة البعد الإقليمى عند إخضاع الإنتاج الزراعى لتحليل العلاقات بين البيئة والصراع فى رواندا. فقد كان الفلاحون فى الشمال الغربى أكثر قدرة على تحقيق إنتاجية أعلى، وزراعة المحاصيل عالية القيمة. ومن ثم فقد كان الوضع فى هذا الإقليم أقل حرجاً من القسم الجنوبى للبلد (Percival and Homer-Dixon 1995). كما يوضح "هومر- دكسون" (Homer Dixon 1991) فإن الآثار الاجتماعية للتدهور البيئى قد تمثلت فى انخفاض القدرة الزراعية، وتراجع الاقتصاد الإقليمى، ونزوح السكان وتفكك مؤسسات السلطة والعلاقات الاجتماعية، ومن ثم إنتاج وتفاقم الصراع بين الجماعات. ولذلك فإن سياسة التنمية الزراعية التى لا تسهم فى التكثيف المستدام للزراعة، لن تستطيع بحال من الأحوال أن تقلص إلى أدنى حد المشاكل التى تواجه الاقتصاد الرواندى.

٤- الإنتاجية والاستقرار

على الرغم من حقيقة التناغم أو الانسجام على المستوى النظرى بين الحماية/ الاستدامة البيئية للزراعة وبين التنمية الاقتصادية، هناك نوع من المفاضلة أو المقايضة بينهما فى الممارسة العملية. ويلاحظ هذا بشكل أوضح فى البلدان النامية التى تتسم اقتصاداتها بسيادة النشاط الزراعى، والتى تجاهد حالياً من أجل تحقيق الحد الأدنى من مستويات المعيشة الكريمة لسكانها. ولم يحدث من قبل قط أن بذلت محاولات لإدخال الزراعة عالية التقنية فى رواندا مثل تقنية الأسمدة الكيماوية، ومن ثم فهي لم تعرف تلك المدخلات التقنية العالية التى ألحقت الضرر بالبيئة ضرراً جسيماً فى بعض البلدان النامية الأخرى. فقد كانت الزراعة الرواندية زراعة معيشية بالأساس، كما لم تبذل جهود كافية للخروج من حلقة الإنتاجية المنخفضة هذه.

ومع ذلك فإن التشديد على دفع الاهتمام بالتكنولوجيا الجديدة، كما جاء فى ورقة "استراتيجية تقليص الفقر" للحكومة الرواندية، قد يزيد التباين الإقليمى داخل البلد سوءًا، حيث قد لا يكون الفلاحون فى الأقاليم الأقل غنى بالموارد قادرين على التمشى مع استخدام التكنولوجيا الجديدة. فهم مكبلون بتشوهات الأسعار السوقية لكل من المدخلات والمخرجات الإنتاجية، وبنقص الحوافز الحكومية (رأس المال العام، الطرق، رأس المال الخاص، رأس مال المجتمع المحلى مثل منشآت الرى على النطاق الصغير...)، فضلاً عن تعذر الوصول إلى النقود ومصادر المعلومات الضرورية لشراء المدخلات واكتساب المعرفة الخاصة بالتطبيقات التكنولوجية الجديدة.

ولكن ماذا إذن السبب فى التدمير الإيكولوجي الذى عرفته رواندا؟ هناك الكثير من الإجابات علي هذا التساؤل، والتى تنطلق من زوايا نظر مختلفة للموضوع. بيد أن هـناك سـبباً يبدو دائماً الأكثر بروزاً، وهو أن الانفجار السكانى فى رواندا قد تسبب فى الضغط الزائد على الموارد الطبيعية مثل الغابات ومصادر المياه. وهناك حاجـة إلى أخذ بعض النقاط فى الاعتبار لدى مناقشتنا لهذا التفسير. أولها أنه حتى لـو كان الانفجار السكانى قد تسبب بالفعل فى اتساع مساحة الأرض المنزرعة، لا يجـوز أن نـنزلق إلى تلك الرؤية شديدة التبسيط للعلاقة بين نمو السكان والتدهور البيـئى. فإذا كان هذا الدور المنسوب للنمو السكانى صحيحاً، فقد كان من الممكن للاسـتثمارات العامة أن تقوم بدورها فى التعامل مع عواقب ذلك من خلال العمل علـى زيادة القدرة الإنتاجية للأرض الواقعة بالفعل تحت ضربات المحراث، ومن ثم لكان التدهور البيئى أقل بكثير مما وقع.

ومـن ناحـية أخرى فإنه لو كان قد تم احتواء الزيادة السكانية بشكل ملموس، لكـان مـن المنطقى أن تحدث زيادة كبيرة فى دخل الفرد، ومن ثم فإنه نظراً لأن الطلـب على منتجات مثل الحليب واللحوم والأخشاب يتصف بالمرونة الكبيرة مع الدخـول المـرتفعة، كانـت النتيجة الطبيعية هى استمرار الطلب الكلى على هذه المنتجات بذات معدلاته، ومن ثم استمرار التدهور البيئى فى ظل غياب الإجراءات الفعالـة للحفـاظ على التوازن البيئى. كذلك فإن تباطؤ النمو السكانى قد يؤدى إلى تناقص المساحات المنزرعة، ولكن ليس من المرجح أن يؤدى هذا فى حد ذاته إلى إحـداث تغيـير ملحوظ فى الحالة الكلية للتدهور البيئى. ومن ثم ينبغى النظر إلى الأخـير علـى أنه نتيجة منطقية للإخفاق فى التعامل مع مشكلة زيادة الطلب على الغـذاء وعلـف الماشـية والمنـتجات الغابـية الأخرى، عن طريق الاستثمارات والتغييرات التكنولوجية والترتيبات المؤسسية الضرورية للإدارة المتوازنة للموارد.

وبالنسـبة لرواندا كان نمو الناتج المحصولى بمعدل أقل بقليل من معدل النمو السـكانى، وهـو ما يعنى أن دخول الفقراء لم تحقق زيادة، حيث لا تزال غالبيتهم العظمـى تعتمد على الزراعة المعيشية. وقد أدى استمرار الفقر الريفى فى رواندا إلـى زيـادة الضـغط علـى الموارد الغابية. ونظراً لأن أسعار أخشاب الوقود قد استمرت فى الارتفاع فى المناطق الحضرية وشبه الحضرية، أصبح قطع الأشجار مصـدرًا جذابـاً لتحقـيق الدخل بالنسبة لفقراء الريف، إذ إن التكلفة الوحيدة التى يتكـبدونها فى سبيل هذا تتمثل فى تخصيص عدد من ساعات العمل الأسرى لهذا النشـاط، بـل إنهم يعملون فى كثير من الأحيان تحت حماية المقاولين والوسطاء أصـحاب النفوذ. ومن ناحية أخرى فقد أدى استمرار الفقر إلى تقليل تكلفة العمل، ومـن ثم أصبح أولئك الفلاحون مصدرًا أرخص للعمل وأسهل استغلالاً من جانب

المقاوليـــن الذين يوظفونهم فى الأنشطة غير القانونية لقطع وإزالة الأشجار ونقلها أيضاً.

ويمكن القول إن تدهور البيئة الريفية فى رواندا ينشأ من مصدر واحد رئيسى، ألا وهـــو إزالـــة الغابات وتدهور نوعية الأرض بسبب خسارة الغطاء النباتى، وما ينـــتج عـــن هذا من انخفاض منسوب المياه وتآكل سطح التربة. وقد كان لهذا أثره علـــى إنتاجية التربة الزراعية، وانكشافها أمام تقلبات سقوط الأمطار، وتناقص مياه الشـــرب وكـــلأ الماشـــية وأخشاب الوقود، مما يخلق المزيد من الصعاب فى حياة فقراء الريف، وبخاصة النساء والأطفال.

وهناك مصدر رئيسى آخر للتدهور البيئى فى بلدان أخرى كثيرة، ولكن الحال لـــيس هكـــذا فـــى رواندا، ألا وهو استخدام أساليب الزراعة الكثيفة، وسوء تطبيق أســـاليب زيـــادة غلـــة المحصول عن طريق الاستخدام الزائد لمدخلات مثل المياه والأسمدة الكيماوية والمبيدات، مما يسبب انخفاض مستويات المياه وزيادة ملوحتها وتلـــوث مياه الشرب وتدهور أنشطة صيد الأسماك. ومع ذلك فإن إزالة الغابات – ولـــيس استخدام الكيمياء فى الزراعة – هو الذى يشكل تهديدا حقيقياً للبيئة الريفية فى رواندا. حيث لا تزال الزراعة تتوسع أفقياً وليس رأسياً.

وممـــا ضاعف من حجم المشكلة أيضاً تلك العلاقة بين الفقر وما يحدث للبيئة. ولقـــد فشلت استراتيجيات التنمية التى اتبعتها رواندا خلال العقود الماضية فى تقليل الفقـــر بشـــكل ملمـــوس. وممـــا زاد الطيـــن بلة الصراعات الأهلية التى شهدتها التســـعينيات. وبـــدون تحقـــيق خفض كبير فى مستويات الفقر فى رواندا لن يكون هناك سبيل للتحكم فى الاستنزاف الواقع على الموارد الطبيعية، كما أن هذا يفضى بالتالى إلى تراجع الإنتاجية والاستقرار.

إن العلاقـــة بيـــن التنمـــية وإزالة الفقر تكاد تلخص معضلة التنمية فى البلدان النامـــية، حيث يقال إن هناك حاجة إلى زيادة النشاط الاقتصادى ما بين خمسة إلى عشـــرة أضـــعاف حتى تتم إزالة الفقر، ولا شك أن هذا سوف يلقى بعبء مستحيل علـــى المجال الإيكولوجى. ومن ناحية أخرى، فإنه بدون حدوث تقليص كبير للفقر لـــن يكـــون هـــناك سبيل أمام إيقاف الاستنزاف الذى تتعرض له الموارد الطبيعية (Roumasset 1990). وإذا أخذنـــا فـــى الحســـبان تخلف رواندا من حيث مستويات المعيشة، فإنه لن يكون من المناسب التوصية بخفض معدل النمو. فعلى الرغم من ثبوت التكلفة البيئية لاستراتيجيات التنمية المتبعة حالياً، فإن هذه التكلفة تبدو أقل فى الأهمـــية مقارنـــة بجوانـــب القلـــق الحالية بشأن تلبية الاحتياجات الأساسية، نظراً للشـــروط الاجتماعـــية– السياسية القائمة حالياً فى رواندا. وفى الوقت نفسه يلوح هـــناك نوع من التشديد الزائد أو المبالغة إزاء تصور الصراع بين الفقر والبيئة، إذ يـــبدو واضـــحاً أن مســـتوى التدهور البيئى أمر عالمى أو كلى بغض النظر عن

مســتوى الفقر والتنمية الاقتصادية. أما الاختلاف الوحيد فيمكن فى طبيعة التدهور البيــئى فــى بعض الأقاليم. ففى البلدان المتطورة يلاحظ أن هذا التدهور ناجم عن الصــناعة ونمــط الحــياة القائم هناك، وهو وضع مختلف تماماً عن البلدان الأقل تطوراً.

أمــا بالنســبة للاســتقرار الزراعى فينبغى عدم نسيان الدور الهام الذى تلعبه العوامــل المناخــية. وتعتــبر التقلبات المناخية فى رواندا تهديداً حقيقياً لاستقرار زراعتها المعتمدة على مياه الأمطار. ومما يجدر ذكره أن منشآت وأعمال الرى لم تــتطور بعــد بشكل مرضٍ فى رواندا، حيث إن الأراضى الزراعية المروية بغير مياه الأمطار لا تزيد نسبتها عن ٠,٤% (Republic of Rwanda 2001 c).

ومــن الملاحــظ الاســتبعاد الــتام، فى مجمل الجدل الدائر فى رواندا بشأن الزراعة، لدور التكنولوجيا فى عملية التنمية الزراعية المستدامة. ومن الواضح أن التكنولوجــيا التقلــيدية قــد تكون ملائمة من أجل إدارة مستدامة للأصول الطبيعية بشــرط انخفــاض ضغوط الطلب، ولكنها تصبح غير ذات جدوى وغير فعالة فى سياق يتصف بالضغط المتصاعد على موارد الأرض الهشة.

وهــناك زاويــتان رئيســيتان ينــبغى من خلالهما تحليل الحاجة إلى استخدام تكنولوجــيات مناســبة لتحقــيق التنمية الزراعية المستدامة. أولاهما تتعلق بدراسة جــدوى اســتخدام التكنولوجــيا المعنية على المستوى العملى، والأخرى هى مدى ملاءمة التكنولوجيات عالية الإنتاجية لتحقيق هدف الزراعة المستدامة.

وتعتــبر التكنولوجــيا الأثــيرة فى الحديث الآن عن الاستدامة الزراعية هى تكنولوجيا المدخلات المنخفضة والزراعة العضوية أو الطبيعية. وقد اقترح الباحث فــى مكــان آخر أن الزراعة المستدامة منخفضة المدخلات هى أقل إنتاجية وأقل ربحــية مقارنــة باســتخدام تكنولوجــيا معــتدلة. ومن ثم فإن تقرير جدوى هذه الممارسات الزراعية يعتمد على الربحية المحققة على مستوى الفلاحين.

وفــى ســياق الظروف السائدة فى رواندا، يتناقض النسق الزراعى منخفض المدخــلات مــع الجوانــب البيئية الأخرى مثل التشجير. فبينما ينشغل حماة البيئة بالحفــاظ على الغابات، نجد أن تكنولوجيات الزراعة المستدامة منخفضة المدخلات تتطلب ممارسات زراعية للتوسع الأفقى بسبب زيادة الضغط السكانى وما ينتج عنه مــن مطالب غذائية متصاعدة، أما التدخلات الحديثة المبنية على العلم والتكنولوجيا فلديها القدرة على رفع كثافة استغلال وإنتاجية الأرض الزراعية، وإن كانت بشكل عــام لا تنشــغل باعتــبارات الحفــاظ علــى البيئة. وتعتبر الاستفادة المثلى من التكنولوجــيا الحــيوية بالغــة الأهمــية لتحقيق زراعة مستدامة من حيث عناصر الإنتاجية والاستقرار والاستدامة للنظم الزراعية.

وفي رأينا أن الصراعات والمتناقضات المتصلة بعنصري الإنتاجية والاستقرار تحتاج إلى معالجتها على مستويي السياسات العامة والتكنولوجيا. وينبغي أن تحصل الانشغالات البيئية على مكانة واضحة في تخطيط السياسات العامة. ومن المهم إدراك أن الفقر والبطالة ليسا مسئولين وحدهما عن المشكلات البيئية الراهنة حيث البحث عن الحلول طويلة الأمد من خلال مسارات مستديمة بيئياً. ويعتمد إدراج الجوانب البيئية في تخطيط السياسات العامة على حد كبير على وعي الشعب بالبيئة ومواقفه إزاءها. ومن المؤكد أن تطوير تكنولوجيات قابلة للحياة اقتصاديا وصديقة للبيئة سوف يحتاج إلى وقت طويل قبل أن يتمكن من إنجاز هدفي الإنتاجية والاستقرار.

٥- الاستدامة

لقد جرى تعريف وشرح مقولة الزراعة المستدامة بعدد من الطرق. ومن الصعب تحاشي التناقضات – حتى على المستوى المفاهيمي- بين مصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية. فبينما يختلف تصور الاحتياجات من بيئة وثقافة إلى أخرى في الجيل الواحد، يظل تصور الأجيال المستقبلية لاحتياجاتهم أبعد من محاولات تخيلنا الآن، وعلى الرغم من بعض الحسابات التي يمكن إجراؤها على أساس بعض المعايير الثابتة والقائمة على ما ينظر إليه حالياً على أنه احتياجات إنسانية أساسية.

وفيما يتعلق بالعنصر الخاص بالاستدامة، فقد أغفل الجدل الدائر حول التنمية الزراعية المستدامة جانبين مهمين، أولهما الأثر بعيد المدى (العابر للأجيال) والأثر قصير الأمد (داخل الجيل الحالي) للتنمية الزراعية المستدامة، وثانيهما يتمثل في الاختلافات القائمة بين الأقاليم والجهات المختلفة داخل رواندا من حيث مستوى وعملية الاستدامة، ومن ثم إهمال التفاعلات الاجتماعية- الإيكولوجية.

وقد اتسم مفهوم الاستدامة بالتشوش فيما يتعلق بالمجتمع الرواندي المعاصر، مما يجعل من الصعب التغلب على التناقضات بين مصالح الجيل الحالي والأجيال المقبلة. ولما كانت الاحتياجات الأساسية لغالبية الروانديين غير ملباة، تكون المسائل مرتبطة أساساً بالأمد القريب وليس البعيد. ويظل السؤال هو كيف يمكننا النظر إلى الزراعة المستدامة في وقت تعجز غالبية الشعب عن تحقيق استدامة في سبل العيش. وبالنسبة للمواطن الرواندي العادي يعتبر همه اليومي في كسب القوت أولى بكثير من التفكير في مسألة الاستدامة العابرة للأجيال.

ويرى البعض (Chambers 1987) أن التنمية المستدامة يمكن إنجازها من خلال توفير سبل العيش للجماعات التي تقاسي الفقر المدقع، حيث إن هذا هو الذي يضمن استقرار البيئة وزيادة الإنتاجية وصياغة توازن ديناميكي بين السكان

والمــوارد. ومــن ثم ينبغى البحث عن حل لهذا عن طريق تنمية ذات أثر إيجابى علــى ســبل العيش، وبالمثل تحقق الاستدامة فى المستقبل. وهكذا فإن التحسينات قصــيرة الأمــد علــى مستويات المعيشة تخلق الظروف المواتية لاستخدام إنسانى مســتدام للبيئة ولسبل فى العيش قائمة على كثافة المدخلات. وستكون هذه الحلول جــيدة بالنســبة للأقالــيم الفقيرة فى الموارد حيث تعيش غالبية السكان تحت خط استدامة سبل العيش.

ولكن ماذا سيحدث حينما يتجاوز أغلبية السكان هذا الخط؟ هل سيعملون على ضــمان استدامة النظام لأنهم يعرفون أن بقاءهم يتوقف عليه؟ أم أنهم سيتصرفون مثل نظرائهم فى الأقاليم الغنية بالموارد من حيث الاستغلال الزائد للموارد الطبيعية وسوء استخدامها؟

تبيــن الــتجارب السابقة أنهم سوف يمضون على الأغلب فى الطريق الثانية. وبعــبارة أخرى، فإنه بمجرد أن تستقر سبل المعيشة من حيث إحياء التربة وعودة المياه الجوفية إلى مستوياتها.... الخ، يميل البشر إلى الاستمرار فى استغلال النظام الطبيعى بقصد قطف الثمار على الأمد القصير.

وبالمــثل، فإن مسألة الآثار والاستدامة البيئية فى الأقاليم المتطورة تمضى إلى ما هو أبعد من مجرد التوصل إلى سبل العيش المستدامة. فهذه الأقاليم ذاتها تواجه هــى الأخــرى مشــكلات بيئية حادة على الرغم من حقيقة كونها قد وصلت إلى مســتويات أعلــى وأكثر استقراراً فى هذا الصدد. وبالإضافة إلى هذا هناك علاقة إيجــاب بيــن مســتويات الدخول المرتفعة والتدهور البيئى، وذلك حتى فى البلدان الفقيرة مثل رواندا.

وعمومــاً يوضــح الجــدول رقــم (٣) حالــة البيــئات المختلفة – الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية – والسياسات العامة السائدة فى رواندا، من حيث مستوى وعلمية الاستدامة.

جدول رقم (٣)

حالة ووضعية الزراعة المستدامة فى رواندا

البيئة الطبيعية:	
(١)	تدهور التربة الزراعية وزيادة الملوحة.
(٢)	اســتنزاف المــوارد الطبيعية مثل الغابات والموارد المائية بسبب الضغط السكاني
(٣)	تعــرض الطبيعة الصخرية للأرض الزراعية لتآكل التربة بسبب اعتماد البلد على مياه الأمطار كمصدر وحيد
(٤)	تآكل الغطاء النباتي

البيئة الاقتصادية	
(١)	زراعة معيشية ومحاصيل منخفضة القيمة
(٢)	معدلات نمو جامدة
(٣)	مستوى مرتفع من اللاتنمية أو التخلف
(٤)	قاعدة موارد ضعيفة للمجتمع الريفي
(٥)	ضعف المنتج والتسويق
(٦)	انخفاض الفائض القابل للتسويق وانخفاض الربحية
(٧)	انخفاض مستويات المعيشة
البيئة الاجتماعية	
(١)	انخفاض مستوى الاستهلاك الاجتماعى، والقدرات الخاصة بالقراءة والكتابة، والصحة والصرف الصحى، ومياه الشرب.... الخ
(٢)	انخفاض مستوى الوعي السياسي
(٣)	الأولوية معطاة للبقاء في الأمد القصير
(٤)	انخفاض مستوى الوعي البيئي
بيئة السياسات العامة	
(١)	إهمال صناع السياسات فى الماضى للتقنيات المهتمة بالحفاظ على البيئة
(٢)	إهمال وابتعاد حكام الماضى عن المؤسسات المحلية وعملية المشاركة وإدارة المجتمعات المحلية والمعرفة المحلية
(٣)	السياسات التنموية العرجاء فى الماضى واستخدام تقنيات غير مناسبة
(٤)	إهمال الزراعة والتنمية الريفية المتكاملة
(٥)	الإدراك مؤخرا من جانب صناع السياسة لأهمية النمو الشامل المستدام
مستوى وعملية الاستدامة	
(١)	وجود أدنى مؤشرات الاستدامة في بعض الأقاليم
(٢)	الاحتياج الملح لتوليد الوعى باستدامة البيئة عن طريق التعليم الرسمي
(٣)	الحاجة إلى سياسات ملائمة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والمؤسسات من أجل رفع مستويات الاستدامة
(٤)	بوجه عام توجد رواندا فى قاع جدول مؤشرات الاستدامة، ومع ذلك توجد إمكانية للنمو المستدام

Source: Republic of Rwanda 2001.

إن المشكلات البيئية فى رواندا شديدة الوضوح، وفحواها أن تزايد الضغط السكانى قد أدى إلى زيادة الاعتماد على الزراعة، والأرض، ومن ثم تدهور التربة

الزراعــية وإزالــة الغابات واستنزاف المصادر المائية. ومن الأمور الواضحة فى رواندا أن مواقف السكان من الأرض تنبثق أساساً من اعتمادهم الكبير عليها. ومن ثــم فــإن نقــص نظــم الـــرى والتكنولوجيات الزراعية يجعلهم أكثر انكشافاً أمام الصدمات إلى جانب سيطرتهم الضعيفة جداً على النسق الزراعى- الإيكولوجى.

ومع ذلك فإن البلد الذى لديه إمكانيات كبيرة لاستيعاب تكنولوجيا محافظة على البيــئة هــو الأقدر على تحقيق السيطرة على التغيرات المناخية من عام لآخر من خــلال استخدام نظم رى توفر الحماية من التقلبات، ومن ثم لا يرجح أن يجد مشقة فــى تحقــيق الاســتدامة على الأمد الطويل (عبر الأجيال). ومن ثم فإن الرابطة الحــيوية بيــن أنمــاط العيش والتنمية من ناحية، وبين البيئة والاستدامة من ناحية أخــرى، تتمثل فى مواقف السكان ووعيهم. ولا يمكن تحقيق هذا ولا ذاك بسلاسة بــدون توفــر عوامل اقتصادية ومؤسسية أخرى تعمل على تحقيق تنمية مستدامة فعالــة. ولهــذا يعتــبر بناء الوعى وسط الشعب وصناع السياسة فى رواندا مطلباً عاجلاً.

ومــن المهم أيضاً إدراك أن الوعى الذى يتولد من خلال أنشطة قوى خارجية مــثل المــنظمات غــير الحكومية لا يتوقع له الاستدامة، وهو محدود التأثير نظراً لضــخامة المشاكل المطروحة. ولذلك هناك حاجة إلى تدعيم برامج التوعية ومحو الأمية. وحتى يكون أثر هذه البرامج فعالاً ينبغى أن تتمتع بدعم من سياسات الدولة ســواء أكانــت ذات صــلة بالتدخلات السوقية أم لا. وتتضمن التدخلات السوقية: سياســات التســعير، سياســات الدعــم الاجتماعى... الخ. فما لم تعكس السياسات الســعرية الاهــتمامات البيئية سيكون من الصعب تغيير مواقف السكان من البيئة. وعلــى المســتوى المؤسسى تعتبر التدخلات الحكومية ذات أهمية مماثلة فى إزالة التشوهات القائمة فيما يتعلق بكل من الأرض والعمل وأسواق رأس المال.

٦- التنمية المستدامة العادلة

أصــبحت المشكلات البيئية بالغة الحدة فى رواندا منذ الثمانينيات، مثل تدهور الــتربة واســتمرار زيادة الضغط السكانى والتوزيع غير العادل للأرض. وقد أدت نــدرة الأرض الصالحة للزراعة إلى ارتفاع معدل البطالة الريفية وازدياد مشاعر الســخط بيــن الفلاحيــن. ومــن الواضــح كمــا أسلفنا أن هذا لا يؤثر فقط على اســتراتيجيات وتكتــيكات الفاعلين السياسيين والعسكريين، وإنما يتسبب أيضاً فى إشــعال العــنف السياســى (EDC 2001). وغالــباً ما تتناقضت مسائل العدالة مع اســتراتيجيات التنمية، ولم تراع قط لدى وضع السياسات أو اختيار التكنولوجيا فى رواندا.

ويرجع هذا إلى البنية الزراعية القائمة أكثر مما يرجع إلى التكنولوجيات. وهكذا كانت التنمية فى رواندا عرجاء نوعاً ما. فالفقر لا يزال موجوداً والجهل مستمر والضغوط على البيئة متزايدة. فما العمل إذن من أجل تحقيق تنمية أكثر عدلاً واستدامة؟ وقبل التصدى لمسائل العدالة ينبغى التعامل أولاً مع تشوهات البنية الزراعية، وهو الجانب الذى لم يلق سوى قليل من الاهتمام فى السياق الكلى للزراعة المستدامة. ومن المتصور فى ظل السياسات الاقتصادية الجديدة أن يصبح صغار الفلاحين غير قادرين على الاستمرار، لأن النظام المتمحور على السوق لن يكون فعالاً فى أغلب الأحوال بالنسبة لتلبية احتياجاتهم. وينبغى على الدولة أن توفر شبكات الأمان لهذه الفئات الاجتماعية فى المراحل الأولى من عملية اللبرلة الاقتصادية. وما لم تضطلع نظم الإنتاج بخدمة احتياجات صغار الفلاحين والمعدمين لن تتصف هذه النظم بالاستدامة، ولو حتى فى الأجل القصير. وفوق هذا فإن العدالة المتصورة بهذه الطريقة (أى إحداث تغييرات فى البنية الزراعية) ستحتاج إلى وقت طويل لمعالجة مسائل مثل البطالة والفقر. وهكذا يظل دور البنية الزراعية بالغ الأهمية بالنسبة لجوانب العدالة المتوخاة للتنمية المستدامة.

ومن المفيد أن نفهم أولاً الأسباب الحقيقية لزيادة الضغط على البيئة، إذا أردنا التوصل إلى سياسات فعالة لإيقافه. إن المشكلات البيئية تنشأ أساساً من التدخلات الإنسانية. فالفلاح الذى يسىء استخدام السماد يمكن أن يلوث المياه الجوفية ومصادر المياه القريبة، ومع ذلك فإنه لا يتحمل تكلفة هذا التلوث. فالبيئة تعود إلى الجميع وليس إلى واحد دون غيره. وقد شرح "هاردن" (Harden 1968) هذه المأساة التى يعيشها المواطنون من خلال مواقف كثيرة. فكثير من المشكلات البيئية تنشأ بسبب عدم التحديد الواضح لحقوق الملكية على الموارد البيئية. ومع ذلك فإنه حتى لو تم تحديد هذه الحقوق على نحو واضح لن تكون هناك ضمانة ضد نشأة مشكلات بيئية. فمثلاً الفلاح الذى يملك أرضه قد ينتهج فى الغالب ممارسات تؤدى إلى تدهور نوعيتها. ومن الممكن تفسير هذا السلوك فى ضوء كل من الفقر والجهل. ومن ناحية أخرى يمكن للملكية الاحتكارية لهذه الموارد أن تؤدى إلى إساءة استخدامها من منظور المجتمع. وهكذا فإن ما نحتاجه حقاً ليس التحديد الدقيق، وإنما حقوق الملكية المناسبة. وينبغى لسياسات حماية البيئة أن تلاحق التدخلات البشرية وحقوق الملكية سيئة التحديد والتى يمكن أن تفضى إلى مشكلات بيئية. وعلى السياسات أن تلاحق هذه التدخلات بما يجعل من يقوم بتلك التدخلات السيئة هو الذى يتحمل تكاليفها البيئية.

ومن الأمور التى يدركها الجميع أن إنتاج الكثير من السلع الاقتصادية قد يصاحبه بعض النتائج البيئية السيئة. وقد عرف البعض التنمية المستدامة بأنها "التنمية التى تشبع احتياجات الجيل الحالى دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على

تلبية احتياجاتها" (Brundtland 1987). ومن ثم ينبغى على رواندا أن تحقق التنمية بطريقة تصون مواردها البيئية للأجيال القادمة. فعليها أن تحمى هواءها وماءها ونوعية تربتها الزراعية وغاباتها.

ولعل الهم المباشر لرواندا الآن يتجسد فى إدارة مسألة نوعية الأرض الزراعية. فنحن بحاجة إلى الاضطلاع بأنشطة كثيرة فى هذا الصدد، ويمكن أن تصبح جزءًا من "مشاريع التوظيف" مثلما حدث فى بلدان أخرى فى مقدمتها الهند. وينطبق هذا أيضاً على الموارد المملوكة اجتماعياً، مثل الأشجار أو المراعى المحيطة بالقرية، فمن الممكن زراعتها وحمايتها وتحويلها إلى غابات مورقة فى غضون سنوات قليلة، شرط أن يتم هذا من خلال هياكل ديمقراطية مثل "الجمعيات التعاونية لزراع الأشجار". ونحن بحاجة ماسة فى هذا كله إلى تفهم ومشاركة الشعب. وهو ما يتطلب بالدرجة الأولى أن يكون السكان متعلمين. ومن هنا حاجة رواندا العاجلة للتعليم حتى نتحصل على المهارات المطلوبة، والعدالة، والصحة، وتقليل معدلات الخصوبة البشرية المرتفعة.

٧- جماعات/ تعاونيات الاعتماد على الذات ودورها فى التنمية الزراعية المستدامة

إذا أريد التصدى الصحيح للمشكلات البيئية فى رواندا، فإن نقطة البدء يجب أن تكون صياغة استراتيجية لاستئصال الفقر، وتستهدف تحسين سبل العيش وشروط الإنتاج للفقراء. وقد وضعت حكومة رواندا استراتيجية للتنمية الزراعية، والورقة الاستراتيجية لتقليص الفقر (Republic of Rwanda 1998, Government of Rwanda 2002).

ومن الواضح أن هاتين الوثيقتين تمثلان تحولاً فى فهم استراتيجية القطاع الزراعى من مقاربة الماضى التى كانت تركز على الاكتفاء الذاتى فى الغذاء، إلى مقاربة أخرى ذات توجه أكبر نحو السوق وتتسم بتكثيف استخدام المدخلات وتنويع الإنتاج الزراعى. ومن المفترض أن يتم إنجاز هذا التحول بواسطة الأسر المعيشية التى تعمل فى مساحات صغيرة من الأرض الزراعية، ولكن بشرط أن تتمتع بدعم متواصل من السياسات الحكومية.

وتتركز استراتيجية الحكومة على الإجراءات المرتبطة بجانب العرض، مثل زيادة متوسط مساحة الحيازة الزراعية للأسرة المعيشية، وخفض معدل الأفراد بالنسبة للأرض، وتحسين فرص الوصول إلى الأسمدة. إلا أن هذه الاستراتيجية لم تكن واضحة فيما يتعلق بمسألتين، أولاهما أن العوامل المرتبطة بجانب الطلب لم تلق اهتماماً كافياً لتوضيح كيف يمكن زيادة التوجه للسوق وسط ملايين الفلاحين الذين يعملون فى نمط الزراعة المعيشية الهادف إلى تحقيق البقاء. ثانيا: إن الأهم

فـــى تنفيذ هذه الاستراتيجية هو توجيه النشاط العام صوب هذا الهدف، ومع ذلك لم يرد تفصيل في هذا الشأن فى أى من الوثيقتين المذكورتين.

وانطلاقـــا مـــن رؤيـــة الـــزراعة المستدامة كما هى موضحة فى هذا الفصل (الإنتاجـــية، الاســـتقرار، العدالـــة، الاســـتدامة) ينبغي تدعيم هذه الاستراتيجية فى جوانـــبها الإداريـــة، حيـــث إنها جاءت غامضة تماما بشأن كيفية إنجاز التحولات المطلوبة فى الزراعة الرواندية.

لقـــد أصـــبحت الحاجـــة إلى المنظمات المحلية ذات أهمية متزايدة فى السياق الجديـــد المتســـم بتقلص دور جهاز الدولة واتساع الأسواق سواء على المستويات المحلـــية أم الوسيطة أم القومية. وتعتبر المؤسسات المحلية مهمة للتنمية المستدامة لـــيس فقـــط من زاوية تعبئة الموارد المحلية وتنظيم استخدامها على النحو الأكثر كفاءة واستدامة، وإنما أيضا من زاوية تشجيع السكان على تبنى رؤية طويلة الأمد، بصـــياغة أهداف مشتركة، وبناء قاعدة للتعاون تتجاوز المصلحة الفردية (Uphoff 1992).

ومـــن المهـــم معالجـــة القضـــايا المؤسسية فى الزراعة الرواندية على النحو الواضـــح الـــذى قـــام بـــه مؤخراً "بنين" و"مونيانكوسى" فى دراستهما الحديثة عن اتحادات الفلاحين واللامركزية (Bengen and Munyankusi 2002). وهناك دراسة أخرى عن التعاونيات فى رواندا (Rao and Ndaijimana 2001) تدعو بشكل واضح إلـــى إحياء الحركة التعاونية فى رواندا كسبيل لتقليص الفقر. ومن هنا من المناسب أيضاً أن يتجه خط التفكير إلى الاستفادة من قصص النجاح للتعاونيات الزراعية فى اليابان وكوريا الجنوبية، وتعاونيات السكر والألبان والائتمان فى الهند.

وقـــد أدركـــت وزارة الحكم المحلى والشئون الاجتماعية مؤخراً أهمية إحياء الروابط على مستوى المجتمعات المحلية فى رواندا (Republic of Rwanda 2001 a). وتهـــدف العملية الحالية للتخطيط لهذا العمل فى الوزارة إلى دعم مفاهيم الحكم المحلـــى والمســـاءلة والشـــفافية والتمكيـــن على مستوى المجتمع المحلى. ويعتبر مشـــروع "بوتـــارى" الرائد مثلاً مغرياً على القدرة المتوفرة على المستوى المحلى للقيام بتحليل المشكلات وصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات، شريطة خلق البيئة المواتية لهذا عن طريق الدعم والحوافز.

ولا يعـــد مفهـــوم جماعـــات/ تعاونـــيات الاعـــتماد على الذات جديداً بالنسبة لمخططى التنمية. ولعل البحث عن المنظمات المناسبة للقيام بالأشغال الزراعية فى المناطق الريفية برواندا هو الذى يقود المرء إلى التفكير فى اقتباس النماذج الناجمة مـــن بلـــدان أخـــرى. وقد وجد أنه لا توجد آلية أخرى فعالة للخروج برواندا من الممارسات الزراعية المعيشية.

ويقـــدم تحلـــيل SWOT الـــوارد فى الجدول (٤)- والذى يشمل جوانب القوة والضـــعف والفـــرص والـــتهديدات- فكرة موجزة عن الوضع الحالى لجماعات/ تعاونـــيات الاعتماد على الذات فى رواندا. ويتضح منه وجود فرص كبير أمام هذه المـــنظمات فى رواندا، وخاصة فيما يتعلق بتنمية مبادرات الأعمال وتدشين الثورة الخضراء.

جدول رقم (٤)
تحليل SWOT لجماعات/ تعاونيات الاعتماد على الذات فى إطار برامج استراتيجية تقليص الفقر فى رواندا

جوانب القوة	جوانب الضعف	الفرص	التهديدات
*قيم قوية تتمشى مع المثل الرواندية *مفهوم الديمقراطية الاقتصادية يدعم الديمقراطية الرواندية *الجماعات/التعاونيات لديها بالفعل حصة كبيرة فى قطاعات كثيرة *وجود شبكة دعم واسعة ممثلة فى المنظمات غير الحكومية *دعم حكومى قوى	*أداء غير متسق للوظائف *عدم الالتزام بمبادىء التعاون *ضعف البنية وفقر الموارد *لا مبالاة الأعضاء *الافتقار إلى الابتكار والتجديد *غياب الطابع الاحترافى *غياب الروابط الأفقية والرأسية *ضعف التنظيمات القيادية *استخدام تكنولوجيا قديمة وضعف القيمة المضافة	*القيم القوية لهذه الجماعات/التعاونيات تمكنها من أن تصبح أداة للتغيير الاجتماعى- الاقتصادى *تنمية تنظيم المشروعات *يمكنها تحفيز استخدام العلم والتكنولوجيا *يمكنها إدارة الموارد الطبيعية لصالح التنمية المستدامة *زيادة الاهتمام بالبيئة *الانقطاع عن ممارسات الزراعة المعيشية *آفاق جديدة للتوظيف *مساعدة الأفراد ذوى وسائل الإنتاج المحدودة *توزيع عادل للقوة الاقتصادية *التأثير فى قوى السوق *حماية المستهلك *التعاون والدعم الدوليان	*مظاهر الضعف النظامية والعملياتية *الافتقار إلى القيادة *ميراث الحرب والصراع *خوف بعض الجهات من نجاح التعاونيات

ويمكن تعريف جماعة الاعتماد على الذات بأنها مجموعة من الأفراد ذوى المصالح المشتركة والعلاقات الشخصية، والذين يتفقون على اقتسام المغارم والمغانم على أساس قواعد يضعونها بأنفسهم وسلوك تعاونى تبادلى. ومعنى هذا أن جماعات الاعتماد على الذات يمكن أن تكون تعاونيات رسمية أم غير رسمية، جماعات تنشأ تلقائياً أم تطورها منظمة غير حكومية. وتعتبر التعاونيات والمنظمات الطوعية من أكثر تلك المؤسسات شيوعاً.

ويتوقف تحديد أى نوع من المؤسسات المحلية الأقدر على تحقيق التنمية المستدامة، يتوقف على عوامل عدة مثل تقاليد إنجاز الأشغال، حجم التناقضات داخل الجماعة. وبالنسبة للفوارق بين منظمات المجتمع المحلى كما هى موضحة فى "سياسة تنمية المجتمعات المحلية" (Republic Rwanda 2001) وبين جماعات/ تعاونيات الاعتماد على الذات، فهى تكمن فى أن الأخيرة ذات طابع شامل حيث تضطلع بالأشغال الزراعية وتنمية المجتمع المحلى مع تحقيق التكامل الرأسى والأفقى على جميع المستويات. وكما هو موضح من الشكل المرفق فإن التعاونية متعددة الأغراض تضطلع من ناحية بالإنتاج وتعظيم القيمة المضافة للمنتج والعناية بالتسويق، بينما تعتنى من ناحية أخرى بحياة الأسرة المعيشية من حيث الاهتمام بتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية التى تحتاجها الأسرة المعيشية للبقاء. ويعتبر تخطيط الأعمال على مستويات الجماعة وتوجيه الخدمة على مستوى الفرد وجهين لعملة واحدة. وهناك على المستوى الدولى الكثير من المنظمات الداعمة للتعاون بقيادة "التحالف التعاونى الدولى".

بيد أن "منج" و"جينى" يحددان العوامل الآتية التى لها أثر ملموس على تشكل واستدامة الجماعات:-

١- الشعور بحاجة ما لتكوين جماعة وتحديد الأهداف من تشكيلها.

٢- وجود نوع من التجانس بين مصالح أعضاء الجماعة.

٣- الشعور بالتضامن بين أعضاء الجماعة.

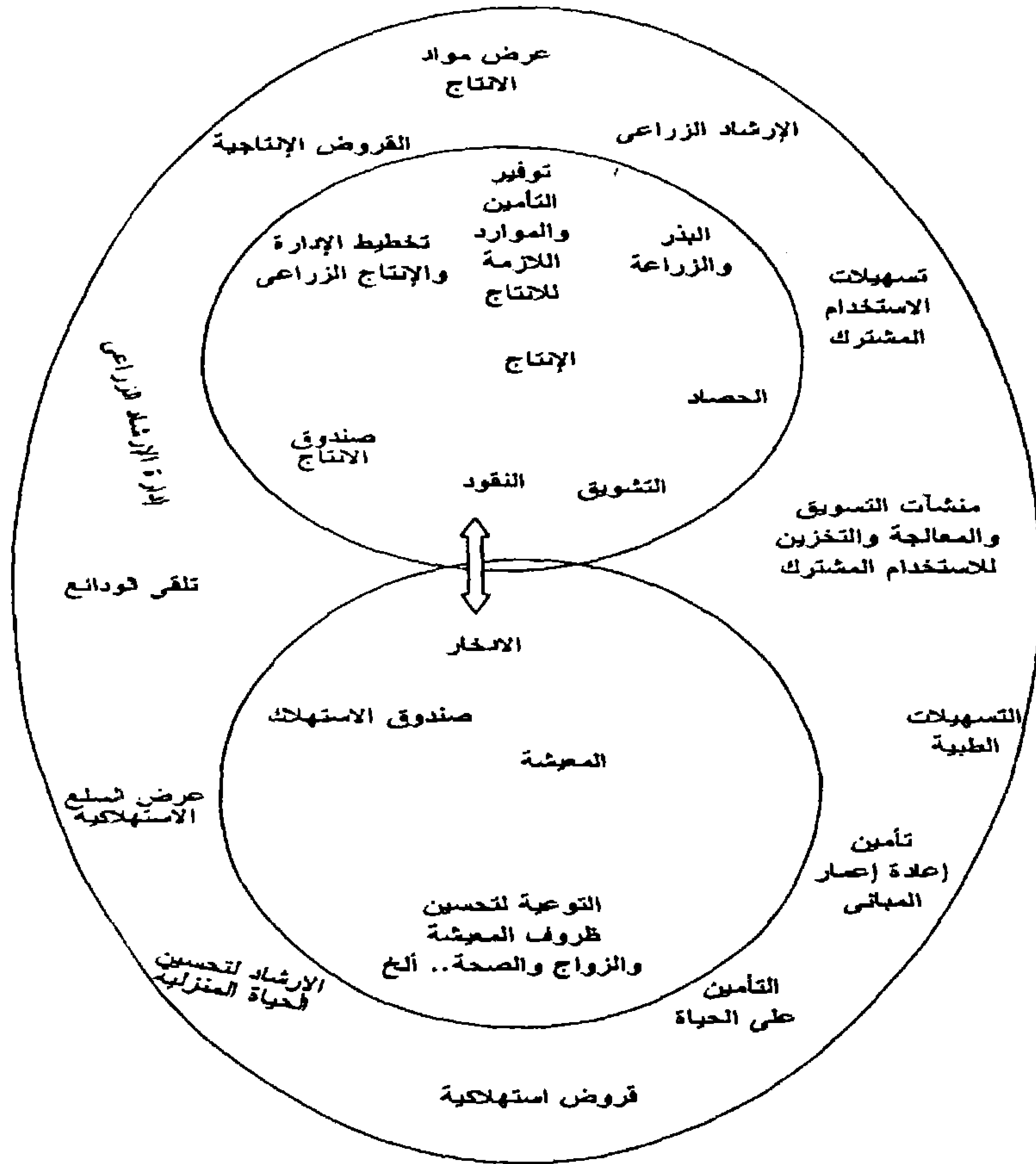
٤- نشأة وتطور قواعد وتنظيمات شبه قانونية وتطبيقها بواسطة أعضاء الجماعة أنفسهم.

٥- مشاركة جميع الأعضاء، وإعمال الديمقراطية فى قيام الجماعة بوظائفها.

٦- توفر قيادة ذات نفوذ، والشفافية فى أعمال الجماعة والقيام بوظائفها.

٧- تحقيق فوائد صافية من العمل الجماعى وأكثر من فوائد العمل الفردى.

شكل رقم (١) نموذج لأنشطة الجمعية التعاونية متعددة الأغراض



وعلـــى ســـبيل الإيجـــاز يمكن القول إن القطاع الريفى يحتاج -لتحقيق التنمية المســـتدامة- إلـــى مـــنظمات قابلة للحياة، وتستطيع الجمع بين التكنولوجيا الجديدة والمهارات والموارد المحلية. ولن يتسنى تحقيق وتعظيم القيمة المضافة فى الإنتاج الريفى بدون تطوير هياكل مناسبة ومتكاملة فيما بينها.

٨- خلاصة

إن الاهـــتمام بالتناقض بين التنمية الاقتصادية والانشغالات البيئية من الأمور الأساســـية فـــى ســـياق العمـــل من أجل التنمية المستدامة فى رواندا. وقد عرفت الزراعة فى هذا البلد بالجمود إزاء تطبيق التكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن محدودية المـــوارد المتاحة. ويؤدى نقص التفهم والإدراك الشامل والمتكامل لهذه الجوانب –

سواء على المستوى المفاهيمى أم العملياتى- إلى زيادة الغموض فى مسألة استدامة الزراعة.

وما لم تتغير مدركات ومواقف وتصورات السكان تجاه البيئة، ستظل الزراعة المستدامة حلماً بعيد المنال. ويبدو أن المقاربة الحمائية للبيئة والتى تلقى ترحيباً قوياً الآن على المستوى النظرى لا تلقى الشيء نفسه على المستوى العملياتى. ومن العوامل الأساسية التى يمكن أن تفيد فى تغيير ممارسات السكان تجاه البيئة، وإنجاز التنمية الزراعية المستدامة، يمكن الإشارة إلى: التوعية ومحو الأمية، قوى السوق، التكنولوجيات الحديثة، إدخال تغييرات مؤسسية تحقق إصلاحات زراعية.

ومن الواجب بذل جهود واعية ومنسقة لإدخال الانشغالات البيئية فى مناهج التعليم الرسمى. وسوف يساعد هذا بالمقابل فى زيادة تأثر القادة السياسيين وصناع السياسات بهذه التصورات. وما لم تنشأ المبادرات من داخل النظام نفسه لن تنجح البرامج البيئية التى تشجعها وتطورها الوكالات المانحة وبعض المنظمات غير الحكومية.

وما لم يتم تقييم أو تسعير الموارد حسب درجة ندرتها الفعلية، سيكون من غير الواقعى تصور أن تتجاوز العقلية الفردية حدود الأسرة المعيشية. ومن المجالات الأخرى التى تحتاج إلى اهتمام أكبر مسألة تطوير تكنولوجيا قابلة للحياة اقتصادياً وصديقة للبيئة. ويبدو أن التكنولوجيات المتاحة فى الوقت الحالى تفتقر إما إلى الإنتاجية أو العدالة. فبينما يعتبر مفهوم الزراعة العضوية غير مقبول فى رواندا نظراً للأولوية المطلقة التى يجب إعطاءها لإشباع لاحتياجات الأساسية، فإن التكنولوجيا الحيوية الحديثة تقف عقبة فى وجه طموحات تحقيق العدالة. بيد أن هذه التكنولوجيا الأخيرة يمكن تعديلها وتشغيلها بمساعدة التغييرات المؤسسية المطلوبة، حيث إن اللامساواة فى التوزيع تنسب أساساً إلى البنية الزراعية القائمة والتشوهات القائمة فى سوقى العمل ورأس المال.

وما لم يتم تصحيح هذه التشوهات لن يتسنى الاضطلاع بقضية العدالة على نحو فعال تحت أى ظرف، وخاصة فى سياق تطبيق تكنولوجيا أو استراتيجيات جديدة. بالإضافة إلى هذا تتعلق مسائل العدالة مباشرة بوعى الشعب، حتى يتسنى وضع اعتبارات العدالة فى مقدمة التخطيط للتنمية. وهكذا فإن تنمية الموارد البشرية يجب أن تحتل مقدمة الاهتمام فى التنمية الشاملة. وتعتبر التنظيمات القاعدية وسيلة هامة لإدارة التنمية المستدامة فى رواندا.

Bingen, J. and Munyankusi, L. 2002. Farmer associations, decentralization and development in Rwanda: Challenges ahead. Rwanda Food Security Project /MINAGRI,at http:/www.aec.msu.edu/agecon/fs2/rwanda/index.htm.

Brundtland, G. H. (Ed.). 1987. Our Common Future: The World Commission on Environment and Development. Oxford: Oxford University Press.

Chambers, R. 1987. Sustainable livelihoods, environment and development: Putting the poor rural people first. Discussion Paper 240. Sussex: IDS. December.

Conway, G. R., McCracken, J. A. and Pretty, J. N. 1987. Training Notes for Agro-system Analysis and Rapid Rural Appraisal, (2nd ed.). London: International Institute of Environment and Development. November.

Clay, D. C. Lewis, L. A. 1996. Land Use, Soil Loss and Sustainable Agriculture in Rwanda. Food Security II Cooperative Agreement, Michigan State University. From http://www.aec.msu.edu/agecon/fs2/rwanda/Erosion.pdf.

___. and Reardon, T.I998. Population and sustainability: understanding population, environment, and development linkages. In Sustainability in Agriculture and Rural Development. Aldershot, England: Ashgate.

___. and Kampayana, T. 1997. Inequality and the emergence of non-farm employment in Rwanda. In N. E. Johnson and C. Wang, (Eds.). Changing Rural Social Systems: Adaptation and Survival. East Lansing: Michigan State University Press.

_. Byiringiro, F., Kangasniemi, J., Reardon, T., Sibomana, B., Uwamariya, L. and Tardif-Douglin, D. 199$. Promoting food security in Rwanda through sustainable agricultural productivity: meeting the challenges of population pressure, land degradation and poverty. msu International Development Paper No. 17.

DFID. 2000. Assistance to minitere in mainstreaming environment and sustainability into Rwanda's PRSP. Report of First Mission. 23October to 14 November 2000.

Donovan, C., Mpyisi, E. and Loveridge, S. 2002. Summary comments on forces driving changes in Rwandan smallholder agriculture 1990-2002: Crops and livestock. Agricultural Policy

Synthesis. Rwanda Food Security Project/ MINAGRI at http:/www.aec.msu.edu/agecon/fs2/rwanda/index.htm.

EDC. 2001. Rwanda: A case study of environmental scarcity enabling genocide.

www.padrigu.gu.se/EDCNews, No. 1. January.

Government of Rwanda. 2002. Poverty reduction strategy paper. National Poverty Reduction Programme, Ministry of Finance and Economic Planning.

Hardin 0.1968. The tragedy of the commons. Science, Vol. 162. 1243-48.

Homer-Dixon, 1.1991. On the threshold: Environmental changes as causes of acute conflict. International Security, 16, No. 2. 91. Jose, A. M. 2001. Gearing Rwandan agriculture for poverty alleviation: A blueprint. Etudes Rwandaises.

June. Kelly, V., Mpyisi, E., Shingiro, E. and Nyarwaya, J. B. 2001. Agricultural intensification in Rwanda: an elusive goal - fertilizer use and conservation investments. FSRP/DSA Publication No. 3E. Food Security Research Project (fsrp), Division of Agricultural Statistics (dsa), Ministry of Agriculture. Animal Resources and Forestry, minagri.

Mellor, J. W. 2001. Rapid employment growth and poverty reduction: sectoral policies and implementation in Rwanda. USAID Contract No. PCE-1-oo-99-33-. AbtAssociates, Inc.

Percival V. and Homer-Dixon, T. 1995. Environmental scarcity and violent conflict: the case of Rwanda. Occasional paper. Project on Environment, Population and Security, University of Toronto.

Rao, R. B., Ndagijimana, U. 2001. Cooperatives as a means of poverty alleviation in Rwanda: A focus on practical solutions. Etudes Rwandaises.

Reardon, T., Barrett, C., Kelly, V. and Savadogo, K. 1999. Policy reforms and sustainable agricultural intensification in Africa. Development Policy Review, Vol. 17. 375-395.

Redclift, M. 1992. Sustainable Development: Exploring the Contradictions. London: Routledge.

Republic of Rwanda. 1998. Formulation of the agricultural development strategy. Ministry of agriculture, livestock, environment and rural development. Kigali.

___. 2001a. Community Development Policy. Kigali: Ministry of local government and
social affairs.

___. 2001b. Poverty reduction policies relevance test: Report of the study. Ministry of finance and economic planning. National poverty reduction program, OSSREA Rwanda Chapter.

_. 2001c. Rwanda development indicators 2001. Kigali: Ministry of finance and economic planning, Department of Statistics.

Roumasset, J. 1990. Economic policy for sustainable development. Development Journal of the Society for International Development. 3/4.

Singh, K. and Gain, R. T. S. 1997. Evolution and survival of self-help groups: Some theoretical propositions and empirical evidence. In NIRD Development of Rural Poor through Self-help Groups. Hyderabad: Centre for Social Development.

Tisdell, C. 1988. Sustainable development: Differing perspectives of ecologists and economists and relevance to LDCS. World Development. 16, No. 3. 373-84.

Uphoff, N. 1992. Local Institutions and Participation for Sustainable Development. :IED Gatekeeper series. No. 31. London.

قائمة مطبوعات
مركز البحوث العربية والأفريقية
١٩٨٧- ٢٠٠٥

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل :أعمال ندوة فكرية، ١٩٨٩٠
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣/١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر، نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان، ١٩٩٠.
١٢. نادر فرجانى، الأزمة العربية الكبرى ودور المثقفين، نشر مشترك مع لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، ١٩٩٠.
١٣. محمد عبيد غباش، من لايعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط، ١٩٩١.
١٤. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٥. محمد على دوس، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٦. أحمد نبيل الهلالى وآخرون، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢٠
١٧. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٨. سمير أمين،من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٩. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر:أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
٢٠. جويل بنين، زكارى أوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر ج١، ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢.
٢١. إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة

بتمركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢.

٢٢. أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطني- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان، ١٩٩٢.

٢٣. ليلى عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة، ١٩٩٢..

٢٤. أحمد محمد البدوى، لبن الأبنوس يازول، ١٩٩٢.

٢٥. مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار، ١٩٩٢.

٢٦. إدريس سعيد، عظام من خزف، ١٩٩٣.

٢٧. دارام جاى (تحرير)، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٣.

٢٨. مايكل دراكوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.

٢٩. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤.

٣٠. نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤.

٣١. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤.

٣٢. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.

٣٣. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤.

٣٤. حلمى شعراوى وعيسى شيفجى، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى، ١٩٩٤.

٣٥. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.

٣٦. جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.

٣٧. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية فى مصر ١٩٩٤.

٣٨. صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.

٣٩. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.

٤٠. بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥.

٤١. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٦.

٤٢. سمير أمين (تحرير) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.

٤٣. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.

٤٤. سيد البحراوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٥. عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٩٦.
٤٦. جويل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية.
٤٧. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٤٩. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٥٠. كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥١. عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨.
٥٢. عاصم الدسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية. نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٣. محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.
٥٤. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.
٥٥. لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.
٥٦. نجاتى عبد المجيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.
٥٧. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩.
٥٨. أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٩. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٦٠. محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٦١. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.
٦٢. عبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى

الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.
٦٣. عــزة خلــيل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل، ١٩٩٩.
٦٤. يوسف درويش وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشــيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثانى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.
٦٥. شــهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربــية: مخــتارات العلــوم الاجتماعية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.
٦٦. أميــنة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٧. فــاروق القاضـــى، فرســان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠
٦٨. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الأولى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٦٩. محمد سيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثالث بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.
٧٠. شــهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربــية : مخــتارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثانى، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.
٧١. أحمد مختار منصور، الجراحة في الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.
٧٢. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثانــية- نوفمــبر ٢٠٠٠ (دراســات حول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٧٣. شــهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربــية : مخــتارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.
٧٤. حلمــى شــعراوى، أفريقــيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠
٧٥. أديــب ديمــترى وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٦. مصــطفى مجدي الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٧. عــبد الغفــار شــكر (تحريــر)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة

العربية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٨. فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧٩. عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٠. كويسى براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شعراوى، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين، ٢٠٠١.
٨١. فيتينو بيكيلى، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٢. أحمد القصير وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٣. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الأولى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠١.
٨٤. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠١.
٨٥. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٨٦. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثالثة- مايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٨٧. سمير أمين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢
٨٨. أكيكي بى موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٩. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٠. يسرى مصطفى (تحرير)، المجتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.
٩١. د. فخرى لبيب (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٩٢. إســماعيل عــبد الحكم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحــركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٣. د.عبد الغفار محمد أحمد، فى تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٤. عــبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩٥. حــنان رمضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشــة الثالــثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٦. عــريان نصيف (تحرير)، الفلاحون فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عــام ١٩٦٥، الورشــة الــرابعة، بالــتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٧. شــهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربــية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٨. ســمير أميــن وآخــرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
٩٩. عــبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٠. عــبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠١. مدحــت أيــوب (تحرير)، الأمن القومى العربي، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠٢. طــايع آصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وآفــاق، نشــر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أديس أبابا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٣. فخرى لبيب (تحرير)، الطلبة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠٣.
١٠٤. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الــرابعة- مــايو ٢٠٠٣ (قضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمى)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
١٠٥. هويــدا عدلى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال فى الوطن العربى: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٦. شــهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربــية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السادس، نشر مشترك مع

كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٧. سمير أمين، فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة : حركة المنظمات الشعبية في العالم، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٨. أحمد برقاوى وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية دمشق ومكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠٩. رمسيس لبيب(تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة السادسة والسابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١١٠. د. محمد ماهر الجمال، أحمد لطفى السيد: دراسة فى الخارطة المعرفية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١١١. عبد الغفار شكر (منسق البحث)، نظام الخدمة العامة فى مصر وآفاق تطويره: دراسة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.
١١٢. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٣. ريمى هيريرا وآخرون، ترجمة باتسى جمال الدين، الثورة الكوبية... إلى أين....؟ دراسة فى ملامح التاريخ الكوبى واستشراف القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث ودار العالم الثالث،٢٠٠٤.
١١٤. أليون سال (تحرير)، ترجمة سعد الطويل، أفريقيا ٢٠٢٥، أى مستقبل؟ نشر مشترك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٥. دينيس فينتر وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الثالث نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٦. هاين ماريز، ترجمة صلاح العمروسى وعزة الخميسى، جنوب أفريقيا: حدود التغيير: الاقتصاد السياسى لمرحلة الانتقال نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث وآخرون، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٧. د.أحمد زايد - د.عروس الزبير (تحرير)، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، نشر مشترك مركز البحوث فى الاقتصاد التطبيقى من أجل التنمية بالجزائر، مع الناشر دار مدبولى، ٢٠٠٤.
١١٨. د. حمدى عبد الرحمن -عزة خليل، المجتمع المدنى ودوره فى التكامل الأفريقى، نشر مشترك مع مركز المجتمع المدنى -جامعة ناتال، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٩. فاروق القاضى، آفاق التمرد: قراءة نقدية فى التاريخ الأوروبى والعربى الإسلامى، نشر مشترك مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالأردن،

٢٠٠٤.
١٢٠. جوزيف بوسير وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الرابع نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١٢١. سمير أمين وآخرون، الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية، نشر مشترك مع منتدى البدائل العالمى الثالث، الناشر مكتبة مدبولى،٢٠٠٥.
١٢٢. عبد العال الباقورى، وعد بوش.. بلفور الجديد: الحصاد المُر للساداتية، الناشر مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥.

كراسات المركز

١. أحمد هنئ، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
٢. عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.
٣. أشرف حسين، ببليوجرافيا الطبقة العاملة، ١٩٨٨.
٤. عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩.
٥. مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩
٦. موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى، البيريسترويكا فى عيون الآخرين، ١٩٩٠
٧. محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٨. إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين١٩٩٩.
٩. عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١٠.حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١١.أحمد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٢.عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٣.أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
١٤.عريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاونى فى مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
١٥.د.محمد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، في مجلة "الأستاذ" لعبد الله النديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٦.مدحت أيوب, قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى, نشر مشترك مع دار الأمين, ٢٠٠٣.

١٧.كلــود كاتـــز وآخــرون، ترجمة يوسف درويش، إمبريالية القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين, ٢٠٠٣.
١٨.ســمير أميـــن، الفــيروس الليبرالى: الحرب الدائمة وأمركة العالم، نشر مشترك مع مركز المحروسة, ٢٠٠٤.
١٩.محمــد إسماعيل زاهر، أزمة الوعى العربى بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢٠.بهــيج نصـــار، البحــث عن مفهوم للديمقراطية فى مرحلة الثروة العلمية والتكنولوجية الراهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢١.الحــركة العمالية المصرية: الخبرة النضالية وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
٢٢.د.حــامد الهادي، إحصاءات السكان والحيازة الزراعية: تحليل اجتماعي، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.
٢٣. د.ســيد عشماوى، الدراسات الحديثة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث خلال السنوات العشر الأخيرة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.

كراسات كوديسريا

١- أوكوادبا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا١٩٩١.
٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.
٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات، ١٩٩١.
٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٥- أديمولات - سالو، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا، ١٩٩٣.
٦- م٠ مامدانى،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا٠
٧- ثانديكا مكانداويرى، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا.
٨- مومـــار ديــوب، ممادو ديوف، تداول السلطة السايسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.
١٠- سليمان بشير ديانى،المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٤- تادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٥- ممـــادو ديــوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
١٨- أشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
١٩-تشيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كنشاسا: نسمع ونفهم ونصف،

.٢٠٠١

٢٠-سليمان بشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا •

٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية •

٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.

٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.

٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.

٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات ومابعدها •

٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا •

٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.

٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.

١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا •

١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.

١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا.

ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة فى ناميبيا.

٢- دراسة حالة فى أوغندا.

٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.

٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.

٥- دراسة حالة فى جامبيا.

٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.

ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.

٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية.

٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات.

٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.

٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.

٦- إدارة المشروعات الصغيرة
٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

النشرات

١- نشرة البحوث العربية

من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد (١٥-١٦)سبتمبر٢٠٠٣- مارس٢٠٠٤.

٢- نشــرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا):
من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الخامس والأربعون، ٢٠٠٤.

٣-**نشــرة العلوم السياسية الأفريقية:** من العدد الأول إلى العدد الثامن والثلاثون، أغسطس ٢٠٠٣.

٤- **نشرة الذاكرة الوطنية**- مع لجنة التوثيق- العدد الثانى-أكتوبر ١٩٩٦.

٥- **نشرة منتدى العالم الثالث بداكار:**
العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثانى يونيو ١٩٩٧.

٦- **نشرة المنتدى العالمى للبدائل:** العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.

٧- **نشــرة مــنظمة العلــوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا)**، العدد الأول، مارس ٢٠٠٤.

تحت الطبع

١. الحركات الاجتماعية فى العالم العربى.
٢. اليسار فى الثقافة المصرية.
٣. أفريقية-عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثامن.
٤. المسألة الفلاحية والزراعية.
٥. شهادات ورؤى، الجزء السابع.
٦. الجمعيات الأهلية الإسلامية- حالة السودان- الجزائر- تونس - المغرب.
٧. المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية.
٨. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٩. المرأة فى القطاع غير الرسمى.
١٠.الحريات الفكرية فى شمال أفريقيا.

Organization For Social Science Research
In Eastern and Southern Africa (OSSREA)

The Quest For Peace in Africa

Alfred G. Nhema (Editor)

Translation into Arabic:
Arab & African Research Center- Cairo
By: Mustafa M. El Gammal

ما لم يتم تحقيق السلم فى أفريقيا، فلن تعرف القارة طريقها إلى تنمية ذات معنى. ومن ثم يجب أن يوضع على قمة جدول أعمالنا مساعى ومبادرات إرساء السلم والحفاظ عليه. إذ لن يتسنى لأفريقيا أن تتبوأ مكانتها وسط الأمم المستقرة والرغدة ما لم يتم توجيه كل الجهود لبناء آليات لحل الصراعات وعلاج القضايا المتعلقة بالحروب الأهلية.

ألفريد نهيما



دار الأمين - القاهرة